

مجموعة

المحركات السياسية والمفاوضات الدولية

عن سوريا ولبنان

من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠

الجلد الثالث

من ٢٦ تشرين الاول سنة ١٨٦٠ إلى ٥ اذار سنة ١٨٦١

فريد فيليب وفريد الطاز

صاحبي جريدة الارز

« حرق الطبع محفوظ »

طبع في مطبعة « الصبر » في جونيه سنة ١٩١١

ButtStax

DS

97.5

.K45

v.3

المقدمة

نحمد الله استتماماً للنعمة واستكفاءً شرّ النشوب في حبال النعمة واستمتاعاً
بصفو كأس الالفة واستبشاعاً لطعم خلّ الخلفة

وبعدُ فهذا الجزء الثالث من المحررات الدولية يتناول وصف الفترة
المنقضية بين ٢٦ تشرين الاول سنة ١٨٦٠ إلى ٥ اذار سنة ١٨٦١ أخذاً عن
نسختي الكتاب الانكليزي الازرق العلني والسري وعن بعض مقتطفات من
الكتاب الفرنسي الاصفر وهو مقصور على مفاوضات اللجنة الدولية الملتزمة
في بيروت في شؤون مهمتها الثلاثة وهي العقوبة والتغويض ووضع نظام لبنان
الى ما تراسل به السفراء والمندوبون الدوليون والقناصل ووزراء خارجيات دولهم
ومباحثات الدول في أمر جلاء الجنود الفرنسية عن سورياً أو اطالة مدة
احتلالها وعقد المؤتمر الدولي جلسته الاولى في باريس للنظر في هذه الشؤون
كل ذلك مبسوط بسطاً جلياً اضافة الطريق للراغب في ادراك ما خفي من
غوامض اسرار تلك الحوادث الدوارس في حنادس لياليها الدوامس . فسيمرُّ
بالتقاريء الكريم ما كان من أمر اخفاق اللجنة في مهمتها وجبوت مساعيها ومحصولها
اللقاء دون الوفاء واللقاء دون اللباب ذلك لتباين اراء اعضائها وشدة دهاء
فؤاد باشا . فانه بعد ان اعدم أحمد باشا مشير فيلق عربستان ومتولي شؤون
سورياً وعاقب بعض اهالي دمشق اتقياداً لرأي اللورد دوفرين والملاجر فرازر

(ب)

الذين اسرعا في الشخوص إلى مدينة دمشق مسابقةً لساثر أعضاء اللجنة الدولية
مناصحين له بانزال هذا العقاب العاجل في مستحقه قبل قدوم الجنود الفرنسية
وغشيانها ثغر بيروت وتوغلها في داخلية البلاد تعاورت همته عوامل الفتور والكلل
وضن بزندها ان يري فيما زنه به الانكليز. وكان ان استحكمت الطامية منه في
المندوبين لما رأى بينهم من الصدعات آراءً واهواءً وإنما حدها على ذلك استيثاقه
من مندوبي انكلترة والنمسا بانها يشدان ساعده ويسددانه إلى تحقيق مقاصده
فاهتم بانقاذ المأمورين العثمانيين الذين حرصوا الدروز على ذبح المسيحيين في
ايالة صيدا من طائل العقوبة ورغب في اعدام كبار زعماء الدروز خضداً لشوكة
هذه الطائفة إسوةً بالمسيحيين وتمهداً للحكومة التركية ان تبسط ظل سلطتها
مباشرةً على لبنان . وبما ان اللورد دوفرين كان قد استنكر بدايةً ذي بدء
النواب التي انثالت على المسيحيين وتأثر من شقائهم بدأ فؤاد باشا فانتهمز هذه
الفرصة فحبس اموال الزعماء المشار اليهم وجردهم من امتيازاتهم واقتلعهم من
مناصب خطط اقطاعهم ووسد الادارة والامر مؤقتاً على رضى من اللورد دوفرين
المشار اليه الى مأموري الباب العالي . بيد أنه ما عتم ان تكشفت له عواقب
هذه السياسة فحكّم التزاحم السياسي والتحاسد فتغلبا على عواطفه القليسة
وخنقاها ولاذ بالدهاء والحيلة فأخذ يطمع فؤاد باشا بفصل سورياً عن جسم
السلطنة وايلانها استقلالاً نوعياً كعصر واعداء آياه بتوليته ازمة أمورها حتى اذا
ما شام منه بارقة نزوع الى التشديد على جناة الدروز ودفعهم الى العقاب طفق
يهول عليه بالعدول عن هذه الفكرة . ورأى فؤاد باشا بقوة نظره البعيد ان
من مصلحة دولته ان تستمر فرنسا وانكلترة متنافستين باختطاب نفوذ الشأن
متجاولتين صيلاً في هذا الميدان خصوصاً وان الثانية كانت تخالطه بالمصانعة
وابداء مظاهر الولاء والاخلاص وحسن الاستعداد لبسط يد المساعدة حتى

ظفرت منه بالثقة بها .

وستبدو للمطالع نبالة غاية الحكومة الفرنسية ومقاصدها كالشمس في رائحة النهار وقد كانت كلها موجهة الى توحيد الحكم في لبنان ولأمّ شعب القلوب ولمّ شعث الخواطر واصلاح ذات البين بين المسيحيين والدروز واطفاء نيران التحاقد والبغضاء لاعادة حكم الامارة اللبنانية الى ما كانت عليه من الاستقلال علماً بان تناوء هاتين الطائفتين هو سياسي محض ليس عليه مسحة مذهبية كما اعترف عالي باشا وفؤاد باشا واللورد دوفرين عينه مما يعني كل ريبة بحسن نيات فرنسا ولذلك فانها بعد ان انكرت واكبرت على الدروز اسرافهم وقماديتهم في القتل والنهب والحريق واوجبت ان يشدد عليهم في العقاب عدلت عن رأيها بانزال المثلات والعقوبات في جمهورهم محافظة على كيانهم فأوعزت الى الموسيوي بيكلار ان يكتفي بطلب اعدام اثنين من كبار السفّاحين عبرةً ومثلاً وارتابت ان تعاد الى الدروز امتيازاتهم السياسية وان تحول الطوائف اللواتي هنّ اقلّ عدداً في النفوس حقوقاً مماثلة في المجالس القضائية والادارية تسويةً لهنّ بالطوائف اللاه هنّ اكثر عدداً .

وما خلا ذلك فان مندوب فرنسا لما رأى ان قد أعني من الاعداد كبار المأمورين العثمانيين الذين حرّضوا على الفتنة في ايلة صيدا استياءً من استقبال لبنان كما صرّح رصفاه مندوبو انكلترة والنمسا وروسيا جهريه الى ان يشمل العفو أيضاً الدروز للتوفيق بين طوائف الجبل فيتحاسون كؤوس الوثام ويتقاوون دلاء الولاء . وكان ان اغتم فؤاد باشا فرصة هذا التساهل والتسامح ورفع المسألة الى حكومة الاستانة - مع انه مفوض اليه ان يقطع بها مستقلاً - لتسج عناكب التأجيل عليها خيوط النسيان .

ثم ان مسألة التعويض كان نصيبها نصيب مسألة العقاب فانه وان اقرّ

مندوبو الدول على وجوب استيفاء التعويضات فان فؤاد باشا رفع المسألة إلى الاستانة حيث دُفنت مدّة طويلة رقطع الاعانات عن المنكوبين لفراغ يده من المال . أمّا البيوت فان الجنود الفرنسية قد ساعدت بيدها على ترميمها وانفق على المنكوبين المال الذي جادت به اوربا وُفتحت المياتم والمدارس بالمال الذي جاء به الاب لافيغري (الذي صار فيما بعد كرينالاً) رسول محسني فرنسا فضمد الكلوم بعلاج احساناتها ومغوثاتها .

أمّا المهمة الثالثة وهي وضع نظام خاص لجبل لبنان فلم تكن احظّ من اختيها المهمتين السابق ذكرهما جبوطاً واخفاقاً لولا سهر فرنسا بعين الأم الروم وتشميرها عن ساعد الجد والاقدام تمهيداً وتذليلاً لكل عقبة كوؤد اعترضت في سبيل بلوغ غايتها النبيلة بمعاونة الروسية وبروسيا حتى اقتعت الدول بنزاهة قصدها . وقد كانت رعاها الله تحاول اعادة امارة لبنان إلى ما كانت عليه من الاستقلال والسعة فارتأت ان يمتدّ نطاقها من الشمال إلى مجرى نهر الليطاني شرقاً وجنوباً وإلى الشاطي، الغربي باطرافه حتى مراني، طرابلس وبيروت وصيداء وتولية امير وطني عليها مدى الحياة وتعزّزه بجند وطني مع ابقاء جيش أجنبي مختلط في البلاد الى ان تتوطد دعائم حكمه . فاشقت انكثرة من ازدياد نفوذ فرنسا والروسية في هذه الامارة بالنظر لغالية عدد الموارنة والروم فيها فالتجأ مندوبها الى الحيلة وبعد الاستيثاق من معاضدة السيودي وكبكر مندوب النمسا المستسلم بكليته اليه والى فؤاد باشا أخذ يوغر صدر الموسيو نوفيكون مندوب الروسية على الموارنة ويهول عليه بتحاملمهم على الروم الارثوذكس فيما لو أقيمت اليهم مقاليد ادارة شؤونهم وأطمعه بانشاء امارة مستقلة لهم . وقد روى في إحدى رسائله خبر اغتنامه فرصة تشكي الروم في قرية بمجدون والحوري ميخائيل من بتاتر من تشديد المسيو بروسبر بورتايس

عليهم في استعادة الاسلاب التي خابها الدروز في بيوتهم لاثارة غضبه على الفرنسيين والموارنة وكان قد اوشك ان ينجح في استقالة المندوب الروسي اليه فصرح له ان رغبته الخاصة في ان يتولى رجل تركي حكومة الجبل اثاراً على ابقاء الروم تحت حكم الموارنة على ان دولة الروسية لم تنخدع بذلك وانما شاطرت فرنسا رأيها في وجوب توحيد الحكم في لبنان وايلاء الاقلية فيه حقوقاً مماثلة لحقوق الاغلبية . ثم قص خبر تحريضه مندوبي الروسية وفرنسا على عرض اقتراحات متناقضة لاختلافها وانجاح مقاصده . وحدث أيضاً عن محاولته اقناع الموسوي ريفوس مندوب بروسيا بعدم مناسبة انشاء امارة مسيحية وعن استصداره امرأ من دولته اليه بهذا الشأن . هذا خلا ماساعي وزير خارجية انكلترا بواسطة سفراء حكومته لدى الدول بهذا الصدد . ولما لم يفز اللورد دوفرين بامنيته اقترح انشاء خديوية في سوريا وفصل ادارتها عن حكومة الاستانة ومنحها استقلالاً نوعياً ادارةً ومدنيةً وعسكريةً وماليةً وان يولى فواد باشا شؤونها بمعرفة الدول ويعين لديه معتمدون سياسيون وان يجعل لبنان متصرفية (سنجقية) تُضم إلى سوريا كسائر السناجق مع بقاء القسم الذي يشمل القائم مقامية المسيحية خطة برأسها موسدة الى رجال وطنيين وان يحمل وزير مسيحي والياً على قسميه كليهما . ومع ما في ضم لبنان إلى سوريا من الاخلال باستقلاله استصوب الموسوي بيكلار المندوب الفرنسي المشهود له بالشهامة من اللورد دوفرين هذا المشروع لما انه يتمتع سكان سورياً من مسلمين ومسيحين بالفوائد نفسها المستمتع بها سكان لبنان بيد انه اشترط ان يكون الباشا الوزير الذي يولى شؤون لبنان مسيحياً وطنياً . وفي رسالة اللورد دوفرين السرية الى السير هنري بولفر بتاريخ ١٥ كانون الاول سنة ١٨٦٠ عدد ٢٩٨ ملحق ١٠ ص ٤١٦ و ٤١٧) وقد فاتنا تدوينها في هذا الجزء فسنثبتها في الجزء الرابع) ان المندوب

الفرنسوي قال له بأنه يشترط ان يولى لبنان باشبا مسيحي وطني سواء كان مارونياً أو رومياً أو ارمنياً وقد أيد الموسيو نوفي كوف مندوب الروسية اقتراح المندوب الفرنسي وطلب ان تحفظ امتيازات المسيحيين في لبنان وان يتناوب حكمه تارة رجل ماروني وطوراً رجل رومي . على ان الحكومة العثمانية نفرت من مشروع اللورد دوفرين اشفاقاً من عقباه فاعترضت على تجاوز اللجنة الدولية حدود مهمتها وأبت الروسية تولية فؤاد باشا أو غيره من كبار أموري . الاتراك خديوية سورياً قائلة بان ليس بينهم رجال اكفاء لهذا المنصب . ومن ثم اتفقت الدول على ان توعد الى مندوبيها ان يقتصروا على وضع نظام لبنان . وحينذاك عادت فرنسا الى فكرتها الاولى وهي توحيد الحكم في لبنان بجعله امانة وارجاع الاسرة الشهابية الى ولايتها عملاً برأي المركيز دي بوفور قائد جيش الاحتلال العام اعتقاد ان لهذه الاسرة الكلمة النافذة والامرة المطاعة في جميع طوائف الجبل فان الروم كانوا قد اعترضوا على تولية يوسف بك كرم وكالة القائم مقامية المسيحية مجاهرين بانهم يخضعون لسلالة امرائهم القداما . وجالى فريق من الدروز بمثل ذلك . وبما ان القائد دي بوفور لم ير ان ليوسف بك كرم سيطرة كافية تضمن انقياد الجمهور له واشفق من ان يكون آله في يد فؤاد باشا اثر اعادة الحكم الى الاسرة الشهابية لاعتقاد الناس الخضوع لسلطانها واستخفافهم نير حكمها فامتعض يوسف كرم واستسلم الى المندوب الانكليزي بكايته فعضده اللورد دوفرين بعد ان كان معاكساً له على ما جاء في رسائله السرية مما زاد في حنق القائد دي بوفور والمسيوييكلار عليه فزهدا فيه . بيد ان الجنرال دو كرو قائد المشاة ظل جاهلاً دخائل الشؤون غير مراتب باخلاص كرم نافياً انجازه للمندوب الانكليزي فلم ينفك عن السعي وراء ارواء ضمأه الى المنصب وكانت انكلترة تود سرعة جلاء الجيش الفرنسي عن سورياً مخافة ان

يطراً خطب أو حادث يجرُّ الى دوام احتلال البلاد فطقت تلحّ على الدول العظمى وتضغط على الباب العالي ليطلب إلى فرنسا القيام بمهدتها في اتفاقية ٥ ايلول اخراجاً لجنودها في نهاية الاجل المضروب وهو ستة أشهر. على ان تركياً كانت شاعرة بمعجزها عن صيانة الامن ولا مال كافٍ لديها لتنظيم الجيش والبلاد السورية وانها مضطرة الى استقراضه من فرنسا وقد رأت أي تركياً من حسن سلوك البعث الفرنسي بالتزامه حد المهمة الموكولة اليه معاونة للجنود العثمانية واقتضاره على تضييد الجراح ورفء حال المرزوين وتعزية المنكوبين ومساعدتهم وترميم بيوتهم ووقايتهم من الحيف والأذى وارتياح فرنسا الى ان تعرض على الدول ان يكون جيش الاحتلال مؤلفاً من جنود جميع الدول ممّا دلّ على نبالة قصدها ونزاهة نيتها . ولما شعرت انكلترة بميل الحكومة التركية إلى اطالة أجل الاحتلال خاطبتها بلهجة شديدة وكاشفتها اغتاتاً بشدة امتعاضها من تساهل وفاق افندي سفيرها في باريس وهددتها بالاضراب عن الاخذ بناصرها في مستقبل الزمن . وكان اللوزد دوفرين قد اكد لحكومته ان الامن قد عاد إلى البلاد وان فوؤاد باشا يستطيع ان يحفظ سرادقه مسطراً فيها بما لديه من القوات في حين ان فوؤاد باشا نفسه كان أوضح بعد ذلك في الجلسة الـ ٢٠١ المقفودة في ٢٩ ك ٢ سنة ١٨٦١ انه يتكفل ببسط رواق الراحة على المدن الساحلية ويعجز عن ضمانتها في المدن الداخلية . كما ان الملاجور فرازر مندوب الحكومة الانكليزية والمستر برانت قنصل هذه الدولة في دمشق قد صرّحاً في رسائلها الى وزارة خارجية دولتيها وسفارتيها في الاستانة ان الامن غير مستتب في سوريا لعجز الحكومة العثمانية عن صيانة حياضه صافيةً من كل كدورة وان المخاوف كثيرة من هياج المسلمين ومن سوء نيات امين باشا (ابن مصطفى حسيب افندي) والي دمشق الجديد وان اعمال الترميم مشبطة غير مجرأة

(ح)

والحكومة اجمعت عن توزيع الاعانات واداء التعويضات .
أما فرنسا فرغماً عن معاكسات انكلترة ومشاكساتها أبت ان تستعيد
جنودها ما لم يتم وضع نظام لبنان . وكان ان آنتت انكلترة ارتياحاً من سائر
الدول إلى مناصرة فرنسا واستصوابهن طلبها فارتضت باطالة أجل الاحتلال
وكتبت الدول الى مندوبيها في الحث على الاسراع بوضع نظام لبنان فصدعوا
بالامر ووضعو أصوله وقواعده واستمرت المفاوضات في بيروت جارية مجراها
اتماماً للمشروع النظامي وفي باريس لتحديد ميعاد الاحتلال . وستزاد هذه
التفاصيل اشباعاً في الجزء الرابع مع بيان الاسباب التي دعت اليها والاعراض
التي ترامت اليها الدول .

ولتصفح هذا الكتاب ان يعجب بل يدهش من مناقضة اللورد دوفرين
نفسه بنفسه فقد كان اكد بداءة ذي بدء ان الدرور هم البادئون بالعدوان تعويلاً
على روايات مستشاره المستر سيريل كراهام المرسل الانكليزي وقاصل هذه
الدولة في دمشق وبيروت ثم تراجع عن تأكيده فقال بالعكس لاغراض سياسية .
ثم آل الامر الى اعترافه بامتيازات لبنان ونسبته الفتنة والمذابح الى مأموري
الأتراك وارتآبه ان يجعل لبنان تحت حكم تركياً ثم اظهاره امتعاضه من اضطراره
الى القبول بحفظ تلك الامتيازات مجارة للرأي العام في اوربا وتقادياً من اغضاب
فرنسا . ثم قوله ان الامن مستتب في لبنان وسورياً وان في طاقة الحكومة
التركية ان تصون وتقي نفوس الاهلين واموالهم مع اعتقاده الخلاف اذ انبأ
اللورد روسل في رسالته السرية المؤرخة في ١٣ ك ٢ سنة ١٨٦١ (الكتاب
السري عدد ٣٥١ ص ٤٩٣) بأنه أشار على فؤاد باشا بان يستقدم ٤ إلى ٥
آليات من جنود سويسره استغناء عن جيش الاحتلال الفرنسي فاعتذر له
بعدم وجود المال لدفع رواتبهم . عدا عن ان فؤاد باشا والباب العالي وقاصل

انكلترة اقرؤا بعجز الجنود العثمانية عن توطيد اركان الراحة في البلاد .
 فهذا التناقض البادي في اقواله وبينه وبين اقوال سائر المعتمدين الانكليز
 يويد ما حكم به سان مرك جيراردان نقاد المحررات الانكليزية سنة ١٨٦٠
 قال :

« لقد استغرب الجميع استنتاج اللورد دوفرين فهو من جهة يتهم الاتراك بانهم
 علة كل الجوانح التي نزلت بلبنان ومن جهة أخرى يرتأي معالجتها باطلاق يدهم
 في حكومة الجبل فكأنه يشير إلى الاخذ بزعم من ذهب إلى ان أحسن طريقة
 للنجاة من التجارب في هذه الدنيا اتباع هوى النفس واشباع أميالها فاللورد
 دوفرين يطبق هذه القاعدة على سياسة تركيا ويرى انه لما كانت سلطة الاتراك
 على الجبل مقيدة ولا بد لهم من ان يستمرؤا على الحاق الضرر به فيرتأي
 اطلاق يدهم فيه وهذا منتهى التناقض . فهل لم تكن سلطة الاتراك مطلقة في
 دمشق ؟ او كان للمسيحيين من الاستقلال النوعي فيها كالموازنة في الجبل ما
 طمع في ازالته ؟ كلاً ومع هذا لم ينجوا من الاعتداء .

ومأ يزيد في استغرابي ان مكاتبات اللورد دوفرين على اطلاقها مع السير
 هنري بولفر واللورد جون روسل وزير الخارجية الانكليزية تشف عن حب
 العدالة في كرم نفس مما جعلني ان اتساءل عن شدة ميله الى السياسة التركية
 مع طعنه الشديد فيها وكان لي بعد امعان النظر اني تحققت ان الانكليز لا
 يعضدون السياسة التركية حباً بل حباً بانفسهم ولهم من وراء ذلك غايتان
 احدهما سيئة والاخرى حسنة بيد انها عسرة التحقيق فقوموا الاولي معاكسة
 نجاح السيطرة المسيحية اي الفرنسية في الشرق وملاك الثانية تولى شؤون
 تركيا لانقاذها .

وقال في موضع آخر : أرى تناقضاً بينا بين اقوال قناصل انكلترة في

سورياً واعمال الوزراء الانكليز واعتقد انه ناتج عن ان الاولين يصدر عن عواطف صادقة ملوؤها الانسانية ويصدر الآخرون عن سياسة ولذا فاني اوافق الاب غراتري على ما قاله في كتابه المعنون « السلم » من ان في انكلترة شعبيين وفي الانكليزي رجلين أي السياسي والانسان . فالانسان ممتاز بحج العدالة والنزاهة والديانة والحرية سمح النفس بحج الفقراء كريم العواطف اما الآخر وهو السياسي فلا يجب الأ مجد وطنه ويضحى في سبيل غايته كل شيء . واستشهد المسيو جيراردان على صحة ما تقدم بالمحررات الانكليزية عن حوادث سنة ١٨٦٠ فان انكلترة عارضت فيها كل المساعي الآيلة الى زيادة نفوذ المسيحين نكاية بفرنسا . بيد انها أبدت حناناً وسخاءً ورأفةً في غوث المنكوبين واعادة المسلوبات والنساء المسيئات . حتى ان اللورد دوفرين تعهد بتسليف فؤاد باشا خمسة الاف ليرة انكليزية من ماله الخاص .

هذا وان المحررات الانكليزية نفسها تنادي بفضل فرنسا ونزاهة قصدها بارسالها البعث فان اللورد كولي سفير انكلترة في باريس شهد بانهُ لم يكن من نية فرنسا الاستيلاء على البلاد بل كان يخشى من طرود خطب فادح يضطرها الى تملكها من مثل الاعتداء على جندها . وهذه المحررات تشهد أيضاً ببراءة الجنرال دي بوفور من اتهام العامة له في هذه البلاد بان فؤاد باشا خدعه واستماله اليه مع ان طعن فؤاد باشا واللورد دوفرين بانهُ استقل عن فؤاد باشا بالعمل خلافاً للاتفاق الدولي هي اصرح شهادة على بعده عن هذه التهمة بعد الارض عن السماء وعلى نبالة قصده تأييداً للامن في هذه البلاد وضمانه حسن مستقبلها ونمائها ورفاهية اهليها . كما ان رسالته الى وزير حرية حكومته الفرنسية المثبتة في هذا الكتاب تدل على حسن بصيرته بعواقب الامور ووفرة رصانته . وقد لامه الجنرال دو كرو وهو قائد المشاة في جيش الاحتلال (حياة الجنرال دو كرو

(ك)

بقلم أولاده طبعة باريس سنة ١٨٩٥) على تواكله وتوايه وامتناعه عن التحرش بالدروز أو المسلمين توليداً لحادث يهدد سبيل الاستيلاء على البلاد .

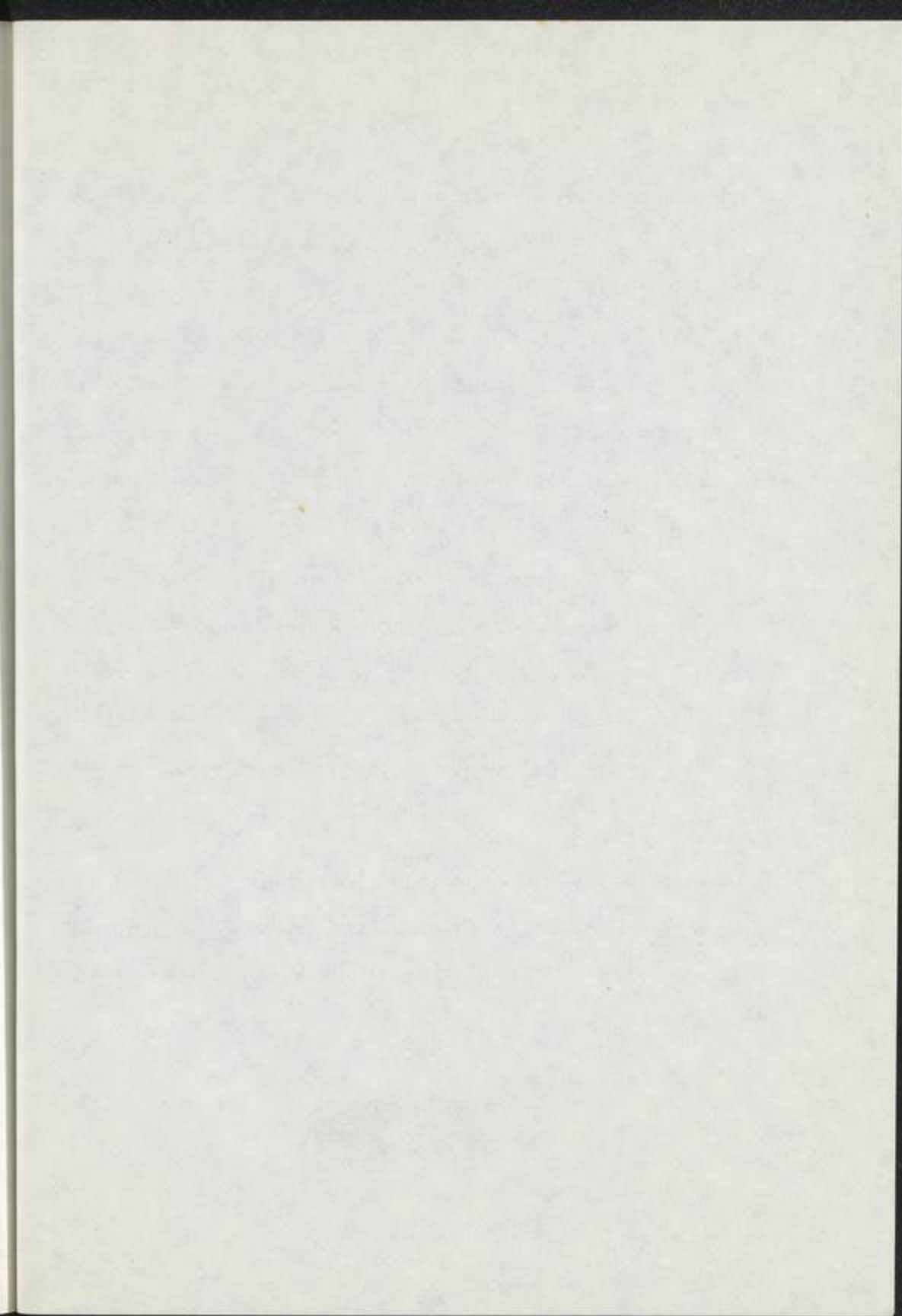
وهنا نعيد ما ذكرناه في مقدمتي الجزئين الاول والثاني زيادة في التنبيه الى حسن القصد من ان ما عرّبناه من هذه الرسائل لم تقصد به الأجل الغامض ورعاية شرط النقل واجتناب السقوط في مهاوي الخصام عرضة للاعواء السياسية . بيد أنه اذا ما توزعت قلوب الدول المزاحمة السياسية فلقد أجمعت كلها على استفطاع موبقات القتل والسلب والحريق وعلى التباري في ميدان الاحسان الى منكوبي لبنان بما كان له أثر الفهم أو أنفع . شهادة ينطق بها القلب واللسان في السروالاعلان .

هذا وقد عرّبنا الرسائل الانكليزية السرية والقلب يذوب كمداً على ما فقدناه من اطلاق امتيازاتنا بسبب التزاحم الدولي . أما الآن وقد تساقت اكثر الدول المتزاحمة ايامئذ بكأس الموالاتة فلنا الرجاء الوطيد بان يجتمع رأياً على حفظ ما بقي لنا من امتيازاتنا والله من وراء التوفيق في كل قول وعمل .



[تنبيه] ان تأخر وصول الورق عن ميعاده الينا ورغبنا في متابعة الطبع انجازاً لهذا الجزء اضطررنا الى الاستعاضة عنه في القسم الاخير منه بورق دونه جودة فمرجوننا من قرأنا الكرام عذراً .





١ -- صك الجلسة السادسة في ٢٦ ت ١ سنة ١٨٦٠

اليوم الجمعة ٢٦ ت ١ سنة ١٨٦٠ اجتمع المندوبون عند دولة فؤاد باشا مندوب الباب العالي الخارق العادة وفتحت الجلسة برئاسته الساعة الثانية ونصف الساعة . وبعد تلاوة محضر الجلسة السابقة والمواقفة على منطوقه تكلم الرئيس فأظهر سروره من اشتراكه لأول مرة في مباحث اللجنة وأعرب عن أمله في مواصلة المندوبين عضده لتمام مهمته الشريفة والصعبة معاً التي وكلتها اليه حكومته . وقال انه يجمع في شخصه صفتين مزدوجتين احدهما صفة مأمور مخول خصائص غير عادية واجرائية مستمدة من السلطة المطلقة التي فوضها اليه جلالة مولاه والاخرى صفة عضو في اللجنة التي يتشرف برئاستها

أما الشؤون الرئيسية التي جعل نصب عينه تحقيقها وتهم حكومة جلالة السلطان اكثر من اوربا فهي ملاحقة الجناة ومعاقبتهم من جهة وتعيين التعويضات المتوجب اداؤها الى المنكوبين من جهة اخرى ثم الوسائل الواجب اتخاذها استدراكاً لتجدد مثل هذه الفواجع . فلا شيء يقوى على منعه عن بلوغ هذه الغاية ولا سيما في ما يتعلق بمعاقة الجناة غير حافل بمدددهم ومنزلتهم

ثم أوضح فؤاد باشا ما اجراه في دمشق وجبل لبنان ففي الاولى تناولت يد العدالة الجناة على اختلاف طبقاتهم أما في لبنان فلا يزال عليه ان يعمل كثيراً . وناً كان مدفوعاً بعامل الانتصار للانسانية المشترك بين الدول المثلثة في اللجنة يعمل نفسه بان أعضاء اللجنة لا يرتابون بنزاهة قصده فيستطيع ان يطلب مؤازرتهم . فكلما أفتوا نظره الى خلل يبادر الى سده . ومع طلبه اليهم ان يمدوه بالنصائح التي يحتاج اليها يرغب في ان تكون خالصة خالية من روح الانتقاد لان الانتقاد يولد الخصام في حين

المجاملة المتبادلة تسهل سبل ادراك النتيجة الموجهة اليها مساعي الجميع .
 فأجاب مندوب النمسا ان اللجنة لا تهتم سوى بصفة واحدة من الصفتين
 المجتمعين في شخص المندوب العثماني وهي التي اكتسبتهم فائدة وجوده فيها
 كرسيف ورئيس . واعترف باشتراك مصلحة جميع المندوبين ولذلك يعتقد ان بوسمه
 ان يعده باسمهم يبذلهم عضدهم له . ولا يشك ايضاً بان العدالة تجري مجراها لكنه
 يفكر ان العدالة وحدها لا تكفي بل ان اوربا تنتظر من مندوب الباب العالي
 الخارق العادة فوق ذلك . فان السلطة المطلقة المفوضة اليه تجيز له استعمال منتهى
 الشدة اثباتاً لاستياء حكومته من مذابح سورية . ومن الضروري ايضاً ان تسلك
 المحاكم ذات الخطاة ولاسيا تجاه زعماء الدروز وجميعهم مذنبون بعضهم لانهم
 عملوا ييدهم والآخرين لسكوتهم .

فرد فؤاد باشا على الموسويدي وبكر وأورد بعض أدلة على التساوة التي
 عامل بها الجناة فقد حكم في يوم واحد في دمشق على ١٠٠ شخص وأعدم مشيراً
 جزاء ما نسب اليه . وعليه فهو على أتم اتفاق مع الخطيب وعنده انه يفرض عليه
 معاقبة الجناة ليس فقط لان اوربا طلبتها بل لان حكومته ترى ضرورتها وقد
 جاءت رغبها مطابقة لرغائب اوربا

فقال مندوب النمسا ان رصفاء عهدوا اليه في استيضاح دولة المندوب العثماني
 عن بعض الشؤون . فسأله بداية ذي بدء عن اميرالايي حسني بك لان وجوده
 في عداد اعضاء محكمة بيروت الغير العادية يثير الشكوك نظراً لما نسب اليه عندما
 كان قائداً لحامية بعلبك

فأجاب فؤاد باشا ان هذا الضابط احسن التصرف في محكمة دمشق . وافاض
 في بيان كيفية تأليف المجلس العسكري وان حسني بك نظم في عداد الاعضاء لان
 آلايه انتخبه . ومع انه لم يوجه اليه حتى اليوم تهمة صريحة فيجرب تحقيق دقيق في

سلوكه وتكف يده مؤقتاً عن معاطاة وظيفته .

وبين مندوب فرنسا الاسباب التي دفعته الى الفات انظار رصفائه قبل الجميع الى الاشاعات عن سوابق اميرالاي حسني بك . فلئن كان ضباط الجيش العثماني قد اشتركوا في الفتنة على درجات متفاوتة فلم يثيروا السخط العام باقترافهم فظائع معروفة بخلاف الاميرالاي المذكور فان الرأي العام حق عليه نظراً للمنصب الذي شغله في محكمة بيروت ملقياً عليه تبعة كواثن بعلبك

وذكر مندوباً بروسيا والنمسا بعض الأدلة على الجريمة المنسوبة الى الاميرالاي المرقوم وقال انه أقل ذنباً من حسن يازجي قائد الباشبوزق وبعض اعضاء من عائلة حرفوش

فقال فؤاد باشا انه لم يأل جهداً في تشجيع المسيحيين على الشكوى ان في دمشق وان في سائر الاماكن التي تفقدتها وغاية مرماه الوقوف على الحقيقة ولا يريد انقاذ أحد من يد العدالة وعليه سيادر الى استقصاء الاخبار عن المجرمين . أما عائلة حرفوش فمشهورة باللصوية

وأشار مندوب الروسية الى ايضاحات أبروافندي في الجلسات السابقة عن شاكر باشا رئيس المجلس العسكري في دمشق سابقاً فقال ان الرأي العام نبهه إلى سوء سلوكه هذا المأمور . ففي الليلة الاولى من الفتنة كان موجوداً مع ضباط في جوارحي المسيحيين فلم يبد أقل اهتمام بايقاف الحريق والنهب . وفي مذهب الموسيونوفيكوف انه كان يجب جعل قسم من التبعة التي ألقيت على المشير على هذا الضابط وقد كان رئيس أركان حربيه ومركزه يمهده للوقوف على جميع اسراره . ولما كان قد علم بان شاكر باشا حوكم وبرئت ساحته فيحفظ بابداء رأيه النهائي في قضيته الى ان يطالع على ملف أوراق الدعوى .

فأوضح الرئيس اسباب تبرئة شاكر باشا الذي حوكم امام مجلس عسكري لا

امام محكمة دمشق الغير العادية وكان في عداد القضاة العسكريين المحلفين ضابط بروسي مقيد بخدمة الباب العالي وقد روعيت في المحكمة سنن العدالة فثبت لدى هذا المجلس ان شاكر باشا لم يقتصر على القيام بواجبه بل ساعد على انقاذ عدد غفير من المسيحيين

فسأل مندوب فرنسا المعتمد العثماني عن مذابح صيدا عملاً بما عزم عليه في الجلسة السابقة فذكر ان عدداً غفيراً من المسيحيين الفارين ذُبحوا على ابواب صيدا بينما كانوا يطلبون الالتجاء اليها ويرى ان عدد الذين قبض عليهم من مقترفي هذه الجنایات غير كافٍ

فأجاب فؤاد باشا انه لم يقيم في صيدا سوى يومين وفي خلالها جمع كل ما امكنه من الانباء فاستجوب الموسيو غرانتر قائد البارجة الفرنسية « لاسنتيل » والمسيو غلياردو وهو طبيب فرنسوي ونائب قنصل اسبانيا وغيرهم فلم يأتوا بدليل صريح بل كانت كل اخبارهم طائشة ومع ذلك فقد قبض على كثيرين وجند جمهور بالقوة ومتى ارشده المندوبون الى الجناة فيقبض عليهم

فقال مندوب فرنسا انه يجب عد ارباب السلطة العثمانية ملاكيين وعسكريين في جميع الاماكن التي حدثت فيها مجازر ونهب مسؤولين عمماً جرى امامهم ومواخذتهم ان على مساعدتهم أصحاب الفتنة وان على اهمالهم قمع الاضطرابات . وهذا الكلام يشمل صيدا وساثر النحاء سورية حيث سُفك دم المسيحيين .

فوعده فؤاد باشا بتقديم بيان مختصر بما أجراه في الجلسة القادمة وكرر بانهُ مستعد لسد كل خلل تظهره له اللجنة وللإستفادة من مساعدة رصفانه والاسترشاد بانوارهم . فعليه كما أمور عثماني ان يدافع عن استقلال بلاده وسيادتها وخلا ذلك فهو عالم بصفة المهمة الموكولة اليه فلا يحلم بان يستمد منها مجداً . فقد أرسل إلى سورية لينتقم من السفاحين وسيتم مهمته دون اهمال شيء منها .

وصرح الموسوي بكلا ر أنه يعبر عن افكار اللجنة بأجمعها بقوله انه يتوق كثيراً الى الخروج من طور معاقبة الجناة لما فيه من العناء والمشقة لينفسح له المجال في الانصراف للاهتمام بمسائل التعويض على المنكوبين وتنظيم لبنان

وجهر اللورد دوفرين بوجود نقص في تفويض المندوبين حق حضور جلسات محكمة بيروت الغير العادية او اثابة معتمدين عنهم فيها وطلب ان يُخولوا حق مشاركة القضاة في البحث عن الحقيقة بالقائمهم اسئلة ان على المتهمين وان على الشهود بواسطة المحكمة . وذكر بهذه المناسبة بناء على رغبة الموسوي ر هفوس حاداً جرى في خلال الجلسات الاخيرة . فان معتمد انكلترة رأى وجوباً الى سؤال كاتب الضبط عملاً اذا كان اثبت شهادة شاهد موافقة للمتهم فتبين انها لم تُدوّن

فأيد مندوب النمسا اقتراح اللورد دوفرين مع بعض تعديل قوامه ان للمعتمدين ان يحضروا جلسات المحكمة كشهود (متفرجين) فيرفعون بياناً بما شاهدوه من الخلل الى المندوبين وهؤلاء يبسطونه في جلسات اللجنة

فأصر اللورد دوفرين على رأيه بحجة انه لما كان المعتمدون يتبعون سير الدعوى خطوة خطوة فيستطيعون ابداء اراء في الحال ذات مفعول أعظم مما لو أبديت بعد حين أما الموسوي بكلا ر والموسيو نوفي كوف مندوبا فرنسا والروسية فالتحازا الى رأي مندوب النمسا خوفاً من ان يؤثر المعتمدون بتدخلهم الشخصي في المحكمة أو في رأي المندوبين ذاتهم

فرد فوآد باشا انه يستفاد من التعاليم التي زودها ان حق الحكم محفوظ للحكومة المحلية فلا يمكن للمعتمدين ان يشتركوا به دون اجحاف بالسنة المرعية . وذكر ان جريدة الضبط متعرض على انظار المتهم فور انتهاء التحقيق وله ان يبسط اعتراضاته عليها قبل توقيعها وهذا بمثابة حق مراقبة ممنوح له

فسأل الموسوي ر هفوس عملاً اذا لم يكن في الوسع الاذن للمتهم ان يختار

محامياً عنه

فلم ينكر فؤاد باشا الفوائد العظمى التي نتجت عن انتهاج طريقة تعيين وكلاء
عن المتهمين في البلدان التي عوّت عليها إنما لا يمكن ادخالها فوراً على البلاد الخالية
منها . واحتيج بعدم وجود رجال أكفأ . وباختلاف العوائد لاثبات تعذر العمل بها
في سوريا .

فقام جدال طويل بهذا الصدد فذهب اللورد دو فرين إلى ان عزلة المتهم تحول
دون اعداده وسائل الدفاع عنه وطلب احضار الشهود الواقفين له . فأجابه فؤاد باشا
ان على المتهم ان يبين اسما شهوده للمحكمة فلا تتأخر عن احضارهم . وقال المسيو
بيكلار انه إذا كان المتهم محروماً من محام عنه فليس هناك مدع عام فهذا النقص
يضارع الآخر فيتوازنان . وبين فؤاد باشا الاضرار التي لا بد من ان تحدث إذا أُجيز
للمتهم ان ينتقي وكيلاً عنه إذ يسعى هذا الاخير إلى اكتساب شهادات موافقة لموكله
بطرق غير مشروعة .

واستأنف الموسيو نوفي كوف البحث في مسألة التحقيق القضائي فقال ان اللجنة
لا يمكنها القيام بالمهمة الموكولة اليها في تعاليمها المتماثلة الا اذا اجيز لها بيان ارائها
للقضاة ان في سير كل تحقيق وان في نتيجته كما ان الباب العالي في التعاليم المعطاة
لمندوبه الخارق العادة مائل بين هذه المحاكم الكبيرة وسائر المحاكمات المختلطة
الجارية أمام المحاكم العثمانية فاعترف بذلك للجنة بحق في التدخل شبيه بالذي
يتمتع به في تركيا السفراء والقناصل في كل دعوى مختلطة تنظر بها محاكم البلاد .
وبناء عليه رأى مندوب الروسية ان يعرب عن متمنيات اللجنة في العبارة
الموجزة الآتية : « لما كان قد اعترف لها بحق تتبع سير الدعوى فهي تطلب ايضاً
الأ يبرم حكم نهائي بعد انتهاء الاستنطاقات قبل ان يسبق لها اعطاء رأيها في
مجموع التحقيق والاشارة على فؤاد باشا باجراء استجواب اضافي لدى الحاجة إذا

رأته ضرورياً لزيادة الايضاح والتثبت . « فاجمع المندوبون على تأييد هذا الاقتراح .
 فشرح فؤاد باشا لهم ان المحاكم الغير العادية التي أُلْفها لا تبرم احكاماً بل
 تقتصر على رفع بيان اليه يتضمن ابداء ارائها ولا تكتسب قوة التنفيذ الا إذا وافق
 عليها لان القوانين العثمانية تحظر تنفيذ حكم الاعدام دون اجازة الحضرة السلطانية
 ولذلك فهو يولي اراء القضاة صفة الحكم النهائي عملاً بالسلطة المطلقة المفوضة اليه .
 وقد اعترم على اطلاع اللجنة على هذه البيانات من الآن وصاعداً ولها ان تبدي له
 رأيا فيها . فقبل المندوبون بأجمعهم هذه التسوية

ثم أوما الى فقرة من محضر الجلسة السابقة تتعلق بوصول أعيان دمشق المحكوم
 عليهم إلى بيروت فوضح ان الموكب الذي كان يحف بهم لم يكن سوى حرس
 لحفارتهم . أما المحققان (التختان) اللتان كان فيها اثنان من المحكوم عليهم فقد
 أذن بنقلهما فيهما بداعي الشيخوخة والمرض .

وأسهب في بسط الظروف التي تقدمت الحكم على الشيخ عبدالله الحلبي
 وسائر اعضاء المجلس الكبير فمدد التهم التي وجهها اليهم الرأي العام دون الاتيان
 بأدنى دليل على صحتها وذكر بحجته وتقييه بغية كشف المخبا ومعرفة ما اذا كانت
 القصة مدبرة من قبل . وتلا المواد المرربة عن القانون الفرنسي المنطبقة على حالة
 المتهمين الذين لم يثبت عليهم سوى انهم اهلوا اتخاذ التحوطات اللازمة لاستدراك
 وقوع القلاقل . فحكم على أحدهم بالسجن المؤبد في قلعة وعلى اثنين بالسجن مدة
 ١٥ سنة وعلى ثلاثة بعشر سنين وعلى الخمسة الباقين بالنفي لمدة ٣ سنوات . فأوراق
 محاكمتهم لم تُحتم فإذا ظهر ادلة جديدة عليهم يضاعف عقابهم وسيرسلون موقفاً إلى
 جزيرة قبرس . واستشار اللجنة في صوابية هذا التدبير فوافقت عليه .

فتب الموسوي بيكلار الافكار الى النطقة التي رفعتها اللجنة الى المعتمد العثماني
 الحارق العادة في يوم اجتماعها الاول وفيها ارتأت وجوب نزع السلاح من سكان

دمشق وتمنى فرض ضريبة خاصة على المسلمين يخصص مجموعها باعانة المسيحيين فأجاب فؤاد باشا ان قد امر بنزع السلاح وُشرع به . وقد سبق له منذ وصوله ان فكر بأمر فرض ضريبة على المسلمين ولا يزال هذا المشروع قيد نظره فسأله الموسيو دي رهفوس عن النشرة المنسوبة إلى عبدالله الحلبي فأقسم فؤاد باشا بشرفه انه لم يحدثه أحد بشأنها في دمشق ولذلك تولته الدهشة لما علم ان الايدي في الاستانة تداولت نسخاً منها

فاستأنف اللورد دو فرين الجدل في دفاع المتهمين وتلا محركات مختلفة يستدل منها ان الاستنطاقات القضائية التي حضرها معتمدو اللجنة لم تجر على سنن العدالة وطلب ايللا . المتهمين ضمانات تكفل انصافهم . فكرر فؤاد باشا ذكر الموانع التي تحول دون ابدال سير المحاكمات والاضرار التي تتأق عن تدخل المندوبين توأ فيها .

فصرح الموسيو دي وكبر باعتماده ان اللجنة ليست مخولة المهمة التي يتوهمها اللورد دو فرين وانما لها ان تطلب معاقبة الجناة

فعارضه مندوبا انكلترة وروسيا وذهبا الى ان للجنة حق الاشتراك في التحقيق لكشف الحقيقة والحماً كثيراً على فؤاد باشا . فقال انه واثق كان لا يتعهد بالاذن للمتهمين بانتقاء محامين عنهم فيوجه عنايته الى ايلانهم كل الضمانات اللازمة على حرية الدفاع عن ذاتهم . وهذا الامر يهه اكثر من الجميع لانه هو الذي يجيز احكام الاعدام ويتحمل تبعتها .

واعرب الموسيو نوفيكوف عن رغبته في استيضاح فؤاد باشا عن اسكان المسيحيين في قرى لبنان . فطلب الرئيس تأجيل البحث فيها الى الجلسة القادمة نظراً لفوات الوقت فاجيب إلى طلبه .

وعليه كتب في أوّل لائحة الابحاث مسألة اسكان المسيحيين ومترعاتها

وفضت الجلسة الساعة السادسة وربع الساعة .

(الكتاب الازرق الانكليزي في شؤون سورية من سنة ١٨٦٠ - ١٨٦١)

عدد ١٨٢ ملحق ٨ ص ٢١٢ - ٢١٧ ودي تستا عدد ٦٤ ص ١٣٠ - ١٣٧)

٢ - صك الجلسة السابعة في ٣٠ من

اليوم الثلاثاء في ال ٣٠ من ت ال ١ سنة ١٨٦٠ اتدى جميع المندوبين في بيروت عند صاحب الدولة فؤاد باشا معتمد الباب العالي الخارق العادة وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف برئاسته .

وبعد تلاوة محضر الجلسة السابقة واجازته اعتذر فؤاد باشا بقصر الوقت عن عدم تمكنه من انجاز البيان المراد تقديمه الى اللجنة المتضمن شرح ما اتاه من الاعمال منذ وصوله إلى سورية .

ثم انتقل إلى الكلام في المسألة الاولى المدونة في لائحة الابحاث وهي اعادة المسيحيين إلى بيوتهم فقال انها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشؤون الثلاثة المنحصرة فيها مهمة اللجنة الموكول اليها التكاتف على اتمامها وهي : العقاب والتعويض والتنظيم . أما بخصوص اسكان المسيحيين فقد بذل في سبيل تحقيقه حتى الآن جهد الطاقة وان كانت الوسائل قاصرة . فأخلى في دمشق ثلاثة أحياء للمسلمين لاقامة المسيحيين اللاجئين إلى القلعة فيها ووُزع عليهم ما استطيع جمعه من الامتعة المسلوبة كالاعطية وغيرها من لوازم المعيشة ليس بصفة تعويض بل على سبيل الاعانة . و خلا ما تقدم فقد أُجري على كل مسيحي جراية من الحُبز و ٥٠ بارة كل يوم ويتم هذا التوزيع تحت مراقبة لجان مختلفة مؤلفة من أعيان المسيحيين بحيث يبلغ مجموع ما ينفق في كل شهر زهاء ٥٠٠ إلى ٦٠٠ الف قرش . ولما كانت الفرش والاعطية التي استعيدت غير كافية أخذ من المسلمين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ فراش . أما في لبنان فقد ألفت لجان

خاصة قبل اجتماع اللجنة الدولية في بيروت فجابت القرى لتقدير نفقات ترميم البيوت ودُفعت اقساط من المال للمنكوبين بناءً على تخمينها. ثم كان ان طلبت اللجنة الدولية تعيين نواب عنها في هذه اللجان أنماً كان التقدير اوشك ان ينتهي فتكون مهمة النواب المذكورين الاعتناء باعادة بناء القرى . بيد ان الصعوبة كائنة في وجود المال فالحكومة باذلة جهدها للحصول عليه وستبلغ النفقة بما فيه الاموال التي ستوزع عن قريب زهاء ٤ ملايين و ٥٠٠ الف قرش . وهذا غير كاف بل ينبغي اعداد قسم من البيوت قبل قدوم فصل الشتاء ولذلك أكره جميع الدروز والمسلمين على تقديم الاخشاب اللازمة لبيوت المسيحيين وأخذت ايضاً البغال خاصة دروز البقاع وأعطيت لهم وأمرت ايضاً بان توزع الحبوب والارزاق التي يعثر عليها في بيوت الدروز على المسيحيين على شرط ان تحسب من أصل التعويضات التي يفرض عليهم اداؤها .

فقال مندوب فرنسا ان قد اتصل به انه يوجد كثير من البيوت الحالية في بعض القرى المختلطة من جراء فرار الدروز الى حوران وطلب اسكان المسيحيين فيها مؤقتاً . وزاد ان المسيحيين القاطنين في النواحي المختلطة السكّان لم يتمكنوا من حصد مزروعاتهم من جراء الكوائن الاخيرة فاستولى عليها الدروز وهي اليوم في اهرانهم . وعليه يرى ان العدالة تقضي باعطاء المسيحيين نصف هذه الحبوب على الاقل . ثم سأل ان يخول اهالي زحلة حق قطع الاخشاب اللازمة لبناء بيوتهم من الغابات المجاورة وقد أنكر عليهم الان هذا الحق دون ان يهتدى الى سببه مع انهم تتموا به دائماً .

فردّ فوّاد باشا على الفقرة الاولى من كلام الموسوي بيكلار مصرحاً بان قد أسكن قسم من المسيحيين في بيوت الدروز في دير القمر والقرى المجاورة وسيعمل بهذه الطريقة كلما تسنى ذلك . أما الحبوب المخزونة فتؤخذ حينما يعثر عليها . وقد أمر

غير مرة ان يباح لاهالي زحلة قطع الاخشاب اللازمة لبيوتهم من احراج سهل بعلبك وسيكرر هذه الاوامر . على ان المسيحيين لم يقتصروا على قطع الاخشاب من جوار زحلة بل ذهبوا الى الغابات المجاورة دمشق

فألفت مندوب فرنسا نظر فؤاد باشا الى ان مسيحيي بعلبك وزحلة وغيرهما كن دفعوا في ربيع هذه السنة الاموال الاميرية مسبقاً ولما كان قد تعذر عليهم استغلال اراضيهم وهي موردهم الوحيد أمسوا في فقر مدقع وعليه يرى من العدل ان تعاد اليهم الاموال التي استوفيت منهم سلفاً او اعفاهم من دفعها في السنة المقبلة فأجاب فؤاد باشا انه سيمحص هذا الاقتراح ويعول عليه اذا رآه مناسباً فأيد الموسيونيكيوف اقتراح مندوب فرنسا اسكان المسيحيين في بيوت الدروز المهجورة وارتأى ان يعمل في لبنان بذات الطريقة التي انتهجت في دمشق اذا اقتضى الامر

فرد فؤاد باشا بتعذر العمل فيها في لبنان حيث يوجد قليل من الدور الصالحة للسكن بل انها بيوت حتميرة تكاد لا تكفي لايواء عائلة . كما ان المسيحيين يؤثرون السكن في بيوتهم على غيرها ولا يقبلون الاقامة في بيوت الدروز الا على كره منهم

ثم استأنف المندوب العثماني الكلام في مسألة المال مينا ان الصعوبات التي قامت في سبيل الاموال اللازمة عرقلت مساعيه وحالت دون ابراز حسن نيأته الى حيز العمل . فواردات جمر ك بيروت خصصت بسد الحاجات الضرورية وقد أُرصد مليونين و ٢٥٠ الف قرش لاعادة بناء القرى من مبلغ مليونين و ٥٠٠ الف أرسل من الاستانة لدفع رواتب الجنود . وفضلاً عما تقدم يمكنه ان يطلع اللجنة على بيان الاموال التي وُزعت على المسيحيين منها مليون و ٢٨٩ الف و ٩٣٣ قرش في سبيل الاعانات اليومية ومليون و ٥٣١ الف و ٣٤٤ قرش على ترميم البيوت . وعليه ان

يدفع في أقرب آن زهاء مليونين و٣٥٠ الف قرش . (انظر المحررين الملحقين
بمحضر هذه الجلسة)

فأشار مندوب الروسية على المعتمد العثماني بوجود الاهتمام بشؤون مسيحيي
شرقى لبنان أي سكان حاصبياً وراشياً وهم عدة الاف ملتجئون الى بيروت وسائر
المدن الواقعة على سيف البحر .

فاوضح فؤاد باشا ان المسيحيين المذكورين لم يتضرروا كلهم بل قد لجأ إلى
الشاطي ، قسم عظيم من الذين لم تمس بيوتهم بأذى . وقد ساعدتهم الحكومة . أما
الذين يمكنهم منذ الآن العودة الى اماكنهم فلا يحتاجون سوى ضمانه سلامتهم
ويوجد لهذا الغرض تابوران في حاصبياً وراشياً وُعهد الى لجنة خاصة بالسهر على جناء
موسم الزيتون وأوعز بقطع الاشجار الخاصة بالدروز وأخذ مواد البناء من القرى
المجاورة تعجلاً في ترميم البيوت .

فقال الموسيونوفيكوف ان هذه الوسائل جاءت متأخرة عن اوانها نظراً
للول فصل الشتاء وهو يرتاب في استطاعة المسيحيين العودة إلى بيوتهم قبل فصل
الربيع ولذلك ينبغي صرف العناية إلى اعداد ما يحتاجون اليه مؤقتاً في مدن
الشاطي . وعداد ما تقدم فالمسيحيون ما برحوا لا يأمنون غدر الدروز وقد عادوا
بكثرة إلى القرى المختلطة وجميعهم مسلحون ولا يتهيون النصارى الغزل لانهم لم
يعاقبوا على ما جنت أيديهم .

فأجاب فؤاد باشا ان الخطة التي نهجها لمعاينة الدروز كانت موجهة على ما اسره
إلى الجنرال دي بوفور الى تطمين افكارهم لحملهم على البقاء في قراهم . فالذين فروا
أخذوا يعودون بحيث يتمكن من القبض في وقت واحد على جميع الذين اجترحوا
الجنايات بناء على شكاوى المسيحيين واعتراف مشايخ الدروز المسجونين في بيروت .
وقد قبض على كثيرين من المتهمين كما ان بعض فصائل ترود بلاد حوران وتقبض

على من تعثر عليه .

وحدث الموسوي بكلا عن التهم الموجهة الى المدعو علي رضا بانه غمس يده في مذابح دير القمر معترضاً على تعيينه مديراً لاحدى دوائر قائم مقامية الدرروز الاربع فأنبأه فؤاد باشا بانه عزل هذا المدير وسيحقق في ما نسب اليه .

وقدم اللورد دوفرين عدة لوائح كتبها لجنة الاسعاف الانكليزية الاميركية تحتوي على بيان حاجات المسيحيين القسوى . فعقب تلاوة هذه اللوائح بحث اشترك فيه جميع المندوبين تناول تقدير الخسائر التي أصابت المسيحيين ان في دمشق وان في لبنان على وجه التقريب وتعداد الوسائل الواجب على الحكومة التذرع بها للحصول على اموال وايضاح نوع المساعدة التي في وسع المندوبين بذلها لها . فاسفر البحث عن اجماع المندوبين على انه يتعذر اخذ التحوطات التي تقضي بها الظروف ودنو فصل الشتاء بدون جمع مبلغ عظيم من المال .

فرغب فؤاد باشا اليهم ان يعرضوا هذا الاقتراح على دولهم أما هو فعمهد بان يقدم في الجلسة المقبلة بياناً بواردات الايالة وبالنفقات الواجب سدها فدونت مسألة النظر في التعويضات في لائحة الامباح وفضت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة .

ملحق - بيان الاموال الموزعة على المنكوبين

	غروش
المدفوع في شهر آب إلى لاجني دمشق وعددهم ٥٥٣٦	٣٢٣٠١٥
المدفوع في شهر آب إلى لاجني دير القمر وحاصيباً وراشياً وعددهم ٤٩٤٤	١٥٧٦٦٧
معدل النفقات المتنوعة بما فيه نفقة المستشفى السلطاني وفيه ١٢٠٠	٢٠٩٢٥١

إلى ٢٠٠٠ شخص

معدل الاموال الموزعة على مسيحيي دمشق ٦٠٠.٠٠٠

المجموع ١.٢٨٩.٩٣٣

(عدد ١٨٢ ملحق ١٠ ص ٢١٧-٢٢٠. ودي تستا عدد ٦٥ ص ١٣٧-١٤١)

٣- صك الجلسة الثامنة في ٢ ت ٢ سنة ١٨٦٠

اليوم الجمعة في ال ٢ من ت ال ٢ سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة صاحب الدولة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثالثة وقرى. محضر الجلسة السابقة ووفق عليه .

وقبل البحث في مسألة التعويضات وفقاً لما استقر عليه الرأي ذكر الرئيس اللجنة بما حدثها به سابقاً عن رغبته في تعيين نواب عنها وارسالهم إلى نواحي الجبل المنكوبة لاسهر على تنفيذ الوسائل التي اتخذتها الحكومة لاعادة بناء القرى . فان الاهالي في بعض الاماكن ينفقون الاموال التي وزعت عليهم على غير الوجوه المرصدة له . فينبغي ابطال هذه الحالة واستدراكها وصرح بانهُ مستعد لدفع المال المعين لمدينة زحلة على شرط ان تراقب اللجنة وجوه انفاقه

فأجمع المندوبون على ان يطالب الذين لم يعينوا معتمدين عنهم حتى الان إلى الجنرال دي بوفور بواسطة فؤاد باشا ان ينب عنهم لدى الحاجة ضباطاً من الجيش الفرنسي .

فقد مندوب بروسيا اقترح المندوب العثماني بخصوص المسألة المالية جاهراً باعتقاده بعدم فائدة اطلاع حكومات اوربا على مقتضيات الحالة المالية لان ذلك يجر إلى اضاءة الوقت وفوات الفرصة أما يجب جمع الاموال دون أدنى تأخير لسد الحاجات الضرورية ويمكن ايجاد هذا المال في البلاد . فدمشق مدينة غنية فيها كثير

من رؤوس الاموال ومعظم زعماء الدروز أصحاب ثروة واسعة ومدينة صيدا لا تحلو من المال فينبغي فرض ١٠٠ مليون قرش على دمشق وصيدا وجبل الدروز وتوزيعه بالنسبة على هذه الاماكن الثلاثة وهكذا يتوفر لدى الحكومة المال الذي حكم المندوب العثماني بلزومه ليس للتمويض عن جميع الخائزبل لتخفيف شقاء المسيحيين. وهذه الوسيلة التي يجب الاتفاق على كيفية تنفيذها يرجى منها فائدة أخرى الأوهي الاهتداء إلى معظم الاشياء المنهوبة .

فرداً فؤاد باشا عليه انه سيفرض ضريبة غير عادية على مدينة دمشق قياماً بوعده لكن عليه ان ينتظر ورود الجواب من الاستانة على كتابه بهذا الصدد . وسيخصص اموال المحكوم عليهم التي حُبست مع دخل الضريبة الغير العادية للتعويض على المسيحيين ائماً كما كان حجز الاموال مخالفاً لنظام السلطنة اضطر بالرغم عن السلطة المطلقة المفوضة اليه إلى استشارة حكومته في التعويل على هذه القاعدة وهو ينتظر اعلان الارادة السنية .

وعنده ان الصعوبة كائنة في جمع الاموال حالاً . اجل انه يوجد أغنياء في دمشق ائماً ثروتهم عقارية لا يمكن بيعها الأبط . أما صيدا فهي مدينة فقيرة لا رؤوس مال فيها أما جبل الدروز فمعظم الاملاك تخص الزعماء والاهالي هم شركاؤهم ولا يمكن شيئاً . وبناء على ما تقدم يصعب العمل بالطريقة التي اشار بها مندوب بروسيا لان استيفاء الضريبة وهي تتجاوز الموارد المحلية يستغرق مدة طويلة .

فأيد مندوب فرنسا اقتراح الموسيو دي رهنوس وارتأى وجوب عد الضريبة المراد فرضها على مدينة دمشق كجزية حرب تستوفى باقرب آن وشبه دمشق بمدينة فتحت عنوة فاذا ما استعملت القوة الاكراهية لا يرتاب في امكان جمع معظم المبلغ الذي اشار اليه مندوب بروسيا . ذلك بان يعهد إلى بعض أعيان دمشق ذوي الثروة والاقترار المرتينين بجمع هذا المال بواسطة القوة المسلحة مع اتمام تبعه اخفاقهم عليهم

فيضطرون الى جمعه عاجلاً حتى اذا حبطت مساعيهم في الاجل المعين يسي مقتناهم ملكاً للحكومة ويعطى تعويضاً الى المسيحيين .

ثم تناوب مندوبو انكلترة والروسية والنمسا الكلام في ذات المعنى مويدين اقتراح الموسوي رهنوس ومعتدين بإمكان تنفيذه . وزاد الموسوي وكبكر انه يمكن اشراك القرى المجاورة دمشق في هذه الضريبة .

فكرر فؤاد باشا انه متفق مبدئياً مع المندوبين ولا يختلف عنهم الا في كيفية التنفيذ فقد جُست املاك اكبر اعيان دمشق عملاً بالاحكام التي قضي بها عليهم . ولما كان جميع اعضاء مجلس الولاية قد نُفوا فقد أُتف مجلس ادارة موقت قوامه رجال لانفوذ لهم ومعظمهم أدى خدمات أو هم غرباء عن المدينة . فلا يمكن استخدام هذا المجلس ولا القاء المسؤولية على اعضائه . واذا كان في الوسع اكراه الاغنياء على الدفع فلا بد لهم ان يصرحوا بمجزهم عن اجبار الباقيين على الدفع فاعترضه اللورد دوفرين بانه لما كان رؤساء الاحياء يعرفون دخل كل شخص فيمكنهم تنسيب الضريبة واستيفاءها من كل عائلة حسب اقتدارها .

وارتأى الموسيو نوفيكونوف تكليف النجان الموكول اليها زرع السلاح باستيفاء هذه الضريبة الغير العادية وأشار بالقاء المسؤولية على اعيان كل الاحياء وهو يعتقد مع الموسوي رهنوس بان الضريبة التي تفرض على مدينة دمشق ستساعد على اظهار الامتعة المنهوبة ولاسيما مسلوبات الاديوار والكنائس . وادف ان في وسع زعماء الدرروز المسجونين حالياً في بيروت تسهيل السبيل لاكتشاف هذه المسلوبات بأقرارهم

فأعاد فؤاد باشا الاعتراضات التي سبق له بسطها وزاد ان قد عُثر على مقدار من الاشياء المنهوبة ففصت بها عدة جوامع في دمشق . وفي نيته ان يستشير في خلال الجلستين بعض مأموري الادارة المالية المسيحيين ليستشير باقوالهم على وضع

طريقة استيفاء الضريبة وسيلع اللجنة نتيجة البجائه

وشرح اللورد دوفرين اقتراحاً يتعلق بتعيين مبلغ التعويضات فقال انه اذا أُريد تقدير خسائر المسيحيين بالدقة وفقاً لنص تعاليم المندوبين المتائلة يجب تأليف مفوض اوربي تحكيمى يوكل اليه القطع في مطالب المسيحيين الى الباب العالي . ولما كان يرجح مبالغتهم فيها فيرى ان من مصلحة الحكومة التركية الالتجاء الى مثل هذا المفوض . حتى اذا لم يرض المنكوبون بحكم الحكومة يصار الى حكم المفوض وعليه ينبغي ان يكون اعضاؤه رجالاً مشهورين بالاستقامة والفظنة والخبرة ليأتي حكمهم ليس فقط تزيهاً بل صائباً وعليهم ان يشرعوا بتقدير المتلوف حالاً قبل ان تمحي آثار التخريب والتدمير .

قبل المندوبون بهذا الاقتراح ائماً قام جدال طويل في تفاصيله فبسط فواد باشا الاقتراح الآتي اعتقاد انه يسهل تقدير الخسائر وهو ان الحكومة تعين لجنة يتنخب معظم اعضائها المسيحيون ويوكل اليها تحييص مطالب التعويض . واعترف مبدئياً بمناسبة تأليف مفوض تحكيمى لفصل كل خلاف يحدث بين اعضاؤ اللجنة او بين اللجنة والمنكوبين لكنه يرى انه يجب مراجعة تعاليم المندوبين المتائلة قبل الاقرار على كيفية تدخل اللجنة الدولية في مسألة التعويضات فسأل المندوبون ان يكتب بياناً في طريقة تعيين التعويضات فتعهد بتقديمه لهم في الجلسة المقبلة . وختمت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة (عدد ١٩٠ ملحق ٤ ص ٢٢٧-٢٢٩ . ودي ستا عدد ٦٦ ص ١٤١-١٤٥)

٤ — اللورد دوفرين الى البربونفر . عن بيروت في ٣ منه [انطاف]

اريد في هذه الرسالة ان اطرح على البجاث سعادتكم مشروع تنظيم هذه الايالة وانا ارجو منه خيراً لهذه البلاد

اني مع محاولتي حلّ عقد المسألة السورية لم يغرب عني اني اقدمت على مهمة وعرة المسالك وان اضطراب حالة الشؤون من شأنه ان يبيلب افكار اعظم حاذق وأدهى سياسي وانه يتعذر التوفيق بين المصالح المتشاكسة . بيد أنه إذا كان المشروع الذي وضعته قابلاً للنقد والاعتراضات الجملة الصائبة أسأل سعادتكم ان تذكروا ان ليس امامنا ونحن بين شرين سوى ان نختار أهونهما

فاقول براءة ذي بدء اني بعد مزيد التتقيب والتبصر حكمت بانه ولئن كانت سوريا مأهولة بعشر جنسيات مختلفة بعيدة عن التمدين تقسم إلى ١٧ طائفة متمصبة لمذهبها فلست أرى صعوبة كبيرة في ادارة شؤون هذه البلاد . ذلك لان جميع شعوب سورية مفطورة على الطاعة للسلطة العليا . اجل انه يوجد عدة قبائل متحركة ومقلقة لا تخضع لقانون ونظام إنما ليس بينها من ينزع حقيقة الى الاستقلال سوى الدرروز . فالوارنة هم عاتون متعطرسون مع الضعفاء ومملقو الذين يخشونهم كسائر مواطنهم . أما جمهور المزارعين فهو عامل مجد مطيع صبور . بيد أنه من الضروري لنشر الامن في البلاد وتوطيد اركانه انشاء حكومة قوية قادرة على بسط هيبتها في النفوس واذا تقصتها هذه الصفة الضرورية تسود الفوضى في البلاد من جراء عناصر التفريق الموجودة فيها . فينبغي قبل وضع مشروع تنظيم لهذه الايالة استقصاء الاسباب التي اضعفت عزائم الحكومة المحلية وافسدتها

اني أرى من الفضول اتعاب سعادتكم بتعداد جميع اعراض العجز (المعترج بكل المنظمات الاسلامية) وهو يشمل جميع أنحاء السلطنة ولذلك اقتصر على الفات نظركم إلى كل ما يتعاق بحكومة هذه الايالة فاقول :

في مقدمة أسباب ضعف الادارة العثمانية في سورية ان الباب العالي كان يعتبر هذه الولاية منذ بضع سنوات كايالة اجنبية يقتضي الانتفاع منها ما امكن ولذلك طرح منصبها في المزاد ولم يولّ عليها الا الزائد الاخير . ومن الطبيعي ان كل والٍ

جديد لم يكن ليفكر سوى بتعويض ما دفعه من المال ويجمع الثروة فيبلس اهالي ولايته لدى وصوله مبتزاً منهم الاموال ومثقالاً كاهلهم بالضرائب الجائرة .

فكان فور بلوغه دمشق يعمد الى العمل بذات طريقة البلس التي عومل بها في الاستانة . ولما كان من مصلحة كبار موظفي مقرر السلطنة الاككار من تجديد صك تأجير الولاية لم يتفكروا عن تهديد المشير الجديد بالعزل ليواصل استنزاف الاموال واملا جيوبهم بها . وهكذا كانت هداياه متواصلة لاستماتتهم وارضائهم . ومع ذلك لم تكن تتجاوز مدة ولايته السنتين الا نادراً بحيث كان يضطر الى توجيه عنايته لاعادة ما دفعه في سبيل حصوله على منصبه وجمع ثروة في هذه المدة القصيرة فنشأ عن ذلك مظالم لا تطاق وابتزاز اموال لا تحصى وتعاقب على الايالة ولاة غير كفوءة للمنصب جائرون مرتشون طماعون في المال لا تشبع بطونهم خالون من أدنى اهتمام بالمصلحة العامة .

ولكي أوضح ان الازمة الحالية لم تكف لاقناع الباب العالي لاصلاح هذه الطريقة اذكر لكم ان الوالي الذي ارسل ليخلف أحمد باشا مشير دمشق سابقاً وجد غير اهل لهذا المنصب بحيث اضطر الى استبداله بغيره .

والسبب الآخر في ضعف الحكومة في سورية هو بعدها وانفراد موقفها العسكري . اذ انه لما كانت مالية الدولة ضعيفة كثيراً فلم يكن في وسعها اعالة العدد اللازم من الجنود في كل ولاياتها ولذلك كانت اذا حدثت اضطرابات في احداها تضطر الى اخلاء ولاية أخرى من الجنود وارسالها الى قمع المشاغب وبمد القيام بمهمتها تعاد هذه الجنود الى معسكرها الاول . بيد انه لما كانت سورية مترامية في البعد فتى أرسلت جنودها الى احدي الولايات المضطربة فلا يمكن اعادتها اليها الا بعد مدة طويلة . وقد حدثت مذابح سورية في خلال فترة كانت الجنود بعيدة عنها .

والسبب الثالث والاخير الذي يعرقل مساعي الولاة الاقل شرًا هو جهل الموظفين الاتراك لغة هذه البلاد التي يعهد اليهم بادارة شؤونها وعواندها وأمياها وافكارها وازيائها . فكل وال جديد يجلب معه طائفة من المأمورين الغرباء فيضطرون جميعاً إلى الاستسلام لايدي المفسدين في البلاد ولهذا الاسباب فان اقامته في هذه البلاد ليست بكافية لاعتاقه ولافلاته من محكمات الشكل التي يقيد بها جهله اخلاق البلاد ولغتها حتى لوخلت ادارته من الارتشاء فلا بد من ان تلبسها هفواته وسوء حكمه .

ولو رأيت لزوماً لتابعة ايراد الشواهد لاستطعت الاتيان بغيرها تظهر اختلاف موقف هذه الولاية عن سائر اقسام السلطنة لكنني اعتقد ان ما قلته كاف لتمهيد السبيل لسعادتكم ان تدركوا العلاج الواجب ايجاده لاصلاح طريقة الحكم في هذه الولاية .

فيجب قبل كل شيء ان يعهد بحكم ولاية سورية الى رجل يكون بآمن من نفوذ رجال الاستانة عليه ويعفى من تقديم الهدايا والرشوة إلى ذوي النفوذ والخطوة في دار السلطنة ومن المقتضي ان يكون ثابتاً في ولايته أميناً على منصبه بحيث يقوى على دسائس رصفانه في عاصمة المملكة غير مضطر الى استرضائهم بالمال وعلى التملص من كفالة القناصل الاوربيين الموجودين في ولايته . وان يتناول راتبه من واردات الولاية ويكون كافياً لسد حاجاته فلا يطمع في الرشوة كسائر الموظفين المعوزين . وان يكون تتمتع بالولاية مضموناً لعدة سنوات ليتسنى له معرفة حاجات البلاد واتخاذ التدابير الكافلة رفاهية الاهالي واتيان الاعمال العائدة لنفعهم . أما يشترط قبل كل شيء ان ينتهي الباب العالي هذا الوالي بالاتفاق مع الدول العظمى استيثاقاً من تعيين رجل ذي اهلية وزاهة

ومع ايلاء الوالي المشار اليه استقلالاً نوعياً تُنظَم في سورية قوة عسكرية

مختلفة عن الجيش الشاهاني . ولئن كان في الوسع انشاء ادارة شرطة مؤلفة من غير الوطنيين يجب ان يعتمد في اخضاع الولاية على القوات التركية المنظمة . فمن الضروري ابقاء عدد من الجنود دائماً فيها . بيد أنه لما كانت واردات البلاد إذا أُتمت تكفي لتنظيم جيش يفضل سائر الجيش السلطاني يجب التحوط لمنع الباب العالي من استخدامه في غير مكان

ثم جأ باعطاء هذا الرجل الذي تلقى عليه اوربا تبعة حسن ادارة هذه الولاية السلطة على مراقبة جميع فروع ادارته يقتضي ايضاً ان تكون الولاية مستقلة في الشؤون المالية . وبعد تعيين مقدار الجزية الواجب تأديتها الى الباب العالي تصبح الولاية مطلقة الحرية للتدبر بالوسائل الكافية لنجاح مالياتها .

ان خصب تربة سورية لعجيب وانسباط سهولها الثلاثة المترامية الاطراف في سورياً المجوفة (البقاع) وهوران واسد راعيلون (مرج ابن عامر) وسهولة تربية دودة الحرير وانشاء معامل النسيج فيها وزراعة القطن تجعل موارد هذه البلاد في الطبقة الثانية بعد مصر إذا آمن ساكنوها على حياتهم واموالهم على ان هذا المشروع الاصلاحى يكون مصيره الاخفاق إذا لم يتسن لنا ايجاد رجل فطن لبق ذي حزم وعزم وخبرة ليكون كحجر عقد البناء وتجمع عليه كلمة الدول الاوربية

فاذا بحثنا عن هذا الرجل شخصت الابصار إلى صاحب الدولة فؤاد باشا فإنه وان كان سلوكه منذ وصوله إلى هذه البلاد موضوعاً للنقد في بعض الظروف أما إذا اعتبرنا مصاعب مهمته وموقفه الحرج المنقطع النظير مع عدم وجود مأمورين جديرين بالثقة لمعاونته فلا يسعنا إلا الاقرار بأنه برهن على جدارة وحكمة تؤهله لمثل هذا المنصب في هذه الاوقات .

بيد أنى اقتصر على اضافة كلمة واحدة وهي : ان دولته امتاز بادراكه ما يجب

فعله أكثر من مهارته في الإدارة بل اميل إلى الحكم بأنه لو لم يكن فروغ يده من المال قد عذره فليس له شهرة في الاقتدار على تنظيم الشؤون . وان رجلاً أقل مواهب منه إنما ذات رأي مستقيم وأشدّ عناداً لكان اجدر منه بتسوية هذه الحالة . وعلى كلٍ فلربما يتعذر وجود رجل بين سياسة تركيا أكثر اهلية منه لهذا المنصب

وربما اعترض بحق على هذا الاقتراح ان تنظيم ايلة سورياً وايلاء واليهام مثل هذه الامتيازات الحارقة المادية يمكن اعتباره كبده تجزئة السلطنة العثمانية . فأجيب انه يتعذر الانكار ان هذا المشروع يجعل تنظيم الشؤون الملكية والعسكرية في هذه الايالة على اس استتلال نوعي . انما أرى امكان انتقال طريقة الحكم في سورياً من حالة الى أخرى بصورة خفية لا تدرك بحيث تتقى سوء النتائج التي ترافق كل اصلاح اكراهي . ومع انه من الضروري احاطة منصب الباشا الجديد بمظاهر الابهة المألوفة التي تبهر أعين الشعب وتؤثر في مخيلته يظل خادماً السلطان ويكون والياً لا خديوياً ويشترط إعادة حكم هذه الولاية تواتراً بعد انقضاء مدة معينة من الزمن .

انه وان عدّ هذا المشروع سالماً من كل شائبة حتى الآن فلا تزال بعيدين عن حل عقدة المشكلة . ولنفرض اننا تمكناً حتمية من تركيب ادوات الآلة ووجدنا الرجل الكفو لتوكي ادارتها انما أين القوة الدافعة لتحريك هذه الادوات ؟ وأين رأس المال الواجب انفاقه على ترتيب الإدارة وتنظيم الجيش وترميم الخرائب واصلاح الارض البائرة التي تعرقل نشاط الاهالي ؟ انه يقتضي لانجاح هذا المشروع مبلغ ثلاثة ملايين ليرة انكليزية على الاقل

فلو أعيدت مياه الراحة الى مجاريها في الحال واستتبّ الامن ونمت موارد البلاد لكان في الامكان وفاء قرض بهذا المقدار في بضعة سنوات من فضلات العوائد انما من اين لنا بتوطيد أركان هذا الامن وانما هذه الموارد فنحن نطلب ما لا يمكن الحصول عليه الا اذا كان بعضه موجوداً من قبل . فنحن ندور في دائرة

ونعود الى مكاننا الاول . واجهل اذا كانت حكومات اوربا ترى مناسباً في هذه الظروف ان تقطع عقدة جبل غوردديوس (١) بضربة سيف من ذهب (يريد تسليفها الحكومة التركية الاموال) وهي الوسيلة الوحيدة في الحالة الحاضرة الكافلة انقاذ هذه البلاد من الدمار والبوار

وانتقل الآن إلى البحث في تنظيم لبنان والمقام الواجب تخصيصه له في هذا المشروع العام . فلو كان علينا ان ننظم شؤونه مجدداً دون الاعتداد بسابق تاريخه لقلت ان ابسط طريقة وأفضاها هي الحاق هذا الجبل بولاية سررياً وتسليم ادارته إلى واليها

بيد انه لم يبق أدنى ريب يحول دون نسبة المذابح الاخيرة وجميع الحروب والاضطرابات والمنازعات التي انتابت لبنان في مدى الـ ١٥ سنة الاخيرة الى استياء الحكومة التركية من الاستقلال النوعي الممنوح للجبل فجعلت مرمى سياستها ان تبرهن على انه يتعذر العمل بطريقة الحكم التي منحها الدول لبنان في سنة ١٨٤٥ ولهذا كان الاتراك يفتنمون الفرصة لاثارة دفائن الاحقاد القديمة بين الدرروز والموارنة . ولما ازداد تعجرف المسيحيين وتعصبهم بقوة المساعدات الاجنبية التي فازوا بها ثقل على الاتراك احتمال وطأة استقلالهم فمقدوا العزيمة على اتخاذ الدرروز آلة ليقوموا بهم ويضربوهم ضربة أشد ايلاماً مما تقدمها . بيد ان ما حدث في حاصبياً وراشياً

(١) غوردديوس هو مزارع صار ملكاً على فريجيا ادخله الهيكل المكرس لجوبيتر في غوردديو بعجلته قبل مزاحميه وفقاً لآية احد المتكهنين بالغيب فقدم ابنه الملك ميداس الاله هذه العجلة وكانت الانشطة التي تربط النير بجرة العجلة محكمة العقد بحيث لا يُنظر طرفاها فتكهن الراجون بالغيب ان يجمل عقدها بالاستيلاء على اسيا فجاء الاسكندر ولما عجز عن حلها قطعها بسيفه . وكثيراً ما يستعمل الافرنج هذه الاستعارة للدلالة على عقدة مشكلة لا تُحل

ودير القمر قد جاء مجاوزاً للحد المنوي لعدم توفر شروط اللباقة في خورشيد باشا واعوانه لانفاذ سياسة دهاء كهذه فافرطوا فيها بحيث افترض سر سياستهم وكان له دوي هائل في الاندية الاوربية. واني لاصرح بانهُ طالما ان اوربا تسلم لتركياً بان تدير زمام الامور في سورياً فمنع الاتراك من تولي حكم الجبل يحول دون ضرب اوتاد الامن فيه . فعليه يجدر ان يكون للحكومة العثمانية صالح بتوطيد دعائم الامن في هذا الجبل من ان تضرم نار الحرب فيه وهذه هي الذريعة الوحيدة التي تضمن الاتفاق بين العناصر المتعادية فيه

ان الكوائن الحديثة برهنت على عدم موافقة بقاء المسيحيين خاضعين لحكم الدرروز. بيد ان الاعتراف بهذه القاعدة يقضي التسليم بمكسها . فاذا كان لا يطاق ان يحكم الدرروز المسيحيين فيجب ألا يحكم المسيحيون الدرروز . بل ينبغي ان يعهد بادارة شؤون النواحي المختلطة أي القسم الواقع جنوبي الطريق المؤدية من بيروت الى دمشق إلى فريق ثالث وهذا الفريق لا يمكن ان يكون الأتراكياً . وعليه فافضل ترتيب للبنان هو الاجازة للقسم الشمالي منه المأهول بالمسيحيين دون غيرهم ان يبقوا قائم مقامه وطنياً في حين يحكم القسم الباقي كسائر انحاء الولاية .

بيد اني جأ بان أخفف على قدر الطاقة اضرار ايجاد حكومة مستقلة ضمن حكومة أخرى اقترح ان يحول والي الولاية حق تعيين هذا القائم مقام وان تُلغى الاقطاعات المسيحية المتوارثة وان توكل المناصب إلى اصحاب الاقطاع طالما يحسنون السلوك . على اني كنت اودّ ألا اشير بهذه الطريقة . اذ يخشى كثيراً من استمرار الجبل عرضةً للذسائس مهما رُتبت شؤونه . فلا بد لاهليه ان يعمدوا الى الاستفادة من هفوات الحكومة الجديدة لاستمالة اوربا الى تمديد الامتيازات التي يتمتع بها سكان كسروان الى سائر مسيحيي لبنان . اجل انه يؤسف كثيراً على ابقاء الطوائف

المسيحية خاضعة للحكم الاسلامي لكنها قاعدة قبلت بها اوربا وعليه لا تكون حالة مسيحي جنوبي لبنان اشأم من حالة ابناء مذهبهم في دمشق وجبل الشيخ وسائر انحاء السلطنة . فاذا تم تنظيم لبنان وفقاً لمشروعي أوصل في ان الدول التي توافق عليه ولها سيطرة على اهليه تمنع موظفيها من تأييد دسائس اكليروس لا ضمير له ذي مصلحة في بلبلة ترتيب هو افضل ما يمكن وضعه على ما أرجح رغماً عن نقائسه

هذا ولقد اجتهدت على قدر فطنتي بان اعرض على سعادتكم هذه الترتيبات متجاسراً على طلب التعويل عليها وبسطت الاراء التي تؤيدها . ولي الرجاء بالألأ يحسب عملي هذا عمل رجل معجب بذاته ولقد اعتيت بالألأ يظهر اقتراحي بمظهر مشروع غير ناضج انما معرفتكم الموضوع واحاطتكم به تسهلان لكم سد نواقصه . واذا ما رُميت بأني تجاوزت حدود وظيفتي باقتراحي التعويل على القاعدة المشروحة في هذا الترتيب اجراً مجدداً على تذكير سعادتكم بانني طرقت هذا الموضوع قبل اوانه لكي استطاع رأي سعادتكم فيه قبل ان تقدم اللجنة على البحث فيه . ونحن مشغولون الآن بالقسم الاول من مهمتنا وسينتقضي بعض الوقت قبل ان يتسنى لنا النظر في تنظيم لبنان. (عدد ١٨٢ ملحق ٦ ص ٢٠٨-٢١٢)

٥ -- ومنه اليه في ٣ منه

اتشرف بان ارسل اليكم في طيه صورة صك الجلسة السابعة التي عقدتها اللجنة الدولية وكان مدار بحثها في ترميم بيوت المسيحيين وفي اعداد لوازم الشتاء اتقاء اهواله . فأجمع المندوبون الاوربيون على الاعتراف بمجراة الحالة ووجوب سرعة العمل وكان فؤاد باشا اعجلهم إلى قبول هذه المقترحات بطيبة خاطر والعزم على اتخاذ التحولات اللازمة . بيد أنه يمكن القول ان مساعينا اقتصرت على الاعتراف بعدم وجود المال اللازم والاستغاثة بجنان دولته

تعتذر عليّ ان اوضح مقدار قلتي من هذه الحالة . فقد نَبْنَا على غير جدوى عن جميع الوسائل التي يمكن التذرع بها لايجاد المال اللازم من مثل فرض غرامة على مدينة دمشق وضريبة على كل مدن سوريا ومكس على الدرروز فلم يظهر لنا ان إحدى هذه الوسائل تأتي بالنتيجة المرغوبة . وقد صرّح دولته بان لديه مالا كافياً لادارة شؤون الولاية مدة الشتاء على اني ارتاب كثيراً في صحة هذا القول . فقد مرّ على الجيش ٦ الى ١٢ الى ٢٠ شهراً دون ان يتناول راتبه ولم يجمع حطباً للوقود وجوباً وعلفناً لا للجنود ولا للاجئين . كما ان الاعانات الموزعة على المنكوبين لترميم القرى تكاد لا تكفي لاعداد غرفة واحدة لكل عائلة ففتك الموت بكثيرين وعثر على جثثهم مطروحة بين الروابي والاكام

قد أستولي على جميع عوائد الجمارك والمرافي، وان كانت مرتبهة بقروض معقودة في الاستانة . وعسر الحكومة يظهر كل يوم بأكثر جلاء . من جراء الحيل السافلة التي تلجأ اليها لتدفع غرشاً بدل غرشين

وفي خلال ذلك لا يزال مسيحيو دمشق يهجرونها بحيث لم يبق فيها اكثر من ألفي مراهق . امأ في الجبل فالمسيحيون والدرروز يوجسون خيفة من المخصصة في حين ان عدد المنكوبين الذين تعولهم لجنة الاسعاف الانكليزية الاميركية قد زاد في الاسبوع الماضي من ٢٣ الف إلى ٢٩ الف شخص

وقصارى القول ان فوضى الحكومة صائرة تدريجاً إلى تشويش نظام الهيئة الاجتماعية وخرابها . (عدد ١٨٢ ملحق ٩ ص ٢١٧)

٦ - ورتس نائب القنصل في دمشق الى السير بونفر في ٥ منه [انطاف]

ان المسيحيين لا يزالون يبرحون دمشق الى بيروت منذ كتابي الى سعادتكم في ٢٠ المتقضي . ان مقتل احد مأموري الجمرك عمداً عند ابواب المدينة زاد

مخاوف الشعب ووقته فبذلت وسائر القناصل الاوربيين الجهد لايقاف هذه المهاجرة
 انما اخشى عدم نجاحنا . وقد اذاع صاحب الدولة فؤاد باشا منذ بضعة ايام اشرة
 لتظمين بال المسيحيين واردها أمس بأخرى وفيها ايضا انه أمر والي دمشق بمنع
 المسيحيين من الجلاء عن المدينة بدون جواز سفر (تذكرة) فنقد الامر
 ان ابراهيم كرامه أرسل الى بيروت بعد ان استجوب هنا سراً وقد فُتشت
 امتعته بامر فؤاد باشا فوجد فيها مبلغ من المال يُقال انه يساوي ١٣٠ الف غرش
 لقد أرسل إلى بيروت مخفوراً محمد سعيد بك الكردي وكان اميرالاي في
 جيش الفرسان العونية الغير المنظم واعضاء ديوان المشير السابق وكثيرون من
 السجنى . ولما كانت محاکمتهم قد جرت سراً اتأسف على اني لا استطيع ايقاف
 سعادتكم على الاحكام التي قضي بها عليهم .

بدأت الحكومة بنزع السلاح من ايدي الدمشقيين وأوجبت على من لديه
 سلاح ان يأتي به إلى مكان معين حتى إذا خاف غرم وسُجن مدة ٦ أشهر . ومع
 ذلك لما كانت كمية الاسلحة التي سُلمت هي دون التي بيد الشعب فقد اخبرني المشير
 بانه سيضطر الى اتخاذ وسائل اكرهية لجمعها .

ان بيوت المسيحيين في حاصبيا وراشيا وقرى هذه الايالة التي دُمرت في خلال
 الفتنة لم ترمم حتى الان . انما لما كان الماجور فرازر قد تحوط للامر مع اللورد دوفرين
 يرجى ان يتم اصلاح معظمها قبل قدوم الشتاء بنجيه ورجله

لقد سُجن منذ بضعة ايام مصطفى باشا قائد الجنود سابقاً في حوران وقد علمتم
 سعادتكم من رسالة المستر برانت المورخة في ٣٠ حزيران المنقضي ان المشير السابق
 اوعز الى هذا القائد بان يذهب الى حاصبياً حين هجوم الدروز عليها . ويُقدّر انه
 سُجن لاهماله العمل بهذا الامر

من الشائع ان قد عهد مؤقتاً الى شروان افندي المفتي الذي استصحه فؤاد

باشا من الاستانة بادارة شؤون الولاية مكان معمر باشا . وقد سر الناس بهذا الخبر لان الوالي المذكور لم يحرك ساكناً وجميع القناصل الاوربيين يشكون من عدم قيامه بواجباته . (ملحق عدد ١٨٣ ص ٢٢٠ - ٢٢١)

٧ - صك الجلسة التاسعة في ١٠ منه

اليوم السبت ١٠ ت ٢ سنة ١٨٦٠ اتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة صاحب الدولة فواد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة . قُتل محضر الجلسة السابقة وأجيز بعد تعديل قليل فيه

فألفت مندوب الروسية انظار اللجنة إلى سوء حالة دمشق ولاجئها اذ انه لم يُعمل بالوسائل المتفق على اتخاذها كفرض ضريبة على مدينة دمشق يخصص دخلها ببناء بيوت المسيحيين ودفع قسط من مجموع التعويضات . ووزع السلاح جارٍ ببطء . ولم يشمل القرى المجاورة دمشق التي اشتركت بالمذابح . فهذه الامور ليس من شأنها اعادة الثقة إلى المسيحيين ولذلك ازداد عدد المهاجرين كل يوم بدلاً من نقصانه . ونا كانت مساعي صاحب الدولة فواد باشا المتواصلة قد حبطت فيترتب على اللجنة ان تمد اليه يد المساعدة . بيد ان ذلك لا يجدي نفعاً ولا يمكنها اتخاذ هذه المسؤولية على عاتقها الا اذا شاهدت بأمر عينها حالة الشؤون في دمشق . ولهذا الاسباب يرى وجوباً إلى تدبير اللجنة باقتراح مندوب فرنسا وقوامه ذهابها الى دمشق واقامتها فيها بضعة ايام فيتسنى لها الوقوف على مقدار النكبة التي أصابت الرعايا الاجانب والمسيحيين الوطنيين . وهذا السفير يهد ايضاً لها زيارة قسم من الجبل في طريقها وسؤال الاهالي عن حاجاتهم وتمنياتهم وجمع الادلة اللازمة لوضع ترتيبات لبنان .

فاستأذن اللورد دوفرين بان يستوضح صاحب الدولة فواد باشا عن أمره

علاقة بسفر اللجنة الى دمشق قبل الاقرار على اقتراح الموسيوقونوفيكوف . إذ عليها ان تقطع في امر مكدر قبل ان تصرف نظرها عن لبنان الأ وهو معاقبة الذين اقترفوا فظائع حاصياً وراثياً . ويؤلم المندوبين ان يفكروا انهم بعد انقضاء شهرين على اقامتهم في البلاد لا يزالون مشغولين بقسم من مهمتهم هو اكره شيء لديهم . وهم يتوقون إلى الاهتمام بامر ارفع شأناً وهو فتح عهد صالح ومسالمة . إنما لا فائدة من السعي في اصلاح ذات البين ما دام الاشقياء المصبوغة ايديهم بدم اخوانهم يرحون وهم بأمن من كل عقاب . فحتى الان لم يُعدم درزي واحد من قتلة المسيحيين .

ان صاحب الدولة فؤاد باشا قد اعتذر عن هذا التأجيل بضرورة اعداد السبل للقبض على زعماء الفتنة . فحجته صوابية بيد ان تأجيل ازال العقاب الشديد في الجناة إلى مدة أخرى مناف لمصالح العدالة والانسانية فينبغي على اللجنة ان تسأل دولته ان يجود عليها بايضاح نيأته . ان ظروفًا واحوالاً لا يمكن المندوبين ابدالها تقضي على هاتين الطائفتين ان تعيشا معاً . فتأجيل اعدام الجناة ينغل الجرح بابقائه الخزازات حية في القلوب وبتشجيع الفريق الآخر على التمادي في الشر لعدم معاقبته . فمن اللازم اللابز الأ تطول هذه الحالة . بيد أنه بالتخاذ على عاتقه مسؤولية أمر موقوف عليه الحياة والموت لا يريد ان يُظن به انه يطلب عقاباً لا حد له بل يرغب في تخفيف شدة وطأة يد العدالة . ولذلك يرى وجوب التمييز بين ثلاث طبقات من الجناة المتهمين اليوم أمام محكمة الدول المسيحية فينظم الضباط الاتراك الذين ساعدوا على الفظائع وقد كان في وسعهم استدراكها في مصاف الطبقة الاولى ثم يأتي بعدهم مسلمو دمشق الذين اتقنوا على مواطنهم الامنين دون سبق نزاع او تحرش وذبحوهم .

أما جنايات الدروز فتحصى في الطبقة الثالثة فان الفظائع التي اجترحوها وان كانت هائلة فقد نتجت عن حرب اوقد نارها المسيحيون ولم تكن سوى ثمرة عادات البلاد الرديئة . فمن ينعم النظر في روايات ذوي الشأن عن الاقتتالات التي جرت في

لبنان منذ ٢٥ سنة يتحقق ان تعاليم الديانة المسيحية لم تلتف اخلاق مسيحي لبنان الهمجية . ولما كان قد خبر بنفسه عادات البلاد قبل وقوع النكبة الاخيرة ففي وسعه ان يؤكد ان اقدام الدروز على ابادة المسيحيين نتج عن تيقنهم ان ضحاياهم قصدوا ابادتهم في بدء الحرب . وبناء على ما تقدم لا يرى من العدل ان يقاس ذنب جماعة من الفلاحين الجهلاء انتقادوا انقياداً اعلى إلى زعمائهم بمقياس التمدن الاوربي فجميع هذه القبائل درزية ومسيحية وعربية تبني حكمها في شرعية حروبها على شرعية موسى . ولذلك يجب الاعتداد بهذه العادات المتوارثة مع مواصلة قصاص المذنبين وفقاً لسنن العدالة توصلاً إلى وضع حد لمثل هذه الشرور واتقاء تجدد الكوارث .

فجدد فواد باشا تعهده السابق بازال عقاب شديد في الجناة يكون عبرة لغيرهم وقال انه لم يهمل وسيلة من الوسائل التي قضت بها الظروف للقبض على الدروز . فقد اضطر فور وصوله الى سورية ان يذهب إلى دمشق حيث كانت حالة المسيحيين تستلزم حضوره . ولما عاد إلى بيروت تسنى له الاهتمام بأمر جبل لبنان ولم يعترف بعهد الصلح المقود بين الفريقين المتحاربين فاذاغ نثرة في زعماء الدروز أمرهم بها بالمجيء اليه لتأدية الحساب عن أعمالهم فقدم منهم ١٤ زعيماً . ثم اتفق مع قائد البعثة العسكرية الفرنسية على ان يجوب ككل منهما بالجند نواحي الجبل المختلطة السكان وقد قصد بهذا الزحف غرضين احدهما القبض على الجناة والاخر تهديد السبيل للمسيحيين للعودة إلى قراهم . فلو عان الدروز العدوان حالاً لعرض الغاية الاخيرة لخطر الاخفاق كما انه لو اقتصر على القاء القبض على افرادهم للاذ الباقون بالفرار وتعذر الاحاطة بالباقيين نظراً لتكوين البلاد ووعورة مسالكها . ولذلك آثر ان يصرف جهده اولاً إلى اسكان المسيحيين موجدلاً إلى وقت مناسب القاء القبض على جميع الجناة المتهمين أو الذين سيتهمون دفعة واحدة في جميع انحاء الجبل . وكان في نيته ان يخبر اللجنة قبل استيفاح اللورد

دوفرين لانه لما كان الدرود قد عادوا إلى قراهم فبرى ان قد آن الوقت لتنفيذ مشروعه . وادف انه اتفق مع الجنرال دي بوفور وأقر رأياً على الذهاب بذاته إلى الجبل للاشراف على القبض على المتهمين وسيبقى في بيروت بضعة ايام لعني بتعيين خلف لقائد الجنود في لبنان لكنه سيضطر قريباً مع الاسف إلى الافتراق عن رصفائه موقتاً .

أما الموظفون الملكيون أو العسكريون الذين اخأوا بالواجب المفروض عليهم كقواد حاميات حاصياً وراشياً فقد أعدموا رمياً بالرصاص . و اجل تنفيذ حكم الاعدام الذي قضى به مجلس دمشق على أرباب السلطة في دير القمر بغية اجراء تحقيق اضافي لمعرفة ارتباطهم بالدرود . و عدا ما تقدم فقد سجن ايضاً خورشيد باشا ووصفي افندي وأحمد افندي وطاهر باشا وغيرهم واوشكت محاكمتهم ان تنتهي . و قبض على ستين درزياً في هذه الفترة خلال الـ ١٤ زعيماً المار ذكرهم وبلغ عدد المسجونين في بيروت ١٧٠ شخصاً وسيحكم على بعضهم قريباً فينفذ هذه الاحكام بشدة كما فعل في دمشق .

ثم سأل اللجنة رأياً في أمرهم وهو انه ولئن كان حكم على اكثر من الف شخص في دمشق فالشكاوى والمحاكمات لا تزال متواصلة فنشأ عن هذه الحالة تأجيج جرة العدوان بين المسلمين والمسيحيين مما يحول دون استتباب الامن على ان الحكومة تتكفل بحفظ الراحة اعتماداً على القوة العسكرية التي لديها . أما في الجبل فالحالة تختلف فاذا أستطيع القاء القبض دفعة واحدة على جميع المشكوم منهم واستقر الرأي على عدم قبول الشكاوى بعد فوات أجل محدود فيتسنى توطيد الراحة في القريب العاجل ولذلك فهو يستشيرهم في هذا الشأن

فقال مندوب النمسا انه فهم من كلام اللورد دوفرين انه يميز بين ذنب الثورة الناجم عن الحرب الاهلية التي اشترك بها الموارنة والدرود والفظائع التي

اقترفها الدروز عند استظهارهم على الاولين . فينتج من هذا التمييز ذاته وجوب
معاملة الدروز بالشدة . وعنده ان هؤلاء لا يستحقون ان يدعوا باسم امة وفقدوا
كل حق في ادارة الشؤون .

فردّ عليه فؤاد باشا موضحاً اعتقاده بتعذر امكان تشبيه حادثة لبنان بحادثة
دمشق . ففي الثانية اعتدى المسلمون على المسيحيين وذبحوا عدداً كبيراً منهم أما
في لبنان فيجب البحث في ما إذا كان هناك حرب اهلية او اعتداء . فان كانت الاولى
يقتضي التقيب في من هو البادي . بالشر إذ لا يمكن تبرئة الدروز من الفظائع التي
اقترفوها . فاذا كانوا هم الذين تحرشوا بالمسيحيين شدّد في قصاصهم والأخفف
عقابهم .

فقام جدال في هذا الصدد بين سائر اعضاء اللجنة ورجحوا ان مسألة التحرش
ثانوية يصعب حل عقدها لتعذر الاتفاق على تاريخ بدء الاعتداءات الاولى .
فارتأى الموسويدي وبكر ان الطريقة الوحيدة الناجمة في اقرار السلم تسديد
ساعد الحكومة العثمانية في كل انحاء السلطنة بما فيه جبل لبنان .
فاحتج مندوبو فرنسا وبروسيا والروسية على هذا الرأي المتعلق بمادة تنظيم البلاد
ولا ينطبق على المسألة المبحوث فيها .

فأجاب الموسوييكلار على فقرة من خطاب اللورد دوفرين ورد ذكره فيها
ووافق على قوله انه ينتظر بفارغ الصبر انتهاء اللجنة من مهمة ملاحقة الجناة والسهر
على معاقبتهم ولذلك لا يتالك من ابداء أسفه على بطء المحاكمات . فان معتمد
الباب العالي اكتسب ثناء الجميع بسرعة ازاله العقاب في مجرمي دمشق اثماً يخجل ان
قد فترت همته منذ ذلك التاريخ فلم يعاقب درزياً واحداً كما جهر بذلك اللورد دوفرين .
فالتحقيق القضائي في بيروت قد طال امره وعول على التسوية بحيث لا يمكن
معرفة نهايته . ومع ايضاحه سبب التعميات التي اعرب عنها يبادر الى الاحتساب

بعود دولة فؤاد باشا بخصوص الدروز ولما كان قد صرح بان قد آن وقت معاقبتهم فيطلب اليه ان يكون قصاص الجناة الذين نبذتهم المدينة معادلاً الفظائع التي اقترفوها وقد سرّبانه على اتفاق بهذا الشأن مع مندوب النمسا لكنه لا يسلم بتميز اللورد دو فرين فان فواجع دير القمر مثل فواجع دمشق ولا يمكن ان تدعى حرب اهلية بل هي مجازر.

فاورد الموسيو نوفي كوف نكبات حاصياً وراشياً وبين انه لا يمكن اطلاق اسم حرب اهلية على الفظائع التي اجترحها الدروز في هاتين المدينتين وقد دفعهم اليها الظماً إلى سفك الدماء والنهب فيجب احصاء مقترفيها في مصاف الجناة الذين يستحقون قصاصاً يحاكي قصاص مسلمي دمشق ولا سيما ان مسيحيي شرقي لبنان الناجين من المذابح لا يزالون عرضة لاعتداءات الدروز.

فذكر مندوب روسيا رصفاه باقتراح الموسيو نوفي كوف مصرحاً بان افضل وسيلة لتطمين بال مسيحيي دمشق وايقاف مهاجرتهم هي ان تنتقل اللجنة مؤقتاً الى المدينة المذكورة. ثم تلا فقرأ من كتاب قنصل دولته في دمشق يتضمن وصف أسباب القلق السائد فيها.

فطرح اقتراح الموسيو نوفي كوف على بساط البحث فتباينت الاراء فيه ثم أجمع المندوبون الأ صاحب الدولة فؤاد باشا والموسيو دي و بكر على وجوب سفر اللجنة الى دمشق لادراك الغاية المرغوبة. والمع الموسيو بيكلار الى ما احتج به عليه في البدء ووداً ألا تذهب اللجنة إلى دمشق قبل حصولها على نتائج خطيرة.

وقرأ عريضة رفعتها الى اللجنة الدولية جميع الطوائف المسيحية في دمشق بتاريخ ٧ ت ٢ تصرح فيها باستعداد أبنائها للعودة الى بيوتهم كما أمروا لقاء بعض شروط اخصها ضمانات المندوبين امنهم. وبعد الفراغ من تلاوتها بين خطورتها لان طوائف دمشق المسيحية الخمس وقعتها.

فاحتج فؤاد باشا على طلب مسيحيي دمشق ضمانه اللجنة - وهي لا تستطيع ان تبذلها لهم - مما يدل على سوء ظنهم في الحكومة .

فأوضح له مندوب فرنسا ان سوء الظن في محله وان على الحكومة ان تعمل كثيراً لتتمكن من ازالته فطلب الضمانة ليس بالشيء الجديد ولا يستغرب وضع المسيحيين كل آمالهم في عناية اللجنة وهم عارفون بغيرتها عليهم .

فأجاب فؤاد باشا انه فقه العواطف التي وُلدتها المصائب في قلوب المسيحيين لكنه لا يسمع السكوت عن ارتياحهم في اعماله وسيعول على وسائل جديدة اذا اقتضى الامر لاكتساب ثقتهم ويقبل بكل طيبة خاطر نصائح رصفائه . فاذا تجاوزت اللجنة هذا الحد فيحسب عملها تعدياً على حقوق حكومته .

فقال الموسيو بيكلار انه لم يكن له مناص من ابلاغ اللجنة عريضة مسيحيي دمشق فرأى ان افضل طريقة وانجحها تلاوتها على مسمها بحضور المعتمد العثماني .

وحدث مندوب روسيا نقلاً عما كتب اليه عن ان الحكومة انقطعت منذ عشرين يوماً عن دفع الخمسين بارة المخصصة يومياً بمنكوبي دمشق .

فأعرب فؤاد باشا عن اندهائه من هذا الخبر اذ لم يتصل به شيء من هذا القبيل ولا يدري اسبابه ويستقصيه .

فألح الموسوي رهنوس مجدداً في وجوب القطع في اقتراح مندوب الروسية حتى اذا رُدَّ هذا الاقتراح يرى من واجبه ان يذهب وحده الى دمشق .

فانتقد فؤاد باشا الاقتراح المذكور منكرًا فائدته .

ثم استقر الرأي بناءً على طلب الموسيو بيكلار على استئناف البحث في اقتراح مندوب الروسية في الجلسة المقبلة . ووافق المندوبون بالاجماع ايضاً على مشروع المعتمد العثماني الحارق العادة وقوامه تحديد اجل لا تُقبل بمد فواته شكواى المسيحيين من الدروز .

وانبأ فؤاد باشا اللجنة انه كان بعزمه ابلاغها بعض لوائح انجزها قياماً بتعهدہ
انما حال دون ذلك الجدل الذي استغرق الجلسة
فاستوضح مندوب فرنسا فؤاد باشا :

١ : عن الضريبة الجارية استيفاؤها من مسيحيي بيروت ولبنان . فهو يدع
جانبا البحث فيما اذا كان من العدل تنفيذ احدي مواد الحط الهمايوني ويتساءل عما
اذا كانت هذه الوسيلة مناسبة

٢ : عن سبب التأخير في دفع الالف وسبعماية كيس من ٩٥٠٠ كيس
مرصدة لاهالي زحلہ بدل ترميم بيوتهم .

فبين فؤاد باشا ان قد أخرج دفع الالف وسبعماية كيس لعدم وجود ضمانات
ولما كان قد حصل عليها الان سيشرع بالدفع عاجلاً .

أما البديل العسكري فقد فرض مكان الخراج وقد اقتصر على استيفائه فقط
من الاماكن التي لم تتضرر ولم تدفع شيئاً منذ ٤ أو ٥ سنوات . ومن العدل ارضاد
هذا المورد لاعانة المنكوبين وعلى كل فلم يُطلب من المتأخرات سوى سنة واحدة
حتى انه يكتفي بأخذ قسط من الاقساط .
وقد فُضت الجلسة الساعة السادسة

(عدد ١٩٠ ملحق ٧ ص ٢٣٠-٢٣٥ . ودي تستا عدد ٦٧ ص ١٤٥-١٥٢)

٨ - لائحة الاموال المدفوعة لترميم البيوت

« ملحقه بالجلسة السابعة »

غروش	غروش
٣٠٩.٧٧٥	١.٩٠٠
برمانا وتوابعها (قسط)	كفرشيا
١٦٥.٨٧٩	٣٨.٩٣٩
الحدث وتوابعها (قسط)	بطشيه

دير الحرف	٢٨٤١٠	روميه	٢٥٨٠٠
المجموع	١٠٣١٣٤٤	شويت وتوابعها	٣٣٨٨٠
﴿ الاموال المراد توزيعها ﴾		دير خونه وحارة حمزه	٢٢٠٧٠
المعلقة	١٠٠٠٠٠٠	رأس الحرف	٤٧٩٦٠
زحلة والمتن	١٠٠٠٠٠٠	قتاله	٣٩٩٤٠
دير القمر	٧٥٠٠٠٠	بعيدا	٩٩٧١٣
جزين وتوابعها	٣٠٠٠٠٠	بيت مري خلا دور الامراء	٣٦٨٨٠٧
مرجميون	٢٠٠٠٠٠	وادي شحرور التحتا =	٤٣٥٠٦
المجموع	٢٣٥٠٠٠٠	وادي شحرور الفوقا =	٥٥٦٨٥
مجموع المال المدفوع	١٠٣١٣٤٤	عارياً	٧٢٥٦٠
المجموع	٣١٨١٣٤٤	العباديه	٧٦٥٢٠

(عن كتاب سوريتعن سنة ١٨٤٠-١٨٦٢ لمؤلفه ريشارد اوارس ص ٢٦٦)

٩ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ٩ منه

اني عطفاً على رسالتي المؤرخة في ٣ الجاري اقول اني قصدت في كلامي عن عدم دفع رواتب الجنود التركية فيلق عربستان فقط . فالآليات الجنود التي وصات حديثاً من الاستانة قد قبضت رواتبها قبل مغادرتها السلطنة على ما اظن . وعلى كل فانا اغتتم هذه الفرصة لاصرح بان فواد باشا ذكر لي بانه تمكن من توزيع بعض الاعانات على المسيحيين بانفاقه عليهم الاموال المرسله لدفع رواتب الجنود . فقد اوشك مبلغ ال ٢٥ الف ليرة انكليزية الذي ارسله اليه الباب العالي ان ينفذ ومع كونه ينتظر وصول مبلغ آخر مضاهياً له فمن الثابت انه لا يكفيه اكثر من شهرين .

وستدركون في الحال عدم كفاية مثل هذه المبالغ لسدّ الحاجات الحاضرة متى أبنت لكم ان نفقات لجنة الاسعاف الانكليزية الاميركية قد بلغت في اسبوع ٢٠٠٠ ليرة انكليزية .

وعلى فؤاد باشا خلا نفقات الحكومة العادية ان يعول كل مسيحي دمشق ويعيد بناء القرى في لبنان (ملحق عدد ١٨٧ ص ٢٢٣-٢٢٤)

١٠ - اللورد روسل الى اللورد كولي في ٧ من

ان المركزي دي شاتورينار قرأ علي رسالة الموسيو توفيل في شؤون سورية وفيها يلّمح الى فرار الدروز المجرمين موضحاً سهولة تمكّنهم من الرجوع من حوران لاجتراح جنایات جديدة .

فحكومة جلالة الملكة ترى ان مصاعب لا تذلل تحول دون اطالة مدّة احتلال الجنود الفرنسيّة سورية . فقد أرسلت هذه الجنود اليها على أثر الجرائم الفظيعة التي ارتاعت لهولها اوربا لمساعدة الحكومة التركية على اعادة الامن الى نصابه ومعاقبة كبار المجرمين . وقد تمّ معظم هذه المهمة وقوامها الانتصار للانسانية واجراء العدالة بفضل نشاط فؤاد باشا وحزم القائد دي بوفور . ومن ثمّ لم يبق فائدة في ابقاء الجنود الاوربية هناك لمطاردة سائر الجنّة والبحث عنهم في مخبأهم في معاوير تلك البلاد ووهادها فهذا التعقب يطول الى ما لا نهاية له دون جدوى . وعليه فزيادة الجنود الاوربية في سورية وابقاؤها فيها بقصد منع حدوث جنایات جديدة يمدّ مفائراً للغاية الخطيرة التي توخاها جلالة السلطان والدول الخمس . فأی أجل يمكن تعيينه لمثل هذا الاحتلال وأي حدّ يحمل لعدد الجنود ؟ لا مراة ان حالة كهذه تؤول عاجلاً الى نقل ادارة حكم سورية المحلية الى يد الدول الخمس فينتج عن ذلك ان الاحتلال الاوربي بدلاً من ان يأتي بالعبرة المرغوبة ارهاباً للمسلمين

المتعصبين يتخذ ذريعة الى احتلال بلغاريا والبوسنة وغيرها من الايالات بحيث ينتهي الامر الى تقسيم السلطنة العثمانية .

فلا تقاء هذه الشرور تؤثر حكومة جلالة الملكة اعادة حكم سورية الى ارباب السلطة الذين ينصبهم الباب العالي وفقاً للطريقة التي تحكم اللجنة الدولية المختلطة في انها اكثر ملائمة لتوطيد اركان السلم في سورية بحيث تلتقي المسؤولية فقط على عاتق الباب العالي والمأمورين الذين تعينهم حكومة البلاد . أجل ان هذه الوسيلة لا تضمن عدم تجدد الاقتتالات بين الدرروز والمسيحيين انما ما دام هاتان الامتان في البلاد يتعذر استمرار كأس الراحة صافية .

(عدد ١٧٢ ص ١٧١ . ودي تستا عدد ٤ ص ٢٩٢)

١١ - السير بولفر الى اللورد روسل في ٧ منه

لما كنت قد اقلت الحجة على الباب العالي بخصوص سوء الاحوال في دمشق وجاءت اقوالي مطابقة لاقوال صاحب الدولة فؤاد باشا يسرني ان اخبركم بان الحكومة التركية اقرت على فصل معمر باشا الوالي السابق وتعيين امين باشا مكانه (عدد ١٨١ ص ٢٠٢)

١٢ - اللورد روج . روسل الى السير هـ . بولفر في ١٠ منه [انطاف]

تلقيت صورة رسالة اللورد دوفرين الى سعادتكم المؤرخة في ٢٦ المتقضي فانبثكم باننا نرغب كثيراً في ان يوقف الباب العالي فؤاد باشا على افكاره في الخطة التي يجب انتهاجها لمعالجة الاحوال الغير المرضية الحاصلة في دمشق وفي الوسائل الواجب التذرع بها لضمان راحة مسيحيي سورية بعد جلاء الجنود الاوربية عنها .

(عدد ١٧٧ ص ١٩٩ ودي تستاج ٦ و عدد ٥ ص ٢٩٣)

١٣ - الازل كولي الى اللورد روس في ١٣ منه [انطاف]

صرح لي الموسيو توفيل بأنه لم يستقر على رأي بخصوص اطالة مدة احتلال الجنود سورياً ولا يريد ان يقطع في الامر قبل ان يقف على رأي اللجنة الدولية . ويأمل في ان الجنود يمكنها ان تبقى هناك حتى الاجل المعين في صك اتفاقية ٥ ايلول وقد كتب من بضعة ايام إلى الموسيو بيكلار مندوب فرنسا في اللجنة يذكره باقتراب الوقت الذي يجب به جلاء الجنود وفقاً لشروط الاتفاقية ويحضه على الالحاح على اللجنة بالشروع في البحث في تنظيم لبنان وفي اعتقاده انه اذا حدثت مذابح جديدة فور جلاء الجنود عن سورية يكون ذلك اشأم ختام لتدخل اوربا فيها ولايستبعد وقوع هذا الامر الا اذا نُظمت شؤون لبنان قبيل خروج الجنود . (عدد ١٨٠ ص ٢٠١ - ٢٠٢)

١٤ - اللورد دوفرين الى السير بونفر في ١٤ منه [انطاف]

لما كان اقصاء طائفة من سكان النواحي المختلطة في لبنان عنها يمكن ان يظهر للجاهل احوال البلاد بمظهر أفضل طريقة تكفل عدم وقوع النزاع بين القبائل التي تأهله أريد ان اغتم هذه المناسبة لاوضح لسعادتكم الاسباب التي تحول دون تنفيذ هذا المشروع في الاونة الحاضرة .

فاقول بداءة ذي بدء اني معتقد كل الاعتقاد بأنه متى أريد وضع ترتيب عام لبلاد أهلة بطوائف مختلفة المذهب انما متشابهة لغة وعادات وشرعات وافكاراً ينبغي العمل على ضمها بدلاً من تفرقتها . اذ يجب ألا تتخذ العقائد الدينية اساساً لتأليف حكومة لكل طائفة والأ تجعل حداً تكوينياً (جغرافياً) كما ان كل حكومة فطنة تلتزم في الزام طوائف بلادها العديدة على اخضاع اختلافاتها المذهبية لعلائقها

المدنية . وخلا هذه الاسباب الخطيرة يوجد غيرها تجعل اخراج الدروز من لبنان متعذر التحقيق وفي مقدمتها انه لا يمكن اتمام هذا الامر الا بالقوة فيتأتى عنها اضرار ومشقات عظيمة . فاذا اُكِره دروز لبنان على المهاجرة فمن البديهي انهم يودون اللحاق باخوانهم في حوران فينتج عن ذلك احتشاد قبيلة كبيرة حربية في ناحية تشرف على دمشق وسهامها ومنها تستورد هذه المدينة ولبنان الجوب اللازمة لهما . وعليه يحق للبواب العالي ان يعترض على ترتيب تتجاوز نتائجه حدود مهمة التنظيم الموكولة الينا . فلو عول على طريقة اقل اتساعاً وأوعز الى الدروز والمسيحيين ان يجتمع كل فريق منهم في قسم من لبنان الاولون في الجنوب والآخرين في الشمال فلا يمضي عشر سنوات حتى يعود الاختلاط الى ما هو عليه الان نظراً لميلهم الى الامتزاج والعيشة معاً .

وفي الحقيقة يجب قبل الوصول الى القطع بهذه المسألة ان يقفه جيداً ثلاثة أشياء :
 أولاً : ان الصعوبة في الوصل بين الدروز والمسيحيين ليست صعبة كالتوفيق بين المسيحيين والمسلمين .

ثانياً : ان عداوتها ليست دينية بل حزبية .

ثالثاً : ان مصالحهم الاجتماعية متماثلة .

وفي رأي جميع الذين خبروا البلاد انه اذا وجدت حكومة موافقة وأحيل دون كل دسياسة تولد الخلاف بينهما فالدروز والمسيحيون يميلون فطرةً الى المعيشة على أتم وفاق . (عدد ١٩٠ ملحق ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣٠)

١٥ - صك الجلسة العاشرة في ١٤ من

اليوم الاربعاء ١٤ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة صاحب الدولة فؤاد باشا بعد الظهر بنصف ساعة . فتل محضر الجلسة السابقة

وأجيز بعد تعديل قليل فيه .

فأقترح فواد باشا على اللجنة تقد جميع المسائل المتعلقة بالقضاء القبض على الدروز وعقابهم فإنه سيبدأ بالقضاء القبض على الجناة في جبل لبنان ويشرف عليه بذاته. أما يرى قبل مباشرة العمل ان يستشير اللجنة في افضل طريقة يحسن انتهاجها في محاكمتهم وفي عدد الذين يجب الحكم عليهم ونوع العقاب الذي يقضي به وفي الوسائل التي يجدر استعمالها للتوصل الى اكتشاف المجرمين . ولما كانت كل من هذه الامور تثير مصاعب ومشاكل حمة وكان يشعر بالتعبئة الثقيلة للمقااة على عاتقه فيسأل اللجنة ان تجود عليه بنصائحها .

فكلم اولاً في طريقة المحاكمة الواجب التعويل عليها وقال : انه يوجد اثنتان احدهما عرفية والاخرى نظامية مطابقة لقوانين البلاد فالاولى تأتي بنتائج عاجلة لكنها لا تفسح في الوقت لتمحيص الادلة والموازنة بين العقاب والذنب . والثانية قوامها تأجيل العقاب بيد أنها لا تخلو من ضرر ليس بأقل خطورة في الظروف الحاضرة . وربما متى كانت الظروف غير عادية يجب انتهاج محاكمة غير عادية . لذلك أمسى قيد التردد بين هاتين الطريقتين فاذا استعمل الطريقة العرفية كما في دمشق يتهم بأنه يعاقب على غير هدى واذا لجأ الى الطريقة القانونية يعاب انه زاد في التآني . فجهر مندوب فرنسا باعتقاده في ان طريقة المحاكمة العرفية تناسب دون غيرها الظروف الحاضرة بل هي الوحيدة التي يمكن التعويل عليها . اذ لو أتبعنا الطريقة القانونية لقادت ان لم يكن إلى عقاب جميع الجناة فعلى الاقل إلى القبض على جميع الدروز واتهامهم لانهم بأسرهم غمسوا ايديهم في مذابح الجبل مع تفاوت في الجرم واتموا خراب المسيحيين القاطنين فيه . فاذا ما حاولت الحكومة التركية ان تجعل عدد المحكوم عليهم معادلاً لعدد المذبوحين وتسفك عن تروء دماء بقدر ما سفك الدروز وهم هائجون فلناتها تعرض ذاتها إلى ان ترمى بالهمجية . فالمهم قبل كل شيء

تطمين بال الاهالي عاجلاً بازال عقاب في كبار المجرمين يكون مثله لغيرهم وعليه يرى ان المحاكمة العرفية المستعجلة هي اضمن وسيلة لبلوغ هذا الغرض ولذلك يلح بالعمل بها

فشاطر مندوب بروسيا الموسيو بيكلار رأيه لتيقنه ان معاقبة الدروز لا تكون ناجمة الا اذا كان العقاب عاجلاً زاجراً وفيه عبرة .

فانحاز الموسيو نوفي كوف الى هذا الرأي ووضح انه لما كانت قد روعيت الطريقة القانونية في محاكمة زعماء الدروز المسجونين في بيروت فأصبح فؤاد باشا في مأمن من لومه على التعجل . ولذلك يرى وجوب معاملة جمهور الجناة من الطبقة الدنيا الذين سيقبض عليهم وفقاً للطريقة العرفية مع محاشاة التطرف

فوافق مندوب النمسا على رأي الموسيو بيكلار مصرحاً بانه لما كان جميع الدروز مذنبين فيتعذر محاكمتهم وفقاً للطريقة القانونية بل يجب الاقتصار على التعجل في معاقبتهم بشدة . وأشار بطريقة أخرى لمجازاة سائر الامة الدرزية قواها حرمانها في المستقبل من كل حقوقها السياسية التي تتمتع بها في الماضي . وزاد ان حل المسألة التي طرحها فؤاد باشا على الجهات اللجنة متوقف على الصفة التي توليها الحكومة الجنائيات والجرائم التي اقترفتها الدروز . فاذا كان الباب العالي يعدها جرائم مدنية افرادية فلا يمكن العدول عن الطريقة النظامية امماً اذا كان يعتبر ذبح الدروز المسيحيين وبدء اباداة أمة ييد أمة أخرى حرباً اهلية وفتنة وتعدياً على الذات الشاهانية فمن الجلي ان على المعتمد السلطاني الخارق العادة ان يعامل الدروز عرفياً وفقاً للسلطة المطلقة التي خولها دون مراعاة سير المحاكمات العادية ما دام الجبل غير منظم وقيد الحكم العرفي .

فأبان صاحب الدولة فؤاد باشا ان ال ١٤ زعيماً درزياً المسجونين في بيروت متهمون بأمرين احدهما بعدم قيامهم بما فرض عليهم كأصحاب اقطاعات معاونين

القائم مقام في ضمانه سلامة جميع اهالي اقطاعاتهم والآخر بانهم شركاء في الجنايات المتقرفة . أما سائر الزعماء الذين فروا وقد أهدر دمهم ويقضى عليهم غياباً .

وقال اللورد دوفرين ان طريقة المحاكمة التي نالت استحسان رصفائه هي الوحيدة التي تجيز الظروف التمويل عليها . اجل انها مؤلمة انما لا بد منها لتعذر العمل بالطريقة القانونية . وألفت الانظار الى ان الطريقتين متنافيتان فاختيار الطريقة العرفية ينفي استعمال الطريقة النظامية فاذا عوقب الدرور عرفياً وهي طريقة مستمدة من قاعدة همجية قوامها قتل واحد من عشرة يجب حماية من يبقى منهم في قيد الحياة من كل جور باصدار عفوعام

فنشأ عن هذا الاقتراح وعن استعمال اللورد دوفرين كلمة عفوعام تأويلات هجة واحتج مندوب فرنسا بشدة على تمتيع الامة الدرزية بعفو سياسي فاستأنف المندوب الانكليزي بسط فكرته فوضح منها انه أراد بكلمة عفو ان يعطى الدرور ضمانه على حفظ حقوقهم المدنية . أما بما يتعلق بحقوقهم العامة فهو يعترف مع رصفائه بانه يحق للحكومة ان تحرم عشيرة اقترفت فظائع هائلة امتيازاتها السياسية .

وبعد ان وافق جميع المندوبين على انتهاج طريقة محاكمة مستعجلة وغير عادية استفهم فواد باشا أموراً لها علاقة بالمسألة الرئيسية سائلاً عما اذا كان يجب عليه ارسال جميع الدرور الذين يقبض عليهم في الجبل الى بيروت أو تأليف محكمة نقالة تجوب جميع نواحي لبنان تدريجاً فتحاكم الجناة في الاماكن التي اقترفوا فيها الفظائع وتنفذ فيهم الحكم ؟ .

فارتأى المسويكيلاران تجرى المحاكمة وتنفذ الاحكام العرفية في مكان اقتراف الجناية ليكون مفعولها عاجلاً وظاهراً للعيان فلم يعارض لمحد من المندوبين هذا الرأي بل اجمعوا عليه .

ثم استشار فؤاد باشا اللجنة فيما اذا كان عليه ان ينوع العقوبات في الجبل كما في دمشق ويقسم الجناة الى عدة طبقات ويقضي بالاعدام والكورك والسجن والقلعة والنفي حسب درجات الذنب؟ . وفي مذهبه انه لا يحق له التملص من تبعة المسؤولية المقاة على عاتقه ولا يرغب في ذلك لكنه يشعر بشدة وطأتها ولذلك لم يحجم عن ايقاف اللجنة على ما يخالجه من الارتباب والحيرة وهو في حاجة ايضا إلى الاسترشاد بنصائحها لمعرفة نوع الادلة التي يجب ان يكفي بها بهذه المحاكمة المستعجلة . ففي دمشق اوجب على أعيان القوم ان يهدوه إلى الجناة وكثيراً ما اعتمد في كتابة لوائح باسماء المتهمين على شكاوى طائشة وشهادات غير عيانية حتى انه اكتفى في أغلب الاحيان بشهادة مسيحي . أما في الجبل فالحالة تختلف كل الاختلاف إذ ليس للقوة العسكرية ذات النفوذ ويتعذر ايجاد شهادة درزي على درزي آخر نظراً لكونهم موثقين عرى ارتباطهم ببعضهم اسوةً بجمية سرية . وعليه لا بد له من الاكتفاء بشهادات المسيحيين إنما يهوله كثرة عددهم . واذا طاب إليه اعدام الف الى الف وخمماية درزي ورضي بقطع رؤوسهم يخشى ان يتهم بأنه أشد همجية من الدروز وقابل مذهبه بمجزرة .

فبين له الموسيونوفيكوف ان من السهل عليه استدراك هذا الخطر اذ ليس على حكومة السلطان ان تنتقم من الدروز وان كانوا جميعهم مذنبين بل ان تنقي تجدد ذات الفظائع باعدام كبار الجناة ارهاباً لسائر الامة الدرزية . ولما كان الغرض من معاقبة الدروز التذرع بوسائل من شأنها منع هذه الامة من الاضرار بالمسيحيين لا ازال العقوبات في افرادهم فقط فيجدر بها تحكيم باعدام الذين اقترفوا الفظائع والجنايات العديدة .

فانتبه اللورد دوفرين الفرصة لتذكير اللجنة بان الدروز لم يعتدوا على النساء . فلخص مندوب فرنساً رأي المندوبين مقترحاً تعيين ثلاث طبقات من الجناة

يستحقون عقاب الاعدام .

أولاً المحرضون سواء اشتركوا في المذابح أو لم يشتركوا
ثانياً رؤساء العصابات الذين تولوا قيادة السفّاحين ومضربي النار
ثالثاً الاشخاص الذين يتهمم الرأي العام بانهم اقترفوا جنایات عديدة أو
اجتروا فظائع في ظروف تريد جنایتهم خطورة

فوافق فؤاد باشا على هذا الاقتراح وسأل عمّا إذا كان يوجد جرائم غير هذه
يجب القضاء على مجتريها بعقوبات من الطبقتين الثانية والثالثة .

فأجابته المندوبون انه يكتب بمعاينة كبار الجناة لانه اذا أريد مجازاة جميع المذنبين
لا ينجو درزي من العقاب . على ان مندوب فرنسا احتفظ بحقه في طلب الوقوف
على الوسائل التي يجب التذرع بها فيما بعد لافهام الدروز ان سيف العدالة لا يزال
مسلولاً فوق رأسهم وانهم أمسوا غير أهل للامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في السابق
ثم انتقلت اللجنة الى البحث في مسألة أخرى فوافقت على اقتراح فؤاد باشا
ان يوعز إلى أعيان كل مكان ان يودوا شهادتهم أمام رؤساء دينهم معززة بالقسم
فيتخذها أساساً لاتهام المجرمين وان لم تكن شهادات عيانية .

واستصوبت ايضاً رأي الموسيو نوفيكوف وقوامه ان على مندوب الباب
العالي الخارق العادة مع استغائه الاخبار من هذا المورد ألا يهمل استماع شهادات
شهود العيان وأصحاب الدعوى وله ان يحفل بها أو لا حسب الاقتضاء . فقبلت اللجنة به
فقال فؤاد باشا انه بغية اتقاء الدسائس ومنع فرار الجناة ينوي ان يطلب إلى
رؤساء الدين سرّاً تعيين الاعيان الجديرين بكل ثقة وتحليفهم بكم سر شهادتهم .
وقبل ختام هذا الجدل استحلف اللورد دوفرين اللجنة ألا تسمح باطالة
عذاب المتهمين بل تلح بانها دعوايهم عاجلاً لاسيما بعد موافقتها على العمل بالطريقة
العرفية .

فأيد مندوب فرنسا رأي اللورد دوفرين بلهجة شديدة وسأل الأيبي زعماء الدروز والمسلمين المسجونين في بيروت وقد انتهت محادثتهم بين الموت والحياة . فاجاب فؤاد باشا انه يود كثيراً ان يفرغ من عناء هذا القسم الشاق من المهمة الموكولة اليه لكنه اضطر الى تأجيل الحكم على المسجونين او تنفيذهم فيهم لان اشتراكهم في كوائن لبنان ثابت فلو عجل باعدامهم لحرم ذاته من ادلة مفيدة عند الحاجة اليها .

ولما كانت هذه المسائل الاصلية والفرعية المتعلقة بالقضاء القبض على الدروز وعقابهم قد مُحصت وفُصلت اخذت اللجنة بالنظر في غير شؤون وأطلعت على عدة صكوك مخصصة بتسوية التعويضات الواجب اداؤها الى مسيحيي دمشق .

فتلا الموسوييكلار اجابة لطلب رصفائه كتاباً من الموسيو اوتري قنصل فرنسا في دمشق وجدولين ملحقين به يتضمن احدهما بيان توزيع الضريبة الغير العادية المراد استيفاؤها من مدينة دمشق وضواحيها وسائر انحاء الايالة والاخر يشتمل على كيفية انفاق مجموع هذه الضريبة

فأقرت اللجنة على اعطاء كل مندوب نسخة من هذين الجدولين ثم سمعت قراءة غير مشاريع وضعها صاحب الدولة فؤاد باشا وطلبت ايضاً ان تعطى نسخاً منها .

ورأى مندوب فرنسا قبل ختام الجلسة ان يلفت انظار اللجنة الى مسألة سبق له ان طرحها على ابحاثها الا وهي ضريبة البدل العسكري التي فرضت على مسيحيي سورياً لأول مرة فلم يستصوب فرضها في هذا الوقت المتراكمة فيه النكبات على شعوب سورياً ويعتقد انه كان على الباب العالي ان يفتتم هذه الفرصة ليبرهن لسكان البلاد على اهتمامه بهم فيؤجل استيفاء هذه الضريبة المرتاب في قانونيتها الى ظروف اكثر مناسبة . وفي مذهبه ان هذا التأجيل يحول دون التأثير

في التدابير التي ستعمل عليها اللجنة لتنظيم جبل لبنان سياسة وإدارة .
 فردَّ صاحب الدولة فؤاد باشا على الموسيو بيكلار ان ضريبة البدل
 العسكري تشمل جميع سكّان المملّكة ويأسف كثيراً على القائه مكرهاً هذا
 العبء الثقيل في الاونة الحاضرة على عاتق سكّان سورياً لكنها ستستفيد منه لان
 مجموعته سيخصص بتخفيف شقاء ضحايا الحرب التي نشبت فيها . وزاد ان الظروف
 الحالية ارغمت الحكومة على الالتجاء إلى هذا المورد اذ بدونها لا يسعها القيام
 بالنفقات اللازمة . أمّا إذا حدث تلاعب في استيفاء هذه الضريبة فالباب العالي ليس
 بمسؤول عنها لانه ليس هو الذي يجيها بل رؤساء كل طائفة . فيقتصر على ان يطلب
 منهم مبلغاً معيناً من المال تاركاً لهم الحرية بتوزيعه على ابناء طائفتهم حسب هواهم
 وزاهتهم .

وفي الختام أوضح ان ليس لهذه المسألة ارتباط بالجليل والنظام المراد وضعه له
 لان الجبل نظام خاصة لا يمكن تجاوزها وهي قد فرضت عليه دفع مبلغ معين
 لا يمكن زيادته فتأخر الموارد والدروز عن دفعه منذ سنتين .

فارتأى الموسيو نوفي كوف ان يعنى من البدل العسكري موقتاً جميع المسيحيين
 الساكنين في شواطئ سورية الذين تضرروا كثيراً ممّا حدث في الجبل من
 الاضطرابات بأجمعها .

فاعترض عليه فؤاد باشا بأنه اذا كانت بعض المدن الواقعة على سيف البحر
 تضررت فعلى رؤساء طوائفها ألا يستوفوا من ابناء مذهبهم المتضررين بارة من
 جموع المال المفروض على الطائفة .

ثم توقف عن متابعة الجدل وفضت الجلسة الساعة الخامسة .

(عدد ١٩٥ ملحق ٢ ص ٢٤٢-٢٤٦ . ودي تستا عدد ٦٧ ص ١٥٢-١٥٩)



١٦ - اللورد روفرين الى السير بولفر في ١٥ ن ٢ سنة ١٨٦٠

ان غايتي من هذه الرسالة ايقاف سعادتكم على ملخص الترتيبات التي سيطرحها مندوب فرنسا على ابحاث رصفائه على ما أرجح بخصوص تنظيم جبل لبنان. ويمكن ان يقال ان قوام مشروعه انشاء اماره مسيحية مستقلة في قسم من لبنان يمتد من شماليه حتى نهر الاولي بما فيه كل الجهة الغربية وشواطئها البحرية وستحصى مراني، طرابلس وبيروت وصيدا في هذه الامارة المستقلة وتوزع تماماً من يد الحكومة التركية.

فمع كرور الايام لابد للدروز وسائر الطوائف الغير المسيحية من ان تستنسب الجلاء عن هذه الامارة الجديدة لاختلاف سكانها عنهم مذهباً فتصبح اماره لبنان ملجأ أميناً متسع الاطراف ويتسنى لمسيحي دمشق وسائر انحاء سوريا ان يهاجروا اليها.

ولما انتهى الموسيويكلار من بسط مشروعه اكتفيت بان قلت له انه وان كان جال في بالي اعتراضات جمة اثناء شرحه فالمسألة محفوفة بمصاعب كثيرة ولا بد لكل مشروع من ان يفتح باباً للنقد على ان العقبات القائمة في سبيل تنفيذه يجب ألا تكون سبباً لعدم اهتمامنا فيه ولذلك فاني اود كثيراً البحث في هذا الاقتراح معه ومع رصفائي متى أراد. أما هناك مسألة ارغب في استيضاحه عنها. هل هذا المشروع يقضي باستمرار احتلال اوربي؟

فأجابني الموسيويكلار: « بلى لابد من ذلك لبضع سنوات على ان جيش الاحتلال لا يتجاوز ١٠ إلى ١٢ الف رجل ويؤلف اذا اقتضت الحال من قوات جميع الدول الاوربية ». قلت: « ان هذا التدبير غير معقول واخشى ألا تقبل الحكومات الاوربية بعضد مشروع يؤول الى احتلال البلاد دائماً بقوة عسكرية وأردفت سائلاً.

هل تقبل تركياً بذلك؟ ان التخلي عن لبنان وثورته (١) يضاهي التخلي عن سوريا بأسرها فاذا كان في طاقتنا ان نطلب الاولى أليس من الافضل ان نعمم فوائد تدخلنا الى كل الإيالة؟
وهنا انقطع حديثنا.

وساختم هذه الرسالة مورداً بايجاز الاعتراضات البديهة الواضحة التي لا تدفع معدداً المصاعب التي يتعذر التغلب عليها وتحول دون تنفيذ مثل هذا المشروع
١: ان لبنان يصبح أكثر مناعة وحصناً حصيناً تعتمهم فيه جنود الدول الاجنبية
٢: ان تخلي الباب العالي عن ثلاثة ثغور يجعل دمشق وسورياً بأسرها في قبضة يد ذي السلطة السائد في لبنان وقيد اوارمه

٣: ان احتلال البلاد الدائم بقوة اجنبية كبيرة لا يمكن قبوله
٤: يتعذر وجود رجل وطني ذي ذكاء واستقامة وسيطرة كافية لتسليمه زمام الادارة الجديدة.

٥: ان مسيحيي لبنان هم عشيرة همجية بربرية عاجزة عن ادارة شؤونها بذاتها فالأكليروس والنبل المتشاحنون تتقد الان في صدورهم نيران التباغض وفلاحو الاقطاع المارونية ثأرون حالياً على زعمائهم ذوي الاقطاع فأسمى كسروان مرشحاً للجنايات والاعتداءات المتواصلة.

٦: أرجح انه يصعب تذليل المصاعب الحائلة دون اخضاع طائفة الروم لسلطة الموارنة.

٧: واذا ذلت هذه المصاعب بحكم الظروف الحاضرة فيعمد الاتراك لا

(١) تنبيه: ورد في السطر الـ ٥ من الصفحة ٤٨ السابقة كلمة «نهر الادلي»

خطأ والصواب نهر اليطاني وهي تعريب لفظة *Leontes* المثبتة في المتن الانكليزي

محالة الى توجيه عنايتهم الى بلبله هذا الاتفاق بتحريض الروم على الموازنة كما اثاروا
الدروز حديثاً فتنهى المسألة لا شك بمذمجة .

٨ : ان مندوبي الدول بمحاولتهم ضم المراتي . الثلاثة الى لبنان يتجاوزون
حدود المهمة التي وكلتها اليهم دولهم .

٩ : أما المشروع فواسع كثيراً من جهة وناقص من جهة أخرى ويوجب على
الدولة ان تبذل ضحايا كبيرة وتتخلى عن أشياء ثمينة في حين ان الفوائد المتأتية عنه
تشمل فقط قسماً صغيراً من مسيحيي الايالة .

ثم اريد ان اوجه نظر سعادتكم خاصة إلى امر له علاقة بما تقدم لي بسطه
وهو ان الموسوي بىكلار اذا كنت فقهت كلامه لا ينوي الحاق حاصبياً ومدن جبل
الشيخ بهذه الامارة . وسبب ذلك جلي وهو ان سكان جميع هذه المدن هم
روم ارثوذكس فتوسيع حدود الامارة اللبنانية في تلك النواحي يزيد عدد
الطوائف المعاكسة للطائفة المارونية . ومع ذلك أرى من الصعب حرمان هذه البلدان
التي تضررت اكثر من غيرها في الاضطرابات الاخيرة من فوائد التدخل الاوربي .
(مجموع المحررات الانكليزية السرية الموجودة نسخة منه في مكتبة الكلية
الاميركية في بيروت عدد ٢٥٢ ملحق ٨ ص ٣٣٤-٣٣٦)

١٧ - ومنه ابيه باناريخ زانه [انطاف]

اشرف فاخبر سعادتكم انه قد اتصل بي ان الروسيين والروم في هذه البلاد
انتبهوا إلى خطر اخضاعهم لسيطرة ماروني فتدبروا الامر وأخذوا يبحثون في وضع
طريقة تكفل لطائفتهم تأليف حكومة منفصلة مستقلة . فالصاعب التي يقونها في
سبيل تحقيق مشروعهم ستكون عظيمة فان افضل طريقة ابتجتها بخيلة مشير بهم هي
انشاء حكومة مستقلة في شرقي لبنان .

ان طائفة الروم هي اكبر طوائف سورية عدداً فمعظم مسيحيي دمشق هم من أبناء الكنيسة الارثوذكسية ومثلهم سكان حاصبياً وراشياً وطرابلس وصيدا والنواحي المجاورة أما في لبنان فأغلبية السكان هم موازنة إلا بعض قرى مأهولة بالروم . ومما يجدر بالذكر انهم ساعدوا الدرروز على الموازنة .

من المشهور ان قنصل اليونان حرّض مسيحيي دمشق على المهاجرة بأقول والعمل ولا يبعد ان يكون لرسم الصلبان على ابواب المسيحيين في المدينة صلة بهذه السياسة . ومما يؤيد ذلك ما لهجت به الالسنة حديثاً في مناسبة نقل سكان حاصبياً الروم إلى جبل لبنان . وعلى كل يتعذر اتباع اثر الدسائس المسيحية في هذه البلاد بدقة وادراك اسرارها والاهتداء الى منعطقاتها ومنعرجاتها . واجهر باعتقادي ان كل محاولة ترمي الى انشاء حكومة دينية منفصلة مستقلة في سورياً مصيرها الاخفاق وقد سبق لي ان اوضحت لسماذتكم انه يجب السعي بتأليف شمل السكان وضعهم تحت سلطة واحدة لا تقسيمهم الى حكومات متعددة . فالتباغض الكائن بين الروم والموازنة ليس بأقل من عدواة الموازنة والدرروز واذا بقي للاتراك مصلحة في اثاره طائفة على أخرى لا نكون أصلحنا الحكم السابق .

(عدد ١٩٠ ملحق ٨ ص ٢٣٥)

١٧ - المايجور فرايزر الى اللورد روس . عن دمشق في ١٥ من [انطاف]

تشرفت فأرسلت اليكم ضمن كتابي المؤرخ في ٢٠ المنقضي نشرة اذاها صاحب الدولة فؤاد باشا وصلتني قبيل سفر البريد وقات لكم اذذاك اني سأعود إلى البحث فيها في فرصة مناسبة .

وهذه النشرة تتضمن أسماء بعض الاعيان المسجونين الذين أرسلوا إلى بيروت وبيان التهم الموجهة اليهم والاحكام المقضى عليهم بها وهي مؤزرة باراء فؤاد باشا .

وكان في مقدمة هؤلاء السجني الشيخ عبدالله الحلبي شيخ مشايخ الجامع الكبير في دمشق الذي يتهمة المسيحيون بأنه المحرض الأكبر على المذابح التي ذهبوا ضحيتها بل زعيمها بحيث كان يجب في عرفهم اعدامه قبل سائر الجناة . وفي ظني ان جميع المأمورين الاوربيين أو معظمهم يشاطرون المسيحيين الوطنيين هذا الاعتقاد . فانه ولئن تعذر اداء شهادة عليه في المحكمة لانه لا يجسر مسيحي ولا مسلم ان يشهد على رجل يشغل مقاماً كالشيخ المذكور فيعتقد الجميع ان المسلمين ما كانوا ليجسروا على اقرار مذنبه دون سبق الحصول على رضاه او موافقته نظراً لاحترامهم جميعاً له وعظم نفوذه فيهم .

أمّا فؤاد باشا فكان يشكو دائماً عدم تمكنه من ايجاد شهادة على الشيخ المرقوم على انه بعد ان حبر عليه اكثر من شهرين دون التضييق عليه وُجِّه في قضيته عرضاً وتظوهر باستجوابه دون ان يتضح من استنطاقه أمر ذوبال كما صرح دائماً بحكم عليه وعلى رفقائه فجأة اثناء زيارة فؤاد باشا دمشق الاخيرة بينا كان المأمورون الاوربيون يلحون في ازال العقاب في الشيخ المار ذكره على الاقل .

لقد توقف عن القاء القبض على المتهمين في المذابح وارباب الحكومة يرفضون قبول تشكي المسيحيين من الاشخاص الذين يتأكدون انهم سرقوهم أو غمسوا يدهم في المذابح . كما ان الحكومة المحلية ذاتها لا تبدي حراكاً كأنها ميتة ومعمر باشا الوالي الذي أبنت لكم عدم كفايته غير مرة لم يعزل ولم يعين له خلف حتى الآن على ما اعلم . ومن المسائل الرئيسية المتوقفة عليها حياة هذه الايالة ألا تألو حكومة الاستانة جهداً ولا تدخر وسعاً في سبيل الوصول إلى تعيين رجل صادق نشيط لهذا المنصب لان دمشق أصبحت الان اكثر من ذي قبل محوراً تدور عليه شؤون سورياً بل قدوة للخير والشر .

قد أعلن منذ ثلاثة اسابيع العزم على نزع السلاح من جميع سكان المدينة

وُشِرع به فلم يأتِ بنتيجة مرضية إذ أنه لما كان الشعب قد وقف على غاية الحكومة خباً الاسلحة الثمينة وسلم القديمة المظلة . ويقدر ان لدى الاهالي ٤٠ الف بندقية فسلم ١٠٤٠ فقط منها ٦٠٠ أخذت من مستودع أحد المتجرين بهذا الصنف . وقد هدد الذين يجزمون عن تسليم اسلحتهم بالترغيم والحبس انما لم يُعمل به

ان الجنود في هذه الايالة لا تزال مرابطة في عدة قرى منتشرة بين دمشق وحموران حيث تجوب البلاد للسهر على الراحة والتفتيش عن الاشياء المنهوبة أو عن الناهيين الذين لجأوا باسلاهم من دمشق أو من لبنان الى القرى القاصية . أما القائد العام فلا يزال معسكراً في دمشق .

وبينا الجنود واقفة لا تأتي عملاً بذلت جهدي بالاتفاق مع اللورد دوفرين في تمجيل اعمال ترميم قرى شرقي لبنان التي حُرقت أو دُمرت وتوزيع الثياب والفرش والاعطية على الاهالي نظراً لقرب قدوم فصل الشتاء .

انا ذاهب الان الى حاصياً وراشياً وفيها أهم الحاميات حيث يقتضي مواصلة المساعي لاعادة السكّان المسيحيين المشتتين ومن هناك الحق بفؤاد باشا في لبنان الى المكان الذي يؤمه قريباً لالقاء القبض على جمهور الدروز .

(عدد ١٩١ ص ٢٣٢ - ٢٣٩)

١٨ - صك الجلسة الحادية عشرة في ١٧ منه

اليوم السبت ١٧ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة . قُلي محضر الجلسة السابقة ووافق عليه بعد تعديل قليل فيه .

ولما كانت لائحة الاجمات تتضمن وجوب النظر في المسائل المتعلقة بتعويض مسيحيي دمشق من خسائرهم تكلم صاحب الدولة فؤاد باشا فقال بوجود قاعدتين

يجب على اللجنة ان تختار احدهما الاولى تعيين مبلغ محدود تقريبي والاخرى اجراء تحقيق قضائي يتخذ أساساً لتقدير الخسائر التي اصابته كل شخص بمفرده .

فتناقش المندوبون في فوائد الطريقتين وصعوباتهما وبعد انعام النظر ملياً عولوا على قاعدة تعيين مبلغ محدود وأجمعوا على انها اكثر نفعاً لضمانها دفع تمويض عاجل إلى المسيحيين المنكوبين مما يخفف شتاءهم فيخرج كرتهم ويشمهم على العردة الى دمشق لمعاطة اشغالهم . أما طريقة اجراء تحقيق قضائي سابق فانها وان كانت اكثر مطابقة للعدالة فلا تخلو من ضرر سياسياً وعملياً اذ تطيل الى عدة سنوات الدعاوى التي يقيها الافراد على الحكومة مما يجعل توزيع التعويضات أمر مشكوك فيه بعيد التحقيق .

فارتأى الموسو نوفي كوف ان يضاف الى مجموع مبلغ التعويض المعين من قبل مبلغ آخر احتياطي يمكن زيادته فيستعان به على اعاضة الذين يثبت فيما بعد عدم كفاية ما أعطوه وهو يعده تلطيفاً لجور الطريقة العاجلة التي عولت عليها اللجنة .

موضحاً انه يقصد تخصيص هذه العلاوة بالفقراء المعوزين الذين يهمهم كثيراً فرق بضعة الاف غرش ان اصابوها سعدوا وان حرموها شقوا .

فقد الموسوييكلار رأي رصيفه ميئناً انه لا يقتصر على تعديل الطريقة التي رأت اللجنة لزوماً للعمل بها بل يجرى إلى تقضها . ففاية اللجنة ان تُفصل عاجلاً مسألة عامة حيوية مع تجنب طول الدعاوى الافرادية التي لانهاية لها . ولذلك رأت ان تضمن سرعة دفع تمويض للمنكوبين لا بد لهم من الاكتفاء به متى يتسوا من الحصول على غيره .

اتما اذا أُضيف إلى هذا المبلغ المحدود مبلغ آخر غير محدود مرصد لدفع تعويضات منسية او علاوى يقع المنكوبون في ريبة من الحصول على التعويض وينشون في اشراك الدعاوى الافرادية بحيث لا يرضى أحد بنصيبه ويصير المبلغ الاحتياطي مطمح اطماع الجميع فتطول مسألة التعويض وتفقد اللجنة الفائدتين

السياسية والادبية التي رجتها من تعويلها على الطريقة الاولى .
ولما كان سائر اعضاء اللجنة قد وافقوا على وجوب التعويل على قاعدة تعين
مبلغ محدود يحظر على المنكوبين بعد توزيعه الاعتراض او طلب علاوة اقترح المسيو
نوفيكوف على اللجنة ان تستثني المعاهد الدينية لانها تستحق اهتمامها الخاص . فان
معظم املاكها الثابتة والمنقولة قد وقفها عليها المحسنون لاغراض خيرية فلا يمكن
اعتبارها كاموال الافراد . وليس في طاقة ارباب هذه المعاهد ان يصلحوا على مبلغ
كغيرهم لانه يتعذر عليهم مخالفة نيات الواقفين . وخلا ما تقدم فلما كان يخشى ان
تشبه خسائر المعاهد الدينية بخسائر الافراد الموسرين فالعدل يقضي التمييز بين الحلى
والآنية الفضية أو الذهبية المنهوبة خاصة الافراد والآنية المقدسة وغير أشياء ثمينة
كنسية هي موضوع تكريم جميع المسيحيين . فيجدر والحالة هذه استثناء اسلاب
المعاهد الدينية من القاعدة العامة وتسهيل السبل لارباب هذه المعاهد لقبض تعويض
يعادل خسائرهم دون نقصان .

فرد عليه صاحب الدولة فؤاد باشا انه قد حقق بعض رغبته لما انه ميز بين
المعاهد الدينية الوطنية والاجنبية . فليس على اللجنة ان تهتم بأمر الاخيرة إذ انه لا
يستطاع القطع بمسألة التعويض على ارباب المعاهد الدينية الاجنبية الا بعد اتفاق
خاص يعقد على حدة بينه وبين مندوب كل دولة ينتمي اليها أصحاب المعاهد
المذكورة . وحكمها كحكم دور القنصليات واملاك الرعايا الاجانب المنقولة .
وعليه فمجموع التعويض الذي ستعينه اللجنة لا يشمل إلا ثلاث فئات . أولاً :
المسيحيين رعايا السلطان سواء كانوا تحت حماية دولة اجنبية أولاً . ثانياً : الرعايا
الاجانب تعويضاً عن اموالهم الثابتة . ثالثاً : المعاهد الدينية الوطنية .
فأجاب الموسيو نوفيكوف انه وان كان لا يشك في الفرق الكائن بين املاك
الاجانب واملاك الوطنيين فيصر على اقتراحه في ما يختص بالمعاهد الدينية الوطنية .

فاذا كانت اللجنة قد اجمعت على تمييز مبلغ محدود لتوزيعه على فئات الافراد اجمالاً
فذلك لان المنكوبين كثيرون يتعذر تقدير خسائرهم بالدقة ولانهم يوثرون ان
يقبضوا في الحال تعويضاً دون قيمة اسلابهم على انتظار نتيجة تحقيق قضائي طويل
مدقق . أما الجماعات الرهبانية وعددها خمسة فيمكنها الانتظار اكثر من الافراد
فتصبر الى ان تدفع لها كل خسائرها تماماً على شرط ألا يطول تقديرها الى ما لا
نهاية له . و اردف ان في وسع صاحب الدولة فؤاد باشا ان يستطلع بهذا الشأن
روساء الرهبانيات وختم كلامه مصرحاً باصراره على اقتراحه .

فسأل رئيس اللجنة اذ ذلك كلاً من اعضائها ان يبدي رأيه في اقتراح الموسيو
نوفيكوف .

فاستصوب مندوب النمسا اجراء تحقيق خاص في خسائر المعاهد الدينية أما
استوضح عن الموارد التي يستعان بها لاعاضتها خسائرها اذا قدرت بعد فرض
الضريبة الغير العادية واعرب عن مخاوفه من انه اذا لم تُشرك المعاهد الدينية في
الانتفاع من هذه الضريبة وهي الضمانة الوحيدة التي تكفل توفر الاموال اللازمة
للتعويض فيكون الموسيو نوفيكوف قد اضربها من حيث اراد نفعها .

فاجهر مندوب فرنسا بان على اللجنة ان تتمسك بالقاعدة التي اعتمدت عليها
وانه يحسن بالمندوب العثماني ان يعلن دفعة واحدة وبأقرب آن مجموع التعويضات
التي تريد حكومته دفعها إلى المسيحيين فيكون لهذا العمل وقع أدبي عظيم . أما
للجنة ان توجب التثبت في خسائر المسيحيين ولا سيما المعاهد الدينية الوطنية
دون العدول عن القاعدة التي اتفقت عليها . فالشروع الذي عرضه على اللجنة في
الجلسة السابقة وأُتخذ اساساً للجدال ليس بتقدير نهائي . فاللجنة قد قبلت قاعدته
لكنها ليست مضطرة الى اتباع كل تفاصيله وربما شعر كل من اعضاء اللجنة بحاجة
إلى اقتراح توزيع الضريبة بصورة مخالفة للمتي ذكرها الموسيو اوتري في البيانين

الملحقين باقتراحه نظراً لما لديهم من العلم .

أما بخصوص المعاهد الدينية الوطنية فيرى انه يحمل باللجنة العدول عن انتهاج طريقة التحقيق القانونية الافرادية مما يؤخر دفع التعويض إلى ما لا نهاية له إلى جمع كل الأدلة التي يستطيع كل من اعضائها الوقوف عليها وبسطها في إحدى الجلسات المقبلة فتعين مبلغ التعويضات الواجب اداؤها إلى هذه المعاهد .

ثم احتفظ مندوب بريطانيا العظمى بحق كل من اعضاء اللجنة في ان يتجرى مقدار الخسائر التي أصابت سكان دمشق عالمين واكليريكين وذكر خلاصة أبناء اوقفه عليها رجل ذو ثقة يستفاد منها ان مبلغ مليون و ٢٥٠ الف ليرة انكليزية يكفي لاعاضة جميع مسيحيي دمشق خسائرهم . فلا يبعه إذاً إلا الموافقة على ما اقترحه الموسوي بيكلار .

وجاراه مندوب بروسيا في هذا الرأي ايضاً دون اثار المعاهد الدينية على غيرها وعنده انه يجب تفضيل املاك العموم على الاملاك الكنسية لان في وسع الكنسية ان تعيش فقيرة وان تستغني المعاهد الدينية عن ثروتها بعكس العائلات التي سلبت ليس فقط كل اشيائها الثمينة بل حاجاتها الضرورية للمعيشة فهي تستحق عناية اللجنة اكثر من المعاهد المذكورة .

فقال مندوب الروسية انه لما كان المندوبون قد سأموا بتعميم قاعدة تقدير خسائر المعاهد الدينية إلى جميع الفئات فهو ينضم اليهم ويؤيد اقتراح مندوب فرنسا .

ولما رأى صاحب الدولة فؤاد باشا ان اللجنة باجمها انحازت الى هذا الاقتراح لحصه واتفق على ان كلاً من المندوبين يطلع اللجنة في جلسة نهار الاربعاء أو السبت التالي اذا امكن على البيانات الجلية التي جمعها بخصوص نوع الخسائر التي أصابت المعاهد الدينية الوطنية في دمشق ومقدارها .

وختمت الجلسة الساعة الخامسة.

(عدد ١٩٩ ملحق ٢ ص ٢٥٠ - ٢٥٣ ودي تستا عدد ٦٩ ص ١٥٩ - ١٦٣)

٢٠ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٨ من

اتشرف بان ارسل اليكم في طيه صورة من تعاليق المستر سيريل كراهام على المشاريع المختلفة التي فُكر فيها لحل اشكال المسألة السورية مع بيان الاعتراضات التي تحول دون التمويل على احداها .

(مجموع الاوراق السرية الانكليزية عن كواثن سورية في سنة ١٨٦٠-١٨٦١

عدد ٢٥٢ ملحق ١٣ ص ٣٤٠)

٢١ - تقد مشاريع تنظيم سورية للممنر سيريل كراهام . عن بيروت في ١٨ من

المشروع الاول : - ايلاء سورية استقلالاً تاماً تحت حكم أمير أجنبي .

الموانع : ١ - شدة معاكسة الباب العالي .

٢ : حدوث اختلافات في اوربا على اختيار الشخص الذي يُعهد اليه بتولي

هذه الامارة .

٣ : يجب ألا يكون لا تينياً أوروبياً .

٤ : صعوبة وجود عدد كافٍ من الاوربيين يجيدون التكلم بلغة أهل

البلاد ويعرفون عاداتهم لاشغال المناصب العالية في هذه الحكومة الجديدة إذ من

الضروري ان يكونوا أجنب .

المشروع الثاني : - الحاق سورية باحدى الدول الاوربية من الطبقة الثانية .

الموانع : ١ - عدم رضا الباب العالي .

٢ : صعوبة اتفاق اوربا على تعيين الدولة التي يُعهد اليها بادارة هذه البلاد .

- ٣: الريبة في قبول احدى الدول خلا اسبانيا حكم هذه الايالة فيعود ذلك بضرر عظيم علينا .
- ٤: خطر هذه السابقة .
- ٥: الخوف من تجدد المشاكل على الارجح بعد بضع سنوات .
- المشروع الثالث : - جعل سورية خديوية تحت حكم أمير مسيحي يدفع جزية سنوية محدودة الى الباب العالي .
- الموانع : ١- معاكسة الاستانة .
- ٢: احداث هذا المشروع مشاكل عظيمة يصعب تذايلها .
- ٣: صعوبة إيجاد رجل فيه الصفات اللازمة لاشغال هذا المنصب .
- ٤: ان السوريين لم يبلغوا درجة من الرقي كافية لادارة شؤونهم بذاتهم .
- ٥: تسمي البلاد مرشحاً لدسائس الدول الاجنبية .
- ٦: فساد جميع مأموريها وارثاؤهم .
- ٧: عدم وجود حب الوطن ووحدة الكلمة بين رعاياه .
- ٨: عجزه عن اقرار الامن في اياته دون قوة اجنبية
- ٩: الاضطرار الى تعزيره بقوة اجنبية تستمر محتلة البلاد .
- المشروع الرابع : - انشاء خديوية في سورية تحت حكم أمير مسلم يدفع جزية الى الباب العالي .
- على فرض ان الخديوي يكون تركياً .
- الموانع : ١- معاكسة حكومة الاستانة .
- ٢: صعوبة تنظيم جيشه .
- ٣: تعذر إيجاد رجل كفوء لهذا المنصب .
- ٤: صعوبة إيجاد موظفين قادرين على ادارة الشؤون تحت يده .

٥ : خطر انخيازه الى إحدى الدول العظمى ضد انكلترة .

٦ : مشاكل المسألة المالية .

٧ : خطر ميل المسلمين الى التفاخر والتشامخ توهمًا بانهم هم الذين حصلوا

على ما تقدم بجدهم .

(على فرض ان الخديوي يكون الامير عبد القادر)

ان جميع الموانع السابقة البيان تحول دون ذلك ويضاف اليها الآتية .

٨ : شدة تعصب المسلمين الجزائريين وكرههم المسيحيين .

٩ : لما كان الامير عبد القادري توق الى وطنه فلا بد لفرنسا من ان تسعى في

استماتته واستعباده وان كان قد كافحها ويبغضها .

المشروع الخامس : - ارجاعها الى مصر .

الموانع : ١ - عسر مالية مصر .

٢ : عدم أهلية خديوي مصر الحالي .

٣ : وجود خطر دائم على انكلترة من ضم سورية الى مصر وتوحيد حكمها

متى كان خديويها شرقياً مسيحياً أو مسلماً .

٤ : ان سلوك سعيد باشا خاصة ليس من شأنه ازالة هذه المخاوف .

المشروع السادس : - بقاء سائر سورياً تحت حكم الباب العالي تواءمًا كما في

السابق وجعل لبنان امانة بضم مرافي طرابلس وصيدا وكل الشواطئ الواقعة بين

هذين الشغرين اليها

(تحت حكم قائم مقام ماروني)

الموانع : ١ - لا يوجد رجل كفوء لادارة هذه القائم مقامية .

٢ : تعذر حفظ السكينة دون مساعدة اجنبية .

٢ : يكثر انشاء الاديار ومعاهد العلم وتقل انحاء البلاد فتساعد فرنسا

وينتقى رؤساء هذه المعاهد من بين الاشخاص ذوي الجدارة والاقدار والمهارة فيسترون وراءهم وظيفتهم كرجال الشعب ومتمفيه لانجاح سياسة فرنسا واطماعها سرًا بطريقة انجع مما لو استخدمت لهذا الغرض معتمديها ومأموريها العالميين .

٤ : يُظلم الروم الارثوذكس ويُضطهدون ويزداد التعصب الديني عمًا هو الآن - وقد كان دائمًا سائدًا في الشرق - .

٥ : يجار على الدروز بحيث يضطرون أو إلى خوض غمار القتال مجددًا أو يكرهون على هجر الجبل ومتى طردوا من بيوتهم يعمدون لا شك إلى الانتقام من المسيحيين المنكودي الحظ القاطنين في البلاد التي يجولون اليها فينزولون بهم ذات البلايا التي كانوا يودون ازالها بظالمهم الموارنة .

٦ : ان الحكومة التركية ترصد كل فرصة مناسبة لاثارة المشاحنات بين قبائل هذه الامارة وطوائفها المختلفة لاحداث فتنة وتجديد فواجع مثل كوارث هذه السنة بقصد ان تبين لاوربا ان الامارة التي انشأتها لم تنتظم أمورها ولم تُنس بطريقة أفضل مما كانت عليها تحت الحكم العثماني .

٧ : تضطرّ الدول الى التدخل في كل حادث .

٨ : اذا نُفذ هذا المشروع تصبح فرنسا سيدة سورية .

٩ : يهاجر جميع مسيحي سورياً إلى لبنان فتسي سائر البلاد في قبضة المسلمين المشروع السابع : - على افتراض بقاء التنظيم السابق مع تعيين قائم مقام

للموارنة وآخر للروم

الموانع : ١ - صعوبة ايجاد رجال اكفاء لهذين المنصبين .

٢ : تبرز فرنسا والروسية نفوذًا عظيمًا في الجبل .

٣ : يُظلم الدروز ويُطردون .

٤ : مواصلة الحكومة التركية مكاندها .

٥: وجوب عضد القائم مقامين بقوة أجنبية .

٦: لا بد للروم في فلسطين من التذمر من انهم عوملوا بالحيف لعدم ادخالهم في هذه الامارة او تمتيهم بفوائدها فتعضد الروسية مطالبهم .

٧: ترداد سيطرة الروسية في هذه البلاد سنة فسنة اذا ما ثبتت قدمهم في مكان وجعلوه محوراً للعمل .

٨: يحدث هذا التنظيم خلافاً في كل انحاء تركية اسياً فيتضرر المسيحيون من هذه الحركة .

المشروع الثامن : - على فرض بقاء التنظيم المذكور مع تعيين قائم مقام مسلم مكان القائم مقام الدرزي تحت سلطة الباب العالي وبقاء امتيازات القائم مقامية المسيحية

الموانع : ١ - ان المسيحيين ينزحون عن القائم مقامية المسلمة .

٢: يجبر ذلك إلى اقتتالات جديدة .

٣: يقع العقاب على الذين تضرروا من القلاقل الاخيرة وينجو الذين احدثوا الشر .

٤: سوء تأثيره في عقول المسلمين .

٥: يتسنى للمأمورين الاتراك انجاح دسائسهم اكثر من ذي قبل .

٦: يكون ميداناً لدسائس فرنسا .

(المجموع السري ملحق ١٤ عدد ٢٥٢ ص ٣٤٠-٣٤٣)

٢٢ - اللورد روفرين الى السير بولفر في ١٨ منه [انطاف]

اتشرف فاني سعادتكم بان الموسيويكلا ر طرح على ابجاث اللجنة في الجلسة الماضية بياناً وضعه الموسيواوتري قنصل فرنسا في دمشق قدّر فيه خسائر المسيحيين

في المدينة المذكورة . ويشتمل هذا البيان على تقسيم جميع بيوت دمشق الى فئات حسب سعتها وفخامتها . فالتخذ بيتاً من كل فئة وقدّر خسائره من الثياب والارزاق والحلي وسائر الامتعة ممّا كان يملكه صاحب البيت المذكور أو مستأجره . وعين المبلغ الواجب ادائه له وسواى سائر البيوت من فئته به معيضاً اصحابها أو مستأجرها ذات المبلغ .

ويرى الموسيو اوتري ان اقل مبلغ يجب دفعه الى المسيحيين بدل خسائره لم لا يتقص عن مليون و٢٥٠ الف ليرة انكليزية وقسم البيوت الى عشرة اقسام وعين لكل قسم مبلغاً من المال .

ومع ان تنفيذ هذا المشروع لا يخلو من بعض الاجحاف بفريق لاسيا وانه يتناول فئة الوطنيين الاكثر ثروة فالمعيشة البيئية في الشرق هي متماثلة بين اشخاص من طبقة واحدة حتى انه متى تمكنت من معرفة مقدار الاموال المنقولة التي يملكها شخص واحد من التجار واصحاب الصنائع يمكنك ان تحكم بثقة بان معيشته لا تختلف كثيراً عن سائر الاشخاص الذين من طبقة بحيث ان التعويل على قاعدة الموسيو اوتري يثبت انها طريقة مرضية لتقدير مبلغ الخسائر .

أمّا المشروع الاخر كان الذي يجدر التعويل عليه فقوامه فحص كل طلب تعويض افرادي أولاً بواسطة لجنة وطنية مختلطة ثم يعرض على لجنة أوربية . على ان هذه الطريقة تؤجل انهاء مسألة التعويض الى مدة غير محدودة كما انه يرتاب في امكان الوصول الى تقدير مدقق اذا ما نظرنا الى عدم صدق مسيحي هذه البلاد . وعليه لنا الامل في ان الحكومة تتمكن بمضى عشرة أيام من ان تعالّن مسيحي دمشق ان قد قدرت خسائر كل شخص بطريقة نالت استحسان اللجنة الاوربية فتؤمنهم على حصول التعويض .

وسنبحث في الجلسة المقبلة في كيفية ايجاد المال اللازم ويرجى جمع معظمه

بفرض ضريبة كبيرة على مسلمي دمشق فهذه الغرامة هي انجع وسيلة في معاينة الاشرار اكثر من اعدامهم .

ولما كانت اللجنة قد عوّلت على قاعدة مشروع الموسيو اوتري فقلت انه يجدر بنا قبل الاعتماد على تقدير رجل واحد وان كان ذكياً خيراً ان نجري تحقيقاً ونجمع الأدلة لمعارضتها بتقديراته . فقبل هذا الاقتراح وعلى كل ارتاب في ان تقدير الموسيو اوتري قريب من الصحة . (ملحق ١٠ عدد ١٩٠ ص ٢٣٦)

٢٣ - ومنه اليه في ١٨ من

اتشرف بأن ارسل اليكم في طيه صورة اللوائح التي سلمها صاحب الدولة فؤاد باشا إلى اعضاء اللجنة وهي تتضمن بيان دخل اياتي دمشق وصيدا في السنة وسترى سعادتكم في تضاعيف هذه اللوائح اجتهاداً بالتظاهر بالضبط والتدقيق لان واضعها لم يهمل رقم غرش واحد بل ذكر البارات ايضاً . انما اذا دقق النظر فيها يبدو للعيان كثير من الاغلاط لاسيما في اللائحة الاولى حيث قُدر مجموع دخل ايالة دمشق بمبلغ يزيد ٤٠٠ غرش على مجموع الارقام المدونة في اللائحة .

وعلى كل ارى في هذه الحسابات تلاعباً يريبني . انما تقدير مجموع دخل ايالة دمشق بـ ١٨٥ الف ليرة وايالة صيدا بـ ١٥٠ الف ليرة لا يبعد كثيراً عن الحقيقة ويمكن الحصول على هذا المبلغ بواسطة ادارة حسنة بوقت قريب . (عدد ١٩٠ ملحق ١١ ص ٢٣٧)

تنبه : ان البيانات المذكورة مع لائحة الموسيو اوتري ستطبع على حدة في آخر هذا الكتاب

٢٤ - صورة امر فؤاد باشا بنعین يوسف بك كرم قائم مقام انصارى ونوجیه رتبة
قبوچی باشى ابيه في ٣ جمادى الاول سنة ١٢٧٧ [١٧ ت ٢ سنة ١٨٦٠]

قبوچی باشى دركاه على

ان افتخار الامجد والاكارم من ارکان أهالي جبل لبنان يوسف كرم بك دام
مجده من كونه من أرباب الدراية ولوجوه عديدة مستحق نوال العواطف السنية
فبموجب أمر واردة الجناب الشاهانية المعتادة الاحسان التي صار التفضل بشرف
سنوحها وصدورها قد توجه على المسمى اليه من العواطف العلية الموكانية رتبة
دركاه على قبوچی باشى المذكورة .

دركاه على قبوچی باشى . رفعتلو يوسف كرم بك

انه قد وجد مناسب الآن انفصال عزتلو الامير بشير أحمد الكائن قائم مقام
على انصارى في جبل لبنان وان تفوض وكالة القائم مقامية المذكورة لهمة ذات
من أصحاب الرشد والاهلية ومن كون ذاتكم من أركان أهالي الجبل ومن أرباب
النظر واللباقة ومأمول ومنتظر منكم بكل الاوجه ابراز حسن الخدمة والغيرة فقد
تفوضت وكالة القائم مقامية المذكورة لهمة خدماتكم ثم وان تكن هذه الادارة
التي أحييت إلى عهدتكم هي موقته فيما اذا حصل أدنى تغيير إلى المنظمات الموجودة
والمرعية في القائم مقامية المذكورة فن المقضي ان يصير تسوية أمور المصالح للادارة
المذكورة تطبيقاً لاحكام نظاماتها القديمة المؤسسة كما كانت فيقتضي ان بموجب
رشدكم وملاحظتكم الذاتية تهتموا بحسن ادارة الامور والمصالح الواقعة التي هي
وظيفة القائم مقامية المذكورة المعينة وتداوموا على حسن محافظة رفاهية وراحة تبعة
السلطنة السنية وتهتموا وتقدموا على الدوام لاستحصال أسباب استراحة وامنية

الاهالي والسكان عموماً ويقتضي ان تبذلوا الهمة والدقة لكي لا يحصل أدنى خلل وحركة خلافاً للاصول والنظام . واعلاناً بأمورية وكالتكم قد صار اسطار وتسيير بيورلودينا هذه من ديوان نظارة الامور الخارجية والمأمورية المخصوصة باصلاحات عرب بستان بالاستقلال بموجبه يقتضى توفوا الوظيفة بابرزكم حسن الخدمة والصداقة . في ٣ جمادى اول سنة ٧٧

(نُقل بالحرف عن الصورة الاصلية الموجودة عند معرّي هذا الكتاب) .

٢٥ - صك الجلسة الثانية عشرة في ٢١ من

اليوم الاربعاء ٢١ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة .

فتلا الرئيس مشروعاً جديداً وضعه أحد مسيحيي دمشق بخصوص الضريبة الخارقة العادة الواجب فرضها على هذه المدينة وهذا بيان مواده .

يوجد في دمشق ١٣٣٥٦ بيتاً مسلماً و ٧٦٠٠ حانوت او قهوة و ٥٨ حماماً و ٧٣ طاحوناً و ٢٢ خاناً و ٦٦٩ بستاناً . فلو فرض :

١٣٣٥٦.٠٠٠	غرش على كل بيت لبلغ المجموع	١.٠٠٠
٥٧٠٠.٠٠٠	= حانوت = = =	٧٥٠
٥٨٠.٠٠٠	= حمام = = =	١٠.٠٠٠
١٤٦.٠٠٠	= طاحون = = =	٢.٠٠٠
٣٣٠.٠٠٠	= خان = = =	١٥.٠٠٠
<u>١.٣٣٨.٠٠٠</u>	= بستان = = =	٢.٠٠٠

المجموع ٢١.٤٥٠.٠٠٠

فاذا أضيف الى هذا المبلغ ضريبة قدرها ١.٥٥٠.٠٠٠ غرش تُفرض على

الموسرين المعروفة عواندهم تقريباً يبلغ مجموع الضريبة المراد استيفائها من دمشق ٣٥ مليون غرش وهو المبلغ الذي عينه المندوب العثماني في إحدى الجلسات السابقة فهذا المشروع الجديد مابين لسايز المشاريع المعروضة على ابحاث اللجنة. ففضلت مشروع فؤاد باشا لانه بنى الضريبة على قيمة ايجار البيوت اي على تقدير معروف تتخذة الحكومة عادةً اساساً لفرض ضرائبها ولذلك ترى انه اسهل تنفيذاً وأضمن سرعة من مشروع الموسيو اوتري الذي وزع الضريبة على فئات من البيوت لم يتم حتى الان ترتيب فئاتها وترى أيضاً انه اكثر انصافاً لانه يعمّ كل طبقات مسلمي دمشق في حين ان الموسيو اوتري يستثني غلظاً فقراء المسلمين مع انهم اشتركوا في نهب بيوت المسيحيين .

وقد جاء في المادة الرابعة من مشروع فؤاد باشا ان على كل شخص ان يدفع عن كل بيت يملكه أو يقطن فيه وعن حانوته أو مخزنه حيث يتعاطى مهنة أو تجارة مبلغ يزيد ضعفين عن قيمة ايجار هذه الاماكن .

المادة الخامسة : ان اصحاب الحمامات والحانات والبساتين يدفعون اربعة اضعاف قيمة ايجار المحلات المذكورة المدونة في دفاتر حساباتهم سواء كانوا يستغلونها بذواتهم او يؤجرونها .

المادة السابعة : على الذين يشتغلون في حانوت او مخزن بصناعة او مهنة او تجارة سواء كانوا مالكيين او مستأجرين ان يدفعوا مبلغاً يضاهي ايجار المكان الذين يشتغلون فيه على سنة .

أمّا مجموع الضريبة على البيوت فتبلغ ٢١ مليون غرش والضريبة على البيوت والحوانيت والمخازن والأجورة والحانات والحمامات والبساتين اربعة ملايين غرش والضريبة على التجار وأصحاب الصنائع خمسة ملايين غرش. وتستوفي العلاوة اللازمة لابلاغ القيمة الى ٣٥ مليون غرش من ذوي الثراء .

ومن فوائد هذا المشروع انه لا يفرض ضريبة متماثلة على جميع العقارات من فئة واحدة كمشروع المسيو اوتري ولا على عقارات متماثلة كالمشروع الثالث المبسوط آنفاً. ثم ان المبلغ الاضافي المفروض على الاغنياء لا يتقص عن المبلغ المعين في المشروع الاخير.

وبناءً على ما تقدم رأّت اللجنة ان توافق على مشروع فؤاد باشا مع اعترافها بان المشاريع الثلاثة التي عرضت على ابحاثها تشتمل على بيانات مفيدة وبعد ان فصلت مسألة توزيع الضريبة على هذا الوجه صرّح فؤاد باشا باعتقاده بعدم امكان استيفائها عاجلاً.

فعارضه مندوب فرنسا مرتين استيفاءها حالاً دفعة واحدة وأوضح ان مسلمي دمشق لم يستشيروا المسيحيين في ملائمة الظروف ومناسبتها حين اقدموا على ذبحهم ونهب بيوتهم وحرقةها. وعليه يمانع في مراعاة هؤلاء المسلمين وسوأهم عمماً اذا كانت احوالهم تمهد لهم دفع مبلغ لا يعد شيئاً ازاء الضرر العظيم الذي الحقوه بضحاياهم والنكبات التي انزلوها بهم حتى لو ثبت ان الصعوبة التي يشعربها الدمشقيون في دفع هذه الضريبة دفعة واحدة على قدر ما زعم فأين ضررها؟ فدمشق ليست منبعاً يستقى منه بل هي مدينة مذنبه يجب عقابها.

ففرض ضريبة غير عادية عليها يمهد السبيل لمعاينة جمهور من الجناة فلتوا من سيف العدالة واولئك الذين بعد ان غمسوا ايديهم في الذبح والحريق والنهب ماثوا الجناة بسكوتهم وعدم ردعهم. فدمشق لا تستحق مراعاة كما انها ليست بحاجة للمهلة التي يراد منحها اياها. ومن الممكن ان قد خبثت الاموال في غد الفتنة العظيمة ولا تزال مخبوءة لكنها موجودة واذا ما أنذر أصحابها يخرجونها من مخبأها حالاً.

لا ريب ان في طاقة دمشق وهي مأهولة باكثر من ١٠٠ الف نسمة مشهورة بترفها وثروتها ان تدفع دفعة واحدة ٣٥ مليون غرش اي ٧ ملايين فرنك فقط.

وختم الموسوي كلالر مقاله ملحقاً باكرام دمشق على دفع هذه القيمة عاجلاً بمدى اسبوع.

فأجاب فؤاد باشا ان الكل مسلمون بانه يُقصد بهذه الغرامة معاقبة دمشق وان الدمشقيين لا ينسون ثقل وطأتها معها تأخر وقت استيفائها منهم وان غايته تسهيل الطرق لجعل هذه الوسيلة ناجمة وان يوفر على الحكومة العراقيل التي تنتج عن استعمال وسائل الاكرام بحق جمهور كبير. لانه اذا لم يتمكن عدة آلاف من الدمشقيين من دفع ما فرض عليهم يضطر إلى حبس أموالهم المنقولة والثابتة اذا كانوا يملكون شيئاً أو حبسهم اذا كانوا فقراء. فكيف تستطيع الحكومة اعالة هذا العدد العظيم؟ فهي مديونة لدمشق بمبلغ يضارع مجموع الضريبة الغير العادية وقدره ٣٠ مليوناً. وقال في النهاية ان عقاب دمشق قائم بفرض هذه الضريبة مردفاً ان جواب مندوب فرنسا يولد مسألة جديدة غير متظرة قوامها معرفة ما اذا كان يجب مضاعفة العقاب لتتجمل في استيفاء مبلغ الغرامة.

فرد عليه مندوب بروسيا انه كان على اللجنة ان تحفل برأي المندوب العثماني لو بسط فور الحوادث انما اتقضى عليها اربعة اشهر ولم يبدِ اهالي دمشق ما يدل على ندامتهم ومن الغريب تقاعد سكان مدينة حدثت فيها فظائع هائلة وفواجع مؤلمة عن ان يتخذوا من تلقاء ذواتهم أدنى وسيلة لاصلاح ما خربته فان الدمشقيين لم يرفعوا انتقاض السيوت المحترقة عن الجثث العديدة المردومة تحتها وحتى الان لم تنفذ اوامر الحكومة بهذا الشأن. وعليه فأهالي دمشق لا يستحقون اقل مراعاة لانهم ضاعفوا ذنبهم في مدى الاربعة الاشهر المذكورة. وزاد ان دين دمشق على الحكومة العثمانية مسألة متعلقة بالباب العالي وإحدى مدن السلطنة وليس للجنة ان تهتم بأمرها فاذا كان في وسع الحكومة ان تدفع إلى الدمشقيين دينهم من القرض الساعية في استدانته فلا يمنهما أحد عن ذلك وجل ما يطلب بصفة كونه

عضواً في اللجنة ان يُرغم مسلمو دمشق على دفع ٣٥ مليون غرش نقداً أو اوراق يمكن قبض قيمتها حالاً مهما كانت الموارد التي يستعان بها على دفع هذا المبلغ وهو طفيف بالنسبة إلى اقتدار دمشق.

فانحاز الموسيو نوفيكونوف إلى هذا الرأي وأشار بوجود استيفاء الغرامة من دمشق عاجلاً دفعة واحدة موضحاً ان كل تأجيل يناقض السرعة التي ارادتها اللجنة لانها مسألة التعويضات . ولهذا الغاية اوجبت في الجلسة السابقة دفع التعويضات إلى المسيحيين اجمالاً فئات فئات على وجه التقريب وأقرت ألا تقبل طلب تعويض جديد او علاوة بعد دفع هذه الاموال . وهو يرى من العدل ان يُعامل المسلمون اسوةً بالمنكوبين أما اذا كان يراد احباط الطريقة التي عولت عليها اللجنة بخصوص المسيحيين وحرمانهم فاندتها الوحيدة بتأجيل استيفاء الضريبة من المسلمين فيرى انه يجب على اللجنة ان تعدل عمماً اجمعت عليه في جاستها السابقة إلى العمل بطريقة تقدير الخسائر افرادياً مما يضمن للمسيحيين التمتع بمنافع هذا الابطاء اذ يهد لهم السبيل للمطالبة باعضائهم كل خسائهم .

أما مندوب النمسا فقال ان الانباء التي لديه تطابق انباء فواد باشا وتحمله على الاعتقاد انه يتعذر استيفاء مبلغ الـ ٣٥ مليون غرش تماماً في الحال . واستشهد برأي قنصل النمسا في دمشق مبنياً انه إذا أعطيت دمشق مهلة للدفع يمكن ان يجبي منها مبلغ اعظم مما يعود بالنفع على المسيحيين وجل همهم ان يضمن لهم دفع التعويض تماماً وربما يرضون باقساط متتابعة حتى إذا كان ذلك يمكن جباية الضريبة من دمشق اقساطاً بحيث تتسهل مهمة الحكومة فيوفيق بين جميع المصالح .

فاجهر اللورد دوفرين ان اللجنة لا يمكنها ان تحكم في المسألة المعروضة الآن على ابحاثها وتقطع فيها بوجه مخالف لرأي صاحب الدولة فواد باشا دون ان تعتمد على ادلة ثابتة والوقوف على بينات صادقة في موارد دمشق واقتدارها المالي . ويرى

ان من العدل ازال العقاب الشديد في دمشق على انه لا يجب ان تكون طريقة المعاقبة عمياء . وهو يميل الى الاعتقاد ان فرض ٣٥ مليون غرش عليها ليس بعظيم انما يتردد في القطع في مسألة كيفية استيفاء هذه الضريبة والوقت المناسب لجبايتها . فيريد ان يستوثق من ان ارغام هذه المدينة على دفع الغرامة حالاً لا يتجاوز اقتدارها المالي فينضب معينها ويجهز على تجارتها وصناعتها . وجل رغبته معرفة الموازنة بين دخل ايجارات البيوت في دمشق ومجموع عوائد أهلها . وقصارى القول انه يود معاقبة دمشق الان الى حد يتيقن انه لا يضر بمستقبلها فقد طالع في مشروع الموسيو أوتري انه قسم استيفاء الضريبة الى ثلاثة أقساط ولا يرتاب في انه بنى هذه القسمة على معرفته حالة دمشق . ولذلك يرتئي ان تستقدم اللجنة الموسيو أوتري ليقفها على كل الايضاحات اللازمة .

فأجابه مندوب فرنسا ان ليس على اللجنة ان تعول على كل اراء الموسيو اوتري المبسوطة في البيان الذي طرحه على البجاث اللجنة فاذا كان واضعه قد قسم دفع الضريبة الى ثلاثة مواعيد فلا يستتج من ذلك ان الموسيو اوتري اعتقد ان دمشق عاجزة عن ادائها دفعة واحدة بل ان الانباء التي استقصاها تجيز له ان يحكم في اقتدار دمشق على دفع مبلغ الغرامة حالاً . واعترض على اللورد دوفرين بان الضريبة المراد جبايتها من دمشق ليست بضريبة قانونية دائمة يتوجب على الحكومة ان تجمع قبل فرضها الادلة والبيانات الاحصائية بل هي ضريبة غير عادية أوجبها ظروف خارقة العادة وعقاب يكون اكثر عدالة وأعظم عبرة بقدر ما يشدد في تنفيذها .

وعدا ما تقدم فان هذه الضريبة مهما بلغت لا تضر بمستقبل دمشق وثمارها التجاري والصناعي لان الـ ٣٥ مليون غرش المراد جبايتها منها لا تخرج من هذه المدينة بل تنتقل من أيدي الى أخرى فتؤخذ من المسلمين الذين يخجونها وتعطى للمسيحيين الذين يرصدونها لترميم بيوتهم ولانجاح تجارتهم وصناعتهم . فان مسيحي

دمشق كانوا انشط العاملين والمساعدين على ازدهارها . ومجمل القول ان استيفاء كل الغرامة وتوزيعها حالاً على المنكوبين لا يضر مجاله دمشق الاقتصادية كما أوجس اللورد دوفرين أنما هو ضروري لاعادة النجاج اليها .

أمأ طلب اللورد دوفرين استقدام الموسيو أوتري الى بيروت فلم يؤيده أحد من أعضاء اللجنة . وقال مندوب بروسيا انه اذا دُعي قنصل فرنسا في دمشق إلى شرح رأيه أمام اللجنة وجب استقدام قنصل الدول الاربع الباقيين .

فأعان مندوب فرنسا ان الموسيو أوتري لا يمكنه مغادرة دمشق لان حالتها لا تزال موجبة القلق واقترح على اللجنة ان يكلف الموسيو أوتري كتابة جميع الايضاحات التي تسأله اياها . فوافقت اللجنة على اقتراحه وأجلت القطع في مسألة استيفاء الغرامة . وقبل ختام الجلسة ألفت الموسيو بيكلار انظار فؤاد باشا الى شقاء مسيحيي الجبل العاندين إلى قراهم وعنده انه يجدر فرض ضريبة متاعية على الدروز قبل الضريبة المالية لتوزيعها على المسيحيين المنكوبين فيُجبر كل درزي على تقديم ٦ امداد قمح و٣ امداد شعير و١٠ رطل زبيب و٣ فرش و٣ أعطية وقدرين وطينجرة نحاس وبلاس وحصيرة و١٠ اجذاع (وصلة) أو قيمتها ٥٠ غرشاً عن كل جذع . فقد عمل الضباط الفرنسيون بهذه الطريقة في بعض الاماكن التي تحتها فصائل الجيش فنجحت تماماً .

فقال فؤاد باشا ان قد أخذ من الدروز امتعة مثل هذه بناءً على امره وقد اوعز حديثاً بأخذ ٤٠ الف مد من البذار من غلال زعماء الدروز ليوزعها على الموازنة واتخذ غير تحوطات لسد حاجات المنكوبين القصوى . انما يخشى ان يعرقل هوس المسيحيين هذه الاعمال فقد ثاروا لذواتهم من الدروز في عدة قرى ونهبوا بعض بيوتهم .

فأوقفه الموسيو دي رهنوس على الانباء التي اتصلت به ومآلها ان قد شوهدت

قافلة مؤلفة من عشرة جمال محملة باروداً وسلاحاً في جوارعكاً مرسله الى الدرور
العصاة الممتنعين في حوران . ولما كان بيع هذه الذخائر الحربية محظراً في اسواق
المدينة ظن بانها أخذت من مستودعات قلعته و ذكر اسمي الدليلين اللذين التقيا
بهذه القافلة . فسأله اللورد دوفرين عن اسما الجواله الانكليز الذين كان يراقبهم
الديلان المذكوران فاحتج فواد باشا على امكان خروج هذه الذخائر من
مستودعات الحكومة و وعد بالتنقيب الدقيق استقصاء لصحة الخبر .
فختمت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة .

(عدد ٢٢٠ ملحق ٤ ص ٢٧٦ - ٢٨٠ ودي تستا عدد ٧٠ ص ١٦٣ - ١٧٠)

٢٦ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ٢٣ منه [انطاف]

التشرف فاخبر سعادتكم بان قد جرى البحث في جلسة اللجنة السابقة في
مناسبة التعويل على مشروع الموسيو اوتري في كيفية فرض الضريبة على مدينة
دمشق . وقد قدر فيه انه يلزم ١٥٠ مليون غرش أي مليون و ٢٠٠ الف ليرة انكليزية
لاعاضة مسيحيي دمشق خسائرهم فيستوفى مبلغ ٣٤ مليون غرش أي ٢٨٠ الف
ليرة من مدينة دمشق و ٧٠٠ الف ليرة من القرى المجاورة ويدفع الباب العالي الباقي
وقدره ٢٦٥ الف ليرة

ان تقدير الموسيو اوتري نجاءً مطابقاً لتقدير احد كبار التجار المسيحيين في دمشق
واغناهم واذكاهم وقد حُرقت داره الفخيمة بكاملها ودكت ولذلك لا يمكن اتهامه
بالميل إلى المسلمين وفي رأيه انه يمكن فرض ضريبة تعادل ٥٠ في المئة من دخل
المسلمين السنوي دون عرقلة تجارة المدينة وصناعتها . وقد ظهر لي من الحساب
التقريبي الذي أجرته ان الضريبة التي اقترح الموسيو اوتري فرضها لا تتجاوز ١٦
في المئة . ومن ثمّ لما كان تقديره هو دون تخمين هذا الشخص الذي يميل الى المبالغة

في الحسائر وكانت الضريبة التي اقترح فرضها تعادل ثلث ما ارتأه مناسباً رجل جليل صادق وان كان نكب يمكننا ان نحكم بان تقديره عادل بحق المسيحيين وغير مجحف بالمسلمين. أما بخصوص مسألة سرعة جباية هذه الضريبة دفعة واحدة او اقساطاً فيرى المشار اليه انه مهما استعمل من وسائل العنف والاكراه لا يستطيع استيفاء اكثر من عشرة ملايين غرش من الاهالي دفعة واحدة أي ٨٠ الف ليرة .

ربما استغربتم توسط ثروة الدمشقيين انما يزول هذا الاستغراب متى قلت لكم ان دخل اكبر مئربي دمشق خلاخسة أو ستة منهم لا يتجاوز في السنة ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة وان كانوا يملكون كمية من الحلي والامتعة الثمينة والآنية الذهبية والفضية إذ لا قيمة لهذه الاشياء في الحالة الحاضرة . (عدد ١٩٤ ملحق ١ ص ٢٤٠)

٢٧ - صك الجلسة الثالثة عشرة في ٢٦ منه

اليوم الاثنين في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونهف الساعة . فُلي بحضور الجلسة السابقة وأجيز بعد تعديل قليل فيه ثم وافقت اللجنة بناءً على طلب فؤاد باشا على ضم الملحق الآتي اليه (انظر الملحق الاول)

فقرأ اللورد دوفرين كتاب المستر روجرس فيس قنصل انكلترة في حيفا بشأن قافلة الجبال المحملة سلاحاً التي أشار اليها مندوب بروسيا في الجلسة السابقة . (انظر الملحقين عدد ٢ و ٣)

فحدت فؤاد باشا اللجنة في النشرة التي سيذيعها تشجيعاً للمسيحيين على العودة الى الجبل وقد فرض فيها على الدروز ضريبة متاع تؤخذ منهم عاجلاً وفقاً لاقتراح الموسوي بيكلار في الجلسة السابقة هذا خلا إعادة الامتعة التي سلبها الدروز وفصل مسألة التعويض الواجب اداؤه الى المسيحيين . فيجبر كل مكلف درزي ان يقدم

كمية من الجيوب والحوائج الضرورية تعادل قيمتها ١١٠٠ غرش . وعدا هذه الضريبة تقطع الاخشاب اللازمة للبناء من احراج الدروزدون تمييزاً بما بديء منذ مدة باعطائهم بيانات بها يحق لاصحابها ابرازها لاسقاطها من مبلغ الغرامة الذي يفرض عليهم .

فقال مندوب فرنسا ان نفوذ الوسائل التي يريد مندوب جلالة السلطان التذرع بها متعلق بصفات المأمورين الذين يعمد اليهم بتنفيذها وذكائهم وطلب الى فواد باشا ان يستخدم لهذا الغرض ضباط جيش البعثة الفرنسية في الجبل اسوة بضباط الجيش التركي .

فأجاب فواد باشا انه اتفق مع الجنرال دي بوفور على هذا الامر وانه سيسلم الضباط الفرنسيين أوامر موقعة منه ليسهل لهم سبل اشتراكهم في الوسيلة السابقة البيان ثم تلا الموسوي بيكلار رسالة انفذها اليه الموسيو أوتري قنصل فرنسا في دمشق تتضمن ايضاحات جلية عن اقتدار هذه المدينة المالي وقد ذهب فيها الى انه في وسع المدينة المذكورة ان تدفع حالاً نقداً اثلث الب ٣٥ مليون غرش والثلاثين الباقيين في شهر اذار .

فبسط الموسوي دي و بكرر رأي قنصل النمسا في دمشق وماله انه اذا قسمت الضريبة الى اربعة أقساط اي كل ثلاثة اشهر قسط تسنى استيقاء ليس فقط ال ٣٥ مليون غرش بل ضعفه . ولذلك فهو مستعد لعضد كل مشروع من هذا القبيل يطيل اجل دفع الضريبة إلى مدآت متفاوتة بحيث يتمكن من زيادتها وانقاص الحصة المفروضة على خزينة السلطنة لا كمال مبلغ ال ١٥٠ مليون غرش التي روي لزومها لاعاضة المنكوبين . فان الباب العالي لا يستطيع دفع مبلغ الأ اذا استوفاه من جميع مكلفي السلطنة وفيهم المسيحيون وعليه يرى من العدل انقاص المبلغ المفروض على الخزينة السلطانية وطرحه على مسلمي دمشق وهم المسؤولون وحدهم عن الفواجع التي

حدثت .

وقال اللورد دوفرين انه تلقى انباء عن اقتدار دمشق المالي يستفاد منها ان المدينة المذكورة لا تستطيع ان تدفع اكثر من ٥٠ مليون غرش بمدى ٥ اشهر اي ١٠ ملايين في كل شهر .

وصرح مندوب بروسيا بان قد وصلته انباء من دمشق تتعلق باعاضة المعاهد الدينية خسائرها انما ليس لديه ما يزيده على ما بلغه اللجنة سابقاً بصدد الضريبة الغير العادية .

أما مندوب الروسية فقال انه لم يتلق الايضاحات التي طلبها على انه استطاع بعض العارفين في بيروت بخفاءت اقوالهم مطابقة لتقدير الموسيو أوتري التعويضات الافرادية .

فكرر فواد باشا تصريحاته في الجلسة السابقة موضحاً ان ليس في نيته مراعاة الدمشقيين لانهم ليسوا أهلاً لذلك انما لما كان مندوب جلالة السلطان مفوضاً اليه تنفيذ الوسائل التي يعول عليها يجب عليه ألا يقر على أمر يتعذر تنفيذه . ففي مسألة الضريبة لم يبحث عن طريقة تسهل للدمشقيين دفعها بل نظر الى امكان استيفائها فالمواعيد المتابعة التي يريد تعيينها يقصد بها تهديد السبيل لتنفيذ تدبير هو مسؤول عنه امام مولاه وعليه يرى امكان استيفاء الضريبة في ثلاثة اقساط كل ثلاثة اشهر قسط ولذلك استصوب هذه الطريقة .

فرد عليه الموسوي كالار انه يحتفظ برأيه الشخصي في امكان جباية الضريبة بكاملها عاجلاً إذا أريد استعمال وسائل اكرهية لكنه يقترح وسيلة للتوفيق بين الطرفين قوامها التمويل على مبلغ ٥٠ مليون الذي ذكره اللورد دوفرين واستفاء نصفه بمدى ٣ اشهر وتسيط الباقي نجومًا شهرية أي خمسة ملايين في كل شهر بحيث تستغرق مدة جبايتها ٨ أشهر .

فأيد اللورد دو فرين هذا الاقتراح وطلب ان يعمل به ليس فقط في جباية الضريبة بل أيضاً في تعيين مبلغها ولما كان صاحب الدولة فؤاد باشا قد اقترح فرض مبلغ ٢٥ مليون غرش وكان هو قد اشار ببلاغه إلى ٥٠ مليون فيرتني اليوم الاقتصار على فرض مبلغ ٤٠ مليون يستوفى في مدى ٧ أشهر أي ٢٠ مليوناً في ٣ اشهر و ٥ ملايين في كل شهر من الاربعة الاشهر الباقية .

فقال فؤاد باشا ان الاشغال التمهيدية لترتيب الضريبة وتوزيعها تستغرق زهاء شهرين فيجب عند انقضاء هذه المهلة ان يكون لدى الحكومة مبلغ قدره ٤٠ مليون ليتمكنها دفع قسط كافٍ إلى المسيحيين . فلو فرض ان دمشق تستطيع اداء ١٥ مليوناً أو ٢٠ مليون غرش في مدى ثلاثة أشهر فان الحكومة تضطر الى تجهيز مثل هذا المبلغ . وعليه فقد عزم على ان يكتب إلى الاستانة بهذا الصدد . لكنه يتردد في القطع بتعيين مبلغ الغرامة واجل جبايتها وإنما يقتصر على ان يؤكد للجنة حسن استعداده .

وقبل ختام الجلسة ألفت مندوب فرنسا انظار المندوب السلطاني إلى الطريقة الجائرة المتبعة في نزع السلاح من اهالي دمشق والى سوء معاملة ارباب السلطة المحلية المسلمين الذين قاموا بشجاعة ذبح المسيحيين في حين يراعون اشخاصاً مشهورين بانهم حرصوا على الفتنة ويحترمونهم ويحلوهم . فيغتنم هذه الفرصة لتذكير اللجنة بان مندوب روسيا اقترح عليها انتقالها إلى دمشق فأجبت البحث في اقتراحه إلى إحدى جلساتها المقبلة . وهو يرى ان قد آن الوقت للقطع بهذا الامر وانه لما كان على اللجنة ان تذهب عاجلاً أو آجلاً الى دمشق فليس اكثر مناسبة من هذا الوقت ولا بد من ان اعضاءها يشعرون بحاجة الى الوقوف على احوال دمشق بذاتهم فكل الاخبار لا تساوي المشاهدة العيانية وعليه يسألها ان تقر على الذهاب إلى دمشق .

فأجاب فؤاد باشا انه يؤخذ من الاخبار الواردة عليه ان نزع السلاح في دمشق جارٍ طبق المرام أما في ما يختص بتهمة ارباب الحكومة بانهم احسنوا معاملة اشخاص مشهورين باشتراكهم عملياً وأديباً في الفتنة وجاروا على الذين احسنوا التصرف وبذلوا مجهودهم في ايقاف تيار الشر فهو يسأل الموسيويكلا ان يوعز إلى الموسيو اوتري ان يرسل اليه جميع الايضاحات التي من شأنها جلاء غوامض هذه المسألة .

ثم تكلم عن سفر اللجنة الى دمشق فصّح بعدم مناسبته لانه لما كان على وشك ان يأمر بفرض الضريبة على المدينة المذكورة فوجد المندوبين فيها من شأنه ايها اهليها ان حكرمة السلطان لا تعمل مستقلة بل مرغمة من جرأه ضغط الحكومات الاجنبية عليها . وادف ان ليس له ان يمنع هذا السفر بيد انه لا يمكنه ان يراقبهم ولا ان يوافق على هذا الرأي .

فارتأى الموسيو دي وككر ان يكتب فؤاد باشا الامر بخصوص الضريبة ويذيمه في سكان دمشق قبل سفر اللجنة وبهذه الوسيلة يتقي الضرر الذي ذكره فلا يظهر امام الاهالي بمظهر المضغوط عليه .

فقال فؤاد باشا انه لما كان المندوبون ذاهبين الى دمشق لاستقصاء الاخبار بذواتهم وجمع البيانات اللازمة لتقدير خسائر المسيحيين المنكوبين وتعيين مبلغ التعويضات فينتج عن هذا السفر انها مسألة الضريبة والتعويض إلى اجل غير محدود فعضد الموسيو نوفيكوف اقتراح مندوب فرنسا وبين ان ذهاب اللجنة الى دمشق واستقصاء الاخبار بذاتها لا يستغرق وقتاً أطول من طلبها كتابة وارسالها من دمشق الى بيروت وانه اذا طال الوقت اكثر من ذلك فلا يتجاوز التأخير بضعة ايام .

فانضم الموسيو دي رهنفوس إلى رأي الموسيويكلا وجهر بان الاخبار التي بلغت عن حالة دمشق الداخلية وعن تواني الحكومة وعجزها وعن سوء نيات

المسلمين فيها تجعل سفر اللجنة اليها أمراً محتوماً مستعجلاً .
 فشاطر اللورد دوفرين رصفاءه هذا الرأي وقال انه اشار به دائماً وذكر وعده
 بمضد هذا الاقتراح اذا اقرت عليه الاغلبية .
 فوافقت عليه اللجنة وأجمع مندوبو الدول الخمس على الذهاب الى دمشق
 دون تحديد مدة اقامتهم فيها .
 وفضت الجلسة الساعة السابعة ونصف الساعة .

ملحوظة ١

لما كانت مسألة فرض الضريبة الغير العادية على مدينة دمشق لاعاضة المسيحيين
 المنكوبين خسائرهم قد طُرحت على ابحاث اللجنة فقد محصت جميع الاقتراحات
 المبسوطه في كيفية استيفاء هذه الضريبة . انما لما كانت مهمتها مقصورة على الاهتمام
 بمسألتي العقاب والتعويض فليس لها ان تنظر بمسألة الضريبة الغير العادية الا من
 جهة علاقتها بهاتين المسألتين اي بصفة كونها تنتمى العقاب ووسيلة لاعاضة المسيحيين
 خسائرهم . أما تعيين قاعدتها وكيفية استيفائها فن خصائص الحكومة ولها ان تهدي
 الى افضل وسيلة في هذا الشأن وقد وضع فؤاد باشا مشروعاً وأطلع اللجنة عليه فجاء
 مشتملاً على توزيع الضريبة بصورة عادلة منصفة .

يبد ان فؤاد باشا يلفت انظار اللجنة الى تعذر استيفاء مبلغ ٣٥ مليون غرش
 سريعاً مهما كانت طريقة الجباية التي يعول عليها . ويستفاد من استطلاع رأي أعيان
 مسيحيي دمشق بهذا الشأن ان ليس في وسع المدينة في حالتها الحاضرة ان تدفع
 مبلغاً عظيماً مثل هذا عاجلاً . وهب انه استعمل وسائل العنف والاكراه فلا تقوى
 على عجز المدينة المالي وضيق ذات يدها . ثم ان حبس املاك ومقتنيات الذين لا
 يمكنهم اداء ما يصيبهم من الضريبة عاجلاً لا يوفر للحكومة المال اللازم لاعاضة

المسيحين خسائرهم بل ان هذه الوسيلة تؤخر لا شك جباية المبلغ الذي يراد جمعه في الحال .

ملحق ٢ - اللورد دوفرين الى الفيس فنصل رومرس . عن بيروت في ٢٤ منه

اتصل بي ان قافلة جمال محملة ذخائر من مستودع الحكومة في عكا قد شوهدت متجهة إلى حوران يقودها دروز فاسألك ان تجربني ما اذا كنت اطلمت على ذلك . وقد استوضحتك هذا الامر لانه قيل لي ان ترجمان سائحين انكليزيين حقق لك الخبر

ملحق ٣ - الفيس فنصل رومرس الى اللورد دوفرين . عن بيروت في ٢٤ منه

اتشرف بانباتكم بوصول كتاب سيادتكم إلي بتاريخ اليوم فأجيب عليه ان سائحين انكليزيين اسم احدهما الدكتور هوكر والاخر الدكتور همبوري وصلا الى حيفا قبيل سفري منها فاخبراني وترجمانهما جبرائيل شمبيري وهو مالطي مقيم في القدس انهم التقوا في اوائل هذا الشهر في جوار مجدل كروم بقافلة جمال محملة متجهة الى الشرق وان الترجمان المذكور سأل المكاربي (وكان درزياً) عن احوال الجمال فاجابه جواباً غير مرضي ثم القى ذات السؤال على جندي تركي (ولم اتذكر اذا كان من الجند النظامي او الغير النظامي) فاجابه ان الجمال محملة ذخائر حربية . فراب الترجمان أمر هذه الحادثة .

ولما سنحت لي الظروف استقصيت الخبر في حيفا وسألت الذين كانوا في عكا حديثاً فأكدوا لي ان الذخائر المذكورة أرسلت الى دمشق . فتحقت اذ ذاك ان المسألة لا تستحق زيادة تنقيب .

(عدد ٢٢٥ ملحق ٢ ص ٢٩١-٢٩٤ . ودي تستا عدد ٧١ ص ١٧٠-١٧٤)



٢٨ - لكربوه الفصّل العام الى اللورد روس . عن الاسكندرية في ٧ ت ٢

وصلني منذ بضعة ايام كتاب المستر سيريل كراهام المقيد بعمية اللورد دوفرين في سوروية ولما اتصل بي ان سمو الخديوي عاد الى القاهرة قصدتها في ٣١ ت ١ المتقضي وقابلت سموه في اليوم التالي واوقفته على غرض زيارتي وقلت له اني عارف بحسن معاملته المنكوبين العديدين الذين جلبوا الى مصر منذ بضعة اشهر وسخائه عليهم وزدت ان اللورد دوفرين رغب إلي ان استندي كفه مجدداً .

وشد ما كان اندهاشي عندما شاهدت انه قد قابل سوالي بوجه عابس وبعد ان اطرق قليلاً قال : « يا حضرة المستر كلكهون ان جميع اعمالى تجاه سوريا قد نسبت دائماً الى سوء القصد بحيث لا اود ان اعطي اعدائي سلاحاً جديداً يستخدمونه ضدي . فاذا ارسلت جواباً أو ثياباً الى سوريا يسارع اعدائي الى ايها الاستانة بانى اسعى لتأليف حزب لي في تلك البلاد » .

فأجبتُه انى سررت بان تمنعه غير ناتج عن عدم عطفه على هؤلاء التعساء وانى اتخذ على عاتقى ضمانه عدم نسبة الباب العالى احسانه الى غاية ملتوية وانى ساوقف سفير جلالة الملكة في الاستانة على حقيقة الامر موضعاً له ان سموه قد أحسن الى المنكوبين بناءً على الحاح اللورد دوفرين وانى على ثقة من ان الحكومة العثمانية ستظهر له ارتياحها بدلاً من لومه وتثني عليه لاسعافه احدى ايلاتها المتضررة وتخفيفه شقاء اهليها .

فأكد لي سموه انى اذا كنت تحمل عناء جلاء الامر يبادر بسرور الى اعانة المنكوبين بما لديه . فشكرت لسموه وعدت في ٣ الجاري الى الاسكندرية . وسأكتب الى سعادة السير هنري بولفر في البريد القادم ما تقدم بسطه ملحاً عليه ان يعجل بايقاف الباب العالى على حقيقة الشؤون مييناً ان الخديوي يسر إذا شاء

ابلاغ الباب العالي الاسباب التي دعت سموه الى اعانة المنكوبين .
وسا كتب ايضاً الى سعادة كونينغ بك كاتب سر سموه فارجوه ان يجبر سعيد
باشا باني برت بوعدى له ان انفذ رسالة الى السير بولفر بما دار بيننا من الحديث
وارسل اليه قائمة بالحبوب والثياب التي اسأل سموه ارسالها الى بيروت عاجلاً .
(مجموعة المحررات الانكليزية السرية عدد ٢٤١ ص ٣١١-٣١٢)

٢٩ - لكلمته فصل انكلترة العام في الاسكندرية الى اللورد روسل في ٢٥ منه
اتشرف فارسل اليكم في طيه صورة كتاب خاص أرسله إلي شريف باشا
بخصوص الاعانة التي تبرع بها الخديوي على منكوبي بيروت بناء على التماس اللورد
دوفرين . فترون سيادتكم ان سعيد باشا جاد بـ ٥٠٠ اردب من الحبوب وقد
اتفقت مع أحد كبار وكلاء البواخر هنا على وضع القمح المذكور ضمن ايكاس
وارساله إلى بيروت بنصف اجرة . وهذا العطاء ثمين نظراً لجودة هذا القمح فيخصص
بالبذار وبهذه الوسيلة نستطيع ملافاة الخطر الداهم ألا وهو حدوث مخمصة في هذه
السنة . وقد رفعت عبارات الشكر للخديوي على سخائه بواسطة شريف باشا .
(عدد ١٩٦ ص ٢٤٧)

٣٠ - شريف باشا الى الفضل لكلمته . عن القاهرة في ١٧ منه

ان سعادة كونينغ بك ابلاغ سمو الخديوي الكتاب الذي تلمسون منه به ان
يجود بامتعة على مسيحيي سورية فعهد الي سموه بان أجيبكم انه يتعذر عليه تقديم
الارز لعدم تمونه انما لما كان يود مساعدة المنكوبين فقد أمر بان يرسل ٥٠٠ اردب
قمح الى سورية باقرب آن .

أما الثياب فلا يمكنه اعطائها لان سموه يقتصر عادة على جلب ألبسة

جنوده لدى حاجتها اليها وليس لديه شيء منها في مستودعاته . فهو يأسف كثيراً على ان الظروف لم تساعد على تحقيق نياتكم الحيرية لكنه واثق بانكم تعذرونه معتدين بهذه الظروف وتحكمون بانهُ فعل كل ما باستطاعته الان .
(ملحق عدد ١٩٦ ص ٢٤٧)

٣١ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ٩ ت ١

اتشرف فاخبر سعادتكم بانني تجاوزت أمس وقائد الحملة الفرنسية اطراف الحديث فصرح لي بان التنظيم الوحيد الكافل راحة سورياً في المستقبل قائم بتولية مسيحي وطني على كل لبنان يعينه والي الايالة مراعاة للظواهر .
واذا كنت ففهمت نية المسويدي بوفور فالتعويل على مشروعه يؤول الى تقليص ظل السلطة التركية عن مرافي صيدا وبيروت وطرابلس ويصبح لبنان على ما قال « معقلاً يلجأ اليه جميع مسيحي سورياً » . أما بخصوص حكومة سائر الايالة فقد ظهر لي ان القائد الفرنسي لم يهتم لها ولم يقطع بها انما اتضح انه يميل الى الرأي القائل بتولية عبدالقادر على دمشق وتخويله سلطة واسعة وان كان تظاهر بعدم التمسك بهذا الرأي عند اشارته اليه واظهر لي انه مستعد لقبول ادالة فؤاد باشا من هذا الامير .
يبد أنهُ علينا ان نعلم ما اذا كان الجنرال دي بوفور يعرب عن نية الحكومة الفرنسية فهو يرسل المسويدي توفيل ووزير الحربية . ومن الجلي انه وصل الى هذه البلاد معللاً نفسه بالاستقلال بتنظيم شؤونها . ومن المرجح ان تأليف اللجنة قد ساءه لانه ينتقد اعمالها بحيث ان اراءه تأتي احياناً مباينة لاراء الموسيو بيكلار وربما ينظر اليه بعين الحسد . وقد استشففت من عبارات فاه بها المسويدي بيكلار المشار اليه انه كان في اول قدومه مصمم النية على اللاحق بتعيين أمير وطني على كل لبنان على ان استقصاه الاخبار وسبره الامور جعلاه ان يعتقد بتعذر وجود رجل بين الموازنة ذي جدارة

متصف بالنزاهة وله السيطرة الكافية لاشغال هذا المنصب الصعب .
ومن الممكن أيضاً ان يكون تيقن كره طائفة الروم لمثل هذا الامر . ولي الامل
باني استطيع بعد بضعة ايام ان اكتب إلى سعادتكم مسهباً بهذا الشأن . هذا واني
اميل إلى الاعتقاد بان الحكومة الفرنسية ترى انها إذا نجحت بايلاء لبنان
الاستقلال يصح نفوذها ثابت القدم في سائر انحاء الايالة بحيث لا يهيمها كيفية ادارتها
(مجموعة المحررات الانكليزية السرية عدد ٢٤٨ ملحق ٢ ص ٣١٧-٣١٨)

٣٢ - القنصل برانت الى فؤاد باشا . عن بيروت في ٢٦ تم [انطاف]

اتشرف فاني . سعادتكم باني تلقيت رسالتين احدهما من حكومتي والاخرى
من سفيرها في الاستانة يستوضحاني بها عن اشتكاه اليهود من ان المسيحيين
اتهمهم بالاشتراك في مذابح دمشق . وقد اجبت عليهما ان دولتكم اطلقت سيدي
اليهود المسجونين لظهور برانتهم . على اني ارجو دواتكم ان تأمر حكومة دمشق ألا
تقبل شكاوى طائشة اتقاء اتهام اليهود في المستقبل بما هم براء منه وعلى كل ان
يؤذن للحاخام الاكبر بحضور استجواب المتهمين .

(عدد ٢٠٢ ملحق ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٧)

٣٣ - فؤاد باشا الى القنصل برانت في ٢٧ من

تناولت الكتاب السري الذي انفذته إليّ أمس بخصوص اسراييلي دمشق
الذين حبسوا بتهمة اشتراكهم في الكوائن المحزنة التي حدثت في تلك المدينة .
لا يفتك يا حضرة القنصل اتنا على أثر هذه الحوادث كناً قد عولنا بالاتفاق
على سجن الاشخاص الذين يتهمون بانهم غمسوا ايديهم في الفتنة مكثفين بالشكوى
المجردة من كل دليل ولما كان المسيحيون قد شكوا كثيرين من الاسراييليين

أقدمت محكمة دمشق على القبض عليهم للنظر في التهمة الموجهة اليهم ودعت حاخام المدينة الى حضور استجواب المتهمين ولما ظهرت براءتهم أفرج عنهم في الحال ولم يبقَ في السجن سوى اسرائيلي واحد لتراكم الشكاوى عليه وعدم تقديم شهود لتبرئته بيدَ اني بغية تدارك القاء القبض على اناس بناءً على شكاوى طائشة مما يأتي باضرار جمة ويديم هياج الافكار في المدينة اوعزت إلى .أرباب السلطة المحلية بان يقتصروا على القبض على الذين تثبت عليهم الشكاوى . وعليه فلك يا حضرة القنصل ان تحقق لحكومة جلالة الملكة ولسفيرها في الاستانة اني لا اهمل كل ما من شأنه ان يضمن راحة رعايا جلالة السلطان على اختلاف مذاهبهم واني ابذل ما بوسعي لرفع كل حيف عنهم . (عدد ٢٠٢ ملحق ٢ ص ٢٥٧)

٣٤ - عالي باشا الى الموسيو موزورس في ٢٨ منه

تلقيت رسالتك المؤرخة في ٨ ت ٢ وفيها توقفتني على حديثك مع اللورد روسل في امكان اقدام حكومة فرنسا على طلب اطالة مدة احتلال جيش الحملة الى ما بعد الاجل المعين في الاتفاقية وزيادة عدد هذه الحملة . ومن الفضول ان اقول لك يا حضرة السفير ان الباب العالي سرَّ كثيراً بمشاطرة اللورد روسل رأي الحكومة السلطانية في الشأن الذي ابلقته اياه . ولا أرتاب بحسن نتائج وحدة الاراء هذه وانا على يقين من انها تحول دون قيام مشاكل جديدة في سبيل حل مسألة سورية المحزنة . ان الباب العالي لم يستصوب تدخل اوربا ولم يحكم بضرورته او فائدته واذا كان رضي به فقد فعل اكراماً لحلفائه ولا براز دليل جديد على ثقته الواسعة في نيأتهم نحوه . بيدَ انه إذا كانت اوربا رأت وجوباً للتدرع بهذه الوسيلة في زمن كانت فيه سورية شعلة نار فلم يبقَ لها الآن من داعٍ لاسيا وقد بلغ معظم المراد وقُمت الفتنة في المدن التي مثلت فيها

هذه الفواجع المحزنة دون استعمال القوة بفضل هيئة حكومة السلطان التي يمثلها صاحب الدولة فؤاد باشا .

وعليه لما كان كل يوم يمرّ يفقد تدخل اوربا صفة المساعدة التي أريد بذلها للباب العالي فاستمراره يكون مانعاً في سبيل إعادة الامن الى الجبل واستتباب السكينة فيه كما اجدم في ايضاحه الى اللورد روسل .

فلا بدّ للدول من ان تتيقن صحة ما تقدم . فاعتراف حكومة جلالة ملكة بريطانيا بصوابية ما ذكر هو اثبت ضمانة لدينا على عدم نجاح فكرة اطالة مدة الاحتلال وزيادة عدد الجنود الفرنسية في سورية .

ففضل يا حضرة السفير ببلاغ شكري الى سيادة اللورد روسل على صداقته لنا وعضده في هذه المسألة . (عدد ١٩٨ ص ٢٤٩)

٣٥ — اللورد روفرين الى السفير بولفر في ١٥ من

اتشرّف فاني . سعادتكم بان لدي ما يجمني على الاعتقاد بان الموسيويكلا ر يعلل نفسه بامكان تعيين يوسف كرم - وقد ذكرته في رسالتي سابقة - أميراً على لبنان وهو آلة بيد المطران طويبا والاكايروس الماروني . ان تعيينه قائم مقام يشق على ذوي الاقطاع من ابناء طائفته كما ان امتداد سلطته على قسم من طائفة الروم يسيء الروسية لاضرارها بمصالحها .

وقد حادثت اليوم الموسيويكوف مندوب الروسية بهذا الشأن فاتضح لي بجلاء انه ينسب تحقيق هذا المشروع الى الموسيويكلا ر انما لا استطع ان اقول فيما لو عجز عن ايلاء الروم حكومة مستقلة اذا كان يؤثر انقاذهم من حكم الاتراك او من حكم الوارثة فانه معادٍ للاولين واطن ان كرهه للآخرين هو أعظم . واني لوائق بان مصالح طائفة الروم تضرر من انشاء امارة مارونية اكثر من بقائها خاضعة

للحكم التركي في سورية وقد سبق لي ان كشفت لكم النقاب عن مكنون رأيي بهذا الخصوص .

فاذا ما اقتضت اعمال اللجنة على تسوية مسائل لبنان فقط فقد ترى لي ان الموسيو نوفيكوف يرغب في النجاح مشروعه ضمن دائرة ضيقة وربما ودأ ابدال القائم مقامية الدرزية برومية وعلى كل فمن المؤكد ان الروسية لا تُرضى بسيطرة الموازنة في لبنان فنظراً لهذه الظروف قد عازمت على ان احث مندوبي فرنسا وروسيا على التمسك برأيهما ليزدادا تبايناً فيتسنى لي اذذاك ان اقترح التعويل على مشروع يترأى لي انه يحل عقد المشكلة بصورة أقل ضرر من غيرها .

(المجررات السرية الانكليزية عدد ٢٥٢ ملحق ١٠ ص ٣٣٧)

٣٦ - ومنه اليه في ١٧ منه

اسر بان اخبر سعادتكم بان جميع رصفائي واقفوا في جلستهم العاشرة على ان يُمنح الدروز عفواً عاماً فور معاينة أشهر زعمائهم الذين غمسوا ايديهم في مذابح الجبل الاخيرة .

أما الموسيو بيكلار فاحتفظ بحق طلب حرمان الدروز من امتيازاتهم السياسية نظراً للفظائع التي اجترحوها . فأجبتني اني اردت بكلمة عفو عدم ملاحقة الدروز أمام المحاكم بعد ازالة العقاب با كبر محرضيهم وألاً يفتات على حتموقهم المدنية والاجتماعية . اذ انه بعد كل ما جرى يجب التسليم بانه يتعذر ابقاء حكمهم على المسيحيين رعايا الباب العالي .

أؤمل ان سعادتكم لا تظن اني اسأت بتسليمي الغاء القائم مقامية الدرزية في الانحاء المختلطة السكّان إذ ان ضميري لم يطاوعني اجراء غير ذلك فاني ولئن كنت اعتقد ان الطائفة الدرزية جديرة بحكم ذاتها اكثر من سائر طوائف سورياً

- وهي مشهورة بالبسالة والنشاط على العمل والذكا، وباب المستقبل مفتوح بوجهها ومع إمكان تخفيف مسؤوليتها الادبية في الاحوال الحاضرة وان سلوك فرنسا والروسية والباب العالي صادر عن اغراض ذاتية - بيد ان موقفها الصعب والجنائيات التي اجترحتها لهائلة جداً بحيث رأيت غير مناسب الاطاح في ابقاء سلطتها المستقلة فلو حاولت ذلك لاثرت غضب كل رصفاي ومقتمهم وعرقلت سير اعمالها في المستقبل والحقت عاراً بشهرة النزاهة التي هي من جلّ رغائب حكومة جلالة الملكة فبذلت جهدي لوقايتها من كل وصمة. (المحركات المذكورة عدد ٢٥٢د ملحق ١١ ص ٣٣٨)

٣٧ - ومنه ابيه في ٢٠ منه

استاذن سعادتكم لاخبركم بان قد زارني أمس يوسف بك كرم المعين حديثاً قائم مقام على القسم الشمالي من لبنان وكان مرتدياً ثوباً أحمر محبوكاً بنحيط الذهب ومحفوظاً بجالي الابهة التي يقابل بها عادة من شملته عواطف السلطان . وهو شاب في الثالثة والثلاثين من العمر يتكلم الفرنسية وعليه مخائل الذكا، على انني لم ار في حديثه ما يميزه عن سائر امراء الموارنة . أما عائلته فليست بعريقة في النبل اذ ان والده أول من احزلقب شيخ كما ان يوسف هذا هو أول من تولى بالاشتراك مع اخيه البكر (ميخائيل) ادارة شؤون اقطاعه .

هذا وليس في ماضي اعماله ما اولى منشأ شهرة وجل ما هنالك انه جمع في خلال الحرب الاخيرة ٣٠٠ إلى ٤٠٠ رجل ولم يرد حدود كسروان ولم يحرك ساكناً في حين ان زحلة كانت محصورة وهي على مسافة قصيرة من المكان المرابط فيه (١)

(١) تنبيه : ان قناصل الدول في بيروت اوعزوا الى غبطة بطريك الموارنة بمنع

يوسف بك كرم من الخروج عن حدود القامم مقامية المسيحية كما ورد في الجزء الثاني من هذه المحركات .

بيد أنه لا يمارى في صعوبة إيجاد رجل اوفر جدارةً وعليه لا اشك في ان سعادتكم تحكم اني اصبت في عدم معارضتي تعينه بشدة ولا سيما بعد ان فهمت ان فرنسا تريده .

ثم بما ان يوسف كرم هو آلة في يد المطران طويبا أرى ملائماً ان يؤذن للروم بانشاء حكومة مستقلة لهم اذا كان يراد بسط سلطة الموازنة على كل لبنان . وقد اسرّ الي الموسيو نوفيكونف انه لا يرضى مطلقاً ببقاء أبناء مذهبته تحت حكم ماروني الآ اذا اكرهته حكومته عليه .

(المحررات السرية عدد ٢٦٦ ملحق ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨)

٣٨ - اللورد دوفربن الي اللورد روسل في ١٦ منه

التشرف فاخبركم بوصول رسالة سيادتكم السرية رقم ٢٢ المؤرخة في ٣٠ المتقضي وضمنها صورة رسالة من سفير جلالة الملكة في برلين تحتوي على خلاصة حديث دارينيه وبين البارون شلينتر (وزير خارجية بروسيا) . ثم انبشكم انه وان كان الموسيو دي رهنوس رصيفي البروسي قد أظهر عداً مستمراً للحكم التركي كافةً مما نفرني من الاسرار اليه بنياًتنا بخصوص ترتيب شؤون سورية فملايقي الشخصية معه قد كانت دائماً حسنة فكالته . وأسراً الان بان ارسل الي سيادتكم صورة الكتاب الذي انفذته اليوم الي سعادة السير هنري بولفر وهو يشتمل على بسط حديثي مع رصيفي المشار اليه فتعلمون منه سيادتكم ان قد تم الاتفاق بيننا .

واعترف بانني مخطي بتأجيل مكالمته حتى اليوم واغتبط بتبشيركم بان الموسيو دي رهنوس قد أعرب عن رغبته الشديدة في ان يسلك بنزاهة في اجاث اللجنة .

(المحررات السرية عدد ٢٥١ ص ٢١٩)

٣٩ — اللورد روفرين الى السير بولفر في ١٦ منه

اتشرف فاني . سعادتكم باني زرت أمس الموسيودي رهنوس رصيفي
البروسوي وقت له انه لما كانت حكومتي اوعزت الي بان جل رغبة حكومتنا ان
تبادل الاراء ونكاشف بعضنا بعضاً بما في نفسنا حدث بي الرغبة الى الانتفاع من
خبرته العظيمة وان لم يحن وقت البحث في تنظيم لبنان .

قد كنت تجنبت من قبل مفاوضة الموسيودي رهنوس سرّاً في مهمتنا لانه
ظهر لي انه يكره كثيراً تركياً مما ينافي شواعر حكومة جلالة الملكة .

فافتح الحديث بيننا وفي سياقه ازدادت لهجته تودداً وكان ان استحسن
الموسيودي رهنوس فكرة انشاء امارة مسيحية مستقلة . فاجبته اني وان كنت
اعتقد ان هذا الاقتراح جدير بالاعتبار أخشى ان يتعذر وجود رجل وطني قادر على
احسان ادارة شؤون البلاد .

فبدا لي منه ميلاً الى استصواب رأيي وصرح لي بان العلاج الوحيد الذي خالج
فكره انه ناجع (لكنه لما كان مستحيل التحقيق لم يودّ اطلاق أحد عليه) قائم
بتأليف لجنة اوربية دائمة في لبنان لمراقبة الحكومة التي تتولى أموره . حتى إذا ما تم
ذلك وولي الجبل باشا تركي يسمي نير حكومته خفيفاً على عاتق اهليه . فانتهزت فرصة
تسليمه العرضي بولاية تركي وقت له اني لا أرى رأيه بعيداً عن الصواب بل هو جدير
بان يتخذ اساس لبناء تنظيم موافق عليه بعد تنديله ولا استبعد تحقيقه انما
اظن ان خطأ الوحيد قائم برغبته في جماله مقصوراً على لبنان . أليس من الظالم
حرمان مسيحيي شرقي لبنان ودمشق وانطاكية وحب من فوائد كل تنظيم نراه
موافقاً لايلاتهم ضمانه سلامتهم في المستقبل ؟ . ومن المحقق انه وان كان يجب العهد
بزمم الامور الى وال تركي فمن المرجح انه يمكننا ان نتوقع احسانه السلوك متى

كان تحت رقابة معتمدين اوريين عملاً باقتراح الموسوي ريفوس .
 ثم اسهبت في بيان الحقد والحسد الكائنين بين الروم والموارنة وصعوبة
 اخضاع الاولين للاخرين وتعذر انشاء حكومة مستقلة لكل منهما . وعليه لما كان
 لا بد من تصادم مصالح روسياً وفرنسا في هذا الشأن توجب على بروسيا والنمسا
 وانكلترة ان تتوسط بينهما وتبذل جهدها لايجاد طريقة توفق بين مصالحهما
 المتشاكسة المتماكسة . وعندني ان مشروعه أي الموسوي ريفوس يضمن لنا بلوغ
 هذه الغاية ذلك بتولية الاتراك وهم على كل حال أفضل ولاية لهذه البلاد وممثلين
 للسلطة العليا فيها فيتمهد لهم السبيل لادارة الشؤون بطريقة ترضى اوربا بعض الرضا .
 فختم الموسوي ريفوس الحديث بابداء شكره لي على تشجيعي اياه على
 بسط رأيي لم يجرأ حتى الان على المجالاة به . وفي الوقت ذاته اعرب عن ارتياحه
 الى فكرة اتفاق بروسيا وانكلترة للعمل معاً .

وقد جرى لي هذا المساء حديث آخر مع الموسوي ريفوس فجهر لي في خلاته
 بانه كلما أمعن في المسألة يزداد اعتقاداً بلامائة ادخال سوريا بأسرها في المشروع الذي
 تكلمنا فيه .

فتحيت هذه المناسبة وقت لرصيفي بأجمال انه يحسن به ان يجرّد مشروعه ما
 استطاع من كل صفة غير مألوفة وان يستصوب ابدال انشاء لجنة مستمرة تلتاق
 البال بطريقة اكثر مطابقة للعادات الدولية .

اجل لا بد للمسيودي ريفوس ان يحكم لاول وهلة ان التمويل على المعتمدين
 السياسيين الذين ستميزهم الدول الخمس لدى ديران والي سوريا التركي (فيما لو وجد
 هذا الشخص) يناقض رأيه الاول في انشاء لجنة اوربية تمدّ بنعائنها أمير لبنان المسيحي .
 بيد اني لا اشك في انه إذا انعم النظر فيه يتأكد ان المشروع الثاني لا يختلف عن
 الاول سوى انه اكثر مطابقة للاحوال ويشمل بلاداً اوسع دائرة . وعلى كل وافق

على ان فكرة ابقاء سوربة تحت حكم الاتراك مع اجراء بعض التبديل فيها
يفضل انشاء امارة مارونية في شواطئها .

(المحررات السرية الانكليزية عدد ٢٥١ ص ٣٢٠)

٤٠ -- اللورد دوفرين الى السير بولفر في ٢٨ منه

اتشرف فاخبر سعادتكم بان يوسف كرم المعين حديثاً قائم مقام على النصارى
صرح لي في اثناء زيارته لي باعتقاده انه لا يرى ما يحول دون حمل المسيحيين
والدروز على ان يعيشوا سوياً على أتم وفاق على شرط ألا يتدخل بعض ذوي النفوذ
بانارة الشقاق بينهم . وهذا القول بمكان من الاهمية لان يوسف كرم فاه به فوراً من
تلقاؤه ذاته قبل ان اكاشفه به ولم يكن جواباً على سؤالي .

(عدد ١٩٩ ملحق ٣ ص ٢٥٣)

٤١ - ورتس نائب فحصل انكلترة في دمشق الى اللورد روسل في ٢٨ منه

اتشرف فاني سيادتكم بان معمر باشا والي دمشق السابق غادرها في ٢٤
الجاري وقد خلفه موقماً الرئيس شكري باشا لكنه لم يجز رضا العموم وان كان لم
ير على استلامه مقاليد الشؤون وقت طويل . أتما يؤمل وصول امين مخلص باشا
والي دمشق الجديد قريباً .

(عدد ٢٠٠ ص ٢٥٥ - ٢٥٦)

٤٢ - اللورد دوفرين الى المامور فرازر في ٢٨ منه [انطاف]

لما كانت المهمة التي سترافقون فواد باشا لاجلها في الجبل قد نشأت نوعاً عما
ألفت إليه انظار دولته ارى من المناسب ان اوقفكم على الظروف التي دعت
إلى اتخاذ هذا التدبير .

قد محصت السياسة التي انتهجها مندوب تركيا الحارق العادة منذ وصوله الى هذه البلاد فترآى لي ان هناك مسألة ركب فيها متن الخطأ .

ذلك ان الكوائن الاخيرة قد أثارت شكوكاً عظيمة في سلوك الحكومة التركية فأثمت بانها كانت في جانب الدروز وتورطت معهم وعضدتهم فيجب ازالة هذا الاعتقاد من العقول ليتسنى اعادة ثقة العموم فيها. وقد حكم الرأي العام بحق انه كان في مقدمة واجبات الحكومة معها صعبت معاقبة مقترفي المذابح في الجبل لكنها حتى الان لم تعدم مجرمًا .

فهذا التواني قد زاد في ريبة المسيحيين وساعد اكليروسهم على انتهاز الفرصة لمواصلة مساعيهم ضد حكومة السلطان . فلما رأيت ان موقف فؤاد باشا ازداد حرجاً من جراء تهامله وجهت اليه السؤال الذي اسرّ بارسال صورته اليكم . فكانت نتيجه ان قد اتفق دولته ومندوبو الدول على ان من سوء السياسة ابقاء سيف العدالة مسلولاً فوق رؤوس أمة بأسرها بل يجب المبادرة الى القاء القبض على كبار المجرمين ومعاقبتهم حسب درجة ذنبهم . وبعد الفراغ من القبض عليهم يذاع عفو عام باسم السلطان ميجاً للطائفة الدرزية التمتع بحقوقها المدنية وامتيازاتها ويرجى ان هذه المرحمة تمهد السبيل لافتاح عصر سلام ووثام في لبنان .

بيد اننا مع اغتباطنا بهذه المرحمة ينبغي ألا ننسى ان كثيرين يتذرعون بكل الوسائل لاجباطها ولا يبعد ان المسيحيين الذين اغتموا فرصة احتلال الجيش الفرنسي ببعض القرى المختلطة السكان للاعتداء على نساء الدروز واطفالهن والمعجز يزدادون حنقاً فيقدمون على الاثار لذواتهم وارتكاب ذات الجنايات التي يُطارِد اعداؤهم لاجلها .

وهناك مسألة أخرى ارجوك الانتباه اليها . وهي انه لما كانت اللجنة قد الحّت على فؤاد باشا في ان يعامل الذين يقبض عليهم عرفياً اجمت على عدم قبول شكوى

إلا بعد تحليف الشاهد أمام مطران طائفته .

بيد أنه رغمًا عن التحولات التي أشارت بها اللجنة للاستيثاق من القبض على أكبر الجناة ربما لا يكون المأمورون الذين يعهد اليهم دولته بتنفيذ أوامره من ذوي الاستقامة فيعمدون إلى الخداع عند القبض على المتهمين . فيجب ان تبذل منتهى العناية في ان يلقي القبض فقط على السفّاحين الذين غمسوا ايديهم في الدم وأسرفوا في القتل ويُعمدون تكفيراً عن جناية طائفتهم بأسرها .

وقد جهر دولته بأنه ينوي ختم المهمة الشاقة التي اتخذها على عاتقه باذاعة العفو الذي أشرت اليه فصادف كلامه ارتياح اعضاء جميع اللجنة . ويجدر ان يكتب أمر العفو بمباراة فخيمة ويُتلى في حفلة شائقة خليقة بمنزلة السلطان السامية ويوجب احترامه على كل ارباب السلطة الموجودين الآن في هذه البلاد .

ولا أريد ان اختم هذه الرسالة دون ان اعرب عن أمني في ان ما لكم من الخبرة بمعاطاتكم مع القبائل الهمجية وعادات بلاد قلقة غير مستقرة على حال تمهد لكم السبيل لمديد المساعدة الفعالة لدولته تخفيفاً لعبء هذا الواجب عن عاتقه فانه وان كان ممقوتاً إنما ينتج عنه اعادة السلم والسكينة الى الشعب وتوطيد سلطة الحكومة .
(عدد ١٩٩ ملحق ٨ ص ٢٥٤ - ٢٥٥)

٤٣- ورتس نائب القنصل الى البر بولفر . عن دمشق في ٢٩ منه [انقطاع]

اتشرف فانبئكم بأنه رغمًا عن اوامر الحكومة بعدم الاذن للمسيحيين بالذهاب الى بيروت دون جواز سفر من الحكومة قد غادر دمشق ٢٠ عائلة بأرشافها الحراس الواقفين على أبواب المدينة . ومن جهة أخرى فعظم المسيحيين الذين عادوا الى المدينة ولم يستصحبوا عيالهم وانما لهم فيها اشغال فتى أتموها يبرحونها ان نزع السلاح من الدمشقيين جارٍ ببطء وقد حقق لي ان عدد الاسلحة

المجموعة لا يعادل التي نُهبَت من الحلي المسيحي ولا تتجاوز اثنين في المئة من الاسلحة الباقية في ايدي مسلمي المدينة .

ان الجنود المرابطة في جوار حاصبياً وراشياً قد قبضت حديثاً على بعض الدروز بجي . بعشرين منهم الى دمشق ثم أرسلوا الى بيروت . ويظهر ان الباقين في قراهم لم يعارضوا سواء كانوا متهمين أو لا أننا يقبض عليهم حالاً اذا خرجوا من قراهم .

ان الماجور فرازر غادر دمشق في ١٧ المتقضي ذهاباً الى حاصبياً ثم قصد بيروت اجابة لطلب اللورد دوفرين . (ملحق عدد ١٠١ ص ٢٥٦)

٤٤ - اللورد روسل الى اللورد دوفرين . عن وزارة الخارجية في ١ ك ١ سنة ١٨٦٠

اعلمك جواباً على رسالتك الى السير هنري بولفر في ١٥ المتقضي المتضمنة بسط مشروع المندوب الفرنسي بخصوص تنظيم لبنان انه لا يمكننا القبول بهذا المشروع . واسألك ان تخبرني بعدد الموازنة والروم في جبل لبنان .

(المحررات السرية عدد ٢٥٨ ص ٣٤٨)

٤٥ - ومنه اليه بالتاريخ ذاته

أجيب سيادتكم على رسالتكم الى السير بولفر في ١٥ المتقضي بخصوص مشروع رصيفكم الفرنسي والروسي بتنظيم لبنان اني اعتبر مشروعكم الشامل كل الايالة اكثر ملاءمة . (المحررات السرية عدد ٢٥٩ ص ٣٤٨)

٤٦ - الماجور فرازر الى اللورد روسل . عن بيروت في ٢ ك ١ [انطاف]

غادرت دمشق في ١٧ المتقضي بغية ان اقف بذاتي على حالة البلاد حوالى جبل حرمون (جبل الشيخ) واستقصى اخبارها لانه لم يرد منها انباء ثابتة منذ مدة .

وهذا الجبل الكبير يُعدّ مانع حصون الدروز فوجدته محاطاً بنطاق من الجنود التركية مرابطة في ثلاثة معسكرات تشرف على مواقع قطنه في الجنوب الشرقي وسعسع في الجنوب الغربي وظهر الاحمر في الشمال وقوام كل معسكر ٢٠٠٠ جندي نظامي معظمهم من المشاة وحالتهم حسنة ولا يوجد سوى قوة قليلة من الفرسان الغير النظاميين .

ومن هذه المراكز تذهب فصائل فتجوب البلاد وتدمق ليلاً على القرى المظنون ان قد اختبأ فيها دروز متهمون بالمذابح الاخيرة او اودعت فيها الاسلاب . وبهذه الوسيلة قبض مدة وجودي في هذه الناحية على بعض الدروز واستعبدت كمية قليلة من الاسلاب . وقد ظهر لي ان الضباط الاتراك يودون القيام بواجبهم بصدق على قدر ما استطعت تثبت نياتهم في اثناء اقامتي القصيرة .

قد وجدت معظم الدروز في قراهم لان الذين فرّوا الى حوران في خلال زحف فؤاد باشا والجيش الفرنسي على لبنان عادوا الى بيوتهم الا بعض كبار المجرمين . بيد ان الاستياء سائد بين الدروز من جراء القاء القبض على بعضهم مع انه جار دون عنف وهم واقفون موقف الانتظار غير مفكرين بمقابلة القوة بالقوة على ما خيل لي وعلى كل فلا يقاومون جنود السلطان . وقد التقيت ببعض زعمائهم فصرّحوا لي بانه اذا حكم على الزعماء المسجونين في بيروت بالاعدام تعتمد الطائفة كلها الى الثورة . فأكدت لهم انهم اذا فعلوا جرّوا الحراب على طائفتهم فتباد عن آخرها واظن ان كلامي كان له وقع عظيم في قلوبهم .

وقد استوضحتهم عن كيفية فرار اخوانهم اللبنانيين وخلصهم عند ما طاردهم فؤاد باشا والجنرال دي بوفور فاجابوني انهم لم يفرّوا بين صفوف الجنود التركية كما أكّد الفرنسيون بل انطلقوا في طريق جهة الجنوب بين الجيشين في مكان لم يكن فيه جناحاهما متصليين فتسنى لهم بلوغ أراضي الحولي المستنقعة والغير المأهولة ومن

هناك تسنى لهم الوصول الى حوران .

ولما كانت إحدى غاياتي معرفة حالة المسيحيين الباقين في هذه النواحي وعددهم زرتهم فور وصولي إلى راشيا فوجدت فيها ٨٠ رجلاً و٢٥٠ امرأة وطفلاً بينهم ٨٥ امرأة قُتل رجالهن في المذبحة . ولم تدفع لهم الحكومة شيئاً لاعتنتهم بل يعيشون من فضلات ارزاقهم التي عثروا عليها او من الاحسانات .

ثم زرت عامل البلدة وسأته أصلاح هذا الخلل فأرسل دقيقاً ووعدني بالاستمرار على هذا النهج . ولما كان من المرغوب تسهيل السبيل للمسيحيين اللاجئين الى بيروت ان يعودوا الى بلادهم تفقدت البيوت التي نجت من الحريق فوجدت ستموها قد أصلحت وغرفها نظفت وُختمت ونجّمت الحكومة لتبقى صالحة للسكن لدى الحاجة . ثم سألت المأمورين المكلفين بالترميم ان يرسلوا الى فؤاد باشا بياناً بالبيوت المعدة للسكن وهي تسع ١٥٠٠ شخص .

وقد رأيت الاحوال في حاصياً لا تختلف عنها في راشياً سوى ان خراب البلدة وجلا . أهلها عنها كان أتم من الاولى . فعدد المسيحيين الان لا يتجاوز ٢٥ رجلاً وزها . ١٠٠ امرأة وطفل وقد كان منذ ٦ أشهر ٣٥٠٠ نسمة . وهنا ايضاً ضمنت توزيع جرايات على المنكوبين ووزعت عليهم كما في حاصياً الاموال التي جاد بها المحسنون . ثم زرت الضابط المتولي قيادة تابور الحامية وسأته ان يأخذ من الدرور أغطية وفرشاً ويعطيها للمسيحيين لانها من حاجاتهم الضرورية نظراً لاشتداد فصل الشتاء في هذه الناحية فبادر الى العمل دون تأجيل . وقد لقيت بيوتاً صالحة لاسكان ٧٠٠ نسمة عدا الذين سبق ذكرهم .

حادثت غير مرة هنا وفي حاصياً المسيحيين الاكثر ذكاً في ما ينوون عمله في المستقبل فعلمت منهم ان الباقين في القرى ميألون الى مغادرتها اذا لم يُعاقب الدرور أشد العقاب ولم يعد اللاجئون الى صيدا وبيروت بعد ترميم بيوتهم واعاضتهم

خسائرهم. ولا يميلون إلى العمل في هذه الفترة بل يريدون ان يعيشوا في بيروت أو في غير مكان على نفقة الحكومة أو من احسان اوربا ولم يعولوا على خطة يجرؤون عليها في المستقبل إذا حرموا هذه المساعدات. لا ريب في ان الذين توطنوا بيروت علوا نفوسهم بإمكان تدخل دولة اجنبية انتصاراً لهم فحاولت ازالة هذه الاوهام من مخيلتهم وان يعودوا الى رشدهم فيقنعون حقيقة موقفهم على اني اخشى ان اكون اخفقت في مساعي.

يسوءني ان اضيف الى ما تقدم انه لم تبذرجة خطة من جراً. الحالة المبسومة آنفاً بحيث يخشى كثيراً اشتداد الفلأ. وعوز المنكوبين وشقائهم في السنة المقبلة. في مدة وجودي في حاصياً وصل أمر من فؤاد باشا موعزاً بارسال السيدة نايفة شقيقة سعيد بك جنبلاط زعيم الدرروز الاكبر الى بيروت حيث شقيقتها يُحاكم الآن. وقد امتازت هذه السيدة بابوائها كثيرين من المسيحيين في دارها اثناء المجزرة فنجوا. وعندما بلغها أمر فؤاد باشا طلبت مقابلاتي فجئت دارها فاستفهمتني بسبب استقدامها وسألتنني ان أمدها بنصائحي. فأجبتها اني اجعل غاية فؤاد باشا انما أرى ان تدعن حالاً لاوامره فعملت بمشورتي وسافرت في اليوم ذاته. وقد اتصل بي الان ان جمهوراً من المسيحيين طلب سجنها واعدائها بتهمة انها حرّضت على مذابح حاصياً. بيد اني أجريت تحقيقاً في هذا الصدد فتأكدت العكس فأوقفت فؤاد باشا على نتيجته وبسطت له اسباب اعتقادي براءتها.

لقد جمعت في حاصياً اسماً اكثر من ٢٠٠ درزي متفاوتي المنزلة حضروا الاجتماع السياسي الكبير بل المؤامرة التي أقر بها على ذبح المسيحيين قبل المجزرة ببضع ساعات. وهذا الاجتماع عُقد بعد دفن أبي صالح وقد كان الدرروز يحترمونه كثيراً فتوفي متأثراً من جراح أصابته في هجومه على مسيحي حاصياً منذ ايام وقد سلمت فؤاد باشا هذه الاسماء بناء على رغبته. ومن حاصياً أتيت بيروت

اجابةً لطلب اللورد دوفرين لمفاوضته في شأن مرافقتي فؤاد باشا في حملته ثانيةً على الدروز وفي الغرض الذي شرحه اللورد المشار اليه في الكتاب الذي انفضه إليّ في ٢٨ ت ٢ وقد اربسل صورة منه الى سيادتكم في هذا البريد على ما اخبرني. أما فؤاد باشا فلم يعين حتى الان موعد سفره من بيروت .

ان أعضاء اللجنة الاوربية بمن فيهم اللورد دوفرين غادروا بيروت ذهاباً الى دمشق في ٢٩ المتقضي بغية فرض ضريبة على هذه المدينة لاعاضة المسيحيين خسائرهم . وفي نيتهم جعل مقدارها ٣٢٠ الف ايرة فاذا اجموا على استيفاء هذا المبلغ وجابيته في وقت محدود مع اعطاء الاهلين مهلة عادلة يمكنني ان اؤكد ان هذه الغرامة يكون لها في الدمشقيين تأثير مستمرّ أشدّ وقمًا من اعدام المجرمين في مدينتهم حديثاً .
(عدد ٢٠٣ ص ٢٥٨ - ٢٦٠)

٤٧ - اللورد دوفرين الى البر بولفر . عن دمشق في ٣ منه [انطاف]

اشرف فأخبر سعادتكم بان المندوبين الاوربيين انتهزوا فرصة غياب فؤاد باشا عن بيروت فسافروا الى دمشق وقد الح مندوبا الروسية وبروسيا غير مرة بهذا السفر على ان الاشغال المستعجلة واعتلال الموسوييكلار وغير أسباب حالت دون اتمام هذا القصد .

لئن كانت زيارتي السابقة هذه المدينة وتراسلي والمستر برانت يوماً قد جعلها هذه السفارة أقلّ لزوماً لي من رصناتي فقد جهرت دائماً باستعدادي لمرافقتهم متى أقرت الاعلية على هذه الزيارة ولذلك بادرت إلى قبول اقتراح المسويدي رهفوس ان نشغل الفترة التي تنقضي قبل ان يتمكن فؤاد باشا من اتمام مهمته بزيارة أهم مراكز الاضطرابات الأسييرة واجراء تنقيب فيها .

فبلغنا دمشق يوم السبت أول الجاري . وكان قد أرسل في اليوم السابق

حرس لمواكبنا الى اواخر المرحلة حيث اتخذت الالهة لاستراحتنا ولما اقتربنا من المدينة قدم لاستقبالنا أحد الباشاوات يصحبه كثير من الضباط ممتطين الخيول فجاء دخولنا المدينة محفوقاً بضروب الاكرام التي توجهها الظروف يحيط بنا الحرس والموسيقى تعزف امامنا وعلى جانبي الطريق صفان من الجنود ورجال الدرك .

أمّا الاهالي فكانوا يتشرفون بكل سكينة ناظرين علينا الزهور عند مرورنا دلالة على التأهيل والتودد . بيد أنه لا ريب في ان قدومنا قد اقلق بال المسلمين وقد تفرّست في الواقفين على جانبي الطريق فترأت على وجوههم سياء الخلق والكره ان الراحة مستتبة في المدينة وحياة المسيحيين واملاكهم في مأمن من كل غدر (عدد ٢٠٨ دد ملحق ٢ ص ٢٦٢)

٤٨ - اللورد دوفرين الى اللورد روس . عن دمشق في ٤ منه

يسرني انباؤكم بان المستر فرّيت مندوبي في ترميم القرى المحترقة اخبرني بانه انجز اصلاح اسقوف جميع بيوت المسيحيين في قرى الناحية الموكوة اليه . فنشأ عن هذه الوسيلة المناسبة ان الاهالي عادوا الى اشغالهم الزراعية وتقص عدد الوفيات وخفت وطأة الامراض بينهم وبدت تبشير تحسن الشؤون في تلك الناحية . لا حاجة بي ان اصف لكم مقدار اغتباطي بتمكني من تبشيركم بهذا الامر وجل ما ارجب ان يتسنى لي اخباركم بان قد بذل ذات الجد في سائر الانحاء . اجل ان بعض القرى التي تحتلها الجنود الفرنسية قد أصلحت انما سائر اشغال الترميم سائرة ببطء على ما علمت .

وفي عداد الفوائد البكثيرة التي نشأت عن عمل المستر فرّيت انه مهد للجنة الاسعاف الانكليزية الاميركية ان تقطع احسانها عن المنكوبين الذين أعدت لهم اسباب العودة الى بيوتهم . فطالما ظل هؤلاء الاشخاص محرومين من الاخشاب

والجدوع ولوازم النقل وادوات الترميم كان يتعذر حملهم على ترك بيروت إنما لما عوّل على ترميم البيوت بطريقة مستعجلة تحت ادارة رجل أوربي نشيط امكن الاحاح عليهم بالعودة حالاً الى قراهم كمقدمة لمساعدات أخرى .

ومما يؤسف عليه اهمال امتحان جمهور المعوزين المنحصر في بيروت بايجاد بعض الشغل له . وقد كنت شاعراً بضرورة هذا الامتحان حتى اني بدأت فور وصولي الى سوريا بتشغيل بعضهم على حسابي في انشاء طريق قصيرة وفي الوقت ذاته أشرت على فؤاد باشا بان ينحو هذا النحو في دائرة اوسع مؤكداً له انه يساعد على استدراك ضعف العزائم ويمنع تعوّد المنكوبين على الاستعطاء .

يبد أن الحالة المالية الحاضرة هي من اعظم الموانع التي قامت في سبيل العمل بهذا الرأي .
(عد ٢١٨ ص ٢٦٩ - ٢٧٠)

٤٩ - الكولونل برنابيه الى اللورد دوفرين . عن عين مصادره في ٤ منه [انطاف]
أشرف فأنبي . سيادتكم بان قد تمّ اصلاح بيوت ٤٣ قرية في المتن الأعلى منذ ٣ اسابيع فصارت صالحة لاىوا . سكأنها من صبارة برد الشتاء . واخبركم ايضاً بان قد أعيد بناء ربع البيوت بتمامها .

ولما باشرت القيام بواجباتي منذ سبعة اسابيع وجدت ان مجموع المال المقدّر كاف لاعادة بناء الناحية إنما اضطرت ان اصالح تفاصيل هذا التخمين لاني وجدت تلاعباً في تقدير خسائر عدّة اشخاص وعدة قرى . فالمخمنون الوطنيون بالغوا في خسائر كثيرين لقاء رشوة تناولوها منهم وحتى لا يظهر مجموع تقديرهم كبيراً لم يقدروا خسائر الباقيين حق قدرها فنشأ عن ذلك اجحاف بحق هؤلاء . ويسرني الان ان ابشركم بان قد أصلح هذا الخلل .

ان عصر الباب العالي وعجزه عن دفع مجموع المال اللازم لترميم البيوت عاجلاً

قد أحر سرعة بنائها . وبناءً على ذلك اقترحت على فؤاد باشا العمل بالطريقة الآتية فأجازها لي وقوامها ان اقطع الخشب اللازم لسقف بيوت القرى من الغابات الكبيرة لا بصفة غرامة بل اتقاء اباة التجار الطماعين تسليم هذه الاخشاب دون دفع اثمان باهظة فيها فيحسب ثمن هذه الاشجار على اهالي القرى المحروقة كقسط من الاموال الواجب اداؤها لهم تعويضاً .

وعليه أصبحت الحكومة مديونة بالثمن ليس لاشخاص يضطرون إلى المطالبة به في الحال لشدة حاجتهم بل لاصحاب الاشجار الذين يمكنهم الانتظار. فالمال الذي وفره الباب العالي في خزينته يبقى جاهزاً دون ان يضطر الى انفاقه في شراء الاخشاب وهي أعلى معدات البناء .

وقد عنيت ايضاً عدا اهتمامي بترميم القرى بتحسين حالة الشعب باقرب آن . وعليه لما فرغت من اصلاح البيوت لايوائهم وقتت عن استخدام العملة الفقراء وحشنتهم على الاشغال بالزراعة وسائر اعمالهم وقد اهملوا في مدى الستة الاشهر المتقصية . على اني باعناء الاهالي من الاشتغال ببناء بيوتهم لم أنقص الايدي العاملة ولم أقلل النشاط اللازم لاتمام ترميم القرى بل استخدمت مكاينهم فمئة من ناحية أخرى .

ويسرني ان اخبر سيادتكم بانني تمكنت غير مرة من ترميم البيوت بنقطة أقل من تقديرها وأذنت لي الحكومة التركية بتوزيع الحبوب والبذار بدلاً من المال الذي عجزت الخزينة عن دفعه إنما كان في وسع الباب العالي أخذها من مستودعات الحبوب خاصة الأتراك في مدن الساحل . ومنذ رمت بيوت الناحية الموكولة إلي وصارت صالحة للايواء تحسنت صحة سكانها تدريجاً .

استأذن سيادتكم بان أوكد لكم اني لم اترك فرصة تفوت دون الاسراع بتحسين حالة هذا الشعب . (ملحق عدد ٢١٩ ص ٢٧٠ - ٢٧١)

٥٠ -- اللورد دوفرين الى السير بولفر عن دمشق في ٤ منه [انطلاف]

اتشرف فارسل اليكم في طيه صورة عريضة رفعها رؤساء الطوائف المسيحية الى المندوبين الاوربيين . ومن مطالعتها تعلمون سعادتكم ان موقعها خلا طلبهم الثأر والعوض اعربوا في فقرتها الاخيرة عن شدة رغبتهم في ان تستمر قوة أجنبية محتلة البلاد .

فاميل الى الاعتقاد ان عدم ثقتهم في نيأت الحكومة التركية وشكهم في اقتدارها على حمايتهم ليسا بمظاهر كاذبة وانما هما صادران عن مخاوف صادقة حقيقية زادها فيهم الى درجة غير متناهية كهنتهم وغير أشخاص معروفين .

ولما كان فتح باب المسألة على هذه الصورة في منتهى الخطورة اريد في هذه الرسالة ان ابسط لسعادتكم رأيي تعقيباً على البراهين التي أدلي بها لتأييد ضرورة اتخاذ هذا التحوط . وقد سبق لي ان جاليت بتقني انه إذا ما ظلت ايالة دمشق مسوسة وفقاً لطريقة الحكم القديمة فالمسيحيون مصيبون في حذرهم الشديد وقتهم على سلامتهم . وسترون في كتبي السابقة لسعادتكم اني لم اتعام عن الاسباب البعيدة التي تعرض سلامة أولئك الذين أوعز اليها ان نعددهم اخصاً لنا للخطر .

ومن ثم اذا ما كنت أخذت على عاتقي ان أصرح بان على منكوبي الفواجع الماضية ان يطرحوا عنهم كل خوف ويعودوا الى بيوتهم لقاء بعض الضمانات اعتمد ان لا سبيل لاتهامي بعدم ادراكك الاخطار التي تهددهم . وقد شئت ان اوقف سعادتكم على مكنون رأيي في ضرورة الحالة لتيقني انه مخالف لرأي كثيرين من الاوربيين في هذه البلاد . وعلى كل فلا اتردد في القول انه طالما يمتى في هذه الايالة معتمد خارق العادة من قبل الباب العالي ذي جدارة وحزم مخول سلطة مطلقة ولديه عدد كافٍ من الجنود التركية فلا سبيل للقلق او الخوف من تجدد

موبات الصيف المتضي . وعليه أرى ان لا لزوم لاطالة مدة احتلال الجيش الاوربي هنا ضمانا لسلامة الطوائف المسيحية في سوريا . ولذلك يجب التذرع بكل الوسائل لاجباط آمال مقدمي العريضة وتقنيطهم من تحقيقها .

ان فواد باشا قادر على اقرار الامن في هذه الايالة فاسمه ياتي الرعب في قلوب المسلمين والخوف يؤثر كثيراً في سكان سورية وهو أعظم رادع لاهوائهم . وعليه فطالما يستطيع فواد باشا كبح جماح التعصب الاسلامي فسلامة المسيحيين مضمونة . بيد انه اذا كان دولته نجح في اقناع المسلمين بالاختار التي تنهال عليهم اذا عادوا الى اجتراح الفظائع السابقة فقد اخفق لا ريب في تطمين بال المسيحيين . ويمكن نسبة ذلك الى عدة اسباب اذكر في مقدمتها تأجيله معاقبة الدرروز .

ان اعتداء الدرروز على مسيحي لبنان ليس سوى مثال من الاقتتالات الدورية التي كانت تقع بين الطائفتين في الزمن الماضي ونكبة من النكبات التي كانوا ينزلونها بعضهم على التناوب . على ان الدمشقيين نظروا اليه بغير عين . فمشاهدتهم مجازر حاصياً وراشياً ودير القمر أكدت لهم تواطؤ ضباط مشير الايالة ووالها مع السفاحين كما ان اشترك الجنود التركية في فظائع الحرب الاهلية التي نشبت في الجبل قد أثر كثيراً في مخيلتهم . وعليه كان يجب التذرع بوسائل حازمة لازالة هذا التأثير من عقولهم .

بيد ان فواد باشا نهج لنكد الطالع فور وصوله طريقة مجازاة قصد بها ارضاء الرأي العام في اوربا اكثر من اقتاع المنكوبين بانه يريد الاثار لهم . ومما زاد هذا الاعتقاد رسوخاً الادلة الثابتة التي استعان بها أولئك الذين لهم مصلحة في بقاء الذعر سائداً في البلاد من مثل الطرق المريية التي تمكن بها بعض زعماء الدرروز من الفرار الى اللجاء وعدم قصاص القبائل التي يتهمها أهالي دمشق بانها تواطأت مع حكامها الخائنين على ابادتهم او كانت آلات بيدهم .

وظل هذا الارتباب مستولياً على العقول توقظه كل يوم حوادث صحيحة مبالغ فيها تثبت ميل ضباط الأتراك الى الدروز في شرقي لبنان وسهوله الجنوبية وتشيمهم لهم. وقد تلقيت أول أمس خبراً صحيحاً ان فصيلة من الجنود التركية وهي مرسله الى احتلال قرية مأهولة بالدروز والمسيحيين اقامت باصر ضباطها في بيوت المسيحيين ولم تصادر الدروز بشي .

ومن الاسباب التي حالت دون اعادة ثقة الاهلين بالحكومة هي اهمالها المنكوبين المنكودي الحظ وتركهم بين مخالب الشقاء والعوز. لا تجملون سعادتهم انه لم يبق بيت قايم في دمشق فظل ١٨ الف شخص مدى ٤٨ ساعة يجولون في الشوارع في أشد حالات الفاقة مستعطين وعليهم اطمار بالية لا تكاد تستر أجسامهم. وكان ان أفرغت بعض بيوت المسالين لاسكان المسيحيين فيها وُسِي لاعادة بعض المسلوبات اليهم بغية استدراك ازمة تلبك خزينة أوفر ثروة من خزينة الحكومة وادارة افضل تنظيمًا من التي كانت قيد اوامر فؤاد باشا. بيد انه نظرًا لعبارة كبار المأمورين الذين عهد اليهم بهذه المهمة او ارتشائهم أخفقت تمامًا. وقد ثبت ايضاً تعذر تأمين لجنة مسيحية مؤلفة من اعيان كل الطوائف على توزيع الاموال التافهة التي تستطيع الحكومة انفاقها. فنشأ عن ذلك ان المسيحيين الباقين في دمشق أمسوا في حاجة الى القوت الضروري وزرت في مدة اليومين السابقين ٥٠ الى ٦٠ عائلة فوجدها في عوز كلي وفي حاجة الى الفرش والاعطية وآنية الطبخ حتى انها لم تقبض منذ مدة المبلغ التافه المعين لها وقدره ٥٠ بارة يومياً .

فهذه الضيقة جعلتهم ان ينسبوا بليتهم وبؤسهم إلى سوء نية الحكومة وان يروا في شقائهم الحالي متابعة طريقة الاضطهاد التي قادت الى المذابح .

ولما كان دولاب الاشغال واقفاً وحوانيتهم وبضائعهم قد حُرقت وادواتهم وآيتهم قد كسرت انقطعوا عن العمل مكثفين باثارة مخاوف بعضهم بعضاً وتناقل

الاخبار الطائشة والاشاعات المبالغ فيها .

ثم يجب ان يضاف الى هذين السببين الرئيسيين أسباب أخرى ربما كانت أقل تأثيراً إنما جميعها ترمي الى غاية واحدة وهي التساهل في تنفيذ أمر نزع السلاح من المسلمين ومبادرة الحكومة بصورة مستهجنة إلى اغتنام الفرصة لاخذه من ايدي اتباع الامير عبدالقادر وكدر الحكومة من المسلمين الذين اجاروا المسيحيين خلال المذابح واطلاقها سبيل بعض الاشخاص المسجونين بتهمة القتل وذبوع الخبر بعودة الذين كانوا هربوا عند وصول فؤاد باشا الى دمشق وتعيين شكري باشا لمنصب وكالة الولاية ووعيد الجنود التركية إلى غير ذلك من الحوادث التي تجسمها مخاوفهم .

ان تعداد الاسباب السابقة البيان يثبت لدولتكم استمرار الرعب في القلوب ويؤكد لكم في الوقت ذاته ان هذه المخاوف في غير محلها . ان تأخير معاقبة الدروز ناشي . ليس عن شفقة فؤاد باشا على هذا الشعب التاعس بل عن ندمه على معاملة هذا الشعب بقساوة في حين ان ضميره يوجي اليه ان مأموري الباب العالي هم الذين شجعوهم على التماذي في الشر .

أما حالة الشقاء الموجود بها المسيحيون ناشئة عن شدة عسر الحكومة المالي وعدم وجود وسائل لاعانة المنكوبين واصلاح الاحوال .

وعليه فانا موقن انه ما دامت شؤون مدينة دمشق في يد فؤاد باشا والجنود التركية (وهي جديرة بوضع الثقة بها) فراحة الالهين مضمونة وقد تحققت بعد البحث انه اذا مهد السبيل للحكومة لاعاضة المسيحيين خسائرهم والشروع باعادة بناء بيوت حييم لا تنتقضي بضعة اشهر حتى يزول النفور المستولي على قلوب المسيحيين .

ان عدم نزع السلاح من ايدي جميع المسلمين ناتج عن فساد الطريقة المتبعة وتواني الموكل اليهم اتمام هذا الامر . أما سائر الاسباب التي أشرت اليها فهي أمماً

مبالغ فيها أو ليس لها المعنى الذي يتصدونه .

أما بخصوص لبنان فإذا تساءلنا في ما اذا كانت السيطرة التي لفؤاد باشا على المسلمين رعايا الباب العالي تشمل الدرروز فالجواب مرضي . ان الامة الدرزية هي الان منظرحة على اقدامه وابناؤها يكتبون اليه من جميع انحاء البلاد معترفين بذنبهم عارضين قبولهم بالعقاب الذي يشأ ان ينزله بهم . وعليه فان بقاء حملة اوربية في سورية هي أقل لزوماً لراحة الجبل من اقرار الراحة في دمشق .

ان غطرسة المسيحيين ترداد كل يوم وكهنتهم يجهرون برغبتهم في التماس من الخضوع للباب العالي .

وننعد الان الى مسألة استمرار احتلال الحملة الاوربية . لا بد لسعادتك من ان تحكم على قدر ما يمكن العقل ان يدركه بانهُ لا يوجد أسباب صوابية تدعو الى الاعتقاد بعدم لزوم احتلال حملة أجنبية سورية على شرط بقاء فؤاد باشا في هذه البلاد مخلولاً ساطته الحالية .

لما كان احتلال حملة اجنبية بلاد سلطان مستقل يرافقه في بعض الظروف اضرار لا تحصى يجب على الحملة ان تجلو عن البلاد فور زوال الاسباب التي قضت بدخولها . وعليه فبعد ان استرجعت الحكومة التركية سيطرتها على رعاياها الثائرين وبرهنت على اقتدارها على اتمام الواجب المفروض عليها واستفنائها عن المساعدة الاجنبية ينبغي على الدول حليقات جلالة السلطان بل من مصاحبتهم ان يساعده على التخلص من عضدٍ يصير عبأً ثقيلاً بعد بطلان ضرورته .

ان البراهين السابقة البيان تقضي بوجود خروج الجنود الفرنسية عاجلاً من سورياً إنما هناك بعض أمور من شأنها تبديل كيفية هذا الجلاء .

ذلك اني بوصفي السيطرة التي توفق فؤاد باشا الى احرازها اجتهدت بان أميز بين تأثير سياسته في المسلمين والدرروز ووقعها لدى المسيحيين . وقد اوضحت ان هؤلاء

الآخرين لا يزال الرعب مستولياً عليهم يثيره فيهم كهنتهم وأشخاص معلومون مضاعفيه انما هذا الخوف لحقيقي ولذلك فهو جدير بالاهتمام . فينبغي الان لدى الاتفاق على عودة جيش الاحتلال الى فرنسا ان يزان التأثير الذي يولده هذا الجلاء في عقول الذين اعتادوا ان ينظروا الى هذا الجيش ليس فقط كأآلة لتحقيق احلامهم في التسلط على مواطنيهم بل كالمحامي الوحيد لهم من اعدائهم لتوهم المسيحيين ان اعداءهم يتوقون الى الوقت الذي يتسنى لهم به ان يستأنفوا الاجهاز عليهم دون عقاب وهذا الاعتقاد الاخير رسخ في عقول الجمهور حتى ان كثيرين من مسيحي سورياً وأوفرهم ثروة قد هاجروا الى الاسكندرية كما ان معظم الذين حادثتهم وهم من الطبقة العليا ينتظرون فقط الحصول على عوض من الحكومة للحاق بهم .

ان الاعتماد على حماية اجنبية ليس بمقصود على الوطنيين فقط بل شمل الاوربيين المقيمين في هذه المدينة وقد أُخبرت ان ذبوع خبر جلاء جيش الاحتلال قد حمل بعض الانكليزيين والاميركيين على اقتراح معارضة هذا الرأي .

لم أعلق اهمية كبرى على ظهور هذه الاميال في هذه المدينة فان جوها ملبد بغيوم الافانك والانسائس بحيث يتوجب على كل من يريد التملص من تأثيرها ان يصفي ذهنه ويجمع افكاره ويستقصي الاخبار ويتثبتها .

وقد ذكرت هذا الاعتقاد لان الوطنيين ميالون الى تجسيم كل فكرة سائدة بين الاوربيين والمغالاة بها ولان وجود هذا الاعتقاد بين فريق يساعد على انتشاره ميل الآخرين اليه وحلمهم به .

ان مدة الاحتلال تنتهي في اواخر شباط وفقاً لمنطوق الاتفاقية وساقدم في فرصة أخرى على البحث في ما اذا كان من المناسب اولا الاحلاح في جلاء كل جيش الاحتلال عن البلاد في الميعاد المضروب له .

ومما يستحب في هذه الفترة ان يتم الجلاء تدريجاً . فلو عُهد الى فؤاد باشا بادارة

زام هذه الايالة كما سبق لي بسطه لسعادتكم في رسالاتي الماضية فلا يبقى من سبيل للقلق. امأ الان وهو فارغ اليدين من المال وغير حاصل على ثقة رؤسياه فلا يرجى ان يبسط امام اوربا مشهد النظام وحسن الادارة في الولاية كما يرغب ان تكون عليه حين زوال تدخلها.

وفي الختام اعتذر الى سعادتكم عن اطالتي هذه الرسالة. بيد ان أهمية الموضوع حملني على ان اشغلكم بها. وقد بذلت جهدي لاوقف سعادتكم على حقيقة الحالة في هذه البلاد وافكار اهليها وأبين لكم وقع قائمهم في. وقد عنيت في تقدي المسائل المتعلقة باحتلال قوة اجنبية البلاد ان اتجنب من جهة عدم المبالاة بمخاوف كثيرين من ذوي الشأن الاجانب المعروفين بخبرتهم ودرايتهم على المستقبل كما ان ضميري يجيز لي من جهة أخرى ان أوكد اني لم أدع سيدلاً للجبانة الملازمة ما يمكن تسميته هنا بالرأي العام ان تؤثر في حكمي. ولذلك فجع تحقيقي لسعادتكم (وهذا التأكيد تريده الحوادث كل يوم وثوقاً) ان في وسع فواد باشا الان ان يستدرك وقوع فتنة (ولست اريد ان اقول انه يستطيع توطيد الامن لان حوادث القتل والاعتداء لا تزال تقع في النواحي الاكثر همجية) اعترف بانه يصعب التكهن بثقة عن الحد الذي يمكن التعصب الاسلامي ان يقود اليه شعباً سريع التأثر كالسوريين. (عدد ٢٢٠ ملحق ١ ص ٢٧١-٢٧٠)

٥١ - عربضة رؤساء الطوائف في دمشق الى كل من المندوبين في ٢٠ ن ٢ سنة ١٨٦٠

نتشرف بان نعرض ان النكبات التي نزلت بنا من جراء ذبح رجالنا وبعض نساننا وسفك الدماء بصورة فظيعة لم يسبق لها مثل في الاعصر الماضية واکراهنا على جحد ديننا وهتك حرمة نساننا ونهب اموالنا وحرق كنانسنا وأديارنا وبيوتنا قد عرفها الجميع ان بالسمع وان بالنظر. ومن ثم لا نزيد الان ازعاجكم بتكرار

تفاصيل هذه الالهوال . بيد اننا لما كنا أمسينا في حالة شوئى ولم نزل محرومين راحتنا من كل الجهات وكنتم قد أرسلتم إلى هذه البلاد بأمر ملككم للنظر في حالتنا والاختار التي تحيق بنا وكان صراخ الارامل واليتامى والايامى ودم المذبوحين قد ملأ نواحي الارض نرجوكم ان ترأفوا بعييدكم بانالتنا راحة تامة :

١ : نطالب بدم اخواننا الذين ذُبحوا بدون ذنب .

٢ : معاقبة الذين هتكوا حرمة نساتنا .

٣ : اعاضتنا جميع خسائرتنا .

٤ : اعادة بناء كنائسنا واديارتنا .

٥ : ترميم بيوتنا وغير اماكن واعادتها الى ما كانت عليه .

٦ : ضمان راحتنا الآن وفي المستقبل لاننا لا نأمن على نفوسنا واموالنا

ونسائنا وديانتنا وكنائسنا الخ اذا لم يبق في البلاد دائما قوة مستمرة لحمايتنا .

فلتمس من حكومتكم انصافنا ارحمونا . ارحمونا . ارحمونا . نستحلفكم بالله .

ونضرع إلى العزة الصمدانية ان تصون حكومتكم وتؤبد ايامها .

التواقيع : الخوري حنا صاوى ؟ عن طائفة الروم الارثوذكس .

◌◌◌ كيرلس فكاك عن طائفة الروم الكاثوليك .

◌◌◌ فيلبوس عن طائفة السريان الكاثوليك .

◌◌◌ ابرهيم شلهوب خادم الكاثوليك الشرقيين .

الرئيس الروحي على اللاتين والكلدان .

◌◌◌ الارمن . خوري الارمن الكاثوليك .

الخوري سمعان الرئيس الروحي على السريان .

◌◌◌ موسى كرم كاهن الموارنة .

(عدد ٢٢٠ ملحق ٢ ص ٢٧٥ - ٢٧٦)

٥٢ - اللورد كوبي الى اللورد روس في ١١ ك ١ [انطاف]

لقد حدثت اليوم طويلاً الميسو توفنيل في شؤون سوريا . ففكرت في دولته تأكيداته السابقة ومآلها ان فرنسا لا تبغي الانفراد بالعمل في الفاجعة التي انتابت سورياً بل ترغب في سرعة تنظيم حكومة ثابتة في لبنان ليتسنى لها استعادة جنودها . ولكنها واثقة في الوقت ذاته ان حكومة جلالتها وغيرها من سائر الحكومات لا يمكنها ان تمنى ان تنتهز فرصة جلاء هذه الجنود لتتجدد الفضاء التي اقترفت في الصيف المنقضي . وعليه لم يقتر عن حث المندوب الفرنسي في كل كتبه اليه على ان يلح على رصده بالتعجل في البحث في مشروع تنظيم جبل لبنان لاعتقاده انه يتعذر على الدول ان تقر على استرجاع جيش الاحتلال قبل استتباب الراحة في الجبل المذكور .

أما بخصوص تنظيم حكومة الجبل فلم يقل بتعذر اصلاح نظام سنة ١٨٤٥ وإنما هو موقن ان اصلاحه لا يتم ببدال حكومته الحالية بحكومة الاتراك عليه مباشرة . فاذا كانت حكومة جلالته الملكة تشاطره هذا الرأي يعتقد انه يمكن تجنب اضاءة وقت طويل بمعالنتها الحكومة التركية عاجلاً عدم قبولها اقتراح مثل هذا فأجبتني تلقيت بارتياح تأكيداته واني سأوقف عليها حكومة الملكة وزدت ان الجيش الفرنسي في سورياً يمثل الجيوش الاوربية . فوافق الميسو توفنيل على وصفي حقيقة موقف جيش الاحتلال الفرنسي . ثم تكلمت عن النظام المراد وضعه للبنان فألفت انظاره إلى انه مهما كان نوع الحكومة التي تُنشأ فيه فالموانع العظيمة التي تعترض سبيلها كائنة في ايجاد رجل جدير بتولي زمامها واني لا اوجس خيفة من بسط حكومة الاتراك مباشرة على الجبل اذا وثقت من رجل ثريه قادر على

تأييدها . وهذا هو رأيي في سائر انواع الحكم . وأردفت - وأنا على يقين ان سيادتكم تراقبوني على قولي - ان المندوب الذي أرسلته حكومة جلالة الملكة الى سوريا هو رجل نبيل فيه تمام الاهلية للتطوع في هذه المسألة المعقدة . فقد عجبت كثيراً بسداد الاراء التي بسطها اللورد دوفرين في كتبه فكل احكامه صائبة مطبوعة بطابع الترومي . إذ انه لم يذهب الى سوريا ولهُ فيها اراء سابقة التصور مصمم على التمسك بها بل وفيه شديد الرغبة ومزيد الاستعداد للتباحث في كل مشروع يضعه أحد رصفانه فقال الموسيو توفيل ان الموسيو بيكلار والجنرال دي بوفور يقدران صفات اللورد واهليته حق قدرهما وكتبنا اليه مطرئين ميل سيادته الى المسألة واعتداله . فذكرت انه اذا بدا لزوم لاطالة احتلال سوريا بقوة اجنبية يجدر ان يتم بحيش اقل عدداً مؤلف من جميع الجنود الاوربية . فاجاب الموسيو توفيل ان الامبراطور يود كثيراً ان تنضم جنود الدول الاخرى الى الجيش الفرنسي العمل معاً . ملحق : أرى من الضروري ان اضيف الى ما تقدم بعد مراجعة رسالتي ان الموسيو توفيل عند ما انتصر البنان طالباً دوام تمتعه باستقلاله لم يقصد نزع سطة الباب العالي الاسمية عن اهاليه . (عدد ١٩٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩)

٥٣ - السير بوفر الى اللورد روسل . عن الاسنانة في ١١ منه

تلوت بكل امان رسالة اللورد دوفرين المؤرخة في ٣ ت ٢ في شأن تنظيم سريراً فتظهر لي انها تحتوي على أصوب الاراء في طريقة الحكم الموافق ايلائها هذه الإيالة . بيد اني ارجب أولاً في ان يكون كل مشروع يعرض موآتياً بحيث يسئل نوال رضا الباب العالي به . وثانياً ألا يعول حالاً على مشروع بصورة نهائية جائزة .

يتعذر الحكم لاوّل وهلة فيما اذا كانت هذه الامتحانات تحقق الغاية المقصودة

اولا اذ لا بد من ان تظل احداها مقيدة بمهود ستدل الخبرة على مخالفتها السياسة والصواب. واذ اكننا في حاجة الى دليل على ما تقدم ساذكر نظام لبنان السابق الذي ترى الحكومة الفرنسية وجوب الالحاح بالمحافظة عليه وان كان قد برهن على انه غير صالح لادارة الجبل بل هادم ايضا لكل حكومة فيه .

وعليه ارتني :

أولاً : ان يعين وال لسورياً لمدة خمس سنوات ويُنَوَّل سلطة واسعة وعلى الباب العالي ان يستشير الدول في اختياره .

ثانياً : اميل الى ان اعكس اقتراح اللورد دوفرين فبدلاً من فرض جزية تؤدي الى الباب العالي والاذن لسورياً بانفاق سائر الموارد اشترط ان تحدد نفقات الولاية ويرصد دخلها لسدّها حتى اذا فضل شي . منه يدفع الى خزينة الباب العالي وفي وسعي ان ادلي بعدة براهين تأييداً لهذا الرأي بياناً لكونه أقل اجحافاً بكرامة الباب العالي واكثر موافقة لمصلحة إدارة سورياً . انما أرى ان هذه البيئات الساطعة لا تحتاج الى زيادة ايضاح .

اجل ان هناك بعض صعوبة ناتجة عن ان الباب العالي قد رهن عوائد سورياً ضماناً بالاموال التي استأفها لكن يمكن التغلب عليها .

ثالثاً : بخصوص التعويض : لا ارى ان في وسع المندوبين القاطع بهذه المسألة في سوريا مستقلين وعندي ان عليهم ابداء رأيهم في مجموع التعويضات وطريقة استيفائها فتمرض اراؤهم على السفراء هنا فيسمعون في الحصول على موافقة الباب العالي او يقبلون اعتراضه .

لا ريب في ان أفضل طريقة لحل اشكال هذه المسألة على أحسن وجه هي عقد قرض . واذ عين المندوبون مبلغاً عادلاً وضمنت الدول للمعظم هذا القرض لقاء بعض تأمينات على شرط ان يراقبن انفاق المال سهلت تسوية هذه المسألة والياً

صعب حل عقدها .

رابعاً : أرى انه اذا أنشئت اماره مارونيه وجب أيضاً انشاء اماره درزيه .
وعندي ان من الجور بل من خرق السياسة النجاح مشاريع الموارنة الذين هياؤا على
ما يقال معدّات القتال للاعتداء على الدرروز

يجب الغاء القائم مقاميتين او ابقاؤهما معاً ووضع ترتيب موافق للنواحي المختلطة
السكان بقطع النظر عن الحوادث الاخيرة لانه اذا كان الدرروز يلامون على
قساوتهم لما أستزلوا الموارنة يلامون ايضاً على التحرش بهم .

خامساً : اشير بابقاء اللجنة ٦ اشهر بعد وضع النظام لمراقبة تنفيذه . وفي مذهبي
انه يمكن زيادة تطمين بال اوربا بابقاء ١٢٠٠ جندي من جيوش جميع الدول مرابطة
في بيروت او جوارها مدة من الزمن أو ان يتخذ الباب العالي على نفقته قوة اوربية
يتاخر عددها ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل فتكون بمنزل عن الاهواء التي ستعصف في
هذه الناحية مدّة كما يتوقع .

يبداني اضيف الى ماتقدم ان الحكومه التركيّة لا ترضى باحدى هذه
الطرائق كما اني اجعل رأي حكومه جلالة الملكة فيها . انما هناك أمر ارجو سيادتكم
ان تعيروه التفاتكم الدقيق لاسيما وان كلام المسيو توفنيل إلى اللورد كولي يزيد في
خطورته ويجمله أمراً محتوماً

لامراء في انه يُرغب في جلاء جيش الاحتلال الفرنسي كما انه يتاق في الوقت
ذاته إلى ان يتم وضع نظام لسورياً قبل خروج هذه الجنود . ومن المؤكد ان المندوبين
سئلوا اعطاء ارائهم في هذا الشأن .

يبداني انه اذا كان جلاء الحملة الفرنسيّة منوطاً باعمال اللجنة الاوربية أصبح من
الجلي ان أجل الستة أشهر المضروب له هو وهمي منذ عُلق موعد جلاءها على انها
عمل لم يحدد موعد انجازه

ومن ثمَّ يُخيل لي انه وان كان يمكن ان تكون اراء المندوبين سديدة وصائبة وعضدهم ممَّا يُرغب فيه كثيراً ولا بدَّ من ان يعود الى الباب العالي والدول المحس الكلام الفصل في هذه المسألة وكان اسهل على المندوبين ان يتقوا عاجلاً على مشروع تعرضه عليهم الحكومة العثمانية اكثر ممَّا لو كان نتيجة تباحثهم. لذلك اقترح ان يطرح الباب العالي على ابحاث الدول العظمى مشروعاً موافقاً عادلاً في تنظيم سورياً عند معالته الدول ان قد اقترب وقت جلاء الجنود الفرنسية عنها وفقاً لمنطوق الاتفاقية. حتى اذا استصوبت دولتكم ذلك ففي وسع فؤاد باشا ان يضعه انما هناك اسباب دقيقة تحول دون اقتراحه هذا المشروع من تلقاء ذاته بل اميل الى الاعتقاد ان السلطان لا يودّ تخويله ذلك. فاذا كانت سيادتكم ترى ان على الباب العالي ان يفتح الدول بما ذكر عاجلاً فاتجاسر واسألکم ان توقفوني على رأيكم برسالة برقية.

(عدد ٢١٠ ص ٢٦٢ - ٢٦٤)

٥٤ - البر بولفر الى اللورد روفرين في ١١ من

(ان هذا الكتاب مماثل للكتاب السابق انما فيه بعض زيادات. فقد اضاف على اقتراحه الثاني بعد عبارة « يدفع الى خزينة الباب العالي » ما يلي :)

اظن ان هذه الطريقة يرتاح اليها جلالة السلطان اكثر من غيرها لانها لا تفصل هذه الایالة عن السلطنة وتساعد لا ريب على سد حاجات الحكومة المحلية. وعلاوة على ما تقدم تجعل ان يكون للباب العالي مصلحة كبيرة في حسن ادارة شؤون هذه الایالة ونجاحها.

وفي الحقيقة يجب الا يغرب عن بالنا انه لما كانت غايتنا عضد السلطنة العثمانية وكان لا يمكن توطيد اركانها الا باصلاح ادارتها العامة وتنظيمها فمن الشطط بل من خرق الرأي ان نبني مشاريعنا على اساس مخالف لمقاصدنا فنفضل سورياً عن

جسم السلطنة ونبقي كل ما هو فاسد في سائر انحاء تركيا على حاله .
 وعندى انه من اللازم اللازب جعل هذه الغاية نصب اعيننا لاننا اذا غفلنا عنها
 نمهد السبيل لتجزئة السلطنة باسرها - اذ لا بد لهذه السابقة من تالية - فتألف عدة
 حكومات صغيرة غير ذات شأن لا يعتد بها في اوربا بل تسمى مرسحا لمنازعات
 مستمرة بين الدول الاوربية
 وجاء بعد عبارة « اكثر مما لو كان نتيجة تباحثهم » ما تعريبه :

وعليه ارى انه يجمل بالباب العالي ولديه مواد كثيرة ان يسارع الى وضع
 مشروع ليتسنى له عرضه على الدول العظمى قبل ان يجين أجل جلاء جيش الاحتلال .
 حتى اذا كان مندوبو الدول لم يقرؤا على رأي حتى ذلك التاريخ فالباب العالي
 يستطيع مع طلبه القيام بالشرط المتعلق بجلاء الجنود الفرنسية ان يقدم مشروعاً
 بتنظيم سوريا متى أخرجت هذه الجنود .

ولا بد لفواد باشا ان يجد بعض الصعوبة في اقتراح مشروع أو المشاركة في
 وضعه قبل ان يسبق للحكومة هنا اجازته لنأيتهم بانه يريد من ورائه منفعة خاصة
 ويرى بانه يطمع في تعزيز مركزه لان حكومة الاستانة كثيرة الارتباب فيكون
 حذرهما اعظم عائق في سبيل نجاح المشروع .

ويوجد مسألة أخرى اجراً على مكاشفتكم بها وهي انه لما كان ارباب السلطة
 التركية وزعماء الدروز المذنبون سيقاصون مما أرى من الضروري ألا يعنى من
 العقاب بعض زعماء الموارنة الذين أثاروا الهياج أو بدأوا بالحرب الاهلية . وأجبر أيضاً
 باني مخالف لاعتبار المسألة المطروحة الان على بساط البحث دينية محضة . فالتحويل
 على هذه الطريقة لا يستأصل جرائم الاختلافات الدينية بل يزيد لها تأصلاً ونمناً .
 واعتقد ان السفاحين والنهابين سيعاقبون على ما اقترفوه وليس لانهم مسلمون أو
 يهود أو يديون باحدى المذاهب . وفي الحقيقة اذا كان رعاع المسلمين قد اسرفوا

في القتل والنهب في دمشق فكثيرون من اعيانهم قد بذلوا جهدهم لاطفاء نار الفتنة وردع ابناء مذهبهم فأعانوا المسيحيين واجاروهم .

ان الامير عبدالقادر هو مسلم بيد انه ليس بوسع مسيحي ان يتصرف بوجه اكثر مطابقة للروح المسيحي مما فعل . أجل ان رعاع دمشق قد أثير تعصبهم الديني او اتخذوه سيلاً لاقتراف الفضائع . إنما لا يمكن نسبة الموبقات التي يجترحها الرعاع الى المذهب او الامة باسرها ولا سيما متى أنعم النظر في بعض شؤون ليس للدين فيها دخل . ولم يحدث في تاريخ تركيا مثل هذا . كما ان رعاع المسيحيين قد خالفوا في حوادث شتى تعاليم الدين المسيحي الطاهرة وارتكبوا المحرمات واسم الرب الرووف في افواههم .

ان الحكومة التركية مسؤولة عما جرى وكان عليها الا ترضى بجدوئها . ان الجناة من جميع الطبقات والانحاء سينظر في ذنبهم وينزل بهم العقاب الشديد على ما اجترحوه من الفضائع . بيد اني نظراً لعرفتي عقائدهم الدينية وقواعدهم السياسية اجهر اني انفر من جعل الديانة فرقاً بين الاشقياء وضحاياهم منذ جعلتهم عقيدتهم الدينية يشعرون ان بينهم بحيرة من الدم .

تعلمون ان ليس لي السلطة على مدكم بالنصائح ولا تجهلون ايضاً اني أقدر ليس فقط مهارتكم حق قدرها بل كرم اخلاقكم واعتدالكم وشجاعتكم وعدالتكم . وعليه لست اقصد ان اعلق على ارائي الخاصة أهمية اكثر مما تستحق كما اني لا اعتقد انه يوجد خلاف كبير بين ارائي وارائكم . إنما عملاً بالقاعدة التي اتفقنا على السير بموجبها في تراسلنا اكتب اليكم بخلوص كاشفاً مكنون رأيي عن كل المسائل ولا اعلق عليها قيمة سوى التي هي لاراء رجل يكتب عن غير هوى وعن بعد الى آخر موجود في مكان حدثت به الفتنة لا بد للظروف المحلية المحيطة به من ان تحوّل فكره اليها . هذا وان التعاليم التي تتلقوها من حكومة جلالة الملكة وهي التي

تقيدهم بها ستساعدكم لا شك على تقويم ما اعوج من ارائي .
(ملحق عدد ٢١١ ص ٢٦٤-٢٦٧)

٥٥ -- اللورد روفرين الى السير بولفر . عن بيروت في ١١ منه [انطاف]

علمت بمزيد الاستياء فور عودتي من دمشق ان فؤاد باشا سأل القائد العام دي بوفوران يساعد وجنوده على جباية الضريبة الباهظة التي فرضها دولته على الدروز اثناء غيابنا .
(عدد ٢٢٠ ملحق ٥ ص ٢٨١)

٥٦ - انفصل ورثي الى السير بولفر . عن دمشق في ١٢ منه [انطاف]

اتشرف فاخبركم ان مندوبي الدول الخمس برحونا في ٨ الجاري الى بيروت فيصلونها في ١٠ منه. وكان فؤاد باشا قد ارسل قبل يوم وصولهم أمراً الى الحكومة هنا برفع الردم من الحي المسيحي فجبيء بألف فاعل و ٢٠٠٠ حيوان وبدأوا بالعمل حالاً وقد زرت في ٧ الجاري هذا الحي فشاهدت ان قد رُفع التراب المتراكم من عدة شوارع وكان علوه في بعض الاماكن ستة اقدام . ولا يزال العملة يشتغلون برفع الانقاض من سائر الشوارع انما يقال انهم لم يتمكنوا حتى الان من نقل التراب الموجود داخل البيوت . وقد نُبشت عدة هياكل من العظام دُفنت في جبانة المسيحيين خارج المدينة انما لم اسمع ان قد عُثر على اشياء ذات قيمة. لما اجرة العامل فسبعة الى ثمانية غروش في اليوم وتستوفي من مسلمي المدينة .

لم يعد الى دمشق من بيروت منذ رسالتي المؤرخة في ٢٩ المتقضي سوى ثلاث عائلات على انه لما كان اربابها من موظفي الحكومة فيعد رجوعهم اضطرارياً . أما مسيحيو دمشق فلا يزالون يغادرونها انما أقل من ذي قبل .

قد مر على الحكومة ٤٠ يوماً دون ان تدفع مبلغ الخمسين بارة المعين اسعافاً

لكل مسيحي مراهق مقتصرة على توزيع رغيفين صغيرين على كل منهم في اليوم. وهم الآن في أشد الحاجة الى الفرش ائنا ارجوان بوزع عليهم قريباً قسم وافر منها ومن الاغطية على أثر الحاح اللورد دوفرين . وينقصهم ايضاً الفحم لان الكمية التي وزعتها عليهم الحكومة قليلة جداً .

اماً نزع السلاح فيظهر انه أهمل فاصحابه خباؤه في بيوتهم او ارسلوه الى القرى بحيث يتعذر الاهتداء اليه . وعلى الحكومة ان تتذرع باشد الوسائل اذا شاءت جمع قسم منه .

قد ألقي القبض على بعض الدروز في جوار راشياً وأرسلوا الى هنا ائنا لم يُحاكموا في دمشق بل متى جمع عدد منهم يرسلون إلى بيروت مخفورين .
(ملحق عدد ٢١٧ ص ٢٦٩)

٥٧ — اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٢ من [انطاف]

سبق لي ان بسطت لسعادتكم رأيي في رسالتي المؤرخة في ٣ المنقضي وقوامها انه إذا منحت حكومة سورياً استقلالاً نوعياً أدى وجوب جعل حكومة الجبل ماثلة من جميع الوجوه لسائر سناجق الولاية الا اذا ثبتت ضرورة ابقاء القائم مقامية المسيحية متمتعة ببعض امتيازاتها القديمة بالظاهر على الاقل . بيد انه لما كان هذا الترتيب يوجب ابقاء لبنان مقسوماً الى جزئين كما في السابق فينشوش حسن انتظام المشروع على عكس ما اردت انعمت النظر فيه فظهر لي بعد التروي ان قاعدة التوحيد التي نود التعويل عليها يضعف مفعولها من جراء التعويل على ترتيب يستد به ساعد الحكومة الوطنية ويحقق رغائب امبراطور فرنسا .

وعليه فاذا اُقيمت القائم مقامية المارونية كانت النتيجة دون ريب استمرار معظم الشرور الحاضرة ومواصلة عداوة طائفة قوية للحكومة لا محالة وتناقض متأت عن وجود

حكومة في قلب الحكومة فإنه ولو كان هذا التناقض قد أنقص من قوته ما أمكن فلا تزال له قوة حيوية ترعج تركيا . بيد أنه يتعذر علينا تجاهل الماضي كل الجمل . أجل ان الموارد لا يصلحون لتولي ادارة شؤونهم بذاتهم الا أنهم وان كانوا عاجزين عن اجراء طريقة هذا الحكم فرجما يتوهم ان من الظلم الفاء الامتيازات التي ضمنتها لهم اوربا . فلو ابدلنا اسم ماروني باسم مسيحي زالت مشاكل كثيرة واصبح في الامكان ادماج الجبل في هذا المشروع واشراكه في فوائده اذ ان تجريده من صفته الطائفية والمكانية يريح بال الحكومة ويزيل مخاوفها ونفورها منه . ولهذا الغرض اسأل سعادتكم عما اذا كان ليس من حسن التدبير جعل لبنان متصرفية لا تختلف عن سائر اقسام الولاية سوى بان المأمورين الذين سيعينون لادارتها يجب ان يكونوا مسيحيين . وبهذه الوساطة نربح فائدتين كبيرتين احدهما شمول الادارة المسيحية كل الجبل والاخرى ان والي الولاية يتسنى له مراقبة ليس فقط النواحي المختلطة بل بلاد كسروان ذاتها بتولية مسيحي غير وطني وغير ماروني يثق بنزاهته واخلاصه . ولما كان من مصلحة حكومة ايلالة سورياً المحافظة على الروم والدروز وتعزيرهم في الجبل لا يخشى ان يتضرروا من تولية باشا مسيحي بل تضمن مصالحها البلدية والمحلية بتعيين مأمورين دروز وروم وتأليف مجلس مختلط في النخاع الباشاوية الجديدة . (عدد ٢٢٠ ملحق ٧ ص ٢٨١-٢٨٢)

٥٨ - ومنه اليه في ١٤ منه [انظاف]

يسرني ان ابشركم بانه بناء على احتجاجي والموسيو بيكلار في الليلة المتقضية على فؤاد باشا تعجل دوله بايفاد رسل الى كل الجهات موعزاً بتأجيل تنفيذ امره بحق الدروز انذكوري رسالتي المؤرخة في ١١ الجاري .

(عدد ٢٢٠ ملحق ٦ ص ٢٨١)

٥٩ - كتاب الاب سارل لا فبجري (١) الى امد اسدقائه في ١٤ من

سأبرح بيروت يوم الجمعة القادم عائداً اليكم . واني لاحزن على مغادرة هذه البلاد التاسعة العزيزة وقد اوفدني اليها مجلس ادارتنا لامل فيها سخاء فرنسا الكاثوليكية . اني احيت جميع هؤلاء المسيحين المنكودي الحظ الجديرين بكل رافة وروساءهم واساقفتهم وكهنتهم وقد اجتهدت بان ابين لهم اني اودهم كثيراً ولهم في فوادي حب اخوي يشعربه جميع اعضاء جمعيتنا نحو جميع الكاثوليك على اختلاف ملتهم وطقوسهم . هل توقفت الى اقتاعهم ؟ اني لارجو ذلك اذا وثقت بدلائل الود المنهالة علي من كل جهة . ان البطاركة والاساقفة وروساء الطوائف كما يسمنهم هنا قد شاءوا ان يعربوا لي عن اكرامهم ومنتمهم فأخجلوني . واني مرسل اليك في طيه صور تحاريرهم فثبتت لك مقدار ارتياحهم الى ما فعله مجلس ادارتنا والى ما اتيته باسمه هنا . وهذه الشهادات هي خير جائزة لك ولي الى ان نحرز المكافاة الالهية التي هي مرئاد امانينا .

وفور وصولي الى فرنسا ارفع الى اصحاب السيادة اساقفتنا بياناً حاوياً تفاصيل مهمتي (٢) ثم اقصد رومية واقدمه الى قداسة الخبر الاعظم بمثابة دليل على اخلاصنا واحترامنا لنائب السيد المسيح وعلى اعتقادنا الوثيق ان كل عمل في كنيسة الله لا

(١) هو مؤسس جمعية المدارس الشرقية وفور اتصال خبر المذابح به افتتح اكتتاباً لاغاثة المنكوبين ثم اوفده اساقفة فرنسا لتوزيع الاموال التي جاد بها المحسنون . فجاؤ وخفف شقاء المنكوبين وبعد عودته من لبنان رفاه قداسة امام الاجبار الى الدرجة الاسقفية وفي سنة ١٨٦٩ جعل رئيس اساقفة الجزائر وله فيها أعمال جليلة وقد اشتهر خاصة بسعيه سنة ١٨٨٨ لدى الدول الاوربية في حملها على الاتفاق على منع النخاسة

(٢) طبع هذا البيان بعنوان « اكتتاب لاغاثة مسيحي سوريا »

يتبارك الأ إذا باركه نائبه على الأرض فاقص على اب المؤمنين المنظر قلبه تأسيًا
 ما حلّ بابنائه في الشرق من البلايا وما فعله إبنائه في فرنسا لتخفيف شقائهم .
 بيد أني أستطيع قبل وصولي إليك أيها الصديق العزيز ان اروي ظمأك
 وظمأ المحسنين الى الوقوف على وجوه انفاق المبالغ العظيمة التي عهد الي بتوزيعها .
 فهالك بيانًا موجزًا بالاموال التي وزعتها منذ ١١ تشرين الاول وهو يوم وصولي الى
 بيروت حتى يوم تاريخه .

قد سلمني مجلس ادارتنا مليون فرنك ثم بعثت إليّ بمبلغ ٢٤٠ الف فرنك
 ارسلته الى الشرق قبل سفري من باريس . فألفت ست لجان احسان في الانحاء
 التي اجتاحها الدروز والأتراك ووكلت اليها : ١ - اعادة بناء البيوت . ٢ : توزيع
 مآكل و ثياب . ٣ : تقديم بذار للفلاحين المعوزين . فاعطيت . . . (هنا فصل
 النفقات ثم لحصها كما يأتي :)

فيكون المجموع ٩٠٦ الاف و ٥١٢ فرنكًا واذا ما أضفت اليه الـ ٢٠٠ الف
 فرنك الموزعة قبل وصولي يبلغ المجموع مليون و ١٠٦ الاف و ٥١٢ فرنكًا أنفقت
 على اعالة المنكوبين واعطائهم ثيابًا وبذارًا وترميم بيوتهم ويستمر هذا التوزيع مدة
 الشتاء بكامله من المال الباقي في خزيتنا وقدره مليون فرنك .

وخلا هذه النفقات يوجد نفقات أخرى أقل منها أنما مفيدة وضرورية مثلها .
 ذلك ان المذابح يتمت مئات من الاولاد فأمسوا لا معين لهم معرضين للموت
 جوعاً أو برداً ولتغيير مذهبهم . فرأيت ان استدرك هذا الخطر ففتحت ميتمين لاولاد
 الفقراء يسعان ألفي يتيم . أما اولاد الاسر التي كانت ذات ثروة وافقرت الآن
 فقد وضعتهم في مدرستي غزير وعينطورة وعددهم ١٦٠ منهم ٨١ مارونيًا و ٧٩ من
 الروم وسيكلف كل يتيم ٢٠٠ فرنك والتلميذ ٤٠٠ فرنك .

وهالك بيان ما انفقته حتى اليوم على هؤلاء الاولاد . . . (هنا صورة هذا البيان

(١٢٣)

مفصلاً ومنه يتضح ان النفقات بلغت مليون و ٣٥٦ الف و ٥١٢ فرنكاً) ثم استأنف قائلاً :

اما بقية المبلغ الذي جمعناه فني يدي منه زهاء ٨٠ الف فرنك والباقي بيد رئيسنا الفاضل الذي وضعه بالاتفاق مع مجلس ادارة جمعيتنا في المصرف العقاري فيستجره تدريجاً لدى الحاجة .

فهذا يا حضرة الصديق العزيز بيان ما فعلناه من الخير وسنواصله مدة هذا الشتاء وفي السنوات التي تليه على قدر ما يهد لنا ذلك احسان كاثوليك فرنسا . فلنمجد الله لانه شاء ان يجعلنا واسطة رأفته بهذا الشعب التاعس الذي يجينا من صميم فؤاده . وقد قلت لك انه لا يعرف كيف يعبر لنا عن شكره .

وهذا يعزبني وينسيني افانك اشتمت عليها رسالة مثبتة في جريدة «الاندباندنس بلج (١)» وقد بلغني عدد منها هنا بعد مرور شهر على كتابتها . فقلوته على مسامع كثيرين فسخروا بكاتبها . إذ يتعذر حشو بضعة اسطر بهذا المقدار من السخافات والاكاذيب والجمع بين الرذانة وجهل شؤون هذه البلاد فيجب عدم الاكتراث بهذه الاقوال فأسدّ جواب عليها كتابي هذا .

(عن كتاب سورياً للاب جويين ص ١٨٦-١٨٩)

٦٠- كتاب بطربرك الروم الطائوبك واساقفته الى رئيس اساقفة باريس في ١٥ منه الى اخوتنا الاجلاء الكرادلة ورؤساء الاساقفة والاساقفة وجميع اكليروس فرنسا وشعبها المسيحي الجديرين بسامي الاحترام

(١) ان مراسل الجريدة المذكورة هو ريشار ادوارس الانكليزي صاحب كتاب «سورياً من سنة ١٨٤٠ - ١٨٦٢» وهو مشهور ببغضه الفرنسيين ومن لاذ بهم من المسيحيين

ان المحن والنكبات التي نزلت بطوائف سورياً المسيحية من جرأء ضروب القدر التي جلبت عليها الدمار والحريق والنهب وانتهاك حرمة النساء والقتل قد ملأ خبرها نواحي اوربا فحركت قلوب الملوك وجميع الشعوب المتمدنة وحماتها على الاسراع في اعانة اشقاءهم نجوا من السيف المسلول لآبادتهم جميعاً .

ان جلالة الامبراطور نابوليون الثالث والاكليروس والشعب الخاضعين لسلطته قد بذلوا غيرة نادرة المثال وعناية عظيمة وحباً اخوياً تعرف الكنيسة وحدها انماه في قلوب ابنائها .

ان ابن الكنيسة البكر السامي المقام قد وجه عنايته الى ارسال بوارجه وجنوده البرية المنصورة فاتقدوا من نجا من مجازر لبنان ودمشق واخذوا بجمايتهم سائر الطوائف المسيحية المتوطنة شواطئ سورياً وداخليتها وقد كانت معرضة لشرب كأس المنون المعد لجميع المؤمنين .

ان الغيرة والمروءة الراعويتين اللتين أبدتموهما أيها الاخوة الاجلاء في دعوة الشعب الفرنسي المشهور بتدينه وسخائه وبذل ذاته الى مساعدة اخوانه السوريين التعماء الساقطين في وهدة الشقاء قد حفظنا حياة الوف من المنكوبين الذين لم ينجوا من السيف الا ليقعوا في مخالب الجوع والعري وليس لهم مكان ياوون اليه ليسندوا رأسهم فراشهم الارض وغطاؤهم السماء . فمات كثير منهم من جرأء هذه الاوصاب . فكم من الرجال والنساء والاطفال لبسوا من احسانكم وسدوا رمقهم ! وكم من الارامل اللواتي كنَّ ينجطن من مد ايديهن للاستعطاء مديونات لكم ! وكم من اليتامى وضموا في المدارس وكفل حاضرهم ومستقبلهم بعباء هذا الشعب الكريم !

ولمَّا جاء حضرة الاب لافيجري رسول احسانكم من فرنسا إلى سورياً وشاهد بأتم عينه الشقاء العظيم المستولي على البلاد وزع بالفطنة وحسن التدبير الاحسانات

التي عهدتم اليه بها فألف في مراكز النواحي المحروقة لجان اسعاف قوامها رجال عارفون باحوال البلاد اسدّ جميع الحاجات المعروفة أو التي ستعرف دون تمييز بين الطوائف ، فلباقته وجدارته ولطفه اكسبه اكرام الجميع .

وبناء عليه جئنا نفي ديناً مقدساً ونعرب لكم ايها الاخوة الاجلّاء عن اخلاصنا ومزيد امتناننا من غيرتكم الرسولية واحسان شعبكم . فاننا نتحد مع جميع اليتامي والارامل والتعساء الذين لم يفتروا عن رفع الابتهالات من صميم افئدتهم لله جلّ جلاله ليحرس صاحبي الجلالة الامبراطور والامبراطورة وسموّ ولي العهد وان يطر بركاته السموية والارضية على جميع رؤساء الاساقفة والاساقفة والاكليروس والشعب الفرنسي الشديد التمسك بعري الايمان المسيحي . فجميعنا نهتف بصوت واحد : فليحي الامبراطور ! فليحي الامبراطورة ! فليحي ولي العهد ! فليحي الاكليروس ! فليحي الشعب الفرنسي !

التواقيع : اكليمينضوس بجوث بطريك انطاكية والاسكندرية واورشليم وسائر المشرق على الروم الكاثوليك . اثاسيوس (خوام) مطران صور . اغناطيوس مطران حوران . ملاتيوس (فندي) مطران بعلبك . باسيليوس (شاهيات) مطران زحلة . غريغوريوس (يوسف) مطران عكا .

تنبيه : وقد ارسل رئيس اساقفة باريس صورة من هذا الكتاب الى الامبراطور مع الرسالة الآتية المؤرخة في ٧ ك ٢ سنة ١٨٦١ :

يا صاحب الجلالة

اجراً على ان اعرض على انظار جلالتكم صورة كتاب ارسله إليّ اساقفة الروم الكاثوليك في سورياً لابلغه الى اساقفة فرنسا شكراً لهم على الاحسانات الوافرة التي أرسلتها فرنسا الى منكوبيهم وضحايا الاضطهاد .

وقد فكرت ان جلالتم ترأحون الى مطالعة هذا الكتاب المتضمن الافصاح
عن عواطف امتان هولاء الاساقفة وشعوب تلك النواحي من النعم المديونين بها
قبل الجميع لجلالتم . (عن كتاب سورياً للاب جويين ص ١٩٤-١٩٦)

٦١ - بطاركة واساقفة بنانه وسوربه الى الجبر الاعظم يوس التاسع في ١٥ منه

ايها الاب الاقدس

ان البطاركة والاساقفة الموقمين في ذيله ينطرحون على اقدام قداستكم
متجربين على وصف النكبات التي انقضت عليهم وعلى الشعب والاكليروس الموكل
الى حراستهم ومنبيكم بالمساعدات التي تلقوها لتخفيف ويلات هذا الشقاء
ان قداستكم تنازلتم فسبقتم الجميع الى ارسال حسنة (١) مقدسة رغماً عن
الحالة الضيقة التي صرتم اليها من جرأء اعتداءات يوسف عليها فاقتدت جميع الامم
الكاثوليكية بهذا المثال السامي وكانت فرنسا في مقدمتها ولذلك تستحق خاصة
امتناننا الدائم . فحن مديونون ايها الاب الاقدس لهذه الامة الكريمة بايقاف
المذابح ومحفظها حياتنا وحياء شعبنا فلولا حماية جنودها لما بقي مسيحي واحد في كل
انحاء سورياً .

ان فرنسا لم تقتصر على حمايتنا من اعتداءات المسلمين والدروز بل انقذتنا من
مخالب الجوع والبرد والعري .

وخلا الاعانات العظيمة التي وزعتها حكومة فرنسا افتتحت جمعية مدارس
الشرق المحسنة اكتباباً لاسعافنا تحت رعاية اساقفة فرنسا وساير البلدان الكاثوليكية
فاسفر عن جمع مليوني فرنك .

(١) ان المبلغ الاول الذي تبرع به قداسته يناهز مائة الف فرنك

(١٢٧)

قد أنفقت حتى الان مبالغ وافرة جاد بها كاثوليك فرنسا المحسنون وغير اماكن
على اكساء فقرائنا واطعامهم واعادة بناء بيوتهم المدمرة وايواء اليتامى ويستعد هؤلاء
المحسنون الان الى ارسال الحلال والآنية الى كنايسنا المنهوبة .

وقد اتم جميع هذه الاعمال امام اعيننا بغيرة وحكمة حضرة الاب لافيجري
مدير جمعية مدارس الشرق العام وممثل امته بكل جدارة . وقد خاطر هذا الكاهن
الجليل بحياته غير مرة قياماً بالمهمة السابقة الموكولة اليه . وهو عائد الان الى وطنه
بعد ان وزع بيده اكثر من مليون فرنك وضمن توزيع اسعافات مدة فصل الشتاء
بواسطة عدة لجان ونحن نعلم انه سيذهب الى رومية لايقاف قداستكم على ما فعل
ولذلك نريد ايها الاب الاقدس ان نشهد بالحيرات الجزيلة التي اغدقها علينا كاثوليك
فرنسا وممثلهم السامي

ولما كنا عاجزين عن اعطاء المحسنين الى ابناؤنا المعوزين دليلاً ساطعاً على ما لهم
في قلبنا من عرفان الجميل فشد ما يكون اغتباطنا لو تنازلتم قداستكم الى ايفاء
قسم من ديننا . فلديكم كنز الغفارين والمواهب الروحية الموثقن عليه القديس بطرس
وخلاؤه فنلتس منكم بكل خشوع ان تفتحوه في وجه كاثوليك فرنسا الذين
جادوا بالاحسانات علينا وزجواكم ايضاً ان تثقوا بشواعر احترام ابنائكم المخلصين
المنظرحين على اقدامكم .

الموارنة

بطرس بولس (مسعد) بطريك انطاكية وسائر المشرق . يوسف رزق مطران
قورش . طويياً عون مطران بيروت . يوسف المريض النائب البطريكي . بطرس
البستاني مطران عكاً . بطرس مسعد مطران حماه .

الروم الكاثوليك

اكليمنضوس مجوث البطريك الانطاكي والاسكندري والاورشليمي وسائر

المشرق . اغناطيوس مطران بصرى و حوران . غريغوريوس (يوسف) مطران عكا
 وملحقاتها . باسيليوس (شاهيات) مطران زحلة والبقاع . ملاتيوس (فندي) مطران
 بعلبك وملحقاتها . امبروسيوس (عبده) مطران العلية الصهيونية في القدس .

الارمن

غريغوريوس بطريرك قيليقيا وسورياً . اسطفان مطران اطنه والنائب البطريركي .
 يوحنا مطران قيصرية . ميخائيل مطران اورشليم .

السرمانه

يعقوب مطران دمشق . متى مطران حمص و حماه .

(عن الكتاب المذكور ص ١٩٧-١٩٩)

٦٢ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٥ منه [انطاف]

اتشرف بان ارسل اليكم في طيه ملخص القواعد المبني عليها مشروع في تنظيم
 سورياً وقد سبق لي عرضه على انظار سعادتكم . (عدد ٢٢٠ ملحق ٨ ص ٢٨٢)

٦٣ - ملخص القواعد التي يبني عليها تنظيم سوريا

١ : سلامة كيان السلطنة العثمانية .

٢ : تمديد فوائد تدخل اوربا الى جميع مسيحي سوريا .

٣ : توحيد جميع طوائف هذه الايالة وجنسياتها تحت حكم واحد بدلاً من

تفريقها .

٤ : تنظيم شؤون سورياً المدنية والمالية والعسكرية على وجه مخالف لسانر

ايالات السلطنة .

٥ : تولية وال عام على كل سناجق الايالة ينصبه الباب العالي بمعرفة اوربا .

- ٦: القاء تبعة حفظ الراحة وحسن ادارة هذه الايالة على الوالي الجديد .
- ٧: شمول سيطرته كل الايالة .
- ٨: جعل حكومة لبنان ممثلة لسائر حكومات السناجق حتى اذا حدث اضطرابات في الجبل لا يستطيع الوالي ان ينجو من اللوم باستتاره وراء مسؤولية مأموريه أو ان يكيد الدسائس لمنع نجاح طريقة الحكم الجديدة مدفوعا بعامل الحسد والغيرة على استقلاله .
- ٩: مساواة المسيحيين سكان الايالة في نظر القانون بالمسلمين في ما يختص بامتلاك الاراضي واداء الشهادة الى غير ذلك .
- ١٠: تأليف شرطة مختلطة من المسلمين والمسيحيين والدروز وسائر الطوائف دون تمييز .
- ١١: اذا حدث اقتتال بين رجال قبيلة او طائفة واحدة يحظر استخدام غير ابناء مذهبها من رجال الدرك لقمعها .
- ١٢: تأليف مجالس على طريقة الحكم الذاتي يوكل اليها النظر في جميع مسائل كل طائفة الدينية والغير السياسية . أمّا في النواحي المختلطة فيكون عدد اعضائها على قدر الامكان بنسبة الطوائف المختلفة الموجودة فيها .
- ١٣: تعيين الدول الخمس معتمدين سياسيين مؤقتاً لدى ديوان الوالي تكون تعاليمهم متماثلة مع حق توحيد كلمتهم والقات نظره الى ارائهم .
- ١٤: القاء الحكم الاقطاعي في كل انحاء الايالة .
- ١٥: اقتراح الموسوي بيكارلار :- جعل لبنان بأشاوية مع ابقاء حدوده القديمة وتولية باشا مسيحي عليه .
- ١٦: اذا افترض ان التسليم بالرأي المبسوط في المادة الـ ١٥ الاتفة الذكر يضر بمصالح العنصر المسيحي يجب تأمينها بمنحه ضمانات عادلة يصير الموافقة عليها

فيما بعد .

١٧: يجب ان تبقى النظمات التي توضع وفقاً لهذه الشروط المذكورة في
 المانخص مرعية مدة خمس سنوات على الاقل واعتبارها وقتية.
 (عدد ٢٢٠ ملحق ٩ ص ٢٨٢ - ٢٨٣)

٦٤ - صك الجلسة الرابعة عشرة في ١٥ منه

في الخامس عشر من كانون الاول سنة ١٨٦٠ اتدى جميع المندوبين في بيروت
 برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة فتلى محضر الجلسة
 السابق وأجيز بعد تعديله قليلاً . فسلم صاحب الدولة فؤاد باشا اعضاء اللجنة بياناً
 يتضمن تعداد الاحكام التي قضى بها منذ وصوله الى سوريا ثم الفت انظارهم مجدداً
 الى الضريبة المتاعية المراد فرضها على الدرور فقد قامت مصاعب غير منتظرة في سبيل
 استيفائها وثبت ان عدداً كبيراً من المكلفين لا يملكون الامتعة المفروض عليهم
 تقديمها في مدى خمسة ايام كادت تنقضي . فاملاك الدرور الاوفر ثروة محبوسة
 منذ مدة طويلة بحيث امتت الضريبة مثقلة فقط كاهل الفلاحين اي القرويين
 الذين لا قبل لهم على دفع مبالغ الـ ١١٠٠ غرش المساوي قيمة الامتعة والحبوب
 التي ليس لديهم شي . منها .

فقال اللورد دوفرين ان امر فؤاد باشا يحتاج الى تعديل وتأييداً لقوله اورد
 بعض ارقام واطالع اللجنة على انباء حملتها على تأجيل القطع بهذه المسألة الى جلسة
 السبت المقبل .

وتكلم مندوب فرنسا باسم رصفائه مندوبي النمسا وبريطانيا العظمى وروسيا
 والروسية فابلاغ مندوب السلطان ما رأوه في دمشق وحكمهم في حالتها وانهم مجمعون
 على انه يسهل اكراه هذه المدينة - دون استعمال وسائل عنف شديدة - على دفع ٤٠

مليون غرش في مدى خمسة أشهر ابتداءً من الربع الأول من العام المقبل والقرى المجاورة على اداء مبلغ ٢٤ مليون غرش في المدة ذاتها . وخلا ما تقدم يرى المندوبون المذكورون ان على صاحب الدولة المعتمد العثماني علاوةً على هذا القصاص والغرامة المالية ان يجمع فائز المسلمين وقد شاهد المندوبون دلالاته فيجازي المذنين الذين لم يُعاقبوا ويمنح المسلمين الذين احسنوا التصرف في خلال الاضطرابات وعددهم قليل لسوء الحظ دلائل ساطعة على رضا جلالة السلطان عنهم .

فوافق فؤاد باشا على جباية ٤٠ مليون غرش من دمشق و ٢٤ مليون من ضواحيها لكنه كرر اعتراضاته في الجلسات السابقة واقواله بتعذر جباية هذا المبلغ في الاجل المعين آنفاً . أمّا الادلة على ارتياح الحكومة التي طلب اليه المندوبون ابرازها وقوامها منح مكافآت ووسامات للمسلمين الذين أعانوا نصارى دمشق واعفائهم من الضرائب فهو مستعد لبدلها وسيعاقب ايضاً الاشخاص الذين يثبت عليهم الاشتراك في الجرائم التي سبق له قصاص مقترفيها بشدة .

وجهر الموسيو دي رهفوس بان على الباب العالي ان يمهّد جباية الضريبة في آن قريب بدفعه لمدينة دمشق من القرض الذي عقده حديثاً المبلغ المديون به لهذه المدينة وقدره يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ مليون غرش .

فأيد الموسيو دي وكبكر رأي رصفانه وارتأى ابعاد جميع جنود حامية دمشق أبان المذايح عنها .

فمضد الموسيو بيكلار طلب مندوب النمسا وزاد ان عدد حامية دمشق كان اذ ذاك ٨٠٠ جندي خلا ٢٥٠٠ من الجيش الغير النظامي ورجال الشرطة ولذلك يحق له ان يستغرب اقتصار المندوب العثماني على معاقبة ضابط واحد من بين الجمهور وعنده انه يجب محاكمة جميع الضباط دون استثناء . اجل قد احتج تبرئة لهم بعدم وجود اوامر وقلة عدد الجنود . بيد ان على كل ضابط في الظروف الحرجة ان

يستعمل بالعمل حتى إذا رأى امامه قوة نازرة اكثر منه عدداً عليه ان يصدّها ولو لقي حتفه . فعلى هذه القاعدة قائم شرف الجنود ويوسف على انه لا يمكن ذكر ضابط واحد من حامية دمشق قام بواجبه في خلال هذه الفواجع .

واكد المسيودي رهفوس ان بعض فصائل من الحامية كانت مرابطة في الحي المسيحي قبل استيلاء الفتنة بقليل فأجلبت عنها فجأة حتى ان الضباط ارسلوا في الليل السابق المذبحة فاستعادوا امتعتهم من البيوت التي كانوا اقاموا فيها . واردف ان كثيرين منهم يتباهون اليوم علناً بانهم اشتركوا في الفتنة .

فصرح فواد باشا بجهله هذه الحوادث ولم ير وجوباً لمعاينة الضباط لان قائدهم العام برأهم من كل تبعه قبل ان قضي عليه وسيطالع المندوبون اقراره في ملف اوراق الدعاوى الذي سيرض على انظارهم .

وقبل ختام الجلسة اقترح مندوب الروسية بالاتفاق مع رصفائه ان يسأل فواد باشا رؤساء المعاهد الدينية الوطنية عن الخسائر التي ألتمت بها ويطلع اللجنة على أجوبتهم فتعارضها بما جمعه من الانباء بهذا الشأن ثم توافق على تحديد قيم التعويضات كما فعلت في التعويضات الشخصية . وعليه أقرت اللجنة على تأجيل تحديد مبلغ التعويض الواجب اداؤه للمعاهد الدينية الوطنية في دمشق إلى ما بعد اجراء تحقيق خاص فلا يحصى موقتاً في مجموع العوض العام المعين للمسيحيين بل يضاف اليه في الآتي . (عدد ٢٢٩ ملحق ٢ ص ٢٩٨-٢٩٩ . ودي تستا عدد ٧٢٥ ص ١٧٤-١٧٦)

٦٥ - اللورد روس الى اللورد كولي في ١٥ منه

في طيه صورة الرسالة التي انفذها اللورد دوفرين الى سفير جلالته في الاستانة (عدد ١٨٢ ملحق ٦) المتضمنة مشروع تنظيم ايلة سورياً في الآتي فأطلعوا عليها الموسيو توفيل وبلغوه في الوقت ذاته ان حكومة جلالته تستصوب اراء اللورد

حتى اذا عول عليه ترى ان يُعين والي سوريا بمعرفة الدول الخمس .
(عدد ٢٠٤ ص ٢٦٠)

تنبه : وقد أرسل مثل هذا الكتاب الى المستر « فان » سفير انكلترا في النمسا والمستر لوتر في بروسيا والسير كرامبتون في الروسية .

٦٦ -- اللورد روفرين الى اللورد روسل في ١٩ منه [انطاف]

سبق لي ان حدثتكم في رساتي السابقة عن مخاوفي من ان الطريقة المراد معاملة الدروز بها تؤول الى اضطهادهم ويولني ان اقول ان الحوادث حتمتها ولذلك ألفت انظار سيادتكم الى المسألة الآتية الخليفة باهتمام حكومة جلالة الملكة .

ذلك ان قد اقترح في ختام جلسة طويلة عقدت قبيل سفر المندوبين الاوربيين إلى دمشق ان يوعز إلى الدروز المعروفين بتخبتهم الاسلاب ان يقسموا ما يفضل عنهم من الامتعة والحبوب والفرش بينهم وبين المنكوبين . فلم يكن من سبيل للاعتراض على هذا الرأي المعتدل المملوء شفقة ورأفة بالانسانية .

وكان قد سبق لي منذ مدة طويلة ان ألححت على فؤاد باشا بوجوب انتهاج هذه الطريقة وقبل افتراقنا وقع الاتفاق على ان يبدأ بتنفيذها . وشد ما كان عجبي فور عودتي من دمشق لما اتصل بي ان هذا الاقتراح العادل استبدله فؤاد باشا بالمشروع الآتي :

« انه بغية مساعدة المسيحيين الذين تضرروا من اعتداء الدروز عليهم قد فرض على كل درزي بلغ الـ ١٥ من عمره ان يؤدّي : »

١٠	امداد قمح	ثمنها	٢٠٠	غرش
١٠	شعير	=	١٢٠	=
١٠	ارطال زبيب	=	٤٠	=

١	مد حمص	ثمنها	٢٠	غرش
٣	فرش	"	١٢٠	"
٣	اغطية	"	١٠٥	"
٣	مخدات	"	٦٠	"
٢	طنجرتين	"	١٠٠	"
١	دست	"	١٥٠	"
٢	بلاسين	"	١٠٠	"
١٠	قف	"	٥٠	"

المجموع غرش ١٠٦٥

ينبغي تقديمها في مدى خمسة ايام او قيمتها والأ تستوفي منه بالقوة الاكراهية .
من الحماقة الافتراض ان كل شاب درزي بلغ ال ١٥ من عمره يستطيع تقديم
٣ فرش و ٣ اغطية كما ان الدست المعين ثمنه ١٥٠ غرشاً قليل الوجود في البيوت حتى
عند الموسرين . والمسيحيون ذاتهم لم يملكوا قط واحد في المئة من الامتعة المفروض
على الدرروز تقديمها لهم عدا ان اجبار كل شخص على دفع غرامة متساوية دون
النظر الى مبلغ اقتداره لهو ظلم ظاهر لا يحتاج الى بيان . بيد اني بغية ان اهد
لسيادتكم السبيل لتتحققوا جور الوسيلة المراد استعمالها بحق الدرروز سأعمد الى
طريقة المقابلة بينها وبين غيرها فيتضح باكثر جلاء ان قد بولغ في هذه الغرامة .

ان اللجنة الاوربية اشارت بفرض غرامة مالية على مسلمي دمشق علاوة على
اعدام رؤساء المحرضين على مذابحها فيمكن عد الضريبة الاكراهية المراد جبايتها
من الدرروز مماثلة للاولى من جميع الوجوه . اذ انه ولئن كان لم يعاقب حتى الان احد
من زعماء الدرروز فاحد عشر من كبار زعمائهم يُحيا كمون الان كجناة مستحقين القتل

وعدا ما تقدم قد سلم مسيحيو الجبل فؤاد باشا لائحة تشتمل على أسماء اربعة الاف شخص طالين اليه قتلهم بعد ان اقساموا امام اساقفتهم بصحة التهمة الموجهة اليهم . ولذلك يمكن اتخاذ الضريبة المفروضة على مدينة دمشق مقياساً يقاس به المبلغ النسبي المراد جبايته من فلاحى الجبل المعوزين .

لقد فرض على مدينة دمشق ادا ٤٠ مليون غرش وسكانها يقدر ب ١٥٠ الف نسمة فيهم ٣٥ الف شاب على الاقل يناهز عمرهم ١٥ سنة بحيث يعيب كل واحد منهم ١٠٤٢ غرشاً . أما الغرامة المفروضة على كل درزي عمره ١٥ سنة فقدرها ١٠٦٥ غرشاً . وعليه يكون المبلغ المفروض على فلاحى لبنان الفقراء تأديته في مدى ٥ ايام هو بالنسبة الى المبلغ المطوب من اهالي دمشق بمدى ٥ أشهر اوفر منه .

ولست المسألة بمتصورة على ما تقدم بل ان تفاوت هذه الضريبة لاكثر اجحافاً بالدروز من الدمشقيين . إذ لم يستعد من الامتعة الثمينة التي نهبت من بيوت اغنياء مسيحيى المدينة المذكورة الا النذر اليسير ولا تزال معظم الاسلاب في يدها ناهيها . ولا ريب في ان هذه الغنائم وارباحهم المحرمة تساعدهم على دفع الغرامة . أما الدروز فقد استرد منهم مقدار عظيم من الاسلاب كما ترون سيادتكم من البيان المرسل في طيه ويرجع استرجاع غيرها .

ومن ثم فقد عني عند توزيع الضريبة على سكان دمشق بالقاء عبثاً على الاغنياء واعفاء معظم طبقة الفقراء منها والفضل بذلك عائد لفضنة الموسيو اوتري قنصل فرنسا وعدالته . أما في مسألة الدروز فلما كانت املاك مشايخهم وزعائهم الاوفر ثروة محجوزة فلم تصبها الضريبة بل وقعت على عاتق الفقراء والصعاليك فأبهظت كاهلهم . ويجب ان نذكر ايضاً انه بينما كان اهالي دمشق في الثلاثة الاشهر المتقضية مقيمين في بيوتهم راتمين في مجبوحة الراحة لم يزعجهم سوى تحقيق الحكومة وفقاً للقانون كان الدروز يشقون معرضين للاعتداءات المستمرة وقد قتل عدد منهم (اكثر من

اربعين شخصاً) وأهينت نساؤهم وحرق ١٨ إلى ١٩ قرية من قراهم (١٢ منها بتمامها و٧ حرق بعضها) وقد أخذ ظلماً مقدار عظيم من جوبهم وعدد كبير من حيواناتهم وأمساوا في عدة أنحاء. يقتاتون البلوط والنخالة وحُرمت طائفتهم بأسرها حقوقها السياسية. وعليه لما علمت لدى عودتي من دمشق أنه علاوة على ما حلَّ بهم من البلايا وفقدان استقلالهم واستمرار سيف حكم الاعدام مسالواً فوق رؤوسهم قد فرضت عليهم غرامة بقصد اتمام خرابهم وابدانهم رأيت من الواجب الانتصار لهم عاجلاً لمنع الحيف عنهم.

ولحسن الحظ قد طالما لقيت في الموسيو بيكلار رصيفاً في وسعي ان اعتمد دائماً على عدله ووجه المسألة فما كاد يقف هذا النبيل على خطورة الازمة حتى بادر حالاً الى مساعدتي باستدراك شرها وكانت. المسألة تستوجب السرعة لان الوقت قد ضاق وصارت الساعة الثامنة من مساء الخميس وقد بدىء عند صباح اليوم السابق بتنفيذ الامر الجائر في كل أنحاء الجبل معاً. فقصدت فؤاد باشا ومبي احتجاج خطي من المندوب الفرنسي فاجاب دولته طلبنا. وانفذ في منتصف الليل اوامر الى سائر مراكز العمل موعزاً اليها بالتوقف عن جباية الغرامة الى صدور أوامر اخرى وصار الاتفاق على طرح المسألة على بساط البعث اللجينة الاوربية في الجلسة المقبلة.

وفي عزمي ان اغتم هذه الفرصة السانحة للالاح على رصفاني وخاصة على صاحب الدولة فؤاد باشا بوجوب العمل بزيد التروى والحيطه متى كان الامر متعلقاً بمصالح خلائق الله وعدم فرض الضرائب والغرامات بلا تبصر دون سبق ببحث عن موارد المكلفين بتأديتها.

وقبل كل شي ساعترض باسم حكومة جلالة الملكة والانسانية على ازال عقوبة في الدرروز أشد من التي رويت كافية لتأديب الدمشقيين.

ولا جدال في تفاوت درجة ذنب رجال الطائفتين. فالدمشقيون هم سناحون

متعصبون إنما اذا تركنا الالهوا والاميال تكيف المسألة كما تشاء. يبقى على كل حال امر ثابت لا يتقص هو ان الدروز استدرجوا الى النشوب في الحرب بدسائس اعدائهم المسيحيين وتهديدهم إنما لعنوا انتصارهم بالعار من جرأ. تشجيع الولاة الاتراك اياهم واثارتهم عوامل قساوتهم الغريزية. هذه هي الحقيقة ولا يستطيع انكارها. ولما زرت هذه البلاد قبل استيقاظ الفتنة ببضعة أشهر شاهدت امارتها بادية في عواطف الفريقين. فالدروز كانوا مستعدين للقتال والموارنة كانوا يعتقدون ان قد أنت ساعة فوزهم. كما ان دخل الجمارك يثبت ان قد أدخل الى لبنان بين كانون الثاني سنة ١٨٠٧ و ربيع سنة ١٨٦٠ اكثر من ١٢٠ الف بندقية و ٢٠ الف (غدارة) وكان من المشتهر انصراف المطران طوبياً وشركائه الى ايقاظ الشر حتى طاب اخراجه من بيروت كمقدمة لا بد منها لعقد الصلح. اجل ان سيادته قد أكد وقتئذ انه لا يمكن اثبات ذنب عليه ولا وجود ورقة بخطه إنما هذا القول لدلالة كافية على اشتراكه في الدسياسة. وعلى كل فقد عثر على تحرير منه (وربما اكشف غيره) منفذ الى اهالي دير القمر قبل انفجار بركان القتال وهو مكتوب بعبارات حماسية محرصاً اياهم جهاراً على طرد الدروز.

وبناء على ما تقدم فن العث وصف المسيحيين بانهم شهداء قديسون فهم يضاھون جيرانهم الوثنيين (يريد الدروز) في حروبهم همجية وظماء للدماء فكثيراً ما يقتلون مع بعضهم ولا يعفون عن النساء يؤيد ذلك ارتكابهم الفظائع بحق المشايخ الخازنين منذ سنتين ومثل هذه المعائب كثيرة في تاريخهم. بيد ان الدروز هم من هذا القبيل اكثر شفقة منهم فلا يقتلون مع بعضهم ويحترمون النساء. وعليه فن الضلال وصف القتال الذي جرى بين الدروز والموارنة كاعتداء.

وثنين برابرة على اتباع دين المسيح الودعاء. بل هو نتيجة تباغض طائفتين متساويتين في الحمجية ازل الفائزون في اعدائهم ذات البلية التي كانوا مهددين بها فيما لو

تغلب هؤلاء . واذا كان الدرروز ارتكبوا في هذه الحرب فظائع اكثر بربرية من المعتاد فالسبب فيه تدخل الاتراك وشدة حقهم على المسيحيين وقد آثاروه بتهديداتهم وعجزتهم . أما اليوم وقد فاز المسيحيون فلم يثبتوا انهم أقل ظلماً للدماء من اعدائهم وقد رفعوا أمس إلى فؤاد باشا بواسطة اساقفتهم عريضة تحتوي على اسماء ٤ الاف شخص يطلبون بها قتلهم وهذا العدد يضاهاي مجموع الدرروز المكلفين في لبنان .

وترون سيادتكم من منطوق رسالاتي السابقة اني لا اميل الى تخفيف الفظائع التي اقترفها الدرروز في حاصياً وراشياً ودير القمر وعندي ان فؤاد باشا استحق أشد اللوم لتأجيله عقابهم حتى اليوم فصالح العدالة والانسانية وحسن تنظيم حكومة الولاية في الآتي تقضي بان يمثل با كبر الجناة الذين غمسوا ايديهم في الدم ليكونوا عبرة لغيرهم لان هؤلاء البرابرة لا يفقهون فظاعة جنائيتهم الا متى أنزل بهم عقاب شديد . ولا مرأ ان القضاء بالاعدام على كبار السفاحين بطريقة عادلة نزيهة يختلف عن طريقة الاضطهاد العمياء الجائرة التي توول الى دفع أمة بأسرها إلى اليأس

وقد صممت النية على ان انفض يدي من هذا العمل غير مشارك رصفاني به ولما كنت قد بذلت اقصى جهدي دفاعاً عن الحق والشققة فاني اترك لسيادتكم اتمام ما بقي وضميري مرتاح لانه مهما حدث فالاراء التي أبديتها ستثبت اني بذلت ما بوسعي لمنع اللجنة من ارتكاب عمل جائز . واني ألحق بهذا الكتاب رسالة انفذها إلى الفيس قصل روجرس في عوز معظم الدرروز الان وصورة عريضة من سكان إحدى اقطاعاتهم فليسيادتكم ان تتقوا بصدق رواية المستر روجرس لاسيا وقد اثبتتها شهادات المرسلين الاميركيين وأصحاب معامل الحرير الفرنسيين وغير أشخاص يعتمد على اقوالهم .

ان عريضة الدرروز جليلة لا تحتاج إلى زيادة شرح فقد سنم موقعوها حياتهم

مصر حين بانهم يؤثرون المهاجرة الى أي مكان هرباً من الاضطهاد والجور.
 حاشية : انوي ايقاف رصفاني على الاراء المذكورة في الرسالة السابق الايام.
 اليها لا تارة عواطف خانهم . (عدد ٢٢٣ ص ٢٨٤ - ٢٨٧)

٦٧ - ياه السلوبات النبي استعبت ووزعنها الحكومه

لقد جُمع من ٥٣ قرية من اقطاعة المختارة : ١١٨٠ فراشاً و ١٣٥٤ خافاً
 و ٣٩٤٦ قطعة من الثياب و ١٤٠٩ ادوات من النحاس و ٧٩٨ حيواناً .
 واسترجع من الشوف ٩٨ كوباً وكأساً من الذهب والفضة و ٩ ملاعق فضة
 و ٢١ مبخرة و ١٩ صليبا و ٣ عقود من اللؤلؤ و ١٦ صندوقاً و ٧ نجات مرصعة باللؤلؤ .
 والماس و ١٠ سلاسل ذهبية و ٨ سيوف بنلافها وبدون غلاف و ١٦ تاجاً كنسياً
 و ٣ حلل كهنوتية محبوكة بخيوط ذهبية و طنطوران و فأس و بارودة مزدوجة و قرابيننا
 و فنجان قهوى من فضة و ققم فضة و سجع محبوكة بخيوط فضية و ٢٣ عقداً و ١٢٠
 اكرة من ذهب و فضة و ٢٣ حلقة بعضها مرصع بالماس و ١٠ دبائيس شعر و ٢١ خاتماً
 و ٥٠ زر من ذهب و فضة و ٤ شماعدين فضة و ٥١ نبراساً من فضة و ١٥ طبقاً من
 الفضة و ٤ قناني عتيقة و ٢٠ سوار و دملجان من الفضة و ٧ ساعات و ٤ خلاخل مفضضة
 و ٤ صور و ١٤ حلية لرأس النساء من الذهب والفضة و ٣٠ حلية للصفائر و ٢٦ ظرفاً
 للقهوة و ٧ خواتم من الفضة والذهب و واحد من الماس و عبائتان ثمينتان و دواة من
 الابنوس و مشط فضة و عصا مذهب و قمع للخياطة (كشتبان) و هلال و ٥٢٩ اداة
 من الذهب والفضة مكسرة و ٣٧٤ غرشاً معاقمة على طرايش النساء و ١٣٩٧٩٤
 غرشاً استوفيت بدل الحيوانات والجوب والحريز وغير اشياء عطلت أو حُرقت .
 الامتعة التي جُمعت من اقليم الخروب : ١٢٦ فراشاً و ١٤٥ خافاً و ٧٠ قطعة
 ثياب و ٢٣ اداة طبخ و ١٠٦ حيوانات .

وقد وُزِعَ الف ٣٥٥ مد ونصف من الجوب على ٢٧٧٠ منكبواً مسيحياً في
الاقليم المذكور وأُعطي رهبان دير المخلص ٥٠ مداً .
(عدد ٢٢٣ ملحق ١ ص ٢٨٧)

٦٨ - انبىس فنصل روجرس الى اللورد دوفرين في ١٧ منه [انطاف]

اتشرف فانبىسكم بانى تحقتت من انباء صادقة وردت على ومن تنقيي في حالة
الدروز في جبل لبنان ومشاهدتي العيانية انه يتعذر جباية الضريبة الاكراهية التي
فرضها عليهم صاحب الدولة فواد باشا

١ : ان خسائر الدروز على أثر الحرب الاهلية الماضية ضاهت خسائر المسيحيين
في مواضع عديدة فالمسيحيون الذين خربت بيوتهم قبضوا اعانات لجان الاحسان
المنشأة لهذه الغاية في حين لم يعط الدروز شيئاً .

٢ : يوجد على الاقل ٧ قرى وهي عينعوب وعيناب وبشتين وكفريا
وكفرفاود وكفرنبرخ وبعقلين وغيرها من القرى التي لم تتمكن من أخذ اسمائها قد
نُهبت تماماً .

٣ : قد استميدت الاسلاب التي عُثر عليها في القرى المختلطة او المأهولة
بالدروز فقط وكثيراً ما سلب الدروز مقادير عظيمة من اشيائهم الخاصة .

٤ : ان الحكومة حبست كميات عظيمة من القمح والشعير خاصة دروز
لبنان في سهل البقاع وأخذت ايضاً الابقار المستخدمة للفلاحة وذبح بعضها لاطعام
الجنود الفرنسية كما ان كثيرين من زعماء الدروز أمسوا ليس لديهم هذه السنة
شيء من الجوب مع انهم معتادون على املاء اهرائهم في كل سنة من حاصلات
اراضيهم .

٥ : لما كان يتعذر على الدروز المجيء الى بيروت او إحدى المدن الكبرى

فلا يستطيعون استلاف الاموال او بيع شيء من املاكهم لدفع مبلغ الغرامة التي فرضتها عليهم الحكومة وهم مضطرون الى الالتجاء الى المسيحيين لنوال قوتهم اليومي فيأخذون منهم عمالة باهظة . ان طبقة الموسرين قادرة على احتمال عبء هذه الغرامة اما المسورون والفقراء فلا يقوون على ذلك فهم يقتاتون فضلات الاولين ويضعون خبزهم من دقيق ابلوط والنخالة . ومن كل ما يستطيعون الحصول عليه كالغيف التي اريتكموها لدى عودتي من الجبل فالنساء يذهبن الى الحقول لجمع الاعشاب وهي اسباب قوتهم الاولية . اما في القرى التي حُرقت وقد سبق لي ذكرها فالذين كانوا معتادين على بعض التمتع أمسوا في عوز كلي .

من المعلوم ان اهالي هذه البلاد معتادون على استدانة الاموال كل سنة على حساب مواسمهم وبمحاصيلهم ولما كان الدروز قد حرموا هذه السنة مواسمهم فلا يستطيعون دفع ديونهم ولا ان يستفوا أموالاً جديدة بضمانة مواسم السنة المقبلة . ومما زاد حالتهم ضيقة أخذ ابقارهم بحيث يحول دون فلاحتهم الارض فتسيء حالتهم في الآتي أكثر مما هي الان .

ان المبلغ الذي فرضته الحكومة الان على كل مكلف درزي ناهز الـ ١٥ من عمره لزهاء ١٠٦٥ غرشاً وهو باهظ جداً يزرع تحته اهالي هذه البلاد معها تحسنت شؤونهم وان كانت حاجاتهم قليلة جداً اذ لا تنفق كل عائلة في السنة أكثر من ٢٠٠٠ إلى ٢٢٠٠ غرش . وعليه فالغرامة المفروضة على كل درزي تضارع نصف ما تنفقه عائلة بكاملها في مدى السنة . (عدد ٢٢٣ ملحق ص ٢٨٧-٢٨٨)

٦٩ - عربضة دروز الجرد الى فواد باشا

ان الموقعين أدناه رعايا الباب العالي سكان اقطاعة الجرد التابعة دير القمر يضرعون إلى الله ليديم حياة جلالة السلطان الاعظم الذي تنازل فأرسل دولتكم

لانصاف رعاياه ولهم ملء الثقة بانهم يحصلون بانظاركم على الراحة والطمأنينة المرغوبتين لانهم بعون الله لم يسفكوا دمًا ولم يُحرق بيت مسيحي في ناحيتهم مع ان المسيحيين غادروهم تاركين عيالهم لمحاربة اخوانهم الدروز وقد حافظ الموقعون على عيالهم واموالهم فلم يفتقدوا بارة الفرد .

أما الاشرار الذين خرجوا من ناحيتنا وذهبوا للاشتراك في النهب فقد أعدنا ما سلبوه وقتًا لاوامر دولتكم . وقد تشرّفنا بورود اوامر جديدة مألها ان على كل مكلف درزي ان يقدم للامة المسيحية ١٠ امداد قح ومثلها من الشعير و١٠ ابطال زيب و٣ فرش و٣ أحفة و٣ مخدّات و٣ طناجر وقدرين وبلاسين وقتنين أو ادا . ثمنها وقدره ١٠٦٥ غرشًا . فنحن في كل آن خاضعون لاوامر دولتكم ليس فقط بدفع الاموال بل بسفك دماننا انما لا نستطيع اداء هذه الغرامة لاننا لانملك شيئًا . فنحن عباد الله ننطرح على اقدامكم متمسين ان ترأفوا بنا ونحن مستعدون لهجر بلادنا وتقديم كل ما نملكه لدولتكم ثم نذهب وليس علينا سوى قميصنا إلى حيث يريد الباب العالي أو ان تُقسط هذه الغرامة علينا ونعطى مهلة لتأديتها أو ان المسيحيين يأخذون من املاكنا ما يساوي ضعف الغرامة والأوقعنا في فقر مدقع . ولنا الرجاء الوطيد ان دولتكم لا تهملنا في فاقتنا وضيقتنا إذ ليس لنا ملجأ سوى الباب العالي .
(عدد ٢٢٣ ملحق ٣ ص ٢٨٨)

٧٠ — اللورد روفرين الى السير بولفر في ١٨ منه [انطاف]

اتشرّف فانبتكم ان الموسيويكلا ر اغتتم فرصة جلسة غير رسمية عقدها المندوبون الاوروبيون مصادفةً بعد ظهر امس لم يحضرها فؤاد باشا فسأل رصفاءه عمّا اذا كانوا لا يرون مناسبًا تمديد احتلال سوريا عسكرياً الى ما بعد الاجل المعين في الاتفاقية

(١٤٣)

فأجاب الموسيو دي ويكبر انه لا يرى وجوب اطالة مدة الاحتلال إلى بعد
اتقضاء شهرين اذ من المرجح ان اللجنة تكون تمكنت في هذه الفترة من ايجاد
الضمانات الكافية بحيث يستغنى عن القوة الاجنبية

وصرح الموسيو دي ريفوس بانه غير مستعد للحكم في ما يصيب سلامة
المسيحيين اذا حرموا ضمانات سلامتهم المكفولة بوجود جيش فرنسوي

وجهر الموسيو نوفيكونوف بتيقنه بوجوب تمديد اجل احتلال الجنود الاوربية
ثم اسهب الموسيو بيكلار في بيان حسن تأثير بقاء هذه الجنود في كل البلاد
فاكتفيت بابداء رأبي بجلاء وايضاح معلنا ان قدوم الجيش الفرنسوي أتى
بفوائد جليلة انما أمسى الان عائقا في سبيل الحكومة واني اعتقد انه يستطيع الجلاء
غداً دون خطر على البلاد لان فؤاد باشا وجنوده قادرون على حفظ الراحة وان
الواجبات السياسية التي يقوم بها الان هذا الجيش في الجبل ليست في عداد مهمته.
وقصارى القول اني بسطت امام رصفائي ذات الرأي الذي سبق لي ايضاحه
لسعادتكم في رسالتي المؤرخة في ٤ الجاري . وكان ان انفرط عقد الاجتماع دون
القطع بشي . بهذا الشأن لتباين اراء المندوبين . على اني لا ارتاب في ان مندوب
بروسيا سينحاز فيما بعد إلى رأي الموسيو دي ويكبر ورأبي .

(عدد ٢٢٤ ملحق ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠)

٧١ - ومنه اليه في ٢١ من

اتشرف فاخبر سعادتكم بان اللجنة الدولية عقدت امس اجتماعاً خاصاً في داري
للتفاوض في مسألة تنظيم البلاد . فتلطف الموسيو بيكلار بان تلا - باسمنا كلينا عملاً
بالاتفاقية المعقودة بيننا - المواد التي سبق لي الشرف بايقاف سعادتكم عليها في رسالتي
المؤرخة في ١٥ الجاري وجهر بان منطوقها لا يقيد حكوماتنا . ثم قرأ اقتراحه ومآله

ان يجعل لبنان مع حدوده القديمة باشاوية مماثلة لساثر سناجق الايالة على شرط ان يولى عليه باشا مسيحي .

فاجبته اني لا ازال مصرأ على الاعتقاد انه متى كانت بلاد أهلة بمسيحيين شرقيين محتانفي المذاهب فالتركي افضل والي يحسن توليته شوونهم . بيد انه لما كان علينا مراعاة الرأي العام في اوربا فلا امتنع عن البحث في المشروع المقترح بانشاء باشاوية مسيحية في الجبل على شرط ان يكون مقرراً ان الباشا الذي يقع الاختيار عليه لن يُنتخب من سكان الجبل لان اهليه متمصبون جهلة .

ويسرني ان اقول ان رصفاءنا قابلوا مشروعنا بمزيد الارتياح الا المسيو نوفيكونف فانه لم يستصوب توحيد الحكم في لبنان لكني اعتقد ان تأمين الروم والدروز من جور الاغلية المارونية باخضاع لبنان لنظام الولاية العام سيزيل مخاوفه وسأعود في رسالة أخرى الى البحث في هذا الموضوع فاحصه وأفيه حقه . فاذا ما كانت سعادتكم ترى وجوباً لمثل هذا التحوط فمعتدي انه يجدر الاشتراط الا يكون الباشا المذكور وطنياً . (عدد ٢٢٤ ملحق ٢ ص ٢٩٠)

٧٢- اللورد كولي الى اللورد روس . عن باربن في ٢١ منه [انظاف]

اني وفقاً لما اشترتم اليه سيادتكم في رسالتكم المؤرخة في ١٥ الجاري ابلفت المسيو توفيل منذ بضعة ايام صورة كتاب اللورد دوفرين الى السير هنري بولفر المتضمن مشروع تنظيم ايالة سوريا . وقد سألت المسيو توفيل أمس عما اذا كان انفسح له الوقت لقراءته فأجابني انه تلاه بزهد الترووي ورأى ان اراء اللورد دوفرين مطابقة لارائه لكنه يرتاب في امكان حمل الباب العالي على ان يتخلى عن السلطة المراد تخويلها الى والي سوريا . (عدد ٢٠٩ ص ٢٦٢)



٧٣ - مك الجلسة الخامسة عشرة في ٢٢ من

في الـ ٢٢ من كانون الاول سنة ١٨٦٠ اتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة فقريء محضر الجلسة السابقة وأجيز بعد تعديله قليلاً . ثم تناول البحث مسألة الضريبة المتاعية المراد فرضها على الدروز .

فقال مندوب انكلتر ان الضريبة المفروضة على الدروز جائزة وجبايتها تهدد كيان الامة الدرزية . فقد أمر فؤاد باشا ان يُجبر كل مكلف درزي على تقديم كمية من الامتعة او قيمتها البالغة زهاء ١١٠٠ غرش . مع انه قد ثبت من استقصاء الاخبار الجديرة بكل ثقة ان معظم الدروز لا يملكون هذه الامتعة ولا قيمتها ويتعذر عليهم تأديتها أو استلافها . ومن معائب هذا الامر ايضاً فرضه ضريبة متماثلة على جميع الدروز اغنياء وفقراء بالسواء .

أما في دمشق فقد روعي تفاوت اقتدار المكلفين وقُسموا إلى فئات حتى ان أحد المشاريع الذي نال استحسان اللجنة يشير باعفاء طبقة الفقراء من كل ضريبة . وعليه يرى من واجبه ان يطلب باسم الانسانية معاملة الدروز وفقاً لهذا المشروع وهم أقل ذنباً من مسلمي دمشق لانهم استنزوا الى الاشتباك بالحرب الاهلية بتحرش الموازنة بهم وتهديدهم . ومن ثمه إذا كان فرض على دمشق غرامة قدرها ٤٠ مليون غرش وعلى كل مكلف درزي تقديم امتعة قيمتها ١١٠٠ غرش فنظر العدد مسلمي دمشق الذين ستوزع عليهم الغرامة وعدد الدروز مع مراعاة النسبة يكون قيد جبي من هولاء الاخيرين في مدى ٥ ايام اكثر مما يدفعه الدمشقيون في مدى ٥ أشهر ولذلك لا يتالك من ان يرى حيقاً عليهم من جراء هذه المعاملة . ثم عدد بعض قرى درزية أخذت منها امتعتها وغيرها نُهبت بكاملها . فاذا لم يُجفل مجالتهم وفرض على

جميع الدروز ضريبة متماثلة يجر ذلك الى خراب هذا الشعب الذي حرم استقلاله وامتيازاته السياسية . وبناء على ما تقدم يرتني اللورد دوفرين وجوب ابطال أمر فوآد باشا .

فأجاب فوآد باشا انه لما تلا هذا الامر في اللجنة لم يعترض عليه أحد حتى ولا اللورد دوفرين وانه لم يأمر باستيفاء الضريبة بمدى • ايام كما وهم حضرة اللورد بل بان يبدأ بجبايتها بعد انقضاء خمسة ايام على اعلان الامر . وعليه فالأمورون الموكل اليهم جباية هذه الغرامة يمكنهم ان يقضوا في استيفائها الوقت اللازم كما انه قد اوعز اليهم بان يراعوا ظروف الاحوال ويستعملوا الرفق حيث يلزم .

فصرح مندوب النمسا بضرورة التعجيل باستيفاء الغرامة اعتقاد انها ليست باهظة كما صورها اللورد دوفرين لان كل حساباته مبنية على قاعدة مشكوك بها أي على تخمين الامتعة المطلوب من الدروز تقديمها باسعار تفوق ثمنها الحقيقي .

فجهر مندوب فرنسا بارتياحه الى تجديد النظر في الغرامة المفروضة على الدروز والتدقيق في تفاصيلها وتأجيل تنفيذها بضعة ايام لكنه لا يقبل بابطال الامر الذي أصدره فوآد باشا ووافقت عليه اللجنة انما يرى ضرراً كبيراً في اطالة مدة هذا التأجيل الذي يحط من هبة السلطنة ويترك الاهالي حيارى . فاذا نُظر إلى هذه الضريبة بصفتها عقوبة فلا تنطبق على عدد الجنايات التي اقترقتها الطائفة الدرزية والفظائع التي اجترحتها ولا يمكن عدّها بمثابة حيف عليهم بل يجب النظر اليها من جهة فائدتها وجلّ الغاية منها تمهيد السبيل للحكومة لتجمع بانقريب العاجل كمية من الحاجيات والامتعة الضرورية . ولذلك لا بد من ان يكون منطوق الامر بجملاً شديداً بيد ان على فطنة المأمورين المكلفين بتنفيذه ان يستعملوا الرفق كلما رأوا وجوباً اليه . حتى اذا ثبت تعذر تقديم بعض امتعة فهو مستعد على تعديل لانحتها وانقاص عددها .

وتلا مندوب النمسا كتاباً يستفاد منه ان الدروز عاجزون عن دفع الضريبة المعينة في الامر لانهم لا يملكون عادةً من الامتعة البيئية سوى النذر القليل ومتى وفروا قليلاً من المال يبتاعون به ارضاً . وعليه لا يوجد عندهم امتعة علاوة على لزومهم ولا مال مدخر في خزائهم . فيرى من المناسب الاقتصار على فرض الضريبة على الاغنياء المحجوزة املاكهم فيستعان بموائدها على اتياع الامتعة اللازمة او قيمتها .

فعضد مندوب الروسية هذا الاقتراح فقال ان ملاك المسألة ايجاد افضل طريقة للحصول على الامتعة الضرورية التي يحتاج اليها المسيحيون فاذا لم يكن في وسع فلاحى الدروز ان يقدموا مقداراً كافياً منها يجب أخذها أو قيمتها من مشايخ القرى الذين لهم أملاك وقد غنموا قسماً كبيراً من الاسلاب . وعدا ما تقدم لما كان أصحاب المقاطعات الدرزية هم أصحاب ثروة فعلى الحكومة التي حبست أموالهم واملاكهم ان تخفف شقاء المسيحيين بارصاد عوائد هذه الاملاك لهذا الغرض .

فألقى مندوب فرنسا وبروسيا باستيفاء الغرامة من جمهور الدروز مع اعفاء الذين لا يملكون الا لزومهم . واقترح الاخير وجوب التمويل على قاعدة التكافل والتضامن بين سكان قرية واحدة وقرى اقليم واحد . وأشار الاول باسقاط عدة امتعة من اللائحة كمحبوب البذار ودسوت النحاس لندرة وجودها .

فاستحسن اللورد دوفرين هذا التعديل . وحدث فؤاد باشا رصفاه بنيتيه ان يكتب من الغد امراً جديداً مطابقاً لتعديل المسوييكالار الذي أجمع عليه اللجنة .

ثم سلم نائب الرئيس نص الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت الغير العادية عارضاً ايها على تمحيص اللجنة .

وقبل ختام الجلسة استوضح مندوب فرنسا فؤاد باشاعماً إذا كانت الضريبة

الغير العادية التي فرضت على مدينة دمشق قد وافق عليها اعضاء اللجنة .
 فأجاب فؤاد باشا انه تلقى رسالة من حكومته تحتفظ بحق القطع في كيفية
 تعيين التعويضات ودفعتها للمسيحيين وتحديد مبلغ الضرائب المراد استيفاؤها
 وارصاها للتعويضات المذكورة وزاد انه يشعر بوجوب انها هذه المسألة عاجلاً وفي
 عزمه ان ينفذ رسائل مستعجلة الى الاستانة يلح بها على الباب العالي بالحكم عاجلاً
 في هذا الشأن .

فأبدى مندوب فرنسا استغرابه هذا التدبير معرباً عن أسفه الشديد موضحاً انه
 يجرى إلى تأجيل تنفيذ وسيلة أجمع كل اعضاء اللجنة على ضرورة تنفيذها عاجلاً وهو
 موثق ان الدول الخمس قد شاطرت رأي مندوبها .
 وفضت الجلسة الساعة السادسة .

(عدد ٢٢٩ ملحق ٧ ص ٣١٢-٣١٤ . ودي تستا عدد ٧٣ ص ١٧٦-١٨٠)

٧٤ -- اللورد روفرين الى اللورد روسل في ٢٣ منه [سرّي]

اعرض لكم بخصوص اتهام الجنرال دي بوفور فؤاد باشا بالتواطؤ على فرار
 الدروز المذكور في رسالة سيادتكم رقم ٢٦ تاريخ ٩ الجاري ان هذه التهمة
 تدل على عدم فقه القائد الفرنسي الاسباب التي يمكن الافتراض بصواب
 انها أثرت في سلوك دولته .

اذ ان من المؤكد انه إذا كان هناك دواعٍ سياسية من شأنها حمل فؤاد
 باشا على ان يعامل بالرفق بمجموع الامة الدرزية فمن الجلي الواضح ان مصلحة
 الحكومة التركية قد حملتها دائماً على الرغبة في اسقاط زعمائهم . وعليه ما هو السبب
 الذي يمكنه ان يدفع دولته الى التواطؤ على تسهيل سبل الفرار لرجال ينظر اليهم
 دون شك كاتباع مجرمين وقد سنحت له الفرصة المواتية لهدم سلطتهم وحبس

أموالهم والاستيلاء عليها ؟

أثماً يوجد سبب آخر أثر في الخطة التي نهجها دولته. فهذه المرة الأولى من حياته التي استلم فيها إدارة الشؤون العسكرية وقيادة الجنود ورغماً عن عدم تعوده احتمال المشاقّ زحف بعجلة كذات إلى جهة حاصبياً وراقب بنفسه الحركات العسكرية للاحاطة بمصائب الفارين فالعقبات ووعورة المسالك وعدم وجود انباء صادقة لديه عن ملجأ هذه المصائب وخفة انتقال الدروز أحبطت مساعيه لكنه من المرجح أنه لم يشأ التمويه على العقول والتمرض للسخرية ولتهمة تسهيله فرارهم .

ثم ان قبضه على جميع كبار زعماء الدروز الذين استسلموا اليه ومحاکمتهم بتهمة الخيانة لدليل كافٍ على اثبات صدق نيّاته .

ولا اعجب من نظر القائد الفرنسي الى جميع أعمال فؤاد باشا بعين الريبة . فقد جاء المسيودي بوفور الى هذه البلاد معتقداً ان تنظيمها يجب ان يكون نتيجة نشاطه وفطنته ولذلك فهو يمدّ فؤاد باشا كقرن معاكس له كما ان تأليف اللجنة جاء مخالفاً لرغائبه . ولا يُستبعد ان يكون علل نفسه بأمل ان يجعل سورية ساحة قتال تمهد له نوال اكاليل الظفر واحراز مكافاة عسكرية .

ومن البديهي ان جميع هذه الاسباب جعلته ان يزن أعمال فؤاد باشا ويعيها ويشوه مقاصده واجتهاده في توطيد اركان الراحة والونام . ويؤلمني ان اقول اني لم أجد بين رصفاني من يريد ان يعترف لفؤاد باشا بصموبة موقفه كما تقتضي النزاهة سوى المسيودي وكبكر .

ان الموسوييكلار يحاول بعجلة غير جديرة برجل عمل مثله ان يضطر دولته الى استيفاء غرامة باهظة في مدى ٨ ايام باتهامه بأموال ذات بال والادلة عليها ضعيفة كثيراً . فقد صرّح المندوب الفرنسي المشار اليه في جلسة اللجنة السابقة بان قد شوهدت قافلة جمال محملة باروداً وبنادق مرسله من مستودعات الحكومة في

عكاً الى دروزحوران . ولماً أُلحَّ عليه ان يثبت صحة هذه التهمة أجاب ان مسائحين انكليزيين قد شهدا بما ذكر . أمّا ظهر من التحقيق ان مذيع هذا الخبر هو ترجمان السائحين المذكورين . وفي عزمي ان استقصي هذا الخبر واتبنته .

وفي الختام استأذنكم بالقول انه وان كانت غير اعمال اتاها فوآد باشا تفتح باباً للانتقاد وخطة ادارته الشؤون مشوبة بالمهاطلة والضمف وكان يتعذر ان ينسب اليه شدة الوطنية والنزاهة التامة التي يتصف بها الساسة الاوريون فع ذلك اذا ما اعتبرنا حرج موقفه كمدافع عن ساطة سلطانه ومنفذ ارادة اوربا واعتدنا بقلة عدد جنوده وفراغ خزينته من المال وانفراده وعدم جدارة مأموريه وقلة نفع وسائله وخطورة الازمة يجب ان يُسلم بانه ابدى ذكاء ونشاطاً واعتدالاً وصدق نيأت توّهله الى احراز فوق ما أصاب من الميل اليه والثقة به .

(المحررات الانكليزية السرية عدد ٢٦٢ ص ٣٤٩)

٧٥ — اللورد دوفرين الى السير هنري بولفر في ٢٠ ت ٢

اشرف فاخبركم ان الكونت بونتيڤوليو قتل فرنسا في بيروت انباني أمس بانه في خلال تجوله حديثاً في الجبل التقى بفريق من المسيحيين آتين الى بيروت فسألهم عن سبب قدومهم فأجابوه انهم دُعوا للحضور امام المحكمة الغير العادية ليشهدوا لسعيد بك جنبلاط . ثم تناولنا اطراف الحديث فبان لي انه سألهم بالحاح عما اذا ما كانوا يعتقدون ببرائة الزعيم الدرزي فأجابوه نفيًا فحتمهم على تأدية شهادتهم حسب ضميرهم .

فرواية القنصل المشار اليه جلت لي أمراً غمض علي ادراكه . ذلك انه في القسم الاول من محاكمة سعيد بك دهش الحضور كيف ان الشهود الذين استشهد بهم سعيد بك جنبلاط شهدوا عليه وبعد حديثي مع الكونت بونتيڤوليو لم اشك

بان الشهود المذكورين هم الذين التقى بهم في الجبل وان كان يتعذر اثبات هويتهم .
 فاذا ما صحَّ حدسي لا اتمالك من الحكم بطياشة سلوك الكونت بونديفوليو .
 ولا يستبعد انه مع ضيق حالته لا يزال له من النفوذ ما يكفي لحمل المسيحيين على
 اداء شهادات كاذبة اغتراراً بسراب آمال نفع بعيد تافه . على انه لربما كان الشهود
 المذكورون صادقين في قولهم للكونت أنهم آتون الى بيروت لاداء شهادة كاذبة
 ومهايك من الامر فن المشهور كم هو مؤثر همس قنصل في عقول الوطنيين فان
 كلمة منه هي بمثابة امر اجباري ولا سيما متى اكتشف أقلهم فهماً سرّياته ومرمى
 غرضه . ومن ثم فملى الاشخاص الذين هم بموقف الكونت بونديفوليو ان يتجنبوا
 ركوب متن الشطط والظهور انهم يصدرن باعمالهم كرامة الناس . ومتى آن الوقت
 لتجسس جريدة ضبط محاكمة سعيد بك جنبلاط مع رصفاني سأوجه انظارهم الى
 مسألة الشهود . هذا واجراً على ان أسأل سماعتكم كتم هذا الخبر .
 (المحررات السرية عدد ٢٦٤ ص ٣٥٤)

٧٦ - اللورد دوفرين الى اللورد روس في ٢٣ من

اتشرف فارسل لسيادتكم في طيه صورة كتاب خاص انفذته الى المستر
 جيليرستون مدير المصرف العثماني بخصوص المشاريع المالية المتعلقة بهذه الولاية مع
 صورة جواب حضرته منه ترون سيادتكم انه كثيراً ما يتفائل خيراً وقد أسرّ إلي
 انه اذا فصلت خزينة سورياً عن خزينة الدولة وأنشئت حكومة معتدلة لا يصعب
 عليه تحريض رؤسائه على عقد قرض بربا عادل كما أشرت في إحدى رسائلي .
 (المحررات السرية عدد ٢٦٥ ص ٣٥٥)



٧٧ - اللورد دوفرين الى المستر جيلبرستون في ٢١ منه

انك لتقلدني جيلاً اذا ما شئت ان تنبئني بما اذا كانت عواند ايالة سورياً كافية لتأمين عقد قرض قدره ٣ إلى ٥ ملايين ليرة الى اجل موافق فيما لو فصلت خزينة سورياً عن خزينة السلطنة العثمانية .

واكون مسروراً اذا ما تسنى لك مع اجابتي على هذا السؤال ايقاني على ارائك في مستقبل هذه البلاد التجاري . (المحررات السرية عدد ٢٦٥ ملحق ١ ص ٣٥٥)

٧٨ - اللورد دوفرين الى السير هـ . بونفر في ٢٢ منه

اشرف فارسلي الى سعادتكم في طيه صورة قمر مقتطفة من كتاب خاص انفضه إليّ المستر بنتون مرسل اميركي جليل تشتمل على وصف حادث ذي بال . وقبل الوثوق بروايته ساستقصي الحقيقة ووقفكم على نتيجة بحثي في البريد القادم . (المحررات المذكورة عدد ٢٦٦ ملحق ٤ ص ٣٦٣)

٧٩ - المرسل وبليام بنتون الى اللورد دوفرين في ٢٢ منه [انظاف]

استأذنكم في ان انبئكم بان الموسيو بورتاليس الفرنسي المقيم في بتاتر اوجب على كل مكلف من اهالي مجمدون ان يأتيه الى معمل حل الحرير خاصته في بتاتر بستة ارطال زبيب وكية من القمح والشعير في مدى ستة ايام ابتداء من يوم السبت المنتقضي بحجة ان اهالي مجمدون خبأوا في بيوتهم اسلاب الدروز وانذرهم بزحفه مع الجنود الفرنسية على القرية ونهبها اذا لم يعملوا وفقاً لاشارته .

ويوم الخميس من الاسبوع المنتقضي أخذ عنوة من بيت الحوري ميخائيل الروم الارثوذكس من بتاتر مائة قنطار زبيب وعشرين رطل دبس وغير امتعة وضربه

وقريته وشتمها بحجة ان هذه الامتعة خاصة الدرّوز.

وانا على ثقة مما تقدم واشهد بصحته ملفتاً اليه انظار مندوب انكلترة السامي .
(المحررات السرية عدد ٢٦٦ ملحق ٥ ص ٣٦٣)

٨٠- اللورد دورفربن الى السير بولفر في ٢٢ ن ٢

لما كنت قد فكرت بان لا بدّ للروم الارثوذكس في بجمدوون من ان يقصدوا
المسيونوفيكوف رصيفي الروسي ويشكون اليه سوء معاملة المسيو بورتاليس لهم رأيت
من الموافق انتهاز هذه الفرصة السانحة لازوره واطلع على ارائه في ضمان مصالح
ابناء مذهبه لدى تنظيم شوؤن سورياً ولدى وصولي الى داره كاد القرويون
المذكورون يفرغون من بسط شكواهم فكان لها وقع سيء في افكار رصيفي
وامتمض منها كثيراً وفور انتهائنا من الاتفاق على حادثهم تناول الحديث طبعاً
المسألة التي كنت اودّ البحث فيها .

وبعد ان تقدمت اقتراح مندوب فرنسا المشير بانشاء امارة مستقلة وبتخلي الباب
العالي عن ثلاث مدن كبيرة كطرابلس وصيدا وبيروت قلت انه وان لم يك
لدي ما يحمني على الافتراض بان حكومتي تنوي تخويل اللجنة حق وضع تنظيمات
تشمل اماكن خارجة عن حدود لبنان فع ذلك اذا ما اطلقنا العنان لتصوراتنا
امكناً وضع مشروع يعمّ نفعه البلاد . فاذا كانت الغاية تمديد امتيازات لبنان عنوةً
واقتراراً الى جهة الغرب فلماذا يُرم أهالي حاصبياً وراشياً الاشتراك به ؟ واذا كان
لا بدّ من ضم هذه المرافئ الى لبنان ممّا يعرّض استقلال الايالة الى الخطر أليس
من الافضل ان نتوسع فننتع جميع مسيحيي الايالة لا الموازنة فقط بفوائد التدخل
الاوربي ؟

ان ايلاء لبنان الاستقلال التام يويد سيطرة الموازنة كما انه يعذر انشاء سلطتين

رومية ومارونية . بيد انه اذا جعلت حالة الموازنة مساوية بسائر الطوائف المسيحية
يسهل اتحاد اوربا ونصرتها بمجموع المسيحيين في سورية فاذا أُذن لفرنسا ان
تحرز امتيازاً خاصاً لحمايتها الموازنة وتوطد قدم سيطرتهم لا ريب في أنهم لا
يخفون بمصير سائر الطوائف . وعليه فمن الافضل انقاص استقلال احدى الطوائف
المسيحية لجله شاملاً سائرهما وان كان أقل اتساعاً .

وهذا الامر سهل التحقيق . فلو أُديرت شؤون الولاية وفقاً لقاعدة المسؤولية
(أي القاء التبعة على عاتق متولي أمورهما) امكناً بلوغ غايتنا . فهذه الطريقة هي
خير ضمان على حسن سلوكه وتثبت ان الادارة التركية هي ليس فقط الحكومة
الوحيدة الممكنة بل الوسيلة الوحيدة لحسن جريان الاحكام وعليه فتعيين والٍ واحد
لكل البلاد لافضل من تجزئتها وتولية عدة باشاوات على اقسامها يسترون دائماً وراء
الاورام المزودين بها من الامتانة ويرفضون انصاف مظلوم أو اصلاح خلل وازالة
حيف قبل استشارتهم الحكومة المركزية وهي قضية مترامية في البعد .

فصفا الميسونوفيكوف لكلامي بكل ارتياح . واعتقد ان باستطاعتي ان اؤكد
انه اذا لم يتبدل رأيه بما يسمعه او بما توعد به اليه حكومته فهو راغب في الموافقة على
أهم بنود المشروع الذي سبق لي بسطه لسعادتكم في رسالتي المؤرخة في ٤ الجاري
أجل لا يمكن الانكار ان الموسيونوفيكوف لا يزال متمسكاً برأيه في انشاء
حكومة روم ارتوذكس مستقلة تماماً قلت له :- انه بقدر ما يزيد استقلال المحكومين
يتقص استقلال الرئيس فيثير حسده ويدفعه الى ان يحاول بليلة نظام أكره عليه
فتستمر اضرار النظام القديم بمواصلة الدسائس - تولته الخيرة وظهرت على مجاه سبياً
التردد لكنه بعد انعام النظر رضي بموافقتي على رأيي على شرط عدم مس استقلال
المسيحية في الجبل . فرددت عليه بان الجبل لم يكن في عهد ما مأهول بالمسيحيين
قط وختمت الحديث مصرحاً بأنه يسهل علينا الاتفاق على جميع المسائل الثانوية

على شرط تأييد قاعدة المسؤولية الشخصية وسيطرة رئيس الحكومة .
لدي أسباب تخملي على الاعتقاد ان الموسوي وبكر يشاطرن رأي وعليه
لما كنتم قد أذنتم لي بطرح مشروعي على بساط بحث رصفاني فأرجح احرار موافقة
رصفاني العثماني والروسي والبروسوي والنمساوي .

(المحررات السرية عدد ٢٦٦ ملحق ٦ ص ٣٦٣)

٨١ - روجرس انفس فنصل الى اللورد دوفرين . عن بيروت في ٢٨ ت ٢

اشرف فانبتكم باني ذهبت يوم السبت في ٢٤ الجاري الى مجدون حيث
زرت المستر بتون فاستقصيت منه الخبر وفي صباح اليوم التالي قصدت بتار حيث
شاهدت العلم الفرنسي خافقاً فوق بيت ملاصق معمل الموسيو بورتاليس وبعض
الجنود الفرنسية واقفين حوايه .

ولما بلغت بيت الحوري ميخائيل حققت عمل الموسيو بورتاليس والجنود الفرنسية
وأخذت شهادات الحوري المذكور وزوجته وابنه الياس فجاءت متاثلة وهالك ملخصها:
ان الموسيو فورتونه بورتاليس دعا منذ عشرة ايام مسيحي القرية وقال لهم انه
اذا كان لدى أحدهم امعة خاصة الدرود يجب ان يبقوها عندهم قيد امره ولا
يميدوها الى اصحابها . فاجابه الياس ابن الحوري ميخائيل ان درزياً اسمه خليل حكيم
استأجر منه غرفة منذ مدة طويلة لكنه فر حديثاً إلى حوران تاركاً فيها امعة قليلة
وقبل سفره سلم مفتاحها الى والدته (الياس) . فلما رأى ان الدرزي ترك المفتاح
وذهب وكان قد ضاق بيته عن استيعاب الزيب وضع بعضه في الغرفة المذكورة .
فارتاح الموسيو بورتاليس الى هذا الجواب وقال له انه يطلب اموال الدرود
فقط .

ولما قدم الجنود لتفتيش بيوت المسيحيين ذكر الياس الموسيو بورتاليس بما قاله له

قبلاً. فطلب اليه هذا بياناً بالاموال الخاصة الدرروز فأجاب الياس ان من السهل كتابة البيان لكنه لا يود ان يكتبه بيده قائلاً : « كل شيء هنا يخص الدرروز الأ هذا الزيب » فعثر المفتشون على عدة فرش في الغرف بينها فراشان يخصان مسيحين فأخذوها .

وفي يوم الخميس ١٧ الجاري جاء بيت خوري الروم المذكور ثلاثة رجال يدعون يوسف احد و خليل ايلياً ويوسف تامر يصحبهم فضل الله ترجمان قائد الجنود وعدد من الجنود الفرنسية والفلاحين الموارنة فأخذوا جميع الاموال الخاصة الدرروز الموجودة في الغرفة الصغيرة التي دلمهم عليها الخوري وسلمهم ايضاً بعض اشياء أخرى خاصة درروز آخرين ولاسيما بعض حبوب وكية من الزيب الردي . فحضر اذ ذاك الموسيو بورتاليس ومعه امرأة دليلة تدعى ندى وانتهر الكاهن صارخاً : « يا خنزير اتجراً على اخفاء اموال الدرروز » ووخزه برأس عصاه في بطنه . فأجابه الكاهن : « كلاً ياسيدي هذا غير صحيح فقد اريتك أموال الدرروز انما هذه هي لي » فكان جواب الموسيو بورتاليس ان وخزه ثانية برأس عصاه في صدره قائله وحينئذ توسطت الخورية بينهما صائحة : « قد صدق زوجي فهذا هو مالنا »

فدفعت الامراة قرينة الكاهن واوقعتها على الارض واذ ذاك ضربها الموسيو بورتاليس على ظهرها فتوسط الكاهن فضربه الموسيو بورتاليس على كتفه فخرج الكاهن من البيت صائحاً : « انهم اذا اخذوا كل شيء يخصه في البيت فلا يريد ان يبقى فيه ويضرب . » فأخذوا حينئذ زهاء ١٥ قطاراً من الزيب خاصة الخوري المذكور وقال له الموسيو بورتاليس ان ما بقي في الجرار هو محجوز وانذره بعدمسه . فتقلت بعض هذه الامتعة إلى بيت الموسيو بورتاليس وترك الباقي في الغرفة المأجورة من الدرزي خليل حكيم وختم الموسيو بورتاليس بابها . وكان ان تدفق الدم حالاً من فم الخورية على أثر ضرب الموسيو بورتاليس لها

فسأله ابنها ان يصف لها علاجاً فأجابها ان ضربة أخرى تشفيها .

وخلال ما تقدم فتد الق المسيو بورتاليس القبض على اربعة اشخاص من اقارب الحوري المذكور ولا يزالون مسجونين في معمله بتهمة اخفائهم اموال الدرورز ولم يأذن لهم بمقابلة انسابهم وهذه اسماؤهم : تامر أبي شقرا ومراد أبي شقرا وضاهر نجم وصعب حنا .

وقد شهد ايضاً خليفه عبدالله على الموسيو بورتاليس بانه ضرب الكاهن وزوجته . وأكد متري ابوعيسى وعيسى رزق من القرية المذكورة ان الموسيو بورتاليس ضربها وأخذ كمية من الحبوب خاصتها .

هذا واني اعرض لسيادتكم ان المسيو بورتاليس يجور في جمع الغرامة من الفلاحين مدعياً بانه يعمل باسم القائد الفرنسي كما تتحققون من مطالعة كتاب عربي مذيّل باسمه تجدون ترجمته في طيه .

وخلال ما تقدم فان المسيو بورتاليس يستوفي هذه الغرامة من طائفة الروم الارثوذكس ولم يمسّ الموارنة بأذى وعليه فالفلاحون حدثوني بمخاوفهم من الموسيو بورتاليس وبقاء الجنود الفرنسية بامرته .

(المحررات السرية عدد ٢٧١ ملحق ٨ ص ٣٧٤ - ٣٧٥)

٨٢ - الموسيو بورتاليس الى مشايخ شانيه في ١٦ ن ٢

إلى اخواننا الاعزاء مشايخ شانيه

قد وكل إليّ قائد الجنود الفرنسية ان لتولى استعادة جميع الامتعة التي سلبها المسيحيون . ولما كان هذا الامر يشعل جميع أنواع المسالوبات ويستغرق تنفيذه مدة طويلة رأيت من الضروري ان ابدأ باستعادة الحبوب والمأكولات لسد رمق عباد الله ثم ابذل جهدي لكشف ما بقي واسترجاعه حتى ما يبلغ وزنه المثقال .

وبناء عليه فأخبركم بهذا الكتاب بان على كل مكلف ان يقدم ٦ امداد قمح و٣ امداد شعير و١٠ ارتال زبيب . ويجب ان تكون هذه الاشياء من أجود صنف . واني امنحكم مهلة ٥ ايام بدوها من تاريخه ينبغي عليكم في خلالها تقديم الضريبة المذكورة والا فاحذف عليكم بالجنود واستوفي منكم ضعف الكمية المذكورة . وهذا كاف لتيرتكم والله يحفظكم .

التوقيع : فورتونه بورتاليس رئيس جمعية الاعانة في حمأنا
(المحررات المذكورة عدد ٢٧١ ملحق ٩ ص ٣٧٥)

٨٣ - اللورد روفرين الى السير بوفر في ٢٣ ك ١ [انطاف]

لما كان صاحب الدولة فوآد باشا قد أبلغنا انه حبس أملاك كبار زعماء الدرروز الذين هربوا إلى حوران أوهم الان في السجن فاسأل سعادتكم ان تحكموا في اذا لم يكن من الظلم حرمان أولاد هؤلاء المنكودي الحظ وانسبائهم من كل عضد واتمام خرابهم .

لا جدال في ان حبس املاك المتهمين بالخيانة الكبرى يعد وسيلة متممة للعقوبة التي يقضى بها على الجناة. بيد انه إذا اعتدنا بالعلائق الخاصة التي كانت تربط زعماء الدرروز بمثلي الحكومة التركية في بدء الفتنة وتواطؤهم لا يسعنا الا التسليم بان الجرائم التي اقترفوها لا يمكن زنها بالخيانة الكبرى ثم اتصل بي ان دولته استولى على أموال النساء واشخاص اخرين في حين لم يقترفوا ذنباً سوى انهم درروز .

وعندي ان من أعظم الضرر الذي يلحق بالحكومة التركية حرمان الامنة الدرزية من زعمائها بضبط أملاكهم ومع اني استصوب الغاء طريقة حكم الاقطاع أرى من الواجب المحافظة على طبقة اشرف الدرروز .

فاذا حازت هذه الاراء استحسان سعادتكم في الرجاء انكم تسمعون لدى حكومة الاستانة لتكتب إلى فؤاد باشا بهذا الصدد وقد بذلت جهدي لالقات نظره الى هذا الامر انما يتعذر علي معرفة ما اذا كان يعمل بما أشرت به عليه .
(الكتاب الازرق الانكليزي عدد ٢٢٥ ملحق ٣ ص ٢٩٥)

٨٤ -- اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ٢٦ من [انطاف]

اخبر سعادتكم بان حكومة جلالتها بعد انعام النظر في مقترحات اللورد دوفرين أقرت على انها تكفل اعادة الراحة الى سوريا وتأمين نجاحها وعليه فوضت الى اللورد دوفرين ان يطرح مشروعه على بساط البحاث اللجنة .
ان حكومة جلالة الملكة يسرها ان يقدم جلالة السلطان على تعيين وال لسورية انما ترى من الغلط جعل مدة ولايته ٥ سنوات فقط . وفي علم سعادتكم انه كان من العادة تعيين ولاة (هوسودار) الفلاخ والبغدان لمدة ٧ سنوات فقط وعند انقضاء مدة ولايتهم كان سوق المزايدة يفتح أمام المزاحين وتجري المزايدة علانية في الاستانة كسوق الجواري والعييد . وعليه فخكومة جلالتها لا تود ان يعطى حكم سورية في كل ٥ سنوات الى الزائد الاخير بل تؤثر ان يعين فؤاد باشا والياً لسورية مع تخويله مزيد بسطة في السلطة وان تكون ولايته مدى الحياة أو لمدة عشر سنوات على الاقل .

فعلى نظار الباب العالي ان يتقنوا انه إذا تجددت المذابح في سوريا تعود اوربا الى احتلالها ولا يحول دون ذلك تحاسد الدول وتراحمها ولا يقويان على منعهن من اتخاذ الوسائل الجازمة لوقاية حياة المسيحيين واملاكهم .

ان حكومة جلالتها لا يمكنها ان ترضى بانتقال سلطة اللجنة الى ممثلي الدول العظمى في الاستانة اذ ان كوائن سوريا هي نصب عيون المندوبين في بيروت أما

في الاستانة فلا تلت انظار السفراء الأ عرضاً بحيث يخشى ان تتجدد في هذه الفترة
الفظائع التي روت ارض سوريا بالدم البشري دون عقاب .
ومتى حادثم عالي باشا بهذا الشأن ينبغي عليكم ان تستعملوا كلاماً منطبقاً على
لهجة هذا الكتاب .

أماً بخصوص سائر اقتراحاتكم المشروحة في رسالتكم المؤرخة في ١١ الجاري
فليس لي ان أقول سوى اني اعتمد ان اللجنة تستطيع الاتفاق على مشروع قبل آخر
ك ٢ المقبل ومتى أجازته الباب العالي يكون قد وضع أساس لاستتباب الامن في
سورية في الآتي . بيد أنه اذا كان الباب العالي لا يريد انتهاج هذه الخطة فلي
حكومة جلالته ان تعيد النظر في هذا المشروع .

وفي طيه صورة الرسالة التي انفذتها الى اللورد دوفرين .

(عدد ٢١٦ ص ٢٦٨)

٨٥ - اللورد روسل الى اللورد دوفرين في ٢٦ منه [انطاف]

لقد فوّضت الى سيادتكم في رسالتي المؤرخة في ٢٢ ت ٢ المنقضي ان تقترحوا
على رصفانكم في الوقت المناسب الموافقة على مشروع تنظيم سورياً المبسوط في
رسالتكم الى السير بولفر المؤرخة في ٣ الجاري . وسترون ان حكومة جلالته لا
ترى داعياً للمعدل عن رأيها في ان تطلع اللجنة على مشروعكم وليس لي الان ان
ازيد سوى اني ارجب في ان تفعلوا ذلك عاجلاً .

لقد اخبرني اللورد كولي ان المسيو توفنيل ابلاغه ان اراءكم جاءت مطابقة اراءه
وعليه فمن المرجح انه كذب إلى المسيو بيكلار لتأييدكم في اللجنة .

وقد انبأني ايضاً الكونت فلاهو (سفير فرنسا) ان المسيو توفنيل يشاطر
حكومة جلالته رأيها بعدم مناسبة نقل مهمة تنظيم شؤون سورياً من يد المندوبين

٨٦ - صك الجلسة السادسة عشرة في ٢٩ ك ١

في ال ٢٩ من ك ١ اتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة الموسيو بيكلار الأ فؤاد باشا فاناب عنه أ برو افندي وفتحت الجلسة الساعة الثالثة قُلي محضر الجلسة السابقة وأجيز بعد تعديله قليلاً .

فتكلم أ برو افندي باسم فؤاد باشا معرباً عن أسف دولته على عدم تمكنه من حضور الجلسة من جرأ . اعتلاله ثم سلم نائب الرئيس جرائد ضبط الدعاوى على الضباط العثمانيين ومشايخ الدرروز المسجونين في بيروت .

فقال مندوب فرنسا انه أطلع ورفضاًوه على الاحكام بل على اراء قضاة محكمة بيروت الغير العادية المعروضة على صاحب الدولة فؤاد باشا وقد ابلغها دولته اللجنة في الجلسة السابقة وبين ان هذه الاحكام الغير المثبتة الصادرة بحق خورشيد باشا وسائر المأمورين والضباط العثمانيين لا توجب الأ معاقبتهم بسجن القلعة في حين انها قضت بان سعيد بك جنبلاط وسائر زعماء الدرروز يستحقون عقاب الاعدام . ولأ كان معظم عبء التبعة واقماً على عاتق أرباب السلطة العثمانية فيرغب في معرفة الاسباب التي خففت جرم المأمورين المذكورين في أعين القضاة لان الاوراق التي سلمها فؤاد باشا الى اعضاء اللجنة لا تشتمل على دليل واضح بهذا الشأن . ولذلك فيسأل أ برو افندي ان يباغ المندوب العثماني هذا الاستيضاح .

فأجاب ابرو افندي ان حضرات المندوبين يحدون دون ريب في ملف اوراق الدعاوى الذي سلمه الى نائب الرئيس الايضاحات التي يرغبون في الوقوف عليها . ومع ذلك فيتعهد بابلاغ فؤاد باشا سؤال الموسيو بيكلار وهو موقن بان ايضاحات دولته سترضي اللجنة .

فألفت مندوب انكلترة انظار رصفانه الى وجوب التحوط لسوء تنفيذ الطريقة العرفية التي أشار المندوبون على فؤاد باشا بانتهاجها تجاه كبار مرتكبي مذابح حاصياً وراشياً ودير القمر. ولا بد للمندوبين من ان يتذكروا ان رؤساء مذاهب الطوائف المسيحية سئلوا عملاً بما وقع عليه الاتفاق بينهم وبين المندوب العثماني ان يرفعوا الى فؤاد باشا بياناً معززاً بالقسم يتضمن اسماء الدروز المستحقين عذاب الموت لاشتراكهم في المذابح في ظروف فظيعة او لتحريضهم عليها .

وكان من المأمول ان اساقفة الطوائف المسيحية الذين عهد اليهم بهذه المهمة الصعبة يطفون بحكمتهم وترويهم ثورة الاحقاد التي تغلب على عواطف ابناء رعيتهم فيقللون عدد المطلوب اعدامهم وفقاً لما تقتضيه العدالة المسيحية . انما ظهر ان الذين رجوا هذه النتيجة كانوا على ضلال لان الاساقفة طلبوا اعدام ٤٦٠٠ درزي في حين ان عدد ذكور هذه الطائفة لا يتجاوز اثمانية الاف . أجل انهم اتقصوا هذا العدد الى ١٢٠٠ على أثر اعتراض المندوب العثماني ومع ذلك لا يزال عظيمًا . وعليه لا يتالك من ابداء مزيد استيائه من هذا السلوك الذي أوحاه اليهم روح الانتقام .

ويرى بهذا العمل دليلاً على الرغبة في استئصال الامة الدرزية وقد سبق له غير مرة ان اشار الى هذه الرغبة وفي مذهبه انها في مقدمة إحدى الاسباب الرئيسية التي أثارَت الكوائن الاخيرة . وقد جرى حادث اتصل به خبره اتفاقاً فيبادر الى ايقاف رصفانه عليه مما زاد نفوره من تصرف الاساقفة ورببته في صحة بيانات اسماء الدروز المذنبين . ذلك انه في ليل ٢٦ الجاري جاء رجل من دير القمر يدعى يوسف غاليه مصحوباً بأحد رجال الدرك الى بيت شيخ درزي مقيم في بيروت يدعى سرحان متهماً اياه بقتل نسيه في دير القمر يوم المذبحة وقصد القاء القبض عليه واقتياده الى السجن . ولحسن الطالع توسط له جاره المسيحي وشهد ببرائة المتهم واقنع الشاكي ان يؤجل استيقاق الشيخ الى السجن .

وفي الغد عاد يوسف المذكور ليمسك الشيخ بيده . فاستغاث هذا بتاجر انكليزي وبعده جيران مسيحيين كان يواصلهم يوماً مدة الصيف واثبت انه لم يبرح بيروت في اليوم الذي أتهم بارتكاب الجناية المزعومة فيه وقبل بضعة اسابيع وبعده . فلما أفحم يوسف بهذه الحجج والشهادات احتج على اهتمام بدرزي ثم اعلن انه يعدل عن ملاحقة الشيخ اذا أعطاه مبلغاً من المال دية . لكنه أزم على ترك طلبه عندما ثبتت براءة المتهم من مقابله امرأة القتل ومع ذلك اضطر هذا الشيخ التاعس إلى نفع رجال الدرك ببعض المال .

فاذا كان سهل اتيان مثل هذا الاعتداء داخل بيروت تحت انظار فؤاد باشا دون عقاب فكم من المظالم تُرتكب في اودية الجبل حيث لا توجد سلطة فطنة مسيحية أو اوربية تتوسط لوضع حد لحق طائفة تريد الانتقام والاثار . لا مراة انه يحق لها ان تسخط لكن رؤساءها الدينين يشجعونها على التمسك بالقاعدة القديمة وقوامها العين بالعين والسن بالسن .

فهذه الافكار تشغل باله منذ مدة ولما كان يحرص على صيته ويريد ان يتقي تهمة الاشتراك في سفك دم ذكي فيقترح على صاحب الدولة فؤاد باشا واللجنة ما يأتي :

١ : الأ يدعى درزي للمثول امام المحكمة العسكرية الأ اذا كان متهماً بانه قتل عن عمد رجلاً اعزل أو امرأة او ولداً .

٢ : الأ يُحكم على درزي بالاعدام الأ بعد تحليف شاهدين عيانين .

٣ : ان يُسقط من عدد الدروز المراد اعدامهم عدد الذين قتلهم المسيحيون منذ وصول اللجنة إلى سورياً .

٤ : ان يكون عدد الدروز الذين يقضى عليهم بالاعدام اقل من الذين أعدموا في دمشق .

فأورد ابرو افندي أدلة جديدة تثبت من بعض الوجوه اقوال مندوب انكلترا
 وجهر بان سلوك الاساقفة المسيحيين غير مطابق لعاطفة العدالة المسيحية الواجب
 ان يتجملوا بها . فقد قدموا في بدء الامر لوائح باسماء ٤٦٠٠ شخص فنبههم دولة
 المندوب العثماني الى انه طلب اليهم فقط تقديم اسماء المستحقين عقوبة الاعدام مع ان
 الشكاوى من هؤلاء الاشخاص لا توجب اعدامهم جميعاً . واذ ذلك قسموا لائحهم
 الى ثلاث فئات بناء على طلب دولته وذكروا في الفئة الاولى اسماء الذين يقتضي
 اعدامهم . وشد ما كان استغراب المندوب السلطاني لما رأى ان هذه الفئة تحتوي
 على اسماء ١٢٠٠ شخص سيضطر دولته الى ان يأمر باعدام اعظمهم ذنباً بعد عرض
 الاحكام على انظار اللجنة .

فرد مندوب الروسية على كلام اللورد دوفرين وأبزو افندي بخصوص لوائح
 الاسماء التي قدمها الاساقفة مذكراً أعضاء اللجنة وصاحب الدولة فواد باشا بانهم
 وكلوا الى الاساقفة المذكورين وضع هذه اللوائح بعد تحليف أبناء مذهبهم وعليه
 يكونون قد قاموا بالمهمة التي عهد اليهم بها وقوامها ان يكونوا وسطاء بين رئيس
 الحكومة الاجرائية وابناء مذهبهم . حتى انهم لو شاءوا للانفراد بكتابة هذه
 اللوائح لعجزوا عن ذلك لانهم لم يشهدوا المذابح بذواتهم وعليه لا يمكن تحميلهم
 تبعة اكثار عدد المتهمين وهو يرجح ان الاساقفة المشار اليهم اتقصوا عدد الاشخاص
 الذين اتهمهم أبناء رعييتهم مع ان العادة المرعية في البلاد تقضي بان يكون عدد
 المطلوب اعدامهم مساوياً لعدد القتلى .

ثم ائتمل الى الكلام في الاحكام التي سيقضى بها في الجبل فذكر ان اللجنة
 قسمت المتهمين الى ثلاث فئات جعلت عقابهم واحداً . فقد وضعت القاعدة انما لا
 يوافقها التدخل في دقائق تنفيذها . ومع ذلك يرى من واجبه ان يضيف الى ما تقدم
 انه لما كان العقاب المذكور هو الاعدام فقد اشترط ألا يُنفذ إلا بحق كبار الجناة

بعد تجميع التهم بمزيد الدقة. ثم ان المقصود من تأديب الدرروز امران احدهما ازالة أقصى درجة عقوبة في الجناة والآخر ارباب سائر ابناء طاقتهم فيكون ذلك زاجراً لها في المستقبل .

وعليه فالعبرة المرجوة من الاعدام لا تقوم باكثر عدد المراد اعدامهم بل بانتقامهم وتنفيذ حكم الاعدام بصورة تاتي الرعب وفي امكنة يكون لهذه المجازاة وقع عظيم في القلوب . ولذلك ينبغي ان يعدم المجرمون في القرى التي يقطنون فيها . واذا عول على تنفيذ جميع احكام الاعدام معاً وفي ساعة واحدة في كل انحاء الجبل يتمهد السبيل لانقاص عدد المراد اعدامهم . وعنده ان عبرة العقاب تنتج عن مجموع مظاهر من شأنها تأمين البلاد من تجدد ذات الكوارث اكثر من تنفيذ مثل هذه العقوبة افرادياً . وعليه يرى ان الظروف الحالية تقضي بالعمل بالطريقتين الآتيتين :

١ : نزع السلاح من جميع سكان الجبل وألا يكتفى بنزعه مرة واحدة بل يجب ان يستمر متواصلاً دون انقطاع .

٢ : اخضاع بلاد حوران نهائياً لانه لا أمل لاهالي لبنان والبلاد المجاورة باحراز طمانينة حقيقية ما دام مثيرو القلاقل يجدون فيها معقلاً حصيناً وملجأً أميناً .

ثم أوضح المسيو نوفي كوف انه يجب ختام معاقبة المذنبين في حوادث الجبل بقصاص ضباط الحاميات الثمانية في حاصياً وراشياً ودير القمر الذين دفعوا المسيحين الموثمين عليهم الى يد الدرروز وهم اوفر ذنباً منهم . وحتى الان لم يعاقب سوى قائد هذه الحاميات لكنه يعتقد ان جميع رصفائه دون استثناء . يشاطرونه رأيه في ان صفار الضباط أيضاً مسؤولون عن خيانتهم المسيحين فيجب معاقبتهم بتجريدتهم من رتبهم وليس ذلك بالعقاب الشديد .

فرد عليه ابرو افندي ان هؤلاء الضباط غير مسؤولين مباشرة لخضوعهم لاوامر رؤسائهم فلم تر الحكومة انهم يستحقون عقاباً انما تنوي ابعادهم جميعاً

دون استثناء. أما بخصوص اعدام الدروز الذين يقضى عليهم في وقت مما وفي
 الامكنة المأهولة باخوانهم فان تمني مندوب الروسية جاء مطابقاً لنيأت فؤاد باشا .
 ووليه مندوب النمسا فرغب الى فؤاد باشا في ان يتحاشى مع تشديد العقاب
 سفك دماء كثيرة وفي مذهبه ان على ممثلي الدول المسيحية ان ياحوا على المندوب
 العثماني بان يبخل بعقاب الموت .

أما مندوب بروسيا فصرح بانه لا يتالك من الغات الانظار الى ان نيس في
 سلوك فؤاد باشا ما يدعو الى الظن بانه يريد تجاوز حدود العدالة بل برهن على
 ميله الى التقصير في العقاب وقد مر خمسة أشهر دون ان يعاقب درزياً وعليه يتضح
 ان لا حاجة الى ايصانه بان يرفق بالمجرمين بل العكس .

فقال الموسوييكلار ان اللجنة تساهلت ما امكن وعمت وفقاً للروح المسيحي
 عندما اقرت على الاقتصار على معاقبة الدروز بقصد الارهاب فقط وقصاص ثلاث
 فئات من المجرمين وهم مدبرو المذابح وروسا . عصابات السفاحين وسفأكو الدماء
 الذين اجترحوا الفضائع الهائلة . فهذا التقسيم ضيق نطاق القصاص الذي وكل
 الى فؤاد باشا منذ عدة أشهر بانزله في المجرمين وكاد يبدأ به . وعليه يرى ان على
 اللجنة فقط ان تقتصر على تذكير المندوب العثماني بوجوب التقيد باجراء ما اجمعت
 عليه ودون في جلسة ١٤ ت ٢ . ومن ذلك الحين لم يطرأ أقل حادث من شأنه حمل
 اللجنة على تغيير رأيها واقتراح طريقة جديدة لعقاب الدروز .

أما بخصوص لوائح اسماء المتهمين التي وضعها الاساقفة فيخيل لهُ انها تدل على
 عظم جناية الامة الدرزية اكثر مما تحط من كرامة الاساقفة فقد طُلبت وساطتهم
 لان مقامهم يمكنهم اكثر من غيرهم من جمع الادلة اللازمة لارشاد العدالة الى
 المذنبين . ومن ثمه فبتقديمهم لوائح اسماء الذين قيل لهم انهم ارتكبوا الفضائع قد
 اتوا المهمة الموكولة اليهم ولم يتصرفوا في هذه الحادثة كأساقفة أو قضاة بل كالافراد .

ولذلك فهو يحتج بشدة على اتهامهم بأنهم لم يصدرُوا عن روح مسيحي في ما فعلوه .
 فقد قدموا اول مرة لائحة عامة تشتمل على ٤٦٠٠ اسماء . درزي ثم كتبوا لائحة
 أخرى فيها اسماء ١٢٠٠ من كبار المجرمين . فهذه البيانات لا تقيد المندوب العثماني
 آنما لا بد من الفات انظاره الى انه يجد لاشك في اللائحة الثانية اسماء مدبري
 الفتنة وزعماء العصابات والسفاحين الذين يستحقون عقاب الموت وفقاً لما أقرت عليه
 اللجنة في جلسة ١٤ ت ٢

ثم حدث مندوب بروسيا اللجنة بعدم جريان نزع السلاح من أهالي دمشق
 على محور الصدق والاستقامة بل على طريقة المخاتلة اذ لم يجمع منه حين كان
 المندوبون فيها سوى ١٥٠٠ قطعة .

وأوضح الموسويبيكلار انه ما دام مأمورو الحكومة لا يدخلون دار الحرم
 فتفتيش بيوت المسلمين لا يأتي بنتيجة .

وأشار الموسويدي رهنفوس بوجوب اخلاء القسم المخصص لاقامة النساء في
 بيوت المسلمين مؤقتاً بناءً على تنبيه سابق ليسهل تفتيشه حتى إذا تعذر اجراء هذه
 الوسيلة وجب اجبار دمشق على تسليم كمية من الاسلحة والذخائر بصفة غرامة .
 فأوضح اللورد دوفرين فائدة نزع السلاح مرتباً ان من الضروري اجراؤه في
 دمشق ولبنان .

وختم المندوبون الجدل باعترافهم جميعاً بأهمية اتمام نزع السلاح وفرض
 الضريبة الغير العادية على دمشق واعربوا بمجدداً عن كدرهم من صدور أمر الباب
 العالي الذي يجر إلى تأجيل مضر . وفضت الجلسة الساعة الرابعة وثلاث أرباع الساعة

٨٧ - اللورد روفرين الى السير هنري بولفر في ٣٠ منه

اتشرف فارسل الى سعادتكم ترجمة صور الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت الغير العادية الموافقة لمحاكمة مأموري الاتراك وزعماء الدروز المتهمين بحق بانهم سبوا الكوائن المفجعة التي وقعت حديثاً في الجبل . وعرضتها على فواد باشا لاجازتها .

ومن المتفق عليه ان هذه الاحكام لا تصح مبرمة ولا تُنفذ الا بعد عرضها على دولته واللجنة الدولية واجازتها او تعديها وترون من مطالعتها ان قد حكم على جميع الدروز المسجونين بالاعدام وعلى جميع مأموري الاتراك بالسجن . ولما كانت هذه النتيجة قد جاءت مخالفة لما ينتظره الرأي العام ولتقتضيات العدالة أيضاً فلم يكن في الوسع قبولها الا بعد بحث دقيق في الاسباب التي حملت المحكمة على هذه المباينة في الاحكام . وعليه أشعرت اللجنة فواد باشا انه لما كان لا بد من وجود رجل مسؤول عن الحوادث التي جرت في الجبل وكان يجب القاء عبء تبعتها على عاتق المأمورين والضباط الاتراك الموكول اليهم حفظ الامن إلا اذا ظهرت ادلة منافية فمن اللازم اللابز اطلاق اللجنة على الاسباب التي دعت الى هذا التباين الغريب في الاحكام .

فكان جواب مندوب تركيا على هذا الاحتجاج ان سلم إلى أعضاء اللجنة ملف أوراق محاكمة خورشيد باشا و طاهر باشا وغيرهما . ومتى فرغنا من تمحيص هذه الاوراق يتسنى للجنة ان تهتدي إلى الاسباب التي أثرت في ضمير القضاة عند حكمهم في درجة ذنب كل من المتهمين الاتراك .

هذا وان ذات البواعث التي تحظر علينا الموافقة على الاحكام المقضى بها على المأمورين الاتراك توجب علينا ان ننعم النظر في الاعتبارات المبينة عليها الاحكام

على زعماء الدروز. ولما كان معتمدونا قد حضروا لحسن الحظ محاكمة هؤلاء الآخرين فتمحيصنا يكون اوفر سهولة مما لو خلت من وجودهم. ومن المرجح انه سينقضي ١٥ يوماً قبل ان تتمكن من انهاء تقيينا في هذا الامر المكدر المحزن.
(عدد ٢٢٩ ملحق ٣ ص ٢٩٩)

٨٨ - اعظام محكمة بيروت على كبار المشركين في اضطرابات جبل لبنان

١ الحكم على خورشيد باشا

نعرض على انظار دولتكم الاوراق المرسلة في طيه المحتوية على جميع تفاصيل الشهادات التي اديت امام محكمة بيروت الغير العادية في خلال محاكمة خورشيد باشا والي صيدا السابق بخصوص كواتن جبل لبنان الحديثة وتشرّف ببسط ما يأتي:
ان الشكاوى الموجهة الى خورشيد باشا هي : انه لما وقعت حوادث قتل افرادية بين الموارنة والدروز اجتمع ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مسيحي من اهالي كسروان في اول ذي القعدة وزحفوا الى انطلياس بقصد محاربة الدروز وكان ان اتصل الخبر بخورشيد باشا فبدلاً من ان يتذرع بالوسائل اللازمة لتفريق القوم وخنق الاضطرابات في مهدها اكتفى بايفاد القائد طاهر باشا بفصيلة من الجنود الى مكان يدعى الحازمية وفي اليوم التالي لحق به . وانه في مساء ذلك اليوم حرق الدروز قرية بيت مري والمزارع المجاورة . وفي اليوم الثالث نهبت الحدث وبعيدا والقرى القريبة منها وذبح سكانها المسيحيون . وان خورشيد باشا شهد هذه الحوادث بأمر عينه وعلم بها حين حصولها لكنه عوضاً من ان يزحف الى الدروز ويشتت شملهم ويأسر زعماءهم ويماقبهم تركهم يفعلون ما شاءوا . وانه لم يرسل الجنود لصد الدروز في الاماكن التي وقعت فيها الاضطرابات مع ان مجلس بيروت اذن له بذلك وانه اهمل

القيام بالواجب المفروض عليه فلم يحتط لصيانة الاهلين ووقاية البلاد مع ان الادلة كانت متناصرة على قرب استيقاظ الفتنة .

وقد صرّح خورشيد باشا دفاعاً عن ذاته بأنه أرسل أموراً لتفريق مسيحي كسروان المتجهرين وجنوداً إلى الخازمية الفاصلة بين بلادي الفريقين المتقاتلين فنع بهذه الوسيلة المسيحيين من اجتياز الحدود وصانهم من الغزوة وأنه نظراً لقلة عدد عساكره وكثرة عدد رجال الدروز لم يكن باستطاعته ان يزحف إلى عصاباتهم التي اعمت السيف والنار في انحاء الجبل ويسهر في الوقت ذاته على الامن العام في هذه المدينة وساثر الاماكن دون تعريض بيروت واماكن أخرى إلى حدوث قلاقل تجرّ إلى كارثة عامة .

على ان المحكمة لم تر هذا الدفاع كافياً لتبرئته من اهماله قمع الاضطرابات في بدايتها انما لم يظهر لها انه سعى إلى اثارها بل يخيل انه حاول اتمام واجبه وقصر فيه وبناء على ما تقدم نرى انه لا يمكننا قانوناً ان نقضي باعدامه بل يجب ان يكون عقابه أخف من الاعدام . ولذلك فع الحُضوع لارادة دولتكم وحكمتها السامية نحكم عليه بالسجن المؤبد في القلعة المائل عقاب الكورك المؤبد الذي يقضي به قانون الجزاء . (عدد ٢٢٩ ملحق ٤ ص ٣٠٠)

٢ الحكم على طاهر باشا

نعرض على انظار دولتكم الاوراق المقدمة في طيه المتعلقة بمحاكمة طاهر باشا قائد موقع بيروت العسكري سابقاً ونشرّف ببسط ما يأتي :

ان الشكاوى الموجهة الى طاهر باشا هي : انه أرسل في بدء الحرب الاهلية إلى الخازمية نفصيلة من الجنود مزوداً حكماً (مضبطة) اصدره مجلس بيروت الكبير مجيزاً له مهاجمة من يأتي من الفريقين المتقاتلين الاتقياد لاوامر الحكومة

وانه فور وصوله اجتاز مسيحيو كسروان بأعلامهم وساثر اشارات الحرب معسكره
 ذاهبين الى قريتي بعبداء والحدث . وكان واجبه يقضي عليه لدى مشاهدتهم
 ان يفرق شملهم ويكرههم على الرجوع القهقري حتى اذا قاوموه يصدتهم بقوة
 السلاح وفقاً للحكم المشار اليه آنفاً وكان عليه ايضاً ان ينتهج هذه الخطة تجاه
 الدرروز لما فاجأوا القرى المذكورة فاخلّ بواجبه . وانه لما انفذه خورشيد باشا
 الوالي السابق إلى دير القمر لوقايتها وصيانة حياة اهليها تظاهر بالتوفيق بين المسيحيين
 والدرروز وأكد للوالي ان دير القمر أصبحت متمتعاً بأمن تام واستأذنه بالرجوع
 فغادرها ولدى عرذته ألفت قناصل الدول انظار الحكومة الى مخاوفهم من هجوم
 الدرروز على المدينة فاكد لهم الخلاف وبعد يومين هوجت واقترفت فيها الفظائع
 وحرقت البيوت ونُهبت الاموال وذُبح عدد من اهاليها . وقصارى القول ان طاهر
 باشا لم يفرق شمل المسيحيين المحتشدين المذكورين أعلاه ولم يتحوط لصيانة دير القمر
 من كل طارىء بل عاد الى معسكره مستسلماً الى وعود الدرروز الكاذبة .

فاعلم طاهر باشا في دفاعه انه يعترف بان الحكومة لما اشقت من حدوث
 اضطرابات وضعت بامرته ٦٠٠ جندي نظامي نصفهم من الفرسان والنصف الآخر
 من المشاة وزودته الامر المذكور فجاء الحازمية ويوم وصوله شاهد زها ٢٠٠
 ماروني مارين بقرب معسكره فارسل في اثرهم جنوداً لايقافهم ولدى سؤلهم عن
 محل مقصدهم اجاب بعض رفقائهم وهم من رجال الامير بشير أحمد القائم مقام
 المسيحي انهم من اهل الجوار وعاندون إلى بيوتهم . ومن ثمة لما كانوا مسيحيين
 وكانت الحدث وبعبداء على مقربة منهم فلم يرَ مناسباً تشتيت شملهم واکراههم على
 الرجوع القهقري . اما في ما يتعلق بمهمته إلى دير القمر فانه فور وصوله اليها استقدم
 على انفراد اعيان المسيحيين وأصحاب الاقطاعات الدرزية وهم سعيد بك جنبلات
 ونواب قاسم أبي نكد وعلي حماده وبشير أبي نكد ونصحهم بترك احقادهم وتسوية

جميع خلافاتهم بوجه حبي فانقادوا اليه وتصالحو ثم تعانقوا اثباتاً للصالح المقودة بينهم فبدأ له من هذه الظواهر ان قد زالت البغضاء من بينهم وكان ان تعهد الدرود بعدم مهاجمة دير القمر وثائق الفريقان على عدم ايقاع الاذى ببعضهم وكتب المسيحيون صكاً عليهم بذلك فطلب إلى سعيد بك وسائر نواب زعماء الدرود ان يكتبوا عهداً مثله فرفضوا محتجين بغياب سائر أصحاب الاقطاعات لكنهم عززوا وعدهم بالقسم فوثق بعهود الفريقين وظن ان قد توطدت دعائم الامن في دير القمر فاستأذن خورشيد باشا في الرجوع إلى معسكره وبرز دير القمر . وبناء على العهود المذكورة أكد لقناصل الدول انه لا يحدث اعتداء على المدينة وزاد انه تلقى أوامر من مشير الفيلق في دمشق بان يعمل بالاتفاق مع خورشيد باشا بكل الشؤون المتعلقة بالجلب فاذا كان لم يزحف إلى الدرود حينما دمقوا على ببدا والحدث الكائنتين في جوار معسكره فقلعة عدد جنوده وعدم وجود أوامر من خورشيد باشا لديه .

هذا ولئن كان أتهم طاهر باشا بانه اذن لمسيحي كسروان بالاحتشاد والمرور أمام معسكره دون استقصاء غاية هذه الحركة وهي أول الحركات الثورية وبانه اهل وقاية الحدث وبعدها وغير اما كن واقعة في جوار معسكره ولم يحرك ساكناً في خلال الاضطرابات التي حدثت بعد ووثوقه بوعود بعض زعماء الدرود فقادر دير القمر رجوعاً إلى معسكره انما لما كان خاضعاً لاوامر رئيسه ولم يشهد بذاته مذابح دير القمر وقد أعطى أوامر صريحة إلى قائد موقعها بوقايتها فهذه الامور تُحسب من تخففات الجرم . وعليه نرى مع الانقياد لحكمة دولتكم السامية وارانيتها انه لا يمكن قانوناً القضاء على طاهر باشا بعقاب الموت بل يقتصر على سجنه موبداً في القلعة .

٣ الحكم على سليمان نوري بك (أمير الادي)

لقد عرض على انظار دولتكم الاوراق المشتملة على الشهادات التي أدت أمام محكمة بيروت الغير العادية في محاكمة أمير الالاي نوري بك بخصوص كوائن لبنان الحديثة . وهذه هي الشكاوى الموجهة اليه : لما اتصل بالحكومة ان زحله وهي مدينة فيها عدة الاف بيت مهددة بما أصاب غير مدن وان الدرورسيهاجمونها وينهبونها أمر نوري بك باستصحاب ٤٠٠ جندي نظامي ومدفع والذهب اليها وأوعز اليه انه إذا هجم الدرور على المدينة ان ينصحهم بالانسحاب حتى اذا لم يصغوا لكلامه يصدّمهم بالقوة ويصون المدينة . بيد أنه بعد انقضاء ١٨ إلى ٢٠ ساعة على وصوله إلى مكان يدعى الماحوز الكائن على مسافة ميلين ونصف ميل من زحله هاجمها الدرور المتألبون في البقاع وفي قبر الياس من سائر انحاء حوران وجبل لبنان ونهبوها وقتلوا عدداً من سكّانها وكان الواجب يقضي على نوري بك ان يزحف إلى الدرور قبل هجومهم أو في خلاله وينقذ ما أمر به في « البيورلدي » المكتوب باسمه فاهمل القيام به .

فاعتذر في دفاعه بانه يوم وصوله الى مكسه قبل شروق الشمس بساعتين دعا ٥٠ إلى ٦٠ زعيماً درزياً وشيخاً دونهم مقاماً وتلا عليهم الامر الذي زوّده ونخل لهم النصائح فأجابوه جميعهم : « سمعنا فأطعنا . » ثم انصرفوا متعهدين بعدم الهجوم على سكّان زحلة الا إذا بادأهم هؤلاء بالعدوان . وفي صباح اليوم التالي اوعز الى علي افندي كاتب الالاي ان يذهب الى زحلة ليخبر اهليها بوصوله بجنوده لحمايتهم وصيانة المدينة على ان طلائع الزحليين المرابطة في المعلقة لم تأذن للكاتب المذكور بدخول بلدتهم فعاملوه بازدراء واكرهوه على العودة على رسله . وما كاد يبلغ المعسكر العام حتى نشب القتال بين اهالي زحلة والدرور . فغزم

نوري بك على الذهاب بجنوده الى مواقع القتال لتفريق شمل المتحاربين ثم الانقضاء على الدروز لكنه لما رأى رجحان عدد الدروز على جنوده وشاهد هولاً مشتبكين مع المسيحيين بالقتال اعتقد انه يتعذر عليه اتمام ما نويه فلم يتمكن من تنفيذ الاوامر بتامها .

هذا ولئن كان وثوق نوري بك بعود الدروز الثائرين لا يبيري . ساحته من التهمة الموجهة اليه فرفض اهالي زحلة مساعدته وسخرهم برسوله لما ابانهم بلسانه انه مكلف بجبايتهم وتعذر دخوله زحلة لاشتبك القتال هي من الاسباب المخفضة الجرم المنسوب اليه . وبناء عليه نرى مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية انه لا يمكن القضاء عليه بالاعدام بل يجدر الحكم عليه بعقوبة دونها أي السجن المؤبد في القلعة . (ص ٣٠٢-٣٠٣)

٤ : الحكم على وصفي افندي واحمد افندي

نعرض على انظار دولتكم اوراق استجواب ومحاكمة وصفي افندي « كاخية » خورشيد باشا والي صيدا السابق واحمد افندي مأمور الطابو في بيروت ومعتمد الدروز والمسيحيين لدى الحكومة المحلية بخصوص كوائن الجبل الحديثة . فهذان الشخصان متهمان بانهما تواطأ على تدبير عدّة دسائس وارتكبا اعمالاً ذميمة وساعدا على انفجار بركان الفتنة في الجبل بعضدهما الدروز .

فاتحجاً دفاعاً عن ذاتهما ان اتفاقيهما له صفة شخصية وانهما لم يتدخلوا في مسألة خارجية عن حدود وظيفتهما داخلية في دائرة اختصاص الحكومة وانكرا كل ما أتهما به .

ومع انه لم توجه اليهما تهمة شخصية واضحة لجميع اهالي البلاد والقناصل قد صرّحوا بان اتفاق هذين المأمورين لم يكن عادياً بل له علاقة بالشؤون العامة

وانها اشتركا في أعمال الحكومة وتدخلها بطريقة ذميمة في شؤون خارجة عن صلاحيتها ومن ثمه فانه ولئن كان لم يثبت عليها ارتكاب جريمة ينص عليها القانون فالشكاوى العامة والشهادات عليها تجعلنا ان نرى مع التسليم لحكمة دولتكم العالية ولمشيئتها ان من المناسب الحكم عليهما بمقوبة هي في الدرجة الثانية بعد عقاب الاعداد والسجن المؤبد في القلعة الأ وهي السجن الموقت في القلعة وحرمانها من رتبتيها ووظيفتيها .
(ص ٣٠٣)

٥ الحكم على سعيد بك جنبلاط

عرض على دولتكم ملف أوراق دعوى سعيد بك جنبلاط أمام محكمة بيروت الغير العادية بخصوص كوائن الجبل الحديثة .

لقد ثبت ان سعيد بك جنبلاط صاحب اقطاعة الشوف وجزيرين وغير اقطاعات وهو الزعيم الاكبر لجميع رؤساء الدروز وأصحاب الاقطاعات واعظهم نفوذاً وأعلاماً مقاماً كتب في بدء الحركة كتاباً إلى أهالي اقطاعة جزيرين يطمئن بالهم فيها ويعددهم بانهم لا يمسون بأذى بيد ان هذه الناحية هوجت فيما بعد ونهبت وحرقت وذبح عدد كبير من أهلها . وانه بعد ان اقسم لظاهر باشا بان الدروز لا يهاجمون دير اقمير هوجت هذه المدينة واقترفت فيها الفظائع الهائلة . وان اسمعيل الاطرش وغيره من زعماء الدروز في حوران انفذوا إلى سعيد بك كتاباً بشكل « مضبطة » يعلمونه به انهم قدموا لمهاجمة زحله ويسألونه رضاه ويرجونه ان يكشف لهم نياتهم ثم زحفوا إلى زحله فنهبوا وحرقوها وذبحوا قسماً من سكانها وبعد ذلك ذهب اسمعيل الاطرش بجمهور من الدروز إلى المختارة مقر سعيد بك فاستقباهم فيها بمظاهر الاجلال وخلق على اسمعيل الاطرش ورفاقه الثياب النفيسة ونفحهم بالهدايا . وانه ارسل علي حماده بجمهور من الدروز ومن رجال

حاشيته إلى حاصياً بحجة مرافقة شقيقته ولدى وصول علي حماده وقومه إلى هذه البلدة اقترفوا الفظائع المشهورة فيها . وعلما ما تقدم فظهر من شهادات عدّة ضباط وجنود ومسيحيين شفاهاً وكتابةً ان سعيد بك اعرب عن ارتياحه إلى سليمان زين الدين الذي جاءه برأس الامير سعد الدين شهاب من حاصياً وعينه « سو باشياً » (وكيل املاكه) وانه لم يحفل بالكتب التي أرسلها أمير الالاي عبد السلام بك على يد أحمد ضباطه انباءً بان الدروز اوشكوا ان يهاجموا دير القمر ويرجوه ان يقدم لوضع حدّ للقلاقل . وقصارى الكلام انه اشترك في كوائن الجبل كبيرة وصغيرة وانه كان مدبر الفتنة ومثيرها بارائه .

ولما كانت هذه الامور ثابتة وكان سعيد بك جنبلاط قد ألف عصابات ثوار اعتدت على رعايا الحضرة الشاهانية في حين كان صاحب اقطاعه ومن موظفي الحكومة فترتني مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية ولارادتكم ان يُعاقب بالاعدام وفقاً للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء . (ص ٣٠٣ - ٣٠٤)

٦ الحكم على الشيخ حسين نلحوق

لقد عُرض على دولتكم جراند ضبط محاكمة المقاطعجي حسين تلحوق الخ . فالمدكور هو بنفوذه ومنزلته الثاني بين اصحاب الاقطاعات على انه اكبرهم سنّاً . وقد وضع من اعترافه ومن شهادات خورشيد باشا وبعض المسيحيين والدروز المسجلة اسماؤهم انه رؤي مسالماً بين صفوف الثائرين في الهجوم على قريني الحدث وبعدها في حين كان عليه كصاحب اقطاعه ان يصون حياة مسيحي اقطاعه وينع الدروز من الاعتداء على البلدان المجاورة واجتراح المنكرات فيها وزيادة عما تقدم فقد تولّى قيادة العصابات الثائرة التي انتقضت على رعايا الحضرة الشاهانية . وبناء عليه ترتني مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية ولارادتكم ان يكون

(١٧٧)

جزاؤه الموت وفقاً للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء (ص ٣٠٤)

٧ الحكم على اسعد نحمور

لقد عرض على دولتكم ملف أوراق استجواب ومحاكمة «المقاطعي» اسعد تاحوق الخ... فالمدكور هو من الطبقة الثانية بين أصحاب الاقطاعات نفوذاً ومنزلة. فقد تبين من اعترافه وشهادات زعماء الدروز وغيرهم انه انضم برجاله إلى عصابات الثوار في مهاجمة قريتي الحدث وبعدا وعليه لما كان قد ثبت على اسعد المذكور انه كان على زعامة الثوار الذين اعتدوا على رعايا الحضرة الشاهانية فترتني مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية ولمشيئكم ان يعاقب بالاعدام وفقاً للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء. (ص ٣٠٤)

٨ الحكم على قاسم بك نكد

لقد عرضنا على انظار دولتكم ملف أوراق محاكمة قاسم بك نكد الخ... وقد تبين من اقراره وشهادات مشايخ الدروز وغيرهم بعد تثبتها ان قاسم بك المذكور يشغل الطبقة الثانية بين أصحاب الاقطاعات بمنزلة ونفوذه وقد كان بين الثائرين اثناء حوادث دير القمر. فلما كان قد ثبت ان قاسم بك أبي نكد المذكور تولى قيادة العصابات المعتدية على رعايا الحضرة الشاهانية ترتني مع الخضوع... ان يعاقب بالاعدام وفقاً للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء. (ص ٣٠٥)

٩ الحكم على اسعد عماد

قد عرضنا على انظار دولتكم ملف اوراق محاكمة اسعد عماد أحد أصحاب الاقطاعات في العرقوب فثبت من اقراره انه زحف إلى زحله برجاله واشياعه وثبت

من شهادات مشايخ الدروز وغيرهم انه تولى قيادة العصابات الخ...
(البقية كما سبق)

١٠ الحكم على الامير محمد قاسم ارسلوه

عرضنا على انظار دولتكم ملف أوراق محاكمة الامير محمد قاسم ارسلان
نسيب قائم مقام الدروز. وقد تبين من اقراره انه حضر الهجوم على قريتي بعبدنا
والحدث ومن شهادات كثيرين من المسيحيين المدونة اسماؤهم انه قاد العصابات
الدرزية الثائرة الخ... (البقية كما سبق)

١١ الحكم على سليم جنبلاط

لقد سلمنا الى دولتكم ملف أوراق محاكمة سليم جنبلاط الزعيم الدرزي .
ويستفاد من «العرض محضر» الذي أرسله مدير هذه الاقطاعة ان سليماً
المذكور قاد العصابات الدرزية الثائرة في خلال قلاقل جزين واقترف عدّة
منكرات ومجرّمات كاختصاب النساء والنهب . ومع انه انكر اجتراح هذه
الفظائع فذنبه ثابت من فحوى ورقة الاستفهام المذكورة ومن شهادات مسيحيي
جزين المحصنة . وبناء عليه الخ... (البقية كما سبق)

١٢ الحكم على جمال الدين حمدان

سلمنا الى دولتكم جرائد استجواب ومحاكمة الزعيم الدرزي جمال الدين حمدان
ويستفاد من العرض محضر الموقع من مسيحيي جزين وقد أرسله الينا مدير تلك
الاقطاعة جواباً على ما سُئل ان جمال الدين حمدان المذكور تولى قيادة إحدى
العصابات الدرزية في اضطرابات جزين وقتل رجلاً يدعى قره . انه وثمن كان جمال

الدين حمدان المذكور ينكر ارتكابه هذه الجناية فجرمته ثابتة من منطوق العرض
محضر المذكور ومن شهادات المسيحيين . وبناء الخ . . . (البقية كما سبق)

١٣ الحكم على محيي الدين شبلي

لقد عرضنا على انظار دولتكم ملف اوراق دعوى محيي الدين شبلي من اهالي
كفرقطره ومعتمد بشير بك أبي نكد المسجون بتهمة الاشتراك في كوائن لبنان
الحديثة . فيتين من العريضة التي رفعها القس اوغسطين رئيس دير عميق الحالي
قرب دير القمر ان محيي الدين شبلي المذكور متهم بخنقه القس اثناسيوس نعوم الرئيس
السابق على الدير فقد وجد ميتاً في غرفته في ليل ٧ اذار سنة ١٢٧٦ ونهبت
امواله وامتعته . وعليه دُعي موقع العريضة للمثول امام المحكمة الغير العادية
واستجوب بتدقيق فأتي بأدلة جديدة على قتل محيي الدين الرئيس المذكور خلا
الشبهة الواقعة عليه ذاكراً ان القاتل كان يعرف الفقيد المشهور بثروته ويتردد عليه
كثيراً . وفي خلال الاضطرابات التي بلبت الجبل تفاخر بقتله الرئيس المذكور امام
بولس صوصه وهو روم ارتوذكس تاجر من دير القمر وحبيب سلوم ويوسف أبي
شعيب . وقد أقر محيي الدين شبلي لدى استجوابه انه كان له معرفة بالفقيد وزاره
غير مرة انما انكر ان يكون قتله فاستقدمت المحكمة بولس صوصه وحبيب سلوم
ويوسف أبي شعيب المذكورين واستجوبتهم على انفراد فشهد بولس صوصه ان محيي الدين
جاء مساء الاربعاء أي قبل مهاجمة دير القمر بيومين الى بيت الخواجا بشاره صوصه أحد
سكّان البلدة المذكورة فخادته في شوون الجبل وألمع الى انه يحسن بدير القمر ان
تسلم الى بشير بك ابي نكد دون مقاومة ثم قال له : « انا الذي قتلت رئيس دير
عميق . » وصرح حبيب سلوم بان محيي الدين جهر امام متسلم البلدة يوم الاربعاء
مساء حين هاجم الدرروز دير القمر : « ان المسيحيين يريدون خراب العالم من اجل

كاهن فأنا الذي قتلت رئيس دير عميق فماذا يمكنهم ان يفعلوا؟ . « وشهد يوسف أي شعيب ان محيي الدين المذكور ذهب مساء الاثنين أي قبل الهجوم على دير القمر يومين الى بيت الياص صوصه وقال من تلقا ذاته : « لا تريدون ان تسلموا أسلحتكم طوعاً الى بشير بك وتودون ان تقاوموه مع اني انا وحدي قتلت رئيس دير عميق » ثم قصد بيت بشاره صوصه السابق الايمان اليه وفي الوقت ذاته اعلن هو لا . الشهود الثلاثة انه لما اعترف محيي الدين شبلي بجريمته في بيت صوصه كان موجوداً عدة اشخاص آخرين لكنهم قتلوا جميعاً في مذبحه دير القمر بحيث لم يبق غيرهم وعززوا شهادتهم بالتقسم على يد كهنتهم .

وعليه ولئن كان محيي الدين شبلي ينكر اقترافه هذه الجناية فقد شهد عليه كثيرون من المسيحيين بأنه كان على قيادة عصابات الدروز الثائرة في مهاجمة دير القمر ونهب اشياءهم ولذلك ترتي مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية ولارادتكم ان يعاقب بالاعدام .

١٤ الحكم على علي سعيد

تقد عرضنا على انظار دولتكم اوراق دعوى علي سعيد من دروز قرية صليبا المسجون بتهمة قتله خطار دياب من مسيحيي عين داره في بدء اضطرابات الجبل وانه قطع رأسه وحمله إلى الزعيم الدرزي خطار بك لكنه انكر اقترافه هذه الجناية فاستشهدت ارملة القتل بالدروز محمد أي عساف ومحمد حرب والشيخ قاسم فأجرى مدير دير القمر أحد اعضاء المحكمة تحقيقاً فصرح أمامه محمد أي عساف ومحمد حرب المذكوران بانها شاهدا رأس خطار دياب في يدي المتهم وزادا انه مشهور بشقاوته . وبناء عليه الخ . . . ترتي اعدامه .



١٥ الحكم على بشر مرعي نكده

يستفاد من جرائد استجواب ومحاكمة الشيخ بشير مرعي نكد الدرزي ان
المرأتين حنه فهوم جنا ومنه شهدتا بان الشيخ المذكور قتل المسيحي ابراهيم شمعون
اثنا مهاجمة دير القمر وصرح المسيحيان خليل جاويش وأسمعد نقاش انه اقترف
منكرات كالنهب والسرقة . وبناء عليه . . . نرتني اعدامه

١٦ اسما زعماء العصابت الأثرة الذين فروا الى مورانه

- | | | | | | |
|--------------------|--|---|---|---|--|
| خطأربك العماد | تولى قيادة الدروزي في مهاجمة زحلة | | | | |
| ١ | | | | | |
| بشير بك عماد | دير القمر | ∕ | ∕ | ∕ | |
| ٢ | | | | | |
| الشيخ كنج عماد | زحلة ودير القمر | ∕ | ∕ | ∕ | |
| ٣ | | | | | |
| ملحم بك عماد | ∕ ∕ ∕ ∕ ∕ | ∕ | ∕ | ∕ | |
| ٤ | | | | | |
| الشيخ محمود تلحوق | الحدث وبعبدا | ∕ | ∕ | ∕ | |
| ٥ | | | | | |
| الشيخ ناصيف تلحوق | ∕ ∕ ∕ ∕ ∕ | ∕ | ∕ | ∕ | |
| ٦ | | | | | |
| بشير بك نصيف نكد | دير القمر وهو من | ∕ | ∕ | ∕ | |
| ٧ | | | | | |
| كبار المجرمين | | | | | |
| الشيخ محمود العيد | زحلة | ∕ | ∕ | ∕ | |
| ٨ | | | | | |
| الشيخ حمود منصور | من كبار الجناة اشترك في عدة اعتداءات | | | | |
| ٩ | | | | | |
| الشيخ منصور القاضي | ∕ ∕ ∕ ∕ ∕ | ∕ | ∕ | ∕ | |
| ١٠ | | | | | |
| علي بك حماده | أحد كبار زعماء الفتنة في مهاجمة دير القمر وحاصبياً | | | | |
| ١١ | | | | | |
| محمود حماده | احد زعماء الفتنة في الهجوم على دير القمر | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| قاسم يوسف حماده | احد زعماء الفتنة تولى قيادة الدروزي في جوار صيدا | | | | |
| ١٣ | | | | | |

﴿ المتهمون بانهم قادوا الدروز في هجومهم على دير القمر ﴾

- ١٤ قويدر حماده . ١٥ ملحم حماده . ١٦ مصطفى دويك .
 ١٧ قاسم معروف عبدالصمد . ١٨ رافع ابي دعاس عبدالصمد . ١٩ يوسف
 حسن عبدالصمد . ٢٠ قاسم بشير ابي شقرا . ٢١ خطأ ر قاسم ابي شقرا .
 ٢٢ غضبان ابي شقرا . ٢٣ سليمان بك حماده .

﴿ المتهمون بانهم قادوا الدروز في هجومهم على زحلة ﴾

- ٢٤ اسمعيل الاطرش . ٢٥ هزيمة هنيدي . ٢٦ حمود الفخر .
 ٢٧ قبلان عامر . ٢٨ حمد عزام . ٢٩ سليمان القلص . ٣٠ دعبس عامر .
 ٣١ فندي عزام . ٣٢ يوسف صعرو . ٣٣ واكد الحمدان .

يستفاد من شهادات المسيحيين عموماً وزعماء الدروز وافرادهم ان الـ ٢٣ شخصاً المذكورين اعلاه تولوا قيادة المهاجمين في حاصياً وراشياً ودير القمر وسائر انحاء الجبل واقترفوا فظائع عديدة وجنایات هائلة . ولما كانوا قد فرّوا إلى حوران لم يتمكن حتى الان من القبض عليهم ومحاكمتهم فترتني مع الخُضوع لحكمة دولتكم السامية وارادتها ان يُعاقبوا بالاعدام متى قبض عليهم وفقاً للمواد ٥٥ و٥٦ من قانون الجزاء . (عد ٢٢٩ ماجق ٤ ص ٣٠٠-٣٠٨)

٨٩ - اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ٣٠ منه

اني اثاراً باشارة سيادتكم في رسالتكم المؤرخة في أول الجاري بان اوقفكم على عدد الموازنة والروم في جبل لبنان اشرف فارسلي اليكم في طيه ورقة احصاء سلمها إلي الموسيو نوفيكونف مندوب الروسية تحتوي على تعداد الروم المقيمين في لبنان . وترون سيادتكم انه لا يمكن التعويل على رأي الموسيو نوفيكونف وانا موقن ان عدد الروم الارثوذكس قليل في جبل لبنان الا في صيدا حيث يوجد منهم

بضعة الاف نسمة .

وقد اخبرني ايضاً رصيفي الروسي المشار اليه انه وان كان قد قدّر عدد الروم في ورقة الاحصاء التي سأمرها إليّ بـ ٢٧ الف و ٩٨٠ نسمة فهو يعتقد ان عددهم الصحيح يتقص ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ نسمة . ان سيادتكم تفقهون دون شك صعوبة التوصل إلى معرفة عدد الطوائف المتعددة القاطنة في لبنان بوجه التقريب . ولا يستطيع ذلك إلا باعادة الاحصاء . لان الذي أجري منذ عدّة سنوات هو ناقص وعليه سأطرح المسألة على بشاط بحث رصفاني للقطع بها .

(عدد ٢٣٠ ص ٣١٦)

٩٠ - عدد الروم الارثوذكس في لبنان

يوجد زها ٢٢٠ الف و ٤٦٠ نفر روم ارثوذكس في القائم مقامية المسيحية و ٥٥٢٠ في القائم مقامية الدرزية فيكون مجموعهم ٢٧٩٨٠ نسمة . أمّا النواحي التي يقطن فيها خاصة أبناء هذه الطائفة في القائم مقامية المسيحية فهي الكورة وقرنة بلاد جيل وزحله وملحقاتها وبسكتا وتوابعا في المتن . وفي القائم مقامية الدرزية الشويفات وتوابعا وبجمدون . أمّا المسيحيون المتوطنون حاصياً وراشياً ومرجعيون شرقي لبنان فمعظمهم من الروم الارثوذكس . (ملحق عدد ٢٣٠ ص ٣١٦)

٩١ - صك الجلسة السابعة عشرة في ٣١ ك ١

اليوم الاثنين في ٣١ ك ١ سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة فتناقش المندوبون في المسائل التي بحث فيها في الجلسة السابقة وتحلف عن حضورها فؤاد باشا من جرّاء اعتلال صحته . فقال دولته ان شفاءه سيمكّنه من الذهاب عاجلاً إلى المختارة حيث يبدأ

بمحاكمة الدروز الذين قبض عليهم وقد أوقف بناءً على امره خلا الدروز بعض المسلمين السنين والمتاوله فأطلق سبيل جميع الذين لم تُدَوَّن أسماؤهم في اللوائح التي كتبها أعيان المسيحيين . فساعدت هذه الوسيلة على إعادة الثقة إلى الافكار وحالت دون انتشار الذعر في البلاد وسهّل السبيل لالتقاء القبض على باقي المتهمين . وفي علم اللجنة كيف كتبت هذه البيانات وعدد المتهمين المشتمة عليه فنسط دولته ايضاحات جديدة بهذا الشأن تثبت ما قاله أبرو افندي في الجلسة السابقة . فقد كُتِبَ أولاً بيان عام يحتوي على ٤٦٠٠ اسم ولما كان دولته مصمماً على انتهاج طريقة العقاب التي أشارت بها اللجنة رأى ان يطلب إلى الاساقفة الاقتصار على تقديم بيان باسماء كبار الجناة . فظم الاساقفة اذ ذلك ثلاثة بيانات مرتبة حسب تفاوت درجة ذنب كل قفة فجاء الاول مشتملاً على اسماء ١٢٠٠ شخص متهمين بانهم دبروا القتة وتولوا قيادة العصابات وارتكبوا عدة جنایات فظيمة . وعليه سبتي كبار الجناة المستحقين عقاب الاعدام وفقاً لما اجمعت عليه اللجنة والمندوب الثماني . وحدث بعزمه على ابلاغ اللجنة بيان اسماء الذين يحكم عليهم ونص الاحكام قبل تنفيذها . فتلا مندوب انكلترة على مسمع رصفائه انباء وردت عليه حديثاً يستفاد منها ان المسيحيين قتلوا زهاء مئة درزي بعد وقوف رحي الحرب الاهلية وهو يرى وجوب الاعتداد بهذا الخبر عند تعيين عدد الدروز الذين يقضى عليهم بالاعدام . فرد عليه الموسيونوفيكوف ان حوادث القتل هذه هي افرادية واعتداءات شخصية قد اقترف الدروز مثلها .

وزاد فواد باشا ان قد شكأ اليه المسيحيون ايضاً حوادث قتل افرادية اجترحها الدروز انما لا يعلم اذا كانت ارتكبت قبل كواثن الجبل او بعدها . فذكر مندوب بروسيا انه سلم الى فواد باشا بياناً ب ٣٠ حادثة قتل اجترحها الدروز بحق المسيحيين .

ووعد الموسوي بيكلار بتقديم بيان باسماء المسيحيين الذين ذهبوا ضحية اعتداءات افرادية منذ وصول مندوب الباب العالي الى سورياً وبذلك انتهز هذه الفرصة لسؤال فؤاد باشا عن ميعاد شروعه بنزع السلاح من يد الاهلين وعن الطريقة التي ينهاها لبلوغ هذه الغاية .

فقال المسيودي وكبكر ان روح الاثار سائدة في جميع أنحاء الجبل بحيث اذا أُبلى في العقاب وكان الدم حاراً فالافراد يميلون طبعاً الى الانتقام بيدهم . فألح المسيوي بيكلار بوجود مقاومة هذه النزعة الغريزية بالاقتصاص من الجناة عاجلاً ونزع السلاح وامشهد ببلاد كورسيكا حيث تمكنت الحكومة الفرنسية من تغيير عادات الاهلين بنزعها السلاح منهم وبما بذلته محاكمها من السرعة في معاقبة الجناة .

فأجاب فؤاد باشا ان نزع السلاح من جميع سكان سورياً متوقف على التنظيم الذي تريد الحكومة وضعه لكل أنحاء السلطنة فالتعويل عليه يوجب خلا وجود قوة عسكرية منظمة انشاء رجال درك (جندرمة) والقضاء جوق الباشبوزق واقامة مخافر ومرابطات على حدود الصحراء إذ لا يمكن نزع السلاح من يد قسم من السكان دون تعميمه الى مجاورهم ولا اخذ سلاح هؤلاء الآخرين دون تعريضهم لغزوات القبائل الرحالة فهذه المسائل مرتبطة ببعضها ارتباطاً محكماً مما يجعل تنفيذ هذه الوسيلة كثير التعقيد . ففي عدة نواحي من فلسطين يضطر الفلاح إلى وضع يده على المحراث ويمسك بالآخري بأرودته . فكيف يمكن أخذ سلاح هذا الرجل قبل ان نعيضه ضماناً شرطة منظمة وسيطرة موطدة الاركان ؟ وهذه الحالة شاملة كل أنحاء سورياً .

ثم وجه المندوبون انظارهم الى حالة العيال المسيحية الباقية في دمشق و ليس لديها ما تستعين به لسد رمقتها سوى ما تناوله من الحكومة . فشكا اللورد دوفرين

عدم توزيع هذه الاعانات اليومية . فقال فؤاد باشا ان التبعة واقعة على اللجان المسيحية الموكل اليها أمر التوزيع وانه سبق له ان اوعز الى امين باشا والي دمشق الجديد بتشديد المراقبة على اعمال هذه اللجان .

وقدم الموسوي ككلارياناً باسمه ١١ مسلماً تصرفوا بنباله في اثناء المذابح وطلب ان يكافئهم جلالة السلطان فأيد جميع المندوبين طلبه محتفظين بحق ايقاف فؤاد باشا على اسماء غير اشخاص امتازوا بحسن سلوكهم . أما مندوب فرنسا فشكا تباطؤ حكومة جلالة السلطان بمعاينة الاشخاص الذين اشتركوا في فواجع دمشق ولا سيما جميع المختارين أو رؤساء الاحياء الذين بقوا في مناصبهم وجمعوا ثروة وافرة بابتزازهم الاموال من المسلمين لانقاذهم من العقاب .

فوجد فؤاد باشا بالاهتمام باستحصال مكافاة للمسلمين الذين اجاروا المسيحيين وبمعاينة الذين اساءوا معاملتهم اجابة لرغائب اللجنة .

فكرر مندوب فرنسا السؤال الذي وجهه في الجلسة السابقة إلى فؤاد باشا بواسطة أبرو افندي عن الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت الغير العادية على المأمورين العثمانيين والمشايخ الدروز . وأفاض في بيان غاية هذا الاستيضاح مينا انه لا يمكن الخلط بين خصائص اللجنة والمندوب العثماني في ما يتعلق بمعاينة الجناة . فعلى اللجنة ان توجب قصاصهم واذا اقترحت المحكمة فرض عقوبات من طبقة ثانية على أشخاص تعرف اللجنة درجة ذنبهم وعظم مسوؤوليتهم فليس لها ان تنقب بذاتها توصلاً إلى معرفة الاسباب المخففة للجرم التي عولت عليها المحكمة إنما على المندوب العثماني ان يوقف اللجنة عليها . ونأ كانت نصوص الاحكام لا تحتوي على ايضاحات وافية بهذا الصدد وليس فيها ذكر لاقل أمر من شأنه تخفيف عبء المسوؤولية عن عاتق المأمورين العثمانيين . فاللجنة لا تزال موقنة ان التبعة واقعة عليهم إلى ان تبرز أدلة منافية . ولذلك يتعذر عليها ابداء رأيها في الاحكام التي عرضها عليها فؤاد

باشا وسألها حكمها فيها .

فردّ دواة المندوب العثماني انه خوّل محكمة بيروت الغير العادية استقلال الضمير التام والحرية المطلقة فتجب ان يضغط بوسيلة ما على احكامها على انه لا يجيز تنفيذها بتوقيعه إلا اذا كانت مطابقة للمصلحة العامة وللعدالة وذلك بعد استشارة اللجنة . فهو لا يريد ان يدافع عن اشخاص أحلهم على المحاكمة كجناة إنما يرى ان تفاوت المقوبات التي قضت بها المحكمة على المشايخ الدرّوز والمأمورين العثمانيين مبني على اعتقادها وجود تباين في درجة ذنب الفريقين ومطابقة احكامها لنص قانون الجزاء . مما يوجب القضاء بالاعدام على مرتكبي القتل أو المحرضين عليه فقط . فالأمورون العثمانيون الذين حوكموا في بيروت لم يغمسوا أيديهم في المذابح ولم يجرّضوا عليها . بل ارتكبوا ذنباً كبيراً بتقاعدهم عن بذل مجهودهم لحفظ الراحة فأخلّوا بواجبهم وخطأوهم هذا ناتج عن عجز وضعف فلهذا لم يُعاقبوا بالاعدام الذي يقضى به على مرتكبي الجنايات ومثيريها بل عوقبوا بسجن القلعة الموبد .

فعارضه الموسوي بيكلار بان المشير أحمد باشا لم يجرّض إلى مذابح دمشق ولم يقترف جناية بيده ومع ذلك أعدم بعدل .

فردّ عليه المندوب العثماني ان أحمد باشا استسلم إلى التواني والاهمال في حين ان خورشيد باشا حاول العمل فلم يبقَ حلس منزله بل أبدى بعض النشاط وان كان غير كافٍ وعليه لا يمكن عدّه كشريك في الجناية وهو يستحق عقوبة شديدة غير الاعدام .

فقال الموسوي دي رهفوس انه لا يجد بوناً بين سلوك أحمد باشا وخورشيد باشا فالاول لم يجرّك ساكننا والآخر تظاهر بالعمل تمويهاً وليس في ذلك ما يدعو إلى تخفيف جريمته .

وصرّح الموسوي نوفي كوف بانّه يود تنويراً لذهنه وارشاداً لضميره معرفة مقدار

جهل مأموري الحكومة سوء نتيجة الوسائل التي تذرَّعوا بها وقد غمض عليه كيف ان طاهر باشا الذي يدعي انه أمر قائد الجنود في دير القمر ان يسهر على حفظ الراحة في المدينة قد أمسى بعد بضعة ايام سبب المذابح .
 وأسف المسيو دي ريفوس على ان الحكومة لم تفتش منزل طاهر باشا لضبط المراسلات المتبادلة بينه وبين مشايخ الدرروز .

وذكر اللورد دوفرين ان خمسة الاف شخص ذُبحوا في الجبل في مدة قصيرة من الزمن فمثل هذه الفاجعة الهائلة لا تحدث فجأة دون ان يكون آثارها أحد أنما يصعب الاهتداء الى المسؤول عنها دون انعام النظر في ملف اوراق المحاكمة وتمحيصها بالدقة وعليه فيقترح على رصفانه ان يفتنوا فرصة غياب فواد باشا لنقد الاوراق التي سَأمت اليهم ثم يرفعون لدولته نطاقاً تتضمن بيان رأيهم الاجماعي فاكد فواد باشا براحة ضمير انه يعتقد ان عقاب السجن المؤبد في القلعة المقضى به على المأمورين العثمانيين هو كافٍ لانه يلي عقاب الموت ولذلك استغرب السؤالات الملقاة عليه إذ ان القضاة لم يتشبعوا للمأمورين المذكورين ولم يسعوا إلى ايجاد اسباب مخففة لذنبهم . فالعقوبة التي أشارت المحكمة بانزالها فيهم هي معظم ما يجيزه القانون على انه إذا كان لا بد من فرض عقوبة أشد قساوة فإنه يضطر إلى استشارة الحكومة المركزية في الامتانة .

فجهر مندوبا فرنسا والروسية باستعدادهما لتأييد اقتراح اللورد دوفرين وأوصحا مجدداً ان اللجنة بعد ان اعترفت غير مرة بان معظم تبعة كوائن لبنان واقعة على عاتق المأمورين العثمانيين لا يمكنها ان تبدل رأيها بهذا الصدد الا بعد ان يثبت لها جلياً خطأها .

فقال المسيو دي وكبكر ان ليس باستطاعته ان يتجاوز المهمة التي فوضتها اليه حكومته وانه بعد مراجعة التعاليم التي زودته ايها لا يرى انه يجوز له التدخل في

الاحكام التي قضت بها المحاكم العثمانية فله وعليه ان يوجب قصاص الجناة لا طلب زيادة عقوبتهم وفي مذهبه انه اذا برأت المحكمة ساحة جانٍ فللجنة ان تطلب اعادة النظر في الحكم انما اذا اثبتت المحكمة الذنب المنسوب الى المتهم وقضت عليه بأعظم عقوبة ينص عليها القانون كما فعلت في الاحكام الخمسة التي اصدرتها يرى ان على اللجنة الاكتفاء بالعقاب الذي فرضته .

ومع انكاره على اللجنة الدولية صلاحية قضائية يعتقد ان في وسعها طلب ايضاحات جلية عن الاسباب المبنية عليها هذه الاحكام . ولا ريب في ان اللجنة تستير بهذه الايضاحات فتدرك منشأ الكوائن الواجب عليها الاجتهاد لا تقاء تجددتها بوضعها اسس تنظيم البلاد في المستقبل وهي غاية المهمة الموكولة اليهم وأعظمها شأنًا . وعليه فهو يوافق على اقتراح اللورد دوفرين .

أما مندوب فرنسا والروسية وبروسيا فاحتفظوا بحق تمتع اللجنة الدولية بتمام السلطة المفوضة اليهم . فلها ان توجب العقاب ومفاد ذلك انه يحق لها ليس فقط ايجاب ائزال العقاب في الجناة بل السهر على ان يكون العقاب مناسباً للذنب . ولا يمكن الفصل بينهما إذ لو كان غير ذلك لكفى المحكمة ان تقضي على كبار الجناة بسجن ٨ ايام حتى تحرم اللجنة الدولية حق الاعتراض . وهذا الاستنتاج يثبت بجلاء انه يتعذر على رصفاء مندوب النمسا ان يجاروه إلى تأويله الغريب مهمة التحقيق الاجماعي الموكولة إلى اللجنة .

يبد أنهُ لَمَّا كان الميودي وكبكر قد صرَّح بقوله اقتراح اللورد دوفرين كسائر رصفائه اتفق المندوبون على انهم ينعمون النظر في ملف اوراق الدعاوى ثم يسلمون إلى فوآد باشا نطاقة اجماعية تتضمن بسط رأيهم في الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت الغير العاديَّة على مشايخ الدرروز والمأمورين العثمانيين . وفضت

(عدد ٢٨٨ ملحق ٢ ص ٣٧٢-٣٧٥ . ودي تستا عدد ٧٥ ص ١٨٦-١٩١)

٩٢ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ٣ ك ١

(لقد سبق لنا ان اثبتنا هذه الرسالة في ص ٩٩ عدد ٤٧ كما وردت في الكتاب الازرق الانكليزي العادي عدد ٢٠٨ ملحق ٢ ص ٢٦٢ ثم طالعنا في الكتاب الازرق السري بعض زيادات رأينا وجوب نقلها هنا)

وقبل ان اجالي بوضاءي النهائي رأيت من الواجب الاتفاق على كيفية السفر الى تلك المدينة (دمشق) لاسيا وقد كان باعني ان المسيو دي بوفور اغتم الفرصة فاقترح ان يصحبنا بفصيحة كبيرة من الجنود الفرنسيّة لمواكبنا . فلم استصوب رأيه لاننا اقررنا على السفر الى دمشق بحجة ان وجودنا فيها يزيل مخاوف المسيحيين ويبعد اليهم الطمأنينة وقد تراءى لي ان ظهور المندوبين امام ابواب المدينة محاطين بقوة اجنبية ليس من شأنه تحقيق هذه الامنية . وعليه خاطبت رصفائي بحزم معرباً عن اعتقادي الوثيق ان العادات الدولية ومقتضيات الظروف الحالية تقضي بعدم اتخاذ هذه الحيلة الغير اللازمة وبان ندخل دمشق محاطين بالحرس العثماني الذي لا بد للحكومة المحلية من ارساله لاستقبالنا مدفوعة بعامل المجاملة . فبادر المسيو بيكلار بما فطر عليه من اللطف الى موافقتي . وعليه قدمنا دمشق مصحوبين فقط بجلاوزتنا (قواصتنا) وخدمنا .

واعترف بانهُ ساءني كثيراً الاضطرار الى الاحلاح بهذا الشرط اللفظ ولم ينظر أحد من رصفائي إلى هذا الامر نظري اليه وانا واثق بان اعتراضه على مواكبة الجنود الفرنسيّة لنا قد نسب إلى اسباب دنيئة . أمّا أوكد لسعادتكم اني كنت

نظمت بذات الكلام لو كانت الجنود انكليزية .

(المحررات السرية عدد ٢٨٤ ملحق ٢ ص ٣٨٩-٣٩٠)

٩٣ - اللورد روفرين الى السير بولفر في ١ ك ٢ سنة ١٨٦١ [انطاف]

لما كان قد سبق لي ان بسطت لدوائكم مشروعاً لتنظيم ايالة سورية باسرها اريد في هذه الرسالة ان اكشفكم بعض اراء بخصوص تنظيم لبنان فلو كانت غايتنا غير توطيد الراحة في الجبل لما ترددت في القول بان التنظيم الوحيد المواتي هو حرمان أهاليه من جميع امتيازاتهم الشاذة وجعلهم تحت مراقبة الحكومة التركية في سورية تواً . ولا جدال في هذا الامر . فجميع الدماء التي سُفكت في سورية في مدى الـ ٢٥ سنة الاخيرة كان في الوسع حقها لو بسطت سلطة الاتراك على لبنان مباشرة لان الطوائف المتعددة القاطنة فيه عاجزة عن حكم بعضها البعض او ثوبي شوونها الذاتية . فينا كان القتال المستمر يروي اراضي النواحي المختلطة السكان بالدم كانت الحرب ناشبة بين اهالي كسروان ومشايخهم ذوي الاقطاع فأست اقطاع كسروان المسيحية مرشحاً للفوضى ولا ارتكاب جنایات فظيعة . ولا تزال مدينة زحلة لا تعترف بسلطة القائم مقام الماروني كما ان الروم الارثوذكس في جنوبي لبنان هم دائماً على أهبة الاستعداد للاعتداء على اخوانهم الغير الارثوذكسين كجيرانهم الوثنيين .

وبناء عليه فاستقلال لبنان منافٍ لحسن ادارة الاحكام وانتظامها فيه وكل سعي الى بسط سلطة الموارنة على الروم أو الدرور لسياسة ظالمة يتعذر اجراؤها .
لا شك في ان الدول الكاثوليكية ستقاوم كل فكرة ترمي إلى انتهاز فرصة تدخل اوربا انتصاراً للذين اكسبتهم المصائب التي حأت بهم هذا الميل العظيم لحرمانهم امتيازاتهم وتركهم في حالة اليأس معرضين لاعتداءات اعدائهم .

فهذا ما حدا بي إلى اقتراح جعل لبنان باشاوية يتولى شؤونها مسيحي تعينه حكومة سورياً المركزية اعتقاد انه احسن وسيلة للتوفيق بين ما يقضي به الامتحان وبين مقتضيات الظروف الحالية ومن فوائد هذه الطريقة انها تشمل كل المسيحيين وتوسع دائرة حكمهم وتلغي امتيازات الموارنة الخاصة وتمهد السبيل لانقاذ الاقلية الارثوذكسية من سيطرة ممقوتة وسلطة طائفة معادية لها .

أما خصائص الأمور الذي يعين لادارة شؤون الجبل فلا تختلف عن التي يتمتع بها سائر باشاوات الولاية . ولما كان الوالي ينقده وكان بقاؤه في الوظيفة متوقفاً على مشيئة الحكومة المركزية فلا يخشى ان يمسي حاجزاً في سبيل اشراف حكومة دمشق على لبنان وتولي مراقبتها العليا وهي الوسيلة الوحيدة لاستتباب الراحة فيها . كما انه لما كان ممتازاً - كما يمكن ان نقدر - بهذيه ومعارفه ويتسامى عن الاحقاد الكائنة بين الطوائف المحمجة الموكول اليه إدارة شؤونها لكونه اجنبي عنها فلا بد له من ان ينصب ميزان الانصاف ويبلغ حكومته درجة النزاهة المرغوبة .

ولا اعتقد انه يصعب وجود رجال اكفاء لهذا المنصب بين الاوريين رعابا الباب العالي وفي وسعي ان اذكر اسمعيل باشا (الجنرال كويتي) كدليل على سهولة انتقاء رجل كفوء

ومع تعيين الباشا المسيحي على لبنان ينبغي انشاء مجالس على طريقة تأليف المجالس البلدية يكون فيها لكل طائفة ومذهب نصيب في ادارة الشؤون المحلية وعليه نكون اوجدنا مناسبة لتمتع الدروز بقسم من سلطتهم السابقة على قدر ما تجيز طريقة الحكم الموضوعة للولاية وفي الوقت ذاته نكون اولينا طائفة الروم الارثوذكسية المظلومة حتى اليوم حقوقاً مساوية في ادارة الجبل تستحقها نظراً لعددتها وكفايتها . وعندني ان هذه الطريقة هي الاكثر مناسبة للتوفيق بين المصالح المتشاكسة التي علينا الاقتصار على مراعاتها .

(١٩٣)

ومن ثمَّ ان هذه التسوية ترضي الرأي العام الكاثوليكي في فرنسا بعض الرضا وتهدم سيطرة الطائفة المارونية المضرة وتجعل العنصر المسيحي الرومي موازناً له وتضمن استقلال الدروز مدنياً وتمهد للحكومة المركزية السبيل لمراقبة الجبل مراقبة تامة اسوةً بسائر اقسام الايالة .

واظن انه لا يمكن الحصول على نتائج مثل هذه بوسيلة أخرى اذ لو اقترحنا بسط سلطة الحكومة التركية على لبنان مباشرة دون قيد لما احتجت فرنسا والروسية وحدهما بل تشاركها النمسا وسائر الحكومات الكاثوليكية في أوروبا .

هذا وان ترك القائم مقاميتين المتمتعين بامتيازاتها القديمة على حالهما يكون بمثابة كتابة عهد جديد لشيطان الشقاق ليظل سائداً في الجبل في حين ان تسليم القائم مقامية المختلطة السكان الى الدروز دون انقاص امتيازات الموازنة لا يصلح طريقة الحكم القديمة إلا قليلاً .

ويمكن ان يقال ان انشاء باشاوية في الجبل تهدم طريقة الحكم الاقطاعي القديمة بيد ان من الضلال الاقتراض ان هذه الطريقة لم تكن ضربة على البلاد لان حالة الفلاحين المسيحيين تحت حكم أصحاب الاقطاعات الدرزية كانت تيسة ولم تكن حالة الفلاحين الدروز أفضل منها .

وعليه فابقاء الحكم الاقطاعي منافٍ لانشاء حكومة منظمة واذا شئنا نستطيع انشاء سلطة مركزية ذات سيطرة في دمشق يجعل زعماء الجبل المطاقي الحكم مأمورين مسؤولين وعلى كلٍ تبقى القرى الدرزية تحت حكم مشايخها الوطنيين ويكون لهم في النواحي المختلطة نصيب في الادارة المحلية بنسبة عددهم وهذا الكلام ينطبق ايضاً على الاقطاعات المسيحية لو لم يكن قد أسقط الحكم الاقطاعي فيها .

(ملحق عدد ٢٣٥ ص ٣١٩ - ٣٢٠)



٩٤ — اللورد روس الى السير بولفر في ١ من

ان سفير فرنسا زارني منذ يومين وقال لي : « ان الامبراطور مستعد لاعادة جنوده من سوريا في الاجل المضروب اذا كانت الحكومة الانكليزية تلح بجلائها بيد انه يلقى على عاتقها عبء المسؤولية اذا تجددت المذابح » فحكومة جلالة الملكة مستعدة لان تحمل قسمها من المسؤولية معها كان عبثه ثقيلاً لكن على نظار الباب العالي ان يفقهوا واجباتهم وما يستهدفون له من الاخطار .

أماً واجباتهم فهي بذل ما يمكن من المساعدة لضمانة حياة سكان سوريا ووقاية اموالهم فينبغي عليهم ألا يظهر عدم الاكتراث بما يقع من جنائات القتل متى كان القتلى من الطائفة المسيحية وان يتجنبوا الطمع في الارتشاء فيسلمون مقاليد سوريا للزائد الاخير في سوق الاستانة السياسي ويطلقون له يده في ابتزاز الاموال .

ولا اتمالك من الاعتراف بان الرسالة التي انفذها اللورد دوفرين إلى سعادتكم لا تدعو الى الاطمئنان كالتي سبقتها فعدم معاقبة كبار مجرمي الدروز الثابت اشتراكهم في المذابح والهياج السائد بين المسلمين والنصارى أيضاً وثرع السلاح من اتباع الامير عبدالقادر كل ذلك يقلق بال حكومة جلالة الملكة على المستقبل .

من الجلي ان وجود الجنود الفرنسية في سورية يزيد الهياج بدلاً من تخفيض غليانه . على انه اذا عقب خروج هذه الجنود تجدد المذابح واضطر إلى استئناف احتلال البلاد في دائرة اوسع فلا يبقى لحكومة السلطان سبيل للاتكالي على ثقة انكلترة في اقتدار الحكومة التركية وعدلها وانصافها . فهذه الاعتبارات هي بمكان عظيم من الاهمية تقضي عليكم ان تفهموا بصراحة الصدر الاعظم وعالي باشا ان مواصلة صداقة انكلترة وعضدها للحكومة العثمانية متوقفان على ما يبديه من الصدق والحزم في هذا الصدد .

(١٩٥)

فاذا تغاضى الباب العالي عن نصب الاشراف لحكومة سوريا الحديثة واستؤنف فتح عهد الرشوة في الاستانة واجترحت جنایات جديدة في دمشق والجلب فالحكومة الانكليزية تضن بمساعدتها وتجزئ اتخاذ الوسائل القاطعة الناجمة التي يوجبها نداء الانسانية واستغاثتها .

(عدد ٢٢٢ ص ٢٨٣-٢٨٤ . ودي تستا عدد ٨ ص ٢٩٤)

٩٥ - فواد باشا الى علي باشا في ٢ من

ان القائد دي بوفور كتب الى حكومته يتهمني برفض مساعدته التي توجبها الاستقامة واني عاونت الدرروز على الهرب الى حوران . بيد ان ما اعهدده في قائد البعث الفرنسي العام من الصدق والشهامة يجعلني اعتقد انه لا ينكر اني وفيت المصلحة حقها بما ابديته من الحركات العسكرية في الجبال طبقاً لما اتفقنا عليه . وقد رضيت بمساعدته خارجاً عن التخوم الميمنة في اتفاق باريس واذا ما كنت بما اجرئت استغثت عن الاستعانة بالجيش الافرنسي في الشام فهذا لا يعد علي جرمًا . وما قاله القائد المشار اليه عن فرار كثيرين من مشايخ الدرروز الى حوران لشكوى علي باني سهلت لهم وسائل التملص من العقوبة التي كنت عازماً على ائزها بهم . أما ما فعلته قبل اجراء الحركات العسكرية قبضاً على بعض كبار زعماء الدرروز وسجني ١٥٠٠ منهم في مدى ثلاثة ايام يكذب كل هذه الدعاوى تكذيباً صريحاً . وعليه انتقل الى تمحيص التهمة فاقول ما من احد يعرف البلاد وتكوينها ويتردد في الاعتراف بانه مهما كان السهر عظيمًا يتعذر سد طرق الهرب في وجه بعض افراد متفرقين او بعض عصابات عارفة بما فاوز تلك الجبال وشعبها فقد توليت ادارة الحركات العسكرية في الجبال مخاطرًا بذاتي لا قبض على المجرمين الذين هربوا وقد ادركت نحو مائتي رجل منهم وقبضت عليهم بشق النفس . وهذه المصاعب حملتني

على ان اتذرع بوسائل أخرى كلت بالنجاح ولست ادعي اني ممتاز بفن قيادة
العساكر ولكنني استشهد برجل مشهود له بمعارفه الحربية الا وهو الفريق اسمعيل
باشا (الجنرال كميبي) الذي كان الى جانبي في كل الحركات العسكرية التي اجرتها
وهو مستعد لتقضى كل الانتقادات التي توجه الى هذه الحركات .

(ملحق عدد ٢٦٣ ص ٣٤٧)

وفي ١٦ منه ارسل عالي باشا هذا الكتاب إلى موزوروس افندي سفير تركيا في انكلترا
وأصحه بالرسالة الآتية :

اشرف بان ارسل اليكم في طيه صورة كتاب انفضه إلي صاحب الدولة
فواد باشا يدحض به التهمة الباطلة الموجهة الى ارباب السلطة العسكرية بمناسبة
مطاردتهم الدروز في الجبل .

فتلطفوا يا حضرة السفير واستعينوا به لازالة سوء وقع انباء غير صحيحة مع
ان سلوك جنودنا خالٍ من كل شائبة واليه يعود الفضل بحسن النتائج التي اعترف
بها الجميع .

(عدد ٢٦٣ ص ٣٤٦)

٩٦ - اللورد كوبي الى اللورد روس . عن باريس في ٤ منه

قلت اليوم للموسيو توفنيل اني علمت بكل سرور من سيادتكم ان قد أُجيز
للموسيو دي فلاهو ان يبلغ حكومة جلالة الملكة ان الامبراطور مستعد لاستعادة
جنوده من سورية في الميعاد المعين مع التصريح بانهُ اذا الحّت انكلترا بخروجها
وتكررت المذابح تصبح مسؤولة عنها . فأكد لي الموسيو توفنيل ما تقدم وادف
انه تلقى منذ ذلك الحين أنباء من سورية حققت له ان الدول العظمى غير متفقة
في هذا الشأن . فقد بحث المندوبون في إحدى جلساتهم في مسألة جلاء الجنود

(١٩٧)

الفرنسوية فألح مندوبا فرنسا وبروسيا بوجود اطالة مدة الاحتلال وارتأى مندوب النمسا تأجيل جلائها الى ما بعد انشاء حكومة منظمة في لبنان ولم يشر بسرعة خروجها سوى اللورد دوفرين .

وزاد الموسيو توفنيل انه يعتقد تعذر اجلاء الجنود قبل اقامة بعض السلطة في لبنان . وعلى كل فامر التقطع بهذه المسألة عائد لاوروبا ومتى آن الوقت يكون مستعداً للعمل وفقاً لرغائب الدول العظمى . وفي هذه الفترة تتجه كل المساعي إلى انهاء اعمال اللجنة على احسن صورة ولا يظن ان تأجيل سفر الجنود بضعة أسابيع ليس بامر ذي بال وان اطالة الاحتلال مدة قصيرة من الزمن توجب عقد اتفاقية جديدة . فاجبته اني لا اشاطره رأيه فان الاتفاقية الموقعة في ٥ ايلول حددت أجل الاحتلال فلا يمكن تمديده دون رضا الباب العالي .

وفي اثناء الحديث كرر الموسيو توفنيل على مسامعي ان الامبراطور شديد الرغبة في استعادة جنوده واعرب لي في الختام عن أمله بان الاساطيل ستبتى على كل حال مدة في شواطئ سورية .

(عدد ٢٢٧ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ودي آستا عدد ٩ ص ٢٩٥ - ٢٩٦)

٩٧- ثرة القائد دي بوفور في الجيس . عن المعسكر العام في بيروت بتاريخ ٨ منه

ان قائد جيش البعث يبادر الى اعلام الجنود التي يتشرف بقيادتها ان الامبراطور تنازل فأرسل اليه كتاباً يبتدي بهذه العبارة :

« ايها القائد العزيز . انه وان لم تسنح للجيش فرصة ليمتاز بالفوز ولكم لتقوده الى النصر فلمهمة الموكولة اليكم ليست بأقل من ذلك شرقاً . لان حماية شعب كبير من اعتداء أهل التعصب والفساد وتأمينه بمجرد حضور جنودنا الاخطار التي لا تزال تهدده لهو عمل مجيد ومفيد كما وصفته . فارجوك ان تنوب عني بالثناء على من

يساعدونك على هذا الصنيع وقل لهم اني أقدر اخلاصهم حق قدره .
 فلقائد المترأس على جنود هذا البعث موقن بان هذا الانعطاف والرضا
 الساميين ينشطان الجميع على الثبات في طريق الواجبات والتجرد والتفاني .
 (عن الكتاب الاصفر الفرنسي)

٩٨ - اللورد روسل الى اللورد كولي في ٩ منه

سأفي ما علمته من رسالة سيادتكم المؤرخة في ٤ الجاري ان الحكومة
 الفرنسية عدلت عمّا ابلقته بلسان الميودي فلاهو وقد تلقيت رسالة انفذها
 اللورد دوفرين الى السير بوافر تتضمن وصف ما دار من الكلام في اجتماع المندوبين
 الذي أشار اليه الميوتوفيل فتعلمون سعادتكم من مطالعة صورة هذه الرسالة
 التي ابعث بها اليكم ان مندوب النمسا قال في ١٧ ك ١ المنقضي انه لا يعتقد
 بوجوب بقاء القوة الاجنبية في سورياً بعد مضي شهرين وترون ان اللورد دوفرين
 جهر بان بقاء الجنود الاجنبية من شأنه عرقلة حكومة اعمال جلالته السلطان وان هذه
 الجنود قامت بوظائف رجال الشرطة وهي خارجة عن المهمة الموكولة اليها وانه يمكن
 اجلاؤها عن البلاد حالاً دون جلب خطر . أمّا مندوب فرنسا والروسية فطلباً تمديد
 اقامة تلك الجنود . وصرح مندوب بروسيا بان ليس لديه ما يحمله على التأكيد
 انه لا يوجد خطر اذا استعيدت الجنود على ان اللورد دوفرين يعتقد ان المندوب
 المذكور سيدل رأيه بعد انعام النظر . وكثيراً ما اكد لي سفير تركيا ان حكومته
 تعتبر وجود الجنود الفرنسية كعقبة في سبيل توطيد اركان الراحة في سورياً .

ثم ان عالي باشا يمثل الموارنة والدروز كحزبين يفصل بينهما ليس المذهب
 والدين بل خصومة سياسية ويتهم الموارنة بانهم يريدون الايقاع بالدروز حتى في
 الذين لم يشتركوا في المذابح وقد جهر بان وجود الجنود الفرنسية قد شجع الموارنة

وزاد جرأتهم واعتدائهم ويبقى العدوان والحزازات والبغضاء حية بينهم وبين الدروز. هذا وان افكار اللورد دوفرين لا تختلف كثيراً عن اراء عالي باشا واني مرسل اليكم بصورة رسالة تتضمن ابداء هذا الرأي وان الطوائف المسيحية طلبت بواسطة اساقفتها اعدام ٤٥٠٠ درزي فانظروا كيف يبشر الاساقفة المسيحيون الشرقيون بالسلام والوثام بين الانام .

وعليه فالحكومة التركية التي يحضر ممثلها جلسة ١٨ ك ١ تطلب بالخاص اخراج الجنود بدعوى انها تساعد على تحريك دفاثن الانتقام في صدور الموارنة وسائر الطوائف المسيحية .

وهنا يبدو لي اعتراض خطير ارجو سيادتكم الفات نظر الموسيو توفنيل اليه ذلك ان الحكومة الفرنسية قد اقترحت في شهر تموز المنقضي ارسال جنود اوربية إلى سوريا فتمتبت حكومة جلالة الملكة بذلك على شرطين أولاً ان الجنود الاوربية تعمل بالاتفاق مع فؤاد باشا المندوب العثماني ثانياً ان اقامة هذه الجنود لا تتجاوز ستة أشهر . وبناء على قبول فرنسا هذين الشرطين حرضت حكومة جلالتها الباب العالي على قبول العضد الاجنبي لاعادة الامن الى سوريا . فرضي على كره منه لوثوقة بهذين الشرطين .

ولم يبق لي ما اقول سوى ان جميع المندوبين الا مندوب الروسية متفقون على اهم قواعد النظام المراد وضعه لحكومة سوريا ولي تمام الرجاء بان مندوبي انكلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وتركياً يتفقون قبل ختام هذا الشهر على المواد التي اقترحها اللورد دوفرين والموسيو بيكلار بحيث لا يعد حاجة الى تمديد احتلال الجنود الاوربية المجاز في اتفاقية ٥ ايلول . ولكم ان تتلوا هذه الرسالة على مسامع الموسيو توفنيل (عدد ٢٢٨ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ودي تستا عدد ١٠ ص ٢٩٦ - ٢٩٧)

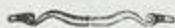


٩٩ - عالي باشا الى موزوروس افندي في ٩ منه

يستفاد من رسالة اللورد روسل التي ابانها سفير انكلترة ان الحكومة الانكليزية تستصوب المشروع الذي وضعه مندوبها لتنظيم سورية في المستقبل وقوامه جعل سورية خديوية شبه مصر او مماثلة لولايات الدانوب فاننا نرفض هذا المشروع وننكر على اللجنة الاوربية حق التدخل في هذا الموضوع .
ولقد اطلمت سفير انكلترة على بيان التنظيمات العسكرية والادارية التي عزمنا على وضعها ويمكننا ان نكون مسؤولين عنها في مستقبل سورية وسارسل اليك نسخة منها في البريد القادم . (عدد ٢٦٣ ص ٣٢٠)

١٠٠ - عالي باشا الى موزوروس افندي في ٩ منه

ان الباب العالي لا يمكنه القبول بمشروع اللورد دوفرين الذي يتناول سورياً باسرها لجعلها حكومة منفصلة .
وانت تعلم اننا ما فتئنا قط نؤيد القاعدة الرامية الى عدم قبول مداخلة اللجنة الاوربية الا في ما يختص بتنظيم شؤون لبنان بحيث لا يتجاوز البحث حدود الاتفاقيات المبرمة في سنة ١٨٤٥ وسارسل اليك قريباً بصورة المشروع المتعلق بكيفية ادارة شؤون سورياً بالمستقبل ونحن على يقين انه يحوز تمام الاستحسان وسترى ان هذا المشروع ينيل المسحجين ذات الضمانات التي يوليهام اياها مشروع المعتمد الانكليزي دون اضراره لابل الاخطار العظيمة التي تنشأ عن اقتراح المشار اليه . (عدد ٢٣٧ ص ٣٢١)



١٠١ - السير بولفر الى اللورد روس في ٩ منه

رغبتم سيادتكم في معرفة الضمانات التي يستطيع الباب العالي تقديمها تأمينا على حفظ الراحة وصيانة المسيحيين فيما لو جلت الجنود الفرنسية عن سوريا . وقد حادث طويلاً بهذا الشأن فغامة عالي باشا . فقال لي انه سيقتي في سوريا ٢٥ الف جندي منظم تُحشد من ٤ ايالات وهي دمشق وصيدا وحلب وأطنه ويرصد دخلها لدفع رواتب الجيش ونفقاته الأقسام من عوائد جمرک بيروت المرتبهة بالقروض المعقودة قبلاً بحيث ان المبلغ المخصص لنفقات الجيش في سوريا يفيض عن الحاجة . وزاد انه سينظم قوة من الفرسان (الجندرية) ويؤلف في المدن شرطة ينظم في عدادها المسيحيين .

وصرح ايضاً بان اعادة بناء بيوت المسيحيين منوطة بكيفية جباية الغرامة المراد فرضها وهي قيد اجاث الباب العالي وسيخبرني بما يقر عليه رأيه بعد يومين أو ثلاثة . بيد انه يرى ان الضريبة التي اقترح الموسيو اوتري جبايتها من دمشق تؤول إلى خراب هذه المدينة وهي ظالمة لانها تصيب خاصة سكانها الموسرين الذين قاوموا القننة . فلم اشأ الخوض في هذه المسألة قبل ان اقف على ما يصمم عليه الباب العالي .

أما بخصوص الخطة التي نهجها فؤاد باشا بحق الدروز على ما جاء في رسائل اللورد دوفرين فغمامته يشاطرکم رأيکم مستنكراً هذه التساوة الشديدة وسيكتب إلى فؤاد باشا بهذا الصدد .
(عدد ٢٤٥ ص ٢٢٦)

١٠٢ - صك الجلسة الثامنة عشرة في ٩ منه

في التاسع من كانون الثاني سنة ١٨٦١ اجتمع في بيروت كل المندوبين برئاسة

اللورد دو فرين نائب الرئيس ما خلا فواد باشا فقد ناب عنه ابرو افندي وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف وتليت اجاث الجلسة الـ ١٦ فوافقوا عليها بعد ادخال بعض تعديلات فيها

ثم نهض المسيوييكلار المندوب الفرنسي واستوضح مستتاب فواد باشا عن أمر حدث في الجبل وهو أنه على أثر حدوث بعض اضطرابات في قرية العبادية الداخلة ضمن القائم مقامية المسيحية ارسل أحمد باشا فصيلة من الجنود العثمانية فاحتلت القرية وابدى المتمد السابق الايمان اليه استغرابه اقدام الحكومة العثمانية على اتخاذ هذا التدبير المجحف بامتيازات الجبل دون تنيه معتمدي الدول وانه لا يرتاب ان لدى يوسف بك كرم جميع الوسائل اللازمة لحفظ الامن وعليه يريد ان يعرف سبب تسيير الجنود العثمانية الى العبادية واذا ما كانت باقية والى متى تظل فيها ويطلب الايضاحات الجلية على ما تقدم بيانه

فوعده ابرو افندي بابلاغ دولتو فواد باشا استيضاحات المسيوييكلار على انه ابدى بعض الافادات التي الجأت الى ارسال الجنود العثمانية . ذلك انه لما بلغ الحكومة خبر قتل اثنين من المسيحيين أمرت باجراء تحقيق فأسفر عن انه جرح شخص واحد جراحاً خفيفة بضربة حجر .

أمّا ارسال فصيلة من الجنود إلى العبادية فسيبه القلق الذي ابداه القائم مقام ذاته من أجل دسائس مدبرة واجتماع اكثر من الف درزي متألبيين في ضواحي القرية المذكورة .

وزاد المتمد العثماني ان القائم مقام كان قد ارسل اليها رجال الضابطة لاستيفاء متأخرات الاموال الاميرية فلما وصلوا العبادية ازلوا المعانت بالدروز واكرهوهم على تقديم بعض اشياء ولما اتصل الخبر بيوسف بك لم يتأخر عن اجبارهم على اعادة قسم منها بيد ان الدروز بهذه الفترة ان لنفاد صبرهم وان رغبة في التخلص من دفع

الضرائب لضيق ذات يدهم تفرقوا في الوادي المجاورة حيث يقضون النهار متسلحين في وهادها ولا يعودون الى بيوتهم إلا ليلاً. وعندئذ زرع الاهالي المسيحيون القلق في القلوب بتسلحهم واذاعتهم خبر تجمع الدروز. وكان ان أوقف فؤاد باشا قبيل سفره على هذه الحالة فصدر امره الى الوالي بالذهاب الى القرية المذكورة وتفقد شوونها فجاءها وأحمد باشا وجمع الاهالي المسيحيين والدروز على السواء وبعد ان طمن الاولين وحرّض الآخرين على اشتغالهم اكد لهم تأكيدياً في غاية الجلاء ان الحكومة والقائم مقام لن يسكتا عن تمديي فريق من الاهالي على الآخر. ورغبة في تطمين المسيحيين والدروز ارسلت الحكومة فصيلة من الجنود الى العبادية وستستقدمها منها فور زوال هذا القلق.

فاعترض المسيوييكلار على هذا الكلام وقال ان المسألة بين أمرين أو ان يوسف بك كرم في وسعه ضمان استتباب الامن في القائم مقامية المسيحية وعليه يكون احتلال قرية العبادية قد جرى دون موجب او ان القوات التي لديه غير كافية وعليه فمن أشدّ دواعي الاسف ان يكون المعتمد السلطاني عهد اليه بمهمة دون ان يمكنه من الوسائل الكافية لاتمامها.

أمّا اللورد دوفرين فيرى انه لا يجوز ابداء الرأي في مسألة احتلال الجنود العثمانية قرية العبادية إلا بعد التثبت من دقائق الحوادث التي جرت في القرية المذكورة ومما علمه ان فؤاد باشا انفذ اليها كما الى سائر الجهات مأموراً موكولاً اليه بالبحث والتقيب لايحجاد اسلاب المسيحيين فرأى هؤلاء ألا يقتصروا على طلب اعادة ما سلب منهم اثناء الاضطرابات الاخيرة وإنما تجاوزوها الى طلب استيفاء ديون قديمة تتصل بعهد احتلال الجنود المصرية. وكان ان ارسل يوسف بك كرم عدداً غفيراً من الفرسان لمقاضاة الدروز هذه الديون فنزلوا في بيوتهم مدة عدة اسابيع مثقلين عليهم ولم يبرحوا القرية إلا بعد استنزاف موجوداتها وبقي واحد

منهم وهو الذي اساء الالهالي معاملته . وبناءً عليه يعتمد اللورد دوفرين ان المعتمدين يجدون في طلب المسيحيين الفجائي مقاضاة الدروز ديون متقدمة العهد وفي ارهاق جنود يوسف بك كرم اياهم السبب في ارسال الجنود العثمانية . فأوضح الموسيو بيكلاران يوسف بك كرم انزل عقوبات بدنية شديدة برجال الضابطة الذين ارتكبوا المغارم في العبادية .

وأبان الموسيو نوفيكونوف ان نظمات لبنان الحالية تجيز للجنود العثمانية اختلال موقع واحد من الجبل وهو بتدين وعليه فتسير فصيلة من الجنود إلى العبادية دون طلب وكيل القائم مقام وبغير حاجة ملزمة يعدّ خرقاً للنظمات المضمونة من الدول التي لا يجوز تبديلها دون رضاهن .

فأجاب ابروافندي ان ليس في نية الحكومة الحاق أدنى مساس بالنظمات المذكورة أنما من واجبها تسكين روع الالهالي حيثما تستدعي الحالة بأرسال قوة عسكرية توطيداً للسلطة القائم مقام . أما بخصوص اعتراض الموسيو بيكلار على الحكومة ورميها بانها لم تعط يوسف بك كرم القوة اللازمة فيجب عليه ان الحكومة اعطته قوة يزيد عددها على كل القوات التي أعطيت للقائم مقامين المسيحيين حتى الآن فألفت الموسيو دي ريفوس انظار اللجنة الى الخلل في القبض على الدروز فجمهور من الذين أتهموا لم يوقفوا وفر كبارهم لقاء رشوة دفعوها وقد لهج الناس بالضباط الذين ارتشوا .

فأنكر ابروافندي امكان حدوث هذا الامر .

أمّا الموسيو بيكلار فجهر بانه يشاطر الموسيو دي ريفوس مخاوفه اذ كان من الواجب استدراك الذعر العام الذي استولى على الدروز وقطع سبل الفرار عليهم كما فعل الجنرال دي بوفور في إحدى الجهات .

وقال الموسيو نوفيكونوف ان ٥٠٠ درزي مدونة اسماؤهم في البيانات تمكنوا

من الهرب.

فأجاب أبرو افندي ان من الممكن ان يكون بعض أشخاص تمكنوا من الفرار لسبق تنبيه بعض المسيحيين اياهم .

واعلن اللورد دوفرين انه يجب ألا يُثق بالاشاعات المتفشية على اللسنة اذ لا بد من قيام بعض المصاعب في سبيل القاء القبض على جمهور كبير وليس من الغريب ان يكون كبار الجناة لاذوا بالفرار قبل الجميع وهو يفتتم هذه الفرصة السانحة لتوجيه عناية رصفائه الى الطائفة الدرزية التي أمست لا تطاق وتندر باضحلالها العاجل .

فاعرب مندوب فرنسا عن أسفه على ان التباطؤ في ازال العقاب في جناة الدروز واستيفاء الغرامة اوصل الدروز الى هذه الضيقة التي لا ترضي العدالة ولا تعيب المسيحيين خسائرهم وعليه فيكرر ابداء تمنياته ان يُبادر عاجلاً الى اعدام كبار الجناة ليكونوا عبرة لغيرهم والى تسوية مسألة الغرامة حتى إذا أتم هذان العملان وُختمت المحاكمة يتساوى الدروز بالموارنة ويصلح بينهم .

وبين المسيونوفيكوف ان مسألتي العقاب والاعاضة مرتبطتان ببعضهما فن الضروري تسييرهما معاً .

فأجاب ابرو افندي ان اباة المسيحيين المثول امام محكمة المختارة لاداء شهادتهم وتقديم أدلة على صحة الذنب المنسوب الى الاشخاص المسجونين بناء على شكاويهم أو اثبات هويتهم يبطي . ادراك غاية الوسائل التي تدرع بها فؤاد باشا بالسرعة المرجوة .

وجهر اللورد دوفرين بانّه موثق بان هذا الرفض قد اوجبه الاساقفة على المسيحيين بغية حمل فؤاد باشا على اعدام الـ ١٢٠٠ شخص الذين دونوا اسماءهم في لائحة البيان الاول وعدوهم في مصاف كبار الجناة .

فرداً المسيونوفيكوف على اللورد دوفرين ان الاساقفة الذين طُلبت وساطتهم لجميع اسما. المتهمين وتقديم بيانات بها لم يتجاوزوا ما سُئلوه اتقياداً لواجبات ضميرهم وأوضح الموسويكلا رانه تحقق ان الاساقفة المذكورين لم يمنعوا أبناء مذهبهم من اجابة دعوة فؤاد باشا بل انهم حرصوا كثيرين منهم على المثول أمام المحكمة فاذا كان المسيحيون تخلفوا عن الحضور فذلك لان ثقتهم بمحكمة المختارة اضعف من ثقتهم بمحكمة بيروت ولما كانوا يرتابون في مصير المحاكمة فقد شاءوا محاشاة تعريض ذواتهم للخطر.

فقال المسيودي رهفوس انه لما كان اُتفق على جعل عدد المراد اعدامهم قليلاً فيستطيع فؤاد باشا ان يكتفي بشهادات المسيحيين الذين لبوا دعوته .
 فحدث المسيودي وبكر عن اعتقاده ان سبب امتناع المسيحيين عن المثول امام المحكمة لتأدية الشهادة غير ناشئ . عن خوفهم او افتراض ضغط الاساقفة عليهم بل عن عاطفة خاصة بشعوب هذه البلاد الذين لم يأفوا حتى الان طرق المحاكمة المنظمة فهذه هي اول مرة تجرى المحاكمة على سنن العدالة ويعاقب الجاني بموجبها .
 ثم سأل مندوب فرنسا ابرو افندي عن بعض اعمال أتابها أمين باشا والي دمشق الجديد فور وصوله . فقد النى مجلس الايالة وجدد انتخابه بواسطة منتخبين عنهم لهذه الغاية فكانت نتيجة هذه الطريقة ان حرم عضوية هذا المجلس رجال ذوو زهامة ابقاهم فؤاد باشا وفي مقدمتهم صالح الحائني وهو رجل كبير بما له من المنزلة وبما اتصف به من جميل الخلال اذ انه أجاز عدداً كبيراً من المسيحيين في اثناء المذابح فحرمان هذا الرجل النبيل منصبه من شأنه ان يزيد في جرأة مسلمي دمشق وجماعهم ولما كانت تبعة هذا الانتخاب واقعة على عاتق أمين باشا فيأسف على ان فؤاد باشا لا يرسم لوالي دمشق الجديد خطة اكثر مطابقة لنيأته .

فأجاب ابرو افندي انه يجمل هذه الامور بيد انه ينكر منذ الان على اللجنة

(٢٠٧)

حق انتقاد اجراءات السلطة المحلية كتسمية اعضاء مجلس الولاية الموضوع تحت رئاستها أو حرمان اشخاص آخرين اشغال منصب فيه والفت الانظار الى انه لا يعرف ان للاجانب حق التدخل في مثل هذه الانتخابات في تركيا ومع ذلك لا يرتاب بان المندوب العثماني السامي سيوصي الحكومة المحلية في دمشق بالشخص المشار اليه نظراً لحسن معاملته المسيحيين .

فرد عليه المسيو نوفيكونف ان للجنة مع قطع النظر عن مسألة الانتخاب ان تلفت الانظار الى ما كان لحرمان صالح آغا محاييني منصبه من سوء التأثير في عقول الاهالي .

وزاد الموسيو بيكلار انه لا يعترف بإمكان تضيق نطاق الحقوق المخولة إلى اللجنة . ففؤاد باشا يظل متمتعاً بسلطة مطلقة الى ان يتم تنظيم سورياً ويكون للجنة في هذه الفترة حق مراقبة جميع أعمال الحكومة ولذلك قد عمل بهذا الحق في انتقاده أعمال امين باشا .

وفضت الجلسة الساعة الرابعة وثلاثة أرباع الساعة .

(عدد ٢٨٨ ملحق ٣ ص ٢٧٥ - ٣٧٨ ودي تستا عدد ٧٧ ص ١٩٣ - ١٩٧)

١٠٣- اللورد كولي الى اللورد روسل في ١١ من

اني عملاً بأشارة سيادتكم اطلعت الموسيو توفنيل على رسالتكم المؤرخة في ٩ الجاري بخصوص شؤون سورياً واستهادة الجنود الفرنسية منها .

فقال لي الموسيو توفنيل ان روايتي الموسيو بيكلار واللورد دوفرين عمداً دار من الجدال في الجلسة الغير الرسمية التي عقدها المندوبون في ١٧ ك ١ المتقضي لا تنطبق على بعضها . ثم طلب دولته رسالة الموسيو بيكلار وتلاها على مسامعي وفيها ان مندوبي الروسية وبروسيا صرحاً بوجود اطالة مدة احتلال الجنود الفرنسية .

ويرى الموسيو بيكلار ان العبارات التي فاه بها مندوب النمسا تدل على انه يرجو ألا يبقى لزوم لبقاء الجنود الفرنسية بعد مضي ستة أشهر لا انه واثق بانه لا يعد فائدة من بقاءها بعد انتهاء هذا الاجل . وان الموسيو بيكلار بعد ان سمع كل الاراء ومال الى رأي مندوبي الروسية وروسيا جهر بان أفضل وسيلة لتسهيل السبيل لجلال الجنود هو السعي إلى تأليف حكومة مسؤولة في لبنان يمكن الاستغناء عن الجنود الاجنبية .

وقال لي الموسيو توفنيل انه يشاطر الموسيو بيكلار رأيه لكنه اوضح لي انه موقن بتعذر انشاء حكومة قوية في لبنان نظراً إلى حالة تركياً الحاضرة . وزاد ان حكومة الامبراطور كانت مصممة النية على انفاذ رسالة إلى جميع الدول العظمى فور وصول بريد سورية تستلقت فيها انظارهن إلى اتفاقية ٥ ايلول وتستشيرهن في استعادة الجنود ولا تبدي رأياً بل تعمل على الحطة التي تضمنها الدول أجوبتها . فاجبته ان اراء الدول لا تقوى على تبديل شروط الاتفاقية وان صدق الحكومة الفرنسية يوجب عليها ان تستعيد جنودها بعض اقتضاء الاشهر الستة .

فلم ينكر الموسيو توفنيل ذلك بيد انه اردف انه لما كان يعتمد في ضميره وذمته ان جلال الجنود يعقبه مذمجة أعظم من التي تدخلت اوربا من جرأتها أو نهوض جميع الطوائف وشقها عصا الطاعة على حكومة السلطان وعليه فحكومة الامبراطور لا تريد ان تأخذ على عاتقها الانفراد بالعمل في هذه المسألة وان جل رغبة الامبراطور استعادة جنوده من سورية بأقرب آن لكنه يباح في وجوب انشاء حكومة منظمة في لبنان ليتسنى ارجاع الجنود .

فطلبت اليه ان تستقدم الجنود الفرنسية من داخلية البلاد على كل حال وتحمشد بأقرب ما يكون من السرعة في بيروت لان وجودها في الجبل يساعد فقط على

تشجيع الموازنة واغضاب الدروز.

(عدد ٢٣٢ ص ٣١٧ - ٣١٨ ودي تستا عدد ١١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩)

١٠٤ - السير كرامبونه الى اللورد روسل . عن بطرسبورج في ١١ منه [انطاف]

اني اثتاراً باشارتكم في رسالة سيادتكم المؤرخة في ١٨ المتقضي بادرت إلى ابلاغ البرنس غورتشا كوف رسالة اللورد دوفرين الى السير بولفر المتضمنة بسط اراء سيادته في أفضل الطرق لانشاء حكومة في سورية واعلمته ان حكومة جلالة الملكة قد استصوبت مشروع اللورد دوفرين وترى انه اذا عول عليه يجب ان يعين والي سورية بمعرفة الدول الخمس .

ولما سلمت الى البرنس غورتشا كوف هذه الرسالة تالطف فأطلب في الثناء على اللورد دوفرين وامتدح من نهجه طريق المسالمة قياماً بالمهمة التي وكلتها اليه حكومة جلالته وزاد ان الاتفاق التام سائد بين اللورد دوفرين والمندوب الروسي ثم وعدني دولته بانعام النظر في مشروع اللورد دوفرين وايقاني على رأيه فيه بكل جلاء . ولما ذكرته أمس بوعده كرر عبارات الثناء على اللورد دوفرين لكنه اردف انه مع وثوقه التام بحسن نيات سيادته وتقديرها حق قدرها ووضوح ارائه وزاهتها وصوابها في ما يختص بالشؤون المتتابة هذا القسم من السلطنة العثمانية لا يمكنه ان يوافق على العلاج الذي ارتآه . اذ لم يسبق ان سمي إلى بسط السلطة التركية على بلاد لم تحكمها كما في مسألة جنوبي جبل لبنان . ويعتقد ان ذلك يزيد الشرور المشكوك منها ولا ينال استحسان الحكومة الروسية . (عدد ٢٥٠ ص ٣٢٧)

١٠٥ - المنر لوئر الى اللورد روسل . عن برلين في ١٢ منه

حادثت اليوم البارون شلينتز في شؤون سوريا فأخبرني دولته بان قد تراكت

عليه كثيراً الاشغال في هذه المدّة بحيث لم ينفّس له الوقت الكافي لانعام النظر في هذه المسألة لكنه يرى ان الوقت لم يحن لخروج الجنود الفرنسيّة من سوريا. فتلوت عليه حينئذٍ بعض فقر من رسالة سيادتكم الى اللورد كولي المؤرخة في ٩ الجاري المتضمنة في ختامها العبارة الآتية : « ان مندوبي انكلترة وفرنسا والنمسا وبروسيا وتركيا يتمكنون قبل آخر هذا الشهر من الموافقة على ال ١٥ مادة التي اقترحتها اللورد دوفرين والمسيو بيكلار .

فأجاب دولته انه لم يبلغه ان المندوبين اتقوا التسم الاوفر من أعمالهم وانه لا يدافع عن اطالة مدة احتلال الجنود الاجنبية سورياً وان المندوبين أجدر بالقطع من غيرهم في ما اذا كانت قد وطدت السلطة في سورياً بحيث صار يجوز اخراج هذه الجنود منها حتى اذا كان لم يحن الوقت المناسب فالذين يشيرون بجلائها يتحملون أشدّ المسؤولية .

فقلت له اذذاك ان حكومة جلائتها تريد تحبل قسبها من هذه المسؤولية على شرط ان نظار الباب العالي يقهون واجباتهم والاطار التي يتعرضون لها وتكلمت بمعنى الرسالة التي انفذتها سيادتكم الى السير بولفر في أوّل الجاري .

(عدد ٢٣٤ ص ٣١٨)

١٠٦ - اللورد دوفرين الى السير بولفر . عن بيروت في ١٢ منه

يسوفني ان اخبر سعادتكم بان قد اتصلت بي حديثاً شكوى دروز المتن إحدى النواحي المختلطة السكّان في القائم مقامية المسيحية من اعتداءات اتباع يوسف بك كرم وجورهم . ويظهر ان مأموراً تركياً جاء إلى قرية العبادية منذ شهر للتفتيش عن الاسلاب وبعد ان استعاد كل ما ظنّ انه منهوب إلى اصحابه اوعز الى مسيحي هذه القرية ببيان ما بقي لهم من الديون في ذمة الدرّوز جيرانهم وتقدم الى يوسف

بك كرم بارسال عدد من رجاله المسلحين إلى بيوت السكّان للتعجيل في جباية الديون فنشأ عن هذا العمل مظالم عديدة ولتقت دعاوى وأحيت مطالب سقطت بمرور الزمان حتى انه طوّل دروز بدفع أموال زعم انهم استلّفوها في عهد حكومة محمد علي فشكا هذا الشعب التاعس هذا الحيف على غير طائل . فجنود يوسف كرم أقامت ذاتها مقام القضاة وأخذوا يجبسون كل من يقيم الحجة ضد أعمالهم متهميه بالاشترك في المذابح الاخيرة . وبعد ان سلبوا الاهالي كل امولهم انتقلوا إلى قرية أخرى حيث استأنفوا ذات الخطة نهياً وبلعاً .

ولحسن الحظ علمت بالحادثة حالاً بفضل سهر الكولونيل برنابه فتوقفت إلى استمالة القائم مقام المسيحي وحمله على أخذ التحوطات اللازمة . واعتقد اني استدركت تكرار وقوع مثل هذا الجور بيد اني شئت ان اعلم سعادتك بالروح السائدة هنا ليتسنى لكم ان تصوروا سوء مصير الدروز فيما لو تركوا معرضين لاعتداء الموارنة .
(عدد ٢٥٥ ملحق ٢ ص ٣٣٣)

١٠٧ - ومنه اليه في ١٢ من

اتشرف فاخبر سعادتك بان فؤاد باشا غادر بيروت الى المختارة في ٤ الجاري ليشرف على محاكمة سجنى الدروز الذين اتهمهم الاساقفة وأعيان المسيحين بارتكاب الجنايات . وعند مرور دولته بدير القمر أحاطت به جماعة من النساء المسيحيات طالبات اليه ان ينتقم لهن من سفأكي الدماء وقد دبرت مظاهرات مثل هذه في اماكن مختلفة . وقد كتب إليّ الماجور فرازر ينبني بان دولته بات قيد الحيرة من جراء رفض رؤساء المسيحين الذين سأموا اليه بياتات باسماء المتهمين تقديم الشهادات اللازمة لإثبات الجناية على هؤلاء المتهمين وهم يقولون : « ان الجمع يستحقون عقاب الموت ولا حاجة الي ان نوذي شهادات على كل شخص بمفرده » .

ولما اتصل بي ما تقدم اوصيت دولته بان يعلن عزمه على اطلاق سبيل جميع الذين لا يُشهد عليهم بمدى اسبوع واحتججت ضد هذا السلوك المتوي لدى بعض رصفاني الحازنين ثقة الاساقفة . ثم علمت ان دولته اقمهم بان يقدموا الشهادات الافراذية . بيد أنه يبقى علينا ان ننظر في قوّة الأدلة التي جمعها الاساقفة المشار اليهم وعهدوا بتقديمها إلى اكثر من الف من اتباعهم . ان جميع ما شاهدته يجيز لي ان اعتقد ان قد كتبت اسماء المتهمين في البيانات عن غير تروّ او لعداء شخصي . وفي وسعي ان اذكر تأييداً لهذا الظن اني اضطررت الى التدخل ثلاث مرّات لمنع سجن رجل مشهور انه كان مقيماً في بيروت في خلال الاضطرابات بتهمة ارتكابه جريمة القتل في دير القمر كما ان كثيرين من اعيان الفرنسيين والانكليزيين والاميركيين فعلوا مثلي في حوادث مشابهة .

ان وجود الماجور فرازر في المختارة والوسائل الاخرى التي احتطت بها اتقاء كثرة سفك الدم دون عدل ارجو ان تساعد على معاكسة روح الانتقام الذي اظهره الاكليروس الماروني وشركاؤه بحيث اتمكن في وقت قصير من تبشير سعادتكم بان كبار الجناة فقط عوقبوا على جناياهم وان قد أعلن عفو عام وان باقي الطائفة الدرزية التاسعة اصبح بأمن من كل مطاردة وجور . (عدد ٢٥٥ ص ٤ ملحق ٤ ص ٣٣٤)

١٠٨ - الماهور فرازر الى اللورد روفرين . عن المختارة في ١٠ منه [انطاف]

انه ولئن كانت المهمة التي تشرفتُ بمرافقة فؤاد باشا من اجلها في لبنان لا تزال في أوّل عهدها أرى من واجبي ان انبيء سيادتكم بما هو جارٍ وبالعقبات المقامة في سبيل سعي دولته دون انجاز معاقبة الدروز وفقاً لما أقرت عليه اللجنة الدولية . فقد حشر هنا ٧٠٠ إلى ٨٠٠ سجين درزي من عدّة أنحاء في لبنان وشرقي لبنان - وهم من الذين دون رؤساء الطوائف المسيحية اسماؤهم في بياناتهم بتهمة الاشتراك

في المذابح الحديثة كسفّاحين أو محرّضين - ولما كان دولته راغباً في ان يمحصر عدد المراد اعدامهم في الذين عرفوا باقتراف الفظائع الهائلة فقد أُلّف لجنة مختلطة من المأمورين الملكيين والعسكريين لاجراء بحث دقيق في التهم ليهتدي الى كبار الجناة ويتسنى له افرازهم عن الباقين .

فلما دعت هذه اللجنة المسيحيين لاثول امامها ليرشدوها الى كبار الجناة وتقديم الادلة المثبتة هذه التهمة رفضوا جميعاً بصوت واحد تسميتهم او تأدية شهادة على كل سجين بمفرده بحجة ان جميعهم جناة ويستوجبون عقاب الموت . وقد قدمت جماهير أخرى من المسيحيين وقالوا ذات القول .

وقد صادفت الان رسولاً في هذه المدينة يجول بين الشهود الاتيين لاداء شهادتهم على مقتل اقاربهم فيحضهم على كتمانها وتسليم أمورهم ليد رؤساء طائفتهم في بيروت مهولاً عليهم بانهم اذا فعلوا الخلاف تقتصر الحكومة على اعدام بضعة دروز فيحرم المسيحيون الترضية التي يرجونها . فبدالي ان التي القبض على هذا الرجل وهو يتوقد ذكاءً ثم رأيت من جهة أخرى اني اذا استخدمته اتمكن من اجباط مسعاه وفي الوقت ذاته اتخذه واسطة لمفاوضة مديري هذا العمل فعولت على هذا الرأي وحاولت اقناعه بان المسيحيين لا ينالون غايتهم اذا استمرؤوا على هذا النهج . واضن اني أصبت بعض النجاح . ثم سألته ان يخبر رؤساءه بأنه إذا لم تُبرز الادلة امام المحكمة التي ستبدأ قريباً بما كمة السجني يُبرأون لا محالة . ويمتد فؤاد باشا ان رؤساء الطوائف في بيروت اشاروا باتباع تلك الخطة على أمل انه إذا لم يُحكّم بالاعدام على الجمهور يتسنى لهم ان يطلبوا اقصاء جميع الذين اتهموهم عن لبنان وكان عددهم في البيان الاول ٤٥٠٠ درزي ولما رفضه فؤاد باشا لعدم صوابيته أنقص إلى ٢٠٠٠ متهم وهو يشمل جميع اعيان الدروز على وجه التقريب . وقد طلب دولته منذ مدة ان يُرسل إلى هنا اثنان على الاقل من كل قرية

قُبض فيها على الدرود يعرفان بالجنايات المنسوبة اليهم فاذا وصل هؤلاء الشهود اليوم كما يرجو دولته على انه لا يتوقعه تبدأ المحاكمة غدًا لان التحقيق انتهى أمس مساءً وقد استوضحت سجنى الدرود لاجمع ادلة يمكن استخدامها لتقضى الشهادات التي توّدى بحجهم فنجحت ومنذ وصولي الى هنا جرى لي غير مرّة حديث مع الدرود في التهم الموجهة اليهم وفي حالتهم الحاضرة فجهروا تبرئة لسوكتهم في السابق ان المسيحيين هم الذين بدأوا بالحرب اذ كانوا يعتدون عليهم دون انقطاع بقصد ابادتهم أو اخراجهم من لبنان وانه لو كان المسيحيون توقفوا إلى الاستظهار على الدرود لفعلوا بهم كما هم فعلوا . وهذا القول يشابه ما قاله لي حديثًا المسيحيون ذاتهم . وعدا ما تقدم فان الدرود بغية تحفيف شدة القصاص عنهم يقولون أيضًا ان عدد الذين قُتلوا منهم يتجاوز الالف خلا الجرحى وهم كثيرون ليس فقط في أثناء الاقتتالات بل بعدها فان المسيحيين حرقوا قراهم وقتلوا عن عمد جميع من وقع منهم في قبضة يدهم . وقد وعدوني بتقديم بيان مطول اثباتًا لقولهم . ومتى سأموه إليّ ابادر الى ارساله لسيادتكم .

(ملحق عدد ٢٥٨ ص ٣٤٢)

١٠٩ — اللورد روفرين الى السير بولفر في ١٣ منه [انطاف]

سبق لي منذ مدّة ان ألفت انظار سمادتكم الى الظلم وضروب الجور التي يسعى المسيحيون القاطنون مع الدرود الى ازالها بالامة الدرزية جمعاً والى ظمّ الانتقام المستولي ليس فقط على طبقات الشعب الغير المهذبة بل على رؤساء دين الطائفة المارونية ذاتهم وقد اوضحت لكم رأيي في رسالات متتالية عند وصفي لسيادتكم الوسائل المتعددة التي تُدّرع بها لطردهم الدرود أو ابادتهم منذ أخذ رعاع المسيحيين يحتفلون بساعة ظفرهم باقترافهم عن عمد سلسلة فظائع كائني ذاقوها الى ان طلب الاساقفة المسيحيون القضاء على ثلثي شبّان الدرود .

و شد ما كان دهشي يوم الاثنين السابق لما اغتم المندوب الفرنسي فرصة عقد اجتماع خاص فاستأنف فتح باب البحث في القواعد التي يجب ان نبني عليها تنظيم لبنان فاقترح توحيد حكومتي القائم مقاميتين في يد امير ماروني من الاسرة الشهامية وتأييداً لقوله اسهب في بيان كون غاية مهمتنا الرئيسية ضمان فوز المسيحيين في الجبل وبان لبنان كان يتمتع بعهد ذهبي عندما كان يدير شوؤنه الامير بشير الكبير. فانحاز مندوب النمسا إلى رأي المسيويككارلار.

ومع ما تولاني من الدهشة من هذا الاقتراح الفجائي المخالف لمنطوق المواد التي سبق قبولها و شاء الموسويككارلار تلاوتها على اللجنة باسمنا كلينا اقتضت على القول ان الواجب يقضي عليّ بدءاً ذي بدء ان انكر عليه قوله ان الغاية التي أوعز اليها بادراكها هي انجاح السيطرة المسيحية أو المارونية والاجحاف بمصالح ساثر مواطنهم الحيوية بل بالعكس قد أرسلت اللجنة لايجاد أفضل الوسائل لوضع حد للاقتتالات بين قبيلتين همجيتين بوضع ترتيب يضمن رفاهية الاهلين على السواء.

ثم اوضحت ان محاولة اعادة طريقة حكم مماثلة لحكم الامير بشير لهي من الاغلاط التاريخية المجلبة الحراب. ان الامير كان حاكماً جائراً همجياً قاسياً ذا حزم نصفه مسلم وربعه مسيحي والربع الآخر درزي واعترف بانه تمكن من اخضاع الجبل بقتله اعداءه وسمله اعين مقاوميه ونشره الارهاب بين رعاياه. بيد انه من انضلال التصور انه لما كان هذا الرجل منفرداً يتمكن أحد من سلالة هذه الاسرة المنحطة وهو آلة في يد الاكليروس من كبح جماح جميع هذه العناصر المضطربة. وختمت قولي باني لما كنت موقفاً بذمتي وضميري بان من الظالم تسليم الامة الدرزية إلى حلق طائفة معادية لها والقائنها بين برائتها كما ينشأ عن اقتراح الموسويككارلار ينبغي عليّ ان ارفض الجدال في هذا الامر. واني إذا احتجت إلى دليل على ما يصيب الدرروز في مالو سأت اعداؤهم عليهم فساووك الاساقفة الموارنة هو كافٍ لفتح عيني.

واردفت ان جل رغبتي الاتفاق على وضع تدبير عادل وقد سبقت الجميع الى الاقرار بعدالة طلب الموسيو بيكلار ان تُرفع سلطة الدرور عن مواطنهم المسيحين حتى اني سألت حكومتي ان توافق على اقتراحه المؤذن بتوحيد حكم القائم مقاميتين وتوليته باشا مسيحي عليهما على شرط ان يحتاط لعدم تشيع هذا الباشا لابناء مذهب المتعصبين أو خيافته صوالح جلالة السلطان .

يد اني لا استطيع ان ارضى باستمرار جور طائفة همجية على اخرى في النواحي المختلطة ولا بانتقال سلطة من يد وثنين إلى يد من يدعون انهم مسيحيون. فصرح اذ ذاك مندوب بروسيا برأيه وقوامه انه إذا عهد بحكومة لبنان الى باشا مسيحي يقتضي ان يكون غريباً عن البلاد بنجوة من تأثير ذوي النفوذ المتعصبين فيه وعقبه المسیونوفيكوف فارتأى ان تكون السلطة الاجرائية في لبنان بيد الوطنيين فيتاوبها كل سنة ماروني وروم ارثوذكس . وعلى هذا ختم الجدل .
(عدد ٢٥٥ ملحق ٥ ص ٣٣٥-٣٣٦)

١١٠- اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١١ منه

اني عطفاً على جوابي على سؤال دولتكم عن عدد سكان لبنان ارسل اليكم بياناً توفق الى وضعه المستر روجرس امدته به قنصلتنا النمسا وانكلترة وجمعه من تنقيه بذاته . وعند معارضة عدد الطوائف ببعضها يجب ألا يغرب عن البال ان الروم الكاثوليك اكثر اتحاداً وارتباطاً بالموارنة بامياهم الدينية ومصالحهم الوطنية من الروم الارثوذكس .
(عدد ٢٥٦ ص ٣٣٦)

١١١- نائب القنصل روجرس الى اللورد دوفرين في ١٢ منه

الشرف فانبتكم بان قد أتيح لي منذ بضعة ايام محادثة السيودي وكبكر

(٢١٧)

قنصل النمسا العام فاطلني على احصاء سكان القائم مقاميتين المسيحية والدرزية وقد دقت فيه فوجدته مطابقاً لما تلقيته من غير مصدر وسأمت إلى قنصلية انكلترا العامة احصاء سكان شرقي لبنان وقد نظمت جميع هذه الاحصاءات بشكل جدول (١) اشرف بارساله في طيه إلى سيادتكم .

يبد أنهُ لما كان الشرقيون ينفرون من تسجيل اسما موالدهم او احصاء عددهم فيتمذر الحصول على احصاء صحيح حتى انه ليس لدى الحكومة احصاء صادق يعتمد عليه ومع ذلك يسرني ان اقول ان المستر سيريل كراهام وله خبرة كبيرة بشؤون الجبل لطول مدة اقامته فيه صرح لي بان هذا الجدول قريب من الصحة على قدر الامكان . (عدد ٢٥٦ ملحق ١ ص ٣٣٦)

١١٢- اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٣ من

اشرف بان ارسل إلى سيادتكم صورة رسالة وصلتني الآن من المستر ورنش نائب القنصل في دمشق بخصوص ما شاع عن غزوة دروز حوران احدى القرى المجاورة دمشق . يبد أني انتظر أنباء أخرى قبل الوثوق بصحة هذه الاشاعة . وفي خلال هذه الفترة الحمت على فواد باشا بوجوب توطيد دعائم الامن في هذه البلاد بحيث لا يبقي سبيلاً لتصديق مثل هذه الاشاعات . اذ لا بد لكل شيء النية ان يجسم ما يقع من الحوادث حسبما تحمله إلى ذلك مخاوفه أو مصلحته فيستولي ذعر جديد على المسيحيين وأشرت عليه ان يهد إلى القائد كميتي مؤقتاً بقيادة الجنود المسكرة في جوار حوران .

ومما يؤسف عليه كثيراً عدم نجاح فواد باشا في إعادة الطمانينة إلى المسيحيين

(١) اطلبه في آخر هذا الكتاب

سكان الولاية وسواها كان ذلك ناتجاً عن عدم جدارة أو فراغ يده من المال او قلته او ايجاسه من حكومة الاستانة في المستقبل فمن الجلي ان سلوك المعتمد العثماني مهد السبيل للشكوى . ومع ذلك فلا ازال اعتقد ان البلاد راتعة في ايمن ولا يخشى حدوث ما يكدر صفو الراحة مع وجود فؤاد باشا في دمشق والقائد كميته في لبنان وعمر باشا وهر ضابط جرکسي متوقد الذكاء في حلب او حيث يحتاج اليه . وعلى كل فاذا اجاز الباب العالي توزيع اموال وافرة تعويضاً على منكوبي دمشق ولبنان لا بد من عودة الثقة . ولما كان سبق لي ان كتبت بأسباب غير مرة في مسألة احتلال الجنود الاوربية فلا ارى حاجة إلى ازعاج سيادتكم بهذا الموضوع مجدداً . إذ لم يحدث مما يبديل رأيي الاول وسيادتكم تستطيعون اكثر من الجميع هنا معرفة ما يجب عمله .

(عدد ٢٥٩ ص ٣٤٣)

١١٣ -- ولهم ورتش الى اللورد روفرين . عن دمشق في ١١ منه

اني اغتتم فرصة ايفاد القنصلية الفرنسية رسولا الى بيروت لاخبر سيادتكم بجادث فاجأ الجميع . ذلك ان مسيحي قرية صحنه الكائنة على مسافة ساعتين من جنوبي دمشق كانوا مجتمعين في الليلة المنقضية في بيت شيخ القرية المسيحي فجاء درزي واخبرهم ان ابناء مذهبه الذين فرؤوا إلى حوران غاندون لاختذ الاموال التي تركوها في القرية وحثهم على الهرب فاعتقد المسيحيون ان غاية الدروز ذنبهم فلجأوا حالاً الى دارياً وهي على مسافة ساعة من دمشق ولم يمض نصف ساعة على تركهم قريتهم حتى قدم ٢٠٠ فارس من دروز حوران والفارين من الاشرافه وصحنه فنهبوا جميع اموال المسيحيين وعادوا الى معاقهم . فاذا كان هؤلاء الدروز قدموا توأ من حوران فلا بد لهم من ان يكونوا قد مروا على جسر الكسوة حيث يوجد قوة كبيرة من الجنود . ولم يتصل بالوالي والمشير ورئيس الشرطة خبر هذا

الاعتداء. الأظهر اليوم ولما أخبر المشير به لم يشأ أن يصدقه لاعتقاده أن الدروز لا يمكنهم أن يجتازوا صفوف الجنود المرابطة في تلك الجهة .
 وفي وسع سيادتكم أن تتصوروا ما كان لهذا الخبر وما سيكون له في عقول المسيحيين هنا من سوء الوقع متى انتشر ولا سيما أنهم يقلقون لاقبل حادث لأنه يثبت لهم أن القرى الكاثنة في جوار دمشق ليست بنجوة من مهاجمة الدروز وينتظر التجاء القرويين إلى هنا فيبذل مسيحيو هذه المدينة جهدهم للهرب إلى بيروت .
 إن نائب قنصل فرنسا هنا كتب إلى مندوب حكومته مخبراً بما تقدم . إن حضور صاحب الدولة فؤاد باشا من شأنه أن يخفف مخاوف المسيحيين .
 (ملحق عدد ٢٥٩ ص ٣٤٤)

١١٤- فؤاد باشا إلى اللورد روفرين . عن المخاره في ١٣ من

تشرفت بوصول التحرير الذي انفذتموه إلي في ٦ الجاري بخصوص اعتداء المسيحيين الكاثوليك والروم المقيمين في الناصرة على البروتستانت . ولما كان جلالة مولاي السلطان قد شاء بعنايته الابوية ان يعترف بان رعاياه الذين اعتنقوا المذهب البروتستانتي يؤلفون طائفة خاصة ومنحها ذات الامتيازات التي تتمتع بها سائر الطوائف المسيحية فجل رغبته ان يظفوا متمتعين بها في كل انحاء السلطنة ولذلك قد بادرت يا حضرة اللورد إلى الايعاز إلى متولي شؤون فلسطين بان يسهر على عدم تجدد مثل هذه الاعمال ويبذل جهده لمعاينة جميع الذين يرتكبون ما هو مخالف لنيات الحكومة السلطانية المنصرفة إلى الخير . وفي الوقت ذاته انحيت باللائمة على أرباب السلطة في الناصرة لاهمالهم جعل قوانين السلطنة محترمة في هذا الحادث وارجو ألا يحدث ما يسيء رعايا جلالة السلطان المتمذهين بالمذهب البروتستانتي .
 (ملحق عدد ٢٧٤ ص ٣٥٥)

١١٥- المأمور فرائز الى اللورد دوفرين . عن المختاره في ١٥ من [انقطاع]

تشرفت بان تلوت على مسامع فؤاد باشا الاوراق المتضمنة وصف الحادثة المشكومتها مع اراء سيادتكم فيها . فأجابني دولته انه كتب الى المدير يعنفه وأمره أيضاً بالقاء القبض على ميخائيل جبران وأوفد اليه رسولا بريح المختاره في ٧ الجاري وقد وصل الناصرة بعد ورود شكوى المستر زيلريوم أويومين وعليه لا يظن امكان حدوث قلاقل جديدة . ولما كان قد كتب في الوقت ذاته الى مصطفى باشا في عكا بان يحقق في الامر ويوقفه على ظروف الحادثة فلا يشك بانه فعل الآن ما أمره به . ثم انه لما كان المدير واقاضي قد اساء التصرف بهذه الحادثة بتواطؤها مع المعتدين ونفاؤها سألت دولته ان يكف ايديها ويرسلها الى عكا إلى ان تتم التحقيقات . فأجابني دولته الى طلبي وسيكتب اليوم الى الناصرة في هذا المعنى .

(ملحق عدد ٢٧٥ ص ٣٥٦)

١١٦- اللورد روسل الى المستر « فاه » سفير انكلترة في بياناً في ١٦ من

تتبعه : اقدم مثل هذه الرسالة الى المستر لوثر سفير انكلترة في برلين

ان مسألة تمديد احتلال القوة الاجنبية سورياً أمست ذات شأن خطير ان بالنظر للاصول وان تعلقها بتوطيد الامن في سورياً وانماها . ولذلك أرى من الواجب ان تفتوا انظار الكونت ريشبرج اليها .

لما حدثت مذابح سورياً وكان لها ذلك الوقع الاليم في قلوب دول اوربا العظمى فقامت لها وقعدت رضيت بتوقيع الاتفاقية المبرمة في شهر آب المتقضي وفيها انه سيرسل ١٢ الف جندي لمعاونة السلطان على اعادة الراحة إلى تلك البلاد وان تقدم فرنسا حالاً نصفهم .

وقد اشترك السلطان في هذه الاتفاقية بيد أن وزراءه صرّحوا علناً بأنه قبل هذه المساعدة مراعاة لاراء اوربا ورغائبها وليس لاعتقاده ضرورتها وفائدة هذا العلاج ان أجل الاتفاقية والاحتلال هو لسته أشهر تنتهي في شهر شباط المقبل فمعد حلول أجل الاتفاقية يزول في الوقت ذاته حق الجنود الاجنبية في احتلال قسم من املاك السلطان .

ومنذ شهرين ألحَّ سفير الباب العالي في لندن على حكومة جلالة الملكة بناءً على أمر سلطانه بالأب يتجاوز احتلال الدول الاوربية سورياً الاجل الميعين . فرأيت ان هذا الطلب عادل فعضدته لدى حكومة امبراطور فرنسا وكان ان اكد لي سفيرها في لندن انها ستأمر قائد الجنود الفرنسية ان يتقيد بشروط الاتفاقية ملقبة على عاتق حكومة جلالة الملكة تبعة هذا الجلاء . فأجبتُه انها مستعدة لتحمل عبئه .
أما حدث فور ذلك أمر جديد إذ بلغ حكومتي باريس ولندن ان المسيو بيكلار مندوب فرنسا طرح مسألة الجلاء على بساط بحث مندوبي بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا والروسية . ويستفاد من الانباء التي اتصت بنا ان مندوبي انكلترا والنمسا جهرا بإمكان اجراء هذا الجلاء في آخر شباط دون خطر . ويؤخذ من الرواية الفرنسية ان مندوب النمسا لم يجزم في الامر ومما لا ريب فيه ان مندوبي بروسيا والروسية اعربا عن مخاوفهما من تجدد المذابح فيما لو خرجت الجنود الاوربية من سورياً . أما مندوب تركيا رئيس اللجنة فقد كان غائباً وعليه وقفت حكومة فرنسا وقفة المتردد وكشف المسيو توفيل رغبته في استشارة الدول الموقعة الاتفاقية .

وأول شيء يتبادر إلى ذهن حكومة جلالة الملكة في هذا الصدد هو ان منطوق الاتفاقية واضح وجلي والسلطان يعتمد عليه ويحق له ان ينسب الى دول اوربا النكث بالعهد إذا خالفن فحواها .

بيد أنه ما هو الداعي إلى سؤال السلطان تمديد أجل الاتفاقية ؟

ان عالي باشا في رسالته الى الموسيو موزوروس يقول ان الموازنة والدروز مقسومون ليس باختلافات مذهبية بل بخصوصية سياسية فكل فريق شديد الخقد عاسف يريد اعادة خصمه فهذه الضغائن لم تخف وطأتها بل زادت تأججاً من جرأ وجود الجنود الاجنبية لاعتقاد فريق انها تنصره على الآخر. وعلي ان اجالي بان الحوادث ورسالات مندوب انكثرة في سوريا ايدت كلام عالي باشا. ويظهر ان المذابح وحوادث القتل كانت تنتاب لبنان من حين الى آخر فالموازنة كالدروز تجاوزوا الحدود بانتقامهم. وقبل مذابح سنة ١٨٦٠ تسلحوا بتحريض أحد أساقفتهم وأعدوا معدّات القتال بقصد محاربة الدروز ومنذ احتلت الجنود الفرنسية البلاد لحق الموازنة بها وعندما كانوا يصادفون درزياً عاجزاً أو امرأة منفردة يقتلونهما دون شفقة. ويقال انهم قتلوا عن عمد ٢٠ إلى ٣٠ درزياً في أثناء زحف الجنود الفرنسية.

وعدا ما تقدم فقد اقترح منذ مدة فرض غرامة على كل مكلف درزي تساوي نصف دخله في السنة فلو استمر على جبايتها لاضطرّ فلاحو الدروز الى ترك أملاكهم وهجر بيوتهم ولا مراة ان هذه كانت الغاية المقصودة. ثم لما أريد معاقبة الدروز طلبت الطوائف المسيحية بواسطة اساقفتها ان يقتل ٤٦٠٠ درزي من ٨٠٠٠ لارواء غلتهم فان قلوب اساقفة الموازنة وابنا رعيتهم لا تعرف مغفرة الذنوب. فهم بالاسم مسيحيون وفي الحقيقة همجيون قساة القلوب يطعمون بآبادة طائفة معادية. فحكومة جلالة الملكة لا تعتقد ان وثنية هذه الطائفة وخرافاتهما تمهد لدول اوربا ان يستحلوا العمل على ابادتها أو الرضا به.

وفي الختام اقول ان الحجة المدلى بها لاطالة مدة الاحتلال هي الخوف المستولي على المسيحيين من خطر يفاجمهم بعد سخر الجنود الاجنبية فهذه المخاوف لا يمكن ازالتها بالبرهان. فنذ قدم فواد باشا الى سوريا لم تقترف مذابح جديدة بيد ان من طبيعة الاحتلال الاجنبي ان تثير المخاوف المراد اتقاؤها وعليه فاذا اتخذت مثل

هذه المخاوف حجة لاطالة مدة الاحتلال الاجنبي فانه يستمر إلى ما لا نهاية له بسبب ما يولده من الذعر .

ومن ثمه فاذا أطيلت مدة احتلال الجنود الفرنسية سورياً لا شك في اننا نجد في سنة ١٨٧١ ذات المخاوف مستوية على الموازنة كما هي الآن إلا اذا تمكنوا في هذه الفترة تحت ظل حماية الدول المسيحية من استئصال شافة جميع سكان الجبل الذين ليسوا من حزبهم .

ولهذه الاسباب لا تستطيع حكومة جلالتها ان تعضد أقل طلب يُوجه إلى الباب العالي بخصوص تمديد أجل احتلال الجنود الاجنبية سورياً . ولما كان اقدام دول اوربا على ابقاء بعث في سورياً دون رضا السلطان يعد بمثابة اعلان للحرب فلا يُظن ان ذلك يحول في خاطر الدول التي تجيش في صدرها عوامل الصداقة لتركياً وقد اتحدن في ضمان سلامة أراضيها واستقلالها .

ولك ان تلو هذه الرسالة على مسامع الكونت ريشبرج .

(عدد ٢٣٨ ص ٣٢١ - ٣٢٣)

١١٧- اللورد روس الى اللورد كولي في ١٦ منه [انطاف]

سترون من رسالة السير بولفر ان الباب العالي يريد ابلاغ عدد جيشه المنظم في سورياً إلى ٢٥ الف جندي وارصاد ٢٠٠ الف ليرة لاعادة بناء البيوت واعاضة منكوبي سورياً . فاذا طلب السلطان بعد هذا القيام بشروط المعاهدة المبرمة في شهر آب المنقضي وقد أجزيت في ٥ ايلول فحكومة جلاله الملكة ترى انه يتعذر على الحكومة الفرنسية رد طلبه . فواد الاتفاقية توجب على فرنسا ان تخرج جنودها من سورياً متى حل الاجل المضروب إلا اذا كانت الدول المتعاقدة ترضى بتمديد مدة الاحتلال فتعقد اتفاقاً جديداً ولست أرى اجحافاً أعظم بحق السلطان من

احتلال بلاده بقوة أجنبية ضد ارادته . (عدد ٢٤٠ ص ٣٢٣)

١١٨ - اللورد روس في البر بولفر في ١٦ منه

ارسل الي اللورد دوفرين صورة رسالته الى سعادتكم في ٢٣ المتقضي بخصوص الخطة التي نهجها فواد باشا بحق زعماء الدرروز واعيانهم وضبطه اموالهم فانبتكم بان حكومة جلالتها ترى انه ينبغي عليكم ان تلتفتوا انظار الباب العالي الى ما في هذه الطريقة من الحيف وعدم المناسبة . (عدد ٢٤١ ص ٣٢٤)

١١٩ - ومنه اليه في ١٧ منه

اني عطفًا على رسالتي الى سعادتكم المؤرخة في أوّل الجاري المتضمنة رواية حديثي مع سفير فرنسا بخصوص جلاء الجنود الفرنسية عن سورياً ارسل اليكم في طيه صور الرسائل التي تبودلت بيني وبين اللورد كولي بهذا الشأن ونسخة رسالة انفذتها الى معتمدي انكلترة في برلين وفيانًا او عز اليهما فيها بالفات نظر حكومتي بروسيا والنمسا الى هذه المسألة .

فينبغي على دولتكم ألا تكتموا الباب العالي رأي حكومة جلالة الملكة في مناسبة جلاء الجنود الفرنسية عن سورياً في الميعاد المعين في الاتفاقية . غير انه اذا كان الوقوف على هذا الرأي من شأنه تشجيع الحكومة التركية على ردّ كل مساعي الدول إلى حملها على قبول اطالة مدة اقامة الجنود الفرنسية في سورياً فاحرصوا في مخاطبتكم الباب العالي على تجنب الاحلاح عليه بشدةً وضد ميله في اخراج هذه الجنود . فلربما تشمر الحكومة التركية بان ليس في طاقتها حماية المسيحيين بعد سفر الجنود الفرنسية حتى اذا تركت وشأنها تخشى ان تلحف في طلب القيام بشروط الاتفاقية . ومن جهة أخرى إذا شعرت ان قد رفعت عن عاتقها المسؤولية

لا يبعد ان تدفع عنها التردد وتعمل على وسيلة ترغب في بلوغها من صميم فؤادها بزعمها انها لم تنهج هذا النهج الا مراعاة لحاظر انكاثرة والخاصها .

(عدد ٢٤٢ ص ٣٢٤ ودي تستا عدد ١٢ ص ٩٢٩)

١٢٠ - البارون سلببترز الى الكونت بورنابيس . عن برلين في ١٦ منه

أرسل مثل هذا الكتاب الى الكونت برنستورف سفير بروسيا في انكلترا

تشرفت بوصول كتابكم وبه تذبثوني بما دار بينكم وبين الموسيو توفيل من الحديث بشؤون سورياً ولاسيا في ما اذا كانت الظروف توجب اطالة أجل احتلال الجيش الفرنسي فيها المعين في اتفاقية ٥ ايلول .

وقد بحث وزير الخارجية المشار اليه في هذه المسألة في الرسالة التي انفذها في ٢ الجاري إلى حضرة الامير دي لا توردوفرن (سفير فرنسا) وفي طيه صورة عنها . وستعلمون منها يا حضرة الكونت ان وزارة باريس تذكر انها تكلفت بارسال جندها إلى سورياً باسم الدول الموقعة اتفاقية ٥ ايلول وفيها تصريح بان للدول المشار اليهن حق الاتفاق على تعديل الاتفاقية المذكورة .

فاذا ما شئنا القطع في هذه المسألة عن تروينبغي ان نكون واقفين على حقيقة الشؤون في سورياً وعلى النتائج التي تعقب خروج الجنود الفرنسية منها . ويستفاد من الانباء الواردة علينا ان الامن لم تتوطد دعائمه حتى الان كما يرجى حتى يتسنى الاستسلام للامل بانه يمكن منذ الان تركها وشأنها دون خطر . وعندنا انه قبل اجلاء البعث الفرنسي يجدر ان يتم تنظيم البلاد السياسي أو يبدأ بتنفيذه على الاقل . ولا اعلم اذا كان يمكن بلوغ هذه النتيجة في الاجل المضروب في اتفاقية ٥ ايلول لهذا الاحتلال . وعليه لا يسع حكومة الملك ان تتحمل تبعه الاخطار التي تهدد الراحة والامن في سورياً ولا تشارك فيها فيما لو خرجت الجنود الفرنسية

منها قبل اوانها . بيد انه من جهة أخرى ترى انه لما كان وجود هذه الجنود في سورياً مبنياً على اتفاق عُقد بين الدول والباب العالي فلا يمكن اطالة مدة اقامتها إلى ما بعد الاجل المعين في تلك الاتفاقية بغير كتابة صك جديد بين الدول المشار اليهن .
(عدد ٢٦٠ ص ٣٤٤)

١٢١ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٦ منه

اتشرف بان ارسل إلى سعادتكم في طيه خلاصة تحرير انفضه إلى الماجور فرازر بخصوص سلوك اعيان المسيحيين الذين اتهموا مئات من الدروز بجنائيات قُبض عليهم . وقد اوصيت صاحب الدولة فؤاد باشا ان يبذل جهده لاجباط مساعي الاكليروس الذين حرّضوا الاعيان المذكورين على كتمان شهادتهم .
سرتني ما علمت ان يوسف بك كرم سلك في هذه المسألة خلافاً لرأي المطران طويياً واوعز الى بعض الشهود باداء شهادتهم . (عدد ٢٧٦ ملحق ١ ص ٣٥٧)

١٢٢ - الماجور فرازر الى اللورد دوفرين . عن المخامرة في ١٤ منه [انقطاع]

ان وكلاء المسيحيين المجتمعين هنا من جميع المدن وقرى البلاد اختلوا أمس بفؤاد باشا وحادثوه مدة ساعتين إلى ثلاث ساعات . فقال لهم دولته ان غايته في سورياً تتناول ثلاثة أمور وهي العقاب والتعويض والتنظيم وقد أتم معظم القسم الاول من المهمة الموكولة اليه وهو الان يشتغل بالقسم الثاني لكنه يحتاج لانجاحه إلى عضد المسيحيين أمّا الثالث فسيبشره قريباً . ولما كان يشتغل الان بمعاينة الدروز فيسألهم ان يسهلوا له الطريق بارشاده الى اكبر الجناة بين السجني ويثبتوا التهم الموجهة اليهم بشهادات .
فأجاب المسيحيون انه لا يمكنهم تعيين افراد الجناة اكثر مما فعلوا وانهم كتبوا

بيانات باسماء الزعماء الذين توأوا المذابح وهم يؤملون ان الحكومة تنزل بهؤلاء الجناة العقاب الذي يستحقونه .

وبعد جدال طويل اجتهد دولته في اقتناعهم ان معاقبة عدة مئات من السجني دون محاكمة وسماع شهادات عليهم او الاذن لهم بالدفاع عن ذواتهم مخالف للعدالة ولا ترضى به اوربا إذ لا تريد تضحية جميع الدروز فأصرُّوا على القول انهم لا يستطيعون تقديم ادلة اوضح من التي سبق لهم بسطها في البيانات المذكورة آنفاً . فطلب اليهم دولته اذ ذاك ان يكتبوا له تصريحاً يعترفون به بانهم رفضوا تعيين كبار الجناة بين السجني او تأدية شهادات على كل شخص بمفرده . فأجابوه ان لا قبل لهم على ذلك . فاحتم الجدال بين دولته وبينهم وجهر لهم بخلاله بانه يتعذر عليه والحالة هذه ان يرضيهم وان الاجدر به ان يعطي العدالة مجراها دون مساعدتهم ويرتب الامور على ما يراه موافقاً حتى اذا لم ترق أعماله في اعين البعض فلهم ان يهاجروا الى قسم آخر من السلطنة او يغادروها الى بلاد أخرى حسب هواهم . وبعد هذا الكلام طلبوا مئة حتى اليوم للتبصر واعطاء جواب نهائي .

فمثلوا اليوم امام اللجنة المعينة لمحاكمة السجني واعادوا كلامهم السابق ومآله انهم لا يستطيعون تأدية ادلة غير التي سبق لهم بسطها عند كتابتهم اسماء زعماء الجناة وهم الان قيد انتظار عدل الحكومة .

ف قيل لهم انه لما كانت الحكومة قد اتخذت لذاتها صفة المدعي العمومي على الاشخاص المذكورة اسماءهم في البيانات فمع عدم نكرانها صحتها تطلب مساعدة المسيحيين للوقوف على الادلة والشهادات على كل شخص بمفرده لاثبات اقترافهم الجنايات المتهمين بها اذ لا بد للسجني من ان ينكروا اجتراعها وان كان من المحقق ان الذين ارتكبوها هم دروز . وبعد عدة أجوبة مبهمه تشبثوا بقولهم الاول وقوامه انهم لا يستطيعون ابراز ادلة اكثر جلاء أو تذييب شخص اكثر من الاخر مكثفين

بالاستشهاد ببيانات اسماء المتهمين .

فسألهم المفتي ان يدونوا هذا القرار خطأ فأبوا . فطلب اليهم ان يأذنوا بأبائته في جريدة الضبط فيذيلونها بتواقيعهم فرفضوا ايضاً بحجة انهم يريدون اعلانه فقط لا كتابته أو الاذن بكتابته . ولما روي تعذر مباشرة المحاكمة على هذه الصورة وابدئ اعضاء المحكمة بعض التضجر أعطي المسيحيون مهلة بناء على طلبهم حتى ١٥ الجاري للتروي ومراجعة افكارهم . وهذه هي حالة المسألة حتى هذا المساء .

يبد أنه علي أن اخبركم باني علمت ما تقدم من فؤاد باشا اذ لم يبلغني ان وكلاء المسيحيين يمثلون اليوم امام اللجنة والأ لكنت حضرت الجلسة . وتثبت هذا الصباح بان الوكلاء المذكورين يكتبون عريضة الى فؤاد باشا ثم ظهر فيما بعد انهم عدلوا عن هذا الرأي . لست ارتاب في ان في وسع هؤلاء الوكلاء تأدية الشهادات وتقديم الأدلة التي يطلبها فؤاد باشا لكنهم يكتبونها لاغراض ملتوية ووفقاً لخطة مدبرة من قبل بنية عرقلة أعمال الحكومة الى ان تجيهم الى طلبهم وهو القضاء عاجلاً على جميع الدروز المدونة اسماؤهم في البيانات وعددهم لا يقل عن ١٢٠٠ شخص . ومما يؤيد اعتقادي الحادث الآتي : وهو اني دعوت أمس اثنين من وكلاء حاصبياً وسألتهما ان يسميا لي كبار المجرمين بين السجني فاجاباني بما قالاه لفؤاد باشا - ومن الجلي ان هذا الجواب متفق عليه من قبل -

وبعد محاورة لطيفة قلت لهما : « أرى انكما تجهلان التفاصيل لانكما لم تذكرنا اسماء في البيان » فاجاب احدهما « بلى » قلت « أصحيح كم ذكرتم من الاسماء ؟ » - « خمسة » - « سمهم لي » - « فلان وفلان » - « بيد أنك لا تعرف تهمة خاصة » - « نعم اعرف فالاول رأيتُه يقتل الامير سعد الدين الطاعن في السن والاخر شاهدته في حاصبياً أبان المذبحة والثالث نظرته يعاون الاول على قتل فلان وفلان والرابع شاهدته يقتل شخصاً آخر يدعى الامير جهجاه وهلم جراً » فكتبت ما قالاه لي

(٢٢٩)

واستنتجت منه ان هذين الوكيلين شاهدا عيانا غير واحدة من حوادث القتل كثيرين من مقترفها الان في السجن . بيد انه قبل ان تمكنت من استجلا ما تقدم منهما بالحيلة ظلّا يدعيان انهما لا يستطيعان اتهام شخص بانه اقترف جنایات اكثر من الاخر أو تأدية شهادات اكثر وضوحا في حين انه في وسعها ارشاد المحكمة الى الحقيقة .
(عدد ٢٧٦ ملحق ٢ ص ٣٥٧ - ٣٥٨)

١٢٣ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٧ منه [انظاف]

لقد صدق ظني وتحققت مخاوفي من ان فؤاد باشا ميال لاغتنام فرصة حرج موقف الدروز للاجهاز عليهم ولذلك انفذت الى الماجور فرازر رسالة اتشرف بارسال صورتها اليكم في طيه وهي مكتوبة بعبارات موزونة بحيث يتسنى لهذا الضابط ان يستعمل في مفاوضاته الخاصة مع دولته لهجة مؤاتية لحمله على السلوك بنزاهة في هذه القضية .

واني لمعتقد ان دولتكم لا ترون اني تجاوزت حد القساوة في كلامي وقد اقدمت على ذلك بغية اتقاء استسلام دولته الى ميله الخاص اكثر من الاحتجاج على ما جرى . وقد رجوت الماجور فرازر ان يبلغ فؤاد باشا اقوالي بطريقة لا تذله ولا تكدره .
(عدد ٢٧٦ ملحق ٣ ص ٣٥٨ - ٣٥٩)

١٢٤ - اللورد دوفرين الى الماجور فرازر في ١٦ منه

تعلمون ان افضل طريقة في مذهبي لتأليف حكومة حازمة في هذه البلاد هي فصل ادارتها عن حكومة حاضرة السلطنة وجعل الذي يُمهد اليه بادارة شؤونها مسوولا بما يجري في ايالته مع الاشارة عليه بادخال بعض تحسينات الى دوائر حكومته ووضعها تحت مراقبة ممثلي الدول الخمس الذين سيعينون في ديوانه

بمركز الایالة

فاذا ما أوليت سورياً هذه الضمانات وسلم زمامها الى رجل كفوء يرجى ان يتمتع سكان سورياً المختلفو الطوائف براحة أعظم وسعادة أتم من اللتين عرفوهما وينتظر ان تحف تدريجاً الاختلافات التي قسمت اهالي هذه الایالة الى عدة عشائر ومذاهب . ان اختلاف الجنسیات والمذاهب يصبح خاضعاً الى اشتراك العواالج الاجتماعية كما ان المنازعات العادية التي آلت منذ بضع سنوات الى صبح ليس فقط ارض لبنان بل كل ناحية من انحاء الایالة بالدم يتعذر تجددھا إسوةً باسكوتلنده او بسائر الاقطار التي ساد فيها مثل هذا الاضطراب ثم زال بفضل التمدن وحسن تأثيره في النفوس وتهذيبه الاخلاق .

ولهذه الاسباب وبغية انجاح هذه المقاصد ارتأيت انه يناسب الغناء امتيازات لبنان الشاذة وجعل ادارته مماثلة لسائر سناجق الایالة . بيد انه لسوء الطالع بعترضني أمر يحتمني على ان اقف متردداً عند هذا الرأي ذلك ان الاتراك قد اساءوا الحكم في هذه البلاد حتى اليوم فحرضوا بدون انقطاع المسيحيين على الدروز وبالعكس بانارتهم جرة احتقادهم وتحاسدهم ولما كانوا عاجزين عن بسط سيطرتهم عليهم توأوا خضاعتهم لغيرهم شجعوا على انتشار الفوضى وزرعوا بذور الشقاق على أمل مد يدھم الى البلاد وبسط سيطرتهم علیھا فجلبوا بسياستهم هذه الكوائن المعزنة التي حدثت في السنة المنقضية . وعليه يجب قبل الرضا بجرمان هاتين العشيرتين التاعستين المناعة التي يضمنها لهما استقلالهما النوعي ان نتثبت ما اذا كان لا يوجد بعض الخطر من ان الوالي الجديد ينتهز الفرصة السانحة لنهج ذات السياسة التي ارقعتھا في مہاوي الشقاء حتى الان . وجل الامل ان نجد رجلاً نبیهاً يعرف منزلته وواجباته مستعداً للعدول عن الطريقة الظالمة التي ينهجھا الباب العالي تجاه رعاياه وان يجعل مری عناية محاسنة اولئك الذين وكلت اليه اوربا السهر عليهم والأ يدع لهم سيلاً للتأسف

على الغاء امتيازاتهم القديمة . فمن اللازم اللازب الحصول على بعض التأكيد بهذا العدد لان العدالة تقضي بالحصول عليه لخير الدرروز والمسيحيين معاً .
 ان تدخل اوريا يُقصد به ضمان رفاهية العشيرتين معاً ولم تنفرد انكلترة بهذا الرأي بل ان حكومة فرنسا قد شاركتها به ايضاً كما صرح الموسيو توفيل الى اللورد كولي . ومن ثمه فكل ضمانة يرى وجوباً لمنحها الى المسيحيين يجب تمتيع الدرروز بها ايضاً حتى ان اعلانق الدرروز بالحكومة في المستقبل يجب ان تكون موضوع اهتمام الدول اكثر من المسيحيين فهؤلاء الاخرون يكتسبون دائماً اميال اوريا حتى اذا أظهرت حكومة سوريا أدنى ميل الى التقصير بواجباتها نحوهم يبادر ممثلو الدول الخمس الى الوقوف بوجهها بيداً انه اذا أصاب الطائفة الدرزية ضرر فلا رجاء لها بنوال مثل هذا الاهتمام .

ان الذين اعاروا الى الكوائن الماضية نظراً سطحياً ولم يستقصوا الاخبار لم يروا في الدرروز سوى سفاحين وعليه فاذا ما سوموا الحيف لا تكترث بهم معظم الدول الاوربية كما ان الحديوي الذي يولى امرهم اذا كان حسوداً او خيئاً يجرور عليهم دون خوف عقاب حتى ان سلوك رجل ممتاز بمعارفه كصاحب الدولة فواد باشا لم يخل من الشوايب التي تعيب سياسة حكومة الاستانة وميله الى مظاهرتها باذر للاميان .

وقد اغتتم فرصة الاضطرابات السابقة التي مكنت الباب العالي من وضع يده على نصف لبنان فضبط املاك اشراف الدرروز واحتل قصر اغني زعمائهم وحبس امواله الخاصة مع انه لم يثبت على صاحبها الاشتراك في المذابح . وقد عامل المشايخ ذوي الثراء بمنتهى الفساوة في حين انه رفق كثيراً باعيان دمشق وفضلاً عما تقدم فان المحكمة الغير العادية التي افها في بيروت ارتأت ان يعاقب جميع اصحاب الاقطاعات الدرزية بالاعدام وانزال عقوبة دونها في المأمورين الاتراك الواقعة عليهم وحدهم

مسؤولية ما جرى . فهذا السلوك الغريب يدعو الى الخوف بان حكم الاتراك أمسى محالاً وانه يتعذر اصلاح سياستهم . وعليه فمع رغبتنا في جعل امتيازات الجبل السياسية مماثلة لسائر ترتيبات الايالة فلا نرضى بذلك الأعلى شرط احترام حقوق سكّانه المسيحيين وغير المسيحيين المدنية والاجتماعية .

ان حق الطائفة الدرزية في حفظ كيانها وموقفها في لبنان وفي منحدرات جبل حرمون ووادي التيم وسائر محلات اقامة أبناء طائفتها لا يمكن انكاره كحق المسيحيين في كسروان فامتيازاتهم هي من عهد عهد كما ان حكومة جلالة ملكة انكلترا لن تشارك في توقيع اتفاق يعرضهم لخطر فقدانها .

وعندي انه اذا أدبرت شؤون الايالة وفقاً لقواعد الانصاف فالأفضل ان نعهد الى ذكاء و نزاهة من يتولى أمورها بوقاية هاتين العشيرتين من ان نكفل حفظ امتيازات شاذة مشكوك في حسن مفعولها . فمثل هذه الامتيازات لو وسيلة غير مؤاتية أوجدت لحماية الذين يتمتعون بها من سوء ادارة حكومة ظالمة . بيد أنه متى كانت الحكومة سالكة طرق العدالة فهذه الامتيازات هي عقبة في سبيل الاحكام وضرر بالمحكومين . أما اذا ظهر ان فؤاد باشا بدلاً من ان يعطي ادلة جلية على نيّاته الحسنة يقتنم فرصة حرج موقف الدرروز من جرأ ظروف لا ريب في ان دولته واقف على سرائرها اكثر متأبغية ان يتابع السياسة الحرقاء التي نفذ صبر اوربا من أجلها واذا كان يعمل على اهلاك أصحاب الاقطاعات الدرزية واخذ أملاكهم دون تمييز واذلال هذه الطائفة بأسرها واضعاف قواها بقصد اشباع طمع الحكومة التي لا تستطيع بسط سيطرتها على البلاد إلا باخضاع الدرروز لحكمها يتوجب علي ان اناجي نفسي مردداً دائماً دائماً في ضميري السؤال الآتي : هل يجب ان ارض بالغاء امتيازات اصبح بقاؤها لا مندوحة عنه بعد جور جميع ارباب الساطة الاتراك المستمر أو ليس من الافضل ان اقبل مشروع فرنسا الرامي الى ضم الدرروز والمسيحيين

تحت رعاية استقلال مشترك ضد خبث نيات أولئك الذين يعدّونهم بحق اعدائهم في حين كان يجب عليهم ان يكونوا محاميهم الطبيعيين .

هذا واني ارجوكم ان تباثقوا صاحب الدولة فواد باشا هذه الاراء بالصورة التي ترونها مناسبة بحيث نتحقق اذا كان من حسن الفطنة ان تمدد سلطته على اهالي لبنان ونلقي مصيرهم بين يديه . (عدد ٢٧٦ ملحق ٤ ص ٣٥٩-٣٦٠)

١٢٥ - المسو نوفيل الى الكونت دي فلهو سفير الامبراطور في انكلترا

في ١٨ منه

ياحضرة الكونت : اننا نقرب من الاجل المعين في الاتفاق الموقع في • ايلول الماضي لاحتلالنا سورياً . وقد حدثتكم مراراً عن نيات الامبراطور في هذا الشأن ومن حيث انه فوض الينا أمر تنفيذ منطوق هذا الاتفاق فجلى غايتنا ان نقوم بالشروط التي عهد بها الينا ولهذا السبب قبل ان نبرح سورياً نرى من واجباتنا ان نحكم الدول لتقطع فيما لو كان من سبيل إلى اجلاء البعث في الاجل المعين دون خطر على البلاد ونرى انه من المناسب ان نستلفت الانظار إلى هذا الامر .

ان الدول لم تقصد في سورياً غاية سياسية والحكومة الامبراطورية على اتفاق تام معهن في هذا فانهن يرمين إلى غاية نبيلة الأ وهو خير الانسانية فهل تم هذا العمل ؟ على انهن يعرفنا مثلنا الحالة الحاضرة وغير خافٍ عليهن ان اعادة الامن الى سورياً سائرة ببطء وكان في مقدمة الواجبات المفروضة على اللجنة ان تحتاط لقضاء الحاجات الضرورية فتحت على اعطاء التعويضات وازال العقوبات في الجناة وليس كل ذلك سوى جزء غير ذي بال من مهمتها وكان عليها ايضاً ان تجمع المواد لبناء صرح نظام جديد للجبل نتفق عليه مع الحكومة العثمانية . فهذا العمل ليس بالحقيقة

سوى تامة ضرورية لما اتخذ ولما سيتخذ أيضاً من الذرائع بالاتفاق مع الباب العالي وإذ لم يتم، فيمكن القول اننا لم نعمل بعد شيئاً لان حالة الاضطراب السائدة على جميع الشؤون في سورياً تستوجب وضع اسس حكومة لبنان الجديدة وهو رمى غاية الدول. فهذه الامنية ليس فقط لم تتحقق بعد بل ان اللجنة لم تنجز مسألتها عقاب المجرمين واعاضة المنكوبين في لبنان. وعلما ما تقدم فلم تفصل حتى الان مسألة الغرامة المراد جبايتها من الشام وقد صرح الباب العالي بنيته ان ينقلها ويحلها في الاستانة. أجل لقد بحث في تنظيم لبنان خلال مفاوضات خاصة بيد ان انشغال المندوبين في غير شؤون حال دون البحث فيه رسمياً ويصعب معرفة الوقت الذي يتمكنون فيه من رفع خلاصة أعمالهم.

وقصارى القول ان هذا التأخير يثير الريبة في ميعاد وضع نظام لبنان ويؤلد اضطراباً وقلقاً عظيمين لان الانباء الواردة علينا تجملنا ان نتوقع قلائل جديدة عقب سفر جنودنا إذا ما تم قبل وضع الترتيبات اللازمة لصيانة حياة الاهلين.

وعليه لا بد للدول ازاء هذه الاعتبارات من ان تعلق أهمية كبرى على التوصل من المسؤولية. فاذا ما كنا من جهة زريد ان نقوم بشروط الاتفاقية فمن جهة أخرى لا نود ان نهد السبيل لان تسدد الينا سهام اللوم على اهمالنا الفات الانظار الى ما نتوقعه من الاخطار ولذلك نسأل الدول ان تكشفنا برأيها بهذا الشأن مع الاحتفاظ بحقنا في ابداء رأينا في المفاوضات التي ستجري فيها بصفة كوننا في عداد موقفي اتفاقية ٥ ايلول اسوة بسائر الدول.

وقد اثبتنا بالحاجنا في حث اللجنة على التعجل بانها مهمتها شديد رغبتنا في التمكن من اخلاء سورياً في الاجل المعين وشد ما يكون سرورنا لو اتاحت لنا الظروف تحقيق هذه الامنية. فاذا ما أقرت الدول رأياً على وجوب تمديد أجل الاحتلال وكنا قد قبلنا ارسال البعث فلا زلفض متابعة تحمل النفقات لمواصلة

مساعدة السلطان . بيد أنه إذا ما ارتأت الدول تعيين إحداها أو بعضها لمشاركتنا في هذه المهمة فنحن مستعدون لقبول عضدهن .

ويخيل لي ان اطبق وسيلة للاتفاق على هذه الشؤون هي عقد مؤتمر فاذا حاز هذا الرأي قبولاً لدى حكومة انكلترة ارجوك ان تنبئني به بأقرب آن فادعو المعتمدين الى الاجتماع فور وقوعي على موافقة الدول .

وتلطف بتلاوة هذه الرسالة على مسامع حضرة اللورد روسل وسلم اليه نسخة منها واني مرسل مثلها الى ممثلي الامبراطور في برلين وبطرسبرج وفياناً والاستانة .

(عدد ٢٥٣ ص ٣٢٩ - ٣٣٠)

١٢٦ - صك الجلسة التاسعة عشرة في ١٩ منه

يوم السبت في الـ ١٩ من كانون الثاني سنة ١٨٦١ اجتمع كل المعتمدين في بيروت برئاسة اللورد دوفرين نائب الرئيس ما خلا فؤاد باشا فقد أناب عنه ابرو افندي وفتحت الجلسة الساعة الثانية فتلى محضرا ابجاث الجلستين السابقتين وجرت الموافقة عليهما بعد ادخال بعض تعديل فيهما .

فأتى ابرو افندي على ذكر المسائل التي جرت المناقشة فيها في الجلسة السابقة وبسط ما يأتي :

ان الانباء التي توفقت الى جمعها منذ جلسة ٩ ك ٢ تمكنه من ايضاح رأي المعتمد العثماني في المسائل التي طرحت على بساط البحث .

وعاد الى ما دار عليه البحث قبل افتتاح الجلسة السابقة بخصوص صرف جنود حاميات حاصياً وراشياً ودير القمر ودمشق وقال ان المعتمد السلطاني اهتم لهذا الامر منذ اول قدومه كما صرح به سابقاً وان المسؤولية واقعة على عاتق كبار الضباط وحدهم وان صفار الضباط وافراد الجنود ليسوا بمسؤولين عن أعمال رؤسائهم

بل عليهم اطاعة اوامرهم . وقد صرفت الفصائل التي كانت تؤلف هذه الحاميات
 واذا لم تبعد في الحال عن سورياً فلانه كان من اللازم ابدالها بغيرها وتنظيم هذا
 القسم من فيلق عربستان في وقت مناسب بحيث ان صرف هذه الجنود لا يضعف
 القوة التي يحتاج اليها المفوض السلطاني ولم يستغن عنها لتوطيد الامن في البلاد
 وقد صرف اليه معظم اهتمامه منذ اول قدومه . أما الان وقد حان زمن تحقيق هذه
 الفكرة أخذ فؤاد باشا بمفاوضة وزارة الحربية للاتفاق معها على طريقة صرف
 هذه الجنود .

أما بخصوص وجود فصيلة من الجنود العثمانية في قرية العبادية وقد عدّ مناقضاً
 لنظام لبنان فاللجنة لا تجهل ان هذه القرية واقعة في بقعة مختلطة السكان من أعمال
 قائم مقامية النصارى ولذلك فلا سبيل إلى اعفائها في الظروف الحالية من دخول
 الجنود العثمانية اليها إسوةً بسائر القرى المختلطة إذ ان في وسع هذه القوة العسكرية
 وحدها ان تحفظ صفو الراحة وتمنع الحصاص بين فئتين متعاديتين غريزة . وتأيداً
 لقوله هذا أدلى ابرو افندي بوجود فصيلة فرنسوية في حمّانا وبارسال جنود عثمانية إلى
 كل النواحي المختلطة السكان للقبض على المجرمين . فلو كانت الحكومة العثمانية
 ادخلت تبديلاً في تنظيم القائم مقامية أو بدا منها أدنى تدخل في شؤونها الادارية
 لعدّ ذلك بكل حق مساساً بالنظام في حين انه لم يحدث شي . منه فالسلطة
 المحلية الملقى على عاتقها اليوم تبعة راحة البلاد اضطرت وما برحت مضطرة إلى اتخاذ
 جميع الوسائل اللازمة لحفظ الامن وتوطيده منعاً لكل ما يزعزع اركانه بين المسيحيين
 والدروز في المحلات التي يقطن فيها الفريقان معاً . فلو كان الاقتتال الذي استدرك
 وقوعه بارسال فصيلة الجنود العثمانية الى العبادية قد نشب دون انفاذها فماذا كانت
 قالت اللجنة ؟ ولهذا الغاية وبناءً على كتاب يوسف بك كرم الذي اسرع واخبر عن
 الدسائس المدبرة واجتماع الدروز سيرات الجنود . ويذكر ابرو افندي انه قال في

الجلسة السابقة ان فصيلة الجنود العثمانية ستستقدم من العبادية عندما يزول القلق الذي شمل الفريقين في ذلك الصوب. اما الان وقد خفّ الهلع من القلوب وأصبح القائم مقام يعتقد ان في وسعه المجاهرة على مسؤوليته بان لا خوف من حدوث اضطرابات حتى إذا ما تجددت لاريب بانهُ سيستدرك وقوعها بالتجاهل لدى الحاجة الى السلطة المحلية استنجاداً بقوة اضافة فيعلن (أي ابروافندي) ان الحكومة العثمانية سحبت جنودها وفقاً للاوامر التي أصدرتها . بيد أنها لا تزال تحتفظ بجزءها باحتلال كل قسم من الجبل يتراءى لها ان جبل الامن مضطرب فيه وذلك في الظروف الحارقة العادة الطارئة الان وهو حق لا يمكن انكاره عليها لما انها مسؤولة بحفظ حياض الامن صافية. واستناداً على هذا الحق لا يرى ان على المندوب العثماني السامي ان يستأذن اللجنة الدولية كلما اقتضى اتخاذ مثل هذه الوسائل اعادة لياها الامن إلى مجاريها .

ثم أشار ابروافندي الى ما أتهم به فؤاد باشا بانه عندما قبض على الدرروز مؤخراً تمكن ٥٠٠ مجرم منهم من الفرار وقال ان الجميع يعلمون السرعة التي استعملتها الجنود السلطانية بقبضها على جماهير من الدرروز بلا مقاومة . ففي يوم واحد وهو الـ ٢٣ من شهر كانون الاول أوقف ضمن دائرتين ٩٤٩ درزياً من الطبقتين الاولى والثانية بمدى بضع ساعات واللجنة عالمة ايضاً بالاتفاق الذي حصل في ذلك الوقت بين فؤاد باشا والجنرال دي بوفور بخصوص جعل خط مرابطة بين قب الياس وجب جنين . وزاد انه لا يمكن أحداً الادعاء بان درزياً واحداً طلب الى المحاكمة اقلت من ايدي الجنود وانه اذا كان يصعب القبض على الجمهور في المدن فهو اكثر صعوبة في جبل كلبنان وعليه فهو يجدد احتجاجاته على ما رمي به سلوك الحكومة العثمانية في هذه المسألة . وتأييداً لقوله يذكر ان مرابطة الجنرال دي بوفور قبضت على ٧ دروز من الفارين و ٨٠ امسكتهم الجنود العثمانية المرابطة

في ما وراء جب جنين و٢٠ منهم وقموا في ايدي الفصائل المرابطة لجهة حوران .
ويستفاد من الانباء الاخيرة الواردة عليه من المختاره ان الحالة في تلك القرية
هي كما يأتي : فالمسيحيون يبدون عناداً منشأه غاية ملتوية فقد اصرروا على رفض
اداء شهادتهم مقتصرين على القول ان جميع الدروز مذنبون وان ليس لديهم ادلة
غير التي دوّنها في بيانات اسما الجناة فدعتهم المحكمة الى المشول امامها غير مرة
فامتنعوا عن التصريح بشي . او تعيين شهود بحجة انهم ضمنوا البيانات كل ما عليهم
ان يبوحوا به . وقد ذهبت تحريضات صاحب الدولة فؤاد باشا لحملهم على اثارة
افكار القضاة على غير طائل واستأذنه الاعيان بمغادرة المختارة ولا بدّ لهم من ان
يكونوا وصلوا بيروت الان . وعليه لم يبق ازاء هذا العناد الا تقسيم جناة الدروز
الى فئات متفاوتة الدرجات استناداً الى بيانات اسما الجناة والامارات التي تتمكن
من جمعها محكمة المختارة . فعمد جلالة السلطان السامي مصمم النية على التغلب
على هذه الصعوبة فلا يعود الى بيروت الا بعد اتمام مهمته وسيرسل اليه بنتيجة
اعمال المحكمة . بيد انه علم انه يوجد بين سجنى المختاره ١٨ شخصاً مدونة اسماؤهم
في لائحة زعماء الدروز في بيروت و٦ اشخاص آخرين قضت عليهم محكمة بيروت
الغير العادية غياباً واكثر من ٢٥٠ اتهمهم اعيان المسيحيين بانهم حرصوا على المذابح
وتولوا قيادة العصابات وارتكبوا جنایات افرادية .

وفي الختام بشر اللجنة بان صاحب الدولة فؤاد باشا سيقدم بكل سرور على
ان يكافي . باسم جلالة السلطان مسامي دمشق الذين ادوا خدمات للبلاد
وللانسانية وألفت نظاره اليهم . أما بخصوص صالح آغا المعابني فان والي دمشق
لم يكتب شيئاً عن مسأنة هذا الشيخ وقد أوصي امين باشا مجدداً به خيراً .
ولما كان يستدل من كلام أبروفندي المبسوط أنّاً انه لم يصدر الامر باستدعاء
الجنود العثمانية من العبادية الا لانه لم يعد من لزوم لبقائها أبي الموسيو بيكلار

موافقته على ما ذهب اليه . وعنده ان الجنود المذكورة استقدمت لما ان وجودها في قرية العبادية مخالف للاصول وبناء على احتجاجات أعضاء اللجنة الدولية في الجلسة السابقة . وهو يرى ضرراً عظيماً في الباس الامر بسحب الجنود وقد ارتاح اليه صفة غير صفته الحقيقية .

ويبين الميونيوفيكوف ان الحوادث التي استشهد بها أبروافندي على عدالة ارسال الجنود العثمانية الى العبادية لا تؤيد حجته . أجل ان قرية العبادية هي في عداد النواحي المختلطة السكان إنما هي تابعة لقاثمقامية النصرى حيث لا تزال السلطة التي أنشئت فيها وفقاً لنظام لبنان مرعية . وعليه لا يمكن اعتبارها خاضعة لذات التدابير الجارية في النواحي المختلطة من القائم مقامية الدرزية وقد تولت ادارة شؤونها الحكومة العثمانية بسبب حوادث الاضطراب الاستثنائية التي وقعت فيها . وخلا ما تقدم فكيف يصير احتلال الجنود العثمانية قرية العبادية قانونياً كان يقتضي أولاً ان يوسف بك يستدعي ذلك كتابةً . ثانياً ان تثبت ضرورة هذا الاحتلال . والحال ان يوسف بك لم يطلب ذلك ولما كان أحمد باشا قد ذهب الى العبادية قبل احتلال الجنود العثمانية فقد تسنى له ان تحقق بذاته عدم لزوم تدخل الجنود المذكورة وهو يعترف اليوم بذلك .

وقال الميودي رهفوس (المتمد البروسي) انه لما كانت مسألة عدم قانونية احتلال الجنود قد استوفت حقها من الجلاء في الجلسة السابقة وكانت الجنود قد سحبت من العبادية فلم يبق من سبيل لاطالة الجدل في هذا الصدد .

فوافق اللورد دوفرين على هذا الرأي إنما يرى مبدئياً من العدل ان تعتبر جميع النواحي المختلطة السكان في القائم مقامية المسيحية خاضعة لذات الاحكام الجارية في اخواتها في القائم مقامية الدرزية لان اخطار الاقتال فيها متماثلة . ولقد أصاب أحمد باشا في اجحاسه من ان الحوادث التي وقعت في العبادية تؤول الى الفتنة فاضطر

الى الاسراع في التدخل تماماً من ان يرمى بالتصير الذي نسب الى سلفه .
ومن ثم ان استخدام الجنود يجب ان يحقق كل الرغائب بيد ان اللورد المشار
اليه لا يسعه التسليم مبدئياً بأنه حيث يجوز للجنود الاجنبية ان تعسكر بصفة
معاونة يتمتع ذلك على جنود سلطان البلاد وعليها الاعتماد في حفظ الراحة .
أماً المسيودي و بكرر (معتمد النمسا) فشاطر اللورد دوفرين رأيه في حق
غشيان الجنود العثمانية الا ما كن التي تدخلها الجنود الفرنسية انما ابدى اسفه من
انه اهمل في حادث العبادية ارسال جنود جيش الاحتلال الفرنسي اسوةً بالجنود
العثمانية .

فنهض المسيويككلار المعتمد الفرنسي وانكر على اللورد دوفرين محاولته
المائلة بين الجنود المرسله الى سوريا باسم اوربا باسرها لضمان حياة الشعوب
المسيحية وحفظ امتيازاتهم من كل مساس وبين الجنود التي جاء مجرد وجودها في
العبادية خرق لهذه الامتيازات . ثم اوضح ان ارسال الجنود الفرنسية الى بعض
الانحاء المختلطة السكان في قائم مقامية النصارى كزحلة وحمانا اقتضاه الاسراع
لنجدة الاهلين ولم يحدث وجودهم احتجاج السلطة المحلية واستقالة القائم مقام
وانما قوبل بابتهاج السكان وامتنانهم وعقبه المسيونوفيكوف فقال :
ان احتلال الجنود الفرنسية النواحي الآهلة بالمسيحيين قد كان له منذ البدء
صفة اعانة البائس والانتصار للانسانية ومد يد الاحسان لا صفة عسكرية بحتة فان
الجنود عنت بترميم البيوت المدمرة .

وعدا ما تقدم فقد سبق ارسالها الى المتن وزحلة موافقة جميع أعضاء اللجنة
الذين كان عليهم ان ينيبوا عنهم ممثلين في اللجان الموكل اليها ترميم القرى المسيحية
فمهدوا بهذه المهمة الى ضباط جيش البعثة الفرنسية .
أماً أبروافندي فقال انه يتحاشى استئناف الجدل بشأن وجود الجنود الفرنسية في

سورية المتفق عليه بماهدة دولية لكنه يؤكد انه ما دام حفظ الامن في لبنان موكولاً الى الحكومة العثمانية فلها الحق بارسال جنود حيث يضطرب جبل الامن . ثم تلا مندوب فرنسا كتاباً من الجنرال دي بوفور قائد جيش الاحتلال العام يتضمن وصف حالة أهالي جزين وان الانباء التي وردت عليه تقضي بان تسارع اللجنة الى اجابة التماسهم .

فمضد الموسوي دي ريفوس عريضة أهالي جزين لان شقاءهم عظيم من جراء عدم توزيع اعانات عليهم وقد فتك الموت فيهم في المدة الاخيرة بجرف ارواحاً اكثر من المذابح .

وارتأى الموسوي نوفي كوف ان ترسل فصيلة من جيش الاحتلال الى جزين لتساعد على اعادة بناء البيوت المدمرة .

فأجاب ابرو افندي ان شكاوى أهالي جزين ليست بواضحة ومع ذلك وعد بسؤال فواد باشا ان يبعث إلى هذه القرية أحد اركان حربه لينظر في حالة الشاكين .

ثم اطالع المسيوي كلار اللجنة على رسالة قائد البوارج الفرنسية المتضمنة بيان وصف حالة طرابلس وجوارها . فأجمع المندوبون على وجوب التذرع بوسائل تكفل توطيد الامن في تلك الجهة والفتوا انظار الحكومة إلى سوء سلوك علي بك مدير مرجعيون سابقاً فانه يثير ذعر المسيحين القاطنين في ناحيته بكلامه ونهجه .

فصرح ابرو افندي ان الرسائل التي تلقتها الحكومة لا تذكر شيئاً عن الحوادث التي أشار اليها المسيوي كلار إلا في ما يختص بمحمد بك المحمد الذي أقيمت عليه عدة شكاوى . وعلى كل فهو سيبلغ فواد باشا الانباء الواردة على المندوب الفرنسي من طرابلس ومرجعيين وما قيل بشأنها . وفضت الجلسة الساعة الخامسة (عدد ٣١٠ ملحق ٢ ص ٣٩٤-٣٩٧ . ودي تستا عدد ٧٨ ص ١٩٨-٢٠٣)

١٢٧- اللورد روس الى اللورد كولي في ١٩ منه [انطاف]

يذبح عليّ ان اوضح لسيادتكم ان كل ما قلته لكم عن اجلاء الجنود الفرنسية عن سورية ناشئ عن احتجاجات سفير تركيا المتواصلة وشدة الحاحه وهو يدعي انه تلقى أوامر عالي باشا في هذا الصدد وتلا على مسامعي قترًا من رسائل فخامته .

وفي كل مرة كنت اجيب الميسو موزوروس انه اذا كانت الحكومة التركية تعتقد ان اقامة الجنود الاوربية في سورياً ضرورية لاتقاء تجدد المذابح فحكومة جلالة الملكة لاتمانع في ذلك أما اذا كان لا لزوم لها فيتوجب على ناظر خارجية جلالة السلطان ان يفاوض الدول الخمس ويوقفها على رأي تركيا في هذا الشأن وعلى الضمانات المبذولة لتأمين مسيحي سورياً من تجدد المذابح .

(عدد ٢٤٩ ص ٣٢٧ . ودي تستا عدد ١٤ ص ٣٠١)

١٢٨ - المنر لوئر الى اللورد روس . عن برلين في ١٩ منه [انطاف]

ابلغت دولة البارون شلينتز هذا الصباح رسالة سيادتكم إليّ في ١٩ الجاري بخصوص اطالة مدة احتلال الجنود الفرنسية سورياً وألفت انظاره اليها ولما اتيت على آخرها قال لي انه يشاطركم اراءكم ولا يتاب من ان على جنود الاحتلال ان تنجلي عن البلاد في شهر شباط المقبل عملاً بشروط الاتفاقية المعقودة في شهر آب ثم تسأل ايها اضرّ القلاقل التي يمكن ان تعقب خروج هذه الجنود أو عقد اتفاق بين الدول لاطالة مدة هذا الاحتلال ؟ فاذا كانت إحدى الدول الموقعة الاتفاقية كالكثرة مثلاً معاكسة لتمديد مدة الاحتلال لا شك في ان الاجلاء يتم في الاجل المضروب ثم زاد : « اننا لا نريد ان نشير بالاجلاء وفي الحقيقة لم اجزم بهذا الشأن بل

اسلك وفقاً للانباء التي اتلفاها من سوريا لان رأي المندوبين الموجودين في مكان الحادث هو أسد من رأينا » وقال أيضاً انه يود كثيراً معرفة المواد التي اتصل به ان مندوبي انكلترة وفرنسا والنمسا وبروسيا وتركيا أو شكروا ان يتفقوا عليها . وختم كلامه بما يأتي : « إذا عقب سفر الجنود الاجنبية تجدد مذابح كالتي قامت لها اوربا وقدمت في السنة المنتقضية فجميع الحكومات ترى إذ ذاك انه يجب عليها ان تجهز على حكومة السلطان وتضربها الضربة القاضية . (عدد ٢٥٢ ص ٢٢٨)

١٢٩ - السير بولفر الى اللورد روسل في ١٨ منه [انطاف]

لما كنت اعرف شدة نفور الباب العالي من تعيين والي على سورية لمدة ١٠ سنوات وكانت كل حجة يمكنني الادلاؤها تأييداً لصوابية هذا الطلب لا تسمع رأيت من الافضل ان أولي اراء سيادتكم بعض الرجحان بايقاف عالي باشا على ما كتبتموه الي في هذا الصدد ولا اکتسكم ان لهجة فخامته كانت شديدة حازمة . فقد قال ان مثل هذا المشروع يؤول الى فصل سورية عن السلطنة وان الباب العالي لا يرضى به إلا مرغماً بالقوة وسيقاومه على قدر استطاعته .

ومن ثم لما كان اللورد دوفرين قد انقص في اقتراحه الاخير مدة ولاية الوالي المشار اليه الى خمس سنوات وكنت اجهل اذا كنتم سيادتكم استصوبتم ذلك افكرت انه يخلق بي الأخطار بما حثه فخامته ثانية في هذا الصدد هنا وان اترك لسيادتكم ان تصرحوا برأيكم النهائي للموسيو موزوروس بعد سماع اعتراضات الباب العالي . انما شعرت ان الواجب يقضي علي بان أوضح لفخامته رأي حكومة جلالة الملكة في طرق الارتشاء وابتزاز الاموال السائدين في الاستانة وفي كيفية بيع مناصب الولاية من الزائد الاخير فعرفت من جوابه انه سينفي لكم صحة الانباء التي اتصلت بكم بهذا الشأن ولاسيا في ما يختص بالعهد الحالي ويعالكم عزمه على

ابلاغ السلطان كل حادث رشوة مثبت لينزل أشدّ التقصاص في مرتكبه . هذا وان العدالة تفضي عليّ ان اجهر باعتقادي بطياشة الاشاعات المنفشية في بيره وغير مكان . ومع ذلك لا يسعني الانكار ان كثيراً ما ينتقى المأمورون من غير ذوي الجدارة بيد اني أعاكس الاعتقاد العام واميل الى الظن ان انتقاء ولاية غير اكفاء لهذا المنصب لا علاقة له غالباً بالرشوة بل ينسب الى أسباب أخرى . وعلى كلّ أرى من المناسب ان يُجول الشخص الذي يُعهد اليه في تنظيم سوروية سلطة واسعة وتحدد مدة ولايته إلا اذا طرأ حادث خطير يوجب الاستياء والكدر . وعندني ان أحسن طريقة هي ان يكشف الباب العالي نيّاته فتباحث بها الدول العظمى ومندوبوها واعتقد ان الجميع يوافقون على جوهرها .

هذا ولم اكتب الحكومة العثمانية كلام دولتكم في وجوب اتخاذ التحوطات الكافلة توطيد اركان الراحة في سورياً منذراً بان كل تقصير من قبلها يجرّ عليها خسارة عتد حكومة جلالة الملكة . لكنني لا اود ان ابدى رأياً في الوسائل التي لدى الحكومة العثمانية الان لنشر مثل هذا الامان في البلاد لاني بعيد عن سورياً انما لي مل . الثقة باقوال اللورد دوفرين واعتمدها واعبرها قاطعة العدل في الامر علمت ان عالي باشا والصدر الاعظم ميالان الى ادخال اصلاحات إلى سورياً على شرط ان لا تول إلى فصلها عن السلطنة ويمكن تعميمها الى سائر الولايات بيد اني موقن بانها سيرفضان كل الرفض ايلاً سورياً نظامات تجعلها مماثلة لمصر أو لولايات الدانوب .

(عدد ٢٦٤ ص ٣٤٨-٣٤٩)

١٣٠- اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٨ منه [اقتطاف]

لقد ارسلت الى سيادتكم ضمن كتابي المؤرخ في ١٣ الجاري صورة رسالة من المستر ورنش تشتمل على خبر غزوة دروز حوران إحدى قرى سهل دمشق

(٢٤٥)

وقلت في الوقت ذاته ان الخبر يفتقر الى الالابات . ويسرني الآن ان انبي . سيادتكم ان قد بولغ كثيراً في الحادث المذكور وان لاصحة لما زعم ان المعاصبات الدرزية نهبت قرى مسيحية وجل ما هنالك ان بعض الدروز أخذوا أموالهم المخبوءة عند أبناء مذهبهم في القرى المذكورة . (عدد ٢٧٧ ض ٣٦٣)

١٣١ - ومنه ابه بالتاريخ ذاته [انظاف]

اني اعدت وجود الجنود الفرنسية في البلاد مجحفًا كثيرًا بسيطرة السلطان . تذكرون سيادتكم ما بسطه قبلاً وهو اني اضطررت إلى سؤال صاحب الدولة فؤاد باشا انصاف بعض بروستانت الناصرة المعتدى عليهم فأمر بسجن المعتدي المدعو ميخائيل جبران . ويستفاد الان من كتاب المسترطنوس ترجمان المستر « فين » قنصل جلاله الملكة في القدس وقد كان اوفده لاستقصاء الخبر ان رئيس دير الاباء الفرنسيين حارس الاراضي المقدسة قدم بنجسين إلى ستين رجلاً وانقذ جبران المذكور . ولاظن انه يوجد دليل على الشرور التي سبق لي الاشارة اليها اكثر جلاءً من هذا . ولي الشرف بان ارسل إلى سيادتكم في طيه فقرة من رسالة المسترطنوس . (عدد ٢٩٨ ص ٣٦٣)

١٣٢ - المسترطنوس الى اللورد روفرين . عمه الفرس في ١٤ منه [انظاف]

اخبرني المدير بعد ظهر اليوم ان رئيس دير الاباء الفرنسيين جاء دار الحكومة ومعه ٥٠ الى ٦٠ من رهبانه وطلب اطلاق سراح ميخائيل جبران حالاً . وقد اعتذر إلي المدير المذكور انه لم يكن في طاقته رد طلبهم اذ لم يكن لديه سوى بعض نفر من رجال الشرطة وخاف من نزوع اللاتين الى الثورة ومع ذلك فهو يؤكّد

اللاتين اخرجوا ميخائيل جبران من السجن بدون معرفته ورضاه .
(ملحق عدد ٢٧٨ ص ٣٦٣ - ٣٦٤)

١٣٣ -- عالي باشا الى الموسوموزوروس في ٢٠ منه

ارسل لك في طيه نص البنود التي تتوطد عليها قاعدة الادارة في سوريا في المستقبل .

ان الباب العالي لا يتردد في ان يعلن انه بمثل هذه الطريقة يتمكن كل
التمكن من اعادة النظام والراحة الى كل سوريا واستتباب الامن فيها ولنا الرجاء
بان هذا العزم الذي يتحقق في القريب العاجل سيحوز رضا الدول اجمع . ولا حاجة
إلى ان ازيد اننا لا نقدر ان نتحمل مسؤولية تميم هذه المهمة الخطيرة ما لم نتمتع
بجربة العمل المناسبة لعظمة الواجبات ولا يخال لنا ان الدول تغمض عين الانصاف
عن هذه النقطة الهامة وجايل همها في ان تنحل هذه المسألة الحل المرضي .
متى اوقفت حضرة وزير خارجية الدولة البريطانية على المشروع الذي وضعناه
قل له بان الباب العالي وقد ادرك خطورة واجباته وعظم مصالحته في ان يرى الراحة
مستتبة في هذا الجزء المهم من المملكة لا يهمل شيئاً لتوسيد الطريقة التي وضعها
على قواعد متينة ثابتة .

(عدد ٢٨٠ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ . ودي تستا عدد ٣ ص ٣٤٦)

١٣٤ - قواعد حكومة سوريا الاساسية المفصلة

- ١: يزداد العسكر الشاهاني في البلاد العربية الى غاية ما يوجبه النظام
بحيث يبلغ ٢٦ الف جندي ولا يتقص .
- ٢: واردات الولايات الداخلة في منطقة الجندية المذكورة ترصد لادارتها

ما عدا واردات الجمارك فان لم تكفي تلك الواردات يؤخذ من واردات الولايات الاخرى مثل ذلك الدخل لسد العجز .

٤ : ان كيفية اكمال عدد العسكر المذكور وانتقاء المطلوبين للجندية يبحث فيها على انفراد .

٥ : تؤلف فرقة من الفرسان السيارة على نسق الفرق المنظمة والغرض منها منع القبائل الرحالة من غزو البلاد واجتياحها .

٥ : يعهد الى قائد الجيش العام المذكور المتولي في الوقت عينه قيادة فرقة الفرسان المحافظة على الامن العام ضمن دائرة النقطة العسكرية ويكون مسؤولاً عن الراحة .

٦ : شرطة المدن والقرى تكون تحت امره مشير العسكر خاضعة لاوامر الولاية وأماً حشدها فيكون من المسلمين والنصارى على السواء .

٧ : يكون لكل من ولايتي الشام وصيدا والخاص يحكمها بالانفصال وانما يكون أهلاً وذا حنكة .

٨ : يقام في كل من الولايتين مجلس مختلط تؤخذ اعضاؤه من الطوائف المقيمة فيها ويكون للاعضاء اختصاصات مقررة واضحة .

٩ : يقام ايضاً في كل من الولايتين مجلس مختلط للنظر في الدعاوى الجزائية تكون اعضاؤه من ذوي المعرفة والاهلية .

١٠ : مجالس السناجق تؤلف على شكل مجالس الولايات .

١١ : في وقت معين في كل سنة يجري في كل السناجق انتخاب شخص من المسلمين وآخر من كل الطوائف المختلفة من المسيحيين واليهود جميعهم من رعايا الدولة العلية ويذهب المنتخبون إلى مركز الولاية فينضمون الى مجلسها الاعلى فيؤلف مجلس عمومي تحت رئاسة الوالي ويترتب على كل عضو بعد

وقوفه على احتياجات بلاده ان يبدي رأيه في ما يتعلق بالزراعة والتجارة وبالتدابير للمحافظة على الامن وتقرير الاموال الاميرية على ما تقتضيه مصلحة مفوضيه ومصالحه الولاية . ومدّة هذا الاجتماع يجب ان لا تتجاوز الشهرين . وكل سنجد لا يتجاوز عدد سكّانه الف نسمة لا يحق له ان يرسل مندوباً من قبله .

١٢ : محاضر المباحث التي تجري في الاجتماعات العمومية ترسل رأساً الى الباب العالي وهو بعد ان يرى ما يلزم اجراؤه يأمر بانجاز الوسائل المثبتة فيها .

١٣ : يرسل الباب العالي في كل سنة في وقت انعقاد المجالس العمومية المشار اليها في البند السابق مندوباً الى سورياً من كبار موظفيه بصفة مفتش عام .

١٤ : القائد العام للقوة العسكرية يوكل اليه ان يأخذ حتماً بالاتفاق مع الوالي جميع التدابير الجندية التي توجبها صيانة الامن العام .

١٥ : يستمرّ دولتو فؤاد باشا في سورياً الى ان يتم انشاء المجالس المذكورة آنفاً (ملحق عدد ٢٨٠ ص ٣٦٥-٣٦٦ . ودي تستا ملحق عدد ٣ ص ٣٤٦-٣٤٨)

١٣٥ - عالي باشا الى موزوروس افندي في ٢٠ منه

انه باطلاعك على المشروع الذي ارسلته لك اليوم تقف على القواعد التي وضعتها الباب العالي لادارة شؤون سورياً المستقبل واني اضيف اليه مشروع اللورد دو فرين لتقف عليه فمن مجرد تلاوته يمكنك ان تحكم على مزيته والغاية المقصودة منه ولا اريد ان اتقد كل بنود مشروع المعتمد الانكليزي واحداً فواحداً . بيد انه لما كان يتعذر على الباب العالي القبول بقاعدته الاساسية فلا فائدة من الافاضة في تفاصيله وجل ما ابني ان اقوله لك ان المشروع المذكور يرمي الى انشاء اماراة جديدة مستقلة بعض الاستقلال خاضعة لادارة لجنة اوربية وبعبارة اخرى يراد به فصل سورياً عن السلطنة العثمانية . ولا ينبغي عن نيّرتك مقدار امتعاض حكومة جلاليتها الشاهانية

فما إذا أصرت وزارة جلالها البريطانية على رأيها الاول بعد وقوفها على ما ينجم من الاخطار للمملكة بأسرها ولسورياً ذاتها عن تنفيذ هذا المشروع إذ يلحق مبدأ سلامة المملكة العثمانية - وقد دافعت عنه انكلترة بكل نشاط وأصابته نجحاً - مساس جديد في أهم اجزائه .

لامراء ان المصائب التي انتابت اهالي جبل لبنان ودمشق جلّلى وتقد انظر قلب جلالة مولاي السلطان الابوي حزناً قبل الجميع على وقوع هذه الفظائع في تلك البلدان . ولقد أصيبت انكلترة أيضاً منذ عهد حديث بمثل هذه الكوارث في املاكها في الهند الشرقية ومع ذلك لم يفكر أحد قط باتهامها بالتهامل أو العجز بل ان الكوائن باغتتها مثلنا فأتمت واجبها كما اتمناه بانزالها العقوبات الشديدة في مرتكبي الجرائم ومسببي الفتنة .

وإذا كان بعض مأمورينا قد اخلوا بالواجب المفروض عليهم فان الحكومة قد برهنت على انها لا تريد السكوت عن مثل هذا التقصير فناقبت البعض منهم بالقتل والبعض الاخر بالعزل واستقطتهم من الحقوق المدنية .

فلو ان الحكومة الشاهانية تأخرت بقمع الفتنة واثزال العقاب بالمذنبين أو احجبت بعد اتعاظها بالعبرة المحزنة عن وضع طريقة ادارية جديدة بمنع تجديد المذابح السابقة وضمانه الامن لسكّان سورية وسعادتهم المقبلة لكانت استحققت لوم العالم المتعدن وحق لاوروبا بل وجب عليها ان تفكر بابدال الحكم الحالي بغيره .

ولا اضن انه يوجد حكومة لا تريد ان تعمل ما في طاقتها لتوطيد الراحة في داخليتها ولتمتع رعاياها بجميع فوائد الامن بل ذلك هو من الواجبات الرئيسية لكل حكومة منظمة . فالباب العالي يعرف اهمية هذا الواجب ويصرف عنايته الى تلقيه بكل صدق . بيد انه لا يمكنه ادراك هذه الغاية إلا على شرط ان يكون

حرّاً في استعمال حقوقه إذ كل سلطة بدونها تسي وهمية .

وعليه فاذا انفذ الباب العالي المشروع الجديد الذي وضعه وتمتع بجزئية العمل التامة وهي من الصفات الملازمة التي لا غنى عنها لاستقلال كل حكومة فلا يتأخر عن ان يعلن أمام العالم بأسره يقينه الشديد في اقتداره بمعونة الله على حفظ الراحة والسلام في سورية أما بخصوص الطريقة التي اقترحها اللورد دوفرين لحكم سورية فمن الحماقة القصوى ان يتعهد الباب العالي بتحمل أقل مسؤولية بصدددها .

نحن نعلم ان انكسرة وسائر الدول العظمى لا تقصد تجزئة المملكة العثمانية بل جل بغيتهم إقامة سد في وجه المجري الثوروي وتبديده وهذا جل ما نطلبه . ولما كان الامر كذلك فلا أرى سبباً لاثارة العراقيل امتناعاً عن الموافقة على تدابيرنا المحتوية على كل الضمانات المرغوب فيها دون ان يكون فيها الاخطار العظيمة المبسوطة آنفاً ولا سبيل للاصرار على تفضيل مشروع يكون من نتيجته الاولى سلب سورية عن السلطنة العثمانية بل نحن موقنون ان اللورد جون روسل بعد اطلاعه على مشروعنا يتلطف معترفاً بموافقته وكفائته ولا يبخل علينا بايلاء ملاحظتنا على اضرار اقتراح مندوبه في سورية نظرة صادرة عن ود واخلاص .

ولا شك في انك تذكر باننا لم نعرف قط بصلاحيه اللجنة الاوربية لتنظيم شؤون سورياً بل طالما صرّحنا وأعلننا ان مفاوضات اللجنة في المسائل الادارية لا تتناول سوى التعديلات المراد ادخالها على تنظيم جبل لبنان فلم يلاق تصريحنا المتكرر أدنى اعتراض وإنما أجبنا في كل مرة ان الغاية مقصورة على تعديل الترتيبات الموضوعة في سنة ١٨٤٥ وفي وسعنا ان نستشهد بمحضرات ممثلي الدول في الاسنانة وبنصّ التعاليم المتماثلة المعطاة للجنة المشار اليها .

ومجمل القول اني أقوم اليوم بواجب عظيم محتوم بايمازي اليك باسم الباب العالي ان تعرض على نيرة دولة وزير الخارجية الاسباب الحيوية التي تضطرنا إلى

عدم القبول باقتراح اللورد دو فرين على أي وجه كان والى الثبات في عزيمتنا تمسكاً
بمشروعنا الذي سيرسل اليك اليوم بتفاصيله كما قلت في بدء كتابي .

(عدد ٢٨٥ ص ٣٦٨-٣٦٩ . ودي تستا عدد ٤ ص ٣٤٨-٣٥٠)

١٣٦ - اللورد دو فرين الى السير بولفر في ١٨ من [انطاف]

لقد سبق لي في رسائلي الاولى الى سعادتكم ان اخبرتكم بحالة الفوضى
التي سادت في بلاد كسروان المارونية . واتشرف الان بان ارسل الى سعادتكم
بياناً يشتمل على شكاوى مشايخ الاسرة الخازنية من زعيم الثورة الذي طردهم
من بيوتهم فتلاوة هذا البيان توضح لسيادتكم ان القلاقل والاعتداءات
الفظيعة التي انتابت لبنان منذ عدة سنوات لم تُحصر ضمن دائرة الاقضية المختلطة
وبين الطوائف المتعادية . ومن الثابت ان الفظائع التي اقترفتها المسيحيون اتباع
طانيوس شاهين على بعض نساء الاسرة الخازنية الضعيفات يتجاوز كل ما أهتمت به
الامة الدرزية . وقد أكد لي أمر آخر شهير لا جدال فيه وهو ان زعيم العصاة
واتباعه الذين لا يزالون مفتصبين أملاك المشايخ قد شجعهم المطران طوبيا وبعض
اخوانه من الاكايروس (١) على التماهي في الشر والاعتداء .

(١) جاء في رسالة من بيروت بتاريخ ٢٣ تموز سنة ١٨٦٠ مثبتة في كتاب سوريا في
سنة ١٨٦٠ - ١٨٦١ لجامعه الاب جوين في ص ٧٧ ان ادباب الشأن الحوا كثيراً على المشايخ
الخازنين الموجودين في بيروت لحماهم على القاء تبعة كوانن سنة ١٨٦٠ على البطريرك بولس
مسعد واساقفته تأييداً لاقوال خورشيد باشا وتبرئة له فأبوا . وذكر ريشار ادوارس واضع
كتاب سوريا من سنة ١٨٤٠ - ١٨٦٢ ص ١٣٠ انه علم من مصدر يوثق بصحة اقواله ان أمراء
الدروز ومشايخهم عرضوا على المشايخ الخازنين مساعدتهم على التنكيل باهالي كسروان فرفضوا

فيستنتج من ماجريات الامور هذه ان امتيازات لبنان قادت الى الفوضى في إحدى اقسام الجبل المسيحية كما أثارت الاضطرابات في القسم الآخر المختلط السكان وان من الواجب اقامة حكومة حازمة في القسمين المذكورين .
(عدد ٢٧٦ ملحق • ص ٣٦١)

١٣٧ - ومنه اليه في ١٨ منه

اتصل بي ان فؤاد باشا تلقى أجوبة من الاستانة مخالفة لما اشار به وأرجح ان الحكومة المركزية هي التي اوعزت اليه ببذل الجهد بتبرئة خورشيد باشا وسائر المأمورين الاتراك وارضاء الرأي العام باعدام ٣٠ شيخاً درزيّاً .
(عدد ٢٧٦ ملحق ٧ ص ٣٦٣)

١٣٨ - البرنس غورتسكوف الى الكونت كيبليف . عن بطرسبرج في ٢٠ منه

اتشرف بان ارسل الى سعادتكم صورة رسالة الموسيو توفيل الى الدوق دي مونتبلو سفير فرنسا هنا وقد ابغنيها عملاً بأمر حكومته وهي تتعلق باحتلال الجنود سورياً ولما كان الاجل المعين في الاتفاقية المبرمة في ٥ ايلول سنة ١٨٦٠ اوشك ان يحلّ فحكومة فرنسا اقترحت عقد مؤتمر للقطع في أمر جلاء جنود البعث او بقائها فنحن مستعدون لقبول هذه الدعوة وقد فوض الى سعادتكم بناء على أمر جلالة الامبراطور ان تحضروا مذاكرات المؤتمر لدى انعقاده . أما الخطة التي يجب عليكم ان تنهجوها فقد سبق لكم ان وقفتم على رأي الحكومة في عدم موافقة جلاء الجنود الفرنسية في الاونة الحاضرة من رسالتي الى البرنس لوبانوف في ١٣ الجاري وقد ارسلت اليكم صورتها .

ان احتلال سورياً العسكري هو نتيجة استنابة اوربا فرنسا للانتصار عاجلاً

للإنسانية والعدالة والسلام وقد شاء المؤتمر الدولي ان يحدد مدّة الاحتلال على اننا كئنا نرى ان تحديده هذا يجب ان يبقى معاقماً على بلوغ الغاية الجوهرية المقصودة منه وحتى الان لم تُدرِك . اذ لم يظهر لنا ان سورياً عادت الى حالتها المألوفة بحيث أُست اقامة جنود الاحتلال غير لازمة وجلاؤها واجباً بل نعتقد ان النتائج المفيدة التي أُدرِكت حتى الان نشأت خاصة عن وجود القوات العسكرية الفرنسية حتى اذا غادرت البلاد قبل اتمام مهمتها يخشى ان ينقلب ما اجرته من العمل وقمها الاضطرابات الى فلاقلة جديدة يعقبها تكرار المذابح .

ان السلم في هذه النواحي وهية اوربا وشرف فرنسا العسكري تسي معرضة للخطر اذا وضع حد للاحتلال قبل اوانه انقياداً لاعتبارات غير ذات بال . وعندنا انه كان من الافضل عدم الاقدام عليه من ابطاله قبل بلوغ الغرض .

وعليه فسنعرض اطالة مدة احتلال الجيش الفرنسي ما دما نرى لزوماً له الى ان تنشأ في سورياً حكومة جديدة باتفاق الدول على وجه يعيض من ضمانات التأمين التي وجدها الاهالي حتى الان في ظل العلم الفرنسي . ولنا ملء الثقة في سلوك الحكومة الفرنسية وقيامها بمهمتها الحالية الشفوقة وهي نصرة الانسانية ولما كانت هذه المهمة قد وُكلت اليها وقبلتها نرى من العدل ان نترك لها حق الاستقلال بتنفيذها ومتى جرت المفاوضات بين ممثلي الدول العظمى والباب العالي فتقيدوا بهذه التعاليم وابنوا خطتكم عليها . فاذا ما اعترف المؤتمر مثلنا بوجود تمديد اجل الاحتلال العسكري واقراً على لزوم مضاعفة قواه ان بزيادة عدد الجنود الفرنسية وان باضافة جنود دولة او ساثر الدول اليها فلاتمانعوا .

(مجموع المحررات الفرنسية في سنة ١٨٦٢ الموجود عند الشيخ اسكندر)

مرعي الدحداح

١٣٩ - المأمور فرانز الى اللورد روبرين . عن المختاره في ١٧ منه [انظاف]

ان وكلاء المسيحيين أخذوا يبرحون اليوم المختارة بكل سرعة دون ان يتمكن فؤاد باشا من الاتفاق معهم وقد قابل جميعهم أول من أمس وخطب فيهم طويلاً شارحاً لهم انه استقدمهم ليعاونوه على معاقبة جناة الدروز بتأديتهم شهادات عيانية أو غيرها من الادلة والامارات . وان ليس بوسعهم ولا ينوي ان يقضي بالاعدام على جميع المدونة اسماؤهم في بياناتهم واعدلها لتشمل على ١٢٠٠ اسم . بيد أنهم لما كانوا قد أبوا ان يشهدوا على افراد المتهمين فيسألهم كتابة بيان جديد يحتوي على ٢٠٠ اسم من الدروز الذين يتهمونهم بانهم اقترفوا فظائع اكثر من غيرهم في المذابح الاخيرة سواء كانوا بين السجني او في عداد الفارين وان يرتبوا البيان حسب درجة ذنب كل شخص مبتدئين من الاعظم ذنباً حتى الاصغر لكنه افهمهم انه لا يتعهد باعدامهم جميعاً .

وبعد ان طلبوا فرصة يوم للمفاوضة في اقتراحه أجابوا أمس مساء انهم لا يستطيعون اجابة طلبه اذ انه لما كانت البيانات السابقة قد كتبت بمعرفة الشعب فلا صلاحية لهم على كتابة غيرها تحتوي على عدد أقل من المتهمين وتامى الاولى دون مراجعة واضعها موكلهم وانه لا يمكنهم ان يؤدوا شهادات على الافراد دون دعوة كل الاهالي الى تأديتها .

ولما رأى دولته انه يتعذر عليه اقناعهم اذن لهم اليوم بالعودة الى بيوتهم .

(عدد ٢٨٨ ملحق ٦ ص ٣٧٨)

١٤٠ - ومنه اليه في ١٩ منه [انظاف]

حادثت فؤاد باشا مساء أمس في القواعد التي ستعمل عليها المحكمة للقضاة .

بالاعدام على بعض سجنى الدروز الجارية محاكمتهم هنا فرأيت من الواجب ان احاج دولته في توسيعه دائرة احكام الاعدام . فانتهزت الفرصة وبيّنت له اني فهمت من رسالة سيادتكم المؤرخة في أول الجاري ان غاية اللجنة ان يُقتصر على اعدام الذين اقترفوا جنائية القتل عن عمد . فأجابني دولته ان اللجنة لم تقصد ذلك بل أقرت على وجوب القضاء بالاعدام على الاشخاص الذين يُحصون في عداد الفئات الثلاث الآتية .

١ : مقترفو المذابح والمعرضون عليها .

٢ : زعماء العصابات الذين اشتركوا في القتل والحرق والنهب .

٣ : الذين اقدموا عن عمد على ارتكاب جنائية القتل بايديهم .

وزاد دولته ان سيادتكم اقترحتم على اللجنة ان يُقتصر على القضاء بالاعدام على الذين اقترفوا جنائية القتل فقط بعد سماع شهادة شاهدين عانيين وان يكون عدد الذين يُعدمون أقل من الذين أُعدموا في دمشق على ان اللجنة لم توافقكم على رأيكم .
(عدد ٢٨٨ ملحق ٧ ص ٣٧٩)

١٤١ - ومنه اليه في ٢٣ منه

لقد انجزت المحكمة انغير العادية مهمتها ورفعت خلاصة أعمالها إلى صاحب الدولة فؤاد باشا وفي عداد الاوراق بيان يشتمل على اسماء ٣٠٠ شخص تتفاوت درجة الذنب المتهمين به . وقد صادف دولته صعوبة كبيرة في بيان جريمة كل من السجنى بمفرده من جرأء رفض المسيحيين تأدية شهادتهم وعليه اكتفى بالظنون . ومن ثم لما كان المسيحيون قتلوا ١٧٦ نسمة من الدروز بين رجال ونساء وأطفال وجرحوا ٨٥ منذ احتلال الجنود الفرنسية الجبل خلاقتل ١٣٠٠ منهم في خلال الفتنة وشقاء حالتهم الان من جرأء نهب قراهم فدولته يرى ان اعدام بعضهم

عدا الذين حُكِم عليهم في بيروت يكفي ليكون عبرة لهذه الطائفة في المستقبل
ولطابقة مقتضيات العدالة .

وفي عزم دولته ان يرسل في الحال ملف أوراق الدعاوى الى بيروت مؤزراً
بارائه الخاصة على أمل ان المندوبين الاوربيين يوافقونه على ما استقر عليه رأيه بعد
التحقيق الدقيق الذي اجراه في كل الظروف المتعلقة بمنشأ الفتنة الاخيرة وسيرها .
ويودّ دولته الوقوف على حكم اللجنة عاجلاً لانه يتعذر عليه حفظ مركزه في قرية
صغيرة ومعه ٨٠٠ سجين وقد فتكت الامراض بكثيرين منهم وتوفي بعضهم من
جراًء صعوبة ايجاد محلات ملائمة لهم ولشدة برد الشتاء في حين يتعذر نقل المؤن
في طرقات الجبل الوعرة في هذا الفصل ان إلى السجنى وان الى الجنود التي
تحرسهم .

هذا وان رغبتى في ارسال هذه الاسطر مع الرسول الموفد اليكم تمهد لي
عذراً على خلو كتابي من التفاصيل وتحريره على عجلة .

(عدد ٢٨٧ ملحق ٨ ص ٩٧٩ - ٣٨٠)

١٤٢ - اللورد دوفرين الى الماجور فرايزر في ٢٣ منه [انطاف]

وصلني البيان الذي ارسلته إليّ الحاوي تعداد الدروز رجالاً ونساءً واولاداً
الذين قتلهم المسيحيون فاسألك ان تلحّ على صاحب الدولة فواد باشا ليبادر حالاً
الى محاكمة مقترفي هذه الجنايات . ولربّما تعذر في الوقت الحاضر معاينة كل
قاتل كما يستحق بيده انه يجب على كل حال ان يكون عقاب الذين قتلوا النساء
والاولاد عن عمد مماثلاً لعقاب الدروز . وقد سبق لي ان ألفت انظار دولته الى
هذه المسألة ولم اكنه استياء حكومة جلالة الملكة لدى سماعها ان مقترفي هذه
الفظائع لم يُقأصوا . فاذا اججم دولته عن مقاضاة الذين اجترحوا أفظع الجنايات

(٢٥٧)

المدونة في بيانك فاطاب اليه ان يدون أسباب رفضه خطأً لا يمكن من ابلاغها الى حكومة جلالة الملكة والى سفيرنا في الاستانة . (عدد ٣٠٦ ملحق ٣ ص ٣٨٨)

تنبيه : يؤخذ من هذا البيان ان قد قتل ١٢٦ رجلاً و ٢٥ امرأة و ١٥ ولداً و جرح ٦٣ رجلاً و ٢٢ امرأة فيكون مجموع القتلى ١٧٦ والجرحى ٨٥ .

١٤٣- الماهور فرازر الى اللورد روفرين . عن المنخاره في ٢٣ منه [انظاف]

اتشرف فانبشكم بانى شكوت إلى فواد باشا استمرار سوء سلوك مدير الناصرة وقاضيه واطلاق سبيل السجين ميخائيل جبران بالقوة . وقد كان دولته كف يد المدير والقاضي المذكورين عن معاطاة اشغال وظيفتيهما بناء على ظلي كما اخبرتكم في رسالتي المؤرخة في ١٩ الجاري وأمر بارسالهما الى عكا للتحقيق في ما نسب اليهما ولا ريب في ان هذه الاوامر نفذت وقد شاء دولته ان يتثبت الامر فاوفد الى الناصرة مأموراً أميناً وهو أحد أركان حربه للاشراف على التحقيقات وايقاف دولته بأقرب ان على نتيجتها . أما قبل قصاص ميخائيل جبران يود دولته معرفة ما اذا كان المذكور من التبعة العثمانية أو من حمايا احدى الدول وما اذا كان الان في بيروت .

حاشية : اخبرني فواد باشا بعد كتابة ما تقدم ان احمد باشا عزل مدير الناصرة لوجود شكاوى أخرى منه . (ملحق عدد ٣٠٧ ص ٣٩٢)

١٤٤- السير بولفر الى اللورد روسل في ٢٣ منه

اني ارسل الى سيادتكم في طيه صورة المشروع الذي وضعت حكومة تركيا لسورياً ولما كنت قد تلقيته الان فام ينفسح لي الوقت لا تقدمه . بيد انه يختلف عما كنت فهمته من ايضاحات عالي باشا الشفاهية وأرى انه اكثر غموضاً .

أما بخصوص التعويض المالي فاعتقد أنه إذا كان الباب العالي يتمكن من ان يتمهد بدفع قسم في الحال ويخول فؤاد باشا جباية الباقي بالاكرام فهذه أفضل طريقة لان المشروع المقترح على ما فهمت صعب التحقيق ومناف للعدالة. بيد أنه من اللازم اللازب الاسراع في انهاء هذه المسألة وعدم الاستسلام الى التسوية والماطلة وعليه ألححت على الباب العالي ان يقترح في الحال مشروعاً مؤقتاً بارساله الدراهم التي وعد بها في الباخرة المسافرة اليوم أو بتحويل فؤاد باشا مل السلطة ليتصرف حسب ما يراه مناسباً. واعترف اني لا ازال اعتقد انه يتعذر اجبار اعيان مسلمي دمشق على دفع غرامة عما اقترفه دروز حوران ورعاع المدينة وكان على الحكومة السلطانية اتقاء وقوعه. ومن ثمه وان كنت لا اشك في ان التعويض المراد دفعه الى المنكوبين لا يعادل خسائرهم فلست اعلم اذا كانت الغرامة التي ستستوفى من الاشخاص المفروضة عليهم لا توول الى خرابهم وافلاسهم.

اظن ان الباب العالي سيكتب في هذا البريد الى فؤاد باشا مفوضاً اليه تمام السلطة ليجري ما يراه مناسباً. بيد أنه قد انتدى مجلس الوكلاء مراراً للتباحث في هذا الصدد ولم تتصل بي نتيجة ما أقر عليه في جلسة الليلة المنقضية.

(عدد ٢٨١ ص ٣٦٧)

١٤٥ - اللورد روس الى اللورد كولي في ٢٤ منه

سأتم إلي حضرة الكونت دي فلاهور رسالة مؤرخة في ١٨ الجاري انفذها اليه المسيو توفيل وفي طيه صورة عنها. وهذه الرسالة مكتوبة بلهجة معتدلة ملوها الرزانة خالية من كل هوى وقد بسطت فيها حكومة الامبراطور الاسباب التي اوجبت احتلال سوريا واكدت بحق ان غايتها لم تكن سياسية بل الانتصار للانسانية، وهي تتضمن ايضاً بعض براهين يقصد بها اثبات ان هذه الغاية لم تُدرِك بعد وابداء

الرغبة في استطلاع رأي الدول الموقفة اتفافية ه ايلول لمعرفة ما اذا كان يجب على الحكومة الفرنسية ان تخرج جنودها من سوريا في الاجل المضروب . ولذلك اقترحت دعوة ممثلي الدول الى عقد مؤتمر بأقرب آن .

لست اريد ان انتقد جميع البراهين المدلى بها في هذه الرسالة لتمديد الاجل المضروب في الاتفافية لخروج الجنود . بيد ان هناك مسألة في غاية الخطورة في نظر الحكومة الانكليزية يجب ان تبني عليها حكمها .

ان الدول قبلت ان ترسل الجنود الى سوريا عندما فاجأتها اخبار مذابح لبنان ودمشق فاجفلت لهولها واثارت في صدورها عواطف الاستياء والسخط فشاءت ان تمنع تجديد المذابح وتشعر قبائل سوريا المتعصبة ان مثل هذه الفظائع والاعتداءات على الانسانية لا تُترك دون عقاب وتمويض . وفي الوقت ذاته ألفت لجنة للنظر في طريقة اعادة الامن الى سوريا واقترح المشاريع التي تكفل ادراك هذه النتيجة وجعل على رئاسة هذه اللجنة احد وزراء السلطان . وكان في مقدمة واجبات هذه اللجنة ان توجب قصاص الجناة واعاضة المنكوبين خسائرهم أما قوام القسم الاخر من مهمتها وهو الاهم على ما قال الموسيو توفنيل فهو وضع أساس النظام الجديد المراد منحه الى لبنان وعرضه على الدول لتتفق عليه مع الحكومة العثمانية .

بيد ان تأليف هذه اللجنة لا علاقة له بالاتفافية المبرمة بخصوص ارسال الجنود الفرنسية الى سوريا وغايتها تختلف من بعض الوجوه عن غرض ارسال الجنود . وترى الحكومة البريطانية ان من الضلال ان من الوجهة القانونية وان من الوجهة السياسية ان تخطط الدول الخمس بين مسألتي الاحتلال الاجنبي وتنظيم لبنان . إذ يجب الأ يغرب عن البال ان سوريا هي إحدى ولايات السلطنة العثمانية وصاحبها هو السلطان لا الدول الخمس . فينبغي بداءة بدء ان نتثبت ما اذا كان السلطان في حاجة الى عضد الجنود الاجنية لتوطيد اركان السلم في سوريا ثم ان نقف على

الطريقة التي يتذرع بها جلالة لضمان صيانة الامن واتقاء تجدد المذابح التي حدثت في شهر حزيران المتقضي. فاذا تمهد جلالة بحفظ السكينة واثبت ان لديه الوسائل الكافية لتحقيق هذه الامنية فلا يبقى من سبيل لاهالة مدة الاحتلال الاجنبي أمّا اذا كان لا يستطيع ذلك وليس لديه الوسائل الفعّالة المقتضية يخشى ان يتوّد عن ذلك مسائل أخرى في منتهى الخطورة. ومن الفضول توقعها والتكهن عنها قبل الاطلاع على جواب جلالة. وقصارى القول ان احتلال الجنود الاجنبية سورياً ينتهي بانتهاء أجل المعاهدة الأ إذا رضيت الدول الخمس وحكومة السلطان بتجديدها.

أمّا مسألة الاتفاق على وضع نظمات لجبل لبنان تكفل استمرار استتباب السكينة فيه فهي اكثر تعقيداً واصعب حلّاً اذ يتعذر كما قال الموسيو توفيل تعيين الموعد الذي يتمكن به مندوبو الدول من ارسال نتيجة ابحاثهم في هذا الشأن الى دولهم.

لا ريب في انكم ادركتم المقصود من براهيني. ان الحكومة البريطانية مستعدة لسؤال نظّار جلالة السلطان ان في مؤتمر وان مباشرة اذا كان الباب العالي يشعر ان بوسعه ان يتمهد بحفظ الراحة في سورياً وهل تذرّع بالوسائل الكافية لتحقيق هذه الامنية.

ان حكومة جلالة الملكة لا تودّ ابقاء الجنود الاوربية في سورياً إلى ان توجد الوسائل الكافية لمنع تكرار اقتتالات بين قبائل متعادية هي منذ عهد عهد آفة هذه البلاد ولا يههما سواء كانت هذه الجنود فرنسوية او غير فرنسوية ولا ترضى بتحمل تبعة ادارة شوّون إحدى ولايات السلطان بواسطة جنود اجنبية. فالتوا هذه الرسالة على مسامع الموسيو توفيل وسلموا اليه نسخة منها.

١٤٦ -- المنر « فاه » الى اللورد روس . عن فبأنا في ٢٤ منه [انطاف]

ان الكونت دي رشبج كلفني ان اعرب لسيادتكم عن شكره الحميم لرسالتكم المؤرخة في ١٦ الجاري وزاد انه يشاطركم رأيكم ويرغب في ان يعمل باتفاق تام مع الحكومة البريطانية في مسألة احتلال الجنود الاوربية . وقد قال لي البرنس كليما كي ان قد وصله رسائل من فوآد باشا أكد له بها ان اطالة اقامة الجنود الفرنسية في سورية من شأنها تأجيج نيران البغضاء بين قبائل متعادية بدلاً من اطفائها وان الوسائل التي لديه كافية لضمان استمرار السكينة في هذه الولاية دون عنسد اجنبي .

(عدد ٢٦١ ص ٣٤٦ . ودي تستا عدد ١٦ ص ٣٠٣)

١٤٧ -- صك الجلسة العسرية في ٢٤ منه

في ال ٢٤ من شهر كانون الثاني سنة ١٨٦١ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة اللورد دوفرين خلا فوآد باشا الذي أناب عنه أبرو افندي وفتحت الجلسة بعد الظهر بنصف ساعة .

فقال أبرو افندي ان الاوامر المستعجلة التي تلقاها من فوآد باشا صباحاً اضطرته ان يقترح على اللجنة عقد جلسة اليوم لايقافها على نتيجة اعمال محكمة المختارة وقد اوعز اليه المندوب العثماني السامي ان يسأل اللجنة ابداء رأيها القاطع عاجلاً لانه يرى وجوباً الى تنفيذ الاحكام بأقرب آن كي لا يتأخر ازال العقاب في الجناة . ثم تلا رسالة فوآد باشا وطلب ضمها الى محضر الجلسة وسلم الى نائب الرئيس : (١) نص خلاصة أعمال محكمة المختارة . (٢) بيان يتضمن اسما ٢٩٠ جانباً من الفئة الاولى مقسومين الى ثلاث طبقات الاولى تشمل على عشرين متهماً ترى المحكمة القضاء .

عليهم بالاعدام والثانية على ٥٧ متهمًا والثالثة على ٢١٠ لم تقض عليهم المحكمة .
 ويستفاد من رسالة فؤاد باشا التي سبق تلاوتها انه يسأل اللجنة ان تحدد له
 عدد الجناة الواجب اعدامهم ذكراً ان اللورد دوفرين اقترح في جلسة سابقة ان
 يكون عدد الدروز الذين يقضى عليهم بالموت أقل من الذين أُعدموا في دمشق
 حتى اذا وافقت اللجنة على هذا الاقتراح يرجح انها تكفي بان يعدم الـ ٢٠ درزياً
 المحكوم عليهم في المختارة والـ ٢٠ المقضى عليهم في بيروت وبمجموعهم ٤٣ شخصاً .
 وعلى كل فهو يرجو اللجنة التصريح برأيها الجازم بتأ هذه المسألة .

فأوضح اللورد دوفرين انه لما بسط الاقتراح المتقدم ذكره لم يقصد سوى
 احكام محكمة المختارة لا الاحكام الوجاهية والغياية التي قضت بها محكمة بيروت
 على زعماء الدروز ولم يخالج فكره اضافة هذه الى الاولى بل تمنى ان تكون احكام
 محكمة الجبل وحدها الاعدام أقل من احكام محكمة دمشق .

وبعد قراءة البيان المشتمل على اسما ٢٩٠ درزياً وسرد التهم الموجهة اليهم
 تعاقب المندوبون الكلام في هذا الشأن .

فقال المسيودي وكبر انه لا يرى ان الذنب ثابت على معظم الـ ٢٩٠ متهمًا
 المذكورين بيد انه يوجد امارات قوية انهم مذنبون جميعاً . ولما كان يتعذر قصاصهم
 كلهم فيرتني ان يقتصر على اعدام ٣٠ إلى ٤٠ منهم .

ووليه مندوب فرنسا فجهر بانهُ يشق عليه ان يجالي برأيه في هذه المسألة ولا سيما
 في الظروف الحاضرة . وفي مذهبه ان اللجنة فعلت كل ما في طاقتها عندما وافقت
 منذ اكثر من شهرين على ان تكون محاكمة الدروز بمجملتها مستعجلة (عرفية) وعلى
 ان يقتصر المندوب العثماني على اعدام مدبري المذبحة وزعماء العصابات ومعتري عدّة
 جنایات فظيعة . ولا جدال في ان اللجنة باكتفائها بتعيين ثلاث فئات من الجناة
 يستحقون عقاب الموت قد حصرت بمجرد فعلها هذا العقاب الذي استحقه معظم

الدروز ضمن حدود عادلة انقياداً لعوامل الشفقة والرحمة . وقد قبل بطيبة خاطر تضييق نطاق العدالة آنما لا يناسبه من جميع الوجوه مشاطرة المندوب العثماني عبء المسؤولية الواقعة على عاتقه وحده ان بتحديد عدد الجناة الواجب اعدامهم وان بالتدخل في تفاصيل الامور الموكول فصلها الى محكمة المختارة . ويخيل له ان فؤاد باشا يتوق اليوم الى التصل من هذه التبعة ومن الجلي انه يشعر بارتباك في اعدام اشخاص اقترفوا جنایات كبيرة آنما هم بنجوة من حكم قانوني لعدم وجود شهادات عيانية عليهم . فهو يفتقه هذه الحيرة لكن ليس في وسع اللجنة ان تساعد فؤاد باشا على الخروج منها . فلو كان المندوب العثماني المشار اليه استطلعه رأيه منذ ٤ اشهر لكان أشار على فؤاد باشا ان يبادر عاجلاً الى القاء القبض على الجناة ولا يفسح بالوقت لكبار السفاحين للهرب الى حوران وان لا ينقر منه المنكوبين بل يكتسب ثقتهم بعدم تأجيله ازال العقاب في الجناة . ولا مراة في انه لو استشار اللجنة في ذلك الحين وعمل بمشورتها لاستدرك الارتطام في المصاعب القائمة في وجهه الان . وعلى كل فهو سيوجب النداء الموجه اليه والى جميع رصفائه على قدر طاقته وحسب ما يوحي اليه ضميره . فقد علم من مطالعة بيان اسما الـ ٢٩٠ متهما في المختاره ان كثيرين منهم اعترفوا بجنایاتهم فيجب القضاء على هؤلاء دون استثناء . وعلى جميع المتهمين بعدة جنایات على شرط ألا يتجاوز عدد احكام الاعدام التي تقضي بها محكمة المختارة عدد الذين اُعدموا في دمشق وهم ثمانون .

وصرح السيد رهنوس ان ليس على اللجنة ان تشارك المندوب السلطاني في مسؤوليته فقد سبق لها ان رسمت له خطة العمل فكان عليه ان يسير عليها . وهو لا يستصوب ان تعين اللجنة عدد المراد اعدامهم حتى على وجه التقريب وتحكم في درجة ذنب المتهمين لان التدخل في شؤون العدالة يوقع عليها قسماً من المسؤولية . ولذلك يعتقد ان في وسعه فقط ان يرتني اعدام الذين قتلوا نساء وكهنة واطفالاً .

وألفت الموسيو نوفي كوف الانظار الى ان فواد باشا يطلب تعيين عدد الاشخاص
الواجب اعدامهم مع انه قد سبق للجنة ان أبت مجاراته الى هذا الامر ولا يسما
ايضاً ان تقوم مقام القضاة فتمين درجة ذنب المتهمين اذ ليس لديها ما يبين ضميرها
سوى امارات طائشة غير كافية . ولذلك فهو يحتفظ بما احتفظ به رصيفاه مندوبا
فرنسا وبروسيا لكنه يرى ان عليه ان يقترح على اللجنة العدول عن قاعدة توحيد
العقاب التي أقرت عليها في جلستها العاشرة قبل ان ارثني الموازنة بين عدد احكام
الاعدام في الجبل وبين الاحكام التي قضت بها محكمة دمشق اذ اقتصر البحث
اوانتد على اعدام كبار الجناة . أما الان وقد سئلت اللجنة ان تحكم في قضية ٢٩٠
شخصاً لا يحصون في قذات كبار الجناة الثلاث المذكورة يرى من العدل ان يقتصر
على القضاة عليهم بعقاب أخف وطأة .

أما مندوب انكلترة فقال انه لا يرى وجوباً لتعاقب أهمية كبرى على عدد
احكام الاعدام فالهمم الأ يؤخذ البري بجريرة المذنب والأ يقضى على أحد قبل
ثبوت ذنبه وعليه لا يسأم بان يحكم على درزي قبل ان تتناصر الادلة والقرائن على
ارتكابه الجريمة المنسوبة اليه فقد ظهر له من مطالعة بيان اسما المتهمين ان بعضهم
عد مذنباً لانه كان حاضراً في زحلة أو أحصي في بيانات المتهمين او لانه من العقال
أو الاعيان فالقضاة على هؤلاء الاشخاص بناء على مثل هذه الدلائل يستوجب
الجزء والاشمئزاز وينغضب العالم المتمدن . أجل لقد رضي بان تكون محاكمات
المختارة بموجب العرف مجملة بيد انه لم يقصد بذلك ان تخفر المحكمة القواعد التي
تتقيد بها محاكم اوربا الحربية . ومن ثم يسأل اللجنة ألا توجب على المندوب العثماني
فرض عقوبة على رجل لم تثبت جريمته بالبيانات الحسية والقرائن .

فأجاب أ برو افندي ان المندوب العثماني لا يحجم عن تحمل المسؤولية المتقاة
على عاتقه ولا يريد اشراك رصفائه بها بل الاسترشاد بانوارهم لاتمام خطته .

واوضح ان المباحث في رسالة صاحب الدولة فؤاد باشا لم تسفر عن بسط رأي حازم يستطيع الاستفادة منه فجل ما يطلبه ان تبدي اللجنة رأيا الاجاعي في مبنى المسألة المطروحة على ابحاثهم .

وبناء على هذا الطلب استأنف المندوبون البحث ثم أقرؤا : على ان الاقتصار على اعدام عشرين شخصا كما ارتأت محكمة المختارة ليس بكافٍ بالنظر الى الوجوه السياسية .

فقال اللورد دوفرين انه مع انجازه الى رأي رصفانه الاجاعي لا بد له من رفع كل تبعة عن عاتقه في ما يختص بالقضاء وصرح باعتقاده ان ليس في وسع اللجنة ان تدعو القضاء الى ان يمحوا أشخاصا لم تثبت جريمتهم في مصاف الفئة الاولى من الجناة لغاية سيامية .

ثم اجمت اللجنة على ما يأتي :

« يجدر ان يقضى على الذين لم يُحكّم عليهم بالاعدام من الـ ٢٩٠ شخصا المدونة اسمائهم في بيان محكمة المختارة ويثبت لديها ذنبهم بعقوبات أخف كسجن القلعة مثلاً »

فوعده ابرو افندي بابلاغ المندوب السلطاني هذا الرأي الاجاعي وزاد انه لما كان لا يوجد بينة على الـ ٤٠٩ متهمين من الفئة الثانية فسيطلق سبيلهم حالا . ومن ثمه فقد وردت عليه اوامر بان يرسل الى المختاره زعماء الدروز الذين حوكموا في بيروت فيسأل اللجنة اذا كان في وسعها ابداء رأيا الاجاعي في الاحكام التي قضت بها عليهم محكمة بيروت الغير العادية والغاية من ارسالهم الى الجبل تنفيذ حكم الاعدام في المحكوم عليهم في آن واحد .

فرد عليه اعضاء اللجنة انهم لا يستطيعون ابداء رأيهم في ملف اوراق الدعوى اذ لم تتم ترجمتها بعد ومانعوا في ارسال سجنى الدروز من بيروت الى المختاره . وصرح

لهم أبو افندي ان صاحب الدولة فؤاد باشا سيضطر الى تأجيل تنفيذ حكم الاعدام اذا سأم المندوبون بقاعدة وجوب تنفيذ هذه الاحكام دفعة واحدة . فتبدلت الاراء بهذا الشأن وتباينت وعليه أقرت اللجنة على ان تترك للمندوب العثماني الحرية في تنفيذ حكم الاعدام بالمحكوم عليهم في المختارة او تأجيله الى ان يتسنى له تنفيذه في المحكوم عليهم في بيروت في وقت واحد

ثم ان الموسيوني فيكوف ألفت انظار اللجنة الى الحالة في حوران حيث تؤخذ بعض الهياج على أثر لاحكام التي قضت بها محكمة المختارة وقد جاء في الانباء التي اتصلت به ان شيخاً درزياً يدعى ابو عبدة نسيب اسمعيل الاطرش انما عدوه وعد بالسهر على سلامة مسيحي حوران على شرط ان يعطى ورقة تأمين بالمجيء الى دمشق . وقد أوصى فارس عامر والمسيحيون ذاتهم بهذا الرجل وعليه تمى مجدداً ان تتخذ الوسائل الفعالة الناجمة ضد حوران .

فوعد أبو افندي بايقاف فؤاد باشا على اسم هذا الرجل وانبائه هذا المساء بان اللجنة اطاعت يده في تأجيل تنفيذ احكام الاعدام واردف ان هذا التأجيل ضروري نظراً لهياج الافكار في الجبل وعدم مناسبة اعدام المحكوم عليهم في المختارة وبيروت كل قسم بمفرده . وختمت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة .

ملحوظ : فؤاد باشا الى ابرو افندي في ٢٤ من

لدى وصولي الى المختارة رأيت ان المحكمة الغير العادية التي ألفتها قد بدأت باستجواب الدروز وغيرهم من السجني وعددهم زهاء ٨٠٠٠ ولما كان معظم المتهمين اصرأوا على انكار ما نسب اليهم وابوا ان يعترفوا بوجودهم اثناء الحوادث الا في الاماكن التي ذهبوا الى القتال فيها دون الاقرار بجناياتهم لم يسفر الاستجواب عن نتيجة مرضية فشئت ان انير ضمير القضاة واجمع البيئات الواضحة الجليلة ليتسنى لهم

التمييز بين الجناة وقسمتهم الى ٣ فئات والقضاء عليهم بعقوبات مختلفة ولذلك دعوت اعضاء مجالس النواحي المسيحيين وبعض اعيانهم لاجبار المحكمة بما يملونه لان البيان الذي كانوا سلموه الي في بيروت يشتمل على تهم عامة ليس فيها بينات على جريمة كل شخص بمفرده . ولما سألتهم المحكمة ايضاح التهم الموجهة الى كل شخص بمفرده أبوا بحجة ان الاعيان الموجودين في بيروت يستطيعون اكثر منهم تنوير اذهان القضاة . وعليه كررت دعوتي المذكورين بالمجيء الى المختارة وبعد ان ترددوا بضعة ايام توقفت فيها سير الدعوى وصلوا الى هنا . وقبل مشولهم امام المحكمة قابلتهم وحرصتهم على اداء شهادتهم وبيان التهم وتقديم الادلة والبيانات على الجرائم المنسوبة الى السجني المدونة اسماءهم في البيانات التي كتبوها . فأجابوني انه سبق لهم بسط التهم بوجه عام في البيانات المذكورة وان ليس لهم شكوى خاصة على الافراد بل على مجموع الدروز وانهم يقتصرون على الاستسلام الى عدالة المحكمة ويرفضون اعطاء ايضاحات جديدة . ولما سألتهم المحكمة ان يوقفوها على الادلة التي جمعوها وبنوا عليها كتابة بيانات اسماء المتهمين اجابوها ذات الجواب وتحاشوا تحقيق رغبتها بأجوبتهم المتبسة فشاءت المحكمة ازالة كل غموض ووجهت اليهم اسئلة خطية اجابوا عليها كما تقدم وفي طيه نسخة من هذه السؤالات والاجوبة .

لجمعتهم مجدداً عندي آملاً باقناعهم وبذات جهدي لتشجيعهم وتطمينهم ان لا خوف عليهم من اداء هذه الشهادات وان لا مسؤولية عليهم تجاه الاهالي لاننا لم نستشيرهم بصفة كونهم ممثلي الشعب بل كافراد جديرين بكل ثقة وفي استطاعتهم تقديم ادلة على المتهمين المدونة اسماءهم في البيانات واننا لم تقبل مدعين شخصيين في هذه الدعوى لان الجنائيات التي اقترفها الدروز قد أذت الهيئة الاجتماعية واغضبتها ولذلك أقامت الحكومة ذاتها مقام المدعي العام . وصرحت لهم ايضاً بأنه لما كانت بيانات الاسماء التي كتبوها لا تتضمن بيئته كافية على الجرائم المنسوبة الى

المتهمين فيتعذر الاهتداء الى درجة ذنب كل شخص بمفرده بطريقة عادلة وفرض العقاب المناسب وبما ان الشكاوى المقامة على الجمهور هي عامة فلا يمكن الاعتداد بها كلها وليس من الانصاف فرض عقوبة واحدة على الزعماء واتباعهم فيجب الاقتصاص على قطع رويس أو تلك الذين أثاروا الشعب بما لهم من النفوذ والمنزلة في الهيئة الاجتماعية او جرحوا الانسانية في صميم قلبها بكثرة جنائياتهم الفظيعة بحيث يُحصَر عدد احكام الاعدام ضمن دائرة يرضاها ضمير العالم المتمدن وان تجاوز هذه الدائرة يجعل العدالة ظالمة كالجنائية ذاتها ووضحت لهم ايضا ان الاحكام التي تقضي بها على الدروز ستكون لهم عبرة . بيد أنه لا يمكن اكاثرها بقصد ابداء هذه الطائفة وان على المسيحيين ان يدعوا فكرة الانتقام الشخصي ويقههوا ان جلّ قصدنا من ازال هذه العقوبات خير الالفة .

فلم يذعن اعيان المسيحيين لكلامي وأصرّوا على رفضهم بل اقترحوا ان يجمعوا الادلة والشكاوى الشخصية اذا أعطوا مهلة . فلم يكن من سبيل الى اجابة طلبهم لانهُ يبذل سير المحاكمة الذي اتفقت مع اللجنة الاوربية على نهجه وينذر بتأجيل الاحكام التي تزيد اصدارها عاجلاً الى زمن لا يُعرف . ولما لم انجح في اقناعهم بعد ان صرفت اسبوعاً في مفاوضاتهم على غير جدوى اذنت لهم بناءً على طلبهم بالعودة الى بيوتهم اتقاء ان أتهم باني ارغمتهم على البقاء هنا لا كراهمهم على اعطاء شهادتهم .

وعليه لما كانت المحكمة الغير العادية لم تتمكن من الحصول على أدلة جديدة غير بيانات الاسماء التي كتبها اعيان المسيحيين المحظفين على ما اكد لنا رؤساء دينهم واعتراف الدروز امام محكمة بيروت الغير العادية وغيره من الامارات اضطرت ان تكفي بهذه المواد الثلاث لبيان درجة ذنب كل شخص وبناء احكامها عليها فقسمت السجني الى فئتين واحصت في عداد الاولى الاشخاص الذين ظنت بهم

بانهم من كبار الجناة ودونت في الاخرى اسما السجنى الذين اتهمهم المسيحيون في
البيانات التي قدموها او قبض عليهم دون وجود ادلة او قرائن على الجريمة
المنسوبة اليهم .

وقد سلمت إلي محكمة المختاره مع بيان خلاصة أعمالها لائحة تحتوي على اسم
كل متهم ومحل سكنه من الفئة الاولى وصفته والتهمة المذكورة في بيانات المسيحيين
وملف اوراق دعواه ورأى المحكمة في ذنبه . وبعد ان ذكرت في أول اللائحة
اسماء الاشخاص المظنون فيهم نظراً لمنزلتهم وللقرائن قسمتهم إلى ثلاث فئات تسهلاً
لمعرفة كبار الجناة فيهم فالفئة الاولى قوامها ٢٠ شخصاً والاخرى ٥٧ والثالثة ٢١٠
وهي مرتبة حسب درجات الذنب .

فهذه هي نتيجة اعمال محكمتنا الغير العادية التي لم تستطع لما احاط بها من
العوائق الحصول على اليينات الجلية المثبتة الذنب للاسترشاد بها فانها ولئن كانت
ناقصة فقد روعيت فيها مقتضيات الضمير . ومما زاد المهمة الموكولة الى المحكمة
صعوبة الايجاب عليها بالاسراع في المحاكمات ورفض المسيحيين اداء شهادتهم
ونكران المتهمين اقرار الجنايات المنسوبة اليهم وتعذر قبول شهادة أبناء مذهبهم .
ويمكن الاستعانة بخلاصة اعمالها هذه على تعيين الاشخاص الذين يجب اعدامهم
اذا حصر عددهم ولم يُطلب اعدام جميع المتهمين المحصاة اسماؤهم في الفئة الاولى .
أجل لا اجعل ان الجميع ينفرون من تعيين عدد الاشخاص الواجب اعدامهم . وقد
اعتقد ان المحكمة ذاتها تستطيع تعيين هذا العدد بيد ان حالة الشؤن ترغنا على
القطع في هذه المسألة لان في تأجيلها عاقبة وخيمة على الذين نريد انصافهم وعلى
المتهمين بشكاوى عامة فيجب ايضاح نوع الحكم الذي سيقضى به على قسم من
المدونة اسماؤهم في الفئة الاولى حسب ما تستوجب درجة جريمتهم . فلو اتبع اقتراح
المدوب الانكليزي على اللجنة لوجب ان يكون عدد المحكوم عليهم بالاعدام أقل

مما كان في دمشق فاذا اسقطنا عدد الذين أُعدموا فيها رمياً بالرصاص لبلغ عدد الذين نفذ بجثتهم حكم الاعدام من سكان المدينة ٥٢ شخصاً وعليه اذا ما قدرنا ان اللجنة توافق على هذه النسبة فيكون عدد الدروز الواجب اعدامهم يتراوح بين ٤٠ الى ٥٠ شخصاً . فقد حوكم ١١ درزياً في بيروت وابلغت اوراق دعاويهم الى اللجنة ٦٠ غيرهم حكم عليهم ولم تُسَلَّم اوراقهم اليها حتى الان فيكون المجموع ١٧ شخصاً واذا أُضيف اليهم ٦ افراد حكم عليهم غياباً وقد أُتي القبض عليهم بلغ مجموعهم ٢٧ عدداً ال ٦ الموقوفين المارذكركهم واذا ضُم الى من تقدم ال ٢٠ المثبتة اسماؤهم في اللائحة من الفئة الاولى يبلغ عدد المحكوم عليهم بالاعدام ٤٣ شخصاً .

ولما كان لا يريد ان يظهر بمظهر الضعف والظلم في اتمام مهمته رأى ان الاجدر به الالتجاء الى عضد اللجنة للاستشارة بارشاداتها وسؤالها ان تبني على ايضاحاته السابقة الذكر حكمها بانقاص عدد المحكوم عليهم بالاعدام او زيادته . فاذا كانت جرائمهم فظيمة تستوجب من جهة شدّة القصاص فالمسيحيون من جهة أخرى قد قتلوا ١٥٠ درزياً بعد انتهاء الفتنة و ١٢٠٠ اثنا الحرب الاهلية كما يدعي الدروز فيجب وضع هذا العدد في كفة ميزان العدالة لتقليل عدد المحكوم عليهم بالاعدام . ومتى وقفت على رأي اللجنة الدولية ابادر الى اجازة احكام المحاكم وارسال المحكوم عليهم ان في الجبل وان في بيروت الى الاماكن التي اقترفوا فيها جنائبتهم او الى قراهم ليتعظ اخوانهم بمقابهم . وفور اعدامهم يعلن العفو او بالاحرى ايقاف المحاكمات في النواحي التي حوكم اهلها عملاً بما أقرت عليه اللجنة

فاذا كانت اللجنة ترى ان الادلة التي جمعتها المحكمة غير كافية ورغبت في اجراء تحقيق اكثر تفصيلاً ينبغي اطلاق سبيل المسجونين من الفئة الثانية وارسال متهمي الفئة الاولى الى بيروت لمحاكمة كل منهم بمفرده لانه يتعذر ابقاؤهم ٨٠٠ سجين في قرية كالمختاره . فارجوك ان تطلع اللجنة حالاً على بيان اسماؤ متهمي الفئة الاولى

(٢٧١)

مع لائحة جميع الذين سيقتضى عليهم بالاعدام ولائحة اسما الفنة الثانية وخلاصة أعمال المحكمة وتتلو على مسامعها هذا الكتاب وتبثني بنتيجة مفاوضات اللجنة في هذا الشأن .

(عدد ٣٠٩ ملحق ٤ ص ٣٩٨-٤٠٣ . ودي تستا عدد ٧٩ ص ٢٠٣-٢١٣)

١٤٨- اللورد كولي الى اللورد روسل في ٢٨ من

لقد حالت اسباب عديدة دون تمكني من ابلاغ الميسيو توفنيل قبل اليوم رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٤ الجاري المتضمنة جواب حكومة جلالة الملكة على الرسالة التي انفذها دولته الى الكونت دي فلاهو بخصوص جلا . الجيش الفرنسي عن سوريا .

فقال لي الميسيو توفنيل انه يجب ان اسام اليه نسخة من رسالتكم قبل ان يحدثني في مضمونها رسمياً بيد انه اعرب في الحال عن ارتياحه الى لهجتها المعتدلة الولاية ووافق على قول سيادتكم : « ان انشاء اللجنة الدولية و ابرام الاتفاقية المتعلقة بأمر ارسال الجنود هما مسألتان متباينتان وغرضهما يختلف عن الآخر من بعض الوجوه » لكنه يرى ارتباطاً وثيقاً بين انشاء حكومة منظمة واعادة الامن الى نصابه وهي الغاية التي أرسلت الجنود من أجلها عملاً بالاتفاقية بحيث يتمتع فصلها عن بعضها . وجهر مؤ . كدأ بان الذين يظنون ان للامبراطور او لحكومته ميلاً لاطالة مدة الاحتلال الى ما لا نهاية له هم في ضلال مبين . وادرف :

« اننا نعتقد انه اذا استقدمنا جنودنا يسمي الذين ذهبنا لصيانتهم في حالة اسوأ من ذي قبل فقد كان لجل لبنان ادارة مستقلة مؤسسة على اتفاق بين الباب العالي والدول الخمس أما الآن فلا أثر لحكومة فيه سوى سلطة الباب العالي المطلقة . فجل ما نطلبه ان ينظم قبل براحنا لبنان حكومة لا تجعل الموارد في موقف اسوأ من

الماضي . فكون اذ ذاك قد فعلنا كل ما في طاقتنا في هذه الظروف ويتسنى لنا ان نبري . ذواتنا امام العالم الكاثوليكي في ما لو تجددت المذابح أما اذا تكررت الغفائع من جراء خروج جنودنا قبل وضع النظام فكل اللوم يقع علينا . وفي كل بريد تصل عرائض الى الامبراطور يستغيث موقعها بجالاته لمواصلتهم في حمايته ومن الصعب ان نهمل اناسا اعتمدوا علينا منذ عهد عهد ولا اكتمكم اننا نود ان نحفظ نفوذنا في الموارنة .

فأجبتة انه يجب معرفة ما اذا كان وجود الجنود الفرنسية مانعاً يحول دون الوصول الى اتفاق نهائي بدلاً من ان يكون مساعداً على تسوية الشؤون حالاً . فالموارنة من جهة يطلبون مطالب غريبة مخالفة الصواب اعتماداً على حماية فرنسا والدروز من جهة أخرى قد غضبوا لهذا الامر وهم غير ميالين الى قبول تسوية . فقال المسيو توفيل انه فقه اصابة رأيي بيد ان في وسعه ان يؤكد لي انه لا ينوي عضد مطالب الموارنة المتجاوزة الحد . فهو يرضي بأي طرز حكومة تتفق عليه اللجنة مع فؤاد باشا على شرط المحافظة على الامتيازات التي ضمنت في اتفاقية سنة ١٨٤٥ وقد امل بان انكلترة لا تلح في جلاء الجنود قبل بلوغ هذا الغرض . فلو كانت اللجنة تود من صميم فؤادها بذل مجهودها لا ريب في انها تتمكن من انجاز وضع اساسات النظام بمدة قصيرة . ولا يرى ما يحول دون اقامة حكومة قبل شهر اذار أو في اوائله اذا أوعز الى المندوبين ان يسرعوا بالعمل وتيقن الباب العالي ان خروج الجنود متوقف على اتمام هذه المهمة . فلتعصر اللجنة أعمالها على وضع نظام للبنان فيتسنى الوصول الى حل مرضي بأقرب آن .

فقلت ربما ألح الباب العالي بوجود الجلاء عن سوريا في الاجل المعين في الاتفاقية فما العمل اذ ذاك ؟ أجاب : « لا ريب في ان على الجنود ان تخرج في ذلك الموعد اذ لا يمكنها ان تبقى دون رضا الباب العالي . وعلى كل فسنبحث في

(٢٧٣)

هذه المسألة بكل هدو متي عُقد المؤتمر فاذا أقرَّ على أمر معاكس لارائكم نأسف على ذلك إنما نرضخ لحكمه .

(عدد ٢٦٧ ص ٣٥٠ - ٣٥١ . ودي تستا عدد ١٧ ص ٣٠٣ - ٣٠٥)

١٤٩ - - نفاقة الموسوموزوروس في ٢٩ منه

يستفاد من رسالة برقية انفذها فخامة عالي باشا الى سفير تركيا في لندره بتاريخ ٢٢ ك ٢ سنة ١٨٦١ ان حكومة فرنسا اقترحت على الباب العالي عقد مؤتمر للقطع في ما اذا كان يجب جلاء الجنود الاجنبية عن سوريا في الاجل المعين في الاتفاقية او اطالة مدة احتلاله . وهاك ما جاء في كتاب فخامته : « لا ينبغي عنكم ان الباب العالي يرغب في جلاء الجنود الاجنبية في الاجل المضروب وان الحكومة الشاهانية متيقنة ان بوسمها حفظ الراحة في سوريا وضمان سلامة أهلها دون مساعدة أحد » .

ثم ان فخامة عالي باشا اعز الي ان اسأل اللورد روسل رأي حكومة جلالة الملكة في عقد هذا المؤتمر وفيما اذا عُقد هل يمكن الباب العالي ان يرجو الحصول على نتيجة مطابقة لرغائبه وان اعلمه حالاً بلسان البرق بما تقدم .

(عدد ٢٦٥ ص ٣٤٩ . ودي تستا عدد ١٨ ص ٣٠٥)

١٥٠ - السير بولفر الى عالي باشا في ٢٩ منه

لقد سبق لي ان حادثت فخامتكم على مرتين في خروج الجنود الفرنسية من سوريا وأرى من المناسب ان اوضح لكم بجملاً ما اعزته إلي حكومتى بهذا العدد وهاك ما كتبه إلي : يجب عليك ألا تلح على الباب العالي في خروج الجنود الفرنسية من سوريا اذا كان يعتقد لزوم بقاء هذه الجنود لوقاية السلام وانه لا

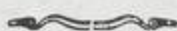
يستطيع صيانة ارواح الاهالي واموالها بدونها. بيد أنه اذا كانت الحكومة العثمانية ترى ان لا حاجة لبقاء قوة أجنبية وان في طاقتها ان تقوم بواجباتها في سوريا وتمهد بحفظ الراحة والامن في تلك البلاد فعليها ان تجاهر بذلك في الحال .

ولما كانت حكومة جلالة الملكة واثقة بتأكيد اللورد دوفرين ان لا لزوم لاطالة مدة الاحتلال الفرنسي فاذا كان الباب العالي يشاطرها هذا الرأي فستعزز طلبه . بيد أنه يجب افهامه بصدق وايضاح ان الحكومة البريطانية لا تقصد ارغام الباب العالي ثواً أو بالواسطة على انتهاج سياسة هو غير ميال لاتباعها ولئن كانت تعتقد بدمتها انها أضمن فائدة لمصالح السلطان ولاستتباب الراحة في انحاء سلطته. وقد ابلفت حكومتي ان فخامتكم انبأتني ان الباب العالي وطد العزيمة على طلب تنفيذ منطوق اتفاقية ٥ ايلول واخراج الجنود الفرنسية من سوريا عملاً برأيه الخاص وقد تأكد لي ان جميع وزراء الحكومة العثمانية مجمعون على ذلك.

(ملحق عدد ٢٨٩ ص ٣٨١-٣٨٢)

١٥١ - اللورد روسل الى الموسو موزوروس في ٢٩ منه

انبي . حضرة الموسو موزوروس بان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها ان تشير على الباب العالي بخصوص اجتماع المؤتمر بل تقتصر على الايعاز الى سفير بريطانيا ان يحضر هذا الاجتماع فيما لو اشترك فيه ممثل السلطان . أما اذا أبتى الباب العالي تجديد الاتفاقية فترى حكومة جلالته ان يعالين السلطان الدول المتحالفة اقتداره على منع تجديد المذابح وان النظام الموضوع في سنة ١٨٤٥ لجل لبنان يبقى مرعياً الى ان يبدل بغيره . (عدد ٢٦٦ ص ٣٥٠ . ودي تستأ عدد ١٩ ص ٣٠٥ - ٣٠٦)



١٥٢ - السير بولفر الى اللورد روس في ٣٠ منه

فور تلقي رسائل اللورد دوفرين المبنية بسلوك فؤاد باشا تجاه الدرور تعجلت
بمعرض المسألة على الباب العالي فوعدني عالي باشا بان يكتب الى دولة المندوب
العثماني ليسير وفقاً للعدالة وبتبرير وان لا يمدد العقاب الى كل الطائفة الدرزية دون
تميز حيفاً وظلماً . (عدد ٢٩٠ ص ٣٨٢)

١٥٣ - صك الجلسة الطارئة والعشرين في ٢٩ منه

في التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٨٦١ اتدى جميع المندوبين
في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة واتفتت
على تلاوة محضري الجلستين السابقتين اللتين حضرهما أبرو افندي بالنيابة عن المندوب
العثماني واجازتهما في جلسة خاصة يدعى اليها أبرو افندي المشار اليه .

وقال فؤاد باشا الى اعضاء اللجنة انه بعد ان تلقى رأيهم بخصوص احكام
محكمة المختارة اطلق سبيل السجنى من الفئة الثانية ولم يبق منهم سوى ٢٩٠
شخصاً من الفئة الاولى وأجل تنفيذ الاحكام الصادرة ليتسنى له تنفيذها كلها في
آن واحد . ثم عاد الى بيروت ليتفق مجدداً مع اللجنة . ويعتقد ان قد جرى سوء
تفاهم في مبنى الحطة التي رسمتها له في جلستها السابقة ويرى ان مجموع الاحكام
التي قصد اصدارها على الدرور ان في بيروت وان في المختارة ينطبق على رغائب
اللجنة . وفي الحقيقة إذا أضيف على الـ ٢٠ حكم بالاعدام التي قضت بها محكمة
المختارة ٢٣ حكماً أصدرتها محكمة بيروت وهي الحكم على ١١ شخصاً أبلغت
اوراق دعاويهم الى اللجنة و٦ حكم عليهم غياباً وقُبض عليهم و٦ غيرهم سترفع
قريباً اوراقهم الى اللجنة يبلغ مجموع المحكوم عليهم بالاعدام ٤٣ شخصاً وهو يقارب

عدد المحكوم عليهم في دمشق واللجنة لا تريد ان تتجاوزه وهو يفوق كثيراً عدد العشرين حكم الذي تراه غير كاف سياسة .

وألح فؤاد باشا على اللجنة طالباً اليها ايضاحات جديدة وختم قوله ان نيته تنطبق على قرار اللجنة الثاني وهو ائزال العقوبة من الدرجة الثانية بالـ ٢٩٠ سجيناً الموجودين في المختارة وهؤلاء لا يشملهم حكم الاعدام .

واصر الموسوي رهنوس على القول انه لم يبد من اللجنة عبارات غامضة وانها لا تجهل قط ان محكمة بيروت قضت على ٢٣ زعيماً درزياً وان قد رفعت هذه الاحكام الى اللجنة للنظر فيها وقد ورد ايضاً ذكرها في الكتاب الذي بعث به فؤاد باشا اليها لاختذ رأيها بشأن احكام محكمة المختارة . وان غاية اللجنة النظر في الاحكام من الدرجة الثانية مع قطع النظر عن احكام محكمة بيروت فميزت بين امرين يجب التمييز بينهما طبعاً . ففي بيروت سُجن زعماء الطائفة الدرزية واستحقوا حكم الاعدام بما ألقى على عاتقهم من المسؤولية اماً في المختارة فيوجد فيها أتباعهم وهم الذين قتلوا ٦ آلاف نسمة من اهالي الجبل وعلى مصير هؤلاء الاتباع القتل كان مدار الحديث فقط وليس في ما ارتأته اللجنة عبارات غامضة او التباس .

فذكر اللورد دوفرين أعضاء اللجنة بما وقع عليه الاتفاق وهو ألا يتجاوز عدد المحكوم عليهم بالاعدام في الجبل عدد الذين نفذ بحجتهم هذا الحكم في دمشق وقال ان البرهان على ذلك واضح فان عدد الضحايا في دمشق يساوي عدد ضحايا الجبل ومع ذلك فان الاولين لم يتحرشوا بالمسلمين كما جرى في لبنان فان المسيحيين فيه كانوا البادئين بالقتال . فقد تأخر حتى الآن عن التصريح برأيه بهذا الشأن إلا انه لا يخشى اليوم ان يوكد ان الدروز لم يقاتلوا إلا دفاعاً عن حوزتهم . وعليه لما كان قد سأم بوجوب معاقبتهم على ما اقترفوه من الفظائع اثناء القتال فن الجلي انه ينبغي ألا يكون العقاب شديداً كالذي أئزل في الدمشقيين لان هؤلاء ارتكبوا جنایات

القتل والفظائع دون ان يستنزلمهم المسيحيون الى القتال . ويرى ان تضاف احكام بيروت الى احكام المختاره للموازنة بين العقابين في دمشق ولبنان . فقد اعتقد دائماً واحتجاجاته المتواصلة تشهد على صحة قوله انه اذا ارتأت اللجنة ان العشرين حكماً التي اصدرتها محكمة المختارة هي غير وافية فليس لها ان تحمل المحكمة لغرض سياسي على القضاء بالاعدام على اشخاص لم تثبت جريمتهم .

فاذا روعيت القواعد التي وافق عليها الجميع وقوامها ان القصاص الذي يُنزل بالدروز يجب ألا يضاها عقاب الدمشقيين فهو يشير بانقاص هذه العقوبة بحق الدروز كثيراً نظراً لما حل بطائفتهم من الشقاء فضلاً عن العدد العديد الذي قتله المسيحيون من ابنائها منذ الفتنة وعليه يعد بايقاف رصفائه على لائحة حاوية اسما . ١٣٦ رجلاً و ٢٥ امرأة ١٥٥ ولدًا قتلهم المسيحيون و ٦٣ رجلاً و ٢٢ امرأة جرحوهم . وذكر كتاباً ارسله الى فؤاد باشا لما بلغه خبر اقدم المسيحيين على الانتقام من الدروز وقد اطلع عليه قائد جنود البعث العام وهو يتضمن ايضاح رأيه في انه اذا لم يكبح جماح المسيحيين في البدء ولم يُعاقب احد الجناة ارهاباً للباقيين يتادون في الثأر لنفوسهم فتكثر حوادث القتل . ولسوء الطالع حصل ما كان يتوقمه وعليه يصعب نظراً للحوادث التي تقدمت الحرب وعقبها الاعتراف للمسيحيين بحق طلب التشديد في عقاب الدروز .

فرداً عليه مندوب فرنسا موضعاً انه اذا كان تسنى للورد دوفرين ان يتنصل بحق من تبعة الجنايات التي اقترفها المسيحيون فهو يحمده الله على ان عنها لا يقع على عاتق سائر اعضاء اللجنة اذ لا يمكن لومهم على التأخير في معاقبة الدروز . فاذا كانت اقترفت جنائيات فلتجد الحكومة في أثر مرتكبيها بيد انه لا يجوز الخلط بين بعض حوادث قتل اقترفها بعض المسيحيين الذين اضاعوا رشدهم انتقاماً من الدروز لان العقاب الذي وعدت الحكومة بازاله فيهم قد ابطأ وبين المجازاة العادلة التي

تمتها اللجنة .

أما بخصوص عدد احكام الاعدام الذي عينته محكمة المختاره مؤقتاً وجهرت اللجنة بعدم كفايته فلا يظن ان في رأيها التباس . اذ ان اللجنة كانت عارفة بما اوضحه لها المندوب العثماني ان محكمة بيروت ارتأت ان يقضى بالاعدام على ١١ زعيماً درزياً وانه أتي القبض على ستة حكم عليهم غياباً بذات العقاب وانه سيعرض على انظارها قريباً ملفآت اوراق دعاوى ستة من الجناة قضي عليهم بالاعدام .

لقد زعم ان المسيحيين تحرشوا بالدرروز بغية تخفيف جريمة هؤلاء . الاخرين وتحريك عوامل الشفقة لاستمالة القلوب اليهم واثبتهم رافة لا يستحقونها . فهذا الزعم لباطل ولا يوجد اقل دليل على صحته في حين ان الحراب والنهب ودمار القرى المسيحية وسفك دم الوف من المسيحيين هي شهادات ناطقة على جرائم الدرروز . واذا دقق في حوادث القتل الافرادية التي اقترفها الفريقان قبل الفتنة وبعدها يصعب الحكم في من كان البادي . وليس لهذا البحث اقل أهمية بل هي مسألة تاريخية ليس الآ . بيد ان هناك بالاسف أمراً جلياً ثابتاً لا يمكن انكاره وهو تشيع أرباب السلطة العثمانية بل قل توطؤهم مع السفاحين . فهل ظللوا المسيحيين بمجاهبتهم مرة واحدة أو انتصروا لهم ؟ ولما تدخلت الجنود العثمانية في القتال الناشب هل كان ذلك لمساعدة المسيحيين لذبح اعدائهم ونهبهم ؟

لقد أشير الى التحرش . فالى من وجه لما حُرم لبنان امارته المسيحية الوحيدة وقسم الى قائم مقاميتين ؟ أيجاول الاثبات ان المسيحيين هم الذين احدثوا مذابح سنة ١٨٤٢ و ١٨٤٥ ؟ أو يجب عدّهم محرّضين على القتنة ومذنبين لانهم كانوا دائماً عرضة لاعتداءات الدرروز وذهبوا ضحيتها ؟ فجلّ ما ثبت عليهم هو نزول المصائب فيهم وصبرهم عليها . واذا فرض ان جملة صبرهم نفذت فهل يمكن ان يحسب توفهم إلى التخلص من الجور ذنباً عليهم ؟ وعلى كلّ فقد عرف الجميع ما أصابوه . ان اللجنة

بطلبها انصاف المسيحيين وبيانها نسبة العقاب الواجب ازاله بالسفاحين قد فعلت كل ما في طاقتها . ولا فائدة من اطالة الجدال في هذه المسألة فعلى الحكومة العثمانية ان تدع العدالة تجري مجراها اجابة لدواعي الانصاف .

فأجاب فؤاد باشا انه لا يسعه السكوت عن امرين بسطهما الموسيو بيكلار أحدهما قسمة لبنان الى قائم مقاميتين فهي وسيلة اقتضتها الادارة المحلية لا يمكن عددا تحرشاً بالمسيحيين والاخر سلوك مأموري الحكومة فاذا ما كانوا اساءوا القيام بواجباتهم في المدآت السابقة فلا يمكن الاستنتاج منه ان الحكومة قد نصرت الدرروز على المسيحيين دائماً .

فقال مندوب الروسية انه ليس من الضروري البحث في مقدمات الفتنة كما فعل رصيفاه مندوبا فرنسا وانكثرة حلّ المسألة حلاً موافقاً . اذ لا حرب اهلية حيث لا ينشب قتال بين فريقين . فالمسيحيون لم يقاتلوا الدرروز ولم يتعرشوا بهم في حاصياً وراشياً ودير القمر بل استسلموا كالاغنام ليد الجزارين دون أدنى مقاومة . ومن ثمه فحوادث القتل الافرادية بل الانتقامات الشخصية التي اقدم عليها المسيحيون منذ الفتنة ليست بترضية للعدالة وان تجاوز عددها الـ ١٥٠ ولا يمكن اضافها الى احكام الاعدام الواجب القضاء بها لانه إذا عمل بهذه القاعدة يصح القول انه لما كان الدرروز قد قتلوا ٦ الاف مسيحي فلا يزال ٥٨٥٠ حادثة قتل لم يعاقبوا عليها . ولا يرى مناسباً زيادة التنقيب في صفة الطريقة الادارية التي عول عليها في سنة ١٨٤٢ ونتائجها فهذه الطريقة أمست حادث يختص بدور من ادوار التاريخ وليس للجنة ان تبحث فيها . بيد ان القاعدة التي وافقت عليها اللجنة ويمكن الاستعانة بها لحلّ المشكلة العارضة هي ان لا يتجاوز عدد احكام الاعدام في الجبل عدد الذين أعدموا في دمشق . وسواء حسب عدد العشرين الذي اقترحه محكمة المختاره أو عدد الـ ٣٠ الى الـ ٤٠ مع اضافة الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت يبقى متسعاً لاحكام

جديدة اذ أُعدم في دمشق ٨٠ شخصاً . فعلى المندوب السلطاني اذا شاء تحقيق تمنيات اللجنة مهما تفتن في تأويلها ان يوسع دائرة العقاب ويزيد عدد احكام الاعدام . لكنه بغية اتقاء سفك دم كثير يذكر اللجنة بأنه اقترح في الجلسة السابقة الحكم بالابعاد على سجنى المختاره الذين لا يقضى عليهم بالاعدام وهم يستحقون عقاباً فاستصوبت اللجنة او انشد اقتراحه وعليه يرى انه لم يبق لها ان تضيف شيئاً على ما سبق الاقرار عليه وابلغته دولة المندوب العثماني .

فذكر الموسويدي وكبكر ان قد طُرح على اللجنة السؤال الآتي : « هل ان عشرين حكماً بالاعدام يكفون سياسة ؟ » فأجاب جميع اعضائها بالنفي . ولا شك في انهم كانوا يظنون ان لدى محكمة المختارة البيئات المرشدة الى معرفة درجة ذنب المتهمين .

فاستأنف فؤاد باشا الكلام معدداً المصاعب التي قامت في سبيل العدالة وعرقلت مساعي المحكمة وجعلتها عقيمة . فكثيراً ما اضطرت الى الاكتفاء بظنون وتخمينات لعدم وجود ادلة مثبتة الجريمة . فاذا كان سهل القول بان القضاء بعشرين حكماً بالاعدام لا يكفي فيتعذر عملياً جمع الادلة الكافية لبناء احكام جديدة عليها فقال المورد دوفرين انه يخشى كثيراً ان يُحكم على ارباء لغرض سياسي وفي مذهبه ان مصالحة العدالة تفوق كل غاية سياسية . فلا يحفل بعدد المحكوم عليهم على شرط ان يكونوا مذنبين ويثبت عليهم اقترافهم الجناية . فاذا سأم اليه بيان يشتمل على اسماء ١٥٠ درزياً ثبت ذنبهم بشهادات جلية صادقة يسارع قبل الجميع الى الموافقة على القضاء عليهم بالموت والاحلح باعدامهم .

فأجاب المسيويككار انه يستنكر ان تسمي يد العدالة قاصرة عن معاقبة مقترفي هذه الفظائع الهائلة وقد دهش لدى سماعه أولئك انذين وُكل اليهم معاقبة الجناة والذين عهد اليهم بايجاب ازاله يدعون دون انقطاع عدم وجود بيئات

وشهادات جلية . ومن الممكن ان يكون تعذر وجود شهود عيان على كثير من حوادث القتل وليس ذلك بالامر الغريب لان الدروز ذنجوا جميع الذين لم يلوزوا بالفرار . بيد انه لما كان ٦ الاف جثة تشهد بالجريمة الفظيعة التي اقترفها الدروز ولما كان يقتضي الاسراع في معاقبة الجناة بوجه العرف كما اقرت اللجنة على ذلك فملى المحاكم ان تخضع لحكم الظروف وتبني احكامها على دلالات مختلفة عن التي تستوجبها الظروف العادية .

فجره الميودي وكبربان على المحكمة ان تعتمد في مثل هذه الظروف على الشكاوى والرأي العام .

وختم فؤاد باشا الجدال مصرحاً بأنه لما كانت اللجنة قد وافقت على قاعدة تنفيذ احكام الاعدام كلها في وقت واحد ولم تبد رأياً حتى الآن في احكام محكمة بيروت فستتقضي برهة قبل ان تبت مسألة تنفيذ الاحكام المذكورة . وعليه عزم على ان يصرف جهده في هذه الفترة في جمع ادلة جديدة على الـ ٢٩٠ شخصاً المسجونين في المختارة . ولربما مكثه هذا التحري من زيادة عدد احكام الاعدام فيبادر الى تنفيذها عاجلاً وفي وقت واحد فور وقوفه على رأي اللجنة في احكام محكمة بيروت .

فاغتم الميويكلاار الفرصة السانحة وسأل فؤاد باشا اذا كان تلقى اوامر من الاستانة بخصوص دفع التعويضات الى مسيحي دمشق وقد قطعت اللجنة في هذه المسألة منذ ثلاثة اشهر . فأجابه المندوب العثماني انه لم يرد عليه جواب على كتاباته المتواصلة لكنه لا ييأس من وصولها قريباً .

فقال اللورد دوفرين ان تأخير الباب العالي تسوية هذه المسألة لغلطة عظيمة . ثم تلا مندوب فرنسا على مسامع فؤاد باشا صورة عريضة رفعها اليه ٤٣ عيناً من بعلبك وألفت نظاره الى الحالة المقلقة السائدة في تلك البلدة . فانكر فؤاد باشا

وصولها اليه ووعده باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتحسين حالة بعلبك بعد استقصاء صحة الخبر. أما بخصوص جزين فقد تأكد له من الانباء التي توفرت لديه ان الحالة فيها ليست بسيئة كما قيل. أجل انها لا تخلو من الشقاء لكنها ليست بميؤسة وقد أمر بتوزيع أوراق على الاهالي الشديدي العوز ليستلموا فرشاً واغطية في المختارة واستغرب عدم مجي احد منهم .

فاستوضح مندوب فرنسا فواد باشا عما إذا كان استتببت صحة ما ذكر في جلسة سابقة وقوامه ان ٥٠٠ دمشقى مبعدين الى طرابلس القوا الرعب في قلوب المسيحيين بوعيدهم وسلوكهم . فأجاب فواد باشا انه كتب بهذا الخصوص الى أحمد باشا مستفهماً فلم يصله جوابه حتى الان انما يسمعه منذ الان ان يؤكّد ان قد بولغ في عدد الدمشقيين الموجودين في طرابلس .

ثم سأله المسيويكلاار عن كواثر متنوعة وقعت حديثاً في جوار دمشق . فأوضح فواد باشا ان البدو نهبوا إحدى قرى حوران وحدث بعض الاضطراب في قرية أخرى لدى اعلان اقدام الحكومة على استيفاء ضريبة وفرّ سكّانها وان الدروز اللاجئين الى حوران عرضوا اعادة المسلوبات على شرط منحهم العفو وان الحكومة لم تستصوب العفو عن جناة محكوم عليهم غياباً بالاعدام وانهم اذا كانوا تمكنوا حتى الان من النجاة من سيف العدالة بامتناعهم في حوران فذلك ناتج عن ان الحكومة لا تستطيع الان نظراً لتساوة برد هذا الفصل ان تجرد في اثرهم وتطاردهم ولذلك عوّلت على مجاملتهم الى ان يحين الوقت الملائم لارسال الجنود اللازمة للقبض عليهم اتقاء ان يعمدوا الى الاعتداء على القرى المجاورة .

فاستجلاه المسيويكلاار ما اذا لم يكن في وسع جنود حامية دمشق الزحف على حوران قبل اقبال فصل الشتاء وفقاً لرأي دولته .

ويبين المسيونوفيكوف ان مراعاة فواد باشا الدروز اللاجئين الى حوران لم

(٢٨٣)

تأت بالنتيجة المرجوة لانهم يرتكبون كل يوم أعمال اللصوصية في تلك الجهة من الايالة .

فردّ عليه فواد باشا ان هذه الحوادث استثنائية وهي تجري عادة في البلاد وان في وسعه ان يتعهد بحفظ هية السلطة في المدن غير انه يتعذر عليه كبح جماح سكان القرى والسهول القاصية حيث تنقصه الوسائل اللازمة عدا ان هؤلاء السكان لا يعرفون نظاماً ولم يُدوخوا تماماً .

فصرح الموسيو نوفيكوف ان لا أمل بتوطيد قدم الراحة في سوريا دون اخضاع حوران . وشاطره اللورد دوفرين رأيه ملحاً بسرعة العمل . وفضت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة .

(ملحق عدد ٣٧٢ ص ٤٧٤ - ٤٧٩ . ودي تستا عدد ٨١ ص ٢١٣ - ٢٢٠)

١٥٤ - اللورد كولي الى اللورد روس في ٢٨ منه [سرّي]

تشرّفت بان تلقيت ليل السبت المتقضي بعض اسطر بخط الامبراطور ومهما رسالة من الجنرال دي بوفور الى وزير الحربية مؤرخة في ١٢ الجاري وقد بسط فيها حالة سورياً باسهاب وختمها بقوله انه لا يناسب الان اخراج الجيش الذي بأمرته من سورياً .

وقد رغب إليّ الامبراطور في كتابه ان ابذل جهدي في اقناع حكومة جلالة الملكة بالنظر في هذه المسألة بعين الانصاف وبالتعويل على نظام يكفل عدم تجديد ذبح المسيحيين فيسرّ اذ ذاك باخراج جنوده من سورياً . فاستنسخت حالاً رسالة الجنرال دي بوفور وهي متقدمة في طيه .

يبدّ انه كان عليّ ان اوّطد العزيمة على الخطة التي يخلق بي انتهاجها . اجل ان مخاطبة الامبراطور اياي توّأ مزعجة غير ان الشؤون المتعلقة بمسألة سورياً بلغت موقفاً

حرجاً حتى اني لم أر من المناسب ان ارفض وساطتي بين جلالتة وسيادتكم .
وقد وجدت خلال تلاوتي رسالة الجنرال دي بوفور ان قد بالغ كثيراً في
الحوادث المروية وهي تختلف كل الاختلاف عن الروايات المرسله إلى حكومة
جلالتها ولذلك عدلت عن مجاوبه الامبراطور خطأ على كتابه إلى سؤال جلالتة ان
يجود عليّ بمقابلة لا تمكن من مفاوضته في هذه المسألة .

وسأصرف عنايتي الى ان اوضح للامبراطور ان رواية الجنرال دي بوفور غير
جديرة بالثقة وخلا ذلك سأستمع بالبراهين التي اوحيت إليّ بها في رسالة سيادتكم
رقم ١٠٨ المؤرخة في ٢٤ الجاري .

(الكتاب الازرق السري عدد ٣٦٢ ص ٥٠٠-٥٠١)

١٥٥ - ومنه ابه في ٢٩ منه [سري]

اتشرف بانباء سيادتكم عطفاً على رسالتي السرية رقم ١٥٦ بتاريخ أمس باني
حظيت بمقابلة الامبراطور بعد ظهر أمس . فقلت لجلالتة ان الكتاب الذي شرّفني
بتوجيهه إليّ وهو يقتضي ايضاحات طويلة تضيق عن استيعابها الكتابة دفعني الى
استئذانه في مقابلته وزدت ان جلالتة استهنّني الى اقناع حكومة جلالة الملكة بان
تنظر بعين النزاهة إلى الحالة في سوريا في حين ان واجبي يقتضي عليّ ان ألفت انظار
جلالتة إلى القيام بتعهدات حكومته .

ومع اني كنت احتطت وأخذت معي صورة الصك الموقع في ٣ آب المتضمن
بيان اسباب ايفاد الجيش الفرنسي الى سوريا خشيت ان اخفق في ان اوضح
لجلالتة الفرق الكائن بين الواجبات المفروضة على الجنود والمهمة الموكولة الى اللجنة
الاوربية . ألم ير ان واجبات حكومته مقصورة على اخراج الجنود في الاجل المعين
في اتفاقية ٥ ايلول . فكان جواب جلالتة واحداً وهو انه مستعد ليس فقط

لاقتال جنوده إلى فرنسا بل يرغب كثيراً في ذلك (لان بقاءها في سوريا يكلفه نفقات باهظة) وانه يود ان يستقدمها فور تنظيم حكومة لبنان اذ يعد ذاته عندئذ بامن من كل مسوولية . ثم اشار جلالتة الى موقفه الخاص في هذه المسألة فقال انه يتعذر عليه التصام عن سماع العرائض العديدة التي رفعها اليه الموارنة ويرجونه بها مواصلة حمايتهم . وان الحزب الكاثوليكي في فرنسا مراقب كل حركاته بحيث لا يمكنه تبرئة نفسه اذا عقب جلاء الجنود الفرنسية عن سوريا تجدد المذابح .

قلت اني اعتمد ان في وسع جلالتة التوفيق بين الحماية التي يرغب في تمتيع الموارنة بها وبين قيامه بعهوده . وسألته عما اذا كان يرى ملائمة نقل جنود الاحتلال إلى ظهر البوارج الراسية في الشواطئ . حيث يمكنها ان تظلل السكان بجبايتها دون خفر حقوق سيادة السلطان ؟ فاعترضني الامبراطور بان البوارج البحرية لا تستطيع مراقبة داخلية البلاد . فاجبته ان كل من يعرف شوون تلك البلاد يعلم العلم اليقين بان وجود اسطول في الشواطئ . قادر على ائزال الجنود الى البر متى اقتضت الحاجة لكاف لاستدراك وقوع اضطرابات ذات بال . والحجت على الامبراطور بشدة ليعمل على هذا التدبير ولي الرجا بان تكون اقوالي أثرت بجلالتة بعض التأثير .

ولما كان الامبراطور قد استشهد غير مرة في خلال الحديث بفحوى رسالة الجنرال دي بوفور ليوضح ان حالة سوريا تستوجب اطالة مدة الاحتلال قلت اني مع اعترافي لجلالتة بحق الاعتماد على روايات مأموريه استأذنه في التسليم لحكومتي بحق وضع ثقتها في صدق موظفيها . لان الرسائل التي تلقتها حكومة جلالة الملكة من سوريا تختلف كثيراً عن انباء القائد دي بوفور . وأردفت اني لا اريد ازعاج جلالتة بدخولي في التفاصيل بيد ان لا بد لي من الاشارة الى أمر خطير وهو انه بينا القائد دي بوفور يميل الى الاعتماد ان اطالة مدة احتلال الجيش الفرنسي سوريا هو علاج شاف لكل انواع الشقاء المستولية الان على سكان تلك البلاد التاسعة

فكثيرون موقنون ان هذا الاحتلال يساعد على استمرار هذه الحالة الشومى اذ ان الموارد ظناً بانهم يتمكنون في ظل الحماية الفرنسية من اعادة اعدائهم القداما واغتصاب اراضيهم لا يريدون ان يفعلوا شيئاً لاصلاح شؤونهم وهم يعللون نفوسهم بأحلام بعيدة عن الصواب الأ وهي استدثارهم بالحكم في لبنان. ومن جهة أخرى فان وجود الجنود الفرنسية في سوريا يثير ظنون الاتراك السيئة ويفضد الدرود وينفرهم بحيث يتعذر النجاح في توطيد اركان حكومة ثابتة في سوريا. ولم اتمالك من الاستشهاد بمجاذبة رومية وكيف آل احتلالها الموقت الى احتلال دائم. فاستصوب الامبراطور قولي دون تردد .

لا أريد ان احمل سيادتكم عناء الوقوف على دقائق هذا الحديث الذي لم يسفر سوى عن اعراب الامبراطور عن رغبته في ان توحد الدول كلمتها لحث الباب العالي على انشاء حكومة في لبنان دون تأجيل على أية صورة كانت .

وقد تحققت - وهذا اليقين مبني على تأكيدات الامبراطور ومعارضتها بما سمعته من اناس آخرين - ان تردد جلالاته في ان يأمر جنوده باخلاء سوريا ناشي ، عمأ اوضحه والمسيو توفيل لي. وانه اذا بُشّر بان تنظيم لبنان قد تم فترول في الحال الموانع الحائلة دون اخراج الجنود. واعتقد انه لو لم يكن مجالس النواب اوشك ان يجتمع لما خوطننا في هذا الصدد بيد ان الامبراطور يرغب على ما أرجح في ازالة ما كان لتصرفه مع البابا من سوء الوقع في البعض بمجايته المذهب الكاثوليكي في سوريا والصين وهو يخشى اذا خرجت جنوده من البلاد الاولى قبل تمام تنظيمها ان يُتهم بتركه الموارد معرضين لانتقام الاتراك. ومن ثمه فانا لا استغرب اذا لم يشاطرنى الغير رأبي ولا ارجو بعد كل ما جرى الأ يساء الظن بحق في صدق الامبراطور. ولذلك اقتصر عملاً بواجباتي على بسط رأبي تاركاً لحكومة جلالة الملكة ان تقده

على هواها وتعلق عليه ما يستحق من الاهمية .

(الكتاب الازرق السري عدد ٣٦٤ ص ٥٠٨ - ٥٠٩)

١٥٦ - القائد بوفور الى وزير الحربية . عن بيروت في ١٢ من

ياحضرة الماريشال : ان الرسالة التي تشرفت بانفاذها اليكم في ٤ تشرين الثاني المتقضي تضمنت خلاصة اعمال جيش الاحتلال في الجبل وبيان الوسائل التي اتخذت للاسراع في ايواء المسيحيين قبل دخول فصل الشتاء في كل مكان امتدت اليه يدنا والمصاعب التي اقامها المأمورون العثمانيون في كل آن في سبلنا لمنع الخير الذي سعينا الى فعله . ووصفت ايضاً شقاء المسيحيين في الآونة الحاضرة ومخاوفهم من المستقبل وأبنت وجوب وضع حد لهذه الحالة والوسائل التي رأيتها مناسبة لادراك الغرض الذي توخته اوريا .

ولم انقطع منذ ذلك الحين عن ايقافكم في رسائلي المتتالية على مجرى الحوادث والكوائن . أما الآن وقد بدىء بالاهتمام في حل مسألة سورياً أرى من الواجب ان ابسط أمام اعينكم مشهد حالة لا بد من ان تزداد خطورة اذا لم يبادر عاجلاً الى ازالة قلقها الموهن عزائم المسيحيين والمشجع اعداءهم . ففي لبنان لم يعمل شيء خلافاً مما تمكناً من اجرائه توأ رغماً عن دسائس الاتراك لعرقلة مساعينا وحتى الان لا تستطيع الحكومة العثمانية المفروض عليها معاقبة الجناة واعانة المنكوبين ان تثبت خلوص نيأتها بعمل هام لما وعدت باجراء العدالة واعاضة الحسائر بغية التخلص من تدخل اوريا وعضد فرنسا . أما بخصوص الاقتصاد من الجناة فحتى الان لم يقض على أحد من زعماء الدروز الذين قبض عليهم في ٢١ ايلول مع ان جريمهم ثابتة لدى الجميع من سلوكهم في خلال المذابح . وليس بوسع أحد ان يعرف المصير المعد لخورشيد باشا وطاهر باشا وسائر المأمورين الاتراك الواقعة عليهم تبعة المذابح المتهمين

بالاشتراك فيها مع ان محاكمتهم مستمرة منذ ثلاثة اشهر .

لما أُنذِر فؤاد باشا بوجوب معاينة دروز الجبل طلب الى مندوبي المسيحيين بيانات باسماء كبار الجناة وقضى شهراً في التسوية والمماثلة بحيث تمكن معظمهم واكبرهم إثمًا من الهرب قبل مباشرة مطاردتهم كما انبأتكم . ثم أُطلق سبيل الزعماء الذين قبض عليهم بحجة ان اسماءهم غير مدونة في بيانات المتهمين . فقد كان قبض في عيه على ٣٣ شخصاً فلم يبق الان منهم في السجن سوى واحد وقد أُفِرَج عن جميع اعضاء اسرة ابي نكد بعد تحقيق اولي قام به القاضي الموفد من بيروت مع انه من المشهور انهم غمسوا ايديهم في المذابح . ولم يُقبض في المتن سوى على ٤٩ درزباً من ٤٧٢ مدونة اسماءهم في البيانات فابقي في السجن اربعة منهم فقط . أما سجنى المختارة فهم اناس لا أهمية لهم وفؤاد باشا يحتفظ بهم حتى اذا أُكْرِه على اعدام بعضهم ينتقي من بينهم الاشخاص الذين سيضحيم ارضاء للرأي العام .

وبعد ان اتخذ هذه التحولات ذهب في الجاري الى المختارة لمراقبة معاينة الجناة وقد طنطن بها كثيراً . فلم ينخدع المسيحيون بهذه الظواهر وأبى وكلاؤهم بجارة الباشا الى ما اراد اذ شاء ان يجعلهم مدعين عامين ليلقي عليهم تبعه الاحكام التي يقضى بها فيتسنى له ان يعلن بعد محاكمة مجملّة وصدور حكم امام هولاء الوكلاء وحدهم بمزل عن كل مراقبة انه انالهم جميع طلباتهم وان عقاب الجناة قد تمّ ونار للدم المسفوك . لم ترد عليّ حتى الان تفاصيل عمّا جرى في المختارة منذ وصول دولته بيد انه اتصل بي ان المسيحيين صرّحوا بانهم لا يريدون اتهام سوى من سبق لهم التشكي منهم وانهم لا يقدمون البيئات على جريمة المتهمين الا اذا جرت المحاكمة في بيروت علناً واحيطت بضمانات النزاهة وهي حضور ممتدي المندوبين الاوربيين .

أما إعادة المسلوبات الى المسيحيين فلم تأتِ بنتيجة الا حيث ارغمت فضائل

الجند الفرنسي الدروز على اعادتها متقلبةً على معاكسة المأمورين العثمانيين
 وخلا هذه الاماكن فقد اكتفى الاتراك باستعادة بعض اغطية بالية وآنية طبخ
 لا قيمة لها حفظوها في مستودعاتهم بحجة ترتيب توزيعها على المسيحيين ولم يعطوا
 منها المنكوبين الا اذا اعترفوا لهم خطأً بانها بدل قسم من نصيبهم في التعويض
 الذي سيدفع لهم مبالغين في تامين هذه الاواني .

أما بخصوص اسكان الاهالي في قراهم المدمرة واعادة بناء بيوتهم المخربة
 المحروقة فيحسب لا تكون جنودنا لمساعدة الفعلة على الترميم وحيث لا يستعان
 بالمال الذي جادت به اوربا لشراء المواد اللازمة فلم يفعل شي . وجل بما اعطته
 الحكومة العثمانية بعض مساعدات تافهة تكاد لا تكفي لسد الحاجات
 الضرورية ودفعتها ربع بل خمس نفقات الترميم المقدرة حسب تخمين فاسد .
 فهذه هي الوسائل الوحيدة التي اتخذتها الحكومة العثمانية منذ خمسة اشهر
 واعلنتها على رؤوس الاشهاد مفاخرة بها . وبعد شق النفس وعدت باعطائي ٧٥٠
 الف غرش لاعادة بناء دير القمر وهي مدينة آهلة بخمسة الاف نسمة دُمرت
 تماماً ولم يدفع من هذا المبلغ سوى ٣٠٠ الف غرش .

أما الاماكن الواقعة خارج دائرة عمل الجيش الفرنسي أو التي لم تتمكن
 اللجنة من الاهتمام فيها خاصة فلم تنل أدنى مساعدة . فأهالي اقليم جزين هم
 في عوز كلي لا يملكون شيئاً لسد رمقهم او اعادة بناء بيوتهم ومنذ عودتهم الى
 قراهم لم يعطوا سوى لحاف واحد لكل ٣ او ٤ أشخاص ولم توزع عليهم سوى
 كمية قليلة من الدقيق ساعدت على اعاليتهم بضعة ايام . ولذلك جاء جمهورهم الى
 المختارة يشكون حالتهم الى فؤاد باشا ورفموا الى اللجنة والى عريضة يجهرون
 بها انه اذا لم يُسقفوا عاجلاً يضطرون مجدداً الى هجر قراهم مجيئاً الى مدن
 الشاطي . الفاصة بالاجنين .

ان جميع هؤلاء السكان التعساء الذين عضتهم الفاقة بانباها ليسوا فقط غير آمنين على حالتهم الحاضرة بل على مستقبلهم ايضاً ولا يمكنهم حراثة اراضيهم لخسارتهم ابقارهم وعدم وجود البذار. وصناعتهم الوحيدة التي يمكن ان تضمن معاشهم في السنة المقبلة هي الحرير وليس لديهم البذر الذي تتولد منه دودة الحرير ولا البيوت لتربيتها وقد مضى شهران وفؤاد باشا يعدهم باعطائهم البذر والمال اللازم لترميم بيوتهم ولان لم يتم بوعده .

لقد تحقق ما توقعته في رسائي الاولى فان صبارة برد الشتاء والفاقة اماتنا من المسيحيين اكثر من امات المذابح فقد فتكت الحمى في قرى كثيرة وجرفت سكانها ومات الاطفال من الجوع والبرد في غيرها . أجل ان الراحة موجودة لما لنا من الهية ولما ازلناه من الرهبة في القلوب . بيد انه اهذه هي السكينة المرجوتتبع المسيحيين بها بينا الدروزو المسلمون لا يزالون يتوعدونهم دون انقطاع ويهينونهم حيث لا ترابط جنودنا؟ والاتراك لا ينصفونهم بل يحمون اعداءهم جهاراً ولا يمكنهم معاطاة اشغالهم دون التعرض لخطر الاعتداء عليهم وقد حرموا وحدهم حمل السلاح في حين انه مباح لغيرهم .

فهذه حالة لبنان المحزنة وهي تضارع ما هو جارٍ في سائر انحاء سورياً . بيروت وصيدا وجميع مدن الشاطي . مكتظة باللاجئين وقد قلت مواردها مع ازدياد فاقتها . وجميع هؤلاء المنكوبين يعيشون من الاحسانات التي يعطونها .

أما في البقاع فلا تصل الاحسانات الا الى القرى الكائنة في دائرة عمل لجنة الاحسان الفرنسية المقيمة في زحلة .

قد اهملت الحكومة التذرع بأقل وسيلة لتحسين حالة سكان شرقي لبنان وناحيتي حاصبيا وراشيا المسامة الى عهدة الاتراك . فلا تزال الحالة في تلك الجهات

على ما كانت عليه منذ ستة اشهر فالبيوت المدمرة لم ترمم وسكانها يموتون جوعاً وممّظهم لجأ الى مدن الشواطئ .

ان المسيحيين القاطنين في جوار بعلبك كانوا قد بدأوا بالعودة الى بيوتهم اسوةً باهالي زحلة . بيداً انه قد شاع ان مشاغب جديدة حدثت فيها رغماً عن وجود حامية تركية كبيرة فأضطرّ المسيحيون الى مفادرة بلادهم فراراً من اعتداءات المسلمين والمتاولة . وقد بتّ انتظر تفاصيل هذا الحادث .

ان القلاقل مستمرة في نواحي صافيتا وعكار الكانتين شمال شرقي طرابلس والاعتداءات متواصلة على المسيحيين وقد افلسوا لكثرة المفارم التي ارهقهم بها رؤساء الناحيتين المذكورتين دون ان تحرك حكومة طرابلس ساكناً وتتهم بمعالجة هذه الحالة . وقد حدث بعض اضطرابات في حلب فاوجبت ارسال تابورين من حامية دمشق اليها . وقد غزا العرب كل البلاد في جوار حمص وحماه بين دمشق وحلب وعاثوا فيها مخربين . فالانباء التي وردت عليّ من تلك الاماكن تدعو الى اضطراب البال .

لقد ساءت الحالة في دمشق زيادة عمماً ذكرت لكم في رسالتي المؤرخة في ٤ تشرين الثاني وفي كل يوم يخفّ تأثير الشدة التي استعملها فواد باشا في سكانها فالمسلمون لا يزالون واقفين موقف العداء وان كانوا لم يعتدوا والمسيحيون فقدوا الثقة التي كانت عادت اليهم حيناً على اثر تدخل اوربا لعدم وجود ضمانات تطمن بالهم على المستقبل . كما ان متابعة الحكومة نزع السلاح من يد اتباع الامير عبدالقادر الجزائري يزيد مخاوفهم . وعليه فالمهاجرة متواصلة ولقد كاد الجميع يبرحونها لو لم يمنعوا من ذلك . ان حضور اللجنة انعشهم مدة بضعة ايام انما عقبه بأس عظيم لما رأوا ان قد اوقف رفع الانقراض من حي المسيحيين فور براح مندوبي الدول هذه المدينة وقد كان بديء به قبل وصولهم

يوم واحد وانه بدل الفرج المرجو عادوا الى ما كانوا عليه من التماسه والشقا .
 أما في حوران فوقف المسيحيين لا يزال حرجاً وهم عرضةً لتهديد العرب
 والدروز المتصمين فيه .

وكان ان شئت الوقوف على حقيقة حالة المسيحيين في جنوبي سورياً
 واستنابات صحة الانباء التي وردت علي من الاماكن الكائنة خارج منطقة
 عمل جيش الحملة فرأيت مناسباً ان اعهد الى بعض ضباط اركان حربي ان يجوبوا
 البلاد بحجة السفر الى القدس لتجريد تجولهم من كل صفة تنقيب . فودعني
 الضباط المذكورون في ١٢ كانون الاول في صيدا وساروا على سيف البحر
 وزاروا صور وعكاً وحيفا ثم اجتازوا بلاد الجليل والسامرة مارين بالناصره
 وجبل الطور وجنين ونابلس ومنها قصدوا القدس ثم عادوا بطريق الرملة
 وركبوا إحدى البواخر في يافا فأوصلتهم الى بيروت في ٣٠ كانون الاول . واني
 ناقل اليكم خلاصة وصف ما شاهدته هولاً الضباط في المدن السابق الايمان
 اليها اتماماً لبيان حالة سورياً :

فقد رأوا حالة صيدا كما وجدتها حرجة فاضطرتت الى ارسال فصيلة من
 المشاة اليها لان الجنود التركية اهانت وكيلنا القنصلي وأحد المرسلين وهاج
 المسلمون وهددوا المسيحيين . وكان المدير اعترف بمجز الحكومه عن تسكين
 فائر المسلمين وقع المشاغب لو وقعت . فاطفاً حضور جنودنا بحجرة الفتنة واعاد
 الثقة الى مسيحي المدينة والى ثلاثة الاف لاجيء من نواحي جزين وحاصياً
 وراشياً .

ان صور الشهيرة أمست بلدة حقيرة مأهولة باربعة الاف نسمة فيها ١٨٠٠
 الى ٢٠٠٠ مسيحي والباقون مسلمون ومتاولة . وقد لجأ اليها ٢٣٠٠ نسمة من
 راشياً الفخار وميمس والكفير فهولاً التمساء ياوون الى حوانيت خربة وهم

عراة لا مورد لهم لسدّ جوعهم سوى الـ ٣٠ بارة التي خصصتها لهم الحكومة ولا تدفعها باترامها . ومع شدّة شقائهم يأبون الرجوع الى بلادهم قائلين انهم لا يجدون فيها سوى انقراض بيوتهم وجثث اقاربهم ووعيد السفّاحين الذين لم يعاقبوا . لا يوجد في صور حامية من الجنود مقيمة في ثكنتها وليس لدى عاملها لتقرير الامن والسكينة سوى ٢٠ من رجال الشرطة وبعض جنود من الباشبورق أمّا ضواحي البلاد حتى عكا فتتمتع ببعض الراحة وقد كفّ المتأولة وهم يؤلفون معظم سكّانها عن الاعتداء على المسيحيين مع انهم استسلموا للنهب في خلال الكوائن الاخيرة . ومن المرجح انهم يميلون الى الانفصال عن الاتراك لكرههم ايّاهم لو لم يمتقدوا انهم سيلزمون بالبقاء تحت حكمهم .

ان اهالي عكا يناهز عددهم ١١ الف الى ١٢ الف نسمة فيهم ٩ الاف مسالم والفا مسيحي و ٣٠٠ الى ٤٠٠ اسرائيلي . أمّا الاستحكامات والحصون التي اصاحبها ابراهيم باشا فلا تزال في حالة حسنة لجهة البحر خاصة بيد ان سائرها قد تحرب ولم تمد اليه يد الاصلاح . وهي مساحة بماية وثمانين مدفعا مختلفة القياس والطرز و ١٨ مدفعا اخر كبار لا تصلح لشيء . وهي مركبة على عجالات اكل عليها الدهر وشرب . لكن الحكومة ارسلت اليها والى طراباس حديثا بعض مدافع جديدة لتسليح المعاقل لجهة البحر . أمّا عدد حاميتها فتلاثماية جندي منظم و ٣٥٠ من مطلقي المدافع (طوبجي) من الوطنيين . وتشتمل كل هذه السنجقية على ٦٠ الف نسمة في عدادهم ٢٠ الف مسيحي .

ان روح مسلمي عكا لم تبرح في ككل آن نازعة الى الشر ولذلك هلع المسيحيون كثيرا اثناء الفتنة ولو وقع أقل حادث جرّ الى مذبحة هائلة والفضل في اتقانها عائد الى اخلاص المفتي عبدالله ابي ندى . ومع ان الاوربيين والمسيحيين قد اجمعوا على الاقرار بحسن صنيعه وجهر وا به علانية فقد قبض

عليه دون غيره على أثر تحقيق اجراء امير البحر مصطفى باشا وسبق الى بيروت فابعدہ فواد باشا الى رودس بتهمة تحريضه أبناء مذهبه على القتلة وحتى اليوم لم ينفك المسلمون باغراء الجنود التركية ولاسيا رجال المدفعية المعروفين بتعصبيهم عن اهانة المسيحيين وتهديدهم علناً باستئناف ذبحهم فور جلاء الجنود الفرنسية عن البلاد وهو قريب .

أماً في حيفا فالذعر اخف لوجود بعض بوارج اوربية في ثغرها تطمأن لمرآها قلوب المسيحيين وعديدهم قليل .

وقد استتبت الراحة في الناصرة وكل بلاد الجليل منذ قدوم الجنود الفرنسية . بيد ان القلق كان شديداً ابان مجازر لبنان ودمشق . واذا ما كان المسيحيون قد نجوا فالجميع يصرحون بانهم لما لم يكن لهم ثقة بأموري الاتراك لثبوت سوء نيتهم وعجزهم فهم مديونون بخلاصهم الى عقيل آغا زعيم البدو الذي حماهم بفضلاً بالاتراك وكبح جماح المسلمين المتحفزين للاتقضاض عليهم والجميع في البلاد يشبهون حسن سلوك هذا الزعيم بسلوك عبد القادر في دمشق وهو كالامير في حبه واخلاصه لفرنسا فيجب تنشيطه لانه اذا ما وقعت مشاغب في بلاد الجليل فهو الركن الوحيد الذي يعتمد عليه المسيحيون .

ويوجد ايضاً في الناصرة مسلم ذو كلمة نافذة اسمه محمد الصفدي استحق بسلوكه أجمل الثناء وقد منحه الامبراطور وساماً لما عرفه به المسيو دي سولسي في باريس وقد كان خلصه من البدو اثناء تقيبه العلمي في طبرياً .

أماً ببلاد نابلس والسامرة وقد كانتا منذ بضع سنوات مرسحاً للشقاوة والثورة على الحكومة التركية اصبحتا اليوم راتعتين في مجبوحة الراحة تحت ادارة رجل حازم ليس لديه سوى ٣٠٠ جندي الأ وهو يوسف بك الذي يجري على طريقة الحكومة المصرية التي تقيد بخدمتها مدة طويلة . على انه لا

ريب في ان المسلمين يضررون الشر للمسيحيين ولئن كانت افراس احقادهم مقيدة الآن . وهو لا . يخشون ان تتحقق الاشاعات المذاعة بلباقة عن قرب سفرنا لتيقنهم اننا اذا غادرنا سورياً قبل ان نوليها ضمانات كافلة استتباب الامن فيها اعاد مواطنوهم الكربة عليهم ولا ثقة لهم في الاتراك لانهم لا يرجون منهم حماية أو عدالة .

لا يزال الشقاء والاضطراب يخمين فوق بلاد اليهودية ووادي الاردن فالطرق حوالى اورشليم ليست بأمنة ولا ينجو مسيحي مسافر من الاعتداء فحالتهم لا تطاق ويشعرون انهم عرضة لانفجار بركان التعصب .

يخيل ان الكوائن الاخيرة لم تؤثر في القدس وبيت لحم وضواحيهما كما أثرت في سائر انحاء سورياً فكأن امتزاج المسلمين بالاوربيين الآتين لزيارة الاراضي المقدسة لطّف اخلاقهم وجملهم اكثر مساهلة . بيد ان خبر المذابح احدث قلقاً عظيماً فهلمت قلوب المسيحيين من جراء سلوك الجنود التركية التي كانت تحرّض المسلمين على الفتنة وتهامل الحكومة التي تناومت كي لا ترى اشتعال جمرتها وكل آمال الاهالي هنا وفي سائر البلدان مبنية على تدخل اوربا والضمانات التي تمنحها لسورياً . هذا وان الحال في الرملة ويافا مماثلة لما تقدم .

واذا اجملت بيان هذه الحالة وقد توخيت وصفها كما هي جازلي ان اقول :

١ : انه اذا كانت المذابح التي بدأت في لبنان واتصلت بدمشق لم تمتد الى سائر انحاء سورياً فالفضل في ذلك عائد الى قدوم الجنود الفرنسية . اذ كانت المعدات مهيئة في كل مكان لآبادة المسيحيين ولا يسع احد اليوم ان ينكر ان المكيدة كانت مدبرة من قبل .

٢ : ان المساعي لا تزال منصرفة الى تحريض المسلمين الذين عاشوا حتى الآن مع المسيحيين بونام على احداث فتنة جديدة .

٣: ان سوء نية الجنود التركية وممظم مأموري الباب العالي جلية وهم حاققون على المسيحيين لانهم جلبوا على البلاد تدخل الاجانب وهم يعدونه خرقاً لحرمة البلاد .

٤: انه بغية تشجيع المسلمين ويزع الامال من صدور المسيحيين أذيت اخبار توذن بقرب سفر الجنود الفرنسية وبان الانكليز يمضدون الباب العالي لبسط سيطرته على كل البلاد ويمدون يد المساعدة الى الدروز لاتقاذهم من العقاب الذي استحقوه .

٥: ان الجميع يعتقدون ان فؤاد باشا يعمل باوامر الاستانة وان جل قصده التسوية والماطلة ومراعاة المسلمين والدروز لاستمالتهم اليه .

٦: ان شقاء المسيحيين في دمشق ولبنان وشرقي لبنان وفي مدن الشواطئ لمظيم جداً وان عدد الوفيات يزداد كثيراً في كل الانحاء .

٧: ان الصناعة والتجارة تضررتا بل وقف دولابها في جهات كثيرة .

٨: ان نيران الاحقاد تزداد تأججاً والحالة تخرجاً .

٩: ان كل آمال المسيحيين معلقة على تدخل اوربا وعلى فرنسا التي أسرع عن كرم نفس الى اعانتهم . بيد انها اذا شاءت ألا تفقد نفوذها وتعرض المهمة التي اتخذتها على عاتقها باسم الانسانية الى الاخفاق يتوجب عليها اليوم ان تحقق هذا الامل باستحصائها لسورياً ضمانات تاجمة تكفل حسن مستقبلها .

ان المندوبين الاوربيين يبحثون الان في مسألة تنظيم البلاد وارجو انهم سيرفمون قريباً خلاصة اعمالهم الى حكوماتهم ليتسنى لها القطع به . اذ يتوقف عليه علاج الحاضر والمستقبل . ان مصلحة الاتراك في الظروف الحاضرة تقضي عليهم باضعاف المسيحيين وتنشيط المسلمين والدروز وعليه فلا سبيل للاولين ان يرجوا من الاتراك عوناً وانصافاً وتعويضاً .

اضرب عن اعادة الكلام في مباني النظام التي اوضحتها في رسائلي السابقة
اذلا ازال اعددها ضمن وسيلة للوصول إلى انشاء حكومة تولي المسيحيين
الطمأنينة والراحة اللتين يحتاجون اليهما للنهوض من كبوتهم دون احداث
عراقيل جديدة واغاظه أحد واثارة الحسد .

اذا كان يتعذر جعل حكومة سورياً مسيحية ومستقلة - وهو افضل حل -
وفصلها عن الباب العالي حفظاً لسلامة اراضيه فيجب على الاقل ايلاء لبنان
حكومة مسيحية واذا فزنا بامنيتنا نكون قد خدمنا البلاد وقمنا بالمهمة التي
قبلتها فرنسا حق القيام .

لقد انتشر هنا منذ حين رأي صادف اقبالاً وكان ان لهجت به اليوم
الجرائد الاوربية وقوامه انشاء خديوية في سورياً وتولية فؤاد باشاعليها والقائلون
بهذا الرأي هم الانكليز ولا ريب في ان مندوب السلطان يبذل جهده إلى
انجاحه متذرعاً بكل الوسائل . لا أريد ان انقد الان ما اذا كان هذا الرجل
- وهو يحاول منذ ستة اشهر عرقلة الخير الذي تريد أوروبا ان تفعله - جامماً
الصفات اللازمة بيد أنه تركي وستبقى طريقة حكمه كماياله تركية حتى اذا ما
توفق الى توطيد الراحة فلا يقوى على ضمان رفاهية الاهالي الواجب ابلاغهم
المنزلة التي ينبغي ان يشغلوها في الهيئة الاجتماعية الحاضرة وهي تنفر من الظلم
والاستعباد . ان لبنان ادرك بعض النماء في عهد حكومة اثبتت منافعها الامتحان
الطويل فلتعد اليه هذه الحكومة اذا ما تعذر منح سورياً بأسرها حكومة افضل
من التي تولت شؤونها قبلاً .

هذا وان فؤاد باشا مع تمهيد السبيل لبلوغ ضالته المنشودة لم يجد عن
الخطة التي رسمتها له حكومته تحقيقاً لغايتها وقوامها بسط سيطرة الاتراك على
كل البلاد . ويكفيني لازالة كل ريبة من العقول في هذا الصدد اذا كان لها

من أثر بعدُ ان اذ كر هنا حادثين نشأ عن تعيين يوسف بك كرم قائم مقاماً على القسم الشمالي من لبنان . وهي لعمري وسيلة عمد اليها فؤاد باشا عن دهاء سياسي وقد اضطررت ان اعترض عليها لاني عدتها افتياتاً جديداً على نظام لبنان ولا يمكن تبديله بغير ارادة الدول اجمع .

ان فؤاد باشا بتوليته يوسف بك كرم منصب القائم مقامية تظاهراً بارضاء المسيحيين لما ان صحف الاخبار بالغت في خدماته ونفوذه ومقدرته ادرك مبلغ كفايته لتيقنه ان هذا الزعيم الماروني الفتى لا يقوى على اقامة العقبان في سبيل غايته ورأى بمرآة فكره ان هذا الحكم الذي سلمه مقاليد ببناء على رغبة الرأي العام سيجعله متى شاء منبع اختلافات تؤول الى فك حزمة عصي اتفاق جميع المسيحيين وقد كانت رُبطت عندما تهددهم الخطر .

وقد استعان رجال فؤاد باشا بهذا التعيين لايهام سائر الطوائف المسيحية في البلاد انه ميزة خص بها الموارنة المظلون بحماية فرنسا فاستاء الروم من عدم اجابة رغائبهم ومراعاة اميالهم فتذمروا ومالوا الى الاتراك فأملوهم بافراز قائم مقامية بهم في الترتيبات التي ستوضع للجبل . وكان ان اوشكت هذه الدسائس ان تزرع الخلاف بين هاتين الطائفتين وأخذ الروم يوقمون عرائض طلباً لتولية فؤاد باشا على ان الاساقفة ادركوا سر الامر فاستعملوا نفوذهم في ابناء طائفتهم واتقوا خطر انجاح السياسة التركية وليس في معاكسة الروم ما يدعوا الى الاستغراب فقد كانوا يقولون اننا نرضى بتنظيم اعتدنا عليه منذ زمن طويل والخضوع لذوي النفوذ . بيد انه لما كان هذا التدبير جديداً وكان الزعيم المين قد أنتقمي من غير الاسرذات المنزلة التي رضخنا لحكمها في كل آن يجب ان نستشار والموارنة في هذا الامر .

أما الحادث الآخر فليس بأقل خطورة فقد جرى منذ ٧ إلى ٨ ايام ان

الدرروز اعتدوا على بعض فرسان ارسلهم يوسف بك كرم الى العبادية احدى قرى المتن المختلطة السكان وهي في جوارحمانا على اطراف القائم مقامية المسيحية وضربوا اقدمهم وجرحوه جرحاً خفيفاً . فتمجبل فواد باشا وأرسل أحمد باشا والي بيروت الى محل الحادثة بحجة ان بعض دروز الجرد الفارين من وجه الجنود لجأوا الى الغابات المجاورة ويخشى حدوث مشاغب وبعد مرور ساعة ألقه بفصيلة قوامها ١٥٠ جندياً نظامياً أقاموا في القرية المذكورة متدخلًا تَوًّا في شؤون القائم مقامية المسيحية . وكان يرقب الفرص فسنتح له واغتنمها لاحتلال بعض انحاء القائم مقامية المسيحية كما احتل عبيه وجزين والمختاره في جنوبي لبنان . فأقام يوسف بك كرم الحجة وطلب اخراج الجنود العثمانية من قائم مقاميته حالاً لان حفظ الراحة من خصائصه مهدداً بالاستقالة . فلم يشأ أحمد باشا ان يأخذ على عاتقه القطع في هذه المسألة فكتب كلاهما الى فواد باشا فأجاب يوسف كرم جواباً ملتبساً موعزاً اليه ان يبقى في منصبه دون اشارة الى مسألة الجنود وهذا ما اتصت اليه المسألة . وقد علمت من ممثل حكومتنا فرنسا ان جميع المندوبين الاوربيين سيعترضون على هذا العمل الذي يُعدّ خرقاً جديداً لنظام لا يجوز خفره دون ارادة الدول .

ومن ثمه فغاية فواد باشا جلية . فقد سبق له ان ادخل سلطة الاتراك تَوًّا الى جبل الدرروز بانشائه اربعة مواقع عسكرية في دير القمر والمختاره وعيه وجزين وهو يحاول اليوم التفريق بين المسيحيين الساخطين على تعيين قائم مقام ماروني ويؤمل الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس باعطاء كل طائفة منهما قائم مقامية ويتوق الى احتلال بعض مواقع عسكرية في شمالي لبنان لاتمام ترتيبه الخاص الموقت حتى اذا ما وقعت اختلافات بين الدول وشاءت ان تنفض يدها من مسألة سورياً والتخلص من مشاكلها يُخشى ان ترضى به اوربا .

لا سرا. ان فواد باشا محيط بدقائق الحالة وهو ذو دهاء يشتغل بثبات
 ودون انقطاع لتحقيق الغاية التي يسعى اليها منذ وصوله الى هنا. فهو يريد
 اضعاف المسيحيين فيعمل على زرع الخلاف بينهم ويرمي إلى تسديد ساعد
 المسلمين ومراعاة الدرروز. وجميع اعماله مطبوعة بطابع التروّي والمهارة. وجل
 ما يبغيه ارضاء الرأي العام باعلانه انه موثّد العزيمة على التذرع بوسائل فعّالة
 ثم يعدل عن تنفيذها متى اغترّ الرأي العام بهذه المظاهرة الفارغة وكل من يقرأ
 ويطلع بيان هذه الوسائل يتوهم ان هناك اعمالاً خطيرة بيد انه اذا بحث عن
 النتائج يتحقق انها ليست سوى حيل لتخفيف عواطف الاستياء التي دفعت
 اوربا الى الاهتمام بشؤون سورياً وتسويقها ومماطلتها الى ان تملّ.
 (الكتاب الازرق السري عدد ٣٦٢ ص ٥٠١-٥٠٧)

١٥٧ - المنر « فاه » الى اللورد جوه روس . عن فبأنا في ٢٩ منه

قال لي الكونت دي رشبرج ان لا سبيل الى عقد مؤتمر للبحث في مناسبة
 اطالة مدّة احتلال الاجانب سورياً اذا أبقى الباب العالي الاشتراك فيه . إذ ان
 سائر الدول لا تستطيع الانتداء للمفاوضة في مسألة لا يمكن القطع فيها بمزلة
 عن الحكومة العثمانية . (عدد ٢٨٣ ص ٣٦٨)

١٥٨ - اللورد روس الى اللورد كولي في ٣٠ منه

وصاتني رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٢ المنقضي وعرضتها على انظار
 الملكة فارتأت انه يمكن اجماع الدول على بت مسألة جلاء الجنود الاوربية عن
 سورياً بايضاحات جديدة .

ان الموسيو توفيل يخشى ان تسمي سورياً بعد خروج الجنود الفرنسية في

حالة اسواء مما كانت عليه قبل وصولها وقد بنى استنتاجه على مقدمات تنكر حكومة جلالة الملكة صحتها فقد قال انه كان للجبل حكومة خاصة مضمونة في اتفاق معقود بين الدول الخمس والباب العالي وانه لم يبق الان في الجبل سوى سلطة الباب العالي المطلقة .

أما الحكومة البريطانية فترى ان الحالة مختلفة عما تقدم . فقد انشئت لجنة ووكل اليها ليس فقط السهر على معاقبة الجناة ودفع التعويضات للمنكوبين بل ايلاء لبنان حكومة جديدة بحفظ الامن فيها في المستقبل وحتى الان لم ترفع هذه اللجنة بياناً مجلّصاً اعمالها فاذا ارتأت منح سورياً سلطة مستقلة عن الباب العالي فالمرجح ان حكومة الاستانة ترفض هذا الطلب . واذا كانت الترتيبات التي تقترحها الحكومة التركية ترمي الى حرمان المسيحيين امتيازاتهم فمن المؤكد ان الدول الخمس لا ترضى بها فيطول الجدل ومن الممكن ان يستغرق عدة اشهر فينبغي ألا يتخذ ذلك حجة لاطالة مدة اقامة الجنود الاوربية في سورياً الى ما لانهاية له وانما للمحافظة على الترتيبات التي وضعت في سنة ١٨٤٢ وأكملت في سنة ١٨٤٥ الى ان يوضع النظام الجديد .

لا جدال في ان حدوث قلاقل فجائية هائلة تستوجب علاجاً ناجماً غير عادي وان تعيين قائم مقام درزي بعد ما جرى يثير المخاوف . بيد انه قد ولي قائم مقام على المسيحيين ولا يسع احد ان يتذمر من انتقائه وهو يتمتع بالسلطة المخولة لصاحب هذه الوظيفة وهو ماروني ومسلم . وعليه فجل ما تراه الحكومة البريطانية مناسباً هو ما يأتي :

١ : التصريح بان نظام سنة ١٨٤٥ المتعلق بضمانة سلامة المسيحيين وصياتهم في لبنان يبقّى مرعياً الى ان يبدل بغيره .

٢ : ان فرنسا وبريطانيا انظمي تبقيان في شواطئ سورياً ابان فصلي

الربيع والصيف بوارج حرية لحماية المسيحيين واعانتهم .
وينبغي ان يكتفى في الاحوال الحاضرة بما تقدم. فاذا ما رفض الباب العالي
الاشتراك في توقيع اتفاقية جديدة لاطالة مدة احتلال سوريا ينتهي مفعول
الاتفاقية المبرمة في شهر ايلول ويتوجب اخلاء البلاد في الاجل المضروب
وبهذه الوسيلة تتصل فرنسا من المسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه اوربا والموازنة
(عدد ٢٦٨ ص ٣٥١ - ٣٥٢ . ودي تستا ص ٣٠٦ - ٣٠٧)

١٥٩ - اللورد روسل الى السير هنري بولفر في ٣٠ من

اني مرسل الى سيادتكم صورة الرسالة التي انفذها الموسيو توفنيل الى
سفيره هنا وفيها يعرب عن رغبة جلالة الامبراطور في استطلاع رأي الدول الموقفة
اتفاقية ايلول بشأن اطالة أجل احتلال الجنود الاجنبية سورياً فوق الستة اشهر .
وستعلمون من رسالتي الى اللورد كولي وفي طيه صورة منها اراء حكومة
جلالة الملكة في اقتراح الموسيو توفنيل فاوعز اليكم ان تلحوا على الباب العالي
ان ينفذ في الحال اوامره الى سفرائه ويوضح لهم الخطة التي يريد ان يسير عليها
في مسألة سورياً ورأيه في اطالة الاحتلال وتفهموه ان يبين الوسائل التي لديه
الكفالة عدم تجدد المذابح . (عدد ٢٧٠ ص ٣٥٣)

١٦٠ - ومنه اليه في ٣١ من

اجيبكم على رسالتكم المؤرخة في ١٨ الجاري انه اذا ما كانت الحكومة
العثمانية تعتقد ما قاله لكم عالي باشا يجدر ان تجهر به عندما ترفع اللجنة
خلاصة بحثها في شؤون سورية وتطرحه على انظار الباب العالي والدول الخمس
ولي الرجا بان حكومة السلطان تقتصر في هذه الفترة على مراعاة ترتيبات

(٣٠٣)

سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٥ فلا يليق بالحكومة بعد ان ذهب المسيحيون ضحية المذابح ومطرتهم المصائب ان تحرمهم الامتيازات التي سبق لوزرائها ومأموريها الوعد باحترامها .
(عدد ٢٧٢ ص ٣٥٤)

١٦١- اللورد دو فرين الى السير هنري بولفر في ١ ك ٢

تنبيه : ذكرنا في الصفحة ١٦١ من هذا الجزء هذه الرسالة نقلًا عن الكتاب الازرق الانكليزي الموزع على اعضاء مجلس النواب ونحن نأشرون هنا بعض زيادات عثرنا عليها في النسخة السرية وهي :

وربما توهم ان طريقة الحل التي أشرت بها توول الى تحقيق مطامع فرنسا الاشعبية فهذا ضلال ولا اتردد في القول انه اذا تمت الترتيبات التي اقترحتها تكون الضربة القاضية على نفوذ فرنسا في سوريا . هذا ولما كانت تركيا قد حرمت حتى الان بسط سيطرتها على لبنان عمدت الى الوسائل التي تتدرع بها عادة الحكومات الضعيفة فسمعت الى احباط سياسة فرنسا بتحريضها الدروز على المسيحيين منعاً لتبسطهم . ولسوء الطالع لم يكن للحكومة التركية اللباقية اللازمة لتحريك هذه الآلة الخطرة بمجدق ومهارة فأنكسرت في يدهم وجرحتهم جرحاً يقتضي لرمه سنين عديدة . ولهذا الاسباب أصبح من الضروري تغيير طريقة الحكم وأرى ان تمكين حكومة الایالة من الاشراف على جميع الشؤون والتمتع بسلطة واسمة على كل رعاياها يضمن منع النفوذ الاجنبي في سوريا من بسط اجنحه اكثر من كل وسيلة ترمي الى انشاء قوة تفغ في وجه طائفة همجية وصد طموحها إلى الاستقلال واخفاق احلامها بانارتها اهواء أبنائها على الطوائف الاخرى .
(الكتاب الازرق السري عدد ٣٢١ ملحق ٢ ص ٤٦٣)

١٦٢ - السير كرامبتون الى اللورد روسل . عن بطرسبورج في ١١ منه

تنبه : هذه علاوة في الكتاب السري على الرسالة المثثة في صفحة ٢٠٩ :

وقال البرنس غورتشا كوف عن انتقاء الشخص المراد توليته شؤون سوريا وتعداد الصفات الواجب ان يكون متجملًا بها ان لا شيء . أسد من اراء اللورد دوفرين بهذا الشأن واطبق وصفًا لكنها لسوء الحظ ليست سوى نظرية لا يُعمل بها . هل يمكن ايجاد هذا الرجل المتفرد بين كبار موظفي الباب العالي ؟ ثم قال دولته مازحًا انه يذكر وصف كيفية عمل حساء الارنب وهي : « اصطياد الارنب اولاً » ويرى انه يتعذر اقتناص مثله في بلاد السلطنة .

ثم اردف : فلنعد الى الكلام الجدّ فجميع هذه السياسة ترمي الى غرض واحد الا وهو تعيين فؤاد باشا والياً على سوريا مدى الحياة . فلا اريد ان اطمن في هذا الرجل واكشف معايبه وأقل ما يمكنني ان اقول فيه هو انه اكثر رجال الدولة العثمانية ارتشاءً فهو عاقبة وشر من ذلك فهو عاقبة فطنة فلو ولي سوريا لكان ذلك بمثابة تخليد حكومة الرشوة فيها .

(الكتاب الازرق السري عدد ٣٣٩ ص ٤٧٥)

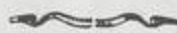
١٦٣ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٣ منه

تشرفت بان انبأت سعادتكم باني خلوت أمس بيوسف كرم القائم مقام المسيحي وتجادبنا اطراف حديث سري وانتم تعلمون انه عين قائم مقام بناء على طلب قنصل فرنسا . وكنت قبيل تعيينه مصممًا النية على عدم الرضا بان يتولى هذا المنصب الخطير رجل متقاد لهذه الدولة ولا سيما لاني كنت اظن ان يوسف

كرم هو آلة بيد المطران طويماً بيداً اني لما تحققت بعد التحري ان مرشح فرنسا هو رجل اكثر نزاهة وجدارة من كل مزاحمه رأيت الأادع التحاسد الدولي يتغلب علي في هذه المسألة لان ذلك يخالف روح الارشادات التي زودتها .
وعليه لم اكتب بعضد تنصيه بل صرفت عنايتي الى الحفاوة به والمبالغة في اكرامه كلما جاءني زائراً . فكانت النتيجة ان كل مرة كان يزاد ثقة بي وقد أسر إلي أمس برغبته في ان يسير بموجب نصائحي .

أما سبب هذا الانقلاب الغير المنتظر فينسب إلى ان المطران طويماً لم يجد في كرم آلة عمياء كما كان يرجو فتغير عليه وهو يكيد له اليوم بغية اسقاطه . واظن ان الموسوي دي بوفور يعضده المطران طويماً لانه استاء من تعيين يوسف بك كرم دون استشارته وهما يسعيان الان إلى تعيين فتى من الامراء الشهابيين يدعى منصور تلقى علومه في باريس إلى منصب القائم مقامية بل إلى امارة لبنان .
وقد سألتني يوسف كرم مساعدته على احباط دسائس اخصامه فاكتفيت بان قلت له انه لما كانت مفاوضات اللجنة الدولية ستسفر عن وضع نظام مخالف الترتيب الحالي فلا يخلق بي ان اعلاه بأمال فارغة لكنه اذا ادار شؤون حكومته باعتدال ونزاهة فاحمل دولة فؤاد باشا على تأييده وانه اذا اضطر الامر الى حرمانه وظيفته فلا يتم ذلك الأبطريقة تحفظ كرامته وبمثل هذه السياسة الصريحة يجب اكتساب ثقة هذه الشعوب واعتقد ان عواطف الاخلاص التي اعرب عنها القائم مقام المسيحي ناشئة عن نهجه سياسة الاعتدال وعدم التشيع تجاه الذين وكل اليه ضمان رفايتهم .

(الكتاب الازرق السري عدد ٣٤٧ ملحق ٥ ص ٤٨٢-٤٨٣)



١٦٤- المأمور فرار الى اللورد دوفرين . عن بيروت في ٣١ من [انطاف]
 وصلتني وانا في المختارة رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٣ الجاري وبها
 توغزون إلي بان ألفت انظار فؤاد باشا الى وجوب معاقبة قتلة بعض رجال
 الدروز ونسائهم واطفالهم المحصى عددهم في البيان الذي ارسلته اليكم وقد
 ارتكب المسيحيون هذه الجنايات الفظيعة منذ احتلال الجنود الفرنسية لبنان .
 فسلمت الى دولته نسخة أخرى من البيان المذكور مع لائحة اسما الجناة
 المظنون فيهم فاطهر استعداداً لاجابة طلبكم وانفذ في الحال ضابطاً للبحث عنهم
 واجراء تحقيق دقيق في حوادث القتل التي وقعت اخيراً او التي تقع ابان قيامه
 بهذه المهمة والقاء القبض عاجلاً على مجترحيها . وقد ورد عليه منه انه اهتدى
 الى الجناة ويرجو القبض على بعضهم قريباً .
 (الكتاب الازرق العادي عدد ٣٠٦ ملحق ٦ ص ٣٩١)

١٦٥- اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١ سباط [انطاف]

قد أجمعت اللجنة على ان لا يتجاوز عدد الذين سيقضى عليهم بالاعدام
 الخمسين وان يطلق سبيل جميع السجني الذين لا توجد عليهم بينات تثبت
 اقترافهم الجرائم . واطمن ان سعادتكم تراحون الى أعمال اللجنة في هذه المسألة .
 ومهما يمكن ان يقال دفاعاً عن الدروز لعذرهم على سلوكهم فلا سبيل الى
 الانكار انهم ذبحوا عن عمد اكثر من خمسة الاف رجل وولد اعزل . ومهما
 خففنا عظم ذنبهم فكل عقاب لا يحدث تأثيراً فيه عبرة زاجرة عن استئنائهم
 الفظائع التي اقترفوها لا يُعد كافياً .

وأما كان سكان هذه البلاد يحرون على سنة « الدم بالدم » فلا ريب في

ان المسيحيين يرون ان الاكتفاء باعدام ٢٠ إلى ٢٥ جانباً ليس بالمعاقب الكافية بل خدعة كما ان الدروز لا يستدلون مته على شدة نفور العالم المسيحي ودولهم من جناباتهم فيرسخ في عقول الامتين ان تدخل اوربا بدلاً من ان يساعد على فتح عصر جديد تظل السياسة التي حرّضت على الكوائن الاخيرة تمد بنصائحها اولئك الذين سيهد بهم ادارة شؤون البلاد. ان مثل هذه النتيجة في الازمة الحاضرة تكون ضربة قاضية على الحكومة التركية لان الثقة بسلطانها قد انحطت الى درجة لا تحتمل معها ادنى هفوة ومع انه اذا ما وزناً الحالة بميزان الترومي والانصاف يمكن الاحتجاج بان الدروز قد عوقبوا عقاباً كافياً على جناباتهم فيخشي ألا يفقه اهالي هذه البلاد مثل هذه الحجج الدقيقة لعدم اعتيادهم على مثل هذه الافكار.

ومما يولي هذه الاعتبارات زيادة أهمية ان اللجنة بأجمعها على ان يكون عدد الذين يراد اعدامهم في لبنان أقل من الذين أعدموا في دمشق قد اظهرت اعتدالاً أكثر مما كنت انتظر واني مسرور كثيراً من اجتماع كلمتنا على هذا الواجب المكدر لاني ارجب اكثر من فؤاد باشا ان اكون على اتفاق مع اللجنة في ما يختص بشؤون الدروز. (عدد ٣٠٦ ملحق ٤ ص ٣٩٠-٣٩١)

١٦٦ - اللورد روس الى اللورد دوفرين في ١ سباط سنة ١٨٦١

بعد ان اوقعت حضرتكم على موافقة حكومة جلالته على مشروعكم بشأن تقرير الامن في سوريا قامت مشاكل حالت دون القبول به فان وزراء السلطان رأوا فيه مساساً بسلطة الحكومة العثمانية ونفروا من ايلاء سوريا استقلالاً نوعياً فصرّحوا ان حكومتهم لا تقبل به ومن جهة أخرى ان المسيو توفيل وزير خارجية فرنسا شاء ان يحفظ الاستقلال النوعي الممنوح للقائم مقام المسيحي في

لبنان في سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٥ فصّرَح ان فرنسا تعتبر بقاء الاتفاق الضامن هذا الاستقلال شرطاً اساسياً يبني عليه النظام المقبل. وعليه فان الدولتين المشار اليهما تطلبان الى اللجنة ان تقتصر على تنظيم شؤون لبنان. فإزاء هذه المصاعب ونظراً لضرورة اخلاء سورياً سريعاً من الجنود الفرنسية رأيت ان اعطيكم التعليقات الآتية :

- ١ : ابقاء القائم مقامية المسيحية التي تقررت في سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٥
- ٢ : حصر الاعمال في تنظيم شؤون لبنان
- ٣ : سؤال الباب العالي ان يستوفي حالاً ضريبة قدرها ٢٠٠ الف ليرة انكليزية على الاقل وارصاها لاعادة ترميم قرى الجبل المتخرّبة .
(عدد ٢٧٩ ص ٣٦٤)

تبنيه : وكتب بذات المبنى الى السيد هنري بولفر . (عدد ٢٨٢ ص ٣٦٨)

١٦٧ - اللورد روس الى اللورد كوبي في ٤ منه [انطاف]

ان سفير تركيا لدى بلاط جلالة الملكة انبأني بان الحكومة العثمانية لا ترفض الاشتراك في مؤتمر اذا رغبت دول اوربا فيه بيد انها لا ترضى بتجديد اتفاقية ٥ ايلول . وعليه فالحكومة البريطانية لا تمنع في حضوركم هذا المؤتمر اذا وافقت عليه سائر الدول لكنها لا تقبل بتجديد اتفاقية ٥ ايلول الا اذا قبل بها الباب العالي مختاراً .

(عدد ٢٨٤ ص ٣٦٨ . ودي تستا عدد ٢١ ص ٣٠٧)

١٦٨ - اللورد كوبي الى اللورد روس في ٥ منه [انطاف]

اخبرني المسيو توفيل بان الباب العالي رضي بعقد مؤتمر في شؤون سورياً

(٣٠٩)

وبان وفق افندي يبتى في باريس ليمثل تركيا فيه وستصله الارشادات قريباً.

(عدد ٢٨٦ ص ٣٧١ . ودي تستا عدد ٢٢ ص ٣٠٧)

١٦٩ - اللورد روسل الى اللورد كولي في ٦ منه [انطاف]

تلقيت رسالتكم المؤرخة في ٥ الجاري المتضمنة ان المسيو توفيل اخبركم بان الباب العالي رضي بمقد مؤتمر للتباحث في شؤون سوريا وبانه سيرسل الاوامر الى وفق افندي ليمثله فيه فأجيبكم ان ليس لحكومة جلالته اعتراض على انتداء المؤتمر ولكم ان تعالوا المسيو توفيل انه فوض اليكم حضور جلساته . ولما كنتم واقفين على كنه اراء الحكومة في شؤون سوريا فلا حاجة بي الى ان امدكم بنصائح تسترشدون بها . وقصارى القول لا توافقوا على أمر يقيد الباب العالي الا اذا اتضح لكم جلياً ان السلطان اجازه .

(عدد ٢٨٧ ص ٣٧١)

١٧٠ - اللورد كولي الى اللورد روسل في ٧ منه

قد تلقيت المسيو توفيل من الموسيو بيكلار رسالة مؤرخة في ١٧ المنقضي تتضمن وصف ما دار من الجدل في جلسة لجنة سوريا بشأن كتاب فواد باشا عن نتيجة محاكمة ٣٠٠ من الدروز في المختارة . ويستفاد منها ان فواد باشا اخبر اللجنة بان قد قضي بالاعدام على عشرين منهم ورجب اليها في معرفة ما اذا كان هذا العدد كافياً فأجابته اللجنة بالاجماع نفيًا والحث بوجوب زيادة عدد احكام الاعدام . بيد ان الموسيو توفيل يرى في هذا الامر انتقاماً لا فائدة منه ولذلك كتب الى الموسيو بيكلار موضحاً ان الغاية ليست بكثرة الضحايا بل

الاقتصار على قتل واحد او اثنين من كبار زعماء الدروز المذنبين ارهاباً للباقيين.
(عدد ٢٩١ ص ٣٨٢)

١٧١ - اللورد روسل الى السير بولفر في ٨ منه

ارسل اليكم في طيه صورة كتاب سفير جلالته في باريس وهو يحتوي على ما قال له المسيو توفيل بخصوص رسالة المسيو بيكلار المتضمنة جواب لجنة سورياً على استشارة فؤاد باشا بشأن الاحكام التي قضت بها محكمة المختارة على الدروز. وقد اخبرت اللورد كولي بان الحكومة البريطانية هي على اتم اتفاق مع المسيو توفيل بان الاقتصار على واحد او اثنين من كبار الدروز الجناة يكفي لازهاب الباقيين وتحقيق غاية العدالة. وانبأته ايضاً بانني اوعزت اليكم بان توقفوا اللورد دوفرين على رأي حكومة الملكة في هذا الصدد.
(عدد ٢٩٤ ص ٣٨٣)

١٧٢ - اللورد روسل الى اللورد كولي في ٩ منه [انقطاع]

ان الانباء الواردة علينا من مندوب حكومتنا في سورياً تؤذن بانهُ لم يبدل رأيه في وجوب جلاء الجنود الفرنسية في الاجل المعين في الاتفاقية. فوافقوا المؤتمر على هذا الرأي باسم حكومة جلالة الملكة. بيداً انه اذا كان سفير تركيا تلقى امرأ بالمواقفة على اطالة مدة الاحتلال فتعجلوا بابلاغنا ذلك والاً اصرؤا على عدم تمديد الاجل المذكور.

ان هذا الطلب مبني على الاعتماد ان الاتراك عاجزون عن ادارة شؤون سورياً وعليه يتبادر الى ذهننا السؤال الآتي : اذا كان ذلك صحيحاً فكيف يقوون على ادارتها بعد شهرين او ثلاثة ؟

(٣١١)

ومن ثمه فتمسكوا بالمطالبة بالقيام بشروط معاهدة ايلول ومانعوا في تجديد
صك الوثيقة ببسط الاسباب التي سبق لي بيانها لكم غير مرة .

(عدد ٢٩٥ ص ٣٨٣ - ٣٨٤ . ودي تستا عدد ٢٣ ص ٣٠٨)

١٧٣ - اللورد روسل الى السير بولفر في ١١ من

وصلتني رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٣ المتقضي ومعها مشروع تنظيم
سورياً الذي وضعه الباب العالي والنشرة الملحقة به . وقد فهمت حكومة جلالتهما
ان لبنان لم يُذكر في هذا المشروع لان مسألة تنظيم حكومته موكولة الى
المندوبين الاوربيين وهي تأسف على ان هذا المشروع خلا من ذكر اعطاء المال
اللازم الى مسيحي سورياً لاعادة بناء بيوتهم والعودة الى اشغالهم . فكتبوا
الى اللورد دوفرين ان يبقى في مكانه الى ان يفرغ المندوبون من وضع اساس
النظام وقد عرفت من رسالتي المؤرخة في ٢ الجاري ان حكومة بريطانيا العظمى
توافق الحكومة العثمانية على رأيها في وجوب اقتصار اللجنة على وضع نظام
لبنان فقط . (عدد ٢٩٨ ص ٢٨٤ - ٢٨٥)

١٧٤ - اللورد كولي الى اللورد روسل في ١١ من [انطاف]

ابلغت الحكومة الروسية الحكومة الفرنسية قبولها عقد المؤتمر بشؤون
سورياً . وقد صرحت للموسيو توفيل باني لا يستطيع حضوره اذا تناول البحث
غير اتفاقية ٥ ايلول فليكن على ثقة من ذلك فأجابني انه مستعد لمنع كل
محاولة يقصد بها المفاوضة في غير هذه المسألة وانه لا يعتقد ان اجدى الدول
تنوي ذلك .

ومن المرجح ان اللجنة ستنتدي يوم السبت الواقع في ١٦ الجاري .
(عدد ٢٩٩ ص ٣٨٥)

١٧٥ - ومنه ابيه بانارنج زانه [انطاف]

قد ساد الاعتقاد هنا ان حكومة جلالة الملكة استعملت نفوذها في الباب العالي لحمله على الالحاح في خروج الجنود الفرنسية فرأيت من المناسب ان اخاطب الموسيو توفيل في هذا الصدد فقلت له انه وان كانت الحكومة البريطانية واثقة تمام الوثوق بوجود جلا . هذه الجنود عن سوريا - وقد صرحت برأيها الى حكومة فرنسا - فانها لم تسع قط الى اكرام حكومة تركيا على مشاطرتها هذا الرأي بل بالعكس تجنبت ان تشير عليها بشيء . يتعلق بهذا الصدد .
(عدد ٣٠٠ ص ٣٨٥)

١٧٦ - ومنه ابيه في ١٢ منه

اتشرف فانبشكم عطفًا على رسالتي بتاريخ أمس ان البرنس غورثشا كوف صرح في رسالته بانه يتصل من تبعة الحوادث التي لا بد من ان تعقب خروج الجنود الاوربية من سوريا قبل ان يتم تنظيم حكومة لبنان .
(عدد ٣٠٢ ص ٣٨٦)

١٧٧ - اللورد روس الى السير بولفر في ١٤ منه

ان حكومة جلالتهما كتبت الى سفيرها في باريس بان يعالني المؤتمر بانها مستعدة لارسال اسطولها الى شواطئ سوريا ليقم فيها منذ اول ايار المقبل الى اواخر الصيف فبلغوا الحكومة العثمانية ذلك وصرحوا في الوقت ذاته بانها

سجدهد التفويض المعطى لأمير الاسطول المذكور لاثزال البحارة الى البر فيما لو كان ثمه خطر ذبح التبعة الانكليزية او المسيحين . (عدد ٣٠٣ ص ٣٦٨)

١٧٨ - ورتش النائب الفصلي الى السبر بولفر . عن دمشق في ٧ منه

لقد قرص يرد الشتاء كثيراً واشتدَّت العواصف بعد ان كتبت الى سعادتكم فانقطعت المواصلات بين دمشق وبيروت منذ ٢٥ المتقضي من جراًء كثرة تساقط الثلوج ولم يرد الى المدينة انباء من الخارج تشير الى حركات الدروز والعرب فلم يقلق بال المسيحين بيد ان حالتهم قد زادت شقاء . اجل ان الحكومة تعطي كل واحد منهم في كل يوم رغيفين صغيرين من الخبز المصنوع من الدقيق الردي بيد ان كثيراً منهم لم يُعطوا فحماً للتدفئة ونفدت نمونة معظمهم ولم يعد لديهم حطب للوقود ولم توزع عليهم الحكومة مالا منذ اكثر من ٥٥ يوماً بحيث اضطرّوا الى شراء لوازمهم المعاشية بالدين لان المال الذي نقدوه اولاً وفوا به ديونهم . ان ما يقاسونه من العذاب لا يطاق لانهم عراة جباع يقطنون في بيوت رطبة يتساقط الماء من شقوق سطوحها وقد تولّاهم اليأس بحيث يُشاهد بعضهم يدمنون على المسكر لتناسي همومهم .

ان الخبز أصلح قليلاً عن ذي قبل وهو مصنوع من مزيج دقيق الشعير والقمح والذرة غير مستوي يضر بالصحة وقبل هذا التحسين لم يكن صالحاً لاقاثة بشر .

ان قنصل فرنسا آخذ بتوزيع بعض الثياب وزهاه ألفي ليرة انكليزية وسيستأنف توزيع مبلغ آخر مثله متى نفذ الاول وقد اعطيت المعوزين بمعزل عن لجنة الاحسان ٢١٠ فرأ . و ١٥٠ غطاءً و قليلاً من المال الى المرضى بيد ان هذه المساعدات غير كافية لتخفيف فاقة الجمهور ويؤخذ من سجلات قنصلية

فرنسا انها توزع الاحسان على اكثر من ٩٣٠٠٠ نسمة منهم ٢٧٠٠ من القرويين وهذا العدد يشمل القاطنين في حي الميدان ايضاً لم خلافاً للاحصاء الذي وضعه ارزومان افندي وارسلته اليكم في ١٠ كانون الثاني المتقضي .

لما كان يتعذر المرور في الطرقات فالمسيحيون باقون هنا على كره منهم اذ اتصل بهم ان الحكومة في بيروت تدفع اعانات للمسكوبين بانتظام وان عدة لجان احسان تقدم لهم يد المساعدة وان بعض المحسنين يجودون عليهم بما في استطاعتهم وعليه فلا يستغرب توقعهم الى مغادرة هذه المدينة التي لا يجدون فيها مساعدة كافية . واظن انه اذا انقطع تهطل الامطار وسكنت الرياح يصعب اقناعهم بالبقاء هنا اذا كانوا وفروا شيئاً من المال الذي وُزع عليهم . وقد قال لي قنصل فرنسا منذ بضعة ايام انه عدل عن نصيحهم بالبقاء اذ انه انقضى اربعة اشهر وهو صارف عنايته الى منع جلائهم على أمل ان الحكومة التركية تفعل شيئاً لاصلاح حالتهم أما الان وقد رأى انها لم تكلف ذاتها عناء مساعدتهم فوطد العزيمة على عدم ما كسة رغبتهم . واعتقد ان موظفيه يشيرون على من يحسنون اليهم ان يغادروا المدينة متى استطاعوا .

قد حدث ان مسيحياً من الروم الارثوذكس موكول اليه التقيب في انقاض بطريركية الروم وجد صندوقاً من الفضة فاستصعبه معه لارجاعه الى صاحبه فالتقى ببعض الجنود بينا كان عائداً الى بيته فسلبوه ماله والصندوق المذكور وضربوه وسجنوه طول الليل فجنّ ومات بعد بضعة ايام .

ان خالد باشا ذهب الى حوران لغاية غير معروفة ومن الشائع هناك ان الباشا عفى عن ٩ من زعماء دروز حوران اشتركو في المذابح الاخيرة . ان دولته كان يفكر بهذه الوسيلة لكنني اشك في انه اقر عليها .

١٧٩- اللورد دوربين الى اللورد روسل في ١٠ منه [انطاف]

قضى المندوبون العشرة الايام المنصرمة بالبحث في المشاريع المتنوعة التي اقترحت لتنظيم لبنان وربطت بمشروع اوسع لتنظيم ايلة سورياً اتفقنا على المفاوضة فيه فور فراغنا من تسوية شؤون الجبل المستعجلة. ولا أريد ان ازيج سيادتكم ابأن اروى لها الاحاديث التي تبادلتها مع كل من رصفاني بمفرده او معهم جميعاً. بيد اني بادرت في الحال الى كتابة مشروع مبني على القواعد التي سبق لي بسطها لسيادتكم في رسالتي الى السير بولفر المؤرخة في أول المتقضي على أمل ان يجوز رضا معظم رصفاني متى كان مجرداً عن كل تشيع. وقد سرني اني اصبت المرمى وقد انجزت الان مسودة المواد العشر الاولى وستتخذ أساساً لمشروع النظام الذي سنضعه للجبل.

وسترون سيادتكم ان المادة الاولى تشير بان يكون حاكم لبنان « مسيحياً مرجعه الخ. . » بيد اني وددت الأترك ريبة في افكار حكوماتنا في تأويل هذه المادة فعلقت عليها شرحاً مآله الاشتراط على ان لا يكون الحاكم المذكور وطنياً. فاقتدى بي مندوبو الروسية وبروسيا والنمسا وهكذا أجمع أربعة أعضاء من خمسة على انه لا يُعهد على كل حال بحكومة الجبل الى أحد من الاسرة الشهاية أو من الطائفة المارونية.

أمأ المواضيع الاخرى الوحيدة التي ربما جرت الى تباين في الاراء واحتدام في الجدل فهي المتعلقة بتأليف المجلس وتقسيم الجبل إلى اقصية ونواح. ولا بد من الالحاح كثيراً في جعل ادارة كل طائفة من طوائف لبنان مستقلة عن الاخرى وانشاء مجالس مختلطة للنواحي المختلطة السكان على قواعد عادلة. وعندني ان المادتين الرابعة والسابعة كافتان لصيانة حقوق الاقلية المسيحية والغير

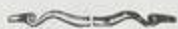
المسيحية ولا ارتاب في الوصول إلى حل موافق متى تناول مجشنا كيفية تأليف هذه المجالس .

وسترون سيادتكم ان المسيودي رهنفوس مندوب بروسيا اضاف الى المادة الاولى المتعلقة بتعيين حاكم لبنان شرطاً قوامه ان على الباب العالي الاتفاق مع ممثلي الدول الخمس على انتقائه .

بيد اني أرى تعذر تدخل ممثلي الدول توائاً في حكومة البلاد واذا امكن يكون وسيلة مجلبة الخراب . يجب ان تلمح حقوق الممثلين المشار اليهم باستعمالهم نفوذهم الادبي في الوالي وفي مذهبي انه من الخرق في الرأي ايلاً، تنبيهاتهم أدنى قوة شرعية وان أبلغت بصورة اجماعية . ويكفي انهم يخولون السلطة لابلاغ الحكومة اراءهم بالصورة التي يرونها اكثر نجوعاً . اذ ان التبعة التي تقع على عاتق الوالي اذا أبت ان يحفل بهذه التنبيهات هي عظمة بحيث تحمله على ازالها محلها من الاعتبار الا اذا ثبت انه أصاب في عدم سلوكة وفقاً لرغائبهم .

سيسلم الينا بعد بضعة ايام ملف اوراق محكمة الباشاوات الاترك والمشايع الدروز بكامله وقد حال دون ذلك الحصول على صورة الاحكام الاصلية نظراً لتأجيل ابلاغها إلى اللجنة . وفور قيامنا بواجبنا المكدر وهو ابداء رأينا في الينات التي بنت عليها محكمة بيروت احكامها يبادر الى الموافقة عليها واعدام جميع الذين اشتركوا في المذابح ان في الجبل وان في صيدا . ويتوقع حدوث هذا الامر المحزن بعد عشرة ايام .

ولي الرجا باننا تتمكن في هذه الفترة من انجاز مشروعنا بتظيم لبنان فنكون قد اتمنا معظم المهمة الموكولة الينا . (عدد ٣١١ ص ٤٠٥-٤٠٦)



١٨٠ - قواعد نظام بنانه الاساسية

المادة الاولى : يوئى على كل الجبل حاكم مسيحي مرجعه ...

﴿ تعليقات المندوبين ﴾

المورد دوفرين - على شرط ان يكون غريباً عن الولاية
الموسيو دي رهفوس - غير وطني وعلى الباب العالي ان يتفق مع مملى
الدول الخمس على اتقانه .

الموسيو دي وكبكر - غير وطني .

المسيونوفيكوف - غير وطني .

المسيويكلار - وطنياً .

المادة الثانية : تبقى حدود لبنان على ما كانت الا اذا روي تعديلها .

المادة الثالثة : الغاء حكم القائم مقاميتين والاقطاع .

المادة الرابعة : وجوب قسمة لبنان الى عدة اقسية ونواح تشمل على

طوائف من مذهب واحد على قدر الطاقة .

المادة الخامسة : الغاء الحكم الاقطاعي وامتيازاته .

المادة السادسة : مساواة الجميع امام القانون .

المادة السابعة : ايلاء جميع طوائف لبنان ضمانات قضائية وادارية متماثلة .

المادة الثامنة : فصل السلطة الادارية عن القضائية .

المادة التاسعة : انشاء مجلسين اداري وقضائي في مركز الحكومة

يكونان المرجع الاعلى الاخير لكل المسائل المتعلقة بهما .

المادة العاشرة : انشاء مجلس اداري ومحكمة بدائية في كل قضاء .

تنبه :- سيتابع وضع المواد في الجلسة المقبلة .
(ملحق عدد ٣١١ ص ٤٠٦)

١٨١ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٢ منه

اتشرف فاني . سعادتكم بان فؤاد باشا ابغني الان صورة القواعد التي وضعها الباب العالي لتمشية حكومة سورياً عليها في المستقبل ولاشك في انكم تستصوبون قولي بان المشروع المذكور هو موضوع انتقادات خطيرة . ولا ترد في التصريح بان نقائص الوسائل التي عول عليها تعجز عن صيانة الامن في تلك البلاد وعن اعادة الثقة إلى المسيحيين .

لقد تيقن المندوبون الاوربيون - بعد ان درسوا مقتضيات الايالة ودققوا كثيراً في لوازمها واحتياجاتها وفي موقعها الكوني (الجغرافي) وتعدد طوائفها والصفات المميزة القبائل العربية عن ساثر سكان السلطنة العثمانية - ان قوام الطريقة الوحيدة الكافلة انشاء حكومة قوية في سورياً الأ هو توحيد حكومة سورياً وقطعها عن الاستانة وتولية رجل واحد عليها مع القاء المسؤولية على عاتقه وحده أما اقتراح الباب العالي فهو مخالف هذه القواعد الثلاث فقد ابقي حكومتي بيروت ودمشق منفصلتين عن بعضهما ومرجع كل منهما الاستانة في حين ان قائد الفيلق يكون مستقلاً عنهما . مع ان العمل بهذه الطريقة هو احدى اسباب الكارثة التي انتقضت على لبنان فاذا كان لخورشيد باشا عذر على سلو كه فهو كائن في ان أحمد باشا والي دمشق ومشير فيلق عربستان كان عدوه وظاهر باشا قائد موقع بيروت العسكري وجميع ضباط حاميتي دير القمر وبتدين يأتمرون بأمره وعليه فالخلاف بين خورشيد باشا وظاهر باشا الذي اشتهر امره كان نتيجة هذا الترتيب ومن الممكن ان يكون عرقل مساعي خورشيد

باشا كما أكد أحد رصفاني وجر إلى حدوث المذابح .
وعلى كل فن الثابت ان المشروع الحالي ليس الأ متابعة الطريقة القديمة
مع بعض زيادات كانشاء مجلس عام انتخابي من جميع الطوائف وارسال مفتش
عام في كل سنة .

بقي علي أن انظر في ما اذا كان هذا الترتيب يولي البلاد الضمانات المرجوة .
فاجهر بالعكس على قدر ما تجيز لي خبرتي المحدودة . اذ ان معظم نفع كل
مجلس في هذه البلاد متوقف على صفات الشخص الذي يتولى رئاسته فاذا
ادار اعماله موظف سي . النية فالاعضاء كانوا على شاكلته فيشاركونه في الضرر
بدلاً من ان يكونوا رادعاً له وضماناً على حسن سلوكه فيتخذهم آلة لرفع
كل مسؤولية عن عاتقه .

ومن ثم لا اعاق اهمية على اقتراح ايضاد أحد كبار أموري الباب العالي
في كل سنة لحضور افتتاح مجلس الولاية العام فقد سبق ان أرسل من حين إلى
آخر مثل هؤلاء الموظفين إلى سورياً والرسائل المدونة في الكتاب الازرق
مشحونة بانبا تريل كل أمل بفائدة تدخلهم .

لقد سبق لي في رسائلي الاخيرة ان اوضحت لسعادتكم تعذر ضمان امتاع
المسيحين دائماً بالراحة في سورياً بدون وجود قوة اوربية قليلة العدد وبعد
التروي اقترحت ابدال هذه الطريقة المضرة والصعبة التنفيذ بتوحيد حكومة
سورياً وتسليم زمامها الى رجل واحد . ولما كان الباب العالي قد رفض قبول هذا
المشروع فقد عاودني القلق والارتباب فاصبحت ارجب في ان اتصل من تبعة كل
ما يحدث في سورياً فيما بعد .

لما سألت حكومة جلالة الملكة ان تلح في اخراج الجنود الفرنسية من
سورياً كنت انتظر بكل ثقة ان اعلان قواعد الحكومة الموضوعة حديثاً للولاية

تكون وسيلة لايقاف الذعر الذي كان استولى ولا شك على المسيحيين الوطنيين وعمّ الجاليات الاوربية في بيروت عند اعلان خبر سفر الجنرال دي بوفور. فلو كان امكن التحوط لهذا الامر بفتح عصر جديد وتغيير طريقة الحكم المعمول بها في الولاية لزال المخاوف التي اخشى الان عودتها. فاذا عمل بهذا المشروع اخشى ان يستمر جلاء النصارى عن دمشق متواصلًا فتجلبت جميع المساعي التي تُتخذ لاقناع جميع الذين هجروا هذه المدينة بالعودة اليها والمرجح ان مسيحيي بيروت يقتدون باخوانهم الدمشقيين فيقدم جميع القادرين على احتمال نفقات السفر على مغادرة البلاد. وربما عد مسلمو سورياً هذه النتيجة فوزاً لهم وينظر اليها الاتراك بعدم الاكتراث أمّا الذين كانوا يودون ان يكون لاعمالهم نتيجة افضل من هذه لا يسعهم إلا الامتعاض من هذا الامر.

(عدد ٣٦٧ ملحق ١ ص ٤٣٣-٤٣٤)

١٨٢ - وضع اليه في ١٥ منه

اني مرسل الى سعادتكم في طيه صورة المادة الحادية عشرة من قواعد نظام لبنان وقد اضافتها اللجنة الى اخواتها السابقة وسترون سعادتكم ان قد صرفت العناية الى ارضاء طوائف الجبل المتعددة ومع ان العنصر الغير المسيحي هو خمس السكان فقد جعل عدد الاعضاء الذين يمثلونه في المجلسين مساوياً لعدد اعضاء المسيحيين فعدد الدروز لا يتجاوز ٣٥ الف نسمة وقد سُوروا بالموارنة الذين يتجاوزون ١٥٠ الف نسمة.

وقد وقع الاتفاق ايضاً على انه لما كان الباب العالي قد اعترف بملتي البروتستنت واليهود فقد خولتا حق انابة عضوين عنهما في المجلسين القضائي والاداري متى كان لابناء طائفتيها دعاوى ومصالح. بيد انه لما كان عدد البروتستنت الان في

(٣٢١)

لبنان لا يتجاوز الـ ٥٠٠ الى ٦٠٠ نسمة بمن فيهم النساء والاطفال وكان عدد اليهود دون ذلك فأمراً مناسباً ان يكون لهما عضوان دائمان في المجلسين المذكورين . (عدد ٣٤٧ ملحق ٢ ص ٤٣٤ - ٤٣٥)

١٨٣ - تابع نظام لبنانه

المادة الـ ١١ : يتألف كل من المجلسين العالين من ١٢ عضواً اي ٢ من الموارنة و ٢ من الروم الارثوذكس و ٢ من الروم الكاثوليك و ٢ من الدروز و ٢ من المسلمين و ٢ من الشيعيين يُضم اليهم لدى الحاجة عضوان من البروتستنت والاسرائيليين متى كان لاحد ابناء هاتين الطائفتين دخل في الدعاوى او المسائل المطروحة على اجاث المجلسين . (عدد ٣٤٧ ملحق ٣ ص ٤٣٥)

١٨٤ - اللورد بوفنوس الى اللورد روس . عن برلين في ١٩ منه

سألت دواة البارون شلينتز عن الارشادات التي ارسلها الى سفير بروسيا في باريس بخصوص المؤتمر . فأجابني انه كتب الى الكونت بورتاليس ان يصرح بان الحكومة البروسوية لا تعتقد ان حالة الجبل تدعو الى الاطمئنان وزوال كل المخاوف من تجدد المشاغب . وهو يرى انه اذا خرجت الان الجنود الاوربية وتجددت الفظائع الهائلة التي اوجبت ارسالها ينشأ عنها سخط شديد على تركيا يعرض كيانها الى الخطر والاجهاز عليها فتكون الضربة القاضية وبناء عليه لا يسع حكومة بروسيا ان تأخذ على ذاتها مسؤولية الاشارة باخراج الجنود المذكورة وفي مذهب دولته ان الاجل الذي يحسن تعيينه لجلاء الجنود عن سوريا هو فراغ اللجنة من اعمالها وانشاء حكومة في لبنان وطيدة الاركان .

وفي الوقت ذاته اعترف دولته بانه لا يمكن اطالة مدة الاحتلال دون

رضاً السلطان وسيعضد قاعدة وجوب اجماع الدول على هذا الامر دون الاكفاء
بالاغلبية واردف انه يعتقد امكان اتفاق حكومتي انكلتره وفرنسا ازالة
للعراقيل والمشاكل العارضة . (عدد ٣١٥ ص ٤١١)

١٨٥ - اللورد روسل الى اللورد كولي في ١٩ من

لا بد من ان يكون وصلتكم رسالتى البرقية المتضمنة ارشادات حكومة
الملكة الى الطريقة التي يجب ان تنهجوها في مؤتمر سوريا وسيندي اليوم .
لقد علمت منها ان الحكومة البريطانية ترى ان وجود الجنود الفرنسية في
سوريا بدلاً من ان يضمن استتباب السكينة في البلاد يشجع الموارنة على
الاعتداء على الدروز والانار لذواتهم بقتل رجالهم ونساءهم واطفالهم انتقاماً
مما ساءهم هؤلاء في بدء فتنة الصيف المتقضي .

يبد انه لما كانت الحكومة الانكليزية قد ادركت بعين بصيرتها امكان
ميل معتمد تركيا الى الرضا باطالة مدة احتلال الجنود الفرنسية سوريا حتى
آخر نيسان فهي مستعدة - اذا صرح بان فصل الشتاء غير مناسب لركوب هذه
الجنود البحر من الشواطي المعرضة للانواء والعواصف - لمجاراة ممثل الباب العالي
الى تساهله في هذا الشأن مع بيان رغبتها في ان يقتصر احتلال البلاد في هذه
الفترة الجديدة على الشاطي .

ان جل رغبة حكومة جلالة الملكة هي اتقاء استمرار الحالة السائدة
الان في سوريا كما انبا اللورد دوفرين ووقاية الطائفة الدرزية من ان تذهب
ضحية الشر الذي يضمه لها الموارنة .

١٨٦ — محضر المؤتمر المنعقد في باريس في ١٩ من

﴿ الحاضرون ﴾

البرنس دي مترنيخ عن النمسا
الموسيو توفنيل عن فرنسا
الكونت كولي عن بريطانيا العظمى
الكونت دي بورتاليس عن روسيا
الكونت دي كيسيلف عن الروسية
وفيق افندي عن تركيا

أشار معتمد فرنسا الى البلاغ الذي انفذته حكومته الى الدول لدعوتهن
الى عقد هذا المؤتمر فذكر الموضوع المعروض على الجانه واوضحه ثم سأل معتمد
تركيا ان يكشف رأي دولته في حالة شوون سوريا وفي القيام بالشرط المنطوي
عليه اتفاق ٥ ايلول المعين فيه مدة عضد الجنود الاجنبية الحكومة العثمانية
وهي ستة اشهر .

فبين معتمد تركيا ان حكومته صرفت عنايتها منذ البدء إلى القيام
بالواجبات التي فرضتها عليها كوائن سوريا وبادرت في الحال إلى قمع الفتنة وان
في طاقتها حفظ السكينة وانه يمكن تنفيذ منطوق الاتفاقية المؤذن بخروج
الجنود في الاجل المعين دون خطر على السلم . ثم امتدح من حسن سلوك
الجنود الفرنسيّة وقوادها منذ نزولهم إلى البرّ .

فشكر له معتمد فرنسا شهادته امام المؤتمر بقيام جيش الاحتلال بالمهمة
الموكولة اليه حق قيام . بيد انه يتوجب عليه التصريح بان الانباء التي

اتصلت بحكومته تجمله ان يعتقد ان خروج الجنود الفرنسية يعقبه حدوث
مشاغب جديدة . وتلا رسائل ممثلي فرنسا ومآلها ان الاهالي يستعدون للاقتال
وان ليس لدى السلطة المحلية الوسائل الكافية لردعهم . ثم قابل بين هذه
الحالة وروح الاتفاقية ونص المادة الخامسة فحكم بان الغاية التي توختها الدول
لا تتحقق اذا جلت الجنود الفرنسية عن سوريا في هذه الاونة وعنده ان
اخراجها يوول إلى الغاء الضمانة المادية المشروطة في الاتفاقية قبل ابدالها
بالضمانة الادبية المرجوة من انشاء الحكومة ولا يمكن تنظيمها قبل ان
تنتهي اللجنة الدولية من اعمالها . ومن المعلوم انها لم تنجز المهمة الموكولة اليها .
فن ثمة يتعذر عليه ان يشاطر معتمد تركيا ثقته في التدابير الوقائية التي اتخذتها
حكومته .

فأجاب معتمد تركيا انه لا يسمع الرضا بتعليق تنفيذ الاتفاقية على وضع
النظام ولا يجهل القصد من توقيع اتفاقية ٥ ايلول ولا يرى في وجود الجنود
الفرنسية في سوريا سوى دلالة على ميل الدول حليفة الباب العالي اليه .
بيد انه من الجلي الثابت ان نص الاتفاقية صريح ويوجب اخلاء البلاد في
اجل معين لا يمكن تجاوزه دون مخالفته . وعدا ما تقدم فتنظيم سوريا هو من
خصائص حكومته ولا يمكن النظر فيه الا بعد ان تتم اللجنة مهمتها ويجب ان
يكنهى حاليًا بالوسائل التي تدرع بها الباب العالي لتوطيد الامن . وهو يقدر
ان مندوبي الدول فرغوا من تنقيباتهم في نواحي سوريا فني وسع المؤتمر اذا ما
شاء تعجيل انتظام الشؤون فيها ان يقر على الاعاز الى المندوبين المشار اليهم
بالذهاب الى الاستانة لان وجودهم في سوريا او غيابهم عنها لا يؤثر في حالة
البلاد المادية فيكتبون خلاصة ارائهم هناك فيطلع عليها سفراء الدول في الحال
ويتسنى لهم مفاوضة الباب العالي فيوفرون الوقت اعادة للامن الى البلاد سريعاً

فقال معتمد روسيا ان الانباء الواردة على حكومته تحمله على مشاطرة معتمد فرنسا اراه واستنتاجاته واوضح ان الساطة لم تُنظم في سوريا بحيث يتعذر على مأموري الباب العالي ملافاة وقوع اقتتال جديد نظراً للفوضى السائدة في البلاد . ويرتني ألا تخرج الجنود الفرنسية من سوريا الأيمتى ثبت امكان ذلك دون ان ينجم عنه ضرر جديد بالمسيحين الذين بلوا بالمصائب مما اوجب تدخل اوربا .

فجهر مندوب فرنسا بأنه يجب نسبة تأخير اعمال المندوبين الاوربيين في اللجنة الدولية الى اسباب اكرامية وان الارشادات التي زودوها وهي مطابقة لاتفاق الدول توجب عليهم ان يسهروا على ازال العقاب بالجناة وايجاد الوسائل لاعاضة المنكوبين خسائرهم ووضع قواعد لبناء نظام لبنان عليها . وحتى الآن لم يعاقب مقترفو مذابح الجبل ولم يُعطَ المسيحيون تعويضاً ولم تستطع اللجنة اقتراح القواعد المذكورة . وخلا ما تقدم فان زعماء الدروز المعتصمين يجبل حوران يفاوضون العرب والشيعيين لمقاومة كل حملة عليهم وقد تجرأوا على نهب القرى الكائنة عند ابواب دمشق . كما ان المسيحيين يتهيثون لصد كل اعتداء ورد كل هجوم عليهم فالغريقان يتسلحان والاحوال تنذر باتقاد جمرة الحرب الاهلية . وعليه ففرنسا تلمي على عاتقها مسؤولية الكوائن التي تعقب جلاء جيشها قبل اوانه .

فرد مندوب بريطانيا بأنه اذا سأم برأي مندوب فرنسا كان على المؤتمر ان يقر على جعل الاحتلال سرمدياً وصرح بان حكومته لا تجيز مثل هذا الحكم لآباء معتمد تركيا صاحبة البلاد قبوله . وعالن بان الانباء الواردة على حكومته تصف الحالة بصورة تحمله على ان يرى جلاء الجنود الفرنسية عن البلاد حالاً كوسيلة مناسبة لابل ضرورة لعلمه ان لدى الحكومة العثمانية القوات

الكافية لحفظ الراحة . وهو يعتقد ان وجود الجنود الاجنبية وقد كانت في البدء مفيدة أمست اليوم تحيي امالاً وتثير مخاوف تكون نتيجتها استمرار احتقاد ينبغي ازالتها . وذهب إلى أنه لا يوجد أقل ارتباط بين أعمال اللجنة ومدّة الاحتلال وان غاية الاتفاقية قد أدركت وهي محددة في مقدمة صك الاتفاقية وقوامها : « حقن الدماء بوسائل عاجلة وناجعة » وان التحولات المتفق عليها مع الدول حققت الغاية المقصودة وعليه فينبغي القيام بالشرط المدوّن في الاتفاقية وهو خروج الجنود في الاجل المضروب . وعنده ان حق السهر على الامن في سورياً اصبح من خصائص الدولة صاحبة السيادة دون غيرها . ولما كان معتمد تركياً قد أصاب بقوله ان في وسع حكومته اتقاء تجدد القلاقل فلم يبقَ من سبيل لتأجيل خروج الجنود الاجنبية وجل المهمة الموكولة اليها معاونة الحكومة العثمانية على وضع حد للاقتتالات التي نشبت في تلك الايالة .

فأجابه معتمد فرنسا ان الحكومة الفرنسية لا ترمي الى جعل الاحتلال دائماً وعلى كل حال لا ترضى بتحمل عنائه وحدها . وبين أنه اذا لم يكن بين مهمة المندوبين وجيش الحملة ارتباط مدوّن في وثيقة فهو موجود ضمناً لأنه اذا ألغيت ضمانه وجود الجنود الاجنبية قبل انشاء حكومة منظمة يظل المسيحيون معرضين لاتقضاض كوارث جديدة عليهم .

فقال معتمد بريطانيا العظمى انه يمكن مساعدة تركياً على توطيد اركان الراحة وتطمين الاهالي ان الدول تنوي قمع كل فتنة جديدة باتفاقها على ارسال بوارجها الى شواطئ سورياً وابقائها فيها .

فاوضح معتمد النمسا انه لا يمكن العمل بهذه الوسيلة قبل شهر ايار ويخشى حدوث اقتتال قبل هذا الموعد اذا غادرت جنود الحملة سورياً في الاجل المعين في الاتفاقية .

فواقفه معتمد روسيا على رأيه .

وقال معتمد الروسية ان وجود البوارج الحربية غير كافٍ لضمانة سلامة المسيحيين الساكنين لبنان ومدن الداخلية لعدم تمكن البوارج من مساعدتهم بل تضطر الى الاقتصار على وقاية مدن الشاطي .

فأعرب معتمد بريطانيا العظمى عن اعتقاده الوثيق ان وجود بوارج اجنبية في ثغور البلاد ولها نفوذ ادبي يقوى على كبح جماح اهواء سكّان لبنان وأردف انه اذا حدثت قلاقل فمن السهل ازال قسم من البحارة الى الشاطي .

فقال معتمد تركيا انه لا يسعه مبدئياً السكوت عن التمييز بين احتلال الجنود البرية ونزول البحارة الى البر . واستأنف تصريحاته السابقة مصرّاً على القول بان حالة الشوون في سورياً تجيز خروج الجنود منها . بيد انه لما كان واقفاً على اراء حكومته في هذا الشأن فيعتقد انه يمكن ترتيب خروجها بحيث يتم جلاؤها تدريجاً بدون ان تحدث تأثيراً سيئاً في الافكار فيستفيد الباب العالي من هذه المهلة لتوطيد اركان الراحة على انه لا يقترح على اللجنة شيئاً جديداً لكنه مستعد ان يحلّ اقوال المعتمدين محلها من الاعتبار وقد فوض اليه ان يبلغ حكومته كل رأي يقصد به اطالة مدة الاحتلال إلى موعد معين من قبل .

فاعترف معتمد فرنسا بان هذا الكلام يساعد على التوفيق بين الراء ويتوقع انه عند حلول هذا الاجل تجرد الدول ذاتها أمام ذات المصائب والخلافات اذا تدبر فقط تعيين موعد الجلاء دون مراعاة الظروف . وعليه فهو يقترح اطالة مدة الاحتلال إلى حين يتمكن الباب العالي من ان يوقف المؤتمر الذي سيدعى واثمناً للانتداء . لهذا الغرض على مجموع الوسائل التي اتخذها لصيانة الامن في سورياً فيحكم المعتمدون اذذاك في أمر جلاء الجنود . واستند إلى اقوال الحكومة الانكليزية التي اعترفت بان على الباب العالي اخبار الدول

بالوسائل التي حول عليها للامانة تجدد المشاغب بغية ان تمهد لها السبيل للقطع في هذه المسألة عن معرفة تامة .

فأوضح معتمد انكلترة ان حكومته تحققت بعد هذا البلاغ ان الباب العالي تدرع بالوسائل اللازمة لوقاية الراحة في سوريا وحفظها . وقد قرأ بكردر في رسائل مأموري انكلترة ان الموازنة قتلوا عدداً من الدروز . وبما ان وجود الجنود الاجنبية لم يمنع اقرار هذه الجنايات فيعتبر هذا الامر حجة جديدة على وجوب جلاء الجنود الفرنسية والأوقمت على عاتق اوربا تبعة عدم الاقتصاد من الجناة .

فأجاب معتمد فرنسا ان حوادث القتل الافرادية التي ذكرها مندوب انكلترة لم تبلغ الحكومة الفرنسية وعلى كل حال فيرى انها تقضي بوجوب اطالة مدة الاحتلال بدلاً من تقصيره .

فانكر معتمد تركيا على الدول حق ارغام الباب العالي على اظهار اقتداره على حفظ السكينة في اراضيه ببيان الوسائل التي لديه .

فاقترح معتمد الروسية تمديد اجل الاحتلال الى شهرين وتأجيل القطع بالمسألة الى نهاية هذا الاجل اذ يتمكن المؤتمر في ذلك التاريخ من الاحاطة بدقائق شؤون سوريا وينفسح الوقت للجنة الدولية لانجاز اشغالها فتكتب به بياناً شافياً تجدد فيه الدول المواد اللازمة لبناء حكمها الاجماعي عليها . ومن ثم لا يعارض اقتراح معتمد تركيا اذا وقع الاتفاق على ان للمؤتمر حق تغيير حكمه حسب الظروف اذا ما حدثت اضطرابات جديدة بان اطالة مدة الاحتلال .

فصرح معتمد تركيا انه لا يستطيع قبول كل اقتراح يربط الجلاء بحوادث آتية وطلب ان يتم في الاجل المضروب في الاتفاقية .

فبحث المؤتمر في ما اذا كان يمكن التكهن عمداً اذا كان الامن يستتب في

سورياً في ميعاد معين بحيث يتسنى منذ الان تعيين أجل نهائي لخروج الجنود .
 وبعد الجدل في هذا الشأن وتبادل الاراء المتباينة سلم معتمد تركيا بأنه
 يمكنه ابلاغ حكومته اقتراح يقود الى عقد اتفاقية تطيل مدة الاحتلال حتى
 أول ايار المقبل فقط .

فأقر المعتمدون على مراجعة دولهم بهذا الصدد .

(ملحق عدد ٧٦٨ ص ٤٦٣-٤٦٦ . ودي تستا ص ٣٠٩-٣١٤)

١٨٧ - السربونفر الى اللورد روس في ١٣ منه [انطاف]

ابلغت عالي باشا خلاصة رسائل اللورد دوفرين ولاسيا الرسالة المؤرخة
 في ١٨ ك ٢ المتقضي المشتملة على شكواه ان الباب العالي استسلم للتعصب
 ومنع فؤاد باشا من ان يسلك وفقاً لاماله الخاصة المنصرفة الى الانصاف .
 فانكر فخامته هذه التهمة كل الانكار ولما كان اللورد دوفرين لم يؤيد قوله
 بذكر حادثة خاصة تثبت ضغط الباب العالي على فؤاد باشا عُدت الحجة .
 ثم ألفت نظر فخامته الى مسألتين او ثلاث مسائل تظلم منها اللورد دوفرين .
 فأجابني انه معاكس أخذ أموال واملاك الدروز الذين قضى عليهم بأشد عقوبة
 ينص عليها القانون . بيد انه لما كان مندوبو الدول قد سبق لهم ان الحوا في
 أخذ أموال المسلمين فيرى ان من العدل مساواة الدروز بهم .

فقلت ان نزع الملكية مخالف لنظامات السلطنة وان العدل والانصاف
 يقضيان بعدم الموافقة على حرمان اولاد الدروز والمسلمين من أموال ابائهم .
 ثم تكلم عالي باشا عن تسوية المنكوبين فقال ان قد هاله مبلغ الغرامة
 الذي ارتأى جبايته الموسيو اوتري فتردد هو في اجازته بيد انه لما بلغه ان اللجنة
 الدولية انتصت مبلغ ال ١٥٠ مليون غرش الى ٦٤ مليون غرش في جلستها

الرابعة عشرة - وقد خفي عليه هذا الامر حيناً - بادر الى قبوله . وهذا يوضح صحة اعتراضاته الاولى .

وأشار إلى مسألة خورشيد باشا فصرح بان فؤاد باشا غير مغلول الايدي على انه لما كانت المحكمة قد حكمت بعقوبة على خورشيد باشا واجاز المندوب العثماني حكمها فيتعذر على الباب العالي وان شاء ابداله دون فضيحة والخط من هية فؤاد باشا .

أما الان وقد تناول البحث هذه المسألة فاعني باظهار الفرق الكائن بين التعصب الاسلامي الشديد والروح الاسلامي العادل . ومع اني شديد الميل الى ادخال المسيحيين في مصاف مأموري الحكومة العثمانية كما تعلمون سيادتكم لا يسعني الا التسليم بان لا بد لحكومة مسلمة سلطانها مسلم من ان تكون اميالها اسلامية ولا يستغرب رغبة حكومة تعرف ان قوتها بالمسلمين في استمالة الرأي العام الاسلامي اليها .

فهذا امر طبيعي وعندي ان جل واجباتنا ان نسهر على ان لا تتجاوز الحكومة حدود هذا الميل مستسامة الى التعصب والتطرف وان يعترف بصوابة الفرق بين عواطفنا كمسيحيين تجاه الذين يدينون بمذنبنا وبين اميال المسلمين الى اخوانهم . أما بخصوص جلاء الجنود الفرنسية عن سوريا فلا يزال عالي باشا مصرأ على القول انه ضربة لازب لاستتباب الراحة في هذه الايالة فقد ارسل الى هناك ثلاثة ألوية من الفرسان وعهد الى الجنرال كميبي بتنظيم الضابطة .

(عدد ٣١٩ ص ٤١٣)

١٨٨ - اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٥ منه [انتظاف]

اشرف فاني . سعادتكم بان قد اتصل بي الان ان يوسف كرم القائم

مقام المسيحي سجن بعض اعيان المسيحيين (١) لانهم لقبوه في عنوان كتبهم اليه « بحضرة البك المكرّم والمحترم » بدلاً من لفظة « البك المعظم » واني لمسل اليكم في طيه تعريب خلاصة نشرة اذاعها حديثاً .

(عدد ٣٤٧ ملحق ٤ ص ٤٣٥)

١٨٩ -- ملخص نشرة يوسف بك كرم

لما كان حكام لبنان السابقون منحوا بعض الاسر والافراد ألقاباً خاصة جزاء خدماتهم فكانت لهم واسطة للحصول على الوظائف . بيد ان هذه العيل نسبت حديثاً أعمال اجدادها المجيدة وطمعت باختصاص ذاتها بالاقاب والرتب منذ انشاء حكم القائم مقامية المسيحية في لبنان . ولما كان الذين تولوا هذه القائم مقامية ضمفوا اضطرراً الى منح اعظم الاقاب والرتب الى المعروفين بدسائسهم لاستماتهم اليهم ممّا أثار الاضطراب في البلاد لان بعض عيال نزعوا الى الثورة بغية الحصول على هذه الاقاب وهكذا مُنح كثيرون القاباً لا يستحقونها فانحط لبنان من جرّاء ذلك الى حالته الحاضرة .

فالذين استمروا على هذه الاعمال بغية نوال الاقاب والرتب بدلاً من السعي الى ارضاء الحكومة وموظفيها والاهتمام بما ينجح البلاد واهليه ممّا رأوا

(١) ممّا ولى يوسف بك كرم وكالة قائم مقامية النصارى اوجب على أصحاب الاقطاعات واعيان البلاد ان يستعملوا في كتاباتهم اليه ذات العبارات التي كانوا يكتبون بها حكام لبنان والامراء الذين تولوا ادارة هذه القائم مقامية وادعى ان له الحق باعطاء الاقاب مثلهم فانكر عليه ذوي الاقطاع ذلك فسجن بعض المشايخ من آل ظاهر وآل صعب فأقام الجميع عليه الحجة لدى قناصل الدول فاوزع اليه بالعدول عن هذا النهج .

ان ولي نعمتي قد كافأ خدماتي فولاني قائم مقامية لبنان المسيحية بدارمهم
 مايسي . لا اعتقادهم اني لست من اسرة قائم مقامي لبنان القديما . وان وظيفتي
 قصيرة المدة وقام في وهم بعضهم ان علي ان ارفع رتبهم عن ذي قبل والابوا
 الخضوع واحدثوا ثورة وقلقل بحجة اني لا اشغل منصب القائم مقامية الا مؤقتا
 فاضطرر اوا الى اجابة مطالبهم واحقق اطماهم في الترقية فيجورون على الفقراء
 او ان الحكومة تفصاني عن مناصبي وتطلق لهم حرية الهجوم والاعتداء وتخریب
 البلاد مما يجر الى كوارث همة لا حاجة لتعدادها ولم يقهوا ان اعطاء الالقاب
 من خصائص الحكومة واني اشقت من خراب الحكومة والبلاد فقبضت على
 بعض رعايتهم واصحاب الاقطاعات ووقفتهم لمنهم من اثاره القلاقل الى ان
 تتوطد اركان الحكومة ويتسنى لها معاقبتهم .

وقد فعلت ما تقدم في ذلك الحين على رجاء ان نهجي القويم يرفع مقامي
 في عين الحكومة ويتقدمي من لومها وافعل الان اعظم من ذلك لاني وليت
 المنصب بأمر الحكومة . فتعيني الوقت يجب ألا يضعف عزمي ويقعدني عن
 العمل بل بالعكس يزيدني النشاط والرغبة في معاقبة المخالفين والذين يتجاهلون
 ان اقتصار الحكومة على تعييني مؤقتا هو عمل مملوء حكمة . وقد آليت على
 نفسي ان اجعل نصب عيني مهام الوظيفة الموكولة إلي وفي آذاني صدى فصلي
 حتى اذا تركت الخدمة اتمكن من ان اترك وراي سبيلا آمنا للاهالي الذين
 أوثر مصلحتهم على تقديمي وأعلمهم عادات جديدة يقتدون بها وهي ترفع مقامهم
 وتكسبهم الصيت الطيب مبتعدين عن محبة الذات والبخل ساعين بذواتهم الى
 توطيد اركان الراحة . ومثل هؤلاء الاشخاص اعتبرهم أهلا للكرامة والارتقاء
 فاتخذهم لي اعوانا .

ان بعض موظفي هذه القائم مقامية متمسكون بعبادات قديمة مستهجنة

(٣٣٣)

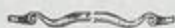
فقبضت عليهم وسابقهم قيد التوقيف حتى أول الصوم إلى ان يُنظر في سلوكهم ويُعاقبون عليه .

وعدا ما تقدم فقد كتبت الى جميع اصحاب الاقطاعات ملقباً ايّاهم «بالاخوان العزاز» كما كان يكتب اليهم الحكام السابقون وسأعاملهم وفقاً لسلوكهم . وسأكتب ايضاً «الاخ العزيز» الى الذين يستحقون هذا اللقب وعزمت من الان وصاعداً ألا أحرر كتباً على الطريقة القديمة لانها مذلة للمأموري الحكومة وقد جرأت بعض الموجهة اليهم على ان يرفعوا مقامهم عمماً كان عليه . ولهذا الاسباب أذعت هذه النشرة فملي كل ان يجري حساباً يراه موافقاً وسأعامله كما اراه مناسباً . (عدد ٢٤٧ ملحق ٥ ص ٤٣٥ - ٤٣٦)

١٩٠ - اللورد روس الى اللورد كولي في ٢١ من

ترون من رسالة اللورد دو فرين المؤرخة في ١٠ شباط وقد ارسالت اليكم صورة عنها انه ينتظر تنفيذ حكم الاعداد في الدروز الذين غمسوا ايديهم في المذابح في مدى عشرة ايام ويرجو ايضاً فراغ المندوبين من وضع قواعد نظام لبنان واتمام معظم مهمتهم في التاريخ ذاته . وعليه توكدون ان اطالة أجل الاحتلال الى أول ايار كافية ليتسنى للجنة تنظيم لبنان وفقاً لالحاح الموسيو توفيل ومن ثمه اذا كان يجب تأجيل التنظيم الذي ترغب فرنسا في ان تمنحه لبنان الى ان يرضى ممثلو النمسا وانكلترا وبروسيا والروسية باستئثار الموارد بالسيطرة فينقضي اكثر من عشر سنوات قبل ان يقبلوا هذه التسوية .

(عدد ٣١٤ ص ٤١١ . ودي تستا عدد ٢٧ ص ٣١٤)



١٩١ - اللورد كوبي الى اللورد روس في ٢٢ منه [انطاف]

زرت الموسيو توفنيل بعد ظهر اليوم وابلغته ان حكومة جلاله الملكة لا تستصوب اقتراح تعيين يوم توقع فيه اللجنة الدولية الملتزمة في بيروت مشروع نظام لبنان . وزدت ان ما جرى في المؤتمر من الجدال لم يبدل رأيها في جلاء الجنود الفرنسيّة عن سورياً وستواصل طلب وجوب اخراجها في اول ايار . فأجابني الموسيو توفنيل انه لما أوقف رصفاه الوزراء على نتيجة جلسة المؤتمر صرّح معظمهم بانه إذا أوجب على الحكومة الفرنسيّة اخلاء سورياً في يوم معين فهم يؤثرون ان تنجلي الجنود في الحال مع القاا تبعة ما يحدث على عاتق الباب العالي .

ان الامبراطور لم يقطع في هذه المسألة وسينظر فيها مجلس الوزراء مجدداً غداً والارجح انه يعهد اليه بابلاغ سائر حكومات الدول العظمى ان الحكومة نظراً لتباين اراء المعتمدين في اطالة مدة الاحتلال تفضل القيام بمهودها السابقة على ارتباطها بوثائق جديدة . وفي الوقت ذاته يلفت انظار الدول المذكورة إلى خطر حدوث قلاقل بعد سفر الجنود ملقياً عبء المسؤولية على عاتق الحكومة العثمانية .

(عدد ٣١٧ ص ٤١٢ ودي تستأ عدد ٢٨ ص ٣١٤ - ٣١٥)

١٩٢ - اللورد روس الى اللورد بلومفيلد في ٢٣ منه [انطاف]

لقد سرّت حكومة جلاله الملكة بمنطوق رسالتكم بتاريخ أمس المؤذنة بان حكومة النمسا لا تزال مصرّة على رأيها في ان للباب العالي الحق دون غيره بالقطع في مناسبة اطالة مدّة احتلال الجنود الفرنسيّة سورياً ولم تغيره مباحثات

(٣٣٥)

المؤتمر الذي عُقد في باريس في ١٩ الجاري. هذا وان حكومة بريطانيا العظمى
نشاطها هذه الفكرة . (عدد ٣٢٠ ص ٤١٣-٤١٤)

١٩٣ - اللورد دوفرين الى اللورد روس في ٢٤ منه [انطاف]

اتشرف فاخبركم بوصول رسالة سيادتكم المؤرخة في اول الجاري المنبئة
برغبة حكومة جلالة الملكة في ان تقصر اللجنة ابحاثها على مسألة لبنان فاعرض
لسيادتكم اني اثماراً باشارتكم قد صرفت عنايتي منذ وصول هذه الرسالة الى
مفاوضة رصفاني في المشاريع المناسبة للجبل بأمر علائقه بحكومة الولاية
وقضيت الاسبوع المنقضي بكامله في نقد هذه المشاريع .

وسأتمكن في البريد القادم من ابداء رأبي النهائي في هذا الشأن وعلى قدر
ما أرى الآن لم يبق امامنا سوى حلين وهما أو وضع القسم المختلط السكان
تحت حكومة الباب العالي تواً أو قسمة اهليه مما يسهل اتمامه الان وانشاء
ثلاث قائم مقاميات مؤلفة من الموارنة والروم والدروز فقط .

ربما كان من المبتسر البحث في هذه المسألة لان انشغالنا المستمر في تسوية
احكام محكمة بيروت حال دون اهتمامي في هذه القضية لكنني ارجو التفرغ
لها في الاسبوع الآتي .

اخشى عتبي ما يبذله اشخاص معلومون من جسيم المساعي لتقنين سكان
دمشق وبنان وبلبة افكارهم . (عدد ٣٤٩ ص ٤٣٧)

١٩٤ - اللورد دوفرين الى اللورد روس في ٢٤ منه

اني عطفاً على رسالتي في ١٥ الجاري ارسل اليكم صورة خمس مواد
أخرى اضافها المندوبون الى الـ ١١ مادة السابقة من نظام لبنان . وسترون من

نص المادة الـ ١٤ ان المتن وكان في السابق جزءاً من القائم مقامية المسيحية مأهولاً بثلاثين الف ماروني و ١٠ آلاف ارثوذكسي و ٥ الاف درزي جعل قضاء مختلطاً وخول غير المسيحين انابة وكلا. عنهم في المجلس يضا هي عددهم عدد الوكلاء المسيحين .

هذا وقد تقيت بعد وضع هذه المواد اوامر من وزير خارجية حكومة جلالة الملكة بوجوب اقتصار اللجنة على شؤون لبنان وهذا الامر سيجعل على ادخال تعديلات عظيمة على هذه المواد التي كانت بمثابة اساس يبني عليه النظام. (عدد ٣٥١ ملحق ٤ ص ٤٥١)

١٩٥ - المواد ١٢ - ١٦ من قواعد نظام سوريا

المادة الـ ١٢ : يُقسم لبنان الى ستة اقصية بدلاً من الـ ٢٤ اقطاعة السابقة وهي :

- ١ - الكوره بما فيه القسم السفلي وسائر الاراضي المجاورة الواجب احاطتها بها وفقاً للقاعدة المشروحة في المادة الرابعة .
- ٢ - القسم الشمالي الأ الكوره حتى نهر الكلب .
- ٣ - زحلة وضواحيها .
- ٤ - المتن بما فيه الساحل المأهول بالمسيحين وارضى القاطع وصايبا .
- ٥ - البلاد المختلطة السكان الكائنة جنوبي طريق دمشق حتى جزين .
- ٦ - جزين وسيلحق بها النواحي المجاورة المأهولة بالموارنة .

المادة الـ ١٣ : يكون في كل مركز قضاء محكمة بدائية مؤلفة من ٣ اعضاء على الاقل و ٦ على الاكثر حسب عدد طوائف القضاء بحيث يكون لكل طائفة عضو . واذا لم يكن هناك سوى طائفتين فيتألف المجلس من ٣

اعضاء اثنان منهم من الطائفة الاكثر عدداً .
 وفي كل شهر يتناوب الرئاسة أحد الاعضاء . واذا تساوت الاصوات
 فصوت الرئيس يرجح .
 المادة الـ ١٤ : يولف مجلس اداري في كل قضاء وفقاً لتقاعده انشاء
 المحاكم فلا يكون عدد اعضائه أقل من ثلاثة ولا اكثر من ستة .
 أما في قضائي المتن والشوف فيولف المجلس من ٦ اعضاء ثلاثة منهم
 مسيحيون وثلاثة غير مسيحيين .

المادة الـ ١٥ : ينقي اعضاء المجالس الادارية والقضائية والبدائية
 والاستئنافية رؤساء طوائفهم وينصبهم الحاكم .
 المادة الـ ١٦ : اذا ثبت بعد تحقيق يجريه مجلس المحاكمة الكبير ان
 احد اعضاء المجالس الادارية في الاقضية ومحاكم البداية قد أتى ما هو مغاير
 لواجباته فيعزله الحاكم ويستحق عقوبة مناسبة لذنبه .
 (عدد ٣٥١ ملحق ٥ ص ٤٥١)

١٩٦ - اللورد روسل الى السير بونفر في ٢٥ من [انطاف]

أما بخصوص اتهام اللورد دوفرين الحكومة التركية بالتعصب فحكومة
 جلالة الملكة تظن انه لم يقصد اتهام عالي باشا أو غيره من نظائر تركياً بل
 الحكومة التركية بوجه عام لانقيادها الى روح تعصب الاتراك .
 ان جميع الكوارث التي انقضت على سورياً نشأت عن اشتراك خورشيد
 باشا مع سفاحي دير القمر وعن جين أحمد باشا في دمشق . وهذا الاخير قد
 عوقب بالاعدام . أما خورشيد باشا فقد حاول فؤاد باشا بداءة ذي بدء ابقائه
 على ايالة صيدا ثم أجبر على القاء القبض عليه ومحاكمته فصرف مزيد العناية الى

منع شبه الشهادة عليه وقضي عليه بعقوبة خفيفة .

ولا فرق بين ان يكون وزراء السلطان الذين اتقدوا اكبر المجرمين في مذابح سوريا متعصبين او يخافون من المتعصبين . لا ريب في وجود حزب متعصب في تركيا ومن الجلي ان رجال هذا الحزب يسعون الى التعزّي عن النعم التي منحها السلطان المسيحيين في السنين الاخيرة بقتلهم وذبحهم . فلو كان أوغز الى فواد باشا ان يستقضي الادلة على جريمة خورشيد باشا لتعذر اتقاذه وكان أتى اعدامه عبرة للحزب المتعصب في تركيا بأسره وواقع الرعب في قلوب المنتظمين في ساكده . أما إذا كانت الحكومة التركية تراعي هذا الحزب او تخاف معاكته فالنتيجة محزنة في كلا الحالين . (عدد ٣٢١ ص ٤١٤)

١٩٧ - الموسونوفيس الى الكونت دي فلهو في ٢٥ منه

عقد معتمدو النمسا وبريطانيا العظمى وروسيا والروسية و تركيا وأنا مؤتمراً في ١٩ الجاري للنظر في شؤون سوريا واتشرف بان ارسل اليكم في طيه صورة محضر هذه الجلسة .

لما كانت المادة الخامسة من الاتفاقية المعقودة في ٥ ايلول قد نصت :
« ان الدول المتماقدة متيقنة بان هذه المهلة كافية لادراك الغاية المقصودة وهي توطيد اركان السلم فقد جعلت مدة احتلال الجنود الاوربية سوريا ستة اشهر . »
اقتضى البحث في ما اذا كانت الحوادث حققت يقين الدول توصلاً الى معرفة ما اذا كانت ترى ان قد تمّ العمل الذي شاءت الاشتراك فيه .

وكان ان دُعي معتمد تركيا بصفة كونه ممثل الدولة صاحبة البلاد الى بسط رأيه قبل الجميع فأكد ان الراحة استتبت وان لدى الباب العالي جميع الوسائل اللازمة لحفظ حياضها سالمة من كل تمكير . فاضطرت الى انكار صحة قوله

وبعد جدال دؤنت أهم فقره في محضر الجلسة صرح سمادة احمد وفيق افندي انه عملاً بروح المسالمة والتوفيق يعتقد انه يجوز له ابلاغ حكومة الاستانة طلب اطالة مدة الاحتلال اذا أقر المؤتمر على تحديد أجل نهائي له وهو اول ايار المقبل. فرأى المعتمدون قبل القطع في هذا الاقتراح ان يخبروا حكوماتهم وعليه جئت باحضرة الكونت اوضح لكم رأي حكومة الامبراطور بهذا الصدد.

ان وجوب كشف مكنون رأينا بصراحة وجلاء لم ينشأ فقط عن اميالننا إلى امة قاست امر العذاب وحلت بها اعظم المصائب بل ايضاً عن المهمة التي اناطتها الدول بفرنسا وحدها بمهدا اليها ارسال جيش إلى سوريا باسمهن واسمها. ومن ثمه فالثقة التي وضعتها الدول الخليفة في حكومة الامبراطور أقت على عاتقها تبعة كبيرة لا يمكنها التصل منها الا بيانها حقيقة حالة الشؤون في سوريا اخذاً عن الانباء التي وردت عليها.

ان وجود جنودنا في لبنان قد أتى حالاً بفوائد جلى فوضع حدّاً للمذابح المنذرة بالامتداد إلى الاماكن الغير المأهولة بالدروز والموارنة بيد انه لم يكن يكفي حقن الدماء بل كان يقتضي انصاف المنكوبين ومعاقة الجناة وايجاد الوسائل الكافلة عدم تجدد الفواجع التي اثارت سخط اوربا وحركت عوامل شفتها ونظراً لهذه الاعتبارات العديدة أقرت الدول حين أرسلت الحملة الاوربية إلى سوريا على ايفاد لجنة مؤلفة من مندوبيها للسهر مع مندوب الباب العالي على معاقة زعماء الفتنة وتعيين مبلغ الاعاضة الواجب اداؤه إلى المسيحيين والتمويل على الاصلاحات الواجب ادخالها إلى نظام الجبل. ولا مرأ انه قصد بذلك وجوب تنظيم شؤون الحكومة مع اعادة الراحة المادية وجعله ضمانه لها.

فبسط الحوادث بايجاز يوضح ما اذا كان أدرك هذا الغرض المزدوج ان المسائلين الاولتين اللتين كان على اللجنة تسويتها وهما معاقة الجناة

وتعيين مبلغ التعويضات الواجب اداؤه الى المنكوبين لم تبدأ حتى الان أما
المسألة الثالثة وهي تعديل نظام لبنان فقد بُدِيَءَ بها حديثاً في مفاوضات خاصة.
وقصارى الكلام ان المصاعب الخطيرة الواجب تذليلها لضمانة كيان اهالي لبنان
ووقايتهم لا تزال قائمة.

وإذا ما انتقلنا من هذه الشؤون الخاصة الى نقد الحالة العامة هل يمكن
ان تطمئن الافكار الى الثقة بأقوال المعتمد العثماني والتسليم بان سورياً غير
مهدة بانفجار بركان فتنة جديدة؟ ان مسلمي دمشق لم يكتفوا المسيحيين
حتهم وآمالهم بالانار فاستولى الذعر على الآخرين من وعيدهم وأمسوا لا
يفكرون سوى بمفادرة بيوتهم الخربة التجاء الى مدن الشواطئ. ثم ان دروز
لبنان وعددهم ثلاثة الاف مقاتل وقد تمكنوا من اختراق صفوف الجنود
التركية والانضمام الى اخوانهم في حوران يتحفظون جهاراً للقتال فحالفوا العرب
والشيعيين وأخذوا يشتون الغارة على القرى الواقعة في السهول حتى ابواب
دمشق دون ان يلاقوا رادعاً. ولا يوجد إمن إلا في اقسام الجبل التي احتلناها.
يبد أن هذا الامن يزول مع زوال ضمانته أما في سائر الاماكن فالمخاوف
والاحقاد لا تزال متأججة ومما يزيد في هياج الافكار الشقاء الهائل المخيم فوق
هذه البلاد.

اني امتنع عن البحث في ما اذا كانت الحكومة العثمانية قد فعلت كل ما
في طاقتها لمعالجة هذه الحالة مؤثراً تجرّي الوسائل التي لديها الان لاتقاء
الايثار التي اتوقع حدوثها فيؤدي بي تجرّي الى حكم مابين لرأي معتمد تركيا. لا
اتهم الباب العالي في نيأته واعترف بحسن عواطف جلالة السلطان بيد أن مدار
الإمر على مسألة واقعية فاذا ضربنا صفحاً عن اشتراك الجنود العثمانية وضباطها
في المذابح الاخيرة جاز لنا ان نتساءل ما اذا كان الجيش النظامي وعدده غير

كاف لادراك الدروز في معقلهم في حوران - على ما جهر به قائده وهو أشد ميلاً إلى المهديين من المهديين نظراً للرابطة الدينية ولم يدفع له راتبه منذ ٣٠ شهراً - يمكن تقديمه الى اوربا في ظروف حرجة كهذه كضمانة على صيانة الامن والراحة . هذا وان رسالة قنصلنا في دمشق وفي طيه صورة منها تغنيني عن الاسهاب في هذا الشأن انما اذكر قلق التجار الاجانب على مصالحهم وقد أشار اليه قنصلنا في بيروت في كتابه المرسل في طيه أيضاً .

فهذا يحضرة الكونت وصف حالة الشؤون الحاضرة في سوريا كما يستفاد من الانباء الحديثة الواردة على حكومة الامبراطور . ولا ادعي ان على سائر الدول ان تثق بروايات قنصلنا وممثلينا دون معارضتها برسائل مأموريها بيد انه لا يحق لها ان تسألنا عدم الوثوق بصحة اقوالهم ولا ان تنكر علينا دلائل قاطعة تميز لنا التصريح باعتقادنا المكين ان الامن والسكينة لم يستتباً في سوريا وفقاً للتمنيات المدونة في مقدمة اتفاقية ٥ ايلول .

هل ان اطالة مدة الاحتلال الى الاجل الذي اقترحه اللجنة واطهر المعتمد العثماني استعداده لايقاف حكومته عليها من شأنها تحسين الحالة ؟ ان حكومة الامبراطور لا تعتقد ذلك بل ترى ان الوسائل الوحيدة الصالحة لا يلا . اوربا الضمانة الادبية المرجوة لتعدل براحة ضمير عن الضمانة المادية وقد تراءى لها انها تجدها في توجيه البعث الى سوريا هي اتمام اللجنة الدولية المهمة الموكولة اليها نصباً لميزان العدل واعاضة المنكوبين خسائرهم وابرام عقد جديد بين الدول والباب العالي بخصوص تنظيم لبنان . فالأقتصار على تحديد موعد خروج الجنود الى شهرين آخرين لا يؤمل ادراك هذه الغاية واذا كان الاحتلال الاوربي لا يمدد إلى ان ينجز المهمة الموكولة اليه فلا نرى داعياً الى طلب اطالة اجله . اذ ان حكومة الامبراطور لا تطمع بنفع خاص في سوريا ومصالحها السياسية

مماثلة لمصالح حليفاتها .

فنحن موقنون بان عقد اتفاق جديد هو ضروري اليوم كما في العهد الذي أبرم به الاتفاق الاول وبان خير الاهلين والباب العالي والحكومات التي يهمها عدم حدوث مشاكل جديدة في الشرق تريد عراقيل ومشاكل سياستهن العامة يجمعنا على الاعتقاد ان من الخطر ان نسأم الى يد التقادير مسألة يوجب حسن السياسة والانتصار للانسانية البحث فيها وتسويتها بالاشتراك . فهذا هو يا حضرة الكونت الرأي الذي سأشرحه في جلسة المؤتمر المقبلة واذكر انه لما قبلت حكومة الامبراطور القيام بالمهمة التي عهدت بها الدول اليها أعربت عن أسفها على عدم اشتراكهن معها فيها وأضيف اننا كنا نود من صميم قوادنا ان تنضم جنود سائر الدول الى جنودنا ليكون لجيش الاحتلال صفة اوربية فيتنسى له اتمام العمل الذي بدأ به بسرعة ونجاح . فاذا كانت الدول حليفاتنا لا تشاظرنا هذا الرأي ورفضه الباب العالي وكانت اتفاقية ٥ ايلول قد انتهت أجلها فيتوجب علي ان اجهر بان حكومة الامبراطور لا تنوي تأخير خروج جنودها عن الوقت اللازم برأبعهد لا يقوى على حلها منه سوى اجماع الدول المتعاقدة وتتصل من كل مسؤولية . فأتل يا حضرة الكونت هذه الرسالة على مسامع اللورد روسل .

(عدد ٣٢٣ ص ٤١٥ - ٤١٧ . ودي تستا عدد ٢٩ ص ٣١٥ - ٣١٩)

١٩٨ - ورتش الى السير بولفر . عن دمشق في ٢٥ منه

اتشرّف فانبثكم بان خالد باشا الذي ذهب منذ بضعة اسابيع الى جوار حوران ومعه ٨٠٠ جندي عاد فجأة الى دمشق في ١٨ الجاري . وقد ذاع الخبر بانهُ فرّ مسرعاً من وجه جمهور من الدروز تاركاً طعامه . أمّا حقيقة الخبر على قدر

ما تمكنت من استتصانه فهي كما يأتي :

بينما كان خالد باشا بعد اخفاقه في استرجاع قطع الماعز الذي سلب من قرية قلعة جندل سائراً في جوار الشمره على حدود اللجا ظناً الدروزان غايته مهاجمتهم فجمعوا عدداً غفيراً من اخوانهم لمقاومته . ومن المرجح ان خالد باشا لم يكن يرغب في خوض غمار القتال فعاد بقسم من قواته تاركاً الباقي في القرى التي سبق للجنود التركية احتلالها .

ومما زاد القلق الناشئ عن الخبر المتقدم ان رُسمت بعض الصلبان ليلاً في عدة اماكن من محلة الميدان كما جرى قبل مذابح تموز وفي ليلتي الجمعة والسبت المتقضيتين تكرر رسم الصلبان على بلاط الشوارع وابواب بيوت المسيحيين في حيي الميدان وقنوات ولم يهتد إلى راسمها . بل قبض على ثلاثة مسيحيين وهم عائدون ليلاً إلى بيوتهم من زيارة جارهم وأبقوا في السجن حتى الصباح . فاستولى الجزع الشديد على جميع المسيحيين واخذوا يبيعون فرشهم وانيتهم النحاسية وكل سلعهم لا كترأ . بغال قصد مغادرة المدينة . وقد هجرها بعضهم أما معظمهم ينتظرون ان يقبضوا الاعانات المتأخرة لهم عند الحكومة وسيدفع لهم قسم منها بعد بضعة ايام .

قد أعطي اسعد عامر وهو درزي مقيد بخدمة الحكومة أمراً بتولي قيادة ١٥٠ فارساً وسيذهب غداً الى حوران . وقد فر هذا الصباح دعاس آغا الجارودي قائد جيش فرسان العونية وكان في السجن منذ اواسط شهر آب المتقضي حين حمل المشير على الجرود كما انبأكم المستر برانت في رسالته المؤرخة في ١٦ آب سنة ١٨٦٠ والامير سلمان الحرفوش الذي قبض عليه في شهر كانون الثاني سنة ١٨٥٩ واعتقل في دمشق منذ ذلك الحين . وكان أذن لها في ان يذهبا الى الحمام بجفارة ثلاثة جنود وفي الصلاة على ضريح أحد الاولياء . وعند وصولها

الى الجبانة كان بانتظارها هناك ٣٠ فارساً وفرسان فامتطياها واطلقا لها العنان
 وذهبا آمين لان عدد اتباعها حال دون ممانعة الحرّاس .
 (ملحق عدد ٣٦٣ ص ٤٥٩-٤٦٠)

١٩٩ - السير بونفر الى اللورد روس في ٢٧ منه

اني انتماراً باشارتكم المشتملة عليها رسالة سيادتكم المؤرخة في ١٤
 الجاري ابلفت الباب العالي نية حكومة جلالته اقامة اسطول من بوارجا
 في شواطئ سوريا من اول ايار المقبل حتى اخر الصيف . وزدت انها مستعدة
 لتجديد التفويض المعطى إلى امير البحر بانزال جنود البحارة في ما لو كان
 هنالك خطر يهدد التبعة البريطانية والمسيحين الوطنيين . فأظهر عالي باشا
 شديد ارتياحه إلى هذا البلاغ واجاز لي ان اؤكد لحكومة جلالة الملكة ان
 السلطان يرى في هذه الوسيلة دليلاً جديداً على حسن نيات بريطانيا العظمى
 تجاه هذه البلاد . (عدد ٣٤٠ ص ٤٢٧)

٢٠٠ - اللورد روس الى اللورد كولي في ٢٧ منه

لقد تلا اليوم سفير فرنسا على مسامعي رسالة الموسيو توفنيل بتاريخ ٢٥
 الجاري في شرون سوريا وفيها يبسط ما جرى في المؤتمر معلناً ان سفير تركيا
 صرّح بان مولاه مستعد للتعهد بحفظ الراحة حالياً في سوريا وبانه يرضى ببلاغ
 حكومته كل اقتراح يرمي إلى اطالة مدّة الاحتلال حتى أول ايار المقبل فقط .
 وقد اورد الموسيو توفنيل براهين عديدة تأييداً للرأي الحكومة الفرنسية في ان
 هذا الموعد الجديد غير كاف وأسهب في بيان خطر تجرد المذابح وخاوف فئة
 التجار من انكليز وغيرهم وتأخر أعمال اللجنة وعدم وجود حكومة في الجبل .

وقد أوضح فيها أيضاً ان الامبراطور يرغب في انضمام الجنود النمساوية والروسية والبروسية والانكليزية الى جنود فرنسا لكنه اذا لم ترتح الدول الى ذلك فيتقيد بمنطوق اتفاقية شهر ايلول ويأمر جنوده بالجللاء عن سوريا حالاً .

فيستنتج من هذه الرسالة امران الاول ان فرنسا راضية بان يكون احتلال سورياً مشتركاً بين الدول الاوربية والاخر ان هذا الاحتلال لا يكون له نهاية لانه منوط بمجوات غير معروفة كاتفاق مندوبي خمس او ست دول ومهارتهم في تنظيم الحكومة واستداد ساعد الحكومة التركية واقتدارها وتسالم الموارنة والدروز . فحكومة الملكة ترى دون ذلك عقبات لا تُذلل اذ ان الموارنة والدروز هم قبيلتان همجيتان لا تنكفان عن التباغض والاقتيال . فقد قتل الموارنة عمداً في مدى الاشهر الاخيرة عدداً من رجال الدروز ونسائهم واولادهم . فانتمم الدروز بتدميرهم قرية مارونية وحرقةها . فاذا تستطيع قوة اجنبية فعله في مثل هذه الظروف ؟ فاذا اقدم قائدها على محاكمة الجناة ومعاقتهم لزمته كل واجبات الادارة الداخلية ووقمت تبعتها على عاتقه . واذا امتنع عن التدخل يتهم بحق بانه لم يودب السفاحين ولم يقتص منهم . ويوجد اعتراض آخر وهو ان هذا التدخل يجرّ الى اضعاف هبة السطان تدريجاً بحيث يتعذر اقبالها من كبتها ولا ريب في انه توقع هذا الخطر فاعزز الى سفيره بطلب جللاء الجنود .

ان الحكومة البريطانية مستعدة ان تجاري السفير العثماني في اطالة أجل الاحتلال الاوربي الى اول ايار المقبل وتسلم بان اقتراحات حكومة الامبراطور تزيل الارتباب في ميل فرنسا الى الاستئثار باحتلال سورياً . بيد انه لما كانت حكومة الملكة ترى ما يتأتى من الشرور عن استمرار احتلال البلاد بقوة اجنبية فلا تحجم عن ايشار اجلائها حالاً وفقاً لمنطوق اتفاقية ٥ ايلول . وقد

اعتبرت دائماً ان مهمة اللجنة مختلفة عن الاحتلال الاجنبي . فالصعوبة كائنة في استحصال اجماع اراء اللجنة فاذا اوجب هذا الاجماع تعذر تعيين الموعد الذي تنهي به اعمالها . فاذا رضي المسيو توفيل بالاغلبية امكن اللجنة ان تنجز اعمالها بمدى ١٥ يوماً اذ قد حُكم على الدروز ولا حاجة الى تجديد تنفيذ احكام الاعدام كالتى نُفذت في دمشق .

ان ازالة دواعي تباغض الدروز والموازنة المهمة تفوق اقتدار اللجنة لكن الخوف من استئفاف احتلال البلاد سيؤثران في الحكومة التركية وان في القبائل المعادية للمسيحيين ويكون زاجراً لهم . وعليه يكون وجود الجيش الفرنسي في سوريا سنة ١٨٦٠ قد ساعد على ايقاف المذابح وانزال الرهبة في القلوب فأمن على المستقبل .

قاتل هذه الرسالة على الموسيو توفيل وسلم اليه نسخة منها اذا شاء .
(عدد ٣٢٤ ص ٤٢٠ - ٤٢١ . ودي تستا عدد ٣٠ ص ٣١٩ - ٣٣٠)

٢٠١ - اللورد روفرين الى البر بولفر في ٢٧ منه [انطاف]

ان نقل مسألة اعاضة مسيحي دمشق خسائرهم الى الاستانة قد جلب ضرراً عظيماً اذ يوجد هنا كما انباتكم اعتقاد مكين راسخ في عقول مسيحي هذه الايالة ان الفضائع التي اقترفت بحقهم جرت بايعاز الباب العالي فكان على فؤاد باشا ازالة هذا الاعتقاد بالاسراع في دفع التعويضات . بيد انه لم يكن له وصول إلى المال لان حكومة الاستانة لم تكن قادرة على مده به . فروي ان فرض ضريبة على دمشق هي احسن وسيلة واعجلها واعدها للدلالة على صدق نيات الحكومة تجاه تبعها المسيحية .

على ان فؤاد باشا حرم خجاة فوائد مثل هذا العمل السياهي فكانت

النتيجة انه لم يتذرع حتى الان بأدنى وسيلة لاعادة مسيحي دمشق المنكوبين إلى بيوتهم مع انه مر عليه ٧ اشهر وهو في هذه البلاد واحياءهم باقية على ما كانت عليه من الخراب في غد المذبحة. ومعظم السكان هم في بيروت والعدد القليل الذي بقي في هذه المدينة في مخاي، بيوت المسلمين حيث حُشِر فيها اولاً خرج عندما فُتحت الطرقات رافضاً البقاء في مدينة لا مأوى له فيها ولا سبيل لكسب معاشه ولا سيما ان الجرايات اليومية التي رتبتهأ له الحكومة مدة الشتاء قطعت عنه منذ ٣٠ إلى ٤٠ يوماً .

ان اشخاصاً معروفين في دمشق يشجعون الاهالي على هذه المهجرة فيالفون في سائر الاسباب ويؤثرون في عقول المسيحيين المذعورين بحيث استمرّ الجزع سائداً في كل مكان ممّا عرقل كل اعمال التجارة وربما حال دون تربية دودة الحرير في الجبل .

فلو كان تمكن فؤاد باشا من الشروع في اعاضة مسيحي دمشق خسائرهم بصدق ونزاهة ولو اشتهر ان مسألة التعويضات سُويت بصورة موافقة لطلب اللجنة الدولية وان الباب العالي لمزيد عنايته في تبعته المسيحية مستعد للضغط بشدة على مضطهديهم المسلمين لتحسن موقف الحكومة الآن وتمكناً نحن الذين نسمى بصدق إلى مساعدة الحكومة العثمانية من احباط مساعي الذين لا غرض لهم سوى تقبيح كل اعمالها .

وستقفهون سعادتكم الان معنى تلميحي الى كيفية عرقلة نظار الحكومة في الاستانة مساعي رصيفوم المندوب العثماني هنا. فام اقصد التشكي من دولته بل قد بذل ما في طاقته للسلوك وفقاً لمصالح سلطانه وهو في اصعب المواقف ومن المرجح انه لا يوجد رجل بين موظفي الباب العالي يقوى مثله على مصادمة المصائب القائمة في طريقه .

ملحق : كان عليّ ان انبيء سعادتكم ان اللجنة سلّمت الى فؤاد باشا بياناً يحوى اسماؤ الاشخاص الذين يجب اعفاؤهم من الضريبة المراد جبايتها من دمشق مكافأة لهم على حسن سلوكهم أبان المذابح .
(عدد ٣٧٣ ملحق ١ ص ٤٨٠-٤٨١)

٢٠٢ — مك الجلسة الثانية والعشرين في ٢٧ منه

اليوم الاربعاء في الـ ٢٧ من شهر شباط سنة ١٨٦١ اتدى جميع المندوبين في بيروت برزاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة . فُلي محضر جلسة ٢٩ كانون الثاني وأجيز .

ثم ان دولة فؤاد باشا ابلى اللجنة انباء استقصاها بخصوص السؤالات التي طرحت عليه بشأن بعلبك وطرابلس . فقال انه يستفاد من بيان وقعه سبعة اعضاء من مجلس طرابلس ان ٣٣ دمشقياً فقط يقيمون في مدينتهم وان مطران طرابلس على الروم اكد في كتاب انفضه الى المتصرف ان لاصحة لما اتهم به مدير الضنبيه من انه حجر على امرأة مسيحية من دمشق في حرمه . وانه ورد في شهادة وقعها وكلاء بطاركة الروم والروم الكاثوليك والموارنة ونواب الاساقفة وكثيرون من كهنة واعيان بعلبك ان أمين بك قائم مقام ذلك القضاء لم يسيء الى المسيحيين بل هو ساهر على راحتهم وباذل جهده ليعيد اليهم الامتعة التي سلبوها ويعطيهم ما يحتاجون اليه لزراعة اراضيهم وفقاً لنيات دولته .

ثم انبا اللجنة بوصول اوامر حكومته بخصوص مسألة التعويض الواجب اداؤه الى منكوبي دمشق . أجل ان الظروف الحالية تقضي بسرعة تسوية هذه المسألة بيد انه يوجد مسألة أخرى أشد منها ضرورة يجب ان تتقدمها الأوهي معاقبة الاشخاص الذين اشتركوا في مذابح الجبل أي المأمورين وزعماء الدروز الذين

عدواً ومسؤولين عنها نظراً للمنصب الذي شغلوه . وقد تلقى من حضرات مندوبي فرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسية نطاقاً اجماعية تتضمن ايضاح رأيهم في احكام محكمة بيروت الغير المادية (ملحق ١) ومن مندوب النمسا نطاقاً خاصة في الغرض ذاته (ملحق ٢) فحجر بياناً جواباً على النطاقين المذكورتين بسط فيه الاسباب التي حملته على اثبات احكام المحكمة المذكورة (ملحق ٣)

وبعد تلاوة هذا الجواب اردف قائلاً انه اذا كان اقر على ابقاء العقوبة من الدرجة الثانية التي قضى بها على المأمورين والضباط العثمانيين كما هي فليس لان السلطة المفوضة اليه لا تجيز له ابدال الاحكام وهي غير مبرمة تصدرها المحكمة بشكل استشارة ولا لان عواطفه تدفعه إلى الرفق بأموري الحكومة اذ انه لم يحجم في دمشق عن اعدام كثيرين منهم ولا سيما أحمد باشا وهو رجل كبير أدى خدمات عظيمة في السابق للسلطنة بل لان ضميره لا يجيز له القضاء بالاعدام على اناس توجد أسباب مخففة جرمهم .

فألقت مندوب فرنسا الانظار الى ان فؤاد باشا حسب تظلم خورشيد باشا سابقاً إلى حكومته من عدم وجود قوات كافية لديه لحفظ الراحة ورفع استقالته مراراً سبباً مخففاً جرمه . فاذا صح انه لم يُحفل بتبنيهاته المتقدمة لا بد من الحكم بانهُ واثن كان لم يخل من المسؤولية تماماً فقد أمسى الباب العالمي مشاركاً اياه فيها فهذا استنتاج لا تخفى خطورته على المندوب السلطاني وهو يأنف من التسليم بإمكان وقوعه . ولا يزال يعتقد انه كان لدى خورشيد باشا وسائل كافية لوقاية الامن اذ كان يوجد في سوريا خمسة الاف جندي منها ألفان في ولاية صيدا . أما رفعه استقالته فلا يمكن عدّها سبباً مخففاً جريمته لان والي دمشق رفع مثله استقالته ومع ذلك جوزي بالاعدام اذ أقيت عليه تبعة مذابح

دمشق فحالة خورشيد باشا وحالة أحمد باشا متماثلتان وعليه يرى من الظلم ألا يُعامل الاول كالثاني . ثم اوضح ان فؤاد باشا اتهم المسيحيين في بيانه بانهم كانوا البادئين بالشر في كل مكان وفي عدة انحاء . من لبنان حيث لم يجرأ ألد اخصامهم على اتهامهم به . أجل ان فريقاً من مسيحي كسروان عبروا نهر الكلب بقيادة طانيوس شاهين في ٢٩ ايار فذهب قسم منهم الى قريتي بيت مري وبعيدا وهاجموها . بيد ان المندوب السلطاني لا يجهل ان دروز وادي التيم اجتمعوا في ١٣ ايار وقطموا السابلة على المسيحيين وان دروز الشوف نشروا علم الحرب في ١٥ منه وزحفوا الى جزين دون ان يخرج المسيحيون لصدّهم .

وان شيخين درزيين من بيت العيد ومعهما عشرة من اتباعها هجموا في ١٩ منه على قريتي المزرعة والمرجة وزعوا السلاح من أيدي سيكأنها المسيحيين ونهبوا بيوتهم . وان دروز المناصف وبعقلين قصدوا في اليوم ذاته دير القمر شاكي السلاح ناشرين الاعلام ولما رأوا ان المسيحيين لم يخرجوا لقتالهم تراجعوا بعد ان استسلموا للنهب خاصة في المزرعة والمعنيه حيث قتلوا مسيحياً واخذوا سلاح الباقيين وهدموا طاحوناً .

وفي ٢٧ ايار تجمهر دروز الشحار وتسلحوا ثم جاؤوا عليه حيث قتلوا الياس غندور واتقض اهالي عرمون الغرب على مزرعة عين درافيل ونهبوها وحرقوا مزرعاتها .

وفي ٢٩ منه وهو اليوم الاول الذي اعطى به المسيحيون اشارة حياة بعد هذه التعديات والتحرشات هجم ماجم العماد بأهالي العرقوب والشوف على قرية عين المعاصر وبتدين المير فذبحوا عدة اناس وحرقوا المزروعات وبعض بيوت . فينتج من هذه الحوادث ومن تواريخها وفي الوسع اثباتها ان الدروز كانوا البادئين بالعدوان وان المسيحيين تأخروا كثيراً عن التسلح المدافع عن حياتهم

وان الحكومة مسؤولة عن عواقب الفتنة المفجعة لعدم قمعها فإثر الدورز واعتداءاتهم وتشجيعها اياهم بعودها عن العمل .

ثم قال انه لا يرضى بان تتخذ نظمات الجبل سبباً مخففاً جرم خورشيد باشا فانه وان لم يكن متولياً ادارته توّاً فكان مفروضاً عليه ان يسهر على حفظ الامن فيه وهذا الواجب ناشي عن وجود مرابطات من الجند العثماني في بتدين ودير القمر .

فأجاب فؤاد باشا انه لم يقصد تحويل المسألة وقلب وجهها . ان ازمة الروملي اجبرت الباب العالي على استقدام الجنود من تركية اسياً فتعذر عليه اجابة والي دمشق وصيدا إلى طلبها نجدة بيد انه لا يُستطاع ان يتهم بما أتهم به مأموروه في سوريا . فقد كان في وسع خورشيد باشا مع قلة عدد جنوده ان يحسن استخدامها ولا يرب في انه لو بذل مزيد نشاط وبراعة لتمكن ليس من ملافاة الفتنة وقع الاضطرابات بل على الاقل من القاء عبء التبعة عن عاتقه فلم يفعل . ولهذا يستحق ان ينزل به عقاب شديد عبرة للغير . اجل قد رفع استقالته انما لم يعفه ذلك من السهر والعمل بل يدل على حرج موقفه وتلبكه . ان أحمد باشا قد التمس مثله اقالته من منصبه لكن موقفه ازا . كواثر دمشق كان مختلفاً اذ لم يتحوط لايقاف رحاها مع ان خورشيد باشا أبدى بعض الهمة واعطى أوامر لم يوتر بها أو لم تنفذ . أمّا احمد باشا فلم يجرؤ ساكناً ولم يصدر امراً بينا كانت القلاقل جارية في المدينة التي يقطن فيها تحت انظاره في حين ان اضطرابات الجبل وقعت في آن واحد في عدة اماكن بعيدة عن خورشيد باشا .

فقال مندوب الروسية انه لما كان قد متحصص ملف اوراق محاكمة المأمورين العثمانيين ومشايخ الدورز ودقق فيها يضطر مع الاسف الى التصريح بانه لم يجد

فيها ما يثبت بجلاء تيقن القضاة جريمة المتهمين او يوضح قيمة الاسباب المخففة
 الجرم التي استندت اليها محكمة بيروت . وعليه اضطر الى استقصاء الادلة
 المقنعة من غير الاوراق التي عرضت عليه . ولما لم يكن عليه ان يبدي رأيه في
 هذه المسألة كقاضٍ او عضو محآف بل كعمد سياسي فينبغي عليه ان يقتصر
 على بيان درجة ذنب كل من الجناة وايجاب معاقبتهم وفقاً للارشادات التي
 زودها . فاذا ما جاز لخورشيد باشا وكبار المتهمين ان يدعوا بوجود اسباب
 مخففة جرمهم نظراً للظروف التي وجدوا بها وللمصاعب التي قامت بوجههم فلا
 يمكنهم التصل من المسؤولية الملقاة على عاتقهم بصفة كـرهم نواب السلطة
 الواكلة اليهم السهر بعين يقظي على حفظ الراحة . فالمسألة بين أمرين لا ثالث
 بينهما : أو انهم ابرياء فيجب تبرئتهم مع ان المحكمة لم تعتقد ذلك أو انهم
 مذنبون فيستحقون أشد العقاب نظراً لما نجم عن جريمتهم من العواقب الوخيمة .
 فقد سُفك في الجبل دم غزير كان في وسع ممثلي السلطة بل من المفروض عليهم
 حقنه . ان والي صيدا قد استوجب اعظم مسؤولية كالمسيطر الاكبر على
 شؤون الولاية ويشاطره هذه التبعة الفريق طاهر باشا بصفة كونه قائد الجنود .
 وعدا ما تقدم لـمـا كان خورشيد باشا قد عهد اليه بصيانة الامن في دير القمر فقد
 قام بهذه المهمة بصورة جاءت نتائجها معا كسة الغرض المقصود ادراكه . أما
 نوري بك فاقترب جرماً عظيماً باهماله تنفيذ الاوامر الصادرة اليه فكانت
 النتيجة وقوع مدينة زحلة بيد محاصريها ممأ جرأ الى غير كوارث .

أما وصفي افندي وأحمد افندي فالرأي العام يتهمهما بان كان لهما نفوذ
 سيء في أعمال خورشيد باشا . ومع ان أجوبتهما على سوآلات المحكمة هي
 ملتبسة وقد انكرا ما عُزي اليهما كل الانكار فيرتني مضاعفة عقوبتهما لكنه
 لا يشير باعدامهما ولاسيما انه يجوز لهما ان يستترا وراء مسؤولية رؤسائهما .

ان دولة المندوب السلطاني قد زعم ان مسيحي راشياً وحاصبياً قد بدأوا بالعدوان مع ان المذابح لم تحدث الا لدى وصول علي حماده بعد ان ساد السكون مدة ٨ ايام تزلت في خلالها حامية حاصبياً العثمانية السلاح من يد المسيحيين . وقد جرى مثل هذا الحادث في دير القمر حيث فوجي ، شعب آمن اعزل وذبح بعد ان طمنت افكاره وأسكن بباله . وليس هناك كبير أمر اذا كان المسيحيون اعتدوا في بعض الانحاء فلو صح انهم بدأوا بالشر مع ان هذا الامر لم يثبت واذا امكن اتهامهم بانهم اتوا بعض أمور تُعد تحرشاً ادياً فذلك لا يبري ، المأمورين العثمانيين من تهمة اهلهم اتخاذ أقل تحوط لقمع فتنة الدروز . وعليه يجب ان يكون القصاص الذي استحقوه موازياً لهول الكوارث التي نشأت عن توانيهم ان لم أقل عن تواطؤهم .

فرد عليه المندوب السلطاني ان خورشيد باشا كتب اوامر الى طاهر باشا فابلتها الى نوري بك وبعده السلام موعزاً الى الاول بالذهاب الى نجدة زحلة وإلى الاخر بوقاية دير القمر . فلم يتقيد عبد السلام بها فقصي عليه كساتر الضباط الذين شهدوا المذابح في غير اما كن . ولما كان أهالي زحلة قد اساءوا استقبال نوري بك تعذر عليه القيام بمهمته فعذ ذلك سبباً مخففاً جريمته . أما وصفي افندي وأحمد افندي فلا يعتبران موظفين يحصر المعنى ولا تقع عليهما مسؤولية بوجود رؤساءهما .

وقال مندوب بريطانيا العظمى ان عليه قبل ابداء رأيه في كل حكم بمفرده ان يوضح القواعد التي سار عليها في نقده لقد كان وقع الاتفاق بين ممثلي الدول الخمس وصاحب الدولة فواد باشا على انه يحق للجنة ان تحضر بذاتها جلسات المحكمة او تتيب احداً عنها فتلقت انظار دولته لما تراه ضرورياً قبل ان يجيز الاحكام المتقضى بها . فأصبح الممثلون المذكورون بحكم هذا

الاتفاق معاوئي المندوب العثماني يتوجب عليهم ان يشاطروه مسؤولية تنفيذ هذه الاحكام . وهذا الاشتراط يقضي عليهم بان يتثبتوا ليس فقط جريمة المتهمين أو برائتهم التامة بل درجة ذنب كل منهم . ولهذا الامر أهمية كبرى لكثرة المتداعين في هذه القضية . فالمسيحيون يتهمون ليس فقط الدروز بل المأمورين العثمانيين ايضاً والدروز يتهمون المسيحيين والموظفون العثمانيون يتهمون الفريقين فيجب اذن على الذين شهدوا هذا التداعي باسم اوربا ان يستجلبوا الحقيقة وينقذوها من الشبكة المحيطة بها لينعوا على كل فريق أعماله .

ان التحقيق الذي قام به دولته لاستبطن دخائل هذه المسألة يهدد الصعوبات العارضة فقد قضت المحكمة بالاعدام ليس فقط على زعماء الدروز الذين لجأوا الى حوران بل على الـ ١١ زعيماً الذين استسلموا الى الحكومة عن طواعية منذ ٥ أشهر . وعدا ما تقدم فقد حكمت بعقوبة أخف على المأمورين والضباط العثمانيين فبحثت اللجنة في الاسباب التي حملت المحكمة على هذا التباين في احكامها فأقرت خلا واحداً من اعضائها على ان هذه الاحكام غير منصفة وصرح مندوبو فرنسا وبريطانيا وبروسيا والروسية في النطاق التي رفعوها الى صاحب الدواة فواد باشا بان مسؤولية المأمورين والضباط العثمانيين مضاهية على الاقل مسؤولية كبار زعماء الدروز المجرمين . وهو لا يحجم عن ترديد هذا التصريح والقول بان مجرد حدوث مثل هذه المذابح الهائلة في البلاد التابعة حكم هؤلاء المأمورين كاف للظن بهم فيعدون مجرمين سلفاً نظراً للمنصب الذي كانوا يشغلونه فعليهم اذاً ان يبرأوا نفوسهم واذا كانوا عجزوا في خلال محاكمة طويلة المدّة عن الاتيان بدليل يثبت برائتهم فهم مجرمون ويجب ان يقضى عليهم بأشدّ العقوبات . ولما كان لم يجد في ملف اوراق الدعوى وفي البيان الذي اوقف دولته اللجنة عليه أقل برهان على برائتهم او تخفيف جريمتهم

فصرّ على طلب مضاعفة عقاب خورشيد باشا وطاهر باشا ونوري بك بيد أنه لا يمانع في ان يطلب الى جلالة السلطان ابدال حكم العقوبة على هذا الاخير بغيره . أمأ وصفي افندي وأحمد افندي فلا يرى وجوباً الى ابداء رأيه في قضيتها .

بيد ان موقف زعماء الدروز في هذه الدعوى يختلف عن موقف الأمورين العثمانيين فأولئك لم يمثلوا أمام المحكمة بصفة ممثلي السلطة ومسؤولين عن حفظ الامن بل كزعماء طائفة نشبت في قتال مع الموارنة ولم يعدوا كمذنبين سلفاً بل كظنون فيهم وكل مظنون فيه يظل بريئاً الى ان يثبت الخلاف وليس عليهم ان يبرأوا نفوسهم بل على المدعي العام وعلى الحكومة ان يثبتا جريمتهم . ورغمما عن افضلية موقفهم قد استغرب اقتصار المحكمة على القضاء على الأمورين العثمانيين بالسجن وبالاعدام على الـ ١١ زعيماً درزياً المسجونين في بيروت في حين ان بعض الزعماء المذكورين متهمون بالاشتراك في المذابح والباقيين في الحرب فقط وهذه المعاملة تحمل على الظن بان محكمة بيروت اعتبرت الامة الدرزية اقترفت عدة فظائع فاجبت الاقتصار منها بالقضاء بالاعدام على جميع الزعماء الذين استسلموا ليد الحكومة دون تمييز ولا فرق . فاذا كان الامر كذلك فهو لا يتردد عن اقامة الحجّة على هذا المسلك وعلى نهج طريقة في فرض العقوبات غريبة الشكل . بيد ان التحقيقات قد اوضحت بعض أمور غامضة لا بد ان يكون لها تأثير عظيم في الحكم النهائي على الخلاف بين المسيحيين والدروز .

ثم جهر انه لدى وصوله الى سوريا كان قيد تأثير عواطف الاستياء التي أثارها فيه رواية الفظائع التي اقترفها الدروز . فقد كان سمع في رحلته الاولى الى سوريا بوجود نزاع بين الطائفتين انما لم يخبر اذ ذلك بتفاوت عددهما وبان المسيحيين كانوا ساعين الى اباداة الطائفة الدرزية او طردها من الجبل . بيد انه

ما فتىء ان علم ان الموارد كانت قد استعدوا لمهاجمة الدروز على طول التخوم
 الفاصلة كسروان عن البلاد المختلطة السكّان معللين الامال باستئصال شأقتهم
 واقصائهم وان قد استوردت كمية كبيرة من الاسلحة وعُقدت اجتماعات
 عدائية في عدة انحاء من الجبل وان البلاد كانت مملوءة مناشير شديدة اللهجة
 تحرض على القتال نُسبت كتابتها الى الاكليروس وان قد انشيء في بيروت
 لجنة رئيسية غايتها تدعو إلى الريبة وان سائر المسيحيين دُعوا على ما يظهر إلى
 الاشتراك في الجهاد والآن انتم منهم وان رجال الاكليروس لم يكتفوا برجحان
 امة عددها ١٥٠ الف نسمة على قبيلة لا يتجاوز عددها ٣٥ الفاً فسعوا إلى
 تنشيط عزائم أبناء طائفهم بتأكيدهم لهم ان دول اوربا المسيحية ستعضدهم
 في الاستئثار بامتلاك لبنان .

فلا يُعقل ان الدروز جهلوا هذه المقاصد التي كان يسعى المورد الى تحقيقها
 علانية واشتهر أمرها قبل نشوب القتال ببضعة اشهر ولم يكُ بدُّ لتو احد
 الفريقين واطماعه من اثاره شراسة الفريق الآخر الغريزية فاضطر إلى تهئية
 معدات الدفاع وتلبدت الغيوم وتحككت الكهرباء في الجو منذرة بانقراض
 الصاعقة . وكان ان حدثت اعتداءات افراضية لم يعرف المحرض عليها انما
 امتازت بالتساوية البربرية المفظور عليه هذان الشعبان فجاءت مقدمة لهبوب
 العاصفة اذ اجتازت جماهير من المسيحيين حدود كسروان إلى النواحي
 المختلطة السكّان راسمة طريقها بالحريق والقتل وخطا مسيحيو زحلة إلى القتال
 فأمست الحرب امراً لا مناص منه بعد ان ضلّت بروقها تلعلع مدة طويلة .

فماذا كان على زعماء الدروز فعله ازاء هذا الموقف البقاء حلس بيوتهم بينا
 كانت تُنهب قرى اخوانهم وتضرم فيها النار؟ فلو فعلوا لعدّ سلوكهم جنوناً
 وجبناً . ولما كان ارباب السلطة العثمانية لم يأتوا حركة ولم يبداوا ميلاً للتدخل

حفظاً للراحة اضطرَّ الدروز الى ان يذودوا عن حوضهم بسلاحهم. بيدَ انهُ أيجوز تشبيه هذا العمل الباسل الذي تجيزه النواميس الطبيعية بل توجيهه بالمذابح الفظيعة التي حدثت خارج جبل الدروز بحضور حاميات الجنود التركية ؟ فاذا كانت اقترفت فظائع هائلة نظراً لمزاج الشعوب الجبلية التي لم تُمدَّن وخاصة لسلك الجنود العثمانية المريب فهل يقال بانهُ يجب معاقبة كل زعيم جمع اتباعه وتهايماً للقتال واشترك به على ما اقترفه رجاله من الفظائع واحصائه في عداد مضرى النار والسفاحين ؟ لا سمح الله ! فلا بدَّ من التمييز بين الذين تسلحوا للدفاع عن حياتهم وحياة أمتهم وبين الذين يثبت عليهم انهم دبروا المذابح وغمسوا أيديهم بالدم . ولذلك فهو يأمل ان اللجنة تسلم بوجود هذا التمييز فتجنب ايجاب معاقبة رجال اشتركوا في حرب بدأها اعداء الطائفة الدرزية على ما شهد الجميع كقتلة .

فجهر مندوب بروسيا بانهُ يؤلمه اضطراره إلى التصريح بعدم انتظام سير التحقيق في هذه الدعاوى وبان قد ساءه كثيراً نقص المحاكمة بل تشيع القضاة فقد امتنعوا عن سماع اقوال عدَّة شهود عارفين بالمخايء ودخائل الشؤون فيجلون ما غمض من الحقائق . وكثيراً ما ورد في جرائد الاستجواب ذكر محررات وكتب ورسائل لم يُبحث عنها ولم تُضم الى ملف اوراق الدعاوى . وكان من الواجب مواجهة زعماء الدروز وبعض ارباب الحكومة العثمانية فلم تجر . فجميع هذه النقائص قادت الى ان يحكم بان من المفيد اجراء تحقيق اضافي والمهد به الى تقيده اوربي. بيدَ انهُ لما كان ذلك يجر الى تأخير ادراك النتيجة النهائية فلا يرى وجوباً الى الاحلاح في التعويل على هذا الرأي وان كان صائباً سديداً . لكنه بغية تنوير ذهنه لابتداء ارائه في هذه المحاكمة وللاهداء الى درجة ذنب المتهمين اضطرَّ الى استقصاء الاخبار من غير منابع اوراق المحاكمة

ولذلك لا يتردد في المجالاة بان عبء المسؤولية واقع على عاتق المأمورين والضباط العثمانيين كما جهر بذلك في النطاقات الاجماعية التي وقعتها مع رصفائه مندوبي فرنسا وبريطانيا العظمى والروسية . اذ كان على ممثلي السلطة الموكول اليهم حفظ الراحة ان يتوسطوا بين المتقاتلين بالقوات التي لديهم مخاطر ينحسرون بها . فلما كان مذهب المعتدين وان يحاولوا على الاقل ايقاف شر لم يتلافوه . فلم يفعلوا شيئاً من ذلك ولم يذكر انهم ابدوا أقل اهتمام بهذا الامر ويتعذر تقديم شاهد واحد على سعيهم . وعليه فكل المسؤولية واقعة عليهم ويستحقون ان يتحملوا نتيجة سلوكهم المنكر . فكان على والي صيدا حتى لو افترض انه رفع استقالته ٢٠ مرة قبل وقوع الكوارث ان يقوم بواجبات وظيفته ما دام فيها . ومن ثم فلا يمكن تخفيف جرمته . ان طاهر باشا يستحق عقاب الاعدام مثله لانه تولى قيادة الجنود في دير القمر فدفع أهلها إلى يد الجزائريين وقد أخذ نوري بك بقواعد الشرف بعدم نجده زحلة وفقاً للامر الذي زوده . وقد اثبت وصفي افندي باعدامه مسيحياً بريئاً بعد الحوادث انه شريك في هذه الجناية وهو مسؤول عن الحوادث فيستحق عقاب الاعدام . ويجب ايضاً مضاعفة الجزاء المفروض على أحمد افندي .

فقال مندوب النمسا انه درس هذه المسألة على مرتين فتقدم ملف اوراق الدعاوى وشهد الحوادث بذاته ممأً ولقد فيه الاعتقاد الذي بسطه في نطاقه الخاصة وقوامه انه يجب اعتبار القلاقل التي وقعت في الجبل قتالاً بين امتين وان مأموري الباب العالي وضباطه فعلوا كل ما بوسعهم للافلاته .

ولامراء فان تجاوز اصحاب الاقطاعات حدود حقوقهم اثار استياء في طبقات الشعب وذلك في شمالي البلاد وفي كسروان والتمن والجنوب . ففي انحاء القسم الشمالي حيث كان اصحاب الاقطاعات من ابناء مذهب الفلاحين لبست

الثورة حيث حدثت صفة حرب اهلية . أمّا في النواحي المأهولة بالدروز
والمسيحيين الخاضعة لاصحاب الاقطاعات الدرزية فقد اتخذت الازمة السياسية
والاجتماعية شكل اقتتال بين طائفتين . لكن سبب الاضطرابات واحد في
القائم مقاميتين انما انضم اليه في الجنوب ظروف أخرى زادت الشرّ تفاقماً
وجلبت كوارث جلى . ان تنظيم الدروز وتعاضدهم وتكاتفهم وتمكن الزعماء
من جمع اتباعهم واستفادهم بسهولة مهدت لهذه الطائفة وهي أقل عدداً ان
تنصر على الاخرى وتنال فوزاً لطخ بفظائع منكرة فكان لصداها وقع أليم
في قلب اوربا . ويعتقد انه مصيب بقوله ان اوربا لم تقبح الحرب لانه يحدث فيها
حروب تؤدى بحياة كثيرين بل المذابح والحريق والنهب راغبة في الاقتصاص من
بجرحها . هذا ولم ير بعد مزيد التقيب في ملف اوراق الدعاوى دليلاً على ان
المتهمين ان مأمورين عثمانيين وان مشايخ دروز حرّضوا على المذابح أو اشتركوا
بها بذاتهم الا اثنين هما بحبي الدين شبلي وبشير مرعي كما بين في نطاقه الخاصة .
ولا يسهه الا الاصرار على رأيه وهو ان محكمة بيروت لم تفقه صفة الحرب التي
نسبت بين الدروز والموارنة كما اوضحها . وقد تحقق ان الضباط والمأمورين
العثمانيين تذرعوا بكل الوسائل التي لديهم لالتقاء اشتعال جرة الحرب الاهلية
ولاسيما خورشيد باشا . بيد ان قواتهم العسكرية كانت قليلة ولم ينجع نفوذهم
الادبي . أما خورشيد باشا فجمع القناصل وقال لهم : ليس لي كلمة نافذة الا
في الدروز والمسلمين ولكم سيطرة على المسيحيين فازجروهم وانا اردع الباقين .
وبناء على هذا الطلب سعى بصفته قنصل النمسا العام مع رصيفه الكونت
دي بنتيفوليو قنصل فرنسا الى حث سيادة المطران طويلاً وهو أعظم اساقفة
الموارنة نفوذاً واحبهم إلى الشعب على الذهاب إلى كسروان لحمل اهاليه على
السكينة . فانقاد سيادته إلى هذه المشورة بطيبة خاطر وبذل جهده في تسكين

الحواطر ثم كتب بعد بضعة ايام إلى القناصل ممتدحاً من حكمة الوالي في استجاده بهم تمهيداً لسبل التوفيق بين الفريقين وفي وسعه ان يطلع اللجنة على هذا الكتاب . أما لسوء الحظ اخفقت مساعي الاسقف المشار اليه وأبي المسيحيون التفرق قبل ان يدع الدرروز سلاحهم ورفض هولاء العودة إلى بيوتهم قبل ان يفعل المسيحيون . وهكذا لم يتمكن خورشيد باشا من كبح جماح الدرروز كما لم ينجح القناصل في تسكين نازر المسيحيين . بيد أنه يجوز القول انه نظراً لقلة عدد جنوده قد قام بواجبه وسلم من المسؤولية .

قال مندوب فرنسا انه وجد في كلام الميسودي وكبر ما يؤيد صحة اقتراح بسطه في إحدى جلسات اللجنة الخاصة قوامه انه لما كان زعماً الدرروز سيعاقبون بالاعدام يجب ابدال حكم الاعدام المقضى به في المختارة على الجناة من طبقة العامة بعقوبة أخف . فتتظيم الدرروز الذي ألمع إليه مندوب النمسا وسيطرة الزعما على سائر هذه الامة وسلطتهم المطلقة عليهم تثبت بجلاء وجوب القاء تبعه الكوائن على عاتقهم وحدهم وتخفيف عقوبة الذين كانوا آلات عمياء في ايديهم . وتلا نطاقة اوضح فيها هذا الرأي وطلب ضمها الى محضر الجلسة (ملحق ٤) ثم ذكر ان فواد باشا وعد اللجنة بزيادة التحري توصلاً الى زيادة عدد احكام الاعدام في المختاره وفقاً لتفنيات اللجنة . فاذا كان هذا التتقيب أسفر عن نتيجة فيسأل دولته ان يعلنها . وعليه يرتني ان يشمل تخفيف العقوبة المحكوم عليهم مجدداً اسوة بالعشرين السابقين أما بعد اشهار الحكم عليهم بالاعدام . وقصده من هذا الاقتراح حقن الدماء واتخاذ هذه الرحمة وسيلة لاصلاح ذات البين بين الدرروز والموارنة ويرجو موافقة رصفائه له على هذه الغاية المزدوجة .

فجر اللورد دو فرين بمشاطرته الموسوي بيكارلار رأيه .

فأجاب فؤاد باشا على السؤال الموجه اليه بخصوص المحكوم عليهم في المختارة انه توصل بعد التحقيق إلى جعل احكام الاعدام ٥٨ وسيحكم ايضاً على بعض اشخاص اشتركوا في فتنة الجبل وقبض عليهم حديثاً في دمشق . فيحسن تخفيف عقوبة جميع هؤلاء الاشخاص .

فصرح الموسيودي رهنوس بأنه يجاري الموسويكلاار في رأيه على شرط ان تخفيف عقوبة المجرمين الذين حوكموا في المختارة لا تشمل المشايخ المسجونين في بيروت .

فأوضح له الموسويكلاار ان اقتراحه ينفي هذه النتيجة اذ ان القصد من تخفيف عقوبة الجناة من الطبقة العامة القاء كل التبعة على الزعماء واعدامهم وهذا الامر مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً لا يمكن فكه .

فقال مندوب الروسية انه يشارك من صميم فؤاده الموسويكلاار في اقتراحه وقد اوحى به الشفقة على شرط ألا يتخذها البعض تشجيعاً لهم والآخرين جوراً وعدم انصاف ويعترف بوجود اثبات الاحكام التي قضى بها على بعض كبار جناة الدرزيين انه يود ان تبذل مزيد العناية في تعيينهم . لقد ذهب مندوب فرنسا إلى وجوب تنفيذ حكم الاعدام في جميع زعماء الدرزيين الذين حكم عليهم في بيروت وتخفيف عقوبة الذين قضى عليهم في المختارة وقد عدّهم آلات في ايدي الزعماء فهذا التمييز لا يخلو من غلط اذ يوجد بين المحكوم عليهم في المختارة اناس من اسرة عريان وهي من أهم اسر شرقي لبنان تولوا زعامة العصابات وثبت عليهم الاشتراك في المذابح . كما انه يوجد بين الـ ١١ شخصاً المحكوم عليهم في بيروت اناس من الطبقة العامة وزعماء من الطبقة الثانية أتهموا بانهم جاؤا البلاد وهم على رئاسة عصاباتهم المسلحة دون ان يثبت ان هذه العصابات اقترفت جنایات . وبناء عليه يرى الأي عمل بقاعدة اعدام

المحكوم عليهم في بيروت وتخفيف عقوبة المحكوم عليهم في المختارة على وجه قطعي . وعنده انه يجدر تخفيف عقوبات المسجونين في بيروت كاسعد تلحوق واسعد عماد وقاسم نكد والامير محمد قاسم رسلان وتنفيذ حكم الاعدام في مسجونى المختارة الذين يثبت عليهم انهم قادوا عصاباتهم الى المذابح سواء كانوا من الاسر صاحبة النفوذ أو من الطبقة العامة .

ولما كان لم يعترض أحد على قول مندوب الروسية وافق عليه الجميع . بيد ان اللورد دوفرين ألفت الانظار الى ان تخفيف عقوبة المحكوم عليهم في المختارة وقد ثبتت على معظمهم جنابة القتل لا يمكن اتخاذها قاعدة لتبرير مضاعفة عقاب طبقة أخرى من المتهمين يجب النظر في جريمتهم على حدة .

أما مندوب النمسا فأيد اقتراح الموسوي بيكلار بخصوص مسجونى المختارة مع الاحتفاظ بالرأي الذي بسطه في نطاقته الخاصة بخصوص المتهمين المسجونين في بيروت وهو يرى ان الشفقة هي أفضل وسيلة لازالة الضغائن من بين شعبيْن يعيشان معاً في بلاد واحدة وختمت الجلسة الساعة السادسة ونصف الساعة .

ملحق ١ - نطاقة المندوبين . عن بيروت في ٢٣ منه

ان الموقعين أدناه انعموا النظر في ملف اوراق محاكمة المأمورين العثمانيين والمشايع الدروز المسجونين في بيروت فرأوا من واجبه ان يقتصروا على ان يجهروا بانهم لم يظهر لهم منها أقل سبب مخنف الجريمة المنسوبة الى المأمورين العثمانيين او يثبت عدم مسؤوليتهم عن الكوائن التي آلت الى ذبح ستة الاف مسيحي فصبغت ارض لبنان بالدم . ويأسف مندوبو فرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسية على التصريح بان عبء هذه التبعة لا يزال واقفاً على عاتق

مأموري الحكومة العثمانية إسوةً بكبار مجرمي زعماء الدروز وبانهم لم يروا في جرائد الضبط التي محصوها حجة تبرر الفرق بين العقوبة التي حكم بها على الفريقين .

وعليه فالموقعون بذيله يتشرفون بمحث صاحب الدولة فؤاد باشا على اكمال نواقص التحقيق وتصحيح احكام محكمة بيروت من تلقاء ذاته عملاً بالسلطة المطلقة المفوضة اليه بعد استشارة ضميره ومقتضيات العدالة والانصاف الاضطرارية او انها مسألة معاقبة الجناة بأقرب آن لان تأجيلها قد عرقل منذ ستة أشهر اعادة الامن الى لبنان .

التواقيع : ل بيكلار . دوفرين . دي رهفوس . نوفيكوف .

ملحق ٢ - نفاذه مندوب النمسا بالناربخ زانه

ان الموقع ادناه دقق النظر في ماف اوراق الدعاوى التي عرضها صاحب الدولة فؤاد باشا على نقد اللجنة الدولية . فبين له منها ما سره وهو ان مأموري الحكومة السلطانية في بيروت لم يشتركوا في الفظائع التي أقرت بحق مسيحي لبنان بل اتضح انهم بذلوا جهدهم لتمنع القلاقل فلم ينجحوا لان القوات العسكرية التي بامرهم لم تكن كافية ولان تفاقم الشر فاجأهم على حين غرة . لا ريب في ان محكمة بيروت الغير العادية بفرضها عليهم عقوبة شديدة قد توهمت انهم اقترفوا جناية عظيمة مع ان تمحيص ماف اوراق الدعاوى لم يثبت عليهم شيئاً من ذلك . أما بخصوص زعماء الدروز فيرى ايضاً ان المحكمة لم تنتبه الى صفة القتال بين الدروز والمسيحيين اذ لا يُعدّ عمل زعماء الدروز بمثابة شق عصا الطاعة على سلطة السلطان بل حرباً اهلية بين شعبين متعادين تنازعا ملكية البلاد فتناوبا الدفاع والهجوم حسب الظروف . وقد سبق للجنة ان

فتهمت صفة هذا القتال فأقرت في جاستها العاشرة التي عُقدت في الـ ٢٤ من شهر تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ على قسمة الجناة الذين يستحقون عقاب الاعدام الى ثلاث فئات وهي : المحرضون على المذابح . وزعماء عصابات السفّاحين ومضرمي النار . والجناة الذين ارتكبوا عدّة جرائم أي الذين غمسوا ايديهم في المذابح سواء كانوا زعماء الدروز او من الطبقة العامة . ومن ثمه فالموقع بذيله لا يرى انه يمكن احصاء الدروز المسجونين في بيروت الذين قضت عليهم محكمتها الغير العادية في عداد الفئات الثلاث المار ذكرها الا اثنين هما محيي الدين شبلي وبشير مرعي . وعليه ينبغي تعديل الحكم المقضى به على سائر المسجونين لعدم وجود أدلة مثبتة للجريمة المنسوبة اليهم . « دي وكبكر »

ملحق ٣ - جواب فؤاد باشا

ان فؤاد باشا قد اعتدّ بنطاقه حضرات مندوبي فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والروسية بخصوص الاحكام المقضى بها على المأمورين العثمانيين والمشايخ الدروز المطروحة على أبحاثهم وأعارها ما تستوجبه من الرعاية والاهتمام . لقد رأى مندوبو الدول الاربعة المشار اليهم تبايناً في العقوبات التي قضت بها محكمة بيروت الغير العادية على موظفي الحكومة العثمانية وزعماء الدروز واعتبروا ان عبء التبعة الواقعة على الاولين في كوائن الجبل مماثلة لجريمة الآخرين فأجمعوا على حثّ المندوب السلطاني على ان يتلافى نقصان التحقيق فيصاح احكام المحكمة مستقلاً وفقاً لوحى ضميره ومقتضيات العدالة .

ولما كان جلالة مولاه السلطان قد خولّه اجازة الاحكام التي تقضى بها المحاكم الغير العادية وفقاً لنظامات السلطنة اعتقد ان واجبه يفرض عليه ان يترك ملء الحرية للمحاكم التي انشأها ويتقيد بخصائص السلطة الاجرائية التي

يمثلها في سوريا فامسك عن اقامة ذاته مقام المدافع عن المتهمين أو الادعاء عليهم . أما الآن وقد حثه مندوبو الدول الاربعة المشار اليهم آنفاً في نطاقتهم على ان يتسلط على المحكمة فيستقل بإبرام حكم قاطع فألحالة تضطره الى ان يوضح ما يميله عليه ضميره وهو يقضي بان ليس عليه فقط التنفيذ بل اصدار حكم نهائي . ينبغي بدءاً ذي بدء التمييز بين الجنايات المقترفة في دمشق والكوائن التي أجزت الدم في لبنان فالاولى هي انتقاض فريق من أهالي المدينة على الفريق الاخر دون سبب أو تحرش سابق . وفي قوانين السلطنة مواد تنص عليها فأزّل العقاب الشديد في مجتريها وأعدم المأمورون الذين اهملوا القيام بواجبهم ولم يصونوا حياة التبعة السلطانية .

أما كوائن الجبل فقد أجمع الكل على انها تختلف عن هذه بأسبابها وشكلها وان لم تثبت صفتها قانوناً . اذ ان الجنايات التي أقرت فيه وأجزت دم المسيحيين انهاراً احدثت استياءً شديداً في النفوس بحيث لم يُنظر الاً الى الجريمة دون ان يُبحث في الاسباب التي قادت اليها . بيد أنه كان من الواجب قبل الشروع بالمحاكمات الافرادية تحريمها وايضاح صفتها تنويراً للعدالة . ولذلك سبق له فبسط للجنة الدولية في بدء اتدائها جواباً على المواضيع الاربعة التي عرضت عليه رأياً قوامه ان على هذه اللجنة ان تنقب كحكمة في اسباب الحوادث وشكلها وتوضح حكمها عليها لا ان تقضي على الافراد لان ذلك من خصائص الحكومة صاحبة السلطة فلو اجرت هذه المحاكمة العامة السياسية لانت بأدلة تستعين بها المحكمة في محاكمة الافراد فيأتي حكمها عادلاً نزيهاً . ولما كان قد اضطر الى تغيير شكل هذه المحاكمة أي ان يأمر باجراء محاكمات افردية فلم تصادر محكمة بيروت الغير العادية الاً الجناة الذين استحقوا عقاب الاعدام المنصوص عليه في المواد ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء وهم :

١: مدبرو ومدبرو مؤامرة يقصد بها اثاره فريق من اهالي السلطنة على الفريق الآخر.

٢: زعماء العصابات المتآمرة الثائرة.

٣: المنتظمون في سلك عصابة مسلحة فاقترفوا جنایات.

وعليه فالمحكمة المذكورة التزمت دائرة اختصاصها فاقترعت على محكمة المتهمين بالجنایات المعددة اعلاه دون التفات الى السياسة. فدقت في التهم الموجهة الى السجني وقضت بالعقوبات المفروضة في القانون دون ان تتمكن من البحث في الاسباب المخففة للجرم او التي تضاعفه.

أما موظفو الحكومة العثمانية فلم تجد عليهم دليلاً يثبت مشاركتهم الجناة في درجات الجنایات الثلاث المذكورة آنفاً فاكتمت بالقضاء عليهم لانهم اخلوا بواجباتهم كما موري الحكومة. فالعقوبة التي قضى بها عليهم هي تأديبية وهي أقصى ما ينص عليها القانون بعد الاعدام لانها تؤول الى الموت الادبي. فهذا هو الفرق الكائن بين جنایات الدروز وذب موظفي الحكومة وبين العقوبتين فاذا أريد اليوم ايجاد اسباب مخففة جريمة البعض أو مجسمة جنایة الاخرين ينبغي نقد الحوادث وتحريمها والحكم عليها وفقاً لما ارتآه لتكون أساساً للمحاكمة الغير المادية. وبما ان مندوبي الدول الاربعة يطلبون مضاعفة عقوبة موظفي الحكومة أو ايضاح الاسباب المخففة التي حملت المحكمة على القضاء عليهم بقصاص دون قصاص زعماء الدروز وجب استثناء النظر في الظروف التي احاطت بموقف هؤلاء الموظفين حين كانوا يديرون زمام الاحكام. ومن المعلوم انه لم يثبت على أحد منهم انه غمس يده في كوائن الجبل كشریک أو محرّض ولا يمكن اتهامهم الا في تصرفهم بصفة كونهم ممثلي السلطة. ولذلك يجب ان يقاس ذنبهم على درجة مسؤوليتهم فيتبادر الى الذهن سؤالان. هل

كانت الوسائل متوفرة لديهم لاتقاء الشر؟ وهل كان في طاقتهم ملافاة الاقتتال بين الفريقين؟ .

وإذا شئنا الجواب على المسألة الاولى وجب علينا ان نصف الحالة السياسية التي كان عليها الجبل . ان الموازنة والدروز كانوا متمتعين بحكومة خاصة مستقلين عن سلطة الدولة العثمانية مباشرة فلم يصغوا لندائها حتى ان قسماً من الجبل قاوم ليس فقط حكومة بيروت بل نهض على السلطة الموكل اليها ولاية قسم الجبل المسيحي ويوجد كتاب لاحد زعماء هذا القسم يعرف الجميع مآله وهو يرشد الى مبلغ عدم احترام هيئة الحكومة ولم يكن الدروز أقل تمرداً وعصياناً من المسيحيين وان تظاهروا بالطاعة . وأمسى الجبل مسرحاً لجنايات افرادية لم يعاقب مقترفوها وملجأً ليس فقط لجناة سائر الايالة بل للذين ودوا الفرار من الدعاوى العادية التي أقيمت عليهم . ان شكواوى القناصل المتكررة من المعاملات الجائرة التي كانت جارية هنا تبرهن بأجلى بيان على قلق حالة البلاد واضطرابها . ويخفق بي ان اجهر بان الموازنة والدروز شعروا بمعضد الاجانب أيهم وناهضوا السلطة العليا وعصوها فلم يكن لديها أقل وسيلة لمنع بلايا النفور والشقاق الكائن بين الطائفتين ونيران التباغض والتحاقد متقدة في صدورهم فلم يتقادوا للاوامر ولم ينتصحو بالنصائح ولم يهابوا القوة أو يرتدعوا بالعقاب . وكانت بلاد كسروان قد أصبحت منذ مدة طويلة منبع هذه المقاومة والمشاغب ولما لم يكن في وسع حكومة الايالة ان تستقل بالعمل أوضحت للباب العالي وجوب التدخل ملافاة للشر المتوقع . بيد ان حكومة السلطان اثرت نظراً لما سبق من كثرة الاحتجاجات عليها ان تسكت عن هذا العصيان على ان تُتهم بانها تنوي اذلال المسيحيين فاضطرت حكومة الايالة الى ان تقف وقفة المشاهد ورأت دنو وقوع الكوائن دون ان تقوى على استدراكها وليس لديها الوسائل

الكافية لتلافيها لانها كانت مغلولة الايدي . وعليه ومن ناظر خارجية الدولة العثمانية يعتقد ان الصدق يقضي عليه بالتصريح بان خورشيد باشا عرض استقالته ثلاث مرّات ازاء هذا الموقف الحرج والمصاعب العظيمة المحيطة به الواقع عبء تبعثها على عاتقه وان الباب العالي لم يقبلها .

ولا بدّ بعد وصف موقف الحكومة اجمالاً من التسليم بأنه كان يتعذر عليها اتقاء وقوع شريراد اليوم القاء تبعته على عاتقها وحدها مع انه لا مسؤولية حيث لا حرية عمل ولا اطلاق يد للقيام بالواجب المفروض .

واذا انتقل الى البحث في ما اذا كان بطاقة حكومة الولاية ان تمنع نشوب القتال بين الطائفتين لم يبق ريب في ان الاسباب التي حالت دون استدراك الحكومة الشر قد اعجزها واعياها وقيد يديها عندما اشتبك الفريقان . لا مراة انه كان عليها ان تتوسط لصد المهاجمين وصيانة المعتدى عليهم . بيد انه أ كان في وسعها ان تفعل ؟ فالحوادث وحدها تجيب على هذا السؤال ويجدر هنا بيان صفة الكوائن التي سُفكت فيها الدماء في الجبل

اذا اجري تحقيق دقيق يتضح ان الموارنة والدرروز كانوا على التناوب مهاجمين ومعتدى عليهم . فالموارنة هم الذين نهضوا على الدرروز ورجما ثبت انهم لم يقدموا على ذلك الا من جراء اعتداء الدرروز وقتلهم بعض ابناء مذهبهم على افراد . أما الحرب فقد اعلنها الاولون اذ اجتازت عصاة مسلحة من المسيحيين حدود قائم مقامية النصارى الى قائم مقامية الدرروز فكانت غزوتها هذه بدء الحرب الاهلية التي ختمت بكوارث جلّ . كما ان مسيحيي جزين كانوا البادنين بمهاجمة جيرانهم الدرروز لكنهم كسروا وتغلب عليهم الدرروز فأسرفوا باقتراف الفظائع وقد حدث مثل ذلك في حاصياً وراشياً حيث هاجم المسيحيون الدرروز وطردوهم من بيوتهم وفي صيدا زحف يوسف المبيّض أحد زعماء المسيحيين

الى معصدة قاسم يوسف الزعيم الدرزي لينتقم من حوادث قتل افرادية
اقترفها الدرروز.

فماذا كان على السلطة المحلية فعله في مثل هذه الحالة ؟ فلو كانت صدت
المسيحيين بالقوة لاتهمت بالتشيع الدرروز وقد عدوا اليوم كمتحرشين من جراء
اعتداءاتهم . وبالعكس لو كانت بدأت بمعاقة الدرروز لنسب اليها التعرض
للمسيحيين لما ان هولاء كانوا البادئين بالشر .

وكان ان هذه الحالة حيرت ليس فقط حكومة الولاية بل الحكومة
المركزية ايضاً . اذ انه لما كان الباب العالي راغباً في ان يظل بجناحي حمايته
هاتين الطائفتين موضعاً نزاهة سياسته او عزى الى الحكومة المحلية ان تقف بين
الفريقين لمنع اشتباكهما مع محاشاة كل ما من شأنه ان يثير الظنون في عدم
نزاهتها ولم تعتمد الحكومة السلطانية الى اصدار اوامرها بمعاقة الدرروز الا عندما
فاجأوها باقتراف فظائع لم يسبق لها مثيل .

فهذا كان موقف حكومة الولاية لما اشتعلت جرة الحرب بين الطائفتين
ويجب ان يضاف اليه حادث يساعد على تخفيف ذنب مأموري الحكومة . ذلك
انه لما اثارت حكومتا صربيا والجلب الاسود القلاقل في بلغاريا والبوسنة والمهرسك
منذ سنتين صرفت الحكومة عنايتها الى تلك الجهات فاضطرت الى جمع
جنودها في الروملي واخذت على اكره منها معظم ايالات اسياً فلما انفجر بركان
الفتنة لم يكن عدد جيش سورياً يتجاوز خمسة الاف رجل وأنفين في ابلة صيدا
فكان على هذه القوة القليلة المنتشرة على مسافة واسعة ان تمنع الحرب الاهلية
في جبل ساء . تكويته اهليه في كل آن على مقاومة الحكومة العثمانية .

فهذه هي الاعتبارات التي عدت سبباً مخففاً ذنب المأمورين . لا شك
انهم لو كانوا سلكوا سلوكاً اكثر لباقةً وأشدّ حزمًا لتصلوا من عبء

المسؤولية بيد انه لم يكن في وسعهم ان يقووا على منع وقوع هذه البلايا العظيمة اذ لم يكن لدى الحكومة سلطة لاستدراكها ولا قوة لصدّها. أمّا ضباط حاميات حاصبياً وراشياً ودير القمر وبتدين فقد حوكموا وقُفي عليهم بالاعدام كخائنين لانهم لم يقوموا بواجبهم وقاية للمسيحيين الذين استأمنوا اليهم ولجأوا إلى حمايتهم. فقد أعدم الضابطان الاولان وسيلحق بهما قريباً الاخران. ولما كان شديد الرغبة في سرعة انهاء هذا القسم الشاق من مهمته فيرجو ان اعضاء اللجنة يجمعون رأياً على ما تقدم ليتسنى له ختم عمله بتنفيذ العقاب الذي أجل لهذا الحين خلافاً لارادته .

ملحق ٤ -- نفاذ الموسويكلا

ان مندوب فرنسا بعد ان انعم النظر في الاوراق التي اطلع دولة فوآد باشا اللجنة الدولية عليها يجهر باعتقاده انه بينا احكام الاعدام المقضى بها على زعماء الدروز المسجونين في بيروت هي مصيبة مثبتة بالادلة فلا شيء يوضح سبب رافة المحكمة بنخورشيد باشا الوالي السابق والقائد طاهر باشا واميرالاي نوري بك والكاخية وصفي افندي والموظف أحمد افندي وفي عرفه ان كل المسؤولية واقعة على عاتق المأمورين والضباط العثمانيين المذكورين آنفاً ولا يدرك سبب التخلف عن معاقبتهم - وقد حرّضوا على مذابح لبنان واشتركوا فيها - بذات القصاص الذي عرّقب به الذين أثاروا هذه الجنايات في دمشق أو سكنوا عنها . لكنه مع طلبه مضاعفة عقابهم وفقاً لمقتضيات العدالة يرى من واجبه ان يسأل رصفاءه عمّا اذا كان الاقتصاص على الاقتصاص من كبار الجناة المسلمين والدروز ادرك الغاية المرجوة فقد ناجى أولاً ضميره بهذا الصدد فأجابهُ ان الانسانية لا ترضى ان تستعمل في الاقتصاص من المعتدين عليها ذات الوسائل

التي استعملت ضدها . وعملاً بهذه القاعدة يجب اعتبار اعدام كبار الجناة كغارة كافية عن ذنوب الجميع . أما سائر المتهمين فسؤوليتهم اخف وان كان سلوكهم شائناً فيخلق استعطف المدوب السلطاني عليهم ليرأف بهم . واذا ما فعلت اللجنة الدولية ذلك لا تحشى مناقضة ذاتها بذاتها ومن ثم لا أثر لهذه المناقضة اذ قد شاءت اللجنة ان تشين عمل عدد من المتهمين الذين احصتهم محكمة المختارة في عداد فئات مختلفة فيجوز لها اليوم وقد نالت بغيها ان تتشفع باسم اوربا المتمدنة باشخاص معظمهم من الطبقة العامة لم يكونوا سوى آلات اهواء الزعماء المنكرة طالبة ان يميز بين السفّاحين الذين اهرقوا الدماء هوساً وبين الذين بدلاً من ان يتلافوا الشر ساعدوا عليه ان بتحريضهم وان بقعودهم عن العمل . فقد كان بوسعهم ان يغلّوا يد السفّاحين فلم يفعلوا بل سدّدوا ذلك الساعد فيجب ان يلقى عليهم عبء الجنايات المقترفة ويقضى على الباقين بعقوبة أخف مناسبة جرائمهم تقطعهم عن المجتمع الانساني وتمهد لهم السبيل إلى التكفير عن ذنوبهم بالندامة . وبهذه الوسيلة يتسنى التوفيق بين نصائح الحلم هذه وبين اعادة الراحة والامن إلى الجبل .

(عدد ٣٧٥ ملحق ٢ ص ٤٨٨ - ٥٠١ . ودي تستا عدد ٨٢ و ٨٣ و ٨٤)

(٨٥ و ٨٦ ص ٢٢٠ - ٢٤١)

٢٠٣ - اللورد روفرين الى السير بولفر في ٢٤ منه [انظاف]

تنبه : ان هذه الرسالة تحوى مباحث المندوبين في جلسة خاصة في الاحكام القضى بها على المجرمين وثأ كانت مائة لا جمهورا به في الجلسة الرسمية السابقة فلم نر لزوماً لاعادتها بل تقتصر على تعريب ما جاء في ختامها وهو :

أماً مسألة سعيد بك فيخيل ان للتقادير يداً فيها فلا يوجد طبقة بين السكان

غير بغیضة له فالأترك والمسیحیون وقسم من الدرروز ذاتهم یودون هلاكه
ولهذا صرفت العناية الى نقد الشهادات علیه فقرة فقرة. ولی الرجاء بانى اتمكن
من ان ارسل اليكم فى البرید القادم نسخة ملف اوراق محاكمته واعتقد
انكم تجدون محتوياتها مؤيدة ما دونته فى المذكرة المرسلة اليكم الان فاذا
ظهر لكم انها كتبت بلهجة محام لا قاضٍ تذكروا انى ابحت فى مسألة حياة
وموت فالاراء التى تتضمنها بسطت فى إحدى جلساتنا الخاصة ولا أسلم
صورتها الى احد وعلى كل فیهى لا تحوى سطرًا او كلمة لم توح بها الرغبة
الصادقة فى الوصول الى الحقيقة بتمحيص اوراق المحاكمة بكل نزاهة.

(عدد ٣٥١ ملحق ١ ص ٤٣٩-٤٤٢)

٢٠٤- فقد اعطى محكمة بيروت على المأمورين القنمانيين وزعماء الدرروز

تنبيه : ان المقدمة مائة لما جهر به اللورد دوفرين فى الجلسة الثانية والعشرين
وقد ألحقها ببيان ارائه فى محاكمة كل فرد من المتهمين وهما كما :

خورشيد باشا ٠- ان محاكمته لم تأتِ بدليل من شأنه تخفيف المسؤولية
الواقعة على السجين بصفة كونه والى صيدا من جرأ القلاقل التى وقعت فى
دايرة ايلته وقد وضع انه بقي واقفاً موقف المشاهد بينما كانت القرى تحرق
وتُنهب والجنايات والفظائع تقترف والقتال ناشباً على بُعد ساعة عن معسكره.
مع ان قناصل الدول العظمى الخمس نهبوه الى هذه الحالة رسمياً فلم يتذرع
بأذى وسيلة لاستدراك وقوع الكارثة ولا سيما انه يتعذر الاعتقاد انه لم يكن
بوسعه توقعها. وهب ان هذه الحوادث غير كافية لاثبات جريمته فاستمرار
ذبح المسيحيين بعد وصوله الى دير القمر يزيل كل ريبة فى هذا الشأن وسواء

كان ذلك نتيجة الجبن والضعف أو قصد شرير فلما كان قد نشأ عن اهماله القيام
بواجبه قتل نفوس كثيرة فيستحق ان ينزل به أشد العقاب .

طاهر باشا ٠ - ان الكلام السابق ينطبق ايضاً على هذا السجين فلم
تبدُ أقلّ اُمارة من شأنها تخفيف مسؤوليته كقائد الجنود ومن الجلي الثابت انه
لم يبدي اهتماماً بجفن الدماء .

نوري بك ٠ - ان اهمال هذا السجين القيام بواجبه واضح لا ريب فيه
وهو يستحق أشدّ قصاص . بيد انه لما كان يمكن الافتراض ان سلوك رئيسه
قد أثر في نهجه ولم يظهر انه غمس يده في المذابح فلا أمانع بان أمير بين ذنبه
وجريمة سائر الضباط الذين قضى عليهم بالاعدام ونفذ فيهم الحكم .

علي وصفي افندي ٠ - قد حكمت عليه المحكمة بالسجن الموقت
وحرمانه من الوظائف . بيد ان صورة الشهادات خالية من كل أدلة تساعد
على الاهتداء الى تثبت ذنب السجين او برائته فلماذا بتعذر ابداء رأيي في ملف
أوراق دعواه الذي أبلغ المندوبين .

أحمد صالح افندي ٠ - ينطبق عليه ذات الكلام .

سعيد بك جن بلاط ٠ - قبل ابداء رأيي في ذنب هذا السجين او برائته
واخوانه أصحاب الاقطاعات اود ان اوضح ان الحكم الذي قضت به المحكمة
لدليل على عدم رغبة القضاة في انقاذ المتهم من العقاب وان محاكمة جميع السجني
استغرقت عدّة اشهر تسنى للحكومة في خلالها جمع الادلة واستقصاء الاخبار
وان المدعى عليهم ظلوا مسجونين طول هذه المدّة ومنعوا من مقابلة أصحابهم
ومراسلتهم فلم يستطيعوا تهيئة مواد الدفاع عن ذواتهم وان قد قضى عليهم بناءً
على شهادة المسيحيين فقط ولم تسمع شهادة درزي وقصاري الكلام ان الحكومة
تمت بجميع التسهيلات بعكس المدعى عليهم .

ولما كان قد عني بعض العناية بنتبت الحقيقة وجب ألا يعلق الحكم بتبراتهم او معاقبتهم على اعتبارات لا صلة لها بالبينات التي وقفنا عليها إذ من الجور بناء الحكم على غير التحقيق الذي جرى في المحكمة . وهذا التنبيه ضروري لان التحقيق القضائي تم في زمن كانت فيه الالهواء السياسية عاصفة والناس في هياج وطائفة الزعماء المسجونين مكروهة من طائفة قوية كثيرة العدد ولان الافتراءات والوشايات تكثر في مثل هذه الظروف ولان الطوائف التي نعيش بينها مشهورة بعدم صدقها ولانه يقتضي اجهاد الفكرة لا تقاؤها من ضغط الرأي العام اذا شئنا ابداء رأينا بنزاهة في مسائل سبق الحكم فيها بناء على شهادات طائفة حانقة لا ضمير لها .

بيد ان هناك مسألة أخرى يتوقف عليها شرفنا وهي ان ينال حكمنا موافقة اوربا متى عرض على تمحيص اشخاص نرها . بميدان عن كل العوامل المهيجة التي تحيط بنا .

وبعد هذا انتقل الى البحث في درجة اشتراك سعيد بك جن بلاط في الكوائن الاخيرة . الكني قبل ان اتقد التهم الكبيرة الموجهة اليه بانه كان المدير الاكبر لمذابح لبنان والمعرض عليها رأيت من المناسب ان ابدأ بالصغيرة وعددها خمس وهي :

- ١ : انه انفذ كتباً الى أهالي جزين لتأمينهم وتطمين افكارهم .
- ٢ : انه تمهد لطاهر باشا بانه لا يصيب أهالي دير القمر شر .
- ٣ : انه اضاف في داره اسميل الاطرش واتباعه لدى عودتهم من زحلة
- ٤ : انه ارسل علي بك حماده الى حاصياً بحجة ان يأتي بشقيقته (سعيد بك) إلى المختارة . وفي الحقيقة لمساعدة الدروز على ذبح المسيحيين .
- ٥ : انه عهد إلى زين الدين بقطع رأس الامير سعد الدين شهاب من

حاصبياً وكافأه على اقراره هذه الجريمة .

ان التهم الـ ٣ والـ ٤ والـ ٥ هي خطيرة جداً واذا ثبتت احدى التهمتين الاخيرتين فأرى انه استحق عقاب الاعدام .

أمّا التهمتان الاوليتان فلا اعلق عليهما كبير أهمية اذ ان الكتب التي انفذها سعيد بك إلى أهالي جزين تتضمن اليمـاز بمنظ السكينة والتحريض على توطيدها لرغبته في صيانتها . ولما كانت الاضطرابات في هذه الناحية قد نشأت عن اعتداء مسيحيي جزين على دروز الشوف فن الظلم ان يجتهد اليوم بالباس هذه الكتب وقد خطت قبل انفجار بركان الفتنة معنى غير معناها .

ثم ان اتهامه بوعده طاهر باشا بأنه لا يصيب أهالي دير القمر ضرراً لا اعتد به بل أرى فيه شاهداً على الميل الذي اشرت اليه سابقاً إلى رفع عبء المسؤولية عن أرباب السلطة التركية والقائه على عاتق الدروز . اذ من الحيف جعل هذا الزعيم الدرزي مسؤولاً عن حوادث وقعت في بلدة فيها مرابطة من الجنود العثمانية وخارجة عن اقطاعه . ومن ثمه قد اتضح من شهادة أحد الشهود ان سعيد بك عزم قبل طلوع جنين الفتنة على ان يضع عائلته تحت حماية ضابط الجنود في بتدين وانه ألح كثيراً على سكان دير القمر بالأل يسلموا سلاحهم ولا يدعوا طاهر باشا يغادرهم . وعدا ما تقدم فقد ثبت ان قد تولى مذبحه دير القمر زعماء غيره .

يبد ان الشكوى الثالثة لخطيرة جداً فقد ثبت باعتراف السجين ذاته ان اسمعيل الاطرش قدم المختارة فور سقوط زحلة فاقبله سعيد بك واتباعه بمظاهر التكريم المعتادة . ولا مرا . ان ذلك يدعو الى الظن بان سعيد بك كان مرتاحاً الى ما فعله الزعيم الحوراني أو انه كان وافقاً على اسراره . ولما كان قد اشتهر الآن ان اسمعيل الاطرش واتباعه العرب والدروز اقترفوا مذابح راسياً فيجوز

الاعتقاد ان سعيد بك أمسى شريكه في جنايته باحسانه استقباله .
ولما ظهر هذا الامر في أول المحاكمة تيقنت جريمة سعيد بك وبت انتظر
تناصر الادلة والبيئات على اشتراكه بما تقدم إنما ظهر الخلاف من وضوح
الحقيقة تدريجاً أمام المحكمة . فقد سئل سعيد بك عما اذا كان ارسل قطعاً
من ازار قرينته الى الزعيم الحوراني كإشارة الى حرج حاله وحالة الدرروز .
فانكر ان يكون فعل شيئاً من ذلك ولم تأت بينة تؤيد هذه التهمة بل
بالعكس اتضح جلياً انه لما علم بوصول اسمعيل الاطرش اخبر الحكومة وكان
مستاءً من قدومه . أجل انه لم يقفل أبواب داره في وجه الزعيم الحوراني لما جاء
المختارة ولم يمتنع عن الحفاوة به واستقباله بمظاهر التعظيم المألوفة لكنه صرح بأنه
تقيب عن داره ما استطاع الى ذلك سبيلاً وأنبأ الحكومة بذلك وان عادات
البلاد ومقتضيات موقفه الخاص أوجبت عليه ان يجامل ضيفه الذي تطفل عليه
وهذه الحجة جديرة باعتبارنا .

لا يغرب عن البال ان دروز لبنان كانوا في بدء الكوائن في خطر من ان
يسحقهم اعداؤهم المسيحيون فاستغاث زعماءهم في هذه الحالة الميؤسة بنسيبهم
الزعيم الحوراني فأسرع لنجدتهم مع اتباعه الاشقياء . وفي طريقه استسلم للحرق
والنهب والتخريب فعدده المسيحيون بحق سقاًحاً لكن الدرروز رأوا فيه منقذاً
وبطلاً ولا غرابة في الامر . ألم يكن من الصعب بل من المتعذر على سعيد بك
ان يقفل ابواب داره في وجه هذا الزعيم مع نفوره من فظائمه دون ان يخرق في
شخص هذا الحليف المتصر حرمة الضيافة التي يحترمها الشرقيون ويقدمونها ؟
فهذه هي الاعذار التي بسطها السجين ومع ذلك لا اتمالك من القول انها تخفف
كثيراً جريمته .

أما التهمة الرابعة فهي ان سعيد بك انفذ علي بك حماده الى حاصياً بحجة

ان يقود اخته الى المختارة وفي الحقيقة لاثارة المذابح التي حدثت هناك .
وهنا تقف حيارى متلبكين ازاء التناقض الكائن بين الشهادة وما بني
عليها واستنتج منها إذ بولغ في تأويل معنى جمل الشكوى . لا ريب في ان علي
حماده وعدداً من الدرروز ذهبوا الى حاصبياً للغاية المذكورة آنفاً . ومع انه ثبت
فقط انهم وصلوا الى جوار هذه البلدة المنكودة الحظ يوم حدوث المذبحة
فتدلّ الدلائل على انه دخلها وبعض اتباعه قبل انتهاء المجزرة . واذا ما سلمنا
بان كوائن الجبل هي نتيجة مؤامرة مدبرة من قبل نسج المتآمرين حبانها وصرفوا
عنايتهم الى تدبير فروعها جاز الافتراض ان هذا الاتفاق الغريب مقصود متعمد
حتى لو صحّ ذلك فمن الضلال الاستنتاج منه ان علي حماده أرسل لتدبير الفاجعة
وقد بدأت على الارجح قبل وصوله . بيد انه على قدر ما تجيز لنا الانباء التي
تقصيناها ابداء رأي في الامر لا نرى داعياً للظن بان كوائن الجبل لها الصفة
التعمدية التي يراد نسبتها اليها بل من المرجح ان الدرروز لم يفكروا بالفظائع التي
اقترفوها فيما بعد الا بعد ان حرّضتهم عليها مرابطات الجنود العثمانية . والدليل ان
نار الحرب اضطرت في كل انحاء لبنان بيد انه لم تحدث المذابح الا في الاماكن
التي فيها حاميات من الجنود التركية ومما يجدر بالذكر ان مذابح حاصبياً بدأت
بعد وصول رسول من دمشق .

على انه يجب ان نذكر ان المذابح عقبّت حفلة دفن أحد أعيان الدرروز
وكان قد جرح في عراق سابق مع المسيحيين فنشأ عن موته هياج عظيم . وظلّت
ربائط العلاقات حتى ذلك التاريخ بين الدرروز الموجودين خارج دار الحكومة
والمسيحيين الذين في داخلها غير مبتوتة ولم يكن الفريقان يتوقعان مجزرة عامة
ولا يضمرانها انما لا يستبعد ان بعض أشخاص سيئي المقاصد كانوا لها بالمرصاد
فاغتموا بكل لهفة الفرصة السانحة لتهديج الافكار واثارة روح الانار المتولد عن

موت زعيم محبوب ومما يؤيد هذا الظن ان عثمان بك حضر الحفلة السابق الايام اليها وعلى كل فان خيط هذه الحجة المراد به ربط سعيد بك بمذابح حاصياً لهو دقيق بحيث لا يصلح لان تبني عليه المحكمة حكماً . ان علي حماده ولو أمسى في الظاهر شريك سعيد بك فلا يمكن عده من اتباعه بل هو شيخ من أصحاب الاقطاع من اسرة عرفت انها كانت معادية اسرة جنبلاط ولم تصالحا إلا ازاؤا الخطر الداهم المهدد طائفتها . ولو ثبت ان علائق هاتين الاسرتين كانت في كل آن ولائبة فمن الخطأ جعل سعيد بك مسؤولاً عن سلوك علي حماده أو عن أعمال الذين كانوا برفقته وان كانوا كما قيل من اتباع سعيد بك . اذ انه متى كان الهياج سائداً فلا يمكن سؤال زعيم غائب عن الفظائع التي يقترفها اتباعه الهمجيون كما يُسأل قائد الجنود المنظمة عن المنكرات التي تجترحها جنوده في مدينة فتحت عنوةً واقتداراً . ان الدرروز والمسيحيين يعدون هذه الكوائن حرباً وفي بددها تصرف كل فريق حسب العادات المستكرة المألوفة في الجبل منذ عهد طويل .

وكان ان آلت هذه الحرب بقتة الى اقرار منكرات لم يسبق لها مثل انما يظهر من الشهادات التي امامنا انها نسبت الى السجين مع انه اشتهر بانه قبحها ونهى عنها . ويظهر من الادلة الضعيفة التي لدينا ان سعيد بك قد طالما مثل في اعين الدرروز الحزب المعتدل في حين كان الخطر الذي يهدد طائفته يجعل الاعتدال مدعاة لتربيته مما افقده نفوذه وسيطرته . ومما يدل على ميله الى الاعتدال ان اتباع اسرة معادية له هزجوا بهتاف حرب زعيم آخرييناً كانوا مجتازين قرية المختارة خداعاً له كما ظهر من المحاكمة وان رجال طائفته لقبوه هزاً باسم حنابك وهو اسم مسيحي دلالة على استيائهم من التزامه الحيادة وعدم انتصاره لطائفته . وانه كان يضرب جهاراً الدرروز الذين هتفوا هتاف

الحرب وانه انتقد كثيراً من المسيحيين ولجأ اليه مئات منهم .
 اذا قيل انه مال الى ابناء مذهبه رجحنا ذلك وانه لم يقم بكل ما يجب على
 مشاهد تزيه اكدنا حصوله وانه اشتهج من كسرة اعداء طائفته لم نستغربه وانه
 لم يكثرث بالفظائع التي اقترفها الغير افترضنا احتمالاً يبد انه لا يوجد بينة على
 انه دبر الفتنة او اشترك في المذابح .

ومن جهة أخرى يمكن القول بان صعوبة وجود بينة كافية تثبت الجريمة
 على السجين لا يستتبع منها انه بري . بل تدل على عظم دهائه وانه اثار سراً
 الاقل التي يزعم انه اطلقاً جرتها بما جيل عليه الشرقيون من الرياء وانه بينا كان
 يتقد البعض لحماهم على ان يشهدوا له يوم المحاكمة دفع سراً اخوانه أصحاب
 الاقطاع وهم دونه حذراً الى اقتراف الفظائع التي لم يغمس يده فيها .

ان مثل هذا السلوك لم يخل من سالفه في تاريخ الامم الشرقية وعليه لا
 يمكننا رد هذا الافتراض دون تمحيصه اذا آيدته الأدلة . بل أرى انه لا يوجد
 دليل يميز نسبة التلبس الى السجين واذا حسبنا حساباً للعواطف الطبيعية التي
 لا بد من ان تستولي على رجل رأى أمته قيد خطر الاستئصال بيد طائفة
 معادية تتولانا الدهشة من ان سلوكه لم يكن اكثر رياء .

ولننقل الآن الى أعظم تهمة ووجهت الى سعيد بك لوضوحها وقوامها انه
 عهد الى زين الدين بالذهاب الى حاصياً ليأتي له برأس الامير سعد الدين شهاب
 المسلم . فلو ثبتت لكفت للقضاء عليه بالاعدام وكناً تخلصنا من عناء استخراج
 الحقيقة من شبكة الشهادات المريبة المحيطة بها . بيد انه متى غربلنا الشهادات
 المبينة عليها التهمة ونقدناها انتقضت ولم تثبت على نار السبك مما كان دائماً عثرة في
 سبيل الجائنا فأخفقها فلم يثبت ان سعيد بك عهد الى الشخص المذكور بمثل
 هذا العمل أو ان له علاقة بمقتل الامير المشار اليه . أجل قد بُنيت هذه التهمة

على عرض محضر رُفِع الى مجالس دمشق الكبير . بيدَ ان تمحيص هذا العرض يظهر الطريقة الفاسدة التي تجري عليها المحكمة في تركة الشهادات .

ان هذا العرض محض لم يتضمن أقلّ بينة على ان زين الدين اقترف الجناية المذكورة بل ان موقعه صريحاً فيه بانهم لم يروا الذي قطع رأس الامير بل رجحوا انه زين الدين لان امرأة اخبرتهم بذلك . ويجدر بنا هنا بياناً لضلال هذا الافتراض ان نذكر ان محكمة المختارة قد سبق لها ان حكمت بناء على شهادة شاهدين عيانيين على شخصين باقتراف الجناية التي أُتهم بها زين الدين . يوجد دليل أعظم من هذا من شأنه تنبيه افكارنا الى وجوب التحذر من الاعتماد على الاقوال الطائشة التي بنت عليها المحكمة احكامها ؟ .

ولمّا كنّا قد نقدنا كل حجة بمفردها فلنبحث الان في التهمة التي علفت عليها المحكمة أهمية كبرى وبنيت عليها حكمها وهذا نصها على وجه التقريب : « ان سعيد بك بصفة كونه رئيس جميع زعماء الدروز وأصحاب الاقطاعات كانت له اليد الكبرى في كوائن الجبل كبيرة وصغيرة ويمدّ مدبرها والمحرّض عليها » فينبغي ان نتساءل اذا كان هذا الحكم مؤيداً بالشهادات التي أدت امام المحكمة فاجيب نفيّاً اذ من الغلط عد سعيد بك رئيساً لكل زعماء الدروز وممّا نعرفه من تنظيم هذه الطائفة الداخلي يتضح لنا ان قوامه اتحاد أصحاب اقطاعات مستقلين عن بعضهم وكثيراً ما يكونون في عداوة مع بعضهم البعض ومن المبالغة نسبة سلطة مطلقة لسعيد بك عليهم بل هو مساوٍ لهم في الهيئة الاجتماعية يشغل مقاماً دون مقام الاسرة الارسلانية وفي الوظيفة فهو مساوٍ لسائر أصحاب الاقطاعات . لا مرأى ان ثروته جعلت له مقاماً كبيراً في وقت السام على ان اقرانه لم يسأموا له بهذه السيادة حتى انها لم تحم املاكه

من غزوات زعماء معادين له كما ظهر من الشهادات . وعليه فن الظلم القول
 بوجود عدّه مسوؤلاً عما جرى في أشدّ اوقات الهياج وفوران الافكار عندما
 كان كيان طائفة الدروز معرّضاً للخطر وكلام الزعماء المعتسفين النازعين الى
 الحرب مسموعاً اكثر منه . ومع ذلك قد بنيت اعظم التهم التي وُجّهت اليه على
 هذا التخمين .

جاء اسمعيل الاطرش بعصبات من دروز حوران وعربها لانقاذ اخوانه
 الدروز من الخطر الدايم المحقق بهم فعدّ سعيد بك جانياً لانه لم يسع الى
 تفريق شملهم . ان مسيحي حاصباً وراشياً ودير القمر التاعسين وهي ثلاثة
 اماكن تقيم فيها الجنود التركية وخارجة عن حدود لبنان ذُنِجوا بفضاعة بربرية
 فاتهم سعيد بك بانه دبّر هذه المجرمة . ان مسيحي جزين عمدوا الى حرق قرى
 جيرانهم الدروز فجمع هؤلاء شملهم ونهبوا بدورهم المعتدين عليهم وقتلوهم
 فاتهم سعيد بك بانه حرّض على هذا اليت مع انه وضح جلياً من شهادة
 المسيحيين ذواتهم انه بدلاً من ان يكون دبّر الفتنة او اشتراك في الفظائع
 التي اقترفت قد جهر دائماً بانه معاكس هذه الحرب واعان انه اذا نشبت
 يلجأ الى حماية الجنود المرابطة في دير القمر وبين غير مرة بلهجة صادقة ان
 نشوب الحرب يلحق به خسارة جسيمة دون ان يربح شيئاً وكتب رسائل يوعز
 بها بصيانة الامن وطلب الى طاهر باشا ألا يغادر دير القمر وأوصى اهاليها
 المسيحيين ألا يسلموا سلاحهم وشوهد يضرب بعض اتباعه الذين شاءوا ان
 يهتفوا هتاف الحرب ويمشوا الى القتال فلقبه أبناء مذهبه باسم خنا بك اشارة
 الى مسالمة المسيحيين وعدم انتصاره لابناء مذهبه . وأوى في بيته مئات من
 المسيحيين اللاجئين وانقذ حياتهم . وقد عدّه الفريقان المتعاديان خالياً من كل
 اشتراك في المشاغب فلم يدعوه لتوقيع صلح المبني « على تناسي ما مضى »

واخيراً استسلم مختاراً ليد المحكمة في حين سائر الزعماء فرّوا الى حوران .
وعليه يتعدرازا . هذه البيئات الجلية المبرنة السجين تعليق أقل أهمية على
الشهادات المتناقضة الكاذبة التي ادّأها بعض اشخاص ويحب الازدراء .
بالشهادات السماعية التي اعترف بانها شغلت المحكمة على غير طائل . ومن ثم
اصرح بانه لم يثبت من اوراق المحاكمة ان السجين دبر مذابح لبنان او اجازها
وعليه يجب اعادة النظر في دعواه وابدال الحكم المتقضى به عليه .

حسين تلحوق ٠ - ورد في الحكم ان هذا السجين هو اكبر أصحاب
الاقطاعات سنأ ويشغل المقام الثاني في النفوذ . وقد أُتهم بانه شوهد مسلحاً في
المهجوم على قريتي الحدث وبعبداء . بيد انه لم يغرب عن البال انه في اليوم الذي
سبق نشوب القتال حوالي هاتين القريتين خرج اهلوهما ومعه ٤٠٠ مسيحي
وصلوا في الليل السابق من كروان واتقضوا على القرى الدرزية فحرقوا وقتلوا
كل من وجدوه في طريقهم . فهذه الحركة مع اعتداء مسيحي اثن على القرى
المجاورة كانا سبب بدء القتال . وعليه فالمظاهرة التي قام بها الدرروز كانت نتيجة
الاعتداء عليهم . هذا وان كان بعض البيوت في بعبداء والحدث قد حُرقت فلم
يزعم انه حدث فيهما مذابح . وفي الحقيقة قُتل بضعة اشخاص من الدرروز
والمسيحيين خلال المعركة . وعليه فمن الجور ان يُحكم بالاعدام على رجل مسن
تجاوز السبعين من سنه لانه جاء مكان الحادثة بقصد ان يتلافى انتشار الشر
كما اكد بكل صدق . فلو كان المتهم شاباً وثبت عليه انه اشترك في القتال يكاد
لا يستحق عقاباً شديداً فكيف يحكم عليه بالاعدام وهو شيخ . فهذا العمري
ضد الصواب .

أسعد تلحوق ٠ - ان الكلام السابق ينطبق عليه .

حسين بك نكد ٠ - أُتهم بانه كان حاضراً في بدء القتال الاول حوالي

دير القمر . على انه يجب ألا يخلط هذا الحادث بالمذابح التي حدثت بعد ١٨ يوماً في تلك المدينة المنكودة الحظ فهذان الحادثان مختلفان عن بعضهما ولم يحدث في العراك الاول ما يميزه عن الاقتتالات التي تنشب عادةً بين الطوائف المتعادية . وعليه لا سبيل إلى احصاء السجين في عداد الاشخاص الذين دبروا المذابح التي جرت في دير القمر بعد مرور شهر تقريباً او حرصوا عليها .

أسعد عماد . - ان الكلام السابق ينطبق على هذا السجين الذي حضر فقط حصار زحلة ولم توجه اليه تهمة اقرار جنائية خاصة .

الامير محمد قاسم ارسلان . - كان هذا السجين حاضراً في واقعة الحدث وما قلته عن حسين وأسعد تلحوق ينطبق عليه .

سليم جنبلاط . - أتهم بأنه قاد عصابة من الاشقياء فنهبوا مسيحي جزين واساءوا معاملة النساء وهذه التهمة مؤيدة في عدة عروض محضر وقمت بناءً على طلب مدير الناحية المذكورة فلو ثبتت الشهادات المدونة في هذه العرايض لا ريب في ان المتهم يستحق أشد العقاب بيد أنها مبهمة غامضة بحيث يتعذر الاعتماد عليها ويجب ألا يغفل عن ان أهالي جزين كانوا البادئين بالشر .

جمال الدين حمدان . - ان التهم الموجهة إليه مبذية على عرض محضر فيه النواقص السابقة لا يليق بحكمة ان تبني حكمها عليه .

محيي الدين شبلي . - ان جريمة قتل رئيس دير عميق المنسوبة إليه ثابتة . علي سميد . - ان الشهادة على هذا السجين قاطمة بيد انه لم يواجه الاشخاص الذين شهدوا عليه لانهم استجوبوا أمام مدير دير القمر وقد تظلم السجين من هذه المعاملة الغير القانونية ولذلك اتردد في الموافقة على حكم الاعدام المقضى به عليه .

بشير مرعي نكد . - ان الجريمة التي اقترفها هذا الزعيم ثابتة ليس فقط

من أوراق المحاكمة بل من البيانات التي عُثر عليها بعد محاكمته .

(عدد ٣٥١ ملحق ٢ ص ٤٤٢ - ٤٥٠)

٢٠٥ - صك الجلسة الثالثة والعشرين في ٢٨ شباط سنة ١٨٦١

في الثامن والعشرين من شهر شباط سنة ١٨٦١ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة عند الظهر . فاستأنف المندوبون الكلام في الموضوع الذي تباحثوا فيه في الجلسة السابقة فمحصوا دقائقه مجتهدين على التناوب بايضاح درجة ذنب كل من المتهمين حسب الدلائل المتوفرة لديهم . وبعد ان فرغوا من بسط ارائهم المتباينة لحص المندوب السلطاني الجدال مكاشفاً رصفاءه بالحيرة التي تولته من جرأ . اختلاف احكامهم فقال : ان المسيو دي وكبر طلب ان اعدل الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت على المأمورين العثمانيين فابريهم في حين ان المندوبين الاربعة الباقين ارتأوا مضاعفة عقابهم . وعدا ما تقدم فقد اختلفوا في عقاب الدرود وتباينت اروهم ايضا في درجة ذنب مأموري الحكومة وفي العقاب الواجب ازاله فيهم . فأشار مندوب فرنسا باعدام المأمورين العثمانيين الخمسة ومندوب بروسيا الاربعة الاولين ومندوبا انكلترة والروسية ثلاثة فقط حتى ان مندوب انكلترة رضي باسترآف جلالة السلطان بالثالث لكن المندوبين الآخريين طلبا ان يزداد قصاص الرابع والخامس درجة واحدة . فاذا شاء ان يحفل برأي المندوبين في كيفية معاملة مأموري الحكومة وجد ذاته ازاء ثلاثة اراء متباينة .

أما مسألة زعماء الدرود فأراء المندوبين اكثر تناقضا فمندوبا النمسا وانكلترة طلبا تبرئة ستة متهمين وتخفيف عقاب ثلاثة واثبات الحكم على اثنين فقط هما محي الدين شبلي وبشير مرعي وارتأى الموسيو دي رهنوس والموسيو بيكلار

اثبات جميع الاحكام مع تخفيف عقوبة حسين تلحوق وعلي سعيد في حين ان الموسيو نوفيكونف اقتصر على طلب تخفيف عقاب حسين تلحوق متحاشياً الحكم في قضايا اسعد تلحوق وقاسم نكد عماد والامير محمد قاسم رسلان .

ومن الجلي انه (فواد باشا) يحترم جميع هذه الاراء لكنه يتعذر عليه التوفيق بينها ولما كان جلالة السلطان قد خوله السلطة الاجرائية فمهمته قائمة بتنفيذ الاحكام التي تقضي بها المحكمة وفقاً لل قانون . أما بصفته عضو في اللجنة فيحق له ان يبدي رأيه الخاص في هذه الاحكام . فاذا استعمل سلطته المطلقة وابدلها وجب عليه ان يوقف حكومته على الاسباب التي حدثت به إلى ذلك وهي أما ان يكون خضع لوعي ضميره وأما ان يكون انتقاد الى مقتضيات سياسية . ففي ما يتعلق بالمأمورين العثمانيين ولا سيما خورشيد باشا - ويجب ان يحسب استجاده بالقناصل لا تقاوم الشر كما اوضح المسودي وكبكر في الجلسة السابقة سبباً مخففاً ذنبه - فيصرح ان ضميره يوحى اليه ان الحكم بالسجن المؤبد عليهم يُعدّ عقاباً كافياً يكفل استمراره شهرة هذه المحاكمة وصفتها الدولية . واذا قال انه قضى بالاعدام خلافاً لوجدانه على مأمورين وضباط عثمانيين لان ممثلي الدول الاجنبية طلبوا قتلهم تقع على عاتقهم عبء مسؤولية عظيمة من لدن حكومته بحيث لا يسهل في كل حال ان يأمر بذلك . وعليه لا يجد مخرجاً لهذه الحالة الا باثبات الاحكام الصادرة ومراجعة حكومة الاستانة بخصوص تنفيذها .

فأجاب مندوب فرنسا انه اذا كان دولته لا يرى ازاء ألحاح اغلبية اعضاء اللجنة عليه وجوباً لاستعمال سلطته المطلقة في الحال فيضعف العقاب الذي قضت به المحكمة على الضباط والمأمورين العثمانيين فيضطرّ ورسفاؤه الى الرضا بتأجيل تنفيذه . على انه لا اثر لهذه العوائق في مسألة المشايخ الدرروز اذ

يقتصر على اثبات احكام المحكمة وعليه يسأله اذا كان لا يرى مناسباً تنفيذ حكم الاعدام فيهم عاجلاً لانها هذا القسم على الاقل .

فأظهر فؤاد باشا استعداده لاجابة مندوب فرنسا إلى رغبته اذ يودُّ من صميم فؤاده اعادة الامن إلى ربوع لبنان ويرجو ان يحقق هذه الامنية باستعمال العقاب الزاجر والرأفة التي تسكن الاحقاد كما اقترح وربما تمكن من التوفيق بين اراء رصفائه المتشاكسة بخصوص الدروز . وفي نيته أولاً اجازة احكام محكمتي بيروت والمختارة بيدانه قبل تنفيذها يمنح الـ ٦٩ شخصاً المحكوم عليهم بالاعدام مهلة ايام يباح لهم في خلالها تقديم ادلة جديدة دفاعاً عن التهم الموجهة اليهم فاذا جاءت مخففة جريمتهم يعدل الحكم مخففاً عقابهم .

فأقام مندوب فرنسا الحجة على العمل بهذه الطريقة مبدئياً مخاوفه من اخفاق معاقبة الجناة وجبوت مهمة اللجنة في هذا الصدد وقال : كان أمامنا ثلاث فئات من المتهمين الاولى قوامها المأمورون والضباط العثمانيون والثانية مشايخ الدروز المسجونون في بيروت والثالثة الدروز من الطبقة العامة المسجونون في المختارة . فاذا أرسلت أوراق متهمي الفئة الاولى الى الاستانة كما قيل وأثبتت الاحكام الصادرة على الفئة الثانية ولم تُنفذ في الحال مما يضارع اعادة المحاكمة خفية وخُففت الاحكام المفضى بها على جميع دروز المختارة كما وقع الاتفاق فلم يعد ثمة عقاب .

فصرح فؤاد باشا بان قاعدة وجوب الاقتصاص تظل مرعية لتعويل اللجنة عليها وذهب الموسويدي وكبكر ان القصاص يتم دون الاعدام . أما الموسويدي نوفيكوف فأيد اعتراض رصيفه الفرنسي . واعرب الموسويدي رهفوس عن خوفه من ان يسمي العقاب وهمياً اذ انه اذا كان فؤاد باشا يؤجل العقاب بعد ان قضت المحكمة في محاكمة المتهمين ستة اشهر تواصلت فيها الحاحات اللجنة

وُعول على قبول كل ما من شأنه تخفيف جريمة الدروز خلافاً لاحكام المحكمة لم يبق من أثر اللقصاص ولم ترع العدالة ولم ينصف المظلومون فيستمر القلق منذراً بتجدد المشاغب في البلاد . وعليه يطلب ملافاة هذه الاخطار .

وجهر مندوب انكلترا بانه مع نظره الى المسألة من جهة أخرى لا يسهه الموافقة على الخطة التي أشار اليها فؤاد باشا . فقد اقترح دولته اجازة جميع الاحكام دون تمييز ثم تخفيف العقوبة كلما اقتضى ذلك ممأ يوول إلى اعادة المحاكمة فيأسف على عدم استطاعته قبول هذا الرأي إذ من اللازم اللازب التمييز بين اعادة المحاكمة وتخفيف العقوبة فالاولى تسهل لمن كان بريئاً ان ينجو من العقاب في حين ان الثانية لا تمنع احصاء المحكوم عليه حيناً في عداد المذنبين ومن الجور عدم التمييز بين مشايخ الدروز المسجونين في بيروت والجناة المسجونين في المختارة فالآخرون قد ثبتت الجناية على كل بمفرده فيمكن تخفيف عقابهم وفقاً لمقتضيات الحالة السياسية بيد أنه لا يجوز القضاء بعقوبة على الاولين لانهم زعماء . دون ان يثبت عليهم اقرار جريمة .

فقال مندوب النمسا انه لما كان اختلاف الاراء بين اعضاء اللجنة الدولية في مسألة زعماء الدروز قد تجدد وكان يتعذر التوفيق بينهم بالجدال ينبغي العودة الى منبع هذا الاختلاف لمحاولة ازالته فقد قام الخلاف على صحة الينات التي أبرزت في المحاكمة ونقد كل مندوب ملف اوراق المحاكمة على انفراد واستقل بابداء رأيه فلو تليت هذه الاوراق امام الجميع في جلسة عامة وتبودلت بشأنها الاراء ربما سهل ذلك الوصول الى اتفاق .

فعضد اللورد دو فرين هذا الاقتراح وشايهه الموسيو نوفي كوف وعضده كآخر وسيلة للتوفيق يحسن امتحانها وانضم الموسيو دي رهفوس إلى رأي الاغلبية ومثله الموسيو بيكلار . وكان ان ارتأى فؤاد باشا ان يأتي باثنين من

أعضاء المحكمة فيحضران الجلسة المقبلة ويوضحان لاعضاء اللجنة ما يعمض عليهم فوافق الجميع على هذا الاقتراح . بيد ان مندوب فرنسا استأذن في استلفات الانظار الى ان اللجنة اوشكت ان تصير مجلس محاكمة وتفقد صفتها الحقيقية أي اجتماع سياسي موكل اليه انجام معاقبة الجناة لا محاكمتهم . فسلم المندوبون جميعهم بصوابية هذا الاحتفاظ وختمت الجلسة الساعة السادسة ونصف الساعة .

(عدد ٣٧٥ ملحق ٣ ص ٥٠١-٥٠٣ . ودي تستا عدد ٨٧ ص ٢٤٢-٢٤٥)

٢٠٦ - اللورد بلومفيلد الى اللورد روس . عن فبأنا في ٢٨ من [انظاف]

اجتمعت بالكونت ريشبرج فور وصول رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٣ الجاري وقلت له ان الحكومة البريطانية تشاطر الحكومة النمساوية رأيها في ان للباب العالي حق القطع في وجوب اطالة أجل اختلال سوريا . وأردفت انه اذا كان لا بد من تمديده حتى أول حزيران فينبغي ألا يتم إلا على شرط ان تكون غايته توطيد اركان سلطة السلطان في سوريا .

ولما كان الكونت المشار اليه يتوق كثيراً إلى الوقوف على رأي حكومة المملكة في هذه المسألة المطروحة على بساط ابحات مؤتمر باريس فقد سر باتفاق اراء الحكومتين في حالة المسألة السورية الحاضرة .

(عدد ٣٣١ ص ٤٢٣ . ودي تستا عدد ٣١ ص ٣٢٠)

٢٠٧ - اللورد كولي الى اللورد روس في اول اذار سنة ١٨٦١ [انظاف]

تلوت اليوم على مسامع المسيو توفنيل رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٧ شباط المنقضي وسامته صورة عنها بناء على طلبه . فقال لي انه كسيادتكم يعتقد

انه يتعذر الحصول على اجماع اعضاء اللجنة الدولية المنعقدة في بيروت . وزاد انه لا يمكنه ان يوعز الى المسيوييكلار بان يخضع لحكم اغلبية الاراء مسائل تثبتتها بعد مزيد الترويي انما كتب اليه انه لما كان ليس على اللجنة الدولية ان تنظم حكومة لبنان بصورة نهائية بل عليها ابداء رأيها بهذا الشأن فلا وجوب الى اجماع الاعضاء رأياً على المشروع الجاري التباحث فيه وجل ما عليه ان يدون افكاره الخاصة في خلاصة البيان الاجماعي الذي سترفعه اللجنة الى سائر الحكومات فيرسل اذ ذلك الى الامتانة حيث يبادر الباب العالي وممثلو الدول العظمى الى تسوية المسائل التي تباينت اراء المندوبين بشأنها .

(عدد ٣٢٦ ص ٤٢١ . ودي تستا عدد ٣٢ ص ٣٢٠ - ٣٢١)

٢٠٨ - الموسبونوفيل الى الدوق دي مونتيلوسفر رونيه في بطرسبرج في ١٨
ان اللجنة الدولية في سورياً مواصلة مفاوضاتها بشأن تنظيم لبنان وقد انباتكم في رسالة سابقة بما بسطه المسيونوفيكوف المندوب الروسي من الاراء بهذا الصدد فأصر عليها في المباحثات التي عقبت . وعليه ينبغي ان الخ في أمر سبق لي ان حدثكم به هو عندي بمكان عظيم من الاهمية وقوامه ان مصلحة المسيحيين على اختلاف طوائفهم في تنظيم الجبل هي واحدة وان تقسيمهم يؤول الى اضعافهم وان توحيد الحكم بيد شخص واحد هو ضمانه كيان الجميع فيجب ان يجعلوه مرتاد امانهم ووجهة مساعيهم . ولست اقصد بقولي يا حضرة الدوق انه لا يجدر الاعتداد بالمسيحيين من طائفة الروم انما يمكن ضمان مصالحهم بطريقة أخرى . فاذا كنا لا نرى ما يميز انشاء قائم مقامية لاروم لقلة عدد ابناء هذه الطائفة وتشتتهم في جميع انحاء الجبل . فنحن في مقدمة من يعترف بانهُ يحسن انشاء أفضية ونواح يكثر فيها عديدهم وتوليتهم عليها . ومن ثم ان

الترتيبات التي اقترحها الموسوي بيكلار على شكل التنظيمات البلدية تولى كل طائفة حقوقاً متساوية فتضمن مصالحها دون الاضرار بوحدة حكومة الجبل وهكذا تحصل كل طائفة على حقوقها دون اضعاف القوة التي تحتاج اليها السلطة العليا اللبنانية للقيام بواجبات حالة تريد في عرقلتها المصاعب الملازمة ادارة الشؤون وذكرى حوادث السنة المنقضية .

(دي نستا عدد ٥ ص ٣٥٠-٣٥١)

٢٠٩ - اللورد روس الى اللورد كولي في ٢ منه [اغتلاف]

لا داعي لاطالة الاحتلال الاجنبي الى اجل محدود اذا كان لا بد للمسألة من ان تعود في نهاية المهلة الجديدة إلى حالتها الاولى وعليه ترى حكومة المملكة ان من الافضل التمسك بالاتفاقية كما هي وقد جالت الحكومة التركية برأيها وصرح جلالة السلطان بلسان معتمده في باريس ان في طاقته صيانة اهالي لبنان على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم . ومن ثم لما كان المسيو توفيل قد أبى في الجلسة الاخيرة اطالة مدة الاحتلال الى اول ايار فعايكم ان تمنعوا في تمديد الاجل المعين في اتفاقية ٥ ايلول .

(عدد ٣٢٧ ص ٤٢٢ . ودي نستا عدد ٣٣ ص ٣٢١)

٢١٠ - اللورد روس الى اللورد دوفرين في ٢ منه

يتضح من رسالة سيادتكم البرقية المؤرخة في ٢٥ المنقضي وقد بلغني هذا الصباح انكم تيقنتم ان الشهادات التي أدت على سعيد بك جنبلاط اثناء محاكمته في بيروت لم تثبت عليه جريمته . وعليه لا ارتاب في انكم توسطتم لمنع تنفيذ حكم الاعدام الذي قضت به محكمة بيروت على هذا الزعيم وتعتقد

(٣٩١)

حكومة جلالة المملكة ان مساعيكم وان بُذلت على مسؤوليتكم الخاصة
تُكامل بالنجاح وعلى كلٍ أرى من الواجب ان اشير عليكم بان تبادروا دون
تأخير إلى الاحلاح على فؤاد باشا بالأمر باعدام سعيد بك جن بلاط .

تنيه : وقد انفذ اللورد روسل الى سفيره في الاستانة مثل هذه
الرسالة ليُلحّ على الباب العالي بهذا الصدد .

(عدد ٢٢٩ - ٣٣٠ ص ٤٢٢ - ٤٢٣)

٢١١ - اللورد لوفتوس الى اللورد روسل . عن برلين في ٢ منه

تجاذبت والبارون دي شلنتر اطراف الحديث في مباحث مؤتمر باريس
فقال لي ان الحكومة البروسية على اتفاق مع الحكومة البريطانية في امرين
وهي تشاطر ايضاً الحكومة الفرنسية رأياً في مسألتين اخريين فالاولان هما :

١ : وجوب تعيين اجل محدود للاحتلال .

٢ : ان يكون حكم المؤتمر بخصوص تمديد مدة الاحتلال باجماع

الاراء لا بأغليتها .

أما المسألتان الاخريان فهما :

١ : الاعتراف بوجود ارتباط بين غاية اللجنة والاحتلال وهو اعادة الامن

الى سوريا فاللجنة تسمى الى تحقيقها بطريقة ادبية والاحتلال بطريقة مادية .

٢ : ان الاحتلال لا يمكن ابطاله تماماً الآن دون خطر على السلم

وراحة الایالة . (عدد ٣٣٢ ص ٤٢٣ . ودي تستاء عدد ٣٤ ص ٤٢١)

٢١٢ - صلك الجلسة الرابعة والعشرين في ٢ منه

في الثاني من شهر اذار سنة ١٨٦١ انتدى جميع المندوبين في بيروت

برئاسة فؤاد باشا وُفُتحت الجلسة عند الظهر فأدخل محمد رشيد افندي وابرو افندي عضوا محكمة بيروت الغير العادية وتليت جريدة استنطاق سعيد بك جنبلاط وشهادات الشهود له وعليه وغير اوراق ملحقه بملف دعواه . وفي اثنا قرائتها كان المندوبون يدينون نقائص المحاكمة ويلفتون الانظار مراراً الى الادلة التي تثبت جريمة المتهم أو براءته .

فقال مندوب بريطانيا بعد الفراغ من تلاوة هذه الاوراق انه لا يريد الادعاء ان سعيد بك جنبلاط تصرف كبطل شهيم مقتدياً بالامير عبد القادر . بيد انه يذم الافكار الى ضعف الادلة التي بنت عليها المحكمة حكمها فليست سوى ظنون وتخمينات . ومما يُستغرب انه اذا كان المتهم قد اشترك حقيقة في مشاغب الجبل كيف ان المحكمة وهي غير ميالة الى الرأفة به لم تتمكن من ان تجمع في مدى ستة أشهر حجة قاطعة تثبت عليه جنايته سوى شكاوى المسيحيين المهمة أي اناساً معادين طائفته . وقد اتضح من اوراق المحكمة أمرٌ جلي وهو ان سعيد بك بدلاً من ان يحرص على القتال في وسط اضطراب عام يوجب على كل شخص ان يتحزب لطائفته بذل جهده في التزام جانب الحيادة والاعتدال . وخلا ما تقدم فانه لما كان اهالي هذه البلاد متلبسين باريا . وكانت الافكار حين تأدية الشهادات على السجين في فوران عظيم فيخلق الأيعلق أهمية كبرى على اقوال الذين شهدوا عليه بل ان شهادة كثيرين من المسيحيين له في ذلك العهد توجب تعديل حكم محكمة بيروت . ولهذا الاسباب يصرّ على رأيه السابق في هذا الشأن .

وأوضح الموسويدي وكبكر ان سعيد بك جنبلاط أمسى بحكم الظروف نظراً لطائفته في الجهة المعاكسة للمسيحيين لكنه صرف عنايته وما له من النفوذ كصاحب اقطاعة الى ملافاة الحرب فنجح في المرة الاولى لكنه اخفق في

الثانية فينبغي ان يُعترف بانه تجرأ على اغائة كثيرين من المسيحيين في داره
وانقذهم معرضاً ذاته لحسارة شهرته ومن ثم لم يثبت انه حرّض على مجازر
حاصياً او اشترك في مذابح دير القمر .

فأبدى مندوب فرنسا اسفه على انه لم يسعه تغيير يقينه في جريمة سعيد
بك رغمًا عن بجهه ايجاداً لاسباب مخففة جريمته . ان مسوولية الكوائن واقعة
على عاتق المأمورين العثمانيين اولاً ثم على زعماء الدرروز ذوي الكلمة النافذة
ومن المعلوم ان سعيد بك هو اعظمهم شهرةً وانفذهم كلمةً ولم يكن الدرروز
ليجسروا على اتيان شي . في الجبل دون رضاه فالآداب العامة تتطلب تعويضاً .
ان السبب الوحيد الذي يخفف جريمته هو انه ساعد المسيحيين وأغاثهم بيد ان
ارغامه اللاجئين اليه على اعطائه شهادات بصنيعه هذا يثير الريبة ويمهد السبيل
لاتهامه . ان تنظيم الدرروز واتياد الشعب إلى زعمائه وعدم اقدمهم على
عمل دون رضاهم تكفي لاثبات اشتراكه في الاضطرابات سرّاً . ولما كان
يراد اتقاء قتل كثيرين من الجناة فيجب الاقتصار على اعدام بعض كبار الزعماء .
عبرة لغيرهم وارهاباً للباقيين . وعليه لا يمكنه تغيير رأيه في قضية المتهم بل يطلب
اثبات حكم المحكمة .

وصرح مندوب بروسيا بانه لا يزال متيقناً بعد تلاوة ملف أوراق سعيد
بك انه المجرّض الاكبر على القتال الذي صبغ أرض لبنان بالدم اذ انه لما كان
احيل وادهى من الباقيين واكثرهم اقتداراً تمكن من اخفاء سرّ سياسته واخذ
شهادات على حسن سلوكه سلفاً وحرر كتباً ليوهم انه نهج نهجاً محموداً .
يبدان هذه الادلة المنظمة من قبل تناقضها بمجموع الشهادات والتحقيقات
المدوّنة في ملف أوراق دعواه . ولذلك يطلب اثبات حكم الاعدام عليه .
وقال مندوب الروسية انه لما كان عليه ابداء حكمه في هذه المسألة

الخطيرة فيرى انه يتوجب عليه ايضاح سببه بايراد بعض التفاصيل . فقد سبق له ان نبه الى ان ملف "أوراق دعوى سعيد بك وان كان اكبرها حجماً فلا يكفي لاثبات اشتراكه في كوائن السنة المنقضية اثباتاً قانونياً ولذلك اضطر الى استخلاص هذه البيانات القاطعة من مجموع أدلة أدبية تقصاًها خارج المحاكمة وقد خلت منها جريدة ضبط الدعوى .

ان الذين يودون تخفيف جريمة سعيد بك قد استندوا الى عدّة براهين منها استسلامه مختاراً الى الحكومة مع ان عمله هذا لا يُعدّ حجة قاطعة . فإذا كان بوسعه ان يفعل مذنباً كان او بريئاً ؟ أالفرار الى حوران كشارد شاذ متخلياً عن جميع فوائد مقامه حارماً ذاته من كل حظ من تبرئة ساحته بغية انقاذ حياته؟ ان هذا لمن الطياشة وليس من الحكمة على شيء . بل انه لما كان مفترضاً انه مذنب فكان من مصاحته ان يستسلم للعدالة مخاطراً ويدي بالشهادات التي استحصلها من المسيحيين للتوصل من التهم الموجهة اليه .

وقد استشهد ايضاً بامتناعه عن التدخل في كوائن الجبل فملياً . بيد انه اذا ما افترضنا ان كل سلوكه بني على خطة موضوعة من قبل غايتها التوصل الى تبرئة ساحته أمام المحاكم فكان لا بد له من الامتناع عن الاشتراك في الحرب واللياذ بالتحفظ والاحتراز والتظاهر بانه بذل بعض المساعي لاستدراكها وعليه لا يمكن حسابان هذين العمليين مخفيين جريته قانوناً . أمّا السبب المخفف الوحيد فهو انقاذه حياة كثيرين من المسيحيين ومهما كانت العوامل التي دفعته الى ذلك فمن الثابت انه صان حياة مئات منهم ووقاهم من موت اكيد .

ثم انتقل الى البحث فيما إذا كان سعيد بك مذنباً او بريئاً فقال : ان الرأي العام وحكم المحكمة يعدّانه المحرّض السري على فتنة الدرروز وهو يعتقد صحة هذه التهمة . اذ ان الموارنة والدرروز كانوا ينظرون الى هذه الحرب

كحرب طائفية يجب ان تنتهي باستيلاء احد الفريقين على كل الجبل واقصاء الفريق المغلوب عنه . فلا ريب في ان مشاحنات الاحزاب قد زالت حيال هذا الخطر الدايم . وممّا يؤيد ذلك ان جميع دروز لبنان تناسوا احقادهم ووجدوا كلمتهم وتوثقوا مع اخوانهم في حوران . فهل كان بوسع سعيد بك جنبلاط ان يبقى خارج هذا الاتفاق وهو ارفع مشايخ طائفته مقاماً متبوع الرأي زعيم حزب كبير صاحب خمس اقطاعات متوارثة أب عن جدٍ وأغنى مواطنيه وانفذهم كلمة ؟ . لقد ميز بين الحرب الاهلية والمذابح . لامرأ ان الزعماء الثانويين الذين قادوا عصاباتهم الى الحرب هم أقلّ ذنباً من الذين قادوها الى اقتراف المذابح . بيد ان سعيد بك لا يحصى في عداد هاتين الفئتين بل شغل موقفاً استثنائياً . وبما انه لم يعارض حركة الدروز فعلاً أصبح رئيساً لها ووقفت عليه تبعة كوائن الحرب . ولا يهيم اذا كان رغب في المذابح أولاً أو ان مصالحه الشخصية تتضرر أو تستفيد من هذه الحرب بل ان ذات المسؤولية الواقعة على عاتق ممثل السلطة العثمانية واقعة ايضاً على عاتق سعيد بك جنبلاط بنسبة نفوذه وسلطته . وفي ملف اوراق الدعوى أدلة قاطعة على عظم نفوذ سعيد بك في ابناء مذهبه عند بدء الحرب وفي نهايتها . منها الكتاب الذي انفذه اسمعيل الاطرش اليه . وخلا ما تقدم فن المعلوم انه كان يوزع ذخائر على الدروز قبل ذهابهم الى الحرب عند مرورهم في المختارة فان الشهادة التي أدأها يوسف الحداد من جزين وهو شاهد عياني محآف لا تدع مجالاً للريب في هذا الشأن . وقد اكد ايضاً درويش روزه قاضي الروم الكاثوليك في القائم مقامية الدرزية ممن استشهده سعيد بك ان كتاباً من هذا الاخير كفى لتفريق شمل جمهور من الدروز في حين انهم من اتباع زعماء مختلفين في هجومهم الاول على دير القمر فانقادوا جميعاً لاشارته . كما ان الدروز لم يعتدوا على المسيحيين الذين ارسلهم الى صيدا بخفارة

رجاله . وفي نهاية الحرب كانت كلمته مسموعة في كل جنوبي لبنان حتى ان خورشيد باشا عهد اليه بانقاذ المسيحيين الباقين في دير القمر وسلم اليه قائد حامية تلك المدينة شهادة بحسن سلوكه استرضاء له وحصولاً على نعمة ايصال عائلته الى صيدا وقد شهد كثيرون ايضاً على سعيد بك فاتهم غير مرة باكبر الجنايات من مثل تطمين بال مسيحيين خداعاً فناموا مستأمنين وتحريضه على مذابح دير القمر وحاصبياً ودير المخلص وصيدا وكل من هذه التهم كافية للقضاء عليه لو كان المتهمون شهدوا عليه ان عياناً وان سماعاً عن معرفة تامة . بيد ان معظم هذه الشهادات مبني على اشاعات أو على اقوال اناس لم يتمكنوا من المثول امام المحكمة لاسباب مختلفة . أما التهم المختصة بمذابح صيدا ودير المخلص فلم تنقب فيها المحكمة الاً عرضاً وعليه فأوراق المحاكمة لا تثبت عليه جريمة . لقد استشهد بمسيحيين ومسلمين فالمسلمون مع امتداحهم منه التزموا جانب التحفظ في حكمهم على سلوكه اثناء الكواش وصرحوا بانهم لم يشترك بذاته في الحرب وان الظواهر تدل على انها لم تنشب برضاه وانه انقذ حياة كثيرين من المسيحيين على ان معظمهم استدركوا قائلين « والله اعلم »

أما الشهود المسيحيون فبعضهم نسب إلى سعيد بك كل البلايا التي انقضت على الجبل لاعتقادهم انه كان في طاقته تلافيها لو شاء واتهمه آخرون بأنه حرص على المذابح ومن الغريب ان هؤلاء الآخريين هم الذين خلصهم وتسنى لهم مراقبة أعماله مدة اقامتهم في المختارة .

وخلال ما تقدم فيستفاد من شهادة المسيحيين الذين لجأوا الى سعيد بك انهم أكرهوا على اعطائه شهادات بحسن سلوكه .

أما أعظم تهمة ووجهت اليه فهي تدييره مذابح حاصبياً بايقاده اليها تلي حماده بحجة ان يعود منها بشقيقته نائفة . ان احترام دروز شرقي لبنان سعيد بك

جنبلاط وتكريمهم اسمه وتوقيعهم وتواصل المراسلات بينه وبين شقيقته نائمة ونفوذها في حامية حاصياً الثمانية التي دفعت المسيحيين ليد الدرور ووصول علي حماده وكنج العماد الى حاصياً في وقت واحد أحدهما انفذه سعيد بك من المختارة ليأتي بشقيقته والآخر اوفده السرعسكر احمد باشا من دمشق ليخفر امراء حاصياً واهليها المسيحيين قتلوا المذابح بدلاً من القيام بمهمتهما واشترك فيها اتباع علي حماده من خدم سعيد جنبلاط وما كانوا ليجسروا على اقرارها دون اذن مولاها. فجميع هذه الادلة تثبت جريمة سعيد بك جنبلاط. وقصارى الكلام يرى ان سعيد بك جنبلاط مسؤول عن كوائن سنة ١٨٦٠ ومعظم تبعتها واقع على عاتقه فيجب اثبات حكم الاعدام الذي قضت به عليه محكمة بيروت.

فسجل اللورد دو فرين على المسيو نوفي كوف اعترافه بان اوراق المحاكمة لا تثبت على سعيد بك اعتراف الجريمة ومن ثم لا يمكنه التسليم بانهُ يجوز لكل من المندوبين ان يستند في ابحاثه الى اشاعات ومراسلات وشهادات غير مثبتة لم توضع في بوتقة نقد المحكمة. وعنده ان الاساس الوحيد الذي يمكن بناء تمحيص الاحكام عليه هو الشهادات التي جمعها المحكمة وأبلاغتها اللجنة الدولية فاذا استقل كل مندوب باسناد رأيه الشخصي إلى حوادث يجهما سائر رصفانه يرى ان لا سبيل الى الاتفاق. أما بخصوص شهادات المسيحيين وهي الوحيدة التي دوت في جريدة الضبط فمع عدم نكرانه قيمتها لا يعتقد انه يجب اعتبارها صادقة لان المسيحيين الذين ادواها اقسموا اليمين.

فأعرب فواد باشا عن اسفه على ان بحث اللجنة في احكام المحكمة لم يسفر عن نتيجة وان الاراء لا تزال متباينة.

فذكر مندوب فرنسا انه لم يقبل اقتراح المسودي وكبكر الأ بكل تحفظ

وكوسيلة اضطرارية يناسب التذرع بها لتعذر اتفاقهم. وفي الحقيقة لم يكن للجنة ان تتألف بشكل محكمة إذ ان اصدار الاحكام في السلطنة العثمانية هو من خصائص محاكمها ووظيفة المندوبين قاصرة على السهر على اجراء العدالة. ولما كانت الاحكام قد قضي بها وأبدى المندوبون اراءهم فيها فمن خصائص المندوب العثماني ان يجيزها او يوقفها.

فاستتج اللورد دو فرين من قول الموسيو بيكلار ان اللجنة ارتكبت غلطاً في اطلاعها على ملف أوراق الدعاوى.

فشرح الموسيو دي وكبكر اقتراحه في الجلسة السابقة وعنده انه كان على المندوبين ان يبذلوا كل الوسائل للاتفاق قبل اظهار تباين ارائهم.

فير فواد باشا انه لما كانت المحكمة قد اصدت احكاماً قانونية فلم يبق عليه كممثل السلطة الاجرائية الا اثباتها ان على الزعماء الدروز وان على المأمورين والضباط العثمانيين. على انه مراعاة لتباين اراء اعضاء اللجنة الدولية فسيو جل تأييدها إلى ان يتلقى أوامر حكومته في مجموع الاحكام المذكورة. فهذا هو المخرج الوحيد لحل هذا الاشكال. ومع ذلك فانه يستشير اللجنة في هذا الشأن فصرح مندوب فرنسا بانه لما كان المندوب العثماني لا يرى وجوباً لتنفيذ الاحكام المقضى بها على زعماء الدروز عاجلاً فليس لاعضاء اللجنة سوى مجاراته في رأيه.

فختم دولته الكلام جاهرًا بانه سيثبت كل الاحكام المقضى بها ويبادر فقط الى تنفيذ ما استقر عليه الرأي بخصوص سجنى المختارة المحكوم عليهم بعقوبات من الدرجة الثانية لاجماع الاراء على ذلك.

وفضت الجلسة الساعة السابعة ونصف الساعة.

(عدد ٣٧٥ ملحق ٤ ص ٥٠٣-٥٠٧. ودي تستا عدد ٨٨ ص ٢٤٦ - ٢٥٢)

ذيل

« أخذاً عن الكتاب الازرق السري »

٢١٣ - اللورد دوفربن الى البر بولفر في ١٣ ك ٢ سنة ١٨٦١

(علاوة على الرسالة المثبتة في صفحة ٢١٤ من هذا الكتاب)

وقد تأكدت انه يجب نسبة لهجة الموسيويكلاار في الجلسة السابقة الى تلقيه اوامر من باريس واميل إلى الظن بان الاراء التي بسطها استمدت من المراسلة المتبادلة بين المسيودي بوفور والامبراطور لا من كتاباته إلى الموسيو توفيل. ولنكد الطالع فالقائد الفرانسوي ميال إلى الاصغاء لاراء المطران طوبياً واخشى ألا يخرج من هذا المنبع أمر عملي أو مفيد.

وقد عضدني رصيفي النموي بنزاهة قصد تفوق مبنى الاوامر التي أرسلت إليه حديثاً. ولما كنا قد تلقينا من الموسيويكلاار دعوة الى استئناف البحث في مواد النظام اصبحت أرجح ان اقتراحه اعادة حكم الامارة الى الاسرة الشهابية خطير يجدر الاهتمام به.

وفي الختام اقول ان المندوب الروسي لما ادرك ان طريقة تناوب الولاية بين قائم مقام روم ارثوذكسي وقائم مقام ماروني لا تصادف قبولاً اسرلي انه لولا خوفه من حكومته لكان مستعداً ان يقترح تعيين باشا تركي على لبنان اعتقاد انه أفضل من كل تدبير.

وقد سمعت أيضاً ما يماثل هذا القول مع بعض التبديل من فم رصيفي
النسوي والبروسيوي .

(الكتاب الازرق السري عدد ٣٤٧ ملحق ٦ ص ٤٨٥)

٢١٤ - اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٨ منه

(علاوة على الرسالة المثبتة في صفحة ٢١٧ من هذا الكتاب)

ومن ثم اذ كر تليقاً على هذا الحادث انه يظهر من الدلائل ان ممثلي فرنسا
هنا يميلون الى ايهام اللجنة والحكومة الفرنسية ان البلاد في حالة تستلزم اطالة
مدة الاحتلال الاجنبي ومما يجدر بالذكر ان هذه الاشاعات المقلقة تداع حين
تكون بواخر البريد على وشك السفر بحيث لا ينفصح الوقت لتثبت صحة الاخبار
ولما رأيت العناية مصروفة الى احداث هذا التأثير في النفوس اغتمت
فرسه الائمة الموجودة بيني وبين المسوييكلار وقلت له اني تحققت بذاتي
ومن كلام القائد دي بوفور وسائر ضباطه ان في عزم الجيش الفرنسي عدم
مزاورة هذه البلاد وني آسف على هذا التصميم لان الظروف لا توجب بقاء
الجيش . وانه ولئن كان يتمذر انكار سوء حالة الولاية فملاهما غير قائم
بالاحتلال الاجنبي لانه اذا كانت الشرور المشكومة منها متواصلة فيها رغماً عن
وجود الجنود الفرنسية فبقاؤها يولد شروراً أخرى مختلفة عنها لكنها متماثلة في
الخطورة . وان ستة الاف رجل لقوة صغيرة تكاد لا تكفي للسهر على الراحة
وهي علة وجودها هنا . وبما انه لا يتوقع أحد تجديد المذابح فاذا بقيت الجنود
لا بد من ان يخالج فكر قوادها القيام بحركة عسكرية في البلاد . وانه معها
كان القائد رصينا رزينا فلا يعتمد ان في طاقة رجل عسكري ان يحيط
بالمسائل كرجل سياسي وان لا بد من ان تغلب عليه آراء المحيطين به وهم لا

ينظرون الى الامور الأ من وجهتها العسكرية ويتوقون إسوةً بسائر الجنود إلى احراز المجد واروا. عطشهم الى نوال اكليل الفوز وان ضباط الجيش الفرنسي بدأوا يتكلمون جهاراً بوجوب الحملة على دمشق إذا أطيلت مدة اقامتهم فتكون النتيجة قيامهم بجرعة عسكرية تحول دون انشاء حكومة في البلاد. وانه ما دامت الجنود الفرنسية هنا فالموازنة لا يرضون بحل المشكلة وهي دون وجودهم كثيرة التعقيد. ولما كنا نرى اضرار سوء النتائج المتأتية عن تشجيعهم بادية في مساعي الاكليروس وشركانه لاجل عرقلة أعمال الحكومة وذلك برفضهم ان يأذنوا للمسيحيين بتقديم البيئات على جريمة الذين اتهموهم فأصبح مناسباً ان يخرج القائد دي بوفور جنوده من بيروت .

فأجاب المسيوييكلاربان فؤاد باشا اخفق باعادة الثقة الى السكان وان المسيحيين الوطنيين والاوربيين معاً قد سئموا هذه الحالة وقنطوا من اصلاحها وانه إذا جلت الجنود الفرنسية عن البلاد يلجأ سكان النواحي المختلطة الى بيروت فيغادرها سكانها ذوو الثروة الوافرة الى الاسكندرية . وان الانباء ترد عليه من كل جهة منذرة بسوء الحالة وان وجود الجنود الفرنسية يساعد خاصة على اعادة بناء قرى لبنان المدمرة .

فرددت عليه باني كثيراً ما سمعت بان الامبراطور ود الأت تجاوز اقامة جنوده في هذه البلاد الشهرين ان امكن وان الحكومة الانكليزية عانت كثيراً في اقتناع شعبها بصدق نيات جلالة فاذا علم ان الحكومة الفرنسية اتخذت اعادة بناء البيوت حجة لاطالة مدة الاحتلال أخشى ان يعتقد جهلة بلادنا المقلقون ان هذه الوعود وهمية . واني في الوقت ذاته اسلم له بوجود دعر شديد بين القسم الاكبر من أهالي البلاد المسيحيين وان فؤاد باشا لم يعد الثقة الى الالهبن . بيد انه يمكن نسبة ذلك الى فراغ يده من المال والى ضغط حكومة

الاستانة على أمياله الحسنة واني لا استغرب تباين ارائنا في المسألة على انه لما كان قد اصبح يعرفني الان فلا يسهه الظن باني مدفوع الى هذا القول بعامل الحسد وقد عرضنا كلانا رأيينا على حكومتنا فسببت المسألة هناك لا هنا .

هذا واضيف الى ما تقدم ان لا شك في عزم الفرنسيين البقاء هنا فقد حدثني الجنرال دي بوفور عن « جنون » الذين يرغبون في جنلاء الجنود ومعظم ضباطه يفوهون بذات الكلام . فيجب ان ننسأل عن غايتهم ولست اعتقد ان ميلهم الشديد الى البقاء في البلاد ينطبق على نيتهم في عدم اتيان حركة في الصيف المقبل . فلا بد من ان يدور في خلدكم القيام بمجملّة عسكريّة كاحتلال دمشق او الزحف الى حوران .

فاذا اقدم الجيش الفرنسي على احد هذين الامرين ينجم عنه رفع السلطة التركية عن كل البلاد وتنقطع جبال الاتفاق بين فؤاد باشا والقائد دي بوفور فيخضع كل الاعمال لغاية اصابة الشهرة ومن الممكن ان يقع حادث يوجب الاثار لشرف العلم الفرنسي وعندئذ تُعزز الحملة بنجدات جديدة وتتوسع دائرة حركات الجيش بحيث توول الى التبسط في البلاد .

ومن جهة أخرى فمن المؤكد انه اذا عمد حلفاؤنا الى الاقدام على أمر مثل هذا يتسنى لهم ان يتخذوا حدوث ذعر بين مسيحيي لبنان حجة للتدخل . أمّا الطريقة الوحيدة لاجباط مساعيمهم فهي تمكين فؤاد باشا من اعاضة المنكوبين خسائرهم بيد ان الحزينة فارغة حتى ان الكولونيل برنابه والمستر فرّيت اضطرّ الى التوقف عن ترميم البيوت . وجلّ القول ان الحكومة محرومة كل وسيلة صالحة لتسكين الافكار . وناءً عليه أمسى متعذراً لاجاد علاج لما كلنا . أمّا اذا اطلقت حكومة الاستانة يد فؤاد باشا وامتدته بالمال اللازم وامكن اقتناع الحكومة الفرنسية بالعدول عن مقاصدها وقوامها ليس الاستيلاء

على البلاد (وانا موقن انها لا تنوي ذلك ولا يوجد أقل خطر) بل الاقدام على حملة عسكرية احرازاً لا كليل الفخر والسعي مع انكلترا الى تسكين قلق السكان لتحسن الشؤون تدريجياً وتستقر على حالة مرضية فتتم سورياً بفوائد السلم وحسن الادارة بيد انه اذا ترك الجنرال دي بوفور غير مقيد بأوامر صريحة فيتظاهر بانه يعمل بالاتفاق مع فؤاد باشا وفي الحقيقة انه يعمل مستقلاً عنه بل يعاكسه فينتج عن ذلك زيادة الاضطراب والبلبلة بدلاً من ازالتها .

(عدد ٣٧٦ ص ٥٢٢-٥٢٤)

٢١٥ - اللورد روفرين الى السير بونفر في ١٨ منه

سبق لي ان انبأتكم بافي آسف على ان فؤاد باشا يهد السبيل لشكوى الذين يميلون الى انتقاد حكومته بصواب مما يؤيد الظن بان اخفائه في اعادة الثقة إلى المسيحيين ناشئ عن عدم جدارته بادارة الشؤون وفراغ خزينته من المال أو عن ضغط بعض ذوي النفوذ المتعصبين في الاستانة عليه . ومع انه متصف بالذكاء والمهارة فأرجح انه غير جامع الصفات الضرورية لسياسي حسن التدبير . وعليه يجب نسبة نتيجة ما زراه الى السبين الاولين . بيد انه واثق كان ضيق ذات يده قد عرقل مساعيه فيوجده في سياسته العامة دلائل اكدية على تأثير عوامل خارجية عليها لا صلة لها بهذا العسر . ومن ثمه اميل الى نسبة معظم ما هو غير مرضي في سياسته الى السبب الثالث وقد تحتمت انه تلقى اوامر من الاستانة بخالفة لما أشار به على حكومته وان سميه المعيب الى تبرئة خورشيد باشا وسائر الموظفين الاتراك والاستيعاض عنهم باعدام ثلاثين شيخاً درزيّاً قد أوحى اليه به من الاستانة . وعليه اذا ما كان تراوح بين مظاهر تدعو الى الاستغراب فشاهد تارة مستسلماً للجنة الدولية وطوراً متذرعاً بكل الحيل

لتخفيف القصاص الموكول اليه ازاله في الجناة واذا كان الحزم الذي ابداه في دمشق قد استحال فجأة الى محاولة انقاذ جميع السفّاحين العثمانيين وقبل كل شيء ، إذا كان الذين قد خبروه ادركوا ان عوامل متناقضة تجيش في صدره من حين إلى آخر وتتنازعه فليس من الخرق بياناً لتقلب سياسته الافتراض انه لا يدري على اي طريقة يجب ان يعومل . هل يضمن مركزه في الاستانة بدفاعه عن مصالح الباب العالي أو يهيىء له منصباً في هذه البلاد بتتميمه مقاصد اوربا؟ بيد أن التردد بين هذين الامرين - ولا يقف عنده رجل طماع - يمكن اعتباره عذراً له اذ انه يُعَدُّ خائناً مولاه اذا لم ياتر بالاوامر الجائرة التي تُرسل اليه .

ان سلوك أمين باشا في دمشق يدعو الى تأييد هذه الظنون فهو باذل جهده باستمالة المسلمين وقد أُخبرت بانهُ يطمن في فؤاد باشا فكانت باكورة أعماله فور وصوله ان اهان قنصل اميركا وفصل من عضوية المجلس أحد اعيان المسلمين الذي اشتهر باغاثة المسيحيين وصيانة حياتهم ومن ثم فقد أثار مخاوف السكان بتفوّقه بعبارة بمكان من الغرابة بحيث لا يُقدَّر انها نُسبت اليه اختلاقاً فقد قال : « انتم المسيحيون والمسلمون قد عوقبتم على خطاياكم فلا تدعوا سيلاً الى ان يقال شيء في هذا الصدد » بيد أن العبارة الاصلية واثن أولت كما ذكرت تدل على الاعتقاد بان العقاب هو محنة سماوية .

وبناء على ما تقدم يظهر جلياً انه لا يسعنا ان ننتظر ان ينهج فؤاد باشا النهج الذي يكفل اعادة السلم والطمأنينة الى هذه البلاد التاعسة ما دام موقفه متلبكاً .

كلما اسرعنا في تقديم خلاصة المجائنا في تنظيم البلاد كان ذلك أقوم طريق للوصول الى الاتفاق مع الباب العالي . وقد خاطبت الموسيويكلا ربهذا الشأن فواقفني على رأيي بيد أنه لنكد الطالع لم يصله حتى نهار الاثنين جواب

دولته المتضمن رأياً بخصوص مواد المشروع الذي رُفِعَ إليها ولذلك لا يزال متمسكاً برأيه السابق بتولية أمير من الأسرة الشهابية وأرجح الآن ان الموسيو توفيل لم يبيح له توقيع البيان الاجماعي المبني على الشروط المذكورة . واذ تمكناً بهذه الفترة من وضع نظام حرموات مهدنا معظم الصعوبات الحائلة دون اعادة الطمأنينة الى الافكار واني على ثقة بان سعادتكم ترأفون بالازمة التي يجتازها وتقعون الحكومة العثمانية ان تعيض عاجلاً الخسائر التي نتجت عن سوء ادارة مأمورها .
(عدد ٣٧٥ ملحق ٧ ص ٥٢١)

٢١٦ - اللورد دوفرين الى اللورد روس في ١٨ منه

اخبرني رصيفي الفرنسي أمس بأنه تلقى كتاباً خاصاً من الموسيو توفيل يستصوب فيه مواد مشروع تنظيم هذه البلاد وقد تشرفت بأرسال نسخة منه الى سيادتكم ويوعز اليه بان يملق تعاليق يحفظ بها بامتيازات لبنان .
ولما كنت اخشى ان حفظ هذه الامتيازات الشاذة في لبنان تنافي انشاء حكومة مرضية في كل الالة سأبدل ما في طاقتي لحمل رصيفي على تعديل ارانه بهذا الشأن واطن ان حكومة جلالة الملكة تستطيع اقتناع الموسيو توفيل بان يرضى بابدال نظامات لبنان المضرة بضمانات حكومة حسنة تنتج عن ايلاء سورياً استقلالاً نوعياً تحت رقابة اوربا وان يسترجع الاوامر التي يظهر انه انفذها الى الموسيو بيكلار بهذا الشأن .
(عدد ٣٧٨ ص ٥٢٥)

٢١٧ - اللورد روس الى اللورد كولي في ٢٧ منه [سرّي]

أشير عليكم بان تبلغوا البرنس دي مترينخ سفير النمسا رسالتي رقم ١٠٨ المؤرخة في ٢٤ الجاري المتضمنة اراء حكومة جلالة الملكة في الرسالة التي

انفذها الموسيو توفيل الى الكونت دي فلاهو في ١٨ الجاري بخصوص اطالة مدة احتلال سورياً فعليكم ان تعملوا بالاتفاق مع حضرة البرنس المشار اليه في كل ما يختص باجتماع المؤتمر ومباحثته في هذه المسألة وتسالوا سفير تركيا ان ينضم اليكما . (عدد ٣٥٣ ص ٤٩٥)

٢١٨ - اللورد كوبي الى اللورد روسل في ٣٠ منه

كنت أمس الى سيادتكم رسالة رقم ١٦٠ على عجلة فاخشى ألا اكون اوضحت الاسباب التي جرتني على ان اسأل حكومة جلالة الملكة ان تجيز لي قبول اطالة مدة احتلال الجنود الاوربية سورياً الى أجل معين فاستأذنكم الان بان اضيف بعض كلمات تريد اقتراحي جلاء .

لا ارتاب كما بسطت لكم أمس في اننا نتمكن فيما لو أُلحَّ الباب العالي من ارغام فرنسا على القيام بعهدتها المبرم في ٥ ايلول ولا يحول دون ذلك سوى هياج البحر في هذا الفصل فيعيق الجنود من ركوب البحر في شاطيء معرض للعواصف لا ماوى للسفن فيه .

ومن البديهي ان سيادتكم تسألونني عن سبب اقتراحي اعطاء مهلة ولو قصيرة لجيش الاحتلال مع تيقني ما تقدم ومعرفتي الاهمية التي تعلقها حكومة جلالة الملكة على جلاء الجنود الفرنسية عن سورياً فأجيب باختصار على قدر الطاقة . انه يخيل لي انه يجب في كل مسألة سياسية تدبر المستقبل إسوةً بالحاضر والان لا يمكنني ان اكنتم ذاتي انه ينبغي علي ان اعان حكومة جلالة الملكة ان الالحاح بتنفيذ عهد اتفاقية ٥ ايلول بحرفيته يجر عواقب شومى على الباب العالي ويزيد الخلق على بريطانيا العظمى البادية ظواهره الان في فرنسا .

اني بقولي «عواقب شومى على الباب العالي» اعني ان الامبراطور لا

ينشئ ما يلحقه من الالهانة من جرأ الخاح الباب العالي باخراج جنوه في الحال. وهذا الاستياء إذا ما أضيف الى عدم اكتراث جلالته بمصير السلطنة العثمانية بل الى نفوره منها فإنه يسكته عن الاعتداء على سلطة السلطان واستقلاله ان لم يجرض عليه .

ان الحق على بريطانيا العظمى لهو عاطفة شعبية اكثر مما هي امبراطورية اذا جاز لي هذا التعبير وهو ناشئ . حالياً من عدة اسباب مختلفة دينية وتجارية وسياسية . ان الحزب الاكليريكي ينسب الحالة الموجود بها البابا الإن الى سياسة انكلترة كما ان حزب المدافعين عن حاصلات بلادهم والقائلين بزيادة المكوس على الواردات الاجنبية يرون في المعاهدة التجارية تساهلاً مع بريطانيا . وعدا ما تقدم فقد نُسب الى النفوذ البريطاني اخفاق معاهدة زورينغ (١) وسفر الاسطول الفرنسي من ثرغايتا الايطالي وغير مسائل متعلقة بالمسألة الايطالية وسترتفع أصوات الاحتجاج بشدة على تضحية مسيحي سورياً لانانية انكلترة اذ يُظن بان الباب العالي لا يفعل شيئاً في هذا الصدد إلا بايعاز الحكومة الانكليزية .

أجل انه في وسع حكومة جلالة الملكة القول انها لا تستطيع منع سوء نية الغير ولا يمكنها ان ترضى بان يوتر هياج افكار أمة أخرى في سياستها على اني اجهر بانه لو كانت المسألة متعلقة بمصالح بريطانيا العظمى وحدها لضربت صفحاً عن بسط هذه الافكار لسيادتكم بيد ان انكلترة قد اظهرت اهتماماً في حفظ سلامة السلطنة العثمانية واستقلالها وكل شي من شأنه الاضرار بأحد هذين الامرين لجدير بألفات نظرها .

(١) وهي المعاهدة التي تُقَدَّت في سنة ١٨٥٩ فوضعت حداً للحرب ايطاليا مع النمسا

ومن ثم لا بد لكم ان تسألوا لماذا الامبراطور يرغب في عدم البرّ بعهوده
باطالة مدة اقامة جنوده في سوريا الى ما بعد الاجل المعين.

يتعذر على من كان غير واقف على دخائل الشؤون هنا ان يفقه التغييرات
الفجائية الغريبة التي تطرأ على الافكار دون انقطاع . فنذ ٦ أسابيع أسراً المسيو
توفيل الى صديق له انه يرغب في ان ينهي سائر المسائل بجلاء كما فعل في مسألة
سورياً وانه لم يبق أثر لقلقه لان الامبراطور مصمم النية على عدم ابقاء جنوده
في سورياً الى ما بعد نهاية الستة أشهر . فماذا الذي احدث اذن الانقلاب الحالي؟
لا ريب في ان استغاثة مسيحي سورياً وقائد الجنود الفرنسية بالامبراطور
احدثت هذا التغيير . فخلالته لا يود ان يعمل خلافاً لاراء هذا الاخير ولا يرغب
في فقدان نفوذه عند الاواين . فقد أتهم بأنه تحلى عن تظليل المواردن بمجاية العلم
الفرنسوي وقد عادت هذه الحماية بالمد على فرنسا منذ عهد عهد وقبح
سلوكه في سورياً اسوة بسياسته في رومية . وقد عقب ذلك اتهامه بالانقياد
لسياسة انكلترة والمطاعن في خداع انكلترة . ولربما لو كان الامبراطور أشد
عزماً في المسائل الطفيفة لما عبأ بهذه المظاهرات بيد ان من طبعه ان يوجل
ويسوف الى ان يضطر الى الاعتماد على رأي والقطع في الامر .

وهنا تسألون أي متى يجبر على الاهتمام بهذه المسألة ؟ ارجح انه اذا كان في
الامكان ان ترضى حكومة جلالة الملكة بعدم بقاء جندي فرنسوي في سورياً
في أول شهر ايار المقبل فلا شك في انها تؤثر حل مسألة سورياً بوجه حيي على جلاء
عاجل يكون نتيجة جدال يخشى ان يترك في القلوب حزازات وان جرى بروح
المسالمة ويجر عواقب كالتى أشرت اليها إذ لا محالة ان الروسية وبروسيا ستمعضدان
فرنسا في هذا الجدل .

بيد انه كيف يسع حكومة جلالة الملكة ان ترضى بان يكون هذا

العمل نتيجة مسألتها؟ وماذا الذي يمنع بعد مرور شهرين من ايراد ذات البراهين المدلى بها الان لاطالة اجل الاحتلال مجدداً؟ .

فأجيب على الامر الاول اني اعتقد امكان أخذ هذا التحوط في المؤتمر الذي يود الموسيو توفيل عقده لانه يضع حداً لكل التباس من قبل الحكومة الفرنسية . وعلى الامر الآخر انه يرجى ان اللجنة الدولية اذا أبدت بعض النشاط تتمكن في هذه الفترة من وضع نظام موافق لبنان فلا يبقى من سبيل لاطالة الاحتلال .

ومن الممكن ان تكون الحكومة الفرنسية قبل عقد المؤتمر اكثر ميلاً مما تظهر الان الى قبول اخلاء سورياً عاجلاً وعلى كل فارغب ان تشرفني حكومة جلالتها بانعام النظر في كلامي المبسوط آنفاً لترى ما اذا كان يجب ان تمدني بنصائحها .

ولا احتاج الى ان أوكد لسيادتكم اني لا ارغب في مساعدة الحكومة الفرنسية على عدم القيام بالعهود المدونة في الوثيقة التي شهدت بها عليها بصفتي ممثل حكومة جلالة الملكة . وثقوا باني ألحّ بتفويضها اذا شئتم سيادتكم وباني لا استعمل الاجازة التي تمنعون بها عليّ الأ بكمل تحفظ مراعاة لما رأيت من واجبي ان ابسطه لكم .

وعليّ الأ انسى في الختام ان ألفت انظار سيادتكم الى سهولة اعتذار الحكومة الفرنسية عن عدم استرجاعها جنودها نظراً لاشتداد الانواء في فصل الشتاء حتى لو شاءت القيام بعهودها . وربما كان هذا العذر سبباً آخر لارتضاءنا باعطائها مهلة جديدة . (عدد ٣٧٩ ص ٥٢٥ - ٥٢٧)

٢١٩ - اللورد روسل الى اللورد كولي في ٣١ منه

أسف على انه لا يسع حكومة جلالة الملكة ان ترضى بان تمنحكم التفويض الذي تطلبونه في رسالتكم رقم ١٦٠ المؤرخة في ٢٩ الجاري . فقد اتضح لي من تلاوة رسالتكم العديدة وملحقاتها ان الحكومة الفرنسية متشبثة بوجوب استمرار الاحتلال الاوربي أو الفرنسي الى ان يوضع نظام جديدة لحكومة سوريا يكفل ملافاة الاقتالات بين الموازنة والدروز في المستقبل .

فاذا ظلت فرنسا متمسكة بهذا الرأي فمن الجلي ان اطالة مدة احتلال الجنود الى شهرين يسدّ ساعد الحزب الاكليزيكي في فرنسا وفي سورياً الراغب في حرمان الاتراك ولاية سورياً . أمّا إذا عدت عنه تماماً الى طلب تمديد جلاء الجنود حتى أوّل ايار بحجة الاضطرابات الجوية في فصل الشتاء . فعليكم ان توقفوني على ذلك وفي الوقت ذاته ترغبون إلى سفيري فرنسا وتركياً في باريس ببلاغ حكومتيهما ما تقدّم .

أرى من الضروري ان اكرر عليكم ان حكومة جلالة الملكة لا تريد ان تخولكم الاشتراك في مؤتمر يبحث في شؤون سورياً لا يحضره ممثل تركياً .
(عدد ٣٧٠ ص ٥١٢-٥١٣)

٢٢٠ - ومنه اليه في ٣١ منه [سرّي]

وصلني رسالتكم السرية رقم ١٦٥ المؤرخة في ٢٩ الجاري عطفًا على كتابكم رقم ١٥٦ في ٢٨ منه وهي مشتملة على خلاصة الحديث الذي دار بينكم وبين جلالة الامبراطور بخصوص اطالة احتلال الجنود سورياً . ان

حكومة بريطانيا العظمى تودّ ان تجاري الامبراطور في رأيه مراعاة لموقفه . ان الموازنة في سوريا هم قبيلة شرسة الاخلاق حقودة ترغب في ابادة اخصامها . والحزب الاكليريكي في فرنسا يطمع في بسط سيطرة البابا ونفوذه على كل اسيا وعلى جميع انحاء اوربا . بيد ان هذه النزعات لا تجيز للامبراطور ان يخفر ذمة عهوده أو يظلم سائر طوائف سوريا بتحقيقه الرغائب السابق الايمان اليها .

تقد أورد الامبراطور حجة على اطالة احتلال الجنود الفرنسية سوريا انه لا يستطيع ان يعير العرائض العديدة التي رفعها اليه الموازنة طلباً لاستمرار تظليلهم بحمايته اذناً صماً . فالجواب على هذا التعلل انه اذا كان ينبغي اطالته ما دام رجال الاكليروس الماروني - الذين طلبوا اعدام ٤٦٠٠ درزي عقاباً على ذبح الموازنة - يمكنهم حمل رعاياهم على التماس مواصلة الاحتلال الفرنسي على أمل ان يستفيدوا منه لارواؤا عليهم وضمأهم الى سفك الدماء انتقاماً فيستمر احتلال سوريا كاحتلال رومية . ومن ثمه اذا كانت رغائب الموازنة تدعو الى ان يُجوز لفرنسا خفر عهودها ومعاكسة رغائب صاحب بلاد سوريا فلا يصعب استحصال عرائض من الدرور يرجون فيها الحكومة البريطانية ارسال قوة عسكرية انكليزية لحمايتهم من اعتداء الموازنة . ولا حاجة الى القول بانه اذا نهجت حكومة جلالة الملكة خطة مماثلة الخطة التي يريد الامبراطور ان يسير عليها لا يطول الامر حتى تسيء العلاقات بين انكلترة وفرنسا مع ان عمل انكلترة لا يقل انصافاً عما يريد الامبراطور فعله . (عدد ٣٧١ ص ٥١٣)

٢٢١ - اللورد كولي الى اللورد روس في ٤ سباط

كنت قبل ان تلتفت رسالة سيادتكم السرية المؤرخة في ٢٧ المنقضي قد ابلغت عملاً بمنطوق رسالتكم بالتاريخ ذاته البرنس دي مترنيخ كتابكم

المؤرخ في ٢٤ المتقضي المتعلق باطالة مدّة الاحتلال الفرنسي سورياً وأظهرت له استعدادي للعمل على اتفاق معه اذا ما عُقد المؤتمر .

فأجابني حضرة البرنس المشار اليه انه لم يتلقَ أوامر من حكومته وبجهد رأي الكونت دي رشبرج في اقتراح فرنسا واردف ان الموسيو توفنيل أخبره ان الموسيو دي موسيه سفيره كتب اليه منبئاً بان الكونت دي رشبرج راضٍ بتمديد أجل الاحتلال فانفذ رسالة بريقة الى الكونت المشار اليه يستوضحه جليلة الامر وبات ينتظر الجواب .

فأبدت استغرابي ملفتاً انظاره الى ان لا بدّ للموسيو دي موسيه ان يكون اساء فهم ما قاله له الكونت دي رشبرج لان المستر « فان » أبلغه رأي حكومة جلالة ملكة بريطانيا العظمى في وجوب جلاء جيش الاحتلال الفرنسي عن سورياً في أواسط شهر كانون الثاني فأجابه انه يشاطره هذا الرأي. ورأيت من الافضل ان اتلو على مسامع البرنس رسالتكم رقم ١٤ المنفذة في ١٦ المتقضي الى المستر « فان » وجوابه عليها في ٢٤ منه رقم ٦٣ ففعلت . لا استطع الان ان انفذ أوامركم فابلغها سفير تركيا لان وفاق افندي وان كان باقياً في باريس قد ودّع الامبراطور والموسيو توفنيل وسلم زمام السفارة الى وكيل هو مستسلم الى الحكومة الفرنسية ومنقاد لها . (عدد ٣٨٧ ص ٥٣٤)

٢٢٢ -- شروع الموسيو اونري فنصل فرنسا في رمس في كيفية توزيع الغريبة المراد فرضها على هذه المدينة

(وهو الذي وعدنا بنشره في الصفحة ٦٤ من هذا الكتاب وقد ورد ذكره مفصلاً في الصفحة ٧٤)

فرض ضريبة اكرهية على مدينة دمشق وفيها ١٣ الف بيت مسلم :

قيمتها	ينابيع الموارد
٤,٠٠٠,٠٠٠	عن ٢٠٠ بيت كل بيت ٢٠,٠٠٠
٤,٥٠٠,٠٠٠	عن ٣٠٠ بيت كل بيت ١٥,٠٠٠
٥,٠٠٠,٠٠٠	عن ٥٠٠ = = = ١٠,٠٠٠
٥,٥٠٠,٠٠٠	عن ١,٠٠٠ = = = ٥,٥٠٠
٤,٠٠٠,٠٠٠	عن ١,٠٠٠ = = = ٤,٠٠٠
٤,٥٠٠,٠٠٠	عن ١,٥٠٠ = = = ٣,٠٠٠
٤,٠٠٠,٠٠٠	عن ٢,٠٠٠ = = = ٢,٠٠٠
٣,٠٠٠,٠٠٠	عن ٣,٠٠٠ = = = ١,٠٠٠

(١) ٣٤,٠٠٠,٠٠٠

وقد أعني من هذه الضريبة ٣,٥٠٠ بيت
نظراً لفقرتهم.

(٢) ٦,٠٠٠,٠٠٠

فرض ضريبة اكرامية على القرى المجاورة
دمشق وتعديل القرية بـ ٣٠ بيتاً
اجبار اهالي قرى القضاة على تقديم اخشاب
البناء أي ١٥٠ الف شجرة مختلفة الثخانة بحيث

- (١) يدفع منها ١٢ مليون غرش حتى أول اذار سنة ١٨٦١ و ١٢
مليون آخر في ايلول من السنة ذاتها و ١٠ ملايين في اذار سنة ١٨٦٢
- (٢) يدفع منها مليون غرش حتى أول اذار سنة ١٨٦١ ومليونان في
ايلول من السنة ذاتها ومليونان في اذار سنة ١٨٦٢

قيمتها

يتايح الموارد

- يبلغ معدل ثمن كل منها ٧٥ غرشاً قيمتها
١١٢٥٠٠٠٠ والواح واخشاب مختلفة بقيمة
٦٧٥٠٠٠٠ فيكون مجموعها :
- (١) ١٨٠٠٠٠٠٠٠
- (٢) ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ ضريبة اكرهية على حوران كالتي على دمشق
ضريبة خارقة العادة على كل اياة دمشق
ما عدا المدينة والقرى السهلية وقوامها دفع نصف
ميري علاوة عن كل سنة
- (٣) ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ قيمة املاك المحكوم عليهم وقد سُخمت
بنصف ثمنها الحقيقي
- (٤) ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
- (٥) ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ثمن الامتعة والالبسة الموزعة من المسلوبات

- (١) يدفع منها ٩ ملايين غرش حتى أول ادار سنة ١٨٦١ و ٩ ملايين
في ايلول من السنة ذاتها .
- (٢) يدفع منها ٤ ملايين غرش حتى أول ادار سنة ١٨٦١ ومليونان
في ايلول من السنة ذاتها ومليونان في ادار سنة ١٨٦٢
- (٣) يدفع منها ١٠ ملايين غرش حتى أول ادار سنة ١٨٦١ و ١٠
ملايين في ادار سنة ١٨٦٢ و ١٠ ملايين في ادار سنة ١٨٦٣
- (٤) يدفع منها ٥ ملايين غرش ١٨٦١ و ٥ ملايين في ايلول
سنة ١٨٦٢
- (٥) تستوفي في شهر ادار سنة ١٨٦١

قيمتها	يتأبغ الموارد
(١) ٢.٠٠٠.٠٠٠	ثمان مبيع ٤ قرى خاصة الحكومة كائنة في سهل دمشق وهي الكفرين والعتابه وجديدة القنيسا وحاترات العواميد ومساحتها أربعائة فدان بقيمة ٥ الاف غرش كل فدان
(٢) ٧٥٠.٠٠٠	قيمة مبيع ٢٥٠٠ فدان في البقاع بسعر ثلاثة الاف غرش
(٣) ٣٢.٠٠٠.٠٠٠	علاوة يدفعها الباب العالي
(٤) ١٥.٠٠٠.٠٠٠	(المجموع)

(عدد ١٩٤٥٤ ملحق ٢ ص ٢٤١)

- (١) يجبي مليون منها في ايلول سنة ١٨٦١ ومليون آخر في ايلول سنة ١٨٦٢
- (٢) يجبي منها ٣ ملايين و ٧٥٠ الفاً في شهر ايلول سنة ١٨٦١ ومثل هذا المبلغ في ايلول سنة ١٨٦٢
- (٣) يدفع ١٢ مليوناً في اذار سنة ١٨٦١ وعشرة ملايين في اذار سنة ١٨٦٢ والعشرة الباقية في اذار سنة ١٨٦٣
- (٤) يجبي منها ٥١ مليوناً وخمسمئة الف غرش في شهر اذار سنة ١٨٦١ و ٢٤ مليوناً و ٥٧٠ الفاً في شهر ايلول سنة ١٨٦١ و ٢٤ مليوناً في اذار سنة ١٨٦٢ و ٩ ملايين و ٧٥٠ الفاً في ايلول سنة ١٨٦٢ و ٢٠ مليوناً في اذار سنة ١٨٦٣



٢٢٢ - ومنه ابه في ٤ منه [سري]

ان البرنس دي مترنيخ لم يكتمني رأيه أثناء حديثنا في شؤون سوريا وقد ألمحت اليه في رسالتي السابقة وقوامه ان من خرق السياسة اللاح بجلاء الجنود الفرنسيّة عن سوريا عاجلاً. أمّا حجته فمبنية على رغبته في عدم الاساءة الى فرنسا وقال انه يؤثر التعويل على وسيلة وسطى كجمع الجنود الفرنسيّة في الشاطي، على شرط انه اذا استمرت الراحة سائدة في الداخلية يعادون في الحال الى فرنسا.

فأجبتُه انه ليس اسهل على ممثلي حكومة فرنسا من اثاره قلاقل جديدة وان من عدم الحكمة تعليق بقاء الجنود على مثل هذه الطواري. وزدت ان الاتراك هم أحقّ من غيرهم في حفظ الامن في املاك السلطنة ولا اشك انهم يصرفون عنايتهم الى توطيد اركانها بعد ما مرّ بهم من العبر وما لحقهم من الخزي. فسلم البرنس دي مترنيخ بهذه القاعدة وبوجوب خروج الجنود الفرنسيّة اذا فتح الباب العالي بيد انه يرى ان من عدم الفطنة اقدمه على هذا الامر.

(عدد ٣٨٨ ص ٥٣٥)

٢٢٣ - ومنه ابه في ٥ منه

انبأني المسيو توفيل بان الباب العالي رضي بانعقاد المؤتمر للتباحث في شؤون سوريا وبان وفق افندي ييتي في باريس ليمثل تركيا فيه وسيرسل اليه الاوامر اللازمة ليسير بموجبها. سابدل جهدي في مقابلة وفق افندي دون تأجيل بيد اني اخشى ان يتعذر عليّ نظراً لرضا الباب العالي واضطرار المسيو توفيل الى ابلاغ مجلسي النواب والاعيان نتيجة المفاوضات الدولية ان اقتعه بالاقلاع

عن عقد المؤتمر كما رغبت إليّ في رسالتكم بتاريخ أمس .
 وفي الحقيقة اجراً على القول انه من الافضل انتداب المؤتمر . فخبرتي بالباب
 العالي تحملي على ان اوجس خيفة من انه اذا ترك وشأنه يفاوض وحده دولة
 أخرى لا يقوى على مقاومتها فتغلب عليه . فاذا لم يُعقد المؤتمر لا استغرب ان
 تعقد فرنسا معه مباشرة اتفاقية تؤذن باطالة مدة احتلال سوريا . ومن جهة
 أخرى فاذا اصررت الحكومة العثمانية على اجلاء الجنود ينفجر بركان احقاد فرنسا
 المتجمعة فتساقط حممه عليها . وربما رأت حكومة جلالة الملكة ان هذا
 هو اقل شراً من تجديد اتفاقية ٥ ايلول الى أجل معين اذ لا بد ان تعضد
 بعض الدول فكرة فرنسا فيسلم بها الباب العالي . بيد اني اميل الى الاعتقاد
 انه لو أبدى ممثل تركيا ثباتاً في مسالته وعضده ممثلاً بريطانيا العظمى
 والنمسا لحصل على اخراج الجنود الفرنسية من سوريا عاجلاً . انما من
 الضروري ان يكون في استطاعته ان يبين بجلاء الحكومة المراد منحها
 الجبل بحيث تؤيد جميع الحقوق والامتيازات التي كان يتمتع بها المسيحيون
 في السابق .

ومن فوائد المؤتمر انه اذا وافق معتمد الدول على مناسبة اطالة الاحتلال
 فالوقت ذاته يعترفون جميعاً للباب العالي بحقه في طلب وضع حد له . وعليه اذا
 نظرت إلى غاية حكومة جلالة الملكة وهي اجلاء الجنود الفرنسية عن سوريا
 او ادراك هذا الغرض بصورة لا تسيء العلائق بين الباب العالي وفرنسا اميل
 الى عقد المؤتمر . (عدد ٣٩٠ ص ٥٣٦)

٢٢٤- ومنه اليه في ١١ منه [سرّي]

حادثت وفيق افندي في شأن انعقاد المؤتمر فاخبرني انه تلقى اوامر تجيز له

الاشترك فيه وقد اوقف الميسو توفيل على ذلك . فسأته عن مآل هذه الاوامر فأجاب انها توزع اليه بطاب جلاء الجنود الفرنسية عن سورياً اذ ان خروجها ضربة لازب لاعادة سلطة الباب العالي على تلك الولاية وزاد انه سيصنفي في الجلسة الاولى الى كل الاقتراحات فيوقف حكومة الاستانة عليها منتظراً ورود جوابها . فقلت له انه لا يجهل ان الحكومة الفرنسية راغبة في اطالة الاحتلال فهل حكومته ميالة الى تحقيق هذه الرغبة ؟ فأجابني بصراحة ان الباب العالي يريد تمديد أجل الاحتلال الى مدة قصيرة . فاستوضحته عما اذا كان الباب العالي مع قبوله هذا التمديد ينوي اتخاذ تحوطات اتقاء استئناف فرنسا طلب مهلة جديدة عند انقضاء الاولى . فقال انه يرضى بخروج الجنود الفرنسية قبل آخر نيسان . فاستنتجت مما تقدم ان الحكومة الفرنسية تفاوض الباب العالي بهذا الصدد توّاً وقد اتصت بي انباء تؤيد هذا الظن . فقد قال لي الميسو توفيل في خلال حديثي معه بعد ظهر اليوم انه على يقين بان الباب العالي لا يريد الالحاح في خروج الجنود حالاً . (عدد ٤٠٥ ص ٥٥٣-٥٥٤)

٢٢٥- اللورد كوبي الى اللورد روسل في ١٩ من سرتي [انظاف]

وصلني في الليل رسالة برقية من السير بولفر متضمنة مبنى الاوامر التي أرسلت الى ممثل تركيا فتصدت باكراً وفيق افندي وبعد خمس دقائق في محادثته تحتقت انه ولئن كان لم يعول على رأي جازم لبت الخلاف فهو ميال الى موافقة سائر معتمدي الدول على ما يجمعون عليه وقد استخلصت من كلامه انه يرضى باطالة مدة الاحتلال الى أول حزيران وفي خلال هذه الفترة يلح على اللجنة الدولية في سورياً لتعجل في انهاء مهمتها . فتيقنت ان وفيق افندي لم يكن يعلم اني واقف على مبنى الاوامر التي أرسلت اليه فلما قلت له انه

تجاوزها بدت على حياها سيما الدهشة والامتعاض فقلت له انه يجدر به ان يلح أولاً في جلاء الجنود في أول ايار موضحاً انه يرضى بهذه المهلة الجديدة نظراً لهياج البحر في فصل الشتاء. والأ يخطأ بين مهمة اللجنة ومسألة الاحتلال وانه اذا جدد الاتفاق ينبغي ان توافق عليه الدول لان اراء معتمديها في المؤتمر لا تستطيع حل قيود تعهد برم بين حكوماتهم .

فقال وفيق افندي انه يود نهج الخطة التي اشترت بها عليه واثن كان يؤثر تسوية المسألة عاجلاً دون اطالة الجدال . بيد انه تحقق ان الموسيو توفنيل لا يوقع اتفاقاً يجبر حكومته على اخلاء سورياً في أول ايار وانما في أول حزيران لاعتماده المكين انه يتمكن في هذه الفترة من اتمام نظام لبنان .

وبت بعد هذا الحديث افكر في ما يجب ان افعله . فلو فسح لي الوقت لكنت استشرت سيادتكم لا محالة . بيد ان هناك امراً جلياً وهو ان الموسيو توفنيل يعلم انه ليس بوسع الباب العالي ان يلح في الجلاء العاجل . فهل هو عارف بان ممثل تركياً مستعد لقبول تمديد أجل الاحتلال ؟ لا يمكنني ان اؤكد ذلك انما ارجحه .

وهذا ما حدا بي الى ان اقترح على البرنس مترنيخ نهج طريقة لو اصابته نجحاً لحففت عبء متاعب الباب العالي . فكان ان عاد إلي البرنس فور مقابلته الموسيو توفنيل واخبرني بان حديثه معه لم يسفر عن نتيجة مرضية وقد وطد العزيمة على عدم الاشتراك في المفاوضات وترك الامور تجري مجراها وأردف انه لما اقترح اخراج نصف جنود الاحتلال عاجلاً وحشد الباقين في شاطي . البلاد اجابه الموسيو توفنيل او انها تخرج كلها او تبقى كلها وان الإقامة في شاطي . البحر مضرة بصحة الجنود . ثم جهر باعتماده على ان يلح في بقاء الجنود في سورياً إلى ان يتم تنظيم حكومة لبنان .

فقلت اني لم اكن انتظر غير هذا الجواب من الموسيو توفنيل وبما انه يظهر ان الاحتلال يطول امره ما دام الباب العالي ميلاً الى الرضا به وجب التساؤل عن طريقة ايكدة لوضع حد له في اقرب آن . فقد صرح لي (البرنس) بانهُ ليس فقط انه مفوض بمساعدتي على إيجاد حل بل هو يرغب في ذلك فارتأى ان ينتهج كلانا الخطة الآتية وقوامها : انه لما كان معتمد تركيا سيئال معتمدي الدول عند انعقاد المؤتمر تنفيذ عهود اتفاقية ٥ ايلول دون ان يصّر على طلبه كما اسرّ إليّ لا بد من ان يعقب هذا التصريح جدال . فاقول إذ ذاك ان حكومة بريطانيا العظمى ترى انه يمكن اعطاء ضمانات على استتباب الراحة اذا أخرجت جنود الاحتلال من سورياً بارسال اساطيل الدول المتحالفة الى شاطي البلاد . فيسألني البرنس إذ ذاك عن ميعاد وصولها الى هنالك فأجيبه في اواخر نيسان او اوائل ايار فيقترح عندئذ اخراج الجنود الفرنسية في ذلك التاريخ ويكتب عهد بذلك .

فوافقتني البرنس دي مترنيخ على رأيي لكنه أكد لي في الوقت ذاته ان الموسيو توفنيل لا يرضى بهذه التسوية . فاجبته انه يتعذر عليه رد هذا الاقتراح العادل وعلى كل فيجد امتحان هذه الوسيلة . لا اجهل اني تجاوزت حدود أوامركم بيد اني اعتقد ان سيادتكم لا تلووموني نظراً للمصاعب التي تحيط بي ولاني المعتمد الوحيد الذي يرغب حقيقة في معاكسة فرنسا واخفاق سياستها .

(عدد ٤٢٧ ص ٥٨٣ - ٥٨٥)

٢٢٦ - البر بولفر الى اللورد روس . عن الاسنانة في ١٨ منه

لقد علمت من مصدر يوثق بصحته ان سفير فرنسا صارف قساري جهده

منذ بضعة ايام لاقتاع الباب العالي بالمدول عن طاب جلاء الجنود الفرنسيّة عاجلاً عن سوريا ولم يدخر سعيًا في هذا السبيل . تذكرون سيادتكم اني قبل ان عقدت تركيا قرضًا في فرنسا اوضحت لكم انه اذا لم تصاح مالية تركيا بطريقة أخرى لا بدّ للحكومة الفرنسيّة من ان تتخذ هذا القرض سيلاً لادراك غايتها . وفي الحقيقة ان مجلس الوكلاء العثماني ظن ان رفض بنك فرنسا قبول «أوراق الميري» له علاقة باحتلال سوريا وان خروجها من الازمة المالية يتوقف على تساهلها بأمر طاب جلاء الجنود الفرنسيّة . وكان ان بادر الذين لهم مصلحة في حمل الصدر الاعظم وعالي باشا على تغيير افكارها الاولى استفادة من هذا التصور مصيباً كان او مخطئاً فاعتنموا فرصة ورود رسالة من أحمد وفق افندي مالها ان فرنسا والروسية وبروسيا سيلحجن باطالة الاحتلال . فرجحت ان حكومة تركيا لم تعدل عن طلب القيام بالعمود المدوّنة في اتفاقية ايلول الى الرضا باطالة احتلال الجنود الفرنسيّة دون ان تكون سُئلت ذلك . وعليه رأيت من الواجب ألا اكتبم عالي باشا رأينا في كيفية سلوكه .

فقلت له انه اذا كانت حكومة السلطان متيقنة انها لا تستطيع ضمان الراحة في سوريا يجب عليها ان تصرّح بذلك وتعقد اتفاقيات مع الدول تناسب هذه الحالة . بيد انها اذا كانت واثقة كما اكدت غير مرّة بان وجود الجيش الفرنسي في سوريا يحول دون اعادة الراحة الى تلك البلاد بدلاً من ان يساعد على استتبابها توجب عليها اذ ذلك ازاء تبعتها وتجاه اوربا ان تعالّن باعتقادها هذا بكل جلاء وتطلب القيام بالعمود المبرمة معها . واردفت بان لا بدّ لعالي باشا من ان يتذكر ان قد سبق له مراراً فألح على حكومة انكلترة بان تعضد ما أقرّ عليه رأياً بهذا الشأن بعد مزيد التروي وان قال منذ بضعة ايام بعبارة واضحة لا تحتل التأويل ان لا شيء يقوى على حمله على الرجوع عن

عزمه وعليه فاذا كان الباب العالي بعد ان دفع سيادتكم الى عضد سياسته قد عدل الان عن هذه السياسة دون سبب موجب (كعجزه عن توطيد او كان الراحة) فانه يثير غضب الذين احبط أعمالهم ويحملهم على عدم وضع ثقتهم في الحكومة التركية أو الاهتمام بمصالحها في المستقبل .

فأجابني عالي باشا ان اراءه لم تتبدل بيد انه يجب ان يعتد بان فرنسا قدمت لمساعدة السلطان كحليفة صديقة فلا تود حكومة السلطان ان تصرف بصورة يشتم منها روح العداوة وانه لا يزال مصرًا على طلب الجلاء العاجل مع منح مهلة قصيرة إذا أبرزت براهين سديدة على وجوب ذلك .

وقصارى القول اني باحثت فخامته بهذا الصدد في الليلة المتقضية فاتفقنا أولاً : على ان سفير تركيا في باريس يطلب جلاء الجنود الفرنسية عن سوريا عاجلاً مصرحاً بان الباب العالي مستعد لان يأخذ على عاتقه مسؤولية صيانة الراحة والسلم في سوريا . ثانياً فور فصل مسألة الجلاء يُنظر في كيفية اتمامه . ثالثاً انه اذا كانت الحكومة الفرنسية تثبت تعذر اركاب كل جنودها البحر دفعة واحدة أو ان عظم الاخطار تحول دون ذلك فلسفير تركيا المشار اليه المتوجب عليه ان يعمل بالاتفاق مع سفير انكلترا وفقاً لتوافق دولتيهما ان يرضى بمنح مهلة شهرين لخروج الجنود الفرنسية من السلطنة العثمانية تماماً على شرط ان يبدأ بالجلاء عاجلاً ويستمر متواصلًا دون فترة على قدر ما تسمح الظروف .

وعلى كل يظهر لي ان هذا الاتفاق مرضٍ فمن جهة يطلب الباب العالي الجلاء العاجل ويجالي باستعداده لتحمل مسؤولية ادارة زمام الشؤون ومن جهة أخرى فينفذ هذا الطلب بعد اثباته بطريقة عدائية تسيء فرنسا غير اني أرى من الافوق ان يطلب الجلاء العاجل ويقر عليه الرأي في بدء الامر ثم

يوجب على فرنسا ان تظهر سبب كل فترة تنتضي بين خروج فريق من الجنود وجلاء فريق آخر ويشترط ان تكون هذه المهلة قصيرة وان يبدأ بالجلاء في الحال واعطاء دليل على ان في النية القيام بشروط الاتفاقية في الاجل المعين .
 ارسل الى سيادتكم في طيه صورة الرسالة البرقية التي انفذتها الى اللورد كولي في هذا الصباح وقد استصوب عالي باشا مضمونها بحيث لا يبقى مجال للالتباس في الخطة التي اوعز الباب العالي الى سفيره بالتعويل عليها . وعدا ما تقدم فان عالي باشا انفذ بعد مقابتي ليلة الاحد رسالة برقية أخرى إلى أحمد وفيق افندي يأمره بها بمقابلة اللورد كولي والعمل بآرانه على قدر الطاقة .
 ملحق - لما كان البارون بروكش سفير النمسا اتقى خيراً بان حكومته تعضدنا في مسألة سورياً فاعتقد انه يوجد سوء تفاهم في رسالة وفيق افندي واميل الى الظن ان قسماً من الانباء التي يتلقاها الباب العالي من المسيودي لافاليت سفير فرنسا ورد فيها اسم وفيق افندي فقط فالباب العالي يصدق ما سمعه لكنه لا يود ان يبوح بمصدر اخباره . (عدد ٤٥٣ ص ٦٠٧)
 تنبيه : ان رسالته البرقية الى اللورد كولي هي مائة لا جاء في هذه الرسالة فلم نر لزوماً لاثباتها هنا .

٢٢٧ - اللورد روسل الى اللورد كولي في ٢١ سباط [سرّي]

قرأت بكل انعام نظر رسائلكم الثلاث المؤرخة في ١٩ الجاري فوضح لي منها ان الحكومة الفرنسية تود اطالة اقامة جنودها في سورياً الى ما لا نهاية له . ففني باريس يسترون هذا الميل وراء رغبتهم في انجاز اللجنة الدولية مهمتها وانشاء حكومة جديدة في الجبل ويتظاهرون بالخوف من تجدد المذابح . أما في سورياً فلا شيء من هذه المزاعم . فيظهر إذن ان في وسع اللجنة ان تضع

نظام لبنان بزيد السهولة وان لا شيء . يحول دون ذلك سوى اختلاف رأي مندوب فرنسا من اراء رصفاته . فقد وافق مندوبو النمسا وبروسيا والروسية وانكلترة على تولية مسيحي على الجبل بشرط ألا يكون وطنياً . وعندى انه يصعب على حكومة الباب العالي ان ترفض هذا الرأي السيد المطابق لروح

ترتيبات سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٥

ومن ثم لا يوجد الان في سوريا أثراً للمخاوف من حدوث مذبحة كما أوجست حكومة باريس . لا مرا . ان بعض نساء الدروز وأولادهم وبعض الرجال قُتلوا بيد انه يظهر ان لدى الحكومة التركية القوة الكافية لصيانة الامن أجل ان الضباط الفرنسيين في سوريا يدلون بغير حجج لاطالة الاحتلال فيقولون ان على الجيش الفرنسي ان يقوم بعمل حربي باهر قبل ان يغادر البلاد ويلهجون بالزحف الى حوران . فاذا اقدموا على هذه الحملة لا بد من ان يُقتل بعض الدروز وتدمر بيوتهم وقراهم مما يثير فيهم روح الانتقام فيتسنى اذ ذاك للقائد الفرنسي ان يدعي انه اذا جلت جنوده عن البلاد يعقب خروجها اقتتال دام . وهكذا يخشى ان يوول ذلك الى احتلال البلاد دائماً وامتلاك سوريا نهائياً .

اقد قال الموسيو توفيل الى البرنس دي مترنيخ انه لا يمكنه ان يقبل حشد جنوده في الشاطي . لان هواه لا يوافق صحة الجنود ولا يخلو قوله من صدق في ربيع هذه السنة . بيد انه في استطاعة الحكومة الفرنسية ان تتمهد بعدم الاذن لجنودها ان تتوغل في الداخلية غير مبارحة مراكزها الحالية . فاذا اقترح الموسيو توفيل تأجيل الشروع باجلاء الجنود حتى اول ايار بحيث ينتهي في اول حزيران فينبغي قبل ان يعرض هذا الاقتراح على الحكومة الانكليزية سؤاله عما اذا كان يرضى ان يحصر اقامة الجنود الفرنسية ضمن

الدائرة التي سبق لي الاشارة اليها .

ان البرنس دي مترنيخ قال لكم ان مسألة سوريا لا تهم مصالح دولته . فاعلموه ان مسألة ارسال سلاح الى امارات الدانوب ليست بذات بال في نظرنا تجاه مسألة سوريا وان حكومة جلالتها قد اغضبت اهالي الامارات المذكورة بسعيها في ارجاع الاسلحة التي سُحنت في جنوى الى هذا المرفأ . فاذا ما سُئلت انكثرة ان تعضد مصالح النمسا في الدانوب تجهز في الوقت ذاته بان مصالحها في البحر المتوسط ليست بالنسبة الى النمسا على شيء من الاهمية فيرى اذ ذاك البرنس دي مترنيخ ان التشيع لجهة واحدة لا يمكن ان يطول امره وان على حكومة جلالة الملكة ألا تحفل بمصالح النمسا .

يبد أن حكومة جلالة الملكة قد شعرت في كل آن ان حفظ سلامة اراضي السلطنة العثمانية ومنع دول اوربا من الاستيلاء على قسم منها هما غاية حكومة النمسا ولها فيهما نفع كبير . وعليه يصعب علينا ان نفقه كيف تستطيع الحكومة النمسية ان تقول ان لا مصلحة لها في منع فرنسا من الاستيلاء على سوريا .

ومن الجلي ان انتقال ملكية هذه البلاد الى فرنسا يعقبه في الحال امتداد سلطتها على كل انحاء اسيا الصغرى وان ما فعلته فرنسا بمساعدة الروسية ستفعله هذه الاخيرة في اوربا بمساعدة فرنسا فلا تنبه حكومة النمسا من غفلتها الأ ومصالحها الحيوية قد ضحيت من جرأ ضعف سياستها وقصر نظرها في مسائل سوريا .

(٤٢٩ د١٤ ص ٥٨٨ - ٥٨٩)

٢٢٨ - اللورد كولي الى اللورد روسل في ٢٢ منه سري [انظاف]

مهما يك الاتفاق الذي سيرم أدى من حسن السياسة ان ترسل

حكومة جلالة الملكة اسطولاً كبيراً الى شواطئ سوريا في القريب العاجل اذ ينبغي علينا ان نتوقع تدبير دسائس متنوعة ترمي الى احداث قلاقل لعرقلة مساعي الباب العالي وايقاعه في حبال المشاكل عندما يتحقق المسيحيون ان الجنود الفرنسية ستجلب عن البلاد. فوجود الاسطول الانكليزي هناك يؤمن مأموري الباب العالي ويحول دون استسلامهم الى الجور ويظن في الوقت ذاته بال سكان تلك البلاد . (عدد ٤٣٣ ص ٥٩١)

٢٢٩- ومنه اليه في ٢٥ منه

اتشرف بان ارسل اليكم في طيه مقالة أخرى من جريدة « الديبا » بتاريخ أمس تبحث في شؤون سوريا. وقد لقيت بعض العناية في سبيل الاهتداء الى اسم كاتب المقالة المثبتة في ذات الجريدة وقد ارسلت اليكم في ٧ الجاري نسخة منها وهو اليوزباشي ريبوييد انه لا يمكن ان اغفل ان بين محجري هذه الجريدة الموسيو فلوري صهر الموسيو توفيل . (عدد ٤٤١ ص ٥٩٢)

٢٣٠ - مقالة جريدة الديبا في ٢٤ منه [انطاف]

ان المؤتمر الذي اقترح الموسيو توفيل عقده في نطاقه الى الدول المؤرخة في ٨ ك ٢ المتقضي للتباحث في شؤون سوريا قد اتدى في باريس منذ بضعة ايام . ان الاجل المعين في اتفاقية ٥ ايلول سنة ١٨٦٠ لتدخل اوربا في لبنان يتقضي في ٥ اذار المقبل فلم يقطع المؤتمر في المسألة على ما أكد بل أجل انعقاده الى ستة اسابيع مع المحافظة على الحالة الحاضرة . ويسرنا ان نسجل هذه النتيجة الاولى المؤدية الى اطالة مدة التدخل لاننا نرى الجرائد الانكليزية المتفق على خطورتها قد أولتها الى غير معناها .

لما حاولنا حديثاً ان نوضح في هذه الجريدة بالاتفاق مع جرائد اوربا
النزيهة الحكيمة وجوب اطالة احتلال الجيش الفرنسي سورياً تلافياً لتجدد
المذابح وانتشار الفوضى لم نعلل نفوسنا باقتناع كل الدول المتعاقدة معنا وفي
عدادها دولة مصممة النية على التعامي والتصامم مما يثبت ان الاهواء السياسية
سواء دعيت حسداً أو كرهاً أو تريباً تضع الرشد وتضغظ على القلب وتفسد
المواطن الشريفة وترخي أو اخي الملائق الوثيقة .

ومع انه تُحترس بنا فتريد ان نحبس لساننا عن كل ما يشتم منه السخط
فنحن محقون فلا نستسلم إلى الغضب لئلا يتقلب الحق علينا . بيد انه أليس من
الغريب ان يرتاب حلفاؤنا القداماء في معارك سيستبول في عمل فرنسا في سورياً
وهو صادر عن اريحية وكرم اخلاق وژاهة تامة ؟ اننا لن نعتاد اذا شاء الله على
التسليم بان المصالح هي الدافع الوحيد لكل سياسة وليس من عادتنا ان ندافع
عن سياسة الانانية وعن نهج تجار الشؤون الذين يقيسون الغير بمقياسهم وينسبون
اليهم اميالههم الشخصية . ومهما قيل فيوجد في هذه البلاد محركات بعيدة عن
الاغراض السافلة والاطماع الاشعية الأ وهي شرفها وديانتها وعاداتها
النبيلة المتوارثة جيلاً عن جيل وأعمالها المجيدة المدونة في تاريخها . ودليلنا على
ذلك ميلها الطبيعي الى الضعفاء والمضطهدين وانعطفها على المنكوبين ومجاهرتها
بالانتصار للتعساء حتى ولو قيل لها ان المصائب التي حلت عليهم هي نتيجة
اغلاطهم . فلا يقال أبداً في فرنسا « تعساً للمغلوبين » وكل من ينسب الى الامة
الفرنسوية مطامع أشعية يتعمد اتهامها زوراً متناسياً نبالة مقاصدها . لقد
تمكن احياناً من اضلالها لا افسادها واذا شوهدت في بعض الازمنة منقادة
الى الشرف لم يطل عليها الامر حتى نهضت من كبوتها تتلهب الى محو اغلاطها
وضمد جراحها .

لقد لقبنا في بدء هذه المقالة التدخل الفرنسي في سوريا « بالتدخل الاجنبي » قصداً اذ زى من المهم ألا نغفل حالة لم تحدثها حكومة الامبراطور بل رضيت بها . كان في وسع فرنسا عندما بلغها خبر المذابح ان ترسل الى سوريا في الحال جنودها وهم طلائع اوربا في الشرق وفي مقدمة انصار الانسانية المسارعين الى نجدها دون انتظار نتيجة المفاوضات الدولية بل انقياداً الى عواطفها الموضحة آنفاً وهي قوام مجدها وقوتها .

لا نعيد هنا ذكر الاسباب التي حماتها على الانتظار ولا كيف انتقد عليها وصولها متأخرة الى تلك البلاد . بيد أنه يجب ان نبين ما نتج عن هذا الانتظار وهذه المجاملة التي اتت بالاضرار الجمة فقد نشأ عن هذا الانتظار ان تبدل التدخل الفرنسي بمهمة انتمتها عليها اوربا . وكان ان اتخذت فرنسا على عهدة شرفها ودمها ومالها ابطال المذابح وانصاف المنكوبين وضمان أمنهم في المستقبل . فلا تستطيع اوربا وفرنسا الا تميم عملهما . أليس الذين يحاولون اليوم ان يضعوا حداً لهذه المهمة هم الذين اوجبوا حصر مدتها في ستة أشهر متماين عن ان تحديد اجل مهمة خطيرة كهذه يكون اكبر الحواجز في سبيل نجاحها .

وعليه زى انه يجدر اطالة الاحتلال الاوربي ليس إلى أجل معين بل إلى ان تتوطد اركان السلم - ان لم توثق عرى الاتحاد - في لبنان تحت حكومة جديدة تزيهه قوة برضا الدول العظمى وضمانتها . بيد أنه كيف السبيل الى تطمين بال البعض وارهاب الباقيين واقناع الجميع بالرضوخ للعدالة اذا رأوا اننا مقسومون الى حد لم ترل حكومة انكثرة بعد التحقيق الذي جرى تجادل في ما اذا كان المسيحيون هم الذين ذبحوا الدروز واذا كان الفرنسيون سبب ذلك ؟

وفي خلال هذه المدة أجمعت كل الرسائل الواردة من الشرق رسمية
وخاهضة وهي مكتوبة بجميع اللغات ومحروها مختلفو الجنسيات على انه سيعقب
سفر جيش الاحتلال مذابح أشدّ هولاً من التي سلفت . فتشيع انكاثرة المعيب
قد شجع اعداء المسيحيين المتعصبين فأخذوا يتادون علناً ان قد اقترب الوقت
الذي يستأنفون به ابادة المسيحيين .

ولا نستغرب ان يصرّ الاتراك وقد غمسوا يدهم في المذابح على نكران
عجزهم واشتراكهم في الجناية مع وضوحها كالشمس ذلك بل ان الذي
يولمنا وينفرنا هو وجود مسيحيين في لندره اكثر تعصباً للاتراك من الاتراك
ذاتهم .

وقد كنّا على اتفاق تام مع الميسوتوفيل قبل ان نطلع على رسالته الى
الدول التي لا تدع مجالاً للريب في نزاهة مقاصد فرنسا في سورياً فارتأينا ان
ترسل الدول الموقّعة معاهدة باريس جنوداً للاشتراك مع جيشنا لاحتلال البلاد .
أمّا الان فعلاوة على ما تقدم نقترح اضافة جنود بروسيّة وانكليزيّة خاصة الى
الجنود الفرنسيّة ليمتنح ما اذا كان رجال البروتستنت والكاثوليك الصادقون
لا يمكنهم الاتفاق على حماية مسيحيي لبنان معهما اختلفت مذاهبهم رغماً عن
السياسة ودون ان يضلّوا عن التمييز بين القتل وجلاّده وبالعكس .

ولم تقدم على استئناف البحث في هذه المسألة الاً مضطربين بيد انه لما
كانت هذه الحوادث قد زُيّفت وأنكرت وكاد الكذب يطمس على الحقيقة
فلم يسمعنا السكوت .

ألا يكفي وجود مشاكل وعراقيل خطيرة معقدة ومسائل تتعلق بالحقوق
والواجبات والعدالة والشرف والسلم والحرب كي تدفع الحكمة دولاً تدعي

انها مسيحية ومتحالفة الى الاتفاق على امر قوامه الانتصار للانسانية ؟

(ملحق عدد ٤٤١ ص ٥٩٩-٦٠٠)

٢٣١ - ومنه ابه في ٢٦ منه [سرّي]

ان سفير تركيا زارني هذا الصباح وأخبرني بأنه تلقى رسالة بريقة من حكومته تظهر فيها ارتياحها الى سلوكه في المؤتمر الذي عُقد في ١٩ الجاري للباحث في شؤون سورياً أما يولمني ان ازيد انه ظهر لي من حديثه استعداده الى الرضا باطالة احتلال الجنود الفرنسية الى الاجل الذي تشاءه حكومة فرنسا على شرط ان يُعين هذا الوقت في الاتفاقية الجديدة .

وقد صرّح وفاق افندي بان حكومته في موقف حرج بحيث يجب عليها ان تجامل الحكومة الفرنسية اتقاء اخفاق عقد قرض « الميري » لانها اذا لم تستطع استدانة الاموال من مصرف فرنسا للقيام بالجهود التي ارتبطت بها على أمل عقد هذا القرض يكون مصيرها الافلاس . وعليه فمن الفضول الايضاح انه اذا افلست حكومة الاستانة لا تستطيع ان تصون الامن في سورياً ولا في سائر انحاء السلطنة . وادرف وفاق افندي ان في استطاعة حكومة فرنسا ان تساعد الباب العالي في هذه الازمة بجمها مصرف فرنسا على قبول اوراق الخزينة العثمانية وحسمها . فاتضح لي من كلامه انه لا يشترط من تلقاء ذاته بخصوص سورياً شروطاً يمكن الحكومة الفرنسية ان تتخذها حجة لرفض اقراض دولته المال وان كلن في الوسع ارغامه على ايجاب اخراج الجنود اذا استمرت حكومة بريطانيا العظمى على خطتها .

فألفت انظار وفاق افندي الى انه يحق لحكومة جلالة الملكة ان تتشكى من سلوك الباب العالي اذ انها لم تلح على الحكومة الفرنسية بوجود القيام

(٤٣١)

بمهدا المدون في اتفاقية ٥ ايلول الأبناء على الحاف سفيره لديها . وقد رأيت
الان سفيره في باريس ميلاً الى عدم قبول ما سأل سفيره في لندن حكومة
الملك مساعدته على استدراكه أي اطالة احتلال سوريا . بيد أنه من الضروري
ان اعلم ما اذا كان مستعداً للرضا بتمديد اجل الاحتلال الى ما بعد اول حزيران
وسأته ان يجيني على ذلك بإيجاز . فقال أنه اذا اقتضى الامر لا يعارض في تمديده
الى ما بعد اول حزيران بقليل . أما لفظة «قليل» في فم رجل تركي فلها معنى خبي .
وعليه سترون سيادتكم ان من الضروري ان استشيركم مجدداً في هذا
الشأن ولا اود قبل وصول اوامركم ان احيد عن الحطة التي انتهجتها حكومة
جلالة الملكة حتى الان ولا ان آخذ على عاتقي الاستقلال بالتساهل . ولذلك
لم ألع الى مسألة سورياً عندما اجتمعت بالموسيو توفيل بعد ظهر هذا اليوم كما
أنه وقف وقفه المتحذر . وقد شغل كثيراً في مجلس الشيوخ وبغير مسائل منذ
مقابله نهار الجمعة بحيث لم اقف ولا أحد من رصفائي على ما أقر عليه
بجاس الوزراء في جلسة نهار السبت . فامتعت عن استيضاحه بيد أني سافعل
هذا المساء واخبر سيادتكم تفغرافياً .

وجل ما ارغبه اليكم ان تنبثوني بما يجب ان افعله وما اذا كان ينبغي ان
اعضد ممثل الباب العالي او اعاكسه اتماً أو كد لسيادتكم في الوقت ذاته ان
كل ما اقوله لوفيق افندي يوقف عليه المسيو توفيل . (عدد ٤٤٢ ص ٦٠١)



توزيع التعويض على مسكوبي دمس

(تابع مشروع الوسيو اوتري)

المجموع :

* غروش ٢٥٠٠٠٠٠٠

عدد البيوت وقيمة خسارة كل منها * ٢٥٠ بيت ١٠ الاف غرش

الاشياء الموض عنها

امتنعة منهوبة

ترميم بيوت دمر بعضها وثن اثامها

اعادة بناء البيوت المدمرة وثن اثامها

٣

٨٧٥

١٢

١٥

١٢٥

٩

١٠

١٣٧٥

١٧٥

١١٢٥

٢٥٠ بيت

١٠٠ بيت

٢٥٠ بيت

٢٠٠ بيت

١٥٠ بيت

١٠٠ بيت

٦٠ بيت

٥٠ بيت

٥٠ بيت

٥٠ بيت

٢٥ بيت

١٠ الاف غرش

٣٠ الف غرش

٣٥ الف غرش

٦٠ الف غرش

١٠٠ الف غرش

١٢٥ الف غرش

» » »

» » »

» » »

» » »

» » »

	* عدد البيوت وقيمة خسائر كل منها	* مجموع : غروش
الاشياء البعوض عنها	١٠ بيوت ٧٠٠ الف غروش	٧٠٠٠٠٠٠
اعادة بناء البيوت المدمرة وثمن اثاثها	بيوت مليون غروش	٥٠٠٠٠٠٠٠
»		
»		
»		
بطريك الروم بدل البناء والاثاث	١٣٠٠	١٣٧٢٥٠٠٠٠
» الكاثوليك		٥٠٠٠٠٠٠٠
دير الابهاء القرميسينكان		٣٠٠٠٠٠٠٠٠
دير الابهاء اللمازيريين والراهبات		٢٢٠٠٠٠٠٠٠
دير السريان والكنيسة		٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
» الارمن		١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
» الموارنة		٨٥٠٠٠٠٠٠٠
كنيسة الابهاء الكبروشيين		٧٤٠٠٠٠٠٠٠٠
اواني معبد الارمن اللاتين		١٥٠٠٠٠٠٠٠٠
اعاضة القصصيات وفتقات غير عادية		٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		٧٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠
	(المجموع)	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

ياه دفن اباد دوس

اسم البلد	الاعشار	رسوم مختلفة	البديل العسكري	ويكو	المجموع
دمشق	٢٦٣٦٠٠	٣٥٠٦٥٧٣	١١٥٠٠٠	١٠٥١٦٠٠	٤٧٣٣١٧٣
مرج النورطه				٤٢٠٩٤٤	١٦
وادي العيجم	١٨١٦٨٨			٦٥٧٣٨٧	
س بردى	١٥٣٨٥٠			٢٨٦١٨٧	
جبل القلمون	١٣٣٤٢٢			٦٥٨٠٨٦	
زيادة اءشار هذه الاقضية ١٠ و ٢٥	٢١٠٠٠٠			٠٠٠٠٠٠	
في التة منذ سنة ١٢٧٢	٠٤٢٥٦٨			٣٠٧٤٢٠٤	٣٩٦٥١٧٢ ١٦
حماة	٢٥٠٠	٤١٠٠٠٠	٧٨٧٥٠	٢٣٥٧١٣٣ ٩	
حمص	١٧٥٤٢	٤٤٨٠٠٠	٤٨٧٥٠	٥٣١٣٧٣	
بعلبك	٥٢٣٢٢	٨١٥٠٠	٦٧٥٠٠	١١٠٤١٢٣	
معرفة النعمان	١٣٥٠	٢٠٥٠٠		٢٠٧٩١٩	
عجلون	١٩٤٥٧		٧٥٠٠	٦٥٨٩٤٢	
البقاع	١١٥٤٥٩٢	٦٠٠٠٠	٨٦٢٥٠	٢٦٤٥١٧	

اسم البلد	الاعشار	رسوم مختلفة	البديل المسكري	ويكو
حاصبيا	١٧١,٠٠٠	٥٠,٣٦٠	٤٥,٠٠٠	٢٦,١٧٨
راشيا		٢٧,٣١٠	٥٢,٥٠٠	١٧٥,٥٣٣
حوران	١١١,٧١٥		١١٨,٧٥٠	١,١٤٢,٥٥٩
جبل الدروز	٢٨,٤٧٠		١١,٢٥٠	١٥,٢٢٠
حصن الاكراد	٣٠,٣٠٠	٢٧٥١٣	٨٦,٢٥٠	٤٧٨,٩٦١
القفنطرة	١٨٥,٠٠٠		٣٧٥٠	٣١,٨٣٣
ايكي قبولي			٢٦,٢٥٠	٧٩,٦٧٢
	<u>١,٧٧٤,٢٤٨</u>	<u>١,١٢٥,١٨٣</u>	<u>٥٣٢,٥٠٠</u>	<u>٧,٧٢٢,٣٤٣</u>
				<u>١١,١٥٤,٢٧٤</u>
				١٩,٨٥٢,٦١٩
				٢٠,٢٥٢,٦١٩ ٢٥
				٦٥٠,٠٠٠
				<u>١,٧٠١,٥٣٢</u>
				<u>٢٢,٦٠٤,١٥١ ٢٥</u>

المجموع المدون في الاصل

تقديم رسوم الاغنام في سنة ١٢٧٥

عوائد قضاء الخراب

فاذا قسمنا هذا المبلغ الى اكياس يكون المجموع ٤١٨٠٠ اكياس و ١١٩ غرشاً يضاف اليها

٩٠٠ كيس تدفعها الخزينة الى الاوقاف فيكون المجموع ٤٢٨٠٠ اكياس و ١١٩ غرشاً

السنوفى عنباً

البلد	غمم رأس	حورب اقمه	سنن اقمه	ذبه مد اردب	شعير مد اردب	قمح مد اردب	مد
سنجق حماه	...	٧٢	٥٩٦٠	١٢٧ ١٦	٤١٤٠	٨١٢٠	١٣ <
حوران					١٥٤٤٤	٢٦٥٠	١١
محض					١٧٥٥	٣١٨٦	١٢
جبل الدروز	١٣٠٠				٨٧٢	٣١	١٢
حصن الاكراد		٢٤٨	٢١٥٦	٣٧٧	٨٨٨	١٣٢٦	٦
معره النعمان			٣٧٥	كرسته	١٣٧٢	٢٧٤٥	٦
عجلون			٤٩٠٢	٤٤٧	١٤١١	٦٩٩	٩
	١٣٠٠	٣٢٠	١٣٣١٣	٩٥١	٢٥٨٨٤	١٨٧٥٩	٢١ <



دخل البادية وقائم مقامها بنائه

البلد	رسوم	بدل عسكري	اعشار	ضرائب مختلفة	اموال اميرية
بيروت	١٣٨٩٦٩	٢٧٢٤٨٩	٤٦٩٨٧	٩٩٧٢٧٩	١٧٧٦٣١٠
طرابلس	٩٢١٥	١٢٧٥٠٠	٨٥٣١١٢	١٦٧٨٠٠	١٦٢٥٤٤٩
اللاذقية		٩٧٥٠٠	٤٥٥١٥٠	١٢١٢٨٠	٢١٥٤٦٢٤
نابلس		١٤١٠٣	٠٠٠	١٣٠١١٧	١٩١٤٤٥١
عكا		١٠٥٠٠٠	١١٠٤٨٦	٣٠١٠٠٠	١٧٨٠٨٣٣
القائم مقامية الدرزية					٧٨٧٩٤٦
المسيحية					١٠٥١١٢٠
	١٤٨١٨٤	٦١٦٣٩٣	١٤١٤٦٥	١٧١٧٤٧٦	١١٠٩٠٧٣٥
	٢٠	١٤	٢٢	٢٠	٢٣
	٣٠٠٧٧	٢٢٥	١٩	جمع الجمع عنها	١٥٠٣٨٧٢٥
	دخل الاقضية الشامية سنة ١٢٧٥	٤٥٦	١٦٤	٠٩	
	حيفا وساحل عتليت	٦٢٦	٣٤٠	١٧	
	يكون المجموع	٣١١٥٤	٢٥٥	٠٥	

المستوفى عيناً

اسم البلد	ذره كيلة	شعير كيلة	قمح كيلة
بيروت	٠٠٠	٤٣٠٤١٥ ١٨	١٥٠١٠٢ ٢٠
طرابلس	٢٧٥٤ ١٨	٢٢٠٨١٤ ٠٢	٨٧٥٢ ٠٣
اللاذقية	٠٠٠	٦٠٩٩٦	٤٦١٢ ٠٦
نابلس	١٩٤٤	١٨٣٧٥ ٤١	١٠٧٢٥ ١٢
عكا	٤٠١٤ ١٠	٨٤٥٧٦	٥٣٠٤٩١

وعدا عن ذلك يستوفى من نابلس ١٥٥٨ كيلة كرسنة و ٥٣ كيلة سمس
 و ٨١ كيلة عدس و ٦٦٨٧٧ اقة سمن وزيت و ٤٧١١ اقة فيالج وقطن ومن
 عكا ٧١٧٣ اقة و ٢٨٩ درهم سمن وزيت .

٢٣٢ -- المنر جبرسنوه الى المورد روفرين في ٢٢ ت ٢ سنة ١٨٦٠

(تبييه : هو الجواب على كتاب اللورد المشار اليه المثبت في الصفحة ال ١٥٢ من

هذا الجزء .)

اجيبكم على سؤالكم المدون في كتابكم المؤرخ في ٢١ الجاري اني
 اعتقد امكان عقد قرض سوري يتراوح قدره بين ثلاثة الى خمسة ملايين ليرة
 انكليزية بضمانة عوائد هذه الايالة لقاء بعض شروط . وعندى انه يقتضي
 لتسهيل عقده فصل مالية سوريا وحكومتها عن الباب العالي اسوة بحكومة مصر .
 ويجب علي ان اشير بما تقدم لدا شئت ان اسلم بان يكون متولي شؤون

هذه الالة تركياً من الذين شغلوا منصباً عالياً في الحكومة التي تداعت في عهدا ثقة اوربا في مالة تركياً . اذ ان ثبوت التلاعب في القروض التركية الثلاثة السابقة يوجب اتخاذ بعض الحيطه . فكل شيء يتوقف على الطريقة الادارية التي يستنها متولي الشؤون السابق اليماء اليه وعلى الرجال الذين يختارهم ويعهد اليهم باجراء هذه الطريقة وعلى تطبيق ادارة المالية وكيفية مراقبتها على الطراز الاوربي بقدر الامكان .

ويبني ارساد أموال القرض للاشغال النافعة وانما تجارة سوريا خاصة وان محتاط لانفاقها على الفرضين المذكورين بوجه يكتسب ثقة اوربا . ويمكن تخصيص قسم من هذا القرض باحداث أوراق مالية فتزيد موارد الالة وتسهل المعاملات التجارية في الوقت ذاته .

فاذا روعيت هذه الشروط أرى انه يمكن عقد قرض بشروط موافقة . ومن السهل ادراك أهمية احراز ثقة اوربا بالتذرع بالوسائل التي أشرت اليها آنفاً متى علم ان عليها يتوقف خاصة تسعير القرض او بعبارة أخرى القيمة التي تدفع للحكومة من أصل القرض .

لا ريب في ان دخل سورياً هو ضمانه كافية للقرض المذكور . بيد اني لا اكنمكم ان الانباء التي تسنى لي جمعها بهذا الصدد في مدى الثلاث سنوات المتقضية قليلة جداً بحيث ينبغي على سيادتكم ألا تعتمدوا عليها كثيراً . ولنكد الطالع لم يبق لديّ بيانات من التاريخ المذكور فاقصر على ان ادون هنا ما علق في الذاكرة منها . من الضروري ان يحجى هذا الدخل بصورة مخالفة للطريقة المرعية حتى الان وابدال طريقة فرض المكوس واستيفائها الجارية في السلطنة بغيرها . واني اعتمد خاصة على زيادة هذه العوائد لتيقني ان اصلاح كيفية توزيع الضرائب وجبايتها ورسوم الجمارك ينمي حاصلات سورياً ويضاعف ثروتها

فيزداد دخلها سريعاً .

ان عقد قرض قدره خمسة ملايين ليرة بربا ٦ في المئة يتطلب مبلغ ٤٠٠ الف ليرة في السنة بدل الفائدة واستهلاك المال ولما كان يحتاج فقط الى ثلاثة ارباع هذا المبلغ في العامين الاولين الى ان يبدأ باستهلاك الدين لا اتوقع صعوبة ارساد مبلغ من الدخل لهذا الغرض . وقبل ان يحين وقت دفع مبلغ الاستهلاك السنوي تكون حسن الادارة المحلية قد بدأت باعطاء ثمارها ونمت تجارة البلاد لان ابي سوريا ميداناً واسعاً لذوي الجدارة والكفاية ومساهمات عظيمة وقد حال دون جولانهم فيه عدم وجود حكومة منظمة تصون الامن . فان اصحاب الثراء امتنعوا عن تشغيل أموالهم في هذه البلاد لعجز الحاكم عن اجراء العدالة ولعدم وجود قانون تجاري معمول به . فاذا لم يُشجع اصحاب الاموال الاجنبية على ارسالها الى هذه البلاد بتسهيل سبل تشغيلها في مشاريع تجارية وزراعية ولم يخولوا ضمانة عليها بنظومات عادلة وادارة حازمة فلا يرجى ان تدرك البلاد نجاحاً سريعاً . وبدون هذه الاصلاحات لا أمل بامكان عقد قرض الا بشروط باهظة كالتى ارغم الباب العالي على قبولها لعدم وجود الضمانات المذكورة .

ان أهالي سوريا فيهم أهلية كبيرة للتجارة يسهل انماؤها فيهم . أما الآن فالاموال قليلة في هذه البلاد ومع ذلك فالتجار ميالون كثيراً الى الاقدام على أعمال تجارية فوق طاقتهم فنشأ عن هذه الحالة ازمة تجارية والمحاكم عاجزة عن فصل الخلافات التجارية أو انها لا تريد ولذلك ساءت شهرة مدن سوريا التجارية في اوربا وزالت الثقة بها . ان سنّ نظومات عادلة وانشاء محاكم نزيهة ومدّ طرقاً لتسهيل المواصلات وتأمين السابلة هي ضرورية لانجاح سوريا . ومما يدل على امكان انماء التجارة زيادة محصول الحرير وصادراته الى الخارج .

فهرس

	صفحة	عدد
٢٠ - ١ سنة ١٨٦٠ - صك الجلسة السادسة : اعتراض المندوبين على وجود حسني بك في عداد أعضاء محكمة بيروت . احتجاج مندوب الروسية على تبرئة شاكر باشا . طلب مندوب فرنسا معاينة سفاحي صيدا . طلب اللورد دو فرين ان يُنحَل نواب المندوبين في محكمة بيروت مشاركة القضاة في استجواب المتهمين . اجماع اللجنة على الاّ يصبح حكم المحكمة مبرماً قبل ابداء المندوبين رأيهم فيه . نفي الشيخ عبدالله الحلبي وسائر أعضاء المجلس الكبير في دمشق الى قبرس نزع السلاح من أهالي دمشق وفرض ضريبة عليهم انكار فؤاد باشا صحة نشرة عبدالله الحلبي	١	١
٣٠ - منه - صك الجلسة السابعة : اخلاء فؤاد باشا ٣ احياء للمسلمين في دمشق واسكان المسيحيين فيها . اعتناء اللجان بترميم البوت في لبنان . فراغ يد الحكومة من المال . اسكان المسيحيين في بيوت الدرروز الاجازة لاهالي زحلة بقطع الاخشاب اللازمة لبناء بيوتهم من احراج بعلبك . طلب مندوب الروسية العناية بمنكوبي حاصياً وراشياً ووقايتهم من اعتداء الدرروز . ايضاح فؤاد باشا خطته . تطمينه الدرروز وعزمه على القبض عليهم فجأة . عزاه علي رضا أحد مديري القائم مقامية الدرزية . تقدير خسائر المسيحيين في دمشق ولبنان . اقتراح فؤاد باشا استثناء اكف حكومات اوربا	٢	١
ملحق : بيان الاموال الموزعة على المنكوبين		

- ٣ ١٤ - ٢ ت ٢ - صك الجلسة الثامنة : اقتراح المندوبين الاوربيين فرض ضريبة على مدينة دمشق وجوارها وبيع املاك اعيانها الجناة لاعاضة المنكوبين وعد فؤاد باشا بفرضها وتأليف مفوض مختلط لتقديرها .
استئذانه الباب العالي في بيع املاك المتهمين
- ٤ ١٧ - ٣ ت ٢ - دوفرين الى بولقر : مشروع تنظيم سوريا . تعداد طوائفها . نقائص الحكومة التركية . بيع الوظائف بالمزاد . ظلم الولاية . وجوب فصل ادارة سوريا عن الاستانة وتعيين واليها برضا الدول تأليف شرطة وطنية فيها استقلال ادارتها مالياً وعسكرياً ومدنياً . تأدية جزية للباب العالي . خصب تربة سوريا . اهلية فؤاد باشا لمنصب الولاية . وجوب استئذانه ٣ ملايين ليرة لتحسين شؤونها . استياء تركياً من استقلال لبنان النوعي . اتهامها باثارة الاضطرابات والمذابح الاخيرة . دوام طمعها بامتلاك لبنان . اشباعه بسط سلطة والي سوريا عليه وتحويله تعيين تركي على القائم مقامية الدرزية ووطني على القائم مقامية المسيحية
- ٢٥ - ٣ ت ٢ - دوفرين الى بولقر : فراغ يد فؤاد باشا من المال . عدم اعداده لوازم الشتاء للمنكوبين . استمرار هجر المسيحيين دمشق . خوف سكان لبنان من المخصصة
- ٦ ٢٦ - • منه - ورنش الى بولقر : استمرار مهاجرة مسيحيي دمشق . أمر فؤاد باشا بنعها . قتل مأمور الجمرک . ارسال ابرهيم بك كرامه وسعيد بك الكردي وأعضاء الديوان الى بيروت . نزع السلاح . سجن مصطفى باشا . فصل الوالي معمر باشا وتعيين المفتي شروان افندي وكيلاً عنه .
- ٧ ٢٨ - ١٠ منه - صك الجلسة التاسعة : اقتراح مندوب الروسية سفر اللجنة الى دمشق لاصلاح حالة منكوبها موافقة المندوبين عليه الا مندوبي النمسا وتركياً . طلب اللورد دوفرين معاينة مقترفي مذابح حاصياً وراشياً

قبل زيارة دمشق تمييزه بين المذابح والحرب الاهلية في لبنان . اتهامه
الموارنة بالبدو بالاعتداء . رد مندوبي فرنسا والروسية عليه . استغاثة مسيحي
دمشق باللجنة . تأجيل القطع في اقتراح مندوب الروسية الى الجلسة التالية .
عزم فؤاد باشا على القبض على جناة الدرور . موافقة اللجنة على تحديد أجل
الشكاوى دفع الف و ٧٠ كيس الى اهالي زحلة لترميم بيوتهم . استيفاء
البدل العسكري من المسيحيين

- ٣٥ ٨ - لائحة الاموال المدفوعة لترميم البيوت في لبنان
- ٣٦ ٩ - ٩ ت ٢ - دو فرين الى بولقر : عدم دفع مرتبات فيلق سورياً . عسر
فؤاد باشا المالي .
- ٣٧ ١٠ - ٧ منه - روسل الى كولي : عدم فائدة اطالة احتلال الجنود الفرنسية
سورياً . وجوب اعادة حكم سورياً الى الباب العالي .
- ٣٨ ١١ - ٧ منه - بولقر الى روسل : فصل معمر باشا والي سورياً وتعيين أمين
باشا مكانه .
- ٣٨ ١٢ - ١٠ منه - روسل الى بولقر : وجوب بيان الوسائل التي لدى الحكومة
التركية لصيانة حياة النصارى بعد جلاء الجيش الفرنسي
- ٣٩ ١٣ - ١٣ منه - كولي الى روسل : كتاب المسيو توفنيل الى الموسيو بيكلار
بالاسراع في تنظيم لبنان ليتسنى استعادة الجنود الفرنسية في الاجل المعين
- ٣١ ١٤ - ١٤ منه - دو فرين الى بولقر : عدم مناسبة اجلاء الدرور عن لبنان .
خطر احتشادهم في حوران . سهولة التوفيق بينهم وبين المسيحيين .
اختلافهما حزبي لا ديني
- ٤٠ ١٥ - ١٤ منه - الجلسة العاشرة : اجماع المندوبين على وجوب محاكمة جناة
الدرور الذين يقبض عليهم في لبنان عرفياً . موافقتهم على اقتراح مندوب
فرنسا الاكثفاء . باعدام كبار الجناة وعلى طلب فؤاد باشا تحليف الشهود

المسيحيين أمام رؤساء دينهم والاسراع في الحكم على المأمورين المئانين
وزعماء الدروز المسجونين في بيروت. تلاوة مشروع الموسيو اوتري بفرض
ضريبة على دمشق ومشاريع فؤاد باشا. اعتراض مندوب فرنسا على
استيفاء البديل العسكري من المسيحيين. مال لبنان المقطوع.

٤٨ ١٦ - ١٥ ت ٢ - دوغرين الى بولفر: مشروع مندوب فرنسا بخصوص تنظيم
لبنان. انشاء امانة مسيحية من شماليه حتى نهر القاسمية (الليطاني) .
يان عدم موافقته ونقائضه.

٥٠ ١٧ - التاريخ ذاته - ومنه اليه: مساعي الروسية واليونان لمساعدة الروم على
انشاء حكومة مستقلة في شرقي لبنان .

٥١ ١٧ - ١٥ منه - فرازر الى روسل: زعم فؤاد باشا عدم ايجاده شهود على
الشيخ عبدالله الحلبي . اعتقاد جميع الوطنيين والاوربيين بجرية هذا
الشيخ . اهمال الحكومة القبض على المتهمين ورفضها قبول شكوى
النصارى تراخي الحكومة المحلية وعدم كفاية الوالي . التلاعب بجمع
السلاح من السكان

٥٣ ١٨ - ١٧ منه - الجلسة ال ١١ : البحث في المسائل المتعلقة بتعويض النصارى
خسائرهم اجماع المندوبين على تعيين مبلغ محدود . اقتراح مندوب الروسية
اضافة مبلغ احتياطي . رد مندوب فرنسا عليه . اقتراح مندوب الروسية
تعويض المعاهد الدينية خسائرها تماماً بعد تحقيق خاص . عدم الموافقة على
هذا الاقتراح

٥٨ ٢٠ - ١٨ منه - دوغرين الى بولفر: نقد المستر كراهام تنظيم سورياً
١ تولية امير اجنبي ٢ ضم سورياً الى دولة اوربية ٣ تولية امير وطني
مسيحي يدفع جزية الى الباب العالي ٤ تولية امير مسلم تركي أو الامير
عبد القادر. ٥ اعادتها الى مصر. ٦ ابقاؤها تحت حكم الباب العالي

- وتوسيع امارة لبنان: ٧ قسمة لبنان الى قائم مقاميتين مارونية ورومية.
٨ تولية مسلم على القائم مقامية الدرزية.
- ٦٢ ٢٢ - ١٨ منه - دوفرين الى بولفر: استصواب اللجنة تقدير الموسيو اوتري
خسائر مسيحيي دمشق وتعويلها على اجراء بحث اضافي
- ٦٤ ٢٣ - ١٨ منه - ومنه اليه: ريبته في اللوائح المتضمنة بيان دخل الالتي
دمشق وصيدا.
- ٦٥ ٢٤ - ١٧ ت ٢ - امر بتعيين يوسف بك كرم قائم مقام النصارى وتوجيه
رتبة قبوجي باشي اليه:
- ٦٦ ٢٥ - ١٢ منه - الجلسة الثانية عشرة: ايثار اللجنة مشروع فؤاد باشا في
توزيع الضريبة على مسلمي دمشق على مشروع الموسيو اوتري وأحد
أعيان المسيحيين. اقتراح فؤاد باشا تأجيل استيفاء الضريبة. ايجاب
مندوبي فرنسا والروسية استيفاؤها في الحال. تباين الاراء. تأجيل القطع
في المسألة. طلب مندوب فرنسا فرض ضريبة متاعية على الدرور. ارسال
حكومة عكأ السلاح والبارود الى دروز حوران.
- ٧٣ ٢٦ - ٢٣ منه - دوفرين الى بولفر: اعتدال تقدير الموسيو اوتري خسائر
النصارى. صعوبة استيفاء الغرامة عاجلاً
- ٧٤ ٢٧ - ٢٦ منه - الجلسة الـ ١٣: فرض فؤاد باشا ضريبة متاعية على
الدرور واستخدامه الضباط العثمانيين والفرنسيين لجبايتها. تباحث المندوبين
في مقدار الغرامة الواجب فرضها على دمشق وتقسيم استيفاؤها. وعد
فؤاد باشا باستشارة حكومة الاستانة في هذا الصدد. االحاح مندوب فرنسا
بوجوب سفر اللجنة الى دمشق عاجلاً. موافقة اللجنة على رأيه.
- ملحق ١ - انكار فؤاد باشا على اللجنة حق بيان توزيع الضريبة. تعذر
استيفاء مبلغ ٣٥ مليون غرش من دمشق دفعة واحدة

- ملحق ٢ - سؤال اللورد دو فرين أنيس قنصل روجرس عن القافلة
المحملة ذخائر واسلحة الى حوران
- ملحق ٣ - جواب أنيس قنصل . رواية التقا . ترجمان سائحين انكليزيين
بالقافلة المذكورة . تأكيد بعض أهالي حيفا وعكاً ان الذخائر المذكورة
أُرسلت الى دمشق
- ٢٨ ٨١ - ٧ ت ٢ كلكهون الى روسل : سؤاله سعيد باشا خديوي مصر ارسال
اعانة الى منكوبي سوريا . خوف الخديوي من ظنون الباب العالي . وعده
باعتهم اذا اوضح سفير انكلترة في الاستانة حسن مقاصده
- ٢٩ ٨٢ - ٣٥ منه - ومنه اليه : تبرع الخديوي بـ ٥٠٠ اردب من الحبوب
- ٣٠ ٨٢ - ١٧ منه - شريف باشا الى كلكهون : اناؤه بتبرع الخديوي واعتذاره
عن عدم ارسال أرز وألبسة
- ٣١ ٨٣ - ٩ ت ١ - دو فرين الى بولفر : رغبة الجنرال دي بوفور في ايلاء لبنان
استقلالاً تاماً وضم صيدا وبيروت وطرابلس اليه وتولية امير وطني عليه .
معاكسة الموسيو بيكلار لفكرة الامير الوطني
- ٣٢ ٨٤ - ٢٦ ت ٢ - برانت الى فؤاد باشا : ايضاً دولته يهود دمشق المتهمين
بالقتل والسلب اجابة لطلب انكلترة
- ٣٣ ٨٤ - ٢٧ منه - فؤاد باشا الى برانت : افراجه عن سجنى اليهود . بقاء متهم
واحد في السجن
- ٣٤ ٨٥ - ٢٨ منه - عالي باشا الى موزوروس : سؤاله حكومة انكلترة مساعدة
الباب العالي على عدم اطالة مدة احتلال الجيش الفرنسوي ويشكرها على عضده
- ٣٥ ٨٦ - ١٥ منه - دو فرين الى بولفر : سعي الموسيو بيكلار الى تعيين يوسف
كرم أميراً على لبنان آمال . ندوب الروسية بانشاء امانة للروم في سوريا
أو تولية رومي على القانم مقامية الدرزية . عزم اللورد على اخلاف رصيفيه

	صفحة	عدد
السياسية والغاء قائم مقاميتهم	٨٧	٣٦ - ١٧ منه - ومنه اليه : اعتذاره عن قبوله حرمان الدروز امتيازاتهم
لفرنسا . عدم رضا مندوب الروسية ببقاء الروم تحت حكمه .	٨٨	٣٧ - ٢٠ منه - ومنه اليه : زيارة يوسف كرم له . اوصافه . استسلامه
ترتيب شؤون سوريا . استأثرت اليه	٨٩	٣٨ - ١٦ منه - دوفرين الى روسل : محادثته مندوب بروسيا بخصوص
القناعه بابقاء سوريا تحت حكم الاتراك وبعدهم مناسبة انشاء اماره مارونية في لبنان وجوب تعاضد بروسيا والنمسا وانكلترا لمعاكسة افكار فرنسا والروسية	٩	٣٩ - ١٦ منه - دوفرين الى بولفر : رواية حديثه مع مندوب بروسيا .
التوفيق بين المسيحيين والدروز	٩٢	٤٠ - ٢٨ منه - دوفرين الى بولفر : استصوابه تصريح يوسف كرم بإمكان
انتظار قدوم واليها امين باشا	٩٢	٤١ - ٢٨ منه - ورنش الى روسل : تعيين شكري باشا وكيلاً لولاية دمشق .
مطاردته الدروز . ويوعز اليه بوجوب السهر على الاسراع بالقبض على كبار الجناة ومحاكمتهم وتنفيذ العقاب فيهم ليتسنى اعلان العفو عن الامة الدرزية واعادة ثقة الاهلين بالحكومة العثمانية	٩٢	٤٢ - ٢٨ منه : دوفرين الى فرازر : ينبئه بتعيينه مراقباً لفؤاد باشا في
البط . في ترع السلاح . القبض على بعض الدروز في جوار حاصياً	٩٤	٤٣ - ٢٩ منه - ورنش الى بولفر : تواصل مهاجرة المسيحيين دمشق .
المدوب الفرنسي بخصوص تنظيم لبنان	٩٥	٤٤ - ١ ك ١ سنة ١٨٦٠ - روسل الى دوفرين : رفض انكلترا مشروع
التاريخ ذاته - ومنه اليه : استحصانه مشروعه الشامل كل سوريا	٩٥	٤٥ -

- ١٥ ٤٦ - ٢ ك ١ - فرازر الى روسل : وصفه مرابطات الجنود التركية حوالى
 جبل الشيخ . عودة الدرروز الى قراهم . روايتهم عن كيفية فرار اخوانهم
 اللبنانيين الى حوران . تفقده حاصياً وراشياً . شقاء المسيحيين فيها .
 انقطاع الحكومة عن توزيع الاعانات والارزاق . تأكده براوة السيدة نايفه .
 تسليمه فؤاد باشا بياناً باسمه . ٢٠٠ ددزي تأمروا على ذبح النصارى
- ١٩ ٤٧ - ٣ منه - دوفرين الى بولفر : سفر المددوين الى دمشق . حفاوة الحكومة
 والمسيحيين بهم .
- ١٠٠ ٤٨ - ٤ منه دوفرين الى روسل : تمكن المستر فرّيت من ترميم القرى المحترقة
 بحيث تسنى لبعض المنكوبين الرجوع الى بيوتهم
- ١٠١ ٤٩ - ٤ منه - الكولونيل برنابه الى اللورد دوفرين : تمكنه من ترميم ٤٣
 قرية في المتن الاعلى
- ١٠٣ ٥٠ - ٤ منه - دوفرين الى بولفر : عريضة رؤساء الطوائف المسيحية الى
 المددوين الاوريين يلتمسون فيها عقاب السفّاحين ودفع التعويضات وبقاء
 قوة أجنبية محتلة البلاد . عدم مناسبة اجابة طلبهم الاخير . اقتدار فؤاد
 باشا على حفظ الامن . اخفاقه في تطمين بال المسيحيين لتأجيله معاقبة
 الدرروز ولتشيع الضباط الاتراك والجنود الى الدرروز ولاهمال الحكومة
 الاهتمام بالمنكوبين ونزعها السلاح من يد اتباع الامير عبد القادر وعدم
 دفعها التعويضات للمنكوبين لفراغ يدها من المال . وجوب جلاء الجيش
 الفرنسي رغماً عن مخاوف الوطنيين والاجانب والانكاييز . وجوب تولية
 فؤاد باشا على سوريا ومدته بالمال اللازم
- ١٠٩ ٥١ - ٢٠ ت ٢ - عريضة رؤساء الطوائف في دمشق الى المددوين الاوريين
- ١١١ ٥٢ - ١١ ك ١ - كولي الى روسل : تمسك الموسيو توفنيل بوجود حفظ
 استقلال لبنان وعدم بسط سلطة الاتراك عليه مباشرة . الحاحه على الموسيو

- يكلار بسرعة تنظيم لبنان قبل جلاء الجنود. امتداحه من اللورد دوفرين
 ١١٢ ٥٣ - ١١ منه - بولفر: استصوابه مشروع اللورد دوفرين في تنظيم سورياً.
 اقتراحه تعديل بعض مواد. ١ تعيين والي سورياً لمدي خمس سنوات
 برضا الدول. ٢ دفع ما يفضل عن نفقات الولاية الى خزينة السلطنة.
 ٣ عقد قرض بضمانة الدول لدفع التعويضات وتحسين الادارة. ٤ عدم
 موافقة الغاء القائم مقامية الدرزية وابقاء المسيحية. ٥ وجوب ابقاء اللجنة
 ٦ اشهر بعد وضع النظام لمراقبته و. ١٢٠٠ جندي من كل الدول.
 استطلاع رأي حكومته في مناسبة اقدم تركياً على وضع نظام لسورياً قبل
 اللجنة الدوية وابقاف الدول عليه للاسراع في جلاء الجنود الفرنسيّة
- ١١٥ ٥٤ - ١١ منه - بولفر الى دوفرين: ينبئه بمضمون كتابه السابق الى اللورد
 روسل ويوضح له انه لا يستحسن فصل سورياً عن جسم السلطنة ويرتبي
 معاقبة بعض زعماء الموارنة اسوةً بالمأمورين العثمانيين وزعماء الدروز
- ١١٨ ٥٥ - ١١ منه - دوفرين الى بولفر: استياؤه من تحوّل القائد دي بوفور
 جباية الغرامة من الدروز
- ١١٨ ٥٦ - ١٢ منه - ورنش الى بولفر: ينبئه برجوع المندوبين الى بيروت وباهتمام
 الحكومة برفع الانقراض من حي المسيحيين مدة وجودهم. انقطاع الحكومة
 عن دفع الاعانة للمسيحيين. شدة فاقتهم
- ١١٩ ٥٧ - ١٢ منه - دوفرين الى بولفر: ضرر ابقاء القائم مقامية المارونية مستقلة.
 تعذر انكار امتيازات الموارنة. وجوب الحاق لبنان بابالّة سورياً وتولية
 متصرف مسيحي غير وطني عليه
- ١٢٠ ٥٨ - ١٤ منه - ومنه اليه: تأجيل فؤاد باشا تنفيذ امره باستيفاء الغرامة
 من الدروز
- ١٢١ ٥٩ - ١٤ منه - الاب لافيغري الى صديقه: احسان الفرنسيين. اتفاقه

- مليون وربع مليون فرنك على المنكوبين . بقا . مليون آخر سيوزع عليهم .
انشاؤه ميتمين . تتيمف اولاد الاعيان في مدرستي غزير وعينطورة
- ١٢٣ ٦٠ - ١٥ منه - بطريك الروم الكاثوليك واساقفته الى رئيس اساقفة باريس .
شكرهم للامبراطور نابليون ارسائه بوارجه وجنوده لانقاذ النصارى .
ولاساقفة فرنسا والشعب الفرنسي سخاها وللاب لافيغري موزع
الاحسانات غيرته
- ملحق : كتاب رئيس اساقفة باريس الى الامبراطور
- ١٢٦ ٦١ - ١٥ منه - بطاركة الطوائف المسيحية واساقفتها الى بيوس التاسع : شكرهم
لقداسته احبانه والثناء على حكومة فرنسا واكادوسها وشعبها
والاب لافيغري
- ١٢٨ ٦٢ - ١٥ منه - دوفرين الى بولفر : وضعه مشروع تنظيم سوريا
- ١٢٨ ٦٣ - ٠٠٠ - ملخص قواعد تنظيم سوريا : ايلادها استقلالاً مدنياً ومالياً
وعسكرياً وتولية وال عام بمعرفة اوربا وجعل لبنان باشاوية مسيحية تابعة لها
- ١٣٠ ٦٤ - ١٥ منه - الجلسة الرابعة عشرة : بيان فؤاد باشا وجوب تعديل
الضريبة المتاعية على الدرروز . قبوله جباية ٤٠ مليون غرش من دمشق
و ٢٤ مليوناً من ضواحيها على شرط منح مهلة . وعده بمكافاة المسلمين
الذين اجاروا النصارى . طلب مندوبي فرنسا وبروسيا معاينة ضباط حامية
دمشق . اقرار اللجنة على تقدير خسائر المعاهد الدينية الوطنية على حدة
- ١٣٢ ٦٥ - ١٥ منه - ابلاغ الحكومة الفرنسية مشروع اللورد دوفرين في تنظيم
سوريا . كتاب مثله الى سائر السفراء .
- ١٣٣ ٦٦ - ١٩ منه - دوفرين الى روسل : يانه شدة وطأة الضريبة المفروضة على
الدرروز . عجزهم عن تأديتها . معارضتها بالغرامة المفروضة على دمشق .
مواقفة المسويكلاار على التوقف عن جبايتها عزم اللورد على عدم الرضا

- بمعاقة الدروز اكثر من الدمشقيين لان الموارنة استنزلوا الدروز للقتال
بدسائس المطران طويبا . شراسة اخلاق النصارى والدروز . تحريض الاتراك
الدروز على ذبح النصارى
- ١٣٩ ٦٧ - . . - بيان السلوبات التي استُعيدت من الدروز ووزعتها الحكومة
على اصحابها
- ٤٠ ٦٨ - ١٧ منه - روجرس الى دوفرين : عوز الدروز وشقاؤهم . مضاهاة خسائرهم
خسائر النصارى
- ١٤١ ٦٩ - . . - عريضة دروز الجرد الى فؤاد باشا : تبرؤء من الاشتراك في
المذابح وبياناً لعجزهم عن دفع الغرامة
- ١٤٢ ٧٠ - ١٨ منه - دوفرين الى بولفر : استطلاع المسيو بيكلار رأي رصفانه
في تمديد احتلال سوريا . انحياز مندوبي بروسيا والروسية اليه
- ١٤٣ ٧١ - ٢١ منه - ومنه اليه : تلاوة المسيو بيكلار مواد تنظيم سورياً ولبنان
الموضوعة بالاتفاق معه على مسامع المندوبين . استصوابهم ايأها . اشتراط
اللورد ألا يكون باشا لبنان المسيحي وطنياً . عدم ارتياح مندوب الروسية
الى توحيد الحكم في لبنان
- ١٤٤ ٧٢ - ٢١ منه - كولي الى روسل : استحسان المسيو بوفنيل مشروع اللورد دوفرين
- ١٤٥ ٧٣ - ٢٢ منه - الجلسة الخامسة عشرة : طلب مندوب انكلترة تعديل
الضريبة المتاعية على فقراء الدروز . رضا مندوب فرنسا بذلك . اعلان
فؤاد باشا ان حكومته احتفظت بحق تعيين التعويضات لمنكوبي دمشق .
احتجاج مندوب فرنسا
- ١٤٨ ٧٤ - ١٣ منه - دوفرين الى روسل : تغنيذ اتهام الجنرال دي بوفور فؤاد
باشا بالتواطؤ . على فرار الدروز
- ١٥٠ ٧٥ - ٢٠ ت ٢ - دوفرين الى بولفر : تحريض قنصل فرنسا مسيحيين آتين

- ليشهدوا اسعيد بك جنبلاط على الشهادة عليه اذا اعتقدوه مذنباً
- ٧٦ ١٥١ - ٢٣ منه - دو فرين الى روسل : يخبره بكتابه الى المستر جيلبرستون مدير المصرف العثماني بخصوص عقد قرض سوري وجوابه عليه
- ٧٧ ١٥٢ - ٢١ منه - دو فرين الى جيلبرستون : استطلاع رأيه بهذا الشأن
- ٧٨ ١٥٢ - ٢٢ منه - دو فرين الى بولفر : وعده بتقصي رواية المستر نبتون المرسل الاميركي عن حادثة بتاتر
- ٧٩ ١٥٢ - ٢٢ منه - نبتون الى دو فرين : فرض الموسيو بورتاليس ضريبة على روم بجمدون واساءته معاملة الخوري ميخائيل من بتاتر بحجة تجنّته ما سابه الدرور
- ٨٠ ١٥٣ - ٢٢ ت ٢ = دو فرين الى بولفر : موافاته روم بجمدون وبتاتر الى دار المسيو نوفيكون لايفار صدر المندوب الروسي على الموارنة وحمله على عدم قبول اقتراح مندوب فرنسا بانشاء اماراة مستقلة للموارنة . موافقة اللورد على انشاء باشاوية مسيحية في لبنان غير وطنية والحاقها بايالة سورياً
- ٨١ ١٥٥ - ٢٨ منه = روجرس الى دو فرين : اثباته اساءة المسيو فورتونه بورتاليس والجنود الفرنسية معاملة الخوري ميخائيل كاهن الروم والخورية وابنها الياس
- ٨٢ ١٥٧ - ١٦ منه = فورتونه بورتاليس الى مشايخ شايه . انذارهم بوجوب ارجاع المسلوبات وتآديتهم الغرامة المتأعية
- ٨٣ ١٥٨ - ٢٣ ك ١ = دو فرين الى بولفر : سؤاله التوسط لدى الحكومة العثمانية لتأمر فؤاد باشا باعادة الاملاك المحبوسة الى زعماء الدرور اتقاء اضمحلال سطوتهم
- ٨٤ ١٥٩ - ٢٦ منه - روسل الى بولفر (وقد عنونت غلطاً دو فرين الى روسل) : وجوب ابلاغ الباب العالي ايثار انكلترة تولية فؤاد باشا على سورياً مدى

الحياة أو عشر سنوات . انذاره باحتلال الدول سورياً دائماً اذا تجددت
المذابح

١٦٠ ٨٥ - ٢٦ منه - روسل الى دوفرين : الايعاز اليه بطرح مشروعه على البعث
اللجنة

١٦١ ٨٦ - ٢٩ ك ١ - الجلسة السادسة عشرة : استغراب مندوب فرنسا تناقض
احكام محكمة بيروت بقضائها بالاعدام على زعماء الدرروز والسجن بالقلعة
على المأمورين العثمانيين . وعد ابرو افندي بالبلاغ فؤاد باشا هذا الاحتجاج
طعن مندوب انكلترة بالاساقفة لتقديهم لائحة باسماء ٤٦٠٠ شخص طالبن
اعدامهم واتقاصها الى ١٢٠٠ بناء على الحاح فؤاد باشا . دفاع مندوبي
فرنسا والروسية عن الاساقفة . اجماع المندوبين على وجوب نزع السلاح من
أهالي دمشق ولبنان مبدئين كدرهم من صدور امر الباب العالي بتأجيل
فرض الضريبة على دمشق

١٦٨ ٨٧ - ٣٠ منه - دوفرين الى بولفر : ارساله صور احكام الاحكام على
المأمورين الاتراك وزعماء الدرروز . اشتغال المندوبين بتسجيصها لابلاغ فؤاد
باشا رأيهم فيها

١٦٩ ٨٨ - . . . - احكام محكمة بيروت على كبار المتهمين في اضطرابات جبل
لبنان : على خورشيد باشا وطاهر باشا وسليمان نوري بك بالسجن المؤبد .
وعلى وصفي افندي واحمد افندي بالسجن الموقت . وبالاعدام على سعيد
بك جنبلاط والشيخ حسين تلحوق واسعد تلحوق وقاسم بك نكد واسعد
عماد والامير محمد قاسم رسلان وسليم جنبلاط وجمال الدين حمدان ومحيي
الدين شبلي وعلي سعيد وبشير مرعي نكد . وبذات الحكم غليلاً على ٣٣
زعيماً درزياً فرّوا الى حوران

١٨٢ ٨٩ - ٣٠ منه - دوفرين الي روسل : مباحثة الموسيو نوفيكوف في احصاء

عدد الروم في لبنان

- ١٨٣ ٩٠ - عدد الروم الارثوذكس في لبنان تقديره بـ ٢٧٩٨٠ نسمة
- ١٨٣ ٩١ - ٣١ ك ١ = الجلسة السابعة عشرة: مكاشفة فؤاد باشا رصفاءه بعزمه على الذهاب الى المختارة لمباشرة محاكمة الدروز . اصرار الاساقفة على طلب اعدام ١٢٠٠ درزي . طلب المسيو بيكلار الاقصاص من اللجنة عاجلاً وتزع السلاح من سكأن سورياً . اعتذار فؤاد باشا عن عدم امكان جمعه قبل تنظيم البلاد . تدمير المندوبين من عدم توزيع الاعانات على منكوبي دمشق طلب المسيو بيكلار مكافأة ١١ مسلماً اجاروا مسيحيي دمشق خلال المذابح . وعد فؤاد باشا بمكافأتهم . طلب المندوبين ان يحكم على المأمورين العثمانيين بالاعدام . دفاع فؤاد باشا عن المأمورين المذكورين . اتفاق اللجنة على تمحيص ملف اوراق الدعاوى في مدة غياب فؤاد باشا وتدوين رأيهم في نطاقة اجماعية ترفع اليه
- ١٩٠ ٩٢ - ٣ ك ٢ سنة ١٨٦١ = دو فرين إلى بولفر : معاكسته القائد دي بوفور في ارسال فصيلة من الجنود الفرنسية الى دمشق مع المندوبين
- ١٩١ ٩٣ - ١ ك ٢ - دو فرين الى بولفر : ميله الى حرمان لبنان امتيازاته وبسط السلطة التركية عليه . مقاومة الدول الكاثوليكية هذه الفكرة . ارتاؤه تولية باشا مسيحي على لبنان خاضع لوالي سورياً العام . ارتقاؤه من بين الاوربيين رعايا الباب العالي . تعيين مجالس . وولفة من كل الطوائف . ازالة سيطرة الموازنة . موازنة حقوق كل الطوائف . الغاء الحكم الاقطاعي
- ١٩٤ ٩٤ - ١ ك ١ - روسل الى بولفر : عزم امبراطور فرنسا على اعادة جنوده من سورياً اذا أخذت انكلترة على عاتقها المسؤولية في ما لوتجددت المذابح . وجوب افهام الباب العالي اتخاذ التحوطات لاتقاء الطواري . اذاره بتخلي

- انكلترة عن مساعدته اذا عقب خروج الجيش الفرنسي تجدد الفظائع
 ١٩٥ ٩٥ - ٢ ك ٢ سنة ١٨٦١ - فؤاد باشا الى عالي باشا : تنصلاً مما اتهمه به القائد
 دي بوفور باغضائه الطرف عن فرار مشايخ الدرروز الى حوران . ايعاز عالي
 باشا الى موزوروس ابلاغ حكومة انكلترة هذا الكتاب
- ١٩٦ ٩٦ - ٤ منه - كولي الى روسل : رأي الموسيو توفنيل وجوب تأجيل جلاء
 الجيش الفرنسي الى ما بعد تنظيم الحكومة في لبنان . اجماع التندوين
 على هذا الرأي
- ١٩٧ ٩٧ - ٨ منه - نشرة القائد دي بوفور في الجيش : ثناء الامبراطور على حسن
 سلوك الجنود وايقافهم المذابح
- ١٩٨ ٩٨ - ٩ منه - روسل الى كولي : استغرابه عدول فرنسا عن اخراج جنودها
 في الميعاد المعين . عدم رضا مندوب النمسا باطالة اجل الاحتلال . قول
 عالي باشا ان اختلاف الموارد والدرروز سياسي لا مذهبي . الحاحه بخروج
 الجنود في الميعاد . أمل انكلترة بانجاز المعتمدين نظام سورياً قبل ختام الشهر
- ٢٠٠ ٩٨ - ٩ منه - عالي باشا الى موزوروس : رفضه مشروع اللورد دوفرين
 ووضع الحكومة التركية مشروعاً آخر
- ٢٠٠ ٩٩ - ٩ منه - بالمعنى ذاته ووجوب اقتصار اللجنة على وضع نظام لبنان
- ٢٠١ ١٠١ - ٩ منه - بولفر الى روسل : اعتراف الحكومة العثمانية على ابقاء ٢٥
 الف جندي في سورياً ضماناً على صيانة الامن بعد جلاء الجيش الفرنسي
 وتخصيص دخل ايالات دمشق وصيدا واطنه وحلب بنفقات الجنود .
 تأليف شرطة وطنية من كل الطوائف . استنكارها قساوة فؤاد باشا
 بحق الدرروز
- ٢٠١ ١٠٢ - ٩ منه - صك الجلسة الثامنة عشرة : احتجاج مندوب فرنسا على
 دخول الجنود العثمانية قرية العبادية . ادعاء ابرو افندي انها أرسلت لتطمين

بال مسيحيين والدروز ووعده باستقدامها منها . تصريحه بان ليس فيه نية الحكومة الاعتداء على نظام لبنان . لوم مندوبي بروسيا وفرنسا والروسية الجنود العثمانية على تسهيلهم سبل الفرار للدروز . ايجابهم التعميل بمعاينة كبار الجناة . احتجاج مندوب فرنسا على اجراءات امين باشا والي دمشق وحرمانه صالح المعانيبي عضوية المجلس

٢٠٧ ١٠٣ - ١١ منه - كولي الى روسل : ايقاف المسيو توفنيل على رسالة اللورد

روسل . عدم انطباق رواية مندوبي فرنسا وانكاثرة على بعضها . تباين اراء المندوبين بشأن جلاء الجنود الفرنسية . الحاح انكلترة بجلائها . رغبة فرنسا في تنظيم لبنان ليتسنى لها استعادة جنودها

٢٠٩ ١٠٤ - ١١ منه - السير كرامبتون الى اللورد روسل : ايقاف البرنس غورتشاكوف

على مآل رسالة اللورد دوفرين . ثناء البرنس على اللورد المشار اليه وابطاؤه الموافقة على ارائه

٢٠٩ ١٠٥ - ١٢ منه - المستر لوثر الى اللورد روسل : سعيه الى حمل بروسيا على

عضد انكلترة على اخراج الجنود الفرنسية من سورياً

٢١٠ ١٠٦ - ١٢ منه - دوفرين الى بوافر : ابلاغه اعتداء جنود يوسف كرم القائم

مقام المسيحي على دروز العبادية . استمالته القائم مقام المذكور وحمله على اخذ التحولات اللازمة

٢١١ ١٠٧ - ١٢ منه - ومنه اليه : مظاهرات النساء المسيحيات وطلبهن الى فؤاد

باشا اترال العقاب في الجناة . رفض رؤساء المسيحيين اداء الشهادة لاثبات الجناية على المتهمين . تردد فؤاد باشا . ايصاء دولته باطلاق سبيل السجني الذين لا يُشهد عليهم بمدى اسبوع . ارتيابه بصحة البيانات المتقدمة

٢١٢ ١٠٨ - ١٠ منه - فرازر الى دوفرين : سجن عدد عظيم من الدروز في المختارة .

رفض المسيحيين اداء الشهادة عليهم . حجة الدروز انهم كانوا المدافعين

عن انفسهم وان المسيحيين هم الذين بدأوا في الاعتداء وقد قتلوا منهم
 اكثر من الف نسمة في اثنا الاقتتالات وبعدها وحرقوا بعض قراهم
 ٢١٤ ١٠٩ - ٢٣ منه - دوفرين الى بولفر: دفاعه عن الدرور ونسبة الخيف الذي
 يحل بهم الى سعي المسيحيين واساقفة الوارثة. معاكسته مندوب فرنسا
 القائل بتولية امير ماروني على لبنان من الاسرة الشهاية . تصريح مندوب
 بروسيا بان يكون باشا لبشان مسيحياً اتماً غريباً عن البلاد ومندوب
 الروسية ان تكون السلطة في لبنان بيد الوطنيين يتاوباها كل سنة ماروني
 فروم ارثوذكسي

٢١٦ ١١٠ - ١١ منه - دوفرين الى روسل : ارساله اليه بياناً بعدد سكّان لبنان
 ٢١٦ ١١١ - ١٢ منه - روجرس الى دوفرين : ارساله اليه احصاء بسكّان لبنان
 وشرقي لبنان

٢١٧ ١١٢ - ١٣ منه - دوفرين الى روسل : اعلامه بغزوة دروز حوران احدى
 قرى دمشق : العهد الى القائد كميبي بقيادة الجنود في جوار حوران .
 عدم نجاح فؤاد باشا باعادة الطمانينة الى المسيحيين

٢١٨ ١١٣ - ١١ منه - ورنش الى دوفرين : هجوم دروز حوران على قرية الصخنيه
 ونهبهم اموال مسيحيها . ذعر المسيحيين

٢١٩ ١١٤ - ١٣ منه - فؤاد باشا الى دوفرين : يعلمه بكتابه الى متولي شؤون
 فلسطين بمعاقبة المعتدين على الذين اعتنقوا المذهب البروتستنتي في
 الناصرة

٢٢٠ ١١٥ - ١٥ منه - فرازر الى دوفرين : يعلمه بوعده فؤاد باشا له بان يكتب الى
 مدير الناصرة لالقاء القبض على ميخائيل جـبران والى مصطفى باشا في
 عكاً ليحقق في الامر ويكلف يد المدير والقاضي

٢٢٠ ١١٦ - ١٦ منه - روسل الى المستر « فان » : الايعاز اليه بايضاح رغبة

الحكومة الانكليزية في جلاء الجنود الفرنسية في الوقت المعين وتقنين اقوال القائمين باطالة الاحتلال. تبين اراء اللندويين في هذا الشأن . بيانه ازدياد الخلاف بين الموارنة والدروز في لبنان واعتداء الاولين على الاخرين من جرأ . وجود الجنود المذكورة . العطن بالاساقفة لاقدامهم على طلب اعدام ٤٦٠٠ درزي حذره من اطالة الاحتلال الاجنبي الى ما لا نهاية لانه . تصريحه بعدم عضد انكسار طلب تمديد الاحتلال

٢٢٣ ١١٧ - ١٦ منه : روسل الى كولي : بيانه الاجحاف بجتوق السلطان اذا اُطيت مدة الاحتلال الاجنبي بعد تعهد جلالاته بتنظيم جيشه في سورياً واعاضة المنكوبين خسائرهم واعادة بناء بيوتهم

٢٢٤ ١١٨ - ١٦ منه : روسل الى بولفر : الفات نظر الباب العالي الى جور فواد باشا على الدروز

٢٢٤ ١١٩ - ١٧ منه - ومنه اليه : ابلاغ الباب العالي وجوب طلب جلاء الجيش الفرنسي مع تجنب الاحاح عليه اذا كان عاجزاً عن ضمان الامن

٢٢٥ ١٢٠ - ٦ منه - البارون شلينتر الى الكونت بورتايس : موافقة حكومة بروسيا على اطالة مدة الاحتلال الفرنسي سورياً

٢٢٦ ١٢١ - ١٦ منه - دوفرين الى بولفر : اتهامه الاكايروس بمنع اعيان المسيحيين عن اداء شهادتهم . سروره من تبين اراء يوسف بك كرم والمطران طويياً

٢٢٦ ١٢٢ - ١٤ منه - فرازر الى دوفرين : امتناع وكلاء المسيحيين من اداء شهادات فردية على الدروز المتهمين اكتفاء بما دون في البيانات التي سلموها الى اساقفتهم

٢٢٩ ١٢٣ - ١٧ منه - دوفرين الى بولفر : اتهامه فواد باشا بالميل الى الاجهاز على الدروز . اذاره بواسطة الماجور فرازر

٢٢٩ ١٢٤ - ١٦ منه - دوفرين الى فرازر : اتهام الحكومة التركية بانها سببت

الاقبالات والمذابح بين الدروز والمسيحيين . ابلاغ فؤاد باشا غرضه من بسط السلطة التركية على لبنان وايلاء سورياً استقلالاً نوعياً وتوليته عليها . التهويل عليه بالعدول عن هذا الرأي . استنكاره جوره على الدروز ورفقته باعيان دمشق . بيان اهتمام انكلترة بشؤون الدروز

٢٣٣ ١٢٥ - ١٨ منه - توفيل الى الكونت دي فلاهو : ابلاغ حكومة انكلترة ان فرنسا لا تجلي عن سورياً الا بعد فراغ اللجنة الدولية من وضع نظام لبنان اتقاء تجدد المذابح . الريبة في حسن نيات الباب العالي لتأخره عن عقاب المجرمين ودفع التعويضات للمكرويين . ارتآؤه عقد مؤتمر للبت في تمديد احتلال الجنود سورياً

٢٣٥ ١٢٦ - ١٩ منه - الجلسة التاسعة عشرة : عزم فؤاد باشا على صرف جنود حاميات حاصياً وراشياً ودير القمر ودمشق . بيان ابرو افندي سبب دخول الجنود العثمانية قرية العبادية وادعاؤه ان لها الحق باحتلال القرى المختلطة التي تحصل فيها مشاغب تبرئة فؤاد باشا من تهمة تسهيله سبل الفرار لجناة الدروز اصرار اعيان المسيحيين على عدم تأدية شهادات جديدة على المتهمين . اعلانه عزم فؤاد باشا على مكافاة مسلمي دمشق الذين اجاروا الانصارى . ايضاً امين باشا وولي دمشق بصالح آغا المعاني . احتجاج مندوبي فرنسا والروسية وبروسيا على كلام ابرو افندي بخصوص احتلال الجنود العثمانية قرية العبادية لحرقه نظام لبنان . موافقة اللورد دوفرين على رأيهم مع اشارته بتحويل الجنود العثمانية حق احتلال القرى المختلطة اسوة بالقائم مقامية الدرزية كما تحتلها الجنود الفرنسية . احتجاج المسير بيكلار وطلبه الاهتمام باهالي جزين وطرابلس ومرجعيون . سوء تصرف محمد بك الحمد

٢٤٢ ١٢٧ - ١٩ منه - روسل الى كولي : بيانه ان الحاح انكلترة باجلاء الجنود

الفرنسوية ناشي . عن الحاح تركياً

٢٤٢ ١٢٨ - ١٩ منه - المستر لوثر الى روسل : موافقة البارون شلينيتز على اراء

اللورد روسل بخصوص اجلاء الجنود الفرنسيية . عزمه على التعويل على رأي مندوبي اللجنة . تهديده تركياً بالاجهاز عليها اذا تجددت المذابح

٢٤٣ ١٢٩ - ١٨ منه - بولفر الى روسل : رفض الباب العالي تعيين والٍ لسورياً

لمدى عشر سنوات . نفي الباب العالي ان الرشوة سائدة في الاستانة وان المناصب تباع من الزائد الاخير . وطالبه الوقوف على كل حادث من مثل هذا لا تزال القصاص بمرتكبه . ميل عالي باشا والصدر الاعظم الى ادخال الاصلاحات الى سورياً ورفضها ايلاها نظامات تجهلها مماثلة لمصر أو ولايات الدانوب

٢٤٤ ١٣٠ - ١٨ منه - دوفرين الى روسل : تكذيب خبر غزوة دروز حوران احدى

قرى دمشق

٢٤٥ ١٣١ - التاريخ ذاته - ومنه اليه : قدوم رئيس دير الاباء الفرنسيين ببعض

رجال واقادهم السجين ميخائيل جبران المعتدي على بروتستانت الناصرة

٢٤٥ ١٣٢ - ١٤ منه - المستر طنوس الى دوفرين : اعتذار مدير الناصرة عن اطلاق

سبيل ميخائيل جبران وانه فعل ذلك مرغماً خوفاً من نزوع اللاتين الى الثورة

٢٤٦ ١٣٣ - ٢٠ منه - عالي باشا الى موزوروس : ابلاغ حكومة انكلترة وضعه

مشروع تنظيم سورياً واهتمام الباب العالي في استتباب الراحة في هذه الولاية

٢٤٦ ١٣٤ - . . . - قواعد حكومة سورياً الاساسية : بيان هذه القواعد وعددها ١٥

٢٤٨ ١٣٥ - ٢٠ منه - عالي باشا الى موزوروس : رفض الباب العالي مشروع

المعتمد الانكليزي بخصوص سورياً وبيان الاخطار التي تتأتى عنه . رغبته

في اصلاح الخلل وتوطيد اركان الراحة . انكاره على اللجنة الدولية

صلاحية تنظيم سورياً

- ٢٥١ ١٣٦ - ١٨ منه - دوفرين الى بولفر: بيان الفوضى السائدة في كسروان ونسبتها الى مساعي الاكليروس
- ٢٥٢ ١٣٧ - ١٨ منه - ومنه اليه: اعلامه بان الباب العالي اوعز الى فؤاد باشا بتبرئة خورشيد باشا وسائر المأمورين الاتراك وارضاء الرأي العام باعدام ٣٠ شيخاً درزياً
- ٢٥٢ ١٣٨ - ٢٠ منه - غورتشاكوف الى كيسيليف: الايعاز اليه بحضور المؤتمر وعضد مطاب فرنسا اي اطالة مدة احتلال الجيش الفرنسي
- ٢٥٤ ١٣٩ - ١٧ منه - فرازر الى دوفرين: اصرار وكلاسا المسيحيين على عدم تأدية الشهادة على افراد الدرروز المتهمين . الاذن لهم بالعودة الى وتهم
- ٢٥٤ ١٤٠ - ١٩ منه - ومنه اليه: اقرار فؤاد باشا على اعدام الدرروز الذين اقترفوا المذابح وحرضوا عليها وزعماء العصابات والذين ارتكبوا عن عمد جناية القتل بأيديهم
- ٢٥٥ ١٤١ - ٢٣ منه - ومنه اليه: حكم محكمة المخازرة على ٣٠٠ درزي ورفعها بياناً بمجلاصة اعمالها الى فؤاد باشا . رأي دولته الاكتفاء باعدام بعضهم . ارساله الى اللجنة ملف اوراق الدعاوى
- ٢٥٦ ١٤٢ - ٢٣ منه - دوفرين الى فرازر: الاخلاص على فؤاد باشا بمعاينة قتله بعض الدرروز
- ٢٥٦ ١٤٣ - ٢٣ منه - فرازر الى دوفرين: شكواه الى فؤاد باشا سوء سلوك مدير الناصرة وقاضيا . ارسال دولته كليهما الى عكا لمحاكمتها بعد كف يدهما عن العمل
- ٢٥٧ ١٤٤ - ٢٣ منه - بولفر الى روسل: الحاحه على الباب العالي بارسال المال اللازم لتعويض المسيحيين خسائرهم . ريبته بامكان جباية الضريبة من مسلمي دمشق

٢٥٨ ١٤٥ - ٢٤ منه - روسل الى كولي: رده على رسالة الحكومة الفرنسية التي
تطلب بها عقد مؤتمر لمعرفة ما اذا كان يجب عليها اخراج جنودها من
سوريا في الاجل المضروب . التمييز بين الغاية من ارسال الجنود وبين
الغاية من ارسال اللجنة . رغبة الحكومة الانكليزية في جلاء الجنود
الفرنسية عن سوريا في الوقت المعين

٢٦١ ١٤٦ - ٢٤ منه - المستر «فان» الى اللورد روسل : موافقة النمسا الحكومة
الانكليزية على ارائها بخصوص جلاء الجنود الفرنسية عن سوريا في
الوقت المعين

٢٦١ ١٤٧ - ٢٤ منه - الجلسة العشرون : تلاوة ابرو افندي رسالة فؤاد باشا على
اللجنة وتسليمه اليها خلاصة اعمال محكمة المختاره مع بيان اسماء المحكوم
عليهم وسواها تحديد عدد الواجب اعدامهم . طلب مندوب انكلترة
عدم ضم احكام محكمة المختارة الى احكام محكمة بيروت . اكتفاء
مندوب النمسا باعدام ٣٠ الى ٤٠ جانياً . رأي مندوب فرنسا باعدام
مدبري المذبحة وزعماء العصابات ومقترفي عدة جنایات فظيمة والّا يتجاوز
عدد المحكوم عليهم بالاعدام عدد الذين اعدموا في دمشق . عدم
استصواب مندوب بروسيا تعيين عدد المراد اعدامهم . ارتاؤه اعدام الذين
قتلوا نساء وكهنة واطفالاً . الحياز المندوب الروسي الى رصيفيه الفرنسي
والبروسوي . دفاع المندوب الانكليزي عن بعض الدروز . سؤال ابرو
افندي اللجنة ابداء رأيها الاجماعي . اقرار المندوبين على عدم الاكتفاء
باعدام ٢٠ شخصاً فقط والقضاء على الذين لم يُحكّم عليهم بالاعدام في
محكمة المختارة بعقوبات أخف . تعذر ابداء رأيهم في ملف اوراق
الدعوى . مما نعتهم في ارسال سجنى الدروز من بيروت الى المختارة .
تركهم الحرة للمندوب العثماني في تنفيذ حكم الاعدام في المحكوم

عليهم بالمختارة او تأجيله وتنفيذه في المحكوم عليهم في بيروت في وقت واحد . الفات مندوب الروسية انظار اللجنة الى حالة حوران

٢٦٦ ملحق - ٢٤ منه - فؤاد باشا الى ابرو افندي : الحاح دواته ومحكمة المختارة على اعضاء مجالس النواحي المسيحيين وبعض اعيانهم بتأدية الشهادة على الدروز المتهمين . اصرارهم على عدم تأديتها . الاذن لهم بالعودة الى بيوتهم . احكام محكمة المختارة على الدروز المتهمين وقسمتهم الى ٣ فئات قوام الاولى ٢٠ شخصاً والثانية ٥٧ والثالثة ٢١٠ . بيان العوائق التي قامت في سبيل محكمة المختارة . بيان عدد الدروز المحكوم عليهم بالاعدام ان في بيروت وان في المختارة ومجموعهم ٤٣ شخصاً . سؤال فؤاد باشا اللجنة رأياً لمباشرة تنفيذ احكام المعاكم

٢٧١ ١٤٨ - ٢٨ منه - كوكي الى روسل : جواب الموسيو توفنيل على رسالة اللورد روسل . اعترافه بالفرق الكائن بين مهمة اللجنة الدولية والحملة العسكرية . رغبته في تمديد أجل الاحتلال الى ما بعد انشاء حكومة منظمة واعادة الامن . خوفه من تجدد المذابح اذا أعمدت الجنود قبل وضع النظام . اعلانه المحافظة على امتيازات سنة ١٨٤٥ . امله بانجاز اللجنة مهمتها
بمدة قصيرة

٢٧٣ ١٤٩ - ٢٩ منه - نطاقة المسيو موزوروس : استطلاع الباب العالي رأي الحكومة الانكليزية بشأن المؤتمر الذي تطلب فرنسا عقده بخصوص تمديد الاحتلال الاجنبي

٢٧٣ ١٥٠ - ٢٩ منه - بولغر الى عالي باشا : ابلاغه ان انكلترة اوعزت اليه الاً يضغط على الباب العالي باخراج الجنود الفرنسية من سورية اذا كان لا يستطيع صيانة الامن بدونها . وعدها بعضه اذا اقدم على طلب الجلاء .
٢٧٤ ١٥١ - ٢٩ منه - روسل الى موزوروس : ابلاغ انكلترة الباب العالي انها لا

تشير عليه بشي . بخصوص عقد المؤتمر والايماز الى سفيرها بحضوره اذا اشرك
فيه ممثل السلطان

٢٧٥ ١٥٢ - ٣٠ منه - بولفر الى روسل : ايصاء عالي باشا بالدروز

٢٧٥ ١٥٣ - ٢٩ منه - الجلسة الـ ٢١ : تصريح فؤاد باشا باخلا . سيلل

السجني من الفئة الثانية . تأجيله تنفيذ الاحكام ليتسنى له تنفيذها كلها
في وقت واحد . اعتقاده ان الاحكام الصادرة وعددها ٤٣ تطبق على
رغاب اللجنة . عزمة على انزال العقوبة من الدرجة الثانية بالـ ٢٩٠
سجيناً الباقين . احتجاج مندوب بروسيا على تأويل جواب اللجنة وضم
احكام محكمة بيروت الى احكام محكمة المختارة تمسك مندوب
انكلترة باتفاق اللجنة السابق وهو الا يتجاوز عدد المحكوم عليهم بالاعدام في
الجبل عدد الذين نفذ بحقهم هذا الحكم في دمشق . دفاعه عن الدروز .
طلبه تخفيف عقابهم وازافة احكام بيروت الى احكام المختارة . تعداده
بعض حوادث قتل اقترفها المسيحيون . رد مندوب فرنسا عليه . دفاعه عن
المسيحيين . بيانه عدم الالتباس في جواب اللجنة دفعه التهمة عن المسيحيين
بانهم تخرشوا بالدروز . اظهاره تشيع ارباب السلطة العثمانية للدروز . عضد
مندوب الروسية مندوب فرنسا . بيان فؤاد باشا انصاع التي قامت في
سيلل المحكمة . حذر اللورد دو فرين من القضاء . بالاعدام على اناس ابرياء .
انتقاد الموسيو بيكلار اعمال القضاة . عزم فؤاد باشا على جمع اذلة جديدة
على الـ ٢٩٠ شخصاً المسجونين في المختارة وتنفيذ جميع الاحكام في وقت
واحد بعد وقوفه على رأي اللجنة في احكام محكمة بيروت . سؤال
مندوب فرنسا فؤاد باشا عن دفع التعويضات الى مسيحيي دمشق .
تلاوته عريضة رفعها اليه مسيحيو بعلبك . استيضاحه عن القلق الذي احده
الدمشقيون المبعدون الى طرابلس وعن كواش وقعت بجوار دمشق . انكار

دولته وصول عريضة اهالي بعلبك اليه . نفيه ما حدث في طرابلس وجوار
دمشق وتأجيله الزحف الى حوران . تصريح مندوب الروسية بوجوب
اخضاع حوران لتوطيد الراحة في سورياً

٢٨٣ ١٥٤ - ٢٨ منه - كولي الى روسل : كتاب امبراطور فرنسا اليه وحمله على
اقناع حكومته بتمديد الاحتلال الاجنبي . وقوفه على صورة رسالة الجنرال
دي بوفور . نقدها

٣٨٤ ١٥٥ - ١٩ منه - ومنه اليه : مقابلته الامبراطور . رغبة جلالته في ان توحد
الدول كلمتها لحث الباب العالي على انشاء حكومة في لبنان ليتمكن
من استرجاع جنوده . اضطراره الى الاصغاء لشكاوى الموارنة

٢٨٧ ١٥٦ - ١٢ منه - القائد بوفور الى وزير الحربية : همال الحكومة التركية
معاينة اخنأة واعاضة المنكوبين . فؤاد باشا وتسوية استعادة الجنود
الفرنسوية بعض المساوبات رغماً عن معاكسة المأمورين العثمانيين وترميحها
البيوت . عوز اهالي جزين . فتك برد الشتاء والفاقة بالمنكوبين . انخسار
اللاجئين في بيروت وصيدا . عدم وصول اعانات الى اهالي البقاع . اهمال
الحكومة سكان حاصياً وراشياً . زعر مسيحيي بعلبك . استمرار القلاقل
في نواحي صافيتا وعكار . حدوث اضطرابات في حاب . غزوة العرب
حمص وحماه . حراجة حالة المسيحيين في دمشق وحوران ايفاده بعض
الضباط الى جنوبي سورياً لتفقد حالتها . وصفه سوء حالة صيدا و
وعكاً وحيفا وبلاد الجليل والسامرة والناصرية وجبل الطور وجنين وناس
وبلاط اليهودية ووادي الاردن استتباب الامن في القدس وبيت لحم . ارملة
ويافا الفضل في توقف المذابح عائد للجنود الفرنسية . استمرار دسائس
لاحداث فتنة جديدة . ثبوت سوء نية الجنود التركية والمأمورين العثمانيين .
وجوب اطالة الاحتلال تأمين المسيحيين . وجوب ايلان لبنان حكومة

مسيحية مستقلة رأي انكلترة في جعل سورياً خديوية وتولية فؤاد باشا عليها . كفوّه لهذا المنصب . قصد هذا الاخير من تولية يوسف كرم على المواردنة دخول الجنود التركية ارض القائم مقامية المسيحية . دسانس فؤاد باشا . تفريقه بين طوائف الجبل لبسط سلطة الاتراك توا عليه

٣٠٠ ١٥٧ - ٢٩ منه - المستر « فان » الى روسل : عدم اشتراك حكومة النمسا في المؤتمر اذا رفض الباب العالي قبول عقده

٣٠٠ ١٥٨ - ٣٠ منه - روسل الى كولي : خوف المسيو توفنيل من تجدد المذابح بعد خروج الجنود الفرنسية . حذر انكلترة من بقاء الجنود الفرنسية الى ما لا نهاية له . تصرّحها بمحافظتها على نظام سنة ١٨٤٥ ورضاها بابقاء بوارجها وبوارج فرنسا في شواطئ سورياً

٣٠٢ ١٥٩ - ٣٠ منه - روسل الى بولفر : استطلاع امبراطور فرنسا رأي الدول بشأن اطالة اجل الاحتلال . الحاح انكلترة على الباب العالي ليوضح لسفرائه الخطة التي ينفجها

٣٠٢ ١٦٠ - ٣١ منه - ومنه اليه : رغبة انكلترة في المحافظة على نظام سنتي ١٨٤٢
١٨٤٥ و

٣٠٣ ١٦١ - ١ ك ٢ - دوفرين الى بولفر : بيانه تحريض تركياً الدرروز على المواردنة وعدم مهارة مأموريتها لادارة هذه السياسة . ارتاؤه تغيير هيئة الحكم في سورياً وايلاء واليه سلطة واسعة

٣٠٤ ١٦٢ - ١١ منه - كرامبتون الى روسل : تصرّيح البرنس غورتشا كوف بعدم وجود شخص في تركياً فيه الكفاية لتولي شوئون سورياً . طعنه في فؤاد باشا
٣٠٤ ١٦٣ - ١٣ منه - دوفرين الى بولفر : امتداحه من يوسف كرم . طلب هذا عضده والعمل بارائه نسبة انقلاب سياسة يوسف كرم الى عدم اقياده سياسة المطران طوبياً ولاستياء الجبرال دي بوفور من تعيينه

- ٣٠٦ ١٦٤ - ٣١ منه - فرازر الى دوفرين: الفات انظار فؤاد باشا الى معاقبة قتلة
بعض الدروز . وعد دولته باجابة طلبه
- ٣٠٦ ١٥٠ - ١ - شباط - دوفرين الى بولفر : اعلامه باجماع اللجنة على ألا يتجاوز
عدد الذين سيقضى عليهم بالاعدام الخمسين . ارتياحه لهذا الامر . عدم
اكتفاء المسيحيين باعدام هذا العدد القليل . جهل الدروز نفور العالم
المسيحي من جنائياتهم
- ٣٠٧ ١٦٦ - ١ - شباط - روسل الى دوفرين : ابا . تركيا ايلاء سوريا استقلالاً
نوعياً . محافظة فرنسا على الاستقلال النوعي الممنوح للقائم مقام المسيحي .
الايماز اليه بابقاء القائم مقامية المسيحية التي تقررت في سنتي ١٨٤٢
و ١٨٤٥ و حصر الاعمال في تنظيم شؤون لبنان وسؤال الباب العالي استيفاء
ضريبة قدرها ٢٠٠ الف ليرة انكليزية تنفق على ترميم قرى الجبل المتخربة
- ٣٠٨ ١٦٧ - ٤ - منه - روسل الى كولي الايماز اليه بحضور المؤتمر اذا وافقت عليه
الدول ورفض تجديد اتفاقية ٥ ايلول الا اذا قبل بها الباب العالي
- ٣٠٨ ١٦٨ - ٥ - منه - كولي الى روسل : رضا الباب العالي بعقد مؤتمر
- ٣٠٩ ١٦٩ - ٦ - منه - روسل الى كولي : عدم امتراض انكلترة على عقد المؤتمر . تعيين
اللورد كولي ممثلها فيه
- ٣٠٩ ١٧٠ - ٧ - منه - كولي الى روسل : اكتفاء المسيو توفنيل بالاحكام المقضى
بها بالاعدام على الدروز وايمازه الى المسيو بيكلار بان الغاية ليست بكثرة
الضحايا بل القاء الارهاب
- ٣١٠ ١٧١ - ٨ - منه - روسل الى بولفر : مشاطرته رأبي المسيو توفنيل القائل بان
الاقتصاص على اعدام واحد او اثنين من كبار الدروز يكفي لارهاب الباقين
- ٣١٠ ١٧٢ - ٩ - منه - روسل الى كولي : الايماز اليه بمطالبة فرنسا القيام بشروط
معاهدة ايلول والممانعة في تجديدها

- ٣١١ ١٧٣ - ١١ منه - روسل الى بولفر: الايعاز اليه بتذكير الباب العالمي باعطاء المال اللازم لمسيحي سورياً لاعادة بناء بيوتهم . موافقة الحكومة العثمانية في اقتصار اللجنة على وضع نظام لبنان فقط
- ٣١١ ١٧٤ - ١١ منه - كولي الى روسل: ابلاغه الحكومة الفرنسية عدم حضور المؤتمر اذا تناول البحث فيه غير اتفاقية • ايلول
- ٣١٢ ١٧٥ - التاريخ ذاته - ومنه اليه: نفي انكلترة حمل تركياً على الالحاح باخراج الجنود الفرنسية من سورياً
- ٣١٢ ١٧٦ - ١٣ منه - ومنه اليه: تتصل الحكومة الروسية من تبعة الحوادث التي تعقب خروج الجنود الفرنسية من سورياً قبل تنظيم لبنان
- ٣١٢ ١٧٧ - ١٤ منه - روسل الى بولفر: استعداد انكلترة لارسال اسطولها الى شواطئ سورياً واتزال البحارة الى البر ادى الاقتضاء
- ٣١٣ ١٧٨ - ١٧ منه - ورنش الى بولفر: عوز المسيحيين وفاقبتهم . توزيع قنصل فرنسا بعض الدراهم والثياب عليهم . رغبتهم في الجلاء الى بيروت حصولاً على بعض اعانات تدفعها اليهم لجان الاحسان . عفو خالد باشا من ٩ من زعماء دروز حوران اشتركوا في المذابح
- ٢١٥ ١٧٩ - ١٠ منه - دوفرين الى روسل: ارساله اليه مسودة ١٠ مواد من نظام لبنان . تبين اراء المندوبين بهذا الشأن
- ٣١٧ ١٨٠ - قواعد نظام لبنان الاساسية: مع تعليقات المندوبين على المادة الادلى المتعلقة بالمتصرف
- ٣٢٨ ١٨١ - ١٢ منه - دوفرين الى بولفر: نقده القواعد التي وضعها الباب العالمي لحكومة سورياً . بيانه الاضرار التي تنجم عن هذه القواعد . ارتبائه توحيد حكومة سورياً وقطعها عن الاستانة وتحويل واليها سلطة واسعة .

٣٢٠ - ١٨٢ - ١٥ منه - ومنه اليه : ارساله اليه صورة المادة الحادية عشرة من نظام

لبنان

٢٢١ - ١٨٣ - تابع نظام لبنان : نص المادة الحادية عشرة

٣٢١ - ١٨٤ - ١٩ منه - لوفتوس الى روسل : حذر حكومة بروسيا من تجديد المذابح

اذا جلت الجنود الفرنسية عن سورياً . تنصلها من مسؤولية اخراج هذه

الجنود . تصريحها بعقد قاعدة اجماع الدول على هذا الامر

٣٢٢ - ١٨٥ - ١٩ منه - روسل الى كولي : امتعاض انكلترة من وجود الجنود

الفرنسية ظناً منها بانها تشجع الموارنة على الاعتداء على الدرروز . رضاها

بجارة الباب العالي في تأجيل جلاء هذه الجنود وحصرها في الشواطئ .

٣٢٣ - ١٨٦ - ٩ منه - محضر المؤتمر المنعقد في باريس : تصريح معتمد تركيا بجلاء

الجنود الفرنسية في الوقت المعين في الاتفاقية . رد معتمد فرنسا عليه

واعلانه تعذر اعادة هذه الجنود قبل تنظيم البلاد حذرًا من تجديد

المشاغب . انحياز المعتمد الروسي الى رصيفه الفرنسي . اعتراض معتمد

انكلترة . عضده المعتمد العثماني . تباین اراء المعتمدين . عزم المعتمد

السلطاني على ابلاغ حكومته اقتراحاً يقود الى عقد اتفاقية تطيل مدة

الاحتلال حتى اول ايار . اقرار المعتمدين على مراجعة دولهم بهذا الصدد

٣٢٩ - ١٨٧ - ١٣ منه - بولفر الى روسل : ابلاغ عالي باشا شكوى اللورد دوفرين .

رد فخامته هذه الشكوى . جوابه على تظلم اللورد المشار اليه من ٣

مسائل . استكثره مبلغ الغرامة . دفاعه عن خورشيد باشا . اصراره

على طلب جلاء الجنود الفرنسية في الاجل المضروب في الاتفاقية

٣٣٠ - ١٨٨ - ١٥ منه - دوفرين الى بولفر : ايداع يوسف كرم بعض اعيان المسيحيين

السجن

٣٣١ - ١٨٩ - ملخص نشرة يوسف بك كرم : اعلان بها عزمه على استعمال بعض الفاظ

- وعبارات في كتاباته اليهم كان يستعملها الحكام قبله وادعى ان له الحق مثلهم باعطاء الالقاب
- ٣٣٣ ١٩٠ - ٢١ منه - روسل الى كولي: اناؤه بقرب تنفيذ حكم الاعدام في بعض الدرود وفراغ المندوبين من وضع نظام لبنان
- ٣٣٤ ١٩١ - ٢٢ منه - كولي الى روسل : مواصلة انكلترة طلب جلا الجنود الفرنسية. اثار الحكومة الفرنسية اجلا جنودها في الحال على اجلائها في يوم معين وتفضيلها القيام بمهودها السابقة على ارتباطها بمواثيق جديدة
- ٣٣٤ ١٩٢ - ٢٣ منه - روسل الى بلومفيلد: اصرار حكومة النمسا على ايلاء الباب العالي وحده الحق بالقطع في اطالة مدة الاحتلال الاجنبي
- ٣٣٥ ١٩٣ - ٢٤ منه - دوفرين الى روسل: اشتغاله بمسائل لبنان . انجازة القسم الاكبر منها . اهتمامه بمسألة القسم المختلط السكان
- ٣٣٥ ١٩٤ - ٢٤ منه - دوفرين الى بولفر: ارساله اليه صورة ٥ مواد من نظام لبنان
- ٣٣١ ١٩٥ - المواد ١٢-١٦ من قواعد نظام سورياً: نص هذه المواد
- ٣٣٧ ١٩٦ - ٢٥ منه - روسل الى بولفر: نسبة كوارث سورياً الى اشتراك خورشيد باشا مع سقاحي دير القمر وجبن احمد باشا في دمشق . مـ اعني فؤاد باشا لانتاخذ خورشيد باشا . التعصب في تركيباً . مراعاة الحكومة هذا الحزب
- ٣٣٨ ١٩٧ - ٢٥ منه - المسيو توفيل الى الكونت دي فلاحو : ارساله اليه صورة محضر جلسة المؤتمر . رضا المعتمد العثماني بتمديد اجل الاحتلال الى اول ايار واستعداده لايقاف حكومته على هذا الامر . العهد الى الكونت المشار اليه بابلغ الحكومة الانكليزية حالة الشراون في سورياً وعدم استتباب الامن فيها والخوف من تجدد المشاغب اذا اجلت الجنود الفرنسية عنها قبل وضع نظام لبنان
- ٣٤٢ ١٩٨ - ٢٥ منه - ورنش الى بولفر : عودة خالد باشا من حوران خوفاً من

الاشتباك في قتال مع الدرروز . رسم الصلبان على بيوت النصارى . ذعر
النصارى ومهاجرة بعضهم المدينة . فرار دعاس آغا الجارودي والمير سلمان
الخر فوش من السجن

٣٤٤ ١٩٩ - ٢٧ منه - بولفر الى روسل : عزم انكلترة على اقامة اسطول في شواطئ
سورياً وانزل بجارته الى البر لى الاقتضاء . رضا الحكومة التركية

٣٤٤ ٢٠٠ - ٢٧ منه - روسل الى كولي : الرد على رسالة المسير توفنيل تفنيدها .
خوفه من اطالة الاحتلال الى ما لا نهاية له . اصراره على اجلاء الجنود
الفرنسية عن سورياً

٣٤٦ ٢٠١ - ٢٧ منه - دو فرين الى بولفر : الاستياء من قتل مسألة اعاضة مسيحيي
دمشق خسائرهم الى الاستيانة . فراغ يد فواد باشا من المال . عدم
اهتمام الحكومة باعالة المسيحيين واخوانهم . عدم ثقتهم بالحكومة .
رغبتهم في المهاجرة

٣٤٨ ٢٠٢ - ٢٧ منه - الجلسة الثانية والعشرون : جواب فواد باشا على السؤالات
التي طرحت عليه بخصوص بعلبك وطرابلس . نفيه ما نسب الى مدير
الضنية وقائم مقام بعلبك مستنداً على كتابات موقعة من وكلاء البطارقة
والاساقفة . جوابه على نطقة المندوبين بخصوص اثباته احكام محكمة
بيروت . رد مندوب فرنسا عليه . الحاحه باعدام خورشيد باشا . رد التهم
التي وجهها فواد باشا الى المسيحيين . بيانه ان الدرروز كانوا البادئين بالعداء .
عضد مندوب الروسية رصيفه الفرنسي . طلب مندوب انكلترة اعدام
خورشيد باشا وغيره من المأمورين العثمانيين . دفاعه عن الدرروز . نسبته البدء
في العداء الى الموارنة . القاء مندوب الروسية مسؤولية الكوارث على
عاتق المأمورين والضباط العثمانيين . طلبه تحقيقاً اضافياً والعهد به الى قفيه
اوربي . اعتبار مندوب النمسا قلاقل الجبل قتالاً بين امتين . تبرئة

مأموري الباب العالي من الاشتراك في المذابح والتحرّض عليها . باسم
المندوبين في تخفيف عقوبة بعض المحكوم عليهم . تبين انهم في هذا
الشأن

٣٦٢ ملحق ١ - ٢٣ منه - نطاقة المندوبين : طلبهم الى فؤاد باشا اكمال نواقص
التحقيق في محاكمة المأمورين العثمانيين والمشايخ الدرّوز وتصحيح احكام
محكمة بيروت

٣٦٣ ملحق ٢ - التاريخ ذاته - نطاقة مندوب النمسا : يجهر بها بان مأموري الباب
العالي لم يشتركوا في مذابح لبنان ويعتبر اقتتال الدرّوز والموارنة حرباً اهلية
٣٦٤ ملحق ٣ - جواب فؤاد باشا : يتصل من تبعة الاحكام بتركه الحرّية الى
الحاكم التي انشأها ويتقيد بخصائص الساطة الاجرائية . تميزه بين كوائن
دمشق وكوائن لبنان . تصويبه اعمال محكمة بيروت باصدارها الاحكام
وفقاً لنص القانون . دفاعه عن المأمورين العثمانيين . نسبه البدء في العدا
الى المسيحيين . سؤاله اللجنة اجماع رأياً لتنفيذ العقاب في المجرمين

٣٧٠ ملحق ٤ - نطاقة الموسيو بيكلار : تصويبه احكام محكمة بيروت على زعماء
الدرّوز . طلبه مضاعفة عقاب خورشيد باشا وبعض المأمورين العثمانيين .
الاكتفاء باعدام كبار الجناة . سؤاله فؤاد باشا الرأفة بسائر المتهمين

٣٧١ ٢٠٣ - ٢٤ منه - دو فرين الى بونفر : دفاعه عن سعيد بك جنبلاط

٣٧٢ ٢٠٤ - نقد احكام محكمة بيروت على المأمورين العثمانيين وزعماء الدرّوز :
خورشيد باشا وطاهر باشا . يستوجبان أشدّ العقاب لعدم ظهور دليل في
المحاكمة يخفف المسؤولية الواقعة عليها
نوري بك : يستحق أشدّ القصاص

علي وصفي افندي واحمد صالح افندي : يتعذر ابداء الرأي في دعواهما
سعيد بك جنبلاط : اعتقاد برأته . طلب اعادة النظر في دعواه وابدال

الحكم المقضى به عليه وتفنيد التهم الخمس الموجهة اليه : تطمينه بال
اهالي جزين خداعاً . تهده لظاهر باشا بوقاية دير القمر . اضافته اسمعيل
الاطرش . ايفاده علي بك حماده الى حاصياً لذبح اهاليها . ارساله زين
الدين لقطع رأس الامير سعد الدين شهاب : نفي التهم الموجهة الى حسين
تلحوق واسعد تلحوق وحسين بك نكد واسعد عماد والامير محمد قاسم
رسلان . وسليم جنبلاط وجمال الدين حمدان : ثبوت الجريمة على محيي الدين
شبي وبشير مرعي نكد : التردد في اثبات حكم الاعدام على علي سعيد

٣٨٤ ٢٠٠ - ٢٨ شباط - الجلسة الثالثة والعشرون : مكاشفة فؤاد باشا اعضاء
اللجنة بالحيرة التي تولته من جراء تباین ارائهم في الاحكام المقضى
بها على المتهمين . بيان حكم كل منهم واختلافه عن الاخر . تصريحه
باحترام هذه الاراء وعدم امكان التوفيق بينها . اضطراره الى اثبات
الاحكام الصادرة ومراجعة الاستانة بامر تنفيذها . اضطرار مندوب فرنسا
الى الرضا بتأجيل تنفيذ الاحكام بحق المأمورين والضباط . طلب اثباتها
بحق زعماء الدروز وتنفيذها فيهم عاجلاً . وعد فؤاد باشا باجابته الى طلبه
وعزمه على منح المحكوم عليهم بالاعدام مهلة بضعة ايام للدفاع عن انفسهم .
احتجاج الموسيو بيكلار على هذا العمل . عضد مندوبي الروسية وبروسيا
رصيفها الفرنسي . تباین اراء المندوبين اقرارهم على احضار اثنين من
اعضاء المحكمة بوضحان لهم ما يغمض عليهم

٣٨٨ ٢٠٦ - ٢٨ منه - بلومفيلد الى روسل : اتفاق حكومتي انكارتة والنمسا
على ان للباب العالي وحده الحق في القطع في وجوب اطالة اجل الاحتلال
الاجني سورياً

٣٨٨ ٢٠٧ - اول ادار - كولي الى روسل : اعلامه بكتابة المسيو توفنيل الى المسيو

بيكلار بان يدون افكاره الخاصة في البيان الاجاعي ويرسل اليه صورته

ليرسله الى الاستانة حيث يصير تسوية المسائل التي وقع عليها الخلاف

٣٨٩ ٢٠٨ - ١ منه - الموسيو توفنيل الى الكونت دي موتيبيانو : ابلاغ الروسية

ما ينجم من الاضرار على كل المسيحيين من تفريق كلتهم لان تقسيمهم

في الجبل يؤول الى اضعافهم . وعده بضمانة مصالح الروم الارثوذكس

بتوليتهم على نواح يكثر فيها عديدهم

٣٩٠ ٢٠٩ - ٢ منه - روسل الى كولي : ممانعة انكلترة في تمديد اجل الاحتلال

المعين في اتفاقية ٥ ايلول

٣٩٠ ٢١٠ - ٢ منه - روسل الى دوفرين : اليعاز اليه بالالاح على فؤاد باشا بالأمر

بأمر باعدام سعيد بك جنبلاط

٣٩١ ٢١١ - ٢ منه - لوفتوس الى روسل : تصريح مندوب بروسيا بوجوب تعيين

اجل الاحتلال وان يكون حكم المؤتمر بخصوص تمديده باجماع الادارة

والاعتراف بوجود ارتباط بين غاية اللجنة والاحتلال وبيان الخطر على السلم

اذا أبطل هذا الاحتلال

٣٩١ ٢١٢ - ٢ منه - الجلسة الرابعة والعشرون : تلاوة جريدة استنطاق سعيد

بك . دفاع مندوبي انكلترة والنمسا عنه . طلب مندوبي فرنسا وبروسيا

والروسية اثبات الحكم عليه . اثبات فؤاد باشا احكام المحكمة .

تأجيل تأييدها الى ان يتلقى اوامر الاستانة

٣٩٩ ٢١٣ - ١٣ زك ٢ - دوفرين الى بولفر : نسبة سبب تغيير لهجة السيوي بيكلار

الى ضغط الحكومة ومساعي القائد دي بوفرر . ميل مندوب الروسية الى

تعيين باشا تركي على لبنان

٤٠٠ ٢١٤ - ١٨ منه - دوفرين الى روسل : ميل ممثلي فرنسا الى ايهام اللجنة

والحكومة الفرنسية ان حالة البلاد تستلزم اطالة الاحتلال الاجنبي .

- مكاشفته الموسيو بيكلار بهذا الامر . اخفاق فؤاد باشا باعادة الثقة الى
الاهلين . عزم هولاء على المهاجرة لدى جلاء الجنود الفرنسية . رغبة
الفرنسيين في البقاء في سوريا . حذره من اقدام الجيش الفرنسي على
القيام بحملة عسكرية . وجوب اعاضة المنكوبين خسائرهم
٤٠٣ ٢١٥ - ٨ منه - دوفرين الى بولفر : تردد فؤاد باشا في سياسته . سوء سلوك
امين باشا . تعصبه . اصرار الموسيو بيكلار على تولية امير مسيحي من
الاسرة الشهاية على لبنان
- ٤٠٥ ٢١٦ - ١٨ منه - دوفرين الى روسل : استصواب الموسيو توفنيل مواد
مشروع تنظيم لبنان . رغبة اللورد المشار اليه في تعديل النظام القديم
٤٠٥ ٢١٧ - ٢٧ منه - روسل الى كولي : الايعاز اليه بان يعمل بالاتفاق مع النمسا
با يختص بالمؤتمر
- ٤٠٦ ٢١٨ - ٣٠ منه - كولي الى روسل : سؤاله حكومته الاجازة له باطالة
الاحتلال الاجنبي . بيانه الاسباب التي حملته على هذا السؤال . حرج
موقف امبراطور فرنسا تجاه الحزب الكاثوليكي وميل الدول الى عضد
مطالب فرنسا
- ٤١٠ ٢١٩ - ٣١ منه - روسل الى كولي : ابا . حكومته الاجازة له الاشتراك في
مؤتمر يبحث في شؤون سوريا لا يحضره ممثل تركيا
- ٤١٠ ٢٢٠ - ٣١ منه - ومنه اليه : حديثه مع الامبراطور بخصوص اطالة احتلال
الجنود سورياً . رغبة انكلترة في مجارة الامبراطور في رأيه . رد انكلترة
على حجج الامبراطور
- ٤١١ ٢٢١ - ٤ شباط - كولي الى روسل : عدم ورود اوامر على البرنس متزينخ
بخصوص الاحتلال الاجنبي سورياً . انتظاره هذه الاوامر . استغرابه رضا
انكونت دي رشبريج بتمديد اجل هذا الاحتلال

- ٤١٢ ٢٢٢ - مشروع الموسيو اوتري في كيفية توزيع الضريبة المراد فرضها على دمشق .
مجموعتها ١٥٠ مليون غرش تستوفى نجومياً
- ٤١٦ ٢٢٢ - ٤ منه - كولي الى روسل : ميل النمسا الى مجاملة فرنسا بعدم لاحها
عليها باجلاء جنودها عن سورياً
- ٤١٦ ٢٢٣ - ٥ منه - ومنه اليه : رضا الباب العالي بانعقاد المؤتمر . تعيينه وفتح
افندي بمثله فيه . رضاه بانعقاد هذا المؤتمر خوفاً من اقدام فرنسا على
عقد اتفاقية مع الباب العالي مباشرة
- ٤١٧ ٢٢٤ - ١١ منه - ومنه اليه : الاجازة الى وفتح افندي الاشتراك في المؤتمر .
تصريحه برضا الباب العالي بتمديد اجل الاحتلال الى مدة قصيرة
- ٤١٨ ٢٢٥ - ١٩ منه - كولي الى روسل : مقابلته وفتح افندي . رضا هذا باطالة
مدة الاحتلال الى اول حزيران . اليعاز اليه بالأمر يخلط بين مهمة اللجنة
ومسألة الاحتلال . اتقاؤه مع معتمد النمسا على طريقة حل هذا الاشكال
- ٤٢٠ ٢٢٦ - ١٨ منه - بولفر الى روسل : سعي فرنسا لاقناع الباب العالي بالعدول
عن طلب جلاء الجنود الفرنسية عن سورياً . لاحه على عالي باشا بطلب
جلاء هذه الجنود وانذاره بعدم الاهتمام بمصالح تركيا في المستقبل . الاتفاق
مع عالي باشا على طلب الجلاء ومنح مهلة شهرين لدى الحاجة . ارسال
امر الى وفتح افندي للعمل باراء اللورد كولي
- ٤٢٣ ٢٢٧ - ٢١ شباط - روسل الى كولي : بيان رغبة الحكومة الفرنسية في اطالة
أجل الاحتلال الى ما لا نهاية له . عدم وجود داعٍ لاطالته . خوف
انكسار من اقدام الجيش الفرنسي على القيام بحملة عسكرية . سعيها
الى استمالة النمسا الى رأيها
- ٤٢٥ ٢٢٨ - ٢٢ منه - كولي الى روسل : وجوب ارسال اسطول انكليزي الى سورياً
- ٤٢٦ ٢٢٩ - ٢٥ منه - ومنه اليه : ارساله اليه صورة مقالة جريدة « الدنيا »

- ٤٢٦ ٢٣٠ - ٢٤ منه - مقالة جريدة «الديبا» : الدفاع عن سياسة فرنسا .
التنديد بسياسة انكلترة وتقييها
- ٤٣٠ ٢٢١ - ٢٦ منه - ومنه اليه : اضطراب الباب العالي الى مجاملة فرنسا لعقد
قرض مالي . رضاه باطالة أجل احتلال الجنود الفرنسية
- ٤٣٢ مشروع المسيو اوتري : توزيع التعويض على منكوبي دمشق
- ٤٣٤ بيان دخل ايالة دمشق مالاً وعيناً
- ٤٣٧ بيان دخل ايالة صيدا وقائم مقاميتي لبنان مالاً وعيناً
- ٤٣٨ ٢٣٢ - ٢٢ ت ٢ سنة ١٨٦٠ - جيلبرستون الى دو فرين : رأيه في عقد قرض
سوري قدره ٣ الى ٥ ملايين ليرة انكليزية يرصد للاشغال النافعة وانما
تجارة سورياً مع بيان الاصلاحات الواجب ادخالها على هذه الايالة



اصلاح غلط

صواب	سطر خطأ	صفحة	صواب	سطر خطأ	صفحة
ان تحكم	تحكم	١١	٤٤	٣	٢
ادلة	من ادلة	٥	٤٦	٨	٣
اطلعت	أطلعت	٨	٤٦	٤	٥
فوائد	من فوائد	١٣	٥٠	تقويض المندوبين	التفويض الى المندوبين
ووضعهم	وضعهم	١٢	٥١	اكفاء	٣
أياه	له	٨	٥٢	رأى	١٩
احديهما	احدهما	١	٥٤	جمع الاموال	١٧
امراً مشكوكاً	امر شكوك	٨	٥٤	الفأ	٢١
بالتمييز	التمييز	٨	٥٥	قرشاً	٢١
الذي كان	كان الذي	١٥	٦٣	الفأ	٢٢
الذي	الذين	١٧	٦٧	قرشاً	٢٢
خرجه	خرجه	١٦	٦٩	المقتضي	١٤
ارطال	رطال	١٣	٧	تلقى	٦
الى الضباط	الضباط	٩	٧٥	الى جلالاته بعد	١٢
مليوناً	مليون	٨	٧٧	الحد	١
تأجيل انها	انها	١٦	٧٨	مصلحة	٥
ان الموسيو	بان الموسيو	١٢	٨٦	شأناً	٥
الآخرين	للآخرين	٢٠	٨٦	حاضرة السلطنة	١٦
من امتيازاتهم	من امتيازاتهم	١٤	٨٧	بتناج	١٠
يرم	يرد	١٧	٨٨	من كل	١٣

صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ
اليها	١٨٩	٢	اليهم	خطأه	٩٠	١٨	خطأه
اجنبياً	١٩٢	١١	اجنبي	وافق	٩١	٢٢	وافق
لم يحضر	١١٩	٠	يحضر	جميع اعضاء	٩٤	٨	اعضاء جميع
بنفقات	٢٠١	٧	لنفقات	الاشتغال	١٠٢	١٢	الاشغال
البحث	٢٠٣	١٨	بالبحث	كل	١١٣	٤	لكل
امست حالتها لا	٢٠٥	٧	امست	رأيهم	١١٣	١٧	رأيهم
تطبق على بعضها	٣٠٧	٠	تطبق على بعضها	امرا	١١٤	١٤	امر
ان تحمل	٢١٠	١٢	تحمل	اسباباً	١١٥	٨	اسباب
اعاروا الى	٢٣١	١١	اعاروا الى	يحدثه	١١٧	١٠	يحدثها
من ان	٢٣٢	١	بان	تتلقونها	١١٧	٢٢	تتلقوها
يعرفن	٢٣٣	١٧	يعرفنا	الى اعضاء	١٣٠	٨	اعضاء
احد	٢٣٧	١٨	احداً	واحداً	١٣٤	١٣	واحد
يؤكد ان	٢٤٥	١٩	يؤكد	الى فؤاد باشا	١٣٥	١	فؤاد باشا
اليك	٢٤٦	٤	لك	قهوة	١٣٩	١١	قهوى
ان	٢٤٦	١٣	بان	مذهبة	١٣٩	١٧	مذهب
تكف	٢٤٧	١	تكفي	رغيف كالتي	١٤١	٦	كالرغيف
عن قمع	٢٤٩	١٤	بقمع	ترأفوا	١٤٢	١١	ترأفوا
بيانا	٢٦١	١٩	بيان	تحويها الى	١٤٤	٢٠	تحويها الى
في الاعدام	٢٦١	١١	الاعدام	بروسيا	١٤٦	٩	النمسا
في هذا الامر	٢٦٤	٢	الى هذا الامر	حالة سعيد بك	١٥١	٣	حالاته
البحاثها	٢٦٥	٣	البحاثهم	جيلرستون	١٥١	١٥	جيلرستون
توقف	٢٦٧	٧	توفت	المسيحية	١٥٤	٢١	المسيحية
يرضى	٢٧٣	١٢	يرضى	الى نائب	١٦١	٦	نائب

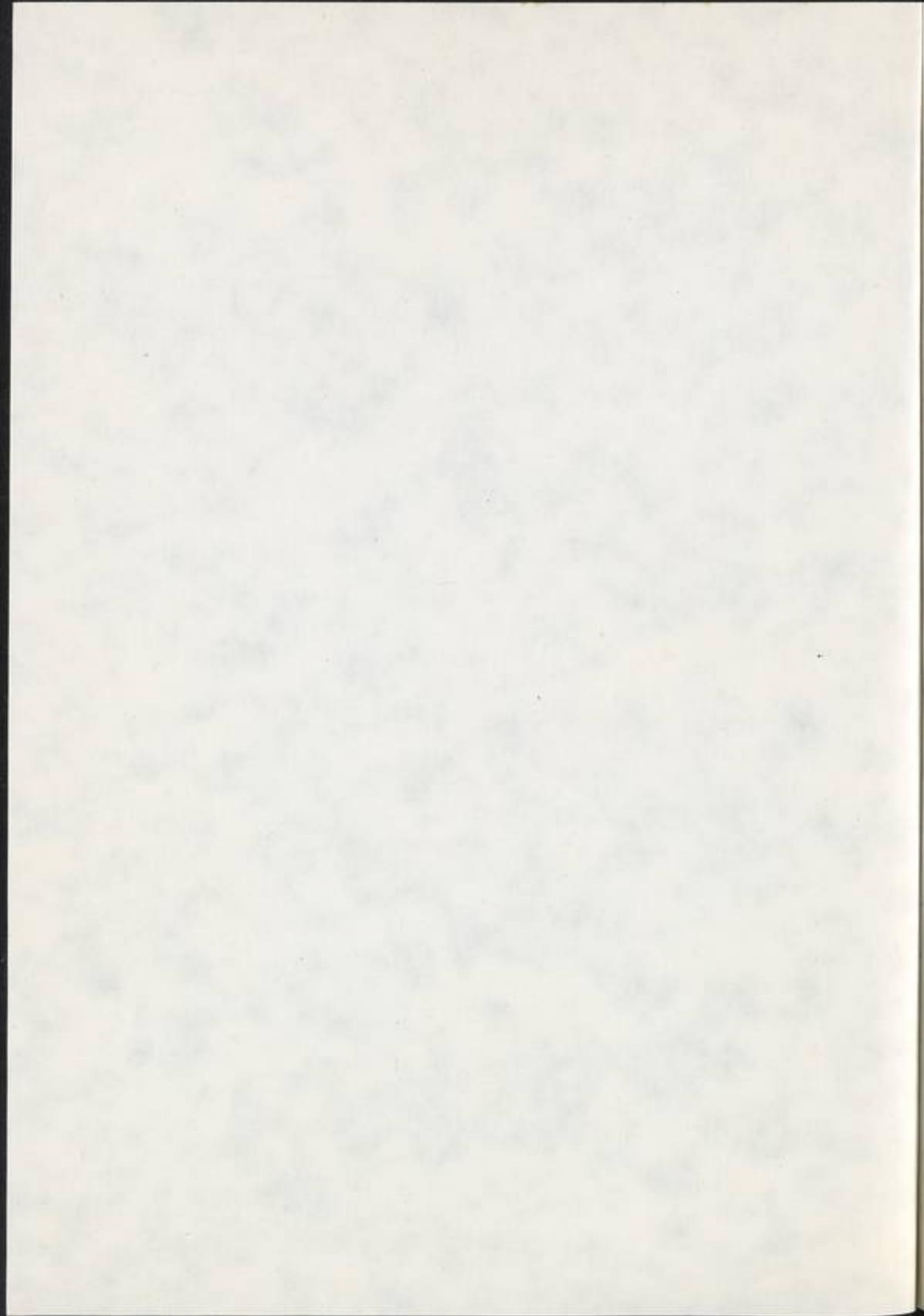
صفحة	سطر خطأ	صواب	صفحة	سطر خطأ	صواب
٣٢٢	١٥ الى تساهله	في تساهله	٢٧٥	١١ الى اعضاء	لاعضاء
٣٢٥	١٦ على	عن	٢٧٨	١٦ لذبح	على ذبح
٣٣٤	١١ الحكومة	الحكومة الفرنسية	٢٨١	٢ يلوزوا	يلوزوا
٣٦٤	٥ زعما	من زعما	٢٩٧	١١ الى	الى
٣٨٤	١٩ اكثر	فيها اكثر	٢١٨	٨ سلمه	سلم اليه
٣٨٦	٨ ايام	بضعة ايام	٣٠٣	١٥ لهذا	لهذه
٣٩٠	١١ ان	بان	٣٠٨	٢٠ في شوون	يبحث في شوون
٤٠٤	١٥ يقال شيء	ازيد	٣١٠	٨ على واحد	على اعدام واحد
٤٠٦	٢٢ من	عن	٣١٤	٢ لم خلافاً	خلافاً

تنبية : وقع بعض اغلاط في تعدييات بعض الافعال ولا كانت متكررة اكتفينا
بالاشارة اليها مرة واحدة في اصلاح الخطأ وهي : حرمان من بدل حرمانه . وقبول واعتقاد
به عوض قبوله واعتقاده . وتسليمه مكان التسليم اليه



(* انتهى الجزء الثالث في ٢٤ نيسان سنة ١٩١١ وميليه الرابع *)

ان شاء الله





COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0057808848

v. 3

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17728126

RECAP